

الهند

تكوين العالم الهندي - الإسلامي

الهند في مطالع العصور الوسطى والتوسع الإسلامي
(ق 7 - 11 م)

تأليف: أندريه وينك | **ترجمة:** عبدالإله الملاّح

الهـــنــــد

تكوين العالم الهندي - الإسلامي

تأليف

أندريه وينك

الجزء الأول

الهند في مطالع العصور الوسطى
والتوسع الإسلامي

(ق 7 - 11م)

ترجمة

عبد الإله الملاّح

الهـــنـــد

تكوين العالم الهندي - الإسلامي

© هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، دار الكتب الوطنية.
فهرسة دار الكتب الوطنية أثناء النشر
DS452. W5612 2012
Wink، Andre
[Al-Hind، the making of the Indo-Islamic world]
الهند، تكوين العالم الهندي-الإسلامي / أندرية وينك، ترجمة: عبد الإله الملاح. - ط. 1. - أبوظبي: هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، دار الكتب الوطنية، 2012
3مج ؛ سم.
ت دم ك 8-377-01-9948-978
المحتويات: مج. 1. الهند في مطلع العصور الوسطى والتوسع الإسلامي: من ق 7-11 —مج. 2. سلاطين الدولة المملوكية والفتح الإسلامي، ق13-11م—مج. 3. المجتمع الهندي-الإسلامي، ق 15-14
1. المسلمون في الهند—تاريخ. 2. الهند —تاريخ—1000-1765. 3. الهند— تاريخ— القرن 18. أ. ملاح، عبد الإله. أ. العنوان.

First published in 1991 by Brill with the English title
Andre Wink: Al-Hind، the Making of the Indo-Islamic World:
Early Medieval India and the Expansion of Islam 7Th-11th Centuries

هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة
ABU DHABI TOURISM & CULTURE AUTHORITY

إصدارات
esdarat
دار الكتب الوطنية

الطبعة الأولى 1433هـ 2012م

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة
ص.ب: 2380

publication@adach.ae
www.adach.ae

قائمة الخرائط

المقدمـــة

أحسب أني ربما ما كنت قد قمت بتأليف هذا الكتاب لو لم أشارك في المؤتمر الذي دار بشأن «الظاهرة المفاجئة والاتجاهات الطويلة الأجل في مستقبل التنمية في العالم» المنعقد في يناير/ كانون الثاني 1986، في فرايبره مانور في السويد. وقد استقر لدي العزم يومئذ على توسيع العمل في موضوع كان محدوداً في الأصل ويتناول مرحلة تكوين الإسلام الهندي. وفي السويد بدا لي جلياً أن العديد من المشكلات التي واجهتني في السنة السابقة من البحث من الممكن حلها إن أعطيت الأولوية لسياقها التاريخي العالمي، لذلك أود أن أتوجه بالشكر للقائمين على تنظيم المؤتمر، ألا وهم اللجنة السويدية للأبحاث الموجهة نحو المستقبل لإتاحتهم لي الفرصة للتفكير في هذه القضايا. وأود التنويه باثنين من المشاركين في هذا المؤتمر وهما وليم إتش. ماكنيل، وجون إف. ريتشاردز، على وجه الخصوص لحملهما إياي على الخوض في ذلك الموضوع الخطير والصعب، عنيت تاريخ العالم باستخدام منهج التحقيب التاريخي.

ولقد حملت نفسي ديوناً أخرى بسبب ما تلقيته من دعم مادي وفكري معاً، على مدى السنوات القليلة الماضية حينما كنت منكباً على هذا المشروع. وإذا كنت أذكر في هذا المجال امتناني المشوب بالوجل لمؤسسة الأراضي المنخفضة للبحث العلمي (.N. W. O.) لتكريمي بمنحي زمالة سي أند سي هيجنز منذ العام 1984 وحتى الوقت الحاضر. وحري بي أن أنوه بما حظيت به بفضل هذه الزمالة من امتيازات فريدة تحملني على الإمساك عن ذكر الظروف المعاكسة التي كانت بمثابة المثلب الذي يحول دون بلوغ أفضل النتائج. والحق أن ما قد يصادفه القارئ في هذا الكتاب من مآخذ وأخطاء ليس مرده، على ما أخشى، إلا لقصوري أنا وحسب.

وأذكر هنا بالامتنان كريس بيلي ومدير سانت كاثرين كوليج لرعايته لي إبان بقائي

في جامعة كامبريدج التي استغرقت ستة شهور في العام 1984 – 1985، حيث أنجزت الكثير من البحث التمهيدي. كذلك وفر لي مركز ليدن لتاريخ التوسع الأوروبي أول فرصة لامتحان بعض الأفكار المطروحة في مؤتمر كامبردج – دلهي – ليدن – يوغيا كارتا الثالث للدراسة المقارنة للهند وأندونيسيا الذي عقد في يوغيا كارتا في سبتمبر/ أيلول 1986. ولقد أفدت أجزل الفائدة من المناقشات التي دارت عن تاريخ الهند في العصر الوسيط مع يان هيسترمان، وروناالد إندين، وديك إيتون، وبيرتون شتاين. كما أغنى كل من مارك غابوريو وديتمار روثرموند، وكيرتي تشودري النقاش الذي تناول العرض المبكر للأفكار المطروحة في هذا المجلد، وذلك بدعوتي لعقد ندوات في باريس وهيدلبرغ ولندن في مايو/ أيار 1988. كما تلقيت ملحوظات مفيدة من مشاركين في مؤتمر «المركز المقدس بوصفه موضوع الاهتمام السياسي» الذي عُقد في غرونينجن في مارس/ آذار 1989؛ وأفدت، بعد، من الجمهور الذي أم المحاضرات التي ألقيتها في جامعة ويسكونسون، في ماديسون وجامعة هارفارد في إبريل/ نيسان 1989، وأخيراً في اجتماع أوسترز جينوتشاب، في ليدن، في يونيو/ حزيران 1989. وهناك آخرون قرؤوا المخطوطة وقدموا تعليقاتهم عليها ومنهم هرمان كولك، وسانجاي سوبرامانيام، وتيشا رويب، وجوس غومانز، وجيرت هوريغا، ونيكوليت فان دولين، وبيرت كايزر، وجاكلين بالزما من مؤسسة كيرن في ليدن، الذين قدموا معونة لا تقدر بثمن بطباعة مختلف مسودات الكتاب. فلهم جميعاً شكري.

ليدن يوليو/ تموز 1989

المدخـــل

إنها لواقعة بالغة الدلالة أن تضطلع الفتوحات الإسلامية إبان تشكل أوروبا بدور عامل مؤثر قوي إنما خارجي في معظمه، فقد استمر توسع الإسلام شرقاً لأكثر من الألفية. وهنا في الجنوب وفي أجزاء واسعة من جنوب شرق آسيا غدا الارتباط بالإسلام حميمياً؛ مما جعلنا بالنتيجة، نجد نمطاً هندياً إسلامياً للمجتمع والثقافة. فلدينا أدب بأكمله يتناول «مولد أوروبا» في أوائل الحقبة القروسطية، والحملات الصليبية، ومسيرة أوروبا المسيحية ذات الدينامية من القرن الحادي عشر فصاعداً. وجميعنا متفقون على أن أسس الحضارة الأوروبية كانت قد أرسيت في وقت ما بين القرون الرومانية المتأخرة والقرنين العاشر والحادي عشر للميلاد. ففي أواخر القرن السابع دخل التقويم المسيحي، وبدأت كلمة أوروبا عينها تستخدم في القرن التاسع لتمييز شبه القارة الأوروبية عن كل من الإمبراطورية البيزنطية المسيحية الناطقة بالإغريقية والإسلام أيضاً. كما أننا واعون كذلك – منذ أن صدر كتاب هنري بيرين Henri Pirenne محمد وشارلمان Mohamet et Charlemagn – بأنه قد تم تحت وطأة الإسلام إعادة تنظيم حاسم للقوى في العالم المسيحي في نهاية القرن الثامن. ولئن لم تكن هناك أطروحة تاريخية لاقت من الاعتراضات بقدر ما لاقته أطروحة بيرين، فإن إجماعاً قام مع ذلك على أن أوروبا والإمبراطورية البيزنطية والخلافة الإسلامية أرسى كل منها تقاليدها في التفاعل المتبادل. وهكذا أنكر موريس لومبارد، مثلاً، تأثيرات الإسلام السلبية على التطور الغربي التي قال بها بيرين، لكنه تمسك تمسكاً شديداً بفكرة هذا الأخير وقوله إنه يتعين علينا إجراء تحليل ثلاثي الأبعاد لأوروبا في بداياتها بدءاً من انطلاق الإسلام في القرن السابع الذي حطم نهائياً الوحدة السياسية للبحر الأبيض المتوسط[1]. وقد قامت جوديث هيرين في عهد أقرب بتحليل العالم المسيحي في

---

(1) من أجل المرجع، انظر أدناه.

إطار ثلاثي مشابه، يتناول القسمين الغربي والشرقي من الإمبراطورية الرومانية وجارهما المسلم في الشرق والجنوب[1]. ومن ثم أظهرت مدى تأثر صوغ التاريخ الداخلي لكل من القسمين بعلاقته بالآخرين، واكتشاف توافقه الزمني. وجلي أنه إذا كان صعود الإقطاع قد ميز أوروبا المسيحية عن بيزنطة والخلافة الإسلامية، فإن تفاعل هؤلاء الثلاثة هو ما أكسب أوروبا صورة مميزة.

لطالما ألح الكتاب الذين سلف ذكرهم وسواهم، ممن تناولوا في كتاباتهم أوروبا القروسطية وبيزنطة والإسلام، مراراً وتكراراً على أنه يجب على أي نظرية مناسبة في تفسير التاريخ أن تصوغ إطاراً من التحليل المترابط بانتظام وحتى أوسع بحيث يشمل الصين، وآسيا الوسطى، والهند، والمحيط الهندي. ذلك أن تأثيرات التوسع الإسلامي كان لها الوقع الدرامي الأشد باتجاه الشرق. فالأدب الثانوي الذي يعالج حدود الإسلام الشرقية، وبالأخص التفاعل بين الهند والإسلام لا يمكن أن يقارن في حجمه وتعقيده بذاك الذي يتناول العلاقة بالغرب والمواجهة مع العالم المسيحي. وهناك وضع آخر ثلاثي الأبعاد يمكن تعيينه على الحدود الشرقية، وهو وضع يحدده مبدئياً التفاعل بين الشرق الأوسط الإسلامي، وآسيا الوسطى والهند. إذ إن قرب آسيا الوسطى من حيث أنها مستودع ضخم من الطاقة البشرية المعدة للتعبئة والقوة العسكرية ما يفسر إلى حد بعيد انتشار الإسلام في الهند إبان القرون التي كانت فيها بيزنطة بمثابة الدريئة للغرب. وجدير بالذكر أن أشد النخب الهندو – إسلامية الحاكمة أهمية كانت جميعها ذات أصول تركية – مغولية. ولكن يجب ألا ننسى أنه حتى في المراحل العريضة التي تطور فيها العالم الهندي – الإسلامي وبلغ كامل تعقيداته، ما زالت هذه الهيكلية بحاجة لتعيين خطوطها العامة. وهناك بين المؤرخين المعنيين بالهند كما بين المستشرقين وعي بوجود سلسلة أوربية – آسيوية من السببية والاعتماد الشامل يكاد يظهر تدريجياً[2]. وحتى هنا يلوح طيف بيرين بقوة، ففي الواقع يبدأ بالإقرار بأن ثمة أسئلة مشابهة قابلة للطرح، في حين تعتمد

(1) The Formation of Christendom (Oxford, 1987).

(2) Cf. J.F. Richards, «The Islamic Frontier in the East: Expansion into South Asia», South Asia, no. 4 (Oct. 1974), pp. 91-109; H. Kulke, «Gibt es ein indisches Mittelalter? Versuch einer eurasiatischer Geschichtsbetrachtung», Saeculum, 33 (1982), pp.221-39.

الإجابات التي سوف تقدم على مقدار الثقل الذي يمكن للمرء أن يوليه للعوامل الخارجية المتصلة بالعمليات التاريخية المستقلة. وجلي أن الفكرة القائلة إن عالم القرون الوسطى كان مكوناً، على أي حال، من حضارات منعزلة بعضها عن بعض تفسح المجال لظهور أنموذج أشد تعقيداً ومدعاة للاهتمام حيث تبرز فيه مختلف أشكال التفاعل. وإذا كان بالوسع البرهان على التواصل الضروري في العالم منذ الأزمنة المبكرة، فلسوف يكون بوسعنا، كما أبرز العمل الذي قدمه سي. آي. بيكويث في موضوع آسيا الوسطى، أن نعيد تقويم موضوع تقسيم التاريخ إلى حقب[1]. ومثل هذا الموضوع ينطوي على أهمية خاصة في مختلف حقول الدراسات الشرقية التي تهدد الآن بفقدانها الوضوح والتماسك بسبب من التخصص البالغ الناجم عن شدة ضخامة المصادر وصعوبة طبيعتها.

وهذا المجلد الذي نعرضه هو الأول في سلسلة من خمسة مجلدات من المعتزم نشرها، وتهدف إلى تحليل عملية التغيير الضخم والطويل الأمد الذي رافق أسلمة شبه القارة الهندية وممالك الجزر. وقد وضعت السلسلة في ترتيب زمني، بدءاً من التوسع المبكر للخلافة في القرنين السابع والثامن وانتهاء ببدايات الاستعمار الأوروبي. وعمدنا في هذه الألفية من التوسع الإسلامي إلى تمييز خمس مراحل متعاقبة، آخذين في الحسبان سياق التاريخ العالمي. ولسوف يكرس مجلد مستقل لتناول كل مرحلة من مراحل هذا التاريخ.

1 – الحقبة الممتدة ما بين القرن السابع حتى القرن الحادي عشر – أي الحقبة المبكرة من القرون الوسطى التي تشكل موضوع هذا المجلد – وفيها صار للشرق الأوسط الإسلامي الصدارة الاقتصادية في حين كان يرسي صلات جديدة بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي.

2 – من القرن الحادي عشر حتى الثالث عشر، وفيها يصيب الشرق الأوسط انحدار نسبي من حيث الأهمية، في حين تصعد أوروبا والصين، ويجري توحيد آسيا الوسطى تحت راية المغول، ويتوسع الإسلام ويتوغل في أعماق شبه القارة الهندية ويحتل عندئذ

(1) C.I. Beckwith, The Tibetan Empire in Central Asia: A History of the Struggle for Great Power among Tibetans, Turks, Arabs, and Chinese during the Early Middle Ages (Princeton, 1987).

المركز الأهم في المحيط الهندي.

3 – القرنان الرابع عشر والخامس عشر، وهي الحقبة التي تحقق فيها المركب الهندي الإسلامي وتم تدعيم السلطة الإسلامية في أجزاء واسعة من شبه القارة وعلى امتداد سواحل الأرخبيل الأندونيسي.

4 – القرنان السادس عشر والسابع عشر، حين قامت إمبراطوريات جديدة على أيدي سلالات إسلامية في كافة أرجاء المحيط الهندي، وكذلك عندما أخذت الشركات البرتغالية والأوروبية تضطلع بدور يزداد أهمية في تجارة المسافات البعيدة فضلاً عن تجارة بلدان المحيط الهندي.

5 – القرن الثامن عشر الذي تفككت فيه الإمبراطوريات الإسلامية لترسو في كيانات سياسية إقليمية وريثة لها، وجرت إعادة توزيع للثروات، حتى صار وضع الهند في النهاية خاضعاً لسيطرة بريطانية مدينية وبذلك تم تدمير تكامل شبكة العلاقات في المحيط الهندي[1].

في مراجعة لحقبة التوسع الإسلامي والهيمنة في الشرق بأكملها تبرز واقعة معينة: ألا وهي أن نمو الاقتصاد العالمي وتطوره في المحيط الهندي وحوله – والهند في مركزه والشرق الأوسط والصين بوصفهما قطبيه الحيويين – قد تأثرا بالتكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المستمر في أنماط أوسع وأشد تعقيداً تحت رعاية الإسلام. وفي كلمة واحدة: الأسلمة تعني هنا التكامل. ذلك أن المنطقة بدءاً من شرق أفريقيا والحبشة إلى بلاد العرب فاليمن وفارس والهند والأرخبيل الأندونيسي كانت تكتسب باطراد هوية إسلامية موحدة، أي شخصية تاريخية مميزة، جعلت منها أضخم متصل ثقافي في العالم[2].وفي القرن السادس عشر لم يكن لدينا افتراق في مختلف قطاعات المحيط

(1) This chronology has been further elaborated in A. Wink, «Al-Hind: India and Indonesia in the Islamic World-Economy, c. 700-1800», in: The Ancien Regime in India and Indonesia (Special Issue, Itinerario, 1988, 1, Proceedings of the Third Cambridge-Delhi-Leiden-Yogyakarta Conference on the Comparative Study of India and Indonesia, Yogyakarta, September 1986).pp. 33-72.

(2) Cf. H.N. Chittick, «East Africa and the Orient: Ports and Trade Before the Arrival of the Portuguese», in: Unesco (ed.), Historical Relations Across the Indian Ocean (Paris, 1980), pp. 13-22.

الهندي وإنما مزيد من التلاقي. كذلك لم يكن من شأن المشاركة التجارية الأوروبية أن تحرف هذه العملية نحو وجهة أخرى، وإنما يبدو أنها، في التحليل الأخير، عمقت اللقاء بأن وفرت له دوافع جديدة. ولم يكن الأوروبيون – أي البرتغاليون أو الهولنديون أو البريطانيون – من جعل من المحيط الهندي اقتصاداً عالمياً بأي معنى من المعاني. ذلك أن العمليات التكاملية التي جرت هنا تحت راية الإسلام قد عزلته عن عالم البحر الأبيض المتوسط. وكان البحر الأبيض المتوسط الساحة التي عارض فيها الشرق والغرب كلٌ منهما الآخر منذ مطلع القرون الوسطى، فإذا كان فرناند بروديل قد وصف البحر بأنه عالم الاقتصاد في القرن السادس عشر فعلينا في الوقت ذاته ألا ننسى أن الحضارتين اللاتينية – المسيحية والتركية – الإسلامية قد ازدادتا شقاقاً وافتراقاً أكثر من أي وقت آخر[1]. أما المحيط الهندي فعلى النقيض من ذلك، إذ أصبح على نحو مطرد حكراً على الإسلام، أو بحراً أبيض متوسطاً ناطقاً بالعربية.

وبالقدر ذاته كان المحيط الهندي عند الأوروبيين في القرون الوسطى نقيضاً للبحر الأبيض المتوسط، أي عالماً غير مألوف من البذخ الأسطوري، وأفقاً خيالياً ومصدراً لأدب العجائب الهندي، فضلاً عن ممالك فاحشة الثراء مما يجعله على تناقض شديد مع الغرب الفقير[2]. ولقد ظلت مثل هذه الصورة عن الهند بوصفها أرض الأعاجيب، والمحيط الهندي بوصفه مستودع الأحلام والأساطير، خالدة منذ أيام [الرحالة اليوناني، م] ميغاستنيس (300 ق. م) وما بعده. وكان العالم المسيحي في القرون الوسطى الشديد الجهل بالمحيط الهندي الحقيقي، إنما ظل متمسكاً بتصور بطليموس عن نهر محيط دائري. وقد ظلت تراود التجار المسيحيين الأحلام بكنوز الهند وجزر من الذهب والفضة، طالما ظلوا محرومين من دخولها، وانعكس ذلك صورة التجارة في القرون الوسطى التي كان يقوم بها المسلمون.

ولسوف نرى أن المسلمين قاموا أولاً بتعريف الهند بوصفها حضارة، ووضعوها نظرياً

(1) La Méditerranée et le Monde Méditerranée â l'Epoque de Philippe II (Paris, 1949); A.C. Hess, The For-gotten Frontier: A History of the Sixteenth-Century Ibero-African Frontier (Chicago, 1987).

(2) J. Le Goff, «The Medieval West and the Indian Ocean», in: Time, Work and Culture in theMiddle Ages (Chicago and London, 1980), pp. 189-200.

بمعزل عن بقية أنحاء العالم، ثم رسموا حدودها. وكان المسلمون الأوائل ينظرون إلى الهند نظرة شملت، إن شئنا الدقة، نظيراً شديد الشبه بأرض العجائب في الروايات عن أعاجيب الهند. كذلك شملت هذه النظرة الصور النمطية المعتادة، التي كانت معروفة لقدماء اليونان من قبل: الهند بوصفها أرض الفلاسفة المستغرقين في أفكارهم، والمعرفة السامية، والحكمة، والاعتقاد بالتقمص، والبقر المقدس، والفيلة، ومرة أخرى الثراء العظيم. ولربما تميز الجغرافيون العرب عن سواهم بالاهتمام بالأوثان الهندية وتعدد الآلهة «التي يختلفون فيها كل الاختلاف عن المسلمين.» ولكن العرب على النقيض من مسيحيي القرون الوسطى قد أنشؤوا تصورهم الخاص عن الهند، بالاتصال المطول والمباشر بالهند. وكانت الهند بالمعنى الجغرافي السياسي طوال العصور الوسطى تصوراً أو مفهوماً عربياً أو إسلامياً. وقد اعتمد العرب، كما اليونان، المصطلح الفارسي السابق لهم، إنما كانوا أول من وسع تطبيقه ليشمل المنطقة التي صارت ذات طابع هندي (المتهندة indianized) كلها بدءاً من السند ومكران إلى الأرخبيل الأندونيسي وبر جنوب شرق آسيا. لذلك يبدو لنا وكأنما الهنود أو الهندوس قد اكتسبوا في تفاعلهم والإسلام هوية جامعة.

وعلاوة على ذلك، يهدف هذا المجلد إلى أن يجمع معاً البحوث التي جرى تصنيفها في تواريخ إقليمية منفصلة للحضارات المجاورة. كذلك يحاول هذا البحث أن يظهر أنه كانت للهند أهمية محورية في العصر الأول للإسلام وأنها حددت اتجاه التوسع الإسلامي، في حين لم تكن التحولات الاجتماعية – السياسية والاقتصادية في عالم الهند أقل تأثراً في الحالة المعاكسة.

الفصل الأول

«من إسبانيا إلى الهند»

الفتوحات الإسلامية الأولى وتكوين الخلافة

بعد الفتوحات التي جرت في القرن السابع ومطالع القرن الثامن غدت المنطقة التي تحت سيطرة الخلافة، تمتد من شبه الجزيرة الإيبرية وشمال أفريقيا إلى آسيا الوسطى والمنطقة الحدودية الفارسية الهندية للسند التي ظلت طوال ثلاثة قرون تشكل أقصى الحدود الشرقية للخلافة. وقد اتسمت هذه الأقطار المغلوبة، رغم تبعثرها، بظروف مناخية وبيئية مماثلة لما في الوطن العربي. صحارى مرقطة بواحات كبيرة وصغيرة وجيوب واسعة، كثيراً أو قليلاً، من الزراعة المروية أو البعلية (بلاد ما بين النهرين، ومصر وسهول شمال أفريقيا، والأندلس). وجلي أن الحضارة العربية الإسلامية، التي رسمت حدودها في النصف الأول من القرن الثامن، قد نشأت نتيجة التفاعل مع مثل هذا النمط من البيئة. وعندما انتشر الإسلام من القرن الحادي عشر وما بعده، وامتد إلى مناطق مناخية مختلفة نشأت عندئذ أشكال جديدة من المجتمع والثقافة الإسلاميين. كذلك نجد هذه الأشكال الجديدة في الهند ومناطق أخرى من عالم جنوب شرق آسيا المتهند والمنطقة وراء السند التي تركها العرب دون فتح وكانوا يسمونها «الهند». وعلى أي حال، فمنذ القرن الحادي عشر وما تلاه، توغل المسلمون فيما لا حصر له من ممالك الهند بوصفهم تجاراً وحسب. وكانت تجارة الهند قد أصبحت في أيام العباسيين العمود الفقري في الاقتصاد الإسلامي العالمي. ولكن حين رسخت السلطة الإسلامية في شمال الهند كانت الوحدة السياسية في الخلافة العباسية قد ضاعت منذ حين، ولم تعد الهند ولا أي جزء من المناطق الداخلية ضمن أقاليم الدولة الإسلامية التقليدية.

فكيف لنا أن نعلل تقدم العرب السريع الخارق في القرن السابع وأوائل الثامن دونما

عناء يذكر؟ أثمة مدلولات اجتماعية واقتصادية لما تمخضت عنه الفتوحات الإسلامية، ثم ما الذي جعلها تتوقف - غرباً في إسبانيا وشرقاً في السند - فجأة تقريباً كما بدأت؟ إن الاتساق المذهل الذي اتسم به توسع الإسلام المنطلق من موطن العرب، قد عزز الفكرة القائلة إن مرده اندفاعة طاقة طبيعية، أو هو انفجار بركاني. أما المؤمنون أنفسهم فقد وجدوا هذا النجاح تحقيقاً لإرادة إلهية. وليس بمقدور المؤرخين المتأخرين أن يثبتوا خطأ هذا القول، ولكنهم إذ اتخذوا نهجاً لا أدرياً، راحوا يشددون على الثورة التي أحدثها الإسلام في الأساس الإيديولوجي والبنية السياسية في المجتمع القبلي الذي تأثر بالقوة التكاملية الجديدة في الإسلام والتصور الجديد للسلطة الذي تجاوز حدود التنظيم القبلي. وبينما ما زال صعود الإسلام إلى حد بعيد دون تفسير، فالاعتقاد بأن الدين الجديد أطلق الحركة التوسعية، والأهم من ذلك أنه أتاح لهذه الحركة أن تستمر في حملات منسقة وهادفة. لذلك فإن التفسيرات السابقة التي أشارت إلى وجود «نزوع لا يقاوم إلى الإغارة» أو «عطش للنهب» عند القبائل العربية تعد قديمة وتجاوزها الزمن.

وعلى وجه أكثر تعميماً صارت العوامل العسكرية أقل بروزاً في الكتابات التاريخية التي تتناول الفتوحات العربية. فقد كانت جيوش الفتوحات العربية صغيرة عادة، ويبدو أنها لم تكن تتمتع بمزايا تكنولوجية ذات أهمية من حيث التسليح. ومن جانب الخصوم، فقد صادف أن بيزنطة وفارس الساسانية كانتا تعانيان من الضعف الذي نتج عن حروبهما الضارية الطويلة فيما بينهما، وثورة أهالي سورية [بلاد الشام، م] والعراق. وبتأثير الصراع الذي دار بين بيزنطة وفارس منذ أيام جوستينيان وكسرى الأول إلى هرقل وكسرى الثاني انفصلت الولايات عن القسطنطينية، مما يسر بل وحتى دعا الإسلام إلى التقدم. فضلاً عن ذلك، فإن معظم السكان السوريين على الرغم من احتكاكهم الطويل بالثقافة اليونانية - الرومانية ظلوا ساميين واتبعوا مذهب الطبيعة الواحدة للمسيح عوضاً عن الأرثوذكسية البيزنطية، فتحت القشرة الهيلينستية كان معظم السكان في تلك الأصقاع من سورية التي سوف تخضع للسيطرة العربية، من البدو وشبه البدو الناطقين بالعربية، وأقرب إلى القبائل العربية، من حيث البنية الاجتماعية منهم إلى الجماعات المستقرة في البقاع الأخرى من سورية حيث كانت الكنيسة البيزنطية ممثلة بشكل قوي بنخبة مدينية ناطقة بالإغريقية جعلت تقدُّم العرب في مناطقها متعذراً، ثم سرعان ما اضطر الزحف للتوقف. كذلك

تعذر على البيزنطيين حمل الأقباط في مصر على قبول الهيلينستية. فقد ظل هؤلاء الأقباط على مبدأ الطبيعة الواحدة وعرضة للاضطهاد من الكنيسة البيزنطية، في حين أخذ ملاك الأراضي اليونانيون منذ القرن الخامس يشتدون في مطالبهم المالية من الأقباط، لمواجهة الانتفاضة الدينية التي قامت عشية توسع المسيحية. وبعيداً عن موقع هذه الأحداث، أي في سهول العراق (أرض العجم) الغنية بالطمي، وجدت نوازع المساواة والعالمية في الإسلام استجابة بين حركات الثورة الاجتماعية والدينية. هنا كانت جماهير السكان تنطق بضرب من اللغة الآرامية، ولما ظهر المسلمون في العام 12 هـ/ 633 م لم يكن الساسانيون قد خسروا شمال ما بين النهرين في الحرب مع بيزنطة وحسب، بل وتكبدوا كذلك عبئاً مالياً سنوياً جعل قبضتهم على المنطقة تعاني الوهن. وفوق هذا كله تعرضت المناطق الزراعية لأضرار شديدة وتفكك نظام التحالف مع القبائل عند الثغور. وكان المسيحيون النساطرة قد تعافوا لتوهم من الآثار غير المباشرة التي نجمت عن أزمة اجتماعية طال أمدها وبلغت الذروة بقيام النزعة إلى المساواة التي جاء بها مزدك صاحب الهرطقة في القرنين الخامس والسادس. وهنا أيضاً كانت الفتوحات ميسرة؛ والاشتباكات تقتصر على معركة واحدة، أو اشتباك بين جيشين صغيرين، كما في القادسية، وذلك كان كافياً لفتح أراضي السواد الخصبة أمام العرب دون مزيد من العرقلة.

وفي مثل هذه الظروف، كانت العلاقات مع الشعوب الخاضعة لهم تتيسر بالتسامح الديني من جانب الفاتحين العرب - الذين كانوا يقتصرون على فرض الشروط المادية في اتفاقيات التسليم ويدعون الحياة الاقتصادية تجري دون عائق. والواقع أن أساليب التعامل كانت خالية من القسر لاعتناق الدين الجديد، سوى أن العرب تمكنوا من استيعاب العناصر الهامة من بين خصومهم المهزومين في صفوف جيوشهم. والواقع أن الفتوحات الأولى وحسب تمت بالبدو العرب بقيادة قريش، زعيمة مكة. ثم سرعان ما تم لتلك الفتوحات أن تثابر على زخمها بقوة العناصر المستوعبة من السكان الخاضعين، مثل، على وجه الخصوص، الإيرانيين في آسيا الوسطى والسند وأفغانستان، والسوريين - المصريين في شمال أفريقيا، وبربر شمال أفريقيا في إسبانيا وصقلية. ومن السهول العراقية انجذب العرب نحو الشرق، إلى وسط بلاد فارس ومشرقها، إلى ميديا وخراسان وسيستان (سجستان) وما وراء النهر. وهنا دارت المعركة الحاسمة في نهاوند في العام 641 م،

وأدت إلى الانهيار الحاسم للقوة الساسانية، على الرغم من استمرار الإمبراطور الهارب وحرس الحدود والحكام في عرقلة تقدم العرب. وما هي إلا خمسة عشر عاماً من معركة نهاوند حتى كان حكم الساسانيين على الهضبة الإيرانية، باستثناء مكران وأفغانستان، قد انهار بانتصار المسلمين. وبعد وفاة يزدجرد الثالث في العام 657 م أصبحت خراسان كلها تقريباً في أيدي العرب. ثم أضيفت السند إلى الفتوحات، في العام 712–713 م، ومرة أخرى دون أي قدر من العمل العسكري، إنما إلى حد بعيد بالاستسلام. وفي ما وراء النهر (وتتألف من خوارزم على نهر جيحون الأسفل [أموداريا، م] وحول بحر الأرال، وبلاد الصغد وسمرقند وبخارى وفرغانة وشاش وباكتيريا) امتدت السلطة العربية على يد قتيبة في مطلع القرن الثامن. وهكذا لم يبق في الشرق أراض لم تفتح سوى الهندوكوش وجنوب أفغانستان اللتين تم فتحهما في القرن التاسع. وفي الفترة ذاتها، كانت صقلية في الغرب، المكسب الأهم والوحيد للإسلام؛ وكان فتحها في ما بين 827 و 902. وقد صمدت المسيحية الغربية والشرقية في القرنين السابع والثامن لقصور العرب عن فتح القسطنطينية، وليس بسبب الهزيمة التي ألحقها شارل مارتيل – التي تعلي الرواية الغربية من شأنها – بفصيل من الغزاة العرب عند تور وبواتييه عام 733 م. ويتحدث المؤلفون العرب عن ناربون، وهي مدينة كان يحتلها العرب حتى العام 759، على أنها «آخر فتح إسلامي في أرض الفرنجة».

«من إسبانيا إلى الهند»، هكذا تبوأ المسلمون في مطلع القرن الثامن مركزاً مرموقاً مكنهم من أن يصلوا الوحدتين الاقتصاديتين البارزتين، البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي. وكانتا قد اتصلتا ببعض من قبل (في الأزمنة الهيلينستية) ولكنهما انفصلتا وتوزعتا بين الإمبراطوريتين، الرومانية – البيزنطية، والبارثية – الساسانية المتنافستين في القرون التي سبقت الفتوحات الإسلامية. ولقد هيمن المسلمون على الطرق البحرية وتجارة القوافل المهمة كافة، باستثناء طريق الحرير الشمالية عبر أوراسيا [الآسيوية الأوروبية، م] من الصين والهند وروسيا، ومركز تجاري رئيس واحد، هو بيزنطة. في حين غدت المناطق الأهم – من حيث التنظيم التجاري والتطور المديني – في مختلف إمبراطوريات العالم القديم، تحت الاحتلال الإسلامي المباشر. فلقد كانت الفتوحات العربية سريعة، وتركت النقد والتاريخ المديني للعصور السابقة سليماً غير ممسوس، وذلك على العكس

من الغزوات الهمجية التي عرفتها أوروبا. ولقد وصلت الخلافة العربية بدءاً من القرن الثامن حتى الحادي عشر إلى هيمنة اقتصادية مؤكدة في العالم أجمع، بأن أرست بنية عليا إسلامية على أساس من بنية تحتية مدنية غنية تعود بتاريخها إلى المراحل المتأخرة من التاريخ القديم، وذلك بدمجها بين حلقات التجارة البيزنطية والساسانية القديمة وفرض روابط بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي. وعند التقاء العالم المسيحي وأفريقيا وآسيا الوسطى والصين، وقبل ذلك كله الهند، كانت وحدة الاقتصاد الإسلامي قد تأسست على شبكات تجارة واسعة النطاق على امتداد الطرق البرية والبحرية تتصل بمراكز مدينية قديمة وحديثة أحياناً. وكانت المدينة، طوال انتشار الإسلام بدءاً من القرن السابع الميلادي حتى القرن الحادي عشر، في موقع الصدارة؛ فوفرت الشبكة المدنية حركة تنقل للرجال والبضائع عبر مسافات عظيمة ليس لها نظير. فإذا ما تأسست مدن جديدة واتسعت القديمة حجماً، فيبدو أن ثورة ديموغرافية حقيقية قد حدثت في معظم أصقاع العالم الإسلامي إبان تلك القرون ذاتها؛ ومرة أخرى رافق هذه الحالة تحول عام في الزراعة، وانتشار زراعات وأساليب زراعية (جديدة) (ومن ذلك تعدد المواسم على النمط الهندي) وتكثيف الاستيطان في الريف، وتوسيع الأراضي الزراعية. وكان الإسلام في بداياته شديد القابلية لاستيعاب الجديد ولا يفضل انتقال البشر والبضائع وحسب، وإنما التكنولوجيا والمعلومات والأفكار أيضاً. فأصبح الإسلام ديناً مسيطراً، ولكن أسلمة السكان الذين دخلوا في طاعة الدولة الجديدة – ومن ذلك الجمع العظيم من الآراميين والمصريين والفرس وسواهم – كانت عملية بطيئة استغرقت قروناً حتى بلغت كمالها. ثم سرعان ما اندمجت الأقليات الضئيلة من العرب الفاتحين وأتباعهم المهاجرين بالسكان الأقدم عهداً الذين صاروا يتعاونون في دولة الخلافة.

ولئن احتكر المسلمون في الحقبة التي نحن بصدد الحديث عنها، التجارة بين الشرق الأقصى والمحيط الهندي والغرب من جهة، وأفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط من جهة ثانية، فإن نتيجة الفتوحات الإسلامية كانت بالمعنى المالي تحولاً نحو نقد موحد يقوم على الدينار الذهبي والدرهم الفضي، ورافقه في الوقت ذاته ازدياد ضخم في حجم المعادن الثمينة المتداولة. وقد جرى الاستحواذ على جميع المناطق المهمة المنتجة للذهب أو التي يتجمع فيها هذا المعدن الثمين، وتم حينذاك الاستيلاء على كميات

ضخمة من الذهب من قصور الساسانيين، والكنائس البيزنطية والأديرة، كما من قبور الفراعنة. وقد جرى صك الذهب المصادر، وذلك المستخرج حديثاً من المناجم وصارا موضع تداول مما زاد من قوة اقتصاد العالم الإسلامي. وتم دمج حلقات النقد البيزنطي والساساني، ومع انتصار الدينار الذهبي في القرن التاسع توقف نزيف الذهب باتجاه الشرق. وقد دخل الدينار الذهبي ومعه الدرهم الفضي، وقطع النقد النحاسية، جميعها في دوائر جديدة من التبادل وتداول المنتجات من كل الأنواع. ذلك أن معظم الشرق الأوسط الإسلامي، كما تفيد روايات الجغرافيين في القرنين التاسع والعاشر، تشهد باتساع نطاق تداول الذهب وقطع النقد الذهبية والفضية حتى في أصغر التجمعات. وشاع هذا النهج حتى صارت عوائد الولايات العباسية تحدد بالعملة الذهبية. وأصبح الذهب الإسلامي يضطلع بدور على صعيد العالم كله وفي تجارة المحيط الهندي - حيث تغلب الدينار على الدرهم الساساني والنوميسما البيزنطية الذهبية - وقد ضاعت مقادير كبيرة منه، لولا أن الاحتياطات التي اتخذها المسلمون كفلت توفير المعادن الثمينة باستمرار، وخاصة من السودان (غرب أفريقيا)، كما من القفقاس وأرمينيا وسهوب البونتوس وآسيا الوسطى والتيبت وجنوب شرق آسيا، وساحل شرق أفريقيا وبلاد النوبة وشمال أثيوبيا. وكانت المناطق الغنية بالفضة التي جرى استغلالها من المسلمين هي تلك المناجم في العالم القديم: أولاً إسبانيا، ومنطقة تارتسور القديمة وجبال الأطلس في المغرب، وأرمينيا وشمال إيران وآسيا الوسطى. ولذلك فإننا إذا وجدنا الدينار والدرهم العملتين السائدتين في مرافئ السند والهند الغربية والمالبار وسريلانكا، وأبعد شرقاً، في البنغال وعلى ساحل كورومنديل وأندونيسيا وشبه جزيرة الملايو، وغرباً حتى سوقطرة ومدغشقر، فإن استمرار تدفق المعادن الثمينة كان مكفولاً حتى القرن الحادي عشر. ولكن نظام النقد المعدني المزدوج في الإسلام لم يتعرض لخطر استبداله بصنف أحادي في الاتجاه شرقاً.

علينا إذاً في مطالع الحقبة القروسطية، حين كانت أوروبا محدودة السكان، وريفية ومتخلفة في المقام الأول، أن نحدد القوة المحركة للاقتصاد والتجارة في الحضارة الإسلامية المتكاملة في الشرق الأوسط. وقد تجاوز التفوق الاقتصادي الإسلامي الشرذمة السياسية التي بدأت في القرن التاسع واستمرت بعد قيام الدولة الفاطمية المناهضة للخلافة في مصر، وشمال أفريقيا، وأجزاء من سورية في النصف الأخير من القرن العاشر. بيد أن

الحضارة الإسلامية فقدت وحدتها وتفوقها في الأزمة الحادة التي برزت في القرن الحادي عشر وعقب الغزوات السلجوقية - التركية وبداية التحركات الصليبية. وقد وجدنا المراكز الدينامية في التطور الاقتصادي العالمي تنتقل بدءاً من القرن الحادي عشر إلى أوروبا والصين والهند[1].

وفي الحقبة نفسها وجدنا الملامح الأخرى المألوفة في المجتمع الإسلامي تتطور، قبل كل شيء، في إطار اقتصاد نقدي بالغ التقدم. ثم سرعان ما حقق نظام الضرائب والأصول المالية قدراً كبيراً من الاستقلال والتوحيد القياسي في ظل بيروقراطية من الحكام الذين يتقاضون الرواتب ويتناوبون على وظائفهم في أرجاء الإمبراطورية كافة. وقد نشأت رابطة نقدية على امتداد سلسلة لا يحصى عددها من البلدات والمدن التي يرتبط بعضها ببعض بطرق تجارة بين إقليمية وبين قارية. وفي دار الخلافة، لم يقتصر الأمر بدءاً من القرن الثامن، على استخدام النقود، بل تم استخدام نظام الكمبيالات (السفتجة) على نطاق واسع، مع القيد المحاسبي المزدوج والمحاسبة المتقدمة، والأعمال المصرفية والقروض المعقدة - وكثيراً ما يكون الوسطاء في ذلك يهوداً - وذلك بالاتصال بـ «رأسمالية سياسية» وعمليات مالية ضخمة. وبدءاً من القرن العاشر تم إدخال طريقة التكليف بجباية العائدات التي عرفت بالإقطاع، ولكنها لم تعمم وتصبح شاملة إلا في القرن الحادي عشر. وقد صدرت هذه الطريقة مباشرة عن الاقتصاد النقدي - وإن كانت هذه الطريقة استجابة أولى للوحدة السياسية المتآكلة في دولة الخلافة. ومع ضياع الولايات وبروز الجماعات

(1) M. Lombard, L'Islam dans sa première grandeur, VIIIe-XIe sie`cle (Paris, 1971); idem, «Les bases monétaires d'une suprematie économique: L'or musulmane du VIIe au XIe sie`cle», Annales, vol. 2, no. 2 (1974), pp. 143-160; T. Walker, «The Italian gold revolution of 1252: Shifting currents in the pan-Mediterranean flow of gold», in: J.F. Richards (ed.), Precious Metals in the Later Medieval and Early Modern Worlds (Durham, 1983), pp. 29-52; A.M. Watson, Agricultural innovation in the early Islamic world: The diffusion of crops and forming techniques (Cambridge, 1983); F. McGraw Donner, The Early Islamic Conquests (Princeton, 1981); P. Brown, The World of Late Antiquity. From Marcus Aurelius to Muhammad (London, 1970); C. Cahen, Der Islam I: Vom Ursprung bis zu den Anfangen des Osmanenreiches (Fisher Weltgeschichte Bd. 14) (Frankfurt am Main, 1968); R.N. Frye (ed.), The Cambridge History of Iran, vol. 4: The Period from the Arab Invasion to the Seljuqs (Cambridge, 1975); B. lewis, The Muslim Discovery of Europe (London, 1982), pp. 18-20.

التركية اضطربت أحوال العملة ذات المعدنين. وقد يسّر الإقطاع السبيل للصكوك لتفادي اضطراب العوائد المالية. وكان البويهيون أول من استخدم النقد في حساب العائدات، على النحو الذي استخدمته الحكومات الإسلامية لاحقاً في الشرق الأوسط والهند، وكان الإقطاع في الأساس هو الراتب الذي تتم جبايته في المصدر مع قيمة مستقاة من سجل المسوحات العقارية، علماً أن هذه العملية ليست دائمة إطلاقاً. ولقد ظل هذا النظام يعمل في نطاق الاقتصاد النقدي وكان يختلف أشد الاختلاف عن نظام الإقطاع الأوروبي لأن الأخير نشأ عن اقتصاد الكفاف ودولة من دون ضريبة معممة. ولقد دام نظام الإقطاع الإسلامي زمناً طويلاً وكاد أن يكون شبه وراثي، سوى أنه ظل في جوهره راتباً يمنح لقاء خدمات تقدم لوقت محدود من الزمن. والمألوف في الدول الإسلامية الكبرى (وانضمت إلى هذا التصنيف، بدءاً من القرن الثالث عشر وما بعده، الدول الإسلامية في الهند) أن تعتمد العلاقات السياسية على نظام ذي سيولة نقدية مرتفعة جداً. فلم يكن الإقطاع منفصلاً عن الاقتصاد القائم على النقد، حتى حين كانت الدول تلجأ إلى جباية الضريبة الزراعية في أزمات السيولة أو أيام الاضطرابات. كما تم وضع قيم نقدية لمنح ألقاب الشرف والولاء على نحو ليس معروفاً في الغرب، وابتكرت أنظمة تراتبية بالغة التعقيد قائمة على حسابات مالية جعلت المفاوضات الدقيقة والتحريض على العصيان (أو الفتنة) المحسوبة بدقة مدار السياسة الإسلامية[1].

وكان المظهر الثاني الذي تحدر من القرن التاسع وأصبح سمة مميزة في الحكم الإسلامي لاحقاً - وإبان وقت طويل في الهند أيضاً، إنما ليس في أندونيسيا على الإطلاق

(1) A. Wink, Land and Sovereignty in India: Agrarian Society and Politics under the Eighteenth-century Maratha Svarajya(Cambridge, 1986); R.P. Mottahedeh, Loyalty and Leadership in an Early Islamic Society (Princeton, 1980), p. 36; C. Cahen, «L'évolutionde l'Iqta du IXe au XIIIe sie`cle: Contribution à une histoire comparée des sociétés médiévales, Annales, vol. 8, no. I (1953),pp. 25-52; H.B. Abdallah, De l'iqta «étatique à l'iqta militaire: Transition économique et changements sociaux à Baghdad, 861-1055 (Stockholm, 1986); A.K.S. Lambton,»Reflections on the Iqta, in: G. Makdisi (ed.), Arabic and Islamic Studies in Honor of Hamilton A.R.Gibb (Leiden, 1965); Encyclopaedia of Islam, (Leiden and London, 1954-78),s.v.ikta; R.W. Bulliet, The Patricians of Nishapur: A Study in Medieval Islamic Social History (Cambridge, Mass., 1972), pp.23-4.

- جيوش الأرقاء (المماليك) الجرارة المشهورة وأرستقراطية المماليك[1]. وكان الاستخدام النظامي للماليك في الجيش والإدارة (عادة في أعلى المناصب) أمراً انفرد به الإسلام وغريباً عن التقاليد السابقة للإسلام. ولئن كان يعتقد أحياناً أن امتلاك الرقيق النخبة كان الشكل الوحيد أو الطاغي من الرق في المجتمع الإسلامي، وتليه الأشكال العادية من الرق المنزلي. وبصرف النظر عن نخبة المماليك مهما يكن شأنهم فإنه جدير بالملاحظة أيضاً، أن تشكيل الإمبراطورية والتوسع التجاري في التاريخ الإسلامي كانا يسيران معاً مع ازدياد استخدام الرقيق بوصفهم كذلك[2]. ولكن لم يكن هذا كله ذا صبغة إسلامية بارزة. فازدياد القوة الرومانية بعد الحروب البيونية (على قرطاجة) وتوسع القوة الإيبرية (الإسبانية) في القرنين الخامس عشر والسادس عشر كانا مترافقين بازدياد أعداد الرقيق وتحولات في طبيعة الرق. وكان التغيير الأهم عند الإسبان والبرتغاليين اقتصار الرق فعلاً على الأفارقة. فقد نمت تجارة الرقيق مع توسع القوة الإسلامية جغرافياً، كما أدخل العرب مراتب محددة (مثل البرابرة ازدراء بهم) لتسويغ استرقاق الأفارقة في مناطق تحت الصحراء «بربر». وهناك تقديرات تقريبية تبرر عدد الرقيق السود الذين قام العرب بتصديرهم بوساطة طرق تجارة الرق عبر الصحراء إذ بلغ عددهم 1.740 مليون في الفترة ما بين عامي 900 - 1100 م، وما بين عامي 850 - 1000 بلغ عدد الرقيق السود الذين جرى تصديرهم عبر البحر الأحمر والمحيط الهندي إلى آسيا الإسلامية والهند قرابة 10 آلاف في السنة[3]. ولعل الاستنتاج القائل إن استيراد الرقيق السود إلى الأقطار الإسلامية الممتدة من إسبانيا إلى الهند على مدى اثني عشر قرناً فاق من حيث العدد تجارة الرقيق الأفارقة إلى العالم الجديد. ولكن الإسلام لم يجعل الاسترقاق يقتصر بأي حال على الأفارقة وحدهم. فقد كانت القيود تطبق (على الأقل كما هو معتاد) على استرقاق إخوتهم في الدين. وكان المسلمون وحدهم الذين دأبوا على تجنيد الأعداد الغفيرة من الأرقاء

(1) D. Ayalon, The Mamluk Military Society (London, 1979); P. Crone, Slaves on Horses: The Evolution of the Islamic Polity (Cambridge, 1980); ead., Roman, provincial and Islamic law: the origins of the Islamic patronate (Cambridge, 1987); D. Pipes, Slave Soldiers and Islam: The Genesis of a Military System (New Haven and London, 1981).

(2) D.B. Davis, Slavery and Human Progress (Oxford and New York, 1984).

(3) Estimates by R.A. Austen, quoted in Davis, op. cit., pp.45-6.

(المماليك) لرفد القوات العسكرية والطبقة الحاكمة بالأعوان. وكان هذا بالإضافة إلى استخدام الرقيق العمال فضلاً عن توظيفهم في الخدمة المنزلية وأداء المهمات الجنسية. فكان للعبيد الأفارقة حضور في الجيوش والنخب الحاكمة أيضاً (وكانوا أحياناً يهيمنون على تلك الجيوش والنخب) ولكن المصدر الأساسي في الإسلام على مدى قرون عديدة للرقيق من العسكر والنخب كانوا من أتراك السهوب الأوروآسيوية. فبدءاً من القرن التاسع وما بعده، مع الأخذ في الاعتبار سوابق من هذا القبيل تجلت في نشوء الموالي، صار مثل هذا الرقيق أو فرق المماليك الذين ينتمون إلى آسيا الوسطى يشكلون عماد جيوش الخلافة العباسية؛ وبحلول القرن الحادي عشر كانت معظم الدول الإسلامية في شرق آسيا تتكون حول نواة من هؤلاء المماليك. وقد شكل المماليك طبقة أرستقراطية من جيل واحد وفدت من مصدر أجنبي كما يمكن أن تطول حياة المؤسسة بقدر ما يتوافر لها من إمداد مستمر بالمماليك. وظل هذا النظام بالضرورة، سائداً طوال ألف عام بالتمام على امتداد العالم الإسلامي، بدرجات مختلفة من البروز وفي ظروف شديدة الاختلاف.

وفي حين يعود أصل مؤسسة المماليك إلى فشل العباسيين في بناء أرستقراطية إمبراطورية إسلامية – مع استمرار مباشر للدولة الساسانية أو من خارج النسيج القبلي العربي – وكان الاعتقاد أن هذا يقتضي إنشاء أرستقراطية مصطنعة من عناصر مقتلعة الجذور. وما إن تم إنشاء هذه المؤسسة حتى أخذت تصطنع لنفسها حياة خاصة وتوفر حلولاً مناسبة لمشكلات نقص الموارد البشرية ومسألتي الولاء والطاعة، وتسمح في الوقت ذاته بقيام حكم ذي «شرعية» في فراغ من السلطة ما ينفك ينشأ مراراً وتكراراً في الحياة المدنية الإسلامية. ولم يكن المماليك الغرباء مرتبطين بالأرض كما هي الحال في النبالة الزراعية أو الأرستقراطية، بل كانوا عوضاً عن ذلك، يرتبطون بنظام الإقطاع. ومع أن عدم الارتباط بالأرض لم يكن ثابتاً دوماً فقد كان يسهل على المماليك عموماً التعامل معه. وقد ارتبط الاقتصاد النقدي، والتجارة بين الإقليمية، والعبودية وتكوين الإمبراطورية بصورة خاصة على نحو ملائم مع الإقطاع. وهذا السياق من التوسع الإسلامي الذي أرساه لاحقاً الرقيق النخبة. فأصبح النظام البارز في شمال الهند في القرن الثالث عشر واكتسب أهمية كبرى في القرن الرابع عشر. وقد ظل النظام قوياً في البنغال في القرن الخامس عشر، في حين تحول بعد ذلك التاريخ إلى منطقة الدكن [وسط الهند، م] حيث

استمر حتى القرن السابع عشر. كذلك ظل هذا النظام ماثلاً على نحو متواضع في مناطق المغول طوال القرن السابع عشر ثم بُعث ثانية بشكل ملحوظ تحت جناح الأفغان في شمال الهند في القرن الثامن عشر. لكن يبدو أنه كان في أندونيسيا، حيث نجد على مدى تاريخها قبل الفترة الاستعمارية، اقتصاد نقدي في الممالك الداخلية أقل تطوراً إلى حد بعيد وبنية إقطاعية بسيطة نسبياً من ملكية الأرض، وهناك كما يبدو شبه غياب فعلي للنخبة والعبودية العسكرية، حتى تحت الهيمنة الإسلامية. وكان الرق شائعاً في الأرخبيل في الأعمال والخدمة المنزلية، كما هي الحال في الخليج العربي ووادي الفرات وفي كثير من أرجاء الهند وسريلانكا. كذلك لم يكن الرق في أندونيسيا تجارة بارزة، إنما نعلم من سنوك هورغرونجي أن الآتشيين مثلاً العائدين من مكة بعد أداء مناسك الحج قد جلبوا معهم رقيقاً من الأفارقة (يسمون عبوتي أو أحباشاً، مهما يكن ذلك الجزء من أفريقيا الذي جاؤوا منه). وقد ظلت هذه الحالة قائمة في القرن التاسع عشر، ولعلها إحدى التقاليد التي يرجع تاريخها إلى عهد أقدم[1].ولكن ليس هناك من نخب حاكمة أخرى كانت تجند على هذا النحو. بيد أن أندونيسيا كانت تتمتع دوماً بأرستقراطية حقيقية. ونقول لوجه الدقة إن الأسر الأرستقراطية في مرافئ ساحل جاوة الشمالية الشرقية استولت على السلطة واعتنقت الإسلام مع توسع التجارة عبر البحار في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، فكانت تجند الرقيق في قواتها. وقد اضطلع هؤلاء بدور في الصراع على الهيمنة الدائر مع المزارعين داخل البلاد، الذين كانوا يعرفون باسم ماجبهيت، وقد حاول الـ «أدياتي» في ديماك ردحاً من الزمن تعزيز سلطته بدعم من جيش كان يتألف من أرقاء بالي وبوجينه ومكاسارية[2]. وكان التجار الأثرياء المسلمون من أهالي جاوة يحيطون أنفسهم بعدد من الجنود المسلحين حين يستقرون في مكان آخر. وكان هؤلاء الرقيق يتصرفون أحياناً بوصفهم أتباعاً للتجار الذين يلازمون مواطنهم. وقد وُجد في متارام ذات يوم جماعة من الرقيق المكاساريين والملاوريين والباليين يقومون بأعمال الحراسة. ولكننا لم نسمع عن مثل هؤلاء الجنود إلا عرضاً، فقد كانوا قلة قليلة في حين أن معظم الجيوش تقوم على أساس التجنيد واستئجار الأرض دون أي التزامات عسكرية من المستأجر وملاك

(1) C. Snouck Hurgronje, De Atjehers, vol. I (Batavia and Leiden, 1893), pp. 45-6.

(2) B. Schrieke, Indonesian Sociological Studies, 2 vols (The Hague and bandung, 1955-57), I, p.81.

الأراضي، ومن ذلك أن متارام مثلاً، لم تكن تملك جيشاً نظامياً[1]. ولعل قوة عسكرية منظمة من الرقيق كانت قائمة في أندونيسيا في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر، وليس قبل ذلك في منطقة مينانكباو بسومطرة أثناء حركة الإحياء الإسلامي (الوهابية) التي قام بها البادريون. ويبدو أن هذه كانت حركة واسعة، إذ ذكر في الستينيات من القرن التاسع عشر أن ثلث السكان من العاملين في بعض قرى مينانكباو الشرقية من سلالات الرقيق الذين وقعوا أسرى في حروب البادريين على الهولنديين[2]. أما الحالة الأخرى فكانت ملك الشمس إسكندر مودا [أو الإسكندر الجديد، م] الآتشيني (1607-36) الذي كان لديه حرس في قصره، يتكون من الجنود المماليك، الذين وقعوا في الأسر أثناء الحرب، وهم أشبه بالانكشارية العثمانيين. كذلك استقبل هذا الملك نفسه قادة من الرقيق الأحباش (إلى جانب الجنود الأتراك) من الباب العالي. وكان بلاط إسكندر مودا شبيهاً من وجوه عدة بدولة من دول الشرق الأوسط أكثر مما يشبه سلطنة أبوية أندونيسية عادية، نظراً لاتصال الإمبراطوريات الإسلامية الوثيق بالغرب. فإذا كانت نقطة ارتكاز الملك على العسكر المماليك فلا بد أن هذا سيبدو وضعاً شاذاً في الدول الإسلامية في أندونيسيا، بل حتى في آتشه أيضاً.

يتصل المظهر الثالث المهم الذي نشأ في القرون الأولى من تكوين الإسلام بتراث فارس أو العجم كما يسميها العرب. ذلك أن فتح الهند الهندوسية أو البوذية لم يتحقق

(1) Ch. Dobbin, Islamic Revivalism in a Changing Peasant Economy: Central Sumatra, 1784–1847 (London and Malmo, 1983), p.138.

(2) P.Crone and M. Cook, Hagarism: The Making of the Islamic World (Cambridge, 1980), pp.41–2, 73–112; Brown, World of Late Antiquity, pp. 194–203; M.G. Morony, Iraq after the Muslim Conquest(Princeton, 1984), pp. 29–32, 61–97; M.A. Shaban, The «Abbasid Revolution (Cambridge, 1970); C. Cahen, «The Body Politic», in: G.E. v. grunebaum (ed.), Unity and Variety in Muslim Civilization (Chicago, 1955), pp. 132–63; idem, «Points de vue surla «Revolution abbaside», Revue historique (1963), pp. 295–338; A.K.S. Lambton, «Islamic Political Thought», in: J. Schacht and C.E. Bosworth (eds), The Legacy of Islam (Oxford, 1974), pp. 404–424; idem, «Justice in the Medieval Persian Theory of Kingship», Studia Islamica, vol. XVII (1962), pp. 91–119; idem, «Islamic Mirrors for Princes:, La Persia nel medioevo: Atti del Convegno internazionale, Rome, 1970 (Rome, 1971), pp. 419–42; A. Christensen, L'Iran sous Sassanides (Copenhagen, 1942); Frye (ed.), Cambridge History of Iran, vol. 4.

حتى القرن الثالث عشر، كما ظلت أجزاء منها في منأى عن السيطرة الإسلامية حتى وقت متأخر مثل القرن السادس عشر. ولم يتم فتح الدولة البيزنطية تماماً (على أيدي الأتراك) قبل منتصف القرن الخامس عشر. أما فارس فكان مصيرها الفتح التام في القرن السابع، ولما حل القرن الحادي عشر تحولت كلها إلى الإسلام. فلا عجب إذاً أن تكون فارس بين المراكز المدنية الكبرى الثلاثة، الهند واليونان وفارس، قد عادت فبرزت بهوية تامة في السياق الإسلامي[1]. فما كان بوسع النهج الفارسي الإمبراطوري أن يستمر في أي مكان خارج الإسلام، ونتيجة لذلك تعرضت فارس لبعث قوي من داخلها، وعندئذٍ تحولت دولة الفتح الإسلامي من جذورها العربية إلى مؤسسة يغلب عليها الطابع الفارسي.

وغني عن البيان أن المسلمين العرب قد نفروا في بداية الأمر من الثقافة الفارسية والتقاليد الملكية الساسانية باعتبارهما من المظاهر البغيضة في «الجاهلية»؛ أو كانوا يشيرون في أحاديثهم إلى ما اتصف به ملوك الفرس من استعلاء وعجرفة وخيلاء، ومن ترف الطواغيت والكفر»[2]. فقد كان الدين والحكم في فارس الساسانية متلازمين. وكانت الزرادشتية تعلي من الحكم فتجعله تجسيداً لأهورمزدا، إله النور، ويقوم على خدمة دين الدولة طبقة الكهنة الذين يتوارثون خدمة هذا الدين أباً عن جد، وهؤلاء هم المجوس سدنة المعابد الذين يحافظون على النار المقدسة التي هي رمز أهورمزدا مشتعلة دوماً. وجدير بالذكر أن الزرادشتية لا تقدس الحاكم وحسب، بل والعنصر الآري الإيراني أيضاً، وتجعل في الوقت ذاته أرستقراطية الدولة الساسانية التي أتت بالخيالة الثقيلة شرعية. كما كانت سلطة الملك تقوم بكل المظاهر التي توحي «بالرعب» أو «الرهبة» وتحاط بطقس معقد وترف لا مثيل لهما. ولئن كانت الملكية شاملة في جوهرها، فإن شخص الملك كان يتسم بالعصمة ويستعين بجهاز بيرقراطي على قدر عال من الحرفية وشرطة سرية تخضع لأمر الملك. وكان الاتصال بالقصر أمراً بالغ التنظيم، ويتفق ومركز الساعي إليه ويقتضي إظهار الخضوع الشديد وتقبيل الأرض.

قام الإسلام منذ بداياته برفض حضارة فارس التي تتسم بالكبر والعجرفة باعتبارها

(1) علي عبد الواحد وافي، مقدمة ابن خلدون، المجلد 4 (القاهرة، 2-1960)، 11، ص. 710.
(2) المسعودي، مروج الذهب، المجلد 2 (القاهرة، 1948)، 1، ص. 60-159.

منكرة بالمعنى الديني للكلمة. وفي الواقع، أن الفتوحات العربية قد تيسرت كثيراً بسبب الحركات الإيديولوجية المعارضة مثل حركة المزدكية التي لم تلق الكثير من النجاح، كانت تناهض نظام الزرادشتية الأرستقراطية في فارس الساسانية. بيد أننا صادفنا في القرن السابع أول تطبيق للمبادئ الفارسية في الحكم الإسلامي، ليس بين الخلفاء في المدينة أو دمشق، وإنما بين الولاة في العراق. هنا جرى إحياء نظام البيروقراطية الساسانية، وإن في صيغة أقل مركزية وهرمية، على يدي زياد عامل الخليفة معاوية (66 – 80 م). كما أدخلت مشروعات العمران التي اعتمدها زياد الأشكال الهندسية للحكم السلطوي، المستلهمة من الساسانيين السابقين: قلاع عامرة بالسكان، وأسوار وأبواب، وقاعات استقبال خاصة بالحاكم. وهذا كله بعيد أشد البعد عن المجالس القبلية عند العرب، لكنها فرضت نفسها الآن أمراً لا غنى عنه. ذلك أن تفوق البدو العرب كان يواجه في ذلك الحين حالة من الإضعاف نتيجة تدفق المسلمين من غير العرب، وهم في الأساس من الفرس، الذين كانوا ينشدون دخول حكومة الدولة الجديدة التي أخذت تدعم نفسها، وكان أولئك الذين من غير العرب يطالبون بالمساواة مع النخبة الحاكمة القديمة باسم الدين الجديد. وبعد مواجهة عقيمة مع بيزنطة تحول الإسلام عن البحر الأبيض المتوسط وأوربا؛ وهُجرت دمشق لتحل محلها العاصمة الجديدة بغداد، التي تأسست في العام 762 بالقرب من ستسيفون [المدائن، م] العاصمة الساسانية سابقاً.

وبدلاً من الأمويين جاء العباسيون وأنصارهم الفرس الذين دخلوا الإسلام، وكان معظمهم خراسانيين، وقد نشأت إمبراطورية فارسية في حلة إسلامية في القرن التالي لتأسيس بغداد، وعلى نحو حاسم في خلافة هارون الرشيد (788–809). وكانت ثورة العباسيين قد بدأت في شرق فارس واعتمدت أشد الاعتماد في مسيرتها على طبقة الدهاقنة الأرستقراطية في المنطقة. وقد أضفت على هويتها الفارسية ما يلائمها من المذهب الشيعي في الإسلام، وعقيدته الأساسية أن قيادة الأمة أمر من الله، ومن ثم موافقة للاعتقاد (الذي يعرض له كتاب «مرآة الأمراء» من الأدب الفارسي) في «الهالة الربانية» (فاريزادي) باعتبارها صفة لازمة لجلال الحاكم. ولقد ظلت أهمية شاطئ البحر الأبيض المتوسط النسبية تتقلص طوال القرنين الثامن والتاسع، في حين كان ثقل فارس الكبير يجتذب الإمبراطورية العباسية لتتوغل شرقاً، إلى الخليج العربي، وأسفل دجلة والفرات

والطريق البحرية التي تربط البصرة وسيراف بالهند والصين. وكانت فارس، كما يظهر المسعودي صورتها في القرن العاشر، يحكمها «أنبل... وأغنى أمير، وأطيبهم خصالاً، وأشدهم بأساً وأكثرهم حزماً... من اعتاد أن ينفرد بلقب شاهنشاه «ملك الملوك»، ومكانه في العالم مثل القلب في جسم الإنسان، أو اللؤلؤة في القلادة»[1].

وهنا حل الإعجاب محل الازدراء، ولكن ما حدث أن الحاكم المسلم قد صار «ملك الملوك»، في القرن العاشر حين غلبت حضارة فارس الملكية على حكم الجيش البدوي.

لقد جرى استيعاب الأعراف السنسكريتية والإغريقية تدريجياً. ففي إحدى الحالات علمنا أن هناك ترجمة مجتزاة للأدب الهندوسي والكتب العلمية (كانت تصل عبر السند إلى أن فقد العباسيون سيطرتهم على الإقليم). وبذلك تم نقل الأرقام الهندية والحساب والرياضيات، والفلسفة والمنطق، والتصوف وعلم الأخلاق، وعلم السياسة والعلوم العسكرية، والطب والصيدلة، والسموم «كتب في الأفاعي (ساربافيديا) والسم (فيشافيديا)» والبيطرة، وأبواب الجنس والفلك والتنجيم وقراءة الكف. وجُلبت ألعاب الشطرنج والصيد من الهند. ولدينا إشارة من كاتب عربي من الأندلس إلى كتاب هندي في الموسيقا والغناء. وتحتوي ألف ليلة وليلة حكايات وأعمال أدبية هندية. وكان لدى [أبي الريحان، م] البيروني قبل قدومه إلى الهند بعض التصانيف الهندية في خزانته التي ترجمت إلى العربية تحت رعاية الخليفة المنصور العباسي (754 – 775) والبرامكة وزراء هارون الرشيد؛ ومن تلك الكتب براهما سيدانتا أو السندهند وبانتشاتنترا.

وحين بدأ البيروني في العام 1020 بدراسة علم الفلك الهندي عبر المخطوطات الأصلية بالسنسكريتية وجد أن هذه الأعمال المبكرة تحظى بتقدير عظيم[2]. وكانت

(1) E.C. Sachau, Alberuni's India (New Delhi, 1983), pp. xxx–xxxvii, and I, pp. 152–3; S.H. Nasr, Science and Civilization in Islam («Cambridge, Mass., 1968); W. Cureton, «Indian Physicians at the Court of Baghdad», Journal of the Royal Asiatic Society, vol. VI(1841), p. 105–19; L. Massignon, Essai sur les origins du lexique de la mystique musulmane (Paris, 1954); K.N. Chaudhuri, «Asia before Europe: Comparative Civilizations of Historical Asia. Structural Integration and Differentiation», Conference paper, Yogyakarta, 21–26 Sept. 1986.

(2) المسعودي، مروج الذهب، 1، ص.160.

الفلسفة السنسكريتية قد استرعت اهتمام الفرس الساسانيين ووصل تأثيرها إلى العالم الإسلامي أحياناً عبر المدارس الساسانية: «وكان من المسلم به بين الأكاسرة الفرس أن الحكمة وردت من الهند أصلاً»[1]. ولكن التأثيرات الهندية امتزجت، على أي حال، في الإسلام بالفلسفة الإغريقية والهيلينية، بدءاً من القرن التاسع فصاعداً[2]. ونحن نعلم عن يقين بأن احتراق مكتبة الإسكندرية أسطورة تعود إلى الفترة الصليبية. على أن استيعاب الموضوعات الدنيوية في الفلسفة الإغريقية لم يكن هدفاً في حد ذاته وإنما جزءاً من محاولة دؤوب لتنقية الإسلام من أدران الأفكار الفارسية-الآرامية أو المانوية، أو الزندقة، وأعراضها من كلية أخلاقية كان العرب يسمونها «مجوناً»[3]. والحق أن هذا الصراع بين معتقدات العرب والفرس اشتد وطيسه ومضى إلى أبعد من هذه المظاهر؛ إذ جاءت مؤلفات ومقولات المثقفين الفرس المناهضة للعرب التي عرفت بالشعوبية بعناصر من نظرة شاملة إلى العالم لم تنقطع عن كونها في نظر أهل السنة عامل فساد. ولقد قدر لتراث فارس، على الرغم من مناهضته لروح المساواة والاعتدال في فطرة الدين، أن يصبح قوة حاسمة في تشكيل المجتمع الإسلامي؛ ووصل الأمر إلى حد زعم أن إسلام الهنود واليونانيين حين دخلوا الإسلام في القرون المتأخرة لم يكن عربياً بل فارسياً.

---

(1) Cf. R. Walzer, Greek into Arabic: Essays on Islamic Philosophy (Oxford, 1962); M. Steinschneider, Die Arabischen Ubersetzungen aus dem Griechischen (Graz, 1960); F. Rosenthal, Das Fortleben der Antike im Islam (Zurich and Stuttgart, 1965); M. Plessner, Der Oikonomos des Neupythagoaers Bryson und sein Einflusz auf die islamischen Wissenschaft (Heidelberg, 1928).

(2) H.A.R. Gibb, «The Social Significance of the Shuubiya», in: Studies in the Civilization of Islam (London, 1962), pp. 62-73.

(3) C.E. Bosworth, «Dailamis in Central Iran: the Kakuyids of Jibal and Yazd», Iran, vol. VIII (1970), pp.73-95; idem, «The heritage of rulership in early Islamic Iran and the search for dynastic connections with the past», Iran, vol. XI (1973), pp. 51-62; idem, «The titulature of the early Ghaznavids», Oriens, vol. XV (1962), pp. 210-33; idem, «The development of Persian culture under the early Ghaznavids», Iran, vol. VI «(1968), pp. 33-44; idem, The Ghaznavids: Their Empire in Afghanistan and Eastern Iran, 994-1040 (Edinburgh, 1963); idem, The Later Ghaznavids. Splendour and Decay: The Dynasty in Afghanistan and Northern India, 1040-1186 (Edinburgh, 1977); M. Nazim, The Life and Times of Sultan Mahmud of Ghazna (Cambridge, 1931).

كانت الحضارة الهندية الإسلامية قد تطورت بوصفها فرعاً من الإسلام الفارسي الشرقي، وذلك بدءاً من القرن الحادي عشر وما بعده، ولا بد من توخي أشد الحرص في تمييز هذه المرحلة الثانية عن سابقتها. وكان هذا العالم الفارسي الشرقي قد بدأ تقدمه في القرن التاسع، تحت حكم أربعة أجيال من سلالة بني طاهر عمال الخلفاء العباسيين، وكانوا حكاماً مستقلين بحكم الأمر الواقع بالإقليم في الأعوام 821 - 873 كما كانوا معاصرين للحكام الأغالبة في أفريقيا (تونس) والطولونيين في مصر وسورية. وكان انبعاث السلالات الحاكمة الفارسية بوصفها قوى محلية شبه مستقلة متزامناً مع تداعي السلطة العباسية الفاعلة في بغداد. وقد قام السامانيون حكام خراسان وما وراء النهر (819 - 1005) والصفاريون في سيستان (867 - 1003)، فضلاً عن السلالات الكردية أو الديلمية المختلفة، مثل البويهيين في جنوب فارس والعراق (932 - 1062) شأنهم شأن بني طاهر بإيجاد الوسائل لينتسبوا إلى سلالة أباطرة الفرس باليسر ذاته الذي كان شأنهم في الانتساب إلى العرب الأقدمين أو آل النبي. وقد بعث البويهيون لقب «الشاهنشاه» (ملك الملوك)، بموافقة الخليفة، وأصبح استخدام الألقاب على العموم وأشكال التفخيم والتعظيم في الممالك أمراً ظاهراً في الشرق الذي تم تعميم الطابع الفارسي عليه. وكان تشجيع الصفاريين لنشوء أدب فارسي جديد أمراً ذا أهمية فائقة. ولكن السامانيين كانوا المسؤولين عن قيام نهضة فارسية-إسلامية كاملة على نطاق واسع في وقت كانت فيه طبقة الدهاقنة الأرستقراطية تتعرض للتدمير ليحل محلها طبقة من العسكر المماليك. ففي خراسان وما وراء النهر كان الاتجار بالرقيق الأتراك من آسيا الوسطى يوفر، ويا للمفارقة، الأساس المادي لإحياء ثقافي. فقد بدأ شاعر الملاحم الفردوسي، الذي يعتبر عموماً مؤسس الأدب الفارسي الحديث، ملحمته الشاهنامة في ظل السامانيين، وموضوعها الرئيس الصراع بين إيران وطوران، وكان الأخيرون يعتبرون في أيام الفردوسي أسلاف الترك الذين باتوا مسلمين الآن بوصفهم مماليك. وكان السامانيون الذين ينسبون أنفسهم إلى طبقة الدهاقنة أول سلالة «تجعل الإدارة فارسية»، فغدت الفارسية لغة الخلافة الشرقية الشائعة. ولكن ليس معروفاً على وجه الدقة متى حلت الفارسية الجديدة محل العربية بوصفها لغة الدواوين الرسمية. لأن دواوين السامانيين ظلت طويلاً تعتمد لغتين، مع مزيج من العربية الإسلامية، ولغات آسيا الوسطى والفارسية. وقد بدأ الفردوسي، على أي

حال، ملحمته أيام السامانيين لكن كان عليه أن يكملها في أيام خلفائهم الغزنويين، ويومئذٍ أصبحت الفارسية الجديدة هي السائدة. والغزنويون هم سلالة من المماليك الأتراك، وكانوا في البداية ولاة لدى السامانيين في شرق وجنوب أفغانستان في الربع الأخير من القرن العاشر، ثم رسخوا أنفسهم بوصفهم سلاطين مستقلين. ومن عام 998 إلى عام 1030 م وسع السلطان يمين الدولة محمود بن سبكتكين سلطة الغزنويين حتى غرب بلاد فارس ووادي الغانج. وقد خلف يوم وفاته أضخم إمبراطورية عرفها شرق العالم الإسلامي منذ تفكك الخلافة العباسية. وبعد العام 1040 انتهت فتوحات محمود في الغرب إلى الوقوع بين أيدي السلاجقة وقبائل الغز. ولكن سلالة محمود احتفظت بأفغانستان وبلوخستان وشمال غرب الهند قرناً وربع القرن وزرعت في الأرض الهندية ثقافة فارسية إسلامية. ولقد جاء البيروني إلى الهند مع الغزاة الغزنويين لكنه ظل يدون أعماله بالعربية. ومضت الثقافة الغزنوية بعدئذ على محور غزنة–لاهور بما لا يقبل العودة عنه مبتعدة عن القاعدة العربية لترسو على قاعدة فارسية[1].

مع احتلال الغزنويين (1001 – 1186) البنجاب قُدِّر للثقافة الهندية – الإسلامية أن تكتسب من لاهور مضموناً فارسياً ما انقطع يلازمها منذ ذلك الحين. ذلك أن ورثة الغزنويين الذين هيمنوا على شمال الهند في أواخر القرن الثاني عشر وأوائل القرن الثالث عشر بذلوا أيضاً جهوداً حثيثة لإحكام تاريخ سلالتهم بحيث لا تقتصر على أن تصل إلى العقيدة الإسلامية التي تتبعها وحسب، بل وتتصل بالماضي الفارسي السابق للإسلام أيضاً. إذ إن فارس الإمبراطورية ومظاهرها البراقة، حتى بعد ذلك الحين، بدت للإسلام الشرقي وخاصة الهندي منه – ضخمة جداً وأكبر بكثير مما كانت عليه في أزمنة السلالة الماورية وما بعد الحقبة الماورية، حين كشفت عن تأثير مماثل في العمارة وقطع الأحجار الرملية الضخمة والأعمدة الأخرى التي شيدها آشوكا أو النقوش دقيقة الصنعة في سارنات، من بين مجموعة واسعة من العناصر الأخرى. ومرة أخرى تدين العمارة الإسلامية المتأخرة في شمال الهند بالفضل لستيفسون. كما أن مؤسسات الإدارة في سلطنة دلهي نشأت إلى حد كبير في أراضي فارس، وأصبح البلاط في دلهي من وجوه عديدة نسخة عن البلاط

(1) N. Lees et al (eds), Tabaqat-i-Nasiri of Abu Umar al-Juzjani (Calcutta, 1894).

الساساني؛ فهنا جدد الملك بالبان الرقيق المعتق (دارات – إي – سلاطين – عجم)، أي مجد ملوك الفرس.

ولقد اكتسب فن السياسة الفارسي صيتاً واسعاً خارج شبه القارة الهندية، عنينا أندونيسيا، وأصبح يعرف بشهرته، إنما دون أن تجد هذه الشهرة ما يضارعها بالفعل. ففي أندونيسيا الإسلامية، ومرة أخرى بطريقة مختلفة نشأت عبادات ملكية سوى أنها كانت تسعى للاستمرار بالارتباط بالإمبراطورية الهندية قبل الإسلام، وخاصة بما يتصل بالماجبهيت. إذ إن الولايات الإسلامية في أندونيسيا لم تأخذ أبداً بالتقاليد الساسانية الفارسية التي حولت الدول الإسلامية المستقلة التي تعترف بسلطة الخليفة العباسي في القرنين الثامن والتاسع تماماً وجرى اقتباسها على الجملة في سلطنة دلهي. ولم تقتصر هذه الأعراف على أنها جلبت معها في الإطار الإسلامي عصمة الخليفة باعتباره رمزاً خارجياً للإمبراطورية وأشكال الأُبهة الملكية ومراسم القصر، إلى جانب البيروقراطية الواسعة والمتسلسلة هرمياً وحسب، وإنما أيضاً صلة أشد قوة بين الدولة والدين حيث تتولى الدولة رعاية «العلماء» و«الفقهاء» فيما يشبه جمع الكهنة. وكانت هذه كلها عناصر مفقودة في صيغة الإسلام العربي المتقشف التي عرفتها القرون السابقة.

يمثل قيام السلطنة الغزنوية في شرق فارس وأجزاء من الهند أول انطلاقة حقيقية لسلطة تركية تقارع الأسر الملكية المحلية. وما هو أشد مدعاة للاهتمام أن الفتح التركي في شمال الهند بدءاً من محمود الغزنوي حتى «الملوك المماليك» في دلهي في القرن الثالث عشر وتجديد الملكية الساسانية – الإسلامية على يد بالبان، يكرر المظاهر الثلاثة الأساسية في الفتح العربي للشرق الأوسط. فإلى جانب تعميم الصبغة الفارسية جرت عملية إعادة تجميع لخزائن الكنوز والنقود في الاقتصاد، على حين اكتسب الرق العسكري (المماليك) أهمية جديدة في الهند الإسلامية أيضاً. أما أن غزوات وفتوحات الترك في شمال الهند كانت سباقاً إلى اكتشاف الذهب فأمر واضح صريح لا يحتاج إلى دليل. والحق أن مقدار الغنائم المتحققة في شكل سبائك وذهب وفضة ونقود معدنية يدعو للعجب. وقد صرفت معظم السبائك في أغراض سك العملة شأنها شأن الذهب والفضة غير المسكوكين. وبعد المال كان عامل الرقيق الأتراك ظاهراً بجلاء في شمال الهند ما بين القرنين الحادي عشر

والثالث عشر. والحق أن أعداداً كبيرة من الأسرى الهنود نقلوا إلى الغرب على أيدي الفاتحين المسلمين من جهة؛ وتمتع المماليك الهنود تحت حكم الغزنويين ردحاً من الزمن بقدر من الأهمية. ولكن، من جهة أخرى، يصعب على المرء أن يفهم كيف أمكن للإسلام أن يتوغل في شمال الهند دون تشكيل نخب عسكرية عبر تجنيد المماليك. فالحق أن المماليك الأتراك ظلوا أساس الجيوش الغزنوية. ففي القرن الثالث عشر، كانت دولة الفتح الهندية الإسلامية تحت هيمنة المماليك والملوك ذوي الأصول المملوكية الذين بدؤوا حياتهم في خدمة الملوك الغزنويين والغوريين في شرق بلاد فارس(18).

وكانت الغالبية تنتمي إلى الأتراك القبجاق من مناطق القبيلة الذهبية، كما كانت عليه الحال مع مثيلتهم الدولة المملوكية في مصر، سوى أن هناك جماعات أخرى كثيرة من الأتراك وبعض الأحباش والهندوس. أما في الهند فكان الرق صائراً منذ القرن الرابع عشر إلى الانحدار. وبعد عام 1290، حين أخذ الإسلام بالانتشار عبر الطريقتين الصوفيتين الششتية والسهروردية، بدأ اجتثاث المماليك الأتراك عن الحكم تدريجياً ليحل محلهم الهنود المسلمون وحلفاؤهم الهندوس، في حين كان معظم غير الهنود من نبلاء دلهي يتألفون من مسلمين أجانب مهاجرين ذوي مكانة عالية. ويعد القرن الرابع عشر في شمال الهند الحقبة التي تشكل فيها مركب هندي – إسلامي جديد يتسم بشكل من بناء التحالف الهندي – الإسلامي المتبادل الأكثر تفاعلاً، بدلاً من الولاءات والموالاة المشروطة التي تتسم بالتفاوت والاختلاف والمرتبطة بالرق في إطار إسلامي محض. وقد ظلت أمثال هذه التسوية مع الطبقة الهندوسية الراقية أو النبيلة سمة الدولة الإسلامية في شبه القارة الهندية.

الفصل الثاني
تجارة الهند

لقد أعاد المسلمون في ظل الخلافة، صوغ الشرق الأوسط في نظام تبادل نقدي واحد ونظام سياسي إمبراطوري يعتمد على النقد حسب الأنموذج الفارسي، مدعوم باستقدام نخبة مملوكية، وصلات تجارية تتصف عموماً بالأهمية، وغالباً ما تكون حاسمة بالعالم الأوسع: أفريقيا، وأوروبا وبيزنطة، وآسيا الوسطى والصين، وحتى بلاد المحيط الهندي من الهند. وفي البلدان هذه جميعها ظل الدينار العملة العالمية المهيمنة حتى القرن الحادي عشر. ولقد أنشأ العرب مع الهند والأرخبيل الأندونيسي والصين تجارة بالمنتجات الثمينة. وكانت تجارة الهند، كما سوف نرى في هذا الفصل، المصدر الخارجي الرئيس لثروة الإسلام. ولكن قبل الالتفات إلى الهند والمحيط الهندي، يجدر بنا أن نجري مسحاً موجزاً للتطورات الأساسية على الحدود الأخرى للعالم الإسلامي.

أفريقيا:

أصبحت أفريقيا مصدراً للذهب أولاً، وللرقيق ثانياً. وكان امتداد القوة الإسلامية عبر جنوب البحر الأبيض المتوسط منفذاً إلى غرب أفريقيا، «بلاد السودان»، أي بلاد السود، التي إلى جانب أنها كانت تصدر ما لا عدّ له ولا حصر من الرقيق، كان العرب يعدونها «بلاد التبر»[1]، أي أرض الذهب. والواقع أن غرب أفريقيا، السودان، لم يكن يستخدم الذهب بوصفه سبائك أو عملة في التجارة الداخلية. بل على العكس من ذلك، إذ تتم

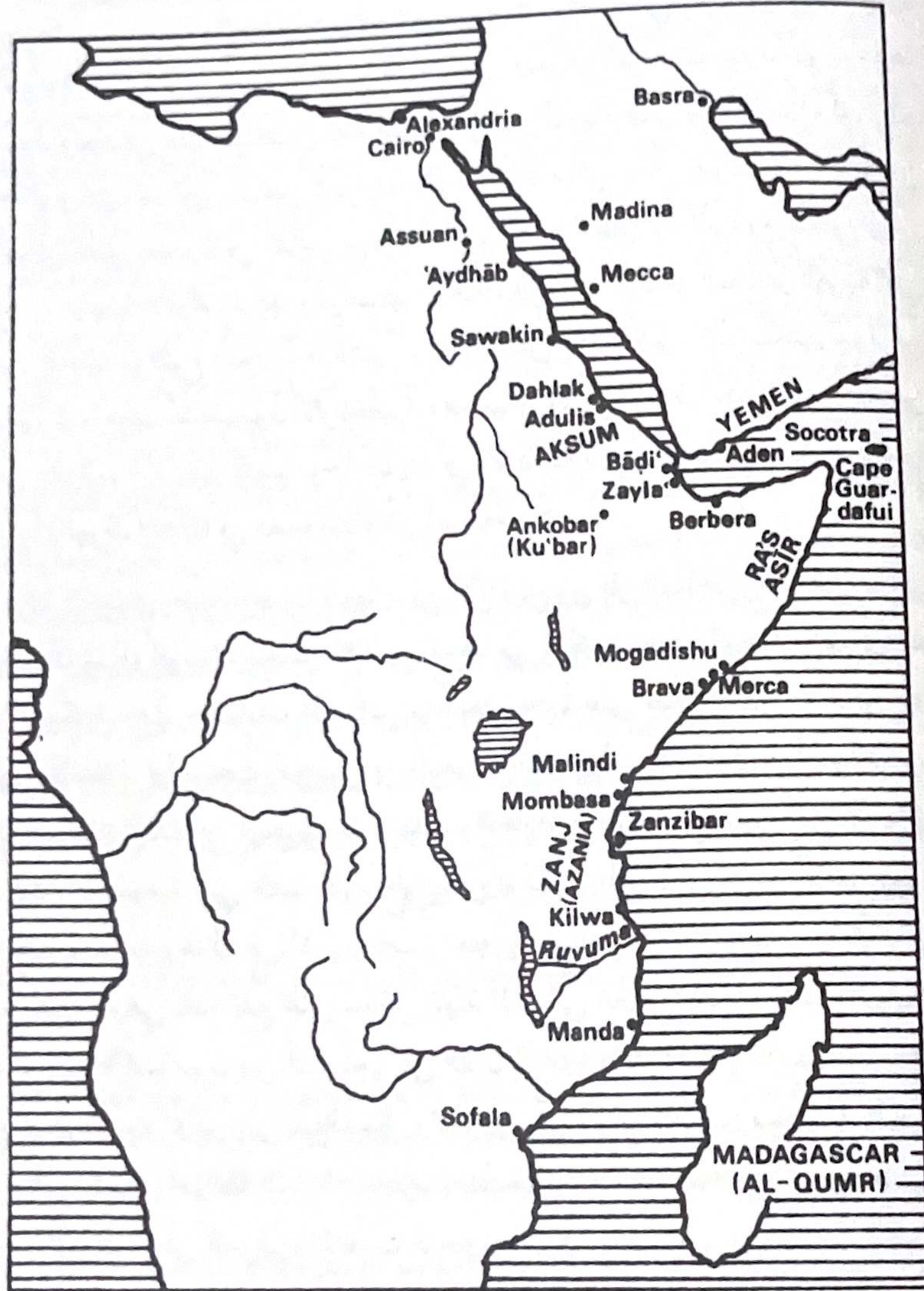
---

(1) Lombard, «Bases Monétaires», pp.150-1; idem, L'Islam, p. 125; walker, «Italian gold revolution of 1252», pp. 32-35; J. Davisse, «Routes de commerce et échanges en Afrique occidentale en relation avec la Méditerranée», revue d'histoire économique et sociale, Vol. L (1972), pp. 42-73, 356-97.

المتاجرة به باعتباره سلعة منذ أن عُرفت الهجن في أقدم العصور ودخول قبائل البربر منطقة الجنوب، عبر الصحراء الأفريقية، حيث ترسخت الواحات وتم الاتصال بالقبائل السودانية. وقام العرب من جهتهم بربط هذه الشبكة التجارية بين الصحراء والبحر الأبيض المتوسط، وعم الإسلام وانتشر بين التجار العرب، والبرابرة والسودانيين على حد سواء. وغدت سجلماسة التي تأسست في عام 757-758 م حاضرة كبرى تبلغها قوافل الذهب. وفي منطقة غانا جرت في القرن الثامن، أول عملية تبادل للملح مقابل الذهب الوارد من جنوب تلك المنطقة. وبحلول القرن العاشر أصبحت عمليات تبادل الذهب - الملح منتظمة وتدفق الذهب بكميات ضخمة إلى البحر الأبيض المتوسط المسلم. وتمكن الفاطميون في أفريقيا من الاستيلاء على مصر، في عام 969، بعد استيلائهم على سجلماسة في عام (951) وبذلك فازوا بالسيطرة على تجارة الذهب. وكانت السيطرة على تجارة الذهب عبر الصحراء الأفريقية الهدف السياسي الأسمى لحكومات شمال أفريقيا. وكان الأمويون في إسبانيا قد استولوا على سجلماسة بدءاً من أواخر القرن العاشر حتى أوائل الحادي عشر. وسواء كان الذهب السوداني يمضي إلى مصر أو إسبانيا، فالواقع أن مآله كان إلى الحكام المسلمين وليس المسيحيين.

وفي شرق أفريقيا ميز الجغرافيون العرب مثل المسعودي منذ القرن العاشر بين قومين، أو «جنسين»: الأحباش أو الأثيوبيين، وكانوا يسمونهم أحابيش بالجمع وحبشي بالمفرد، وأولئك الذين يتصفون بسواد البشرة الشديد ويدعونهم زنوج بالجمع وزنجي بالمفرد[1]، ونصادف مثل هذا التمييز في أدبيات سلطنة دلهي عند الإشارة إلى الرقيق القادمين من القرن الأفريقي وأولئك القادمين من زنجبار والساحل المجاور. فيطالعنا المسعودي بالحديث عن «بحر الزنج والأحابيش» الذي يمتزج بالمحيط الهندي (بحر الهند). فهناك بين الزنج، على ساحل أزانيا القديمة المتاخمة لزنجبار «قبائل من ذوي الأسنان الحادة وهم من أكلة لحوم البشر.» وبلاد الزنج تذخر بالأفيال التي كانت دوماً طليقة في البرية، وهذه على العكس من الأفيال الهندية لم تروض لتستخدم في الحرب أو أي غرض آخر.

(1) المسعودي، مروج الذهب، ص.21-16 ، 8-4.



خريطة شرق أفريقيا

وكان للزنج ملك يعرفه العرب باسم «وافليمي»، إلا أن مدنهم كانت قليلة العدد، كما لم يكن لديهم عاصمة. أما ملك الحبشة فيشير إليه المسعودي باسم «النجاشي»، وكرسيه في العاصمة «الكُبار» (انكوبر)، وهي مدينة واسعة، وتضم الحبشة عدداً كبيراً من البلدات ومناطق مزروعة شاسعة. ونجد في تلك البلدات الواقعة على ساحل بحر الحبشة الذي يواجه اليمن، أي زيلع ودهلك وبادي، مسلمين مقيمين كانوا يدفعون جزية للأحباش. ولكن هناك أقوام أخرى من الأحباش الذين يعيشون في الداخل ويعرفون باسم زغاوة، وغاو، وقراقير، ومرندة وماريس والخ.... ولهذه الأقوام ملوكها وعواصمها. وإضافة إلى ما تقدم تذكر المصادر العربية التي تتناول الحقبة موضوع البحث، مدغشقر، والقمر، وهي جزيرة كبيرة كان يسكنها سود من البدائيين إنما معهم أندونيسيون أكثر تحضراً، وهم مهاجرون من سومطرة قدموا ما بين القرنين الثاني والرابع، وأضيفت إليهم موجة جديدة في القرن العاشر وساهموا في صعود حضارة الميرينا (الهوفا، Hova) في هضبة مالاغاش المرتفعة.

وإننا لا ندري حقيقة أصول المهاجرين الأندونيسيين إلى الساحل الأفريقي. ولكن الظاهر أن شرق أفريقيا والحبشة كانا قد اندمجا في شبكات تجارة المحيط الهندي منذ أزمان مبكرة جداً، ونصادف الأحباش بالنتيجة بحارة على سفن تجارية وحربية قبل انتشار الإسلام. وأصبحت أدوليس في البحر الأحمر ورأس غاردفوي (رأس التوابل) مركز استقطاب للشحن البحري عند الهنود والأفارقة والعرب، في حين أقام الأحباش المملكة الأكسومية التي ظلت تقوم طوال قرون بالوساطة التجارية بين الإمبراطورية البيزنطية والهند. وهناك في أكسوم نصب حجري يستلهم تراث البوذية. ويذكر بليني أن باريغازا، وهي بلدة تقع على ساحل الهند الشمالي الغربي، كانت تعتبر «أثيوبية». وقد تحول الأكسوميون إلى المسيحية في القرن الرابع، ولكن انتشار الإسلام أدى إلى قطع طرق اتصال الإمبراطورية بالشمال والشرق، ومن ثم مع الغرب، مما جعل الحبشة التي كانت تسمى «بيزنطة السوداء»، جزيرة مسيحية وسط بحر إسلامي. وحين صارت للعرب السيطرة على الموانئ، تقلصت التجارة الأثيوبية وأصبحت عندئذ تابعة للتجارة الإسلامية. ومع ذلك فقد ظهر بين القرنين السادس عشر والثامن عشر أسياد الجنجيرة (نهج الماراثيين الهنود في لفظ الكلمة العربية جزيرة) الأثيوبيين على ساحل كونكان

بوصفهم «سادة البحر»، وكانوا يومئذ أعواناً لمسلمي منطقة الدكن أو الماراثيين[1].

لقد كانت الاتصالات بين الشرق الأوسط وساحل شرق أفريقيا قائمة قبل الإغريق بوقت طويل، ولكنها ازدادت على نحو هائل مع صعود الإسلام. وأدت الهجرة العربية والنشاط التجاري في عهد الخلفاء الأوائل إلى قيام سلسلة من المستوطنات التجارية على امتداد الساحل وأنتجت بالتقارب حضارة سواحيلية (اشتقاق من كلمة سواحل العربية) على أيدي البانتو المسلمين[2]. وبدأ هذا الاتجاه في القرن العاشر حين رسخ العرب أنفسهم على الساحل والجزر القريبة، من ماليندي في الشمال إلى نهر روفوما في الجنوب. وكانت الثقافة العربية الإسلامية والنشاط التجاري مقصورين على الساحل والجزر، ومتركزين في نقاط تتصل بالداخل: ماليندي، وكيلوة، ومندة، وسفالة، ومقديشو، وسواكن، وممباسا، وزنجبار، وعيذاب، وبربيرة، وزيلع، ودهلك، ومرسة، وبرافة. وكانت مثل هذه البلدات تتكون أساساً من أكواخ تغطيها الأعشاب مع قلة من الأبنية الثابتة التي يمكن إعادة بنائها إن دمرت في الحرب. وكان أوائل المهاجرين العرب معارضين سياسيين من الخليج العربي. وكانت السفن التي وردت، بعد ذلك، تأتي عادة من سيراف وعُمان، وينتمي البحارة والتجار بصورة أساسية إلى قبيلة الأزد. وقد بلغ عرب عُمان من النفوذ على تلك السواحل ما جعلها تُحسب غالباً على أنها امتدادات سياسية لسلطنة عمان. ومثال ذلك أن زنجبار ظلت تخضع زمناً طويلاً لسلاطين عمان[3]. وكانت البلدات في شرق أفريقيا تتصل، من الخليج العربي وعدن ببعضها مع الديبل أو كمباي.

ولا يبدو أن الملاحة والاستيطان العربيين على الساحل قد تجاوزا سفالة ومدغشقر،

---

(1) G.F. Hourani, Arab Seafaring in the Indian Ocean in Ancient and Early Medieval Times (Princeton, 1951), pp. 42–46; E.H. Warmington, The Commerce between the Roman Empire and India (London and New York, 1974), pp. 12–13, 320–21; D. R. banaji, Bombay and the Siddis (Bombay, 1932), pp. X–XX; and see infra.

(2) J. Spencer Trimingham, «The Arab geographers and the East African Coast», in: H.N. Chittick and R.I. Rotberg (eds), East Africa and the Orient (New York and London, 1975), pp. 115–46; G. Mathew, «The East African Coast until the Coming of the Portuguese», in: R. Oliver and G. Mathew (eds), History of East Africa, vol. I (Oxford, 1963), pp. 94–127.

(3) S.S. Nadvi, «Arab Navigation», Islamic Culture, vol. XVI (1942), p.81.

ولم يتوغل في استكشاف الجزر شرق الساحل الأفريقي سوى السواحيليين الذين أسلموا. أما كيلوة فقد تبوأت مكانة جيدة قبل ذلك؛ حيث كشفت أعمال التنقيب هنا عن مستودعات ومراكز لاستيفاء المكوس وجامع كبير، كما وجدت قطع من الخزف الصيني والزجاج مما يشير إلى وجود تجارة مهمة في القرن التاسع، منذ حقبة التوسع التجاري في عهد العباسيين الأوائل[1]. وقد عثر على قطع خزف صيني وإسلامي في مندة يعود تاريخها إلى القرنين التاسع والعاشر. ونجد المسعودي يقدم لنا في القرن العاشر شهادة ساطعة على مدى اتساع تجارة ساحل الزنج البحرية. فكان العرب يسيطرون، كما كتب المسعودي، على تجارة واسعة في العاج والكهرمان والحديد والرقيق، وقبل كل شيء، الذهب. وإلى جانب مناجم بلاد النوبة ووادي العلاقي التي تنتج الذهب الذي كان يرسل إلى أسوان، كنا نسمع الكثير عن سفالة الذهب، التي تعرف اليوم باسم موزامبيق، ولعل كيلوة كانت أهم مستوطنة حتى القرن الرابع عشر بسبب ما كانت تضطلع به من دور في تجارة سفالة، مع خطوط تتصل بالهند وما بعدها. وفي القرن الخامس عشر نجد 37 بلدة تجارية تمتد من مقديشو إلى كيلوة. وفي القرن الرابع عشر كانت عدن قد تفوقت على كل ما عداها من حيث الأهمية. ويصف ابن بطوطة عدن فيقول إنها «ميناء الهنود» وأهلها الذين كانوا تجاراً «على ثراء فاحش»، وعلى أي حال كان بوسع المرء أن يجد في عدن، ومنذ القرن التاسع «كافة بضائع الهند، والصين، وزنجبار، والحبشة، وفارس، والبصرة، وجدة والقلزم»[2].

يبدو أن إرساء شريط من مراكز التجارة العربية كما سلف القول، على امتداد سواحل أفريقيا قد رافقه توسع عظيم في تجارة الرق عموماً. إذ إن العرب حملوا أعداداً كبيرة من الرقيق السود عبر البحر الأحمر والمحيط الهندي إلى آسيا الإسلامية والهند (وأقل إلى الصين) وعبر طرق الصحراء الأفريقية. وبالمقارنة فإن تجارة العبيد في شرق أفريقيا التي قام بها المسلمون العرب كانت تعود إلى عهد أسبق بكثير من تجارة الرق عبر الأطلسي، إلا أنها لم تحظ إلا بقليل من الاهتمام، نظراً لأن العرب كانوا من صغار التجار ولم يخلفوا في الواقع أي توثيق لأعمالهم. وزاد من صعوبة الأمر أنه يشق استقصاء أصول الكثير من

(1) H.N. Chittick, «Discoveries in the Lamu Archipelago», Azania, 2 (1967), pp. 1-31; idem, Kilwa: an Islamic trading city on the East African Coast (Nairobi, 1974).

(2) M.J. De Goeje (ed.), Kitab al-Masalik wa'l-Mamalik of Ibn Khordadbhih (Leiden, 1889), text, p. 61.

الأفارقة في آسيا بسبب من اعتناقهم الإسلام وكثيراً ما كانوا يندمجون بسكان المنطقة[1]. كما أن تجارة الرقيق من شرق أفريقيا تعود إلى عهد بعيد قبل الإسلام. ومن ذلك ظهور أسرى سود في أيقونات مصرية يعود تاريخها للألف الثالثة قبل الميلاد ويظهرون بشيء من الانتظام بدءاً من القرن الخامس عشر (ق. م) وعلى امتداد الأزمنة الهيلينسية والرومانية. وتظهر أول إشارة محددة إلى تجارة رقيق معينة، يقوم عليها عرب، من ساحل شرق أفريقيا في كشاف الرحلات البحرية (Perpilus) في القرن الثاني الميلادي. ولكن تاريخ ساحل شرق أفريقيا بدءاً من ذلك الحين حتى القرن العاشر يكتنفه الغموض. وليس يعرف عن الساسانيين استقدامهم عمالة من أفريقيا.

ولكن يلحظ وجود الزنج، وهم رقيق سود من شرق أفريقيا، بدءاً من أواخر القرن السابع، في نواحي البصرة[2]. كذلك يشير وجود عدد كبير من الرقيق السود في حوض نهر الفرات في القرن التاسع أيضاً إلى قدم العهد بتجارة الرقيق من شرق أفريقيا وتصديرهم إلى الخليج. وثورة الزنج في الهلال الخصيب في النصف الثاني من القرن التاسع واقعة مشهودة. وقد آزر تلك الثورة جماعات قوية من تجار الخليج العربي، وكانت الأهداف الكامنة وراءها السيطرة على تجارة أفريقيا على امتداد سواحل البحر الأحمر، والخليج العربي وحتى شمال أفريقيا ومصر وسورية وحدود بيزنطة[3]. وقد برز العرب العمانيون، أي الأزد، بعد هذا الصراع بوصفهم أهم تجار الرقيق. وفي العام 985 اعتبر الرقيق الأحباش بين السلع الرئيسة في عدن وصار الساحل الصومالي الشمالي يسمى «رأس الأسير». وهناك دليل على أن عدداً كبيراً من رقيق شرق أفريقيا كانوا موجودين في الخليج العربي في منتصف القرن الحادي عشر. وقد ذكرت المصادر أن أمراء البحرين مثلاً، كانوا

(1) J.E. Harris, The African Presence in Asia: Consequences of the East African Slave Trade «(Evanston, 1971); R.W. Beachey, The Slave Trade of Eastern Africa (London, 1976); H. gerbeau, «The salve trade in the Indian Ocean: problems facing the historian and research to be undertaken», in: Unesco (ed.), The African slave trade from the fifteenth to the nineteenth century: Reports and papers of the meeting of the experts organized by Unesco at Port-au-Prince, Haiti, 31 January to 4 february 1978(Paris, 1979; sec. ed.1985), pp. 184-207; C. Cahen, «Le Commerce Musulman dans l'Océan Indien au Moyen Age», Colloque de Beyrouth, 1966 (Paris, 1970), pp. 179-93.

(2) Morony, Iraq, p. 272.

(3) M.A. Shaban, Islamic History: A new interpretation, 2 vols (Cambridge, 1971-76), II, pp. 101-14.

يستعملون 30 ألف حبشي في الزراعة وأعمال البساتين. والمرجح أن تجارة الرقيق عند العرب من شرق أفريقيا كانت ظاهرة ثابتة، وذلك من ازدياد حجمها منذ عام 100 حتى عام 1498 ميلادي. كما قام العرب طوال هذه الفترة ببيع السود في آسيا. وقد ذكر أن الرقيق كانوا يرسلون في القرن التاسع من سفالة إلى موانئ في غربي الهند. وكان أضخم عدد من الرقيق والعتقاء الأفارقة الذين دخلوا الهند قد وردوا من بلاد العرب والخليج العربي عبر السند، وكوتش وكاثياوار وليس مباشرة عن طريق خط بحري.

كان العبيد الأفارقة يقومون في آسيا بأعمال عديدة مختلفة أشد الاختلاف، كأن يكونوا خدماً في الحريم، وغطاسين يبحثون عن اللؤلؤ بالقرب من البحرين، وعمال مزارع في ساحل الباطنة في ميناب (الجزء الداخلي من بندر عباس) والبصرة. وبدءاً من القرن السابع أصبح العبيد الأحباش جنوداً أيضاً، ولكن لما كان ركوب الخيل أمراً غريباً عليهم، وربما بسبب من تعصب عرقي أيضاً لم يكونوا عنصراً دائماً وذا أهمية في جيوش المسلمين في ما وراء شمال أفريقيا ومصر والجزيرة العربية كما كانت حال الأتراك. ففي شمال أفريقيا وشبه الجزيرة العربية كانوا على ما هو شائع يستخدمون في صفوف المشاة مع ما يتبع ذلك من مكانة متدنية، وإذا ما صعد السود إلى مراتب عالية في هذه الأقطار فإنهم يخدمون عادة بوصفهم خصياناً[1]. ففي الهند كان الذكر أو الأنثى من العبيد (غلام أو كانزيكان – ي – حبشي) يرافق النساء المسلمات في مطلع القرن الثامن من سريلانكا إلى مكة[2]. وفي الفترة ذاتها، لم يكن وجود الأحباش غير مألوف في جيش المسلمين الذي تولى فتح السند[3]. ومن هنا كان القول الشائع شجاعي – حبشي. فكان عبيد الله، قائد الحملة في عام 698 على ملك أفغانستان الزنبيل حبشي الأصل وعرف بـ «الأسود قائد شعب الشرق.[4]» ومنذ القرن الثالث عشر فصاعداً كان استخدام الأفارقة السود، لدى إسلام الهند، بوصفهم جنوداً أرقاء [مماليك، م] مرتبطاً بالمناطق الحدودية مثل الدكن والبنغال،

(1) D. Ayalon, «Aspects of the Mamluk Phenomenon», Der Islam, vol. 53, 2 (1976), pp. 203-4.

(2) U.M. Daudpota (ed.), Chachnama (Hyderabad, deccan, 1939), p.89.

(3) Ibid., pp. 149, 243.

(4) C.E. Bosworth, «Ubaidallah b. Abi Bakra and the «Army of Destruction» in Zabulistan (79 /698)», Der Islam, vol. 50 (1973), p. 271.

في حين كان يغلب عليهم دائماً، في عمق الشمال، الجند الأرقاء من آسيا الوسطى. أما في الممالك الهندية – الإسلامية الواقعة على الأطراف، فكثيراً ما كان يرتقي الحبشي أو الزنجي أو يصبح ملكاً.

ويبدو من المرجح أن نقل العبيد الأفارقة عبر المحيط الهندي من حيث أنه اجتثاث من الجذور كان أقل عنفاً من تهريب الرقيق إلى العالم الجديد. فقد طرح المحيط الهندي بمعنى أساسي أحد السلاسل الحضارية الضخمة، وما كان للمرء حراً أو أسيراً، الذي يسافر مثلاً من كيلوة إلى سريلانكا في القرن التاسع أو العاشر، أن يعاني صدمة حضارية عظيمة أشد مما سيعاني شخص يرحل من أفريقيا عبر الأطلسي في القرن السابع عشر. ومع ذلك، فإذا كان العرب أول قوم طوروا تجارة رقيق تختص بالمسافات البعيدة من الصحراء الأفريقية وشرق أفريقيا، فإنهم كانوا كذلك أول من وضع التصورات العنصرية[1]. فقد اعتبر العرب أن السود يصلحون بطبيعتهم لأشد أشكال العبودية انحطاطاً. وتذهب رواية عربية تعود إلى القرن العاشر في وصفهم إلى حد القول إنهم قوم «رائحتهم كريهة، ونتنون، وشعرهم مثل الصوف، وأطرافهم غير مستوية، وعقولهم خربة، وعواطفهم منحطة». والأفارقة عند ابن خلدون يتفردون بين الأقوام الذين يقبلون العبودية: «لانخفاض درجتهم في الإنسانية واقترابهم من مرتبة الحيوان». واستعباد السود ليس فيه أي إشكالية كالذي ينطوي عليه ترويض الدواب. ولقد استُعبد المسلمون المسيحيون واليهود أيضاً، ولكن الأفارقة تلقوا على ما يبدو معاملة أسوأ كثيراً من معاملة أولئك. ومن جهة ثانية، فإن هذه الآراء العنصرية لم يتم صوغها منهجياً في قوانين ومؤسسات التمييز العنصري.

كان الرقيق، بعد الذهب، المادة الخام الأهم في شرق أفريقيا التي يقايض بها العرب السلع المصنعة، مثل الأقمشة والأدوات المعدنية والخرز الهندي والفارسي والعربي. وكان العرب يحتكرون إلى حد بعيد، من مواقعهم الساحلية، تجارة الرقيق ونقلهم. ومن الساحل وبالتعاون مع المصرفيين الهنود كانت توجه الغارات في العمق، حيث كان الحصول على الرقيق يتم إما بالإيقاع بهم وإما بالشراء، وفي كثير من الأحيان باستغلال أنظمة استقدام العمالة والعبودية. ونحن نعلم مما بلغنا من رواية خوجة مراد أن الرقيق

(1) Davis, Slavery and Human Progress, pp. 8, 32-51.

الذين كانوا يباعون في الحبشة وممالك أخرى في تلك المنطقة ليسوا أحباشاً حقيقيين – وإن كان العرب يسمونهم كذلك – وإنما كانوا زنوجاً وقعوا أسرى أو من الكفار أو من قوم ثاروا على إمبراطورهم أو ملوكهم[1]. وكان هؤلاء من أهالي ناريا أو أسيلا أو سجكيلا وكومبيلا، أو غالاس ممن «يطارَدون ثم يجري التخلص منهم سريعاً». وكان هؤلاء القوم ذوي بشرة سوداء داكنة وشعر قصير ملتف في خصل صغيرة أو أجعد. أما الأحباش الحقيقيون فكان شعرهم بالمقارنة طويلاً وأصفر أو مائلاً إلى الحمرة أو اللون البني «ومظهرهم لا يشي بالعبودية».

ولما كانت الحبشة بلداً زاخراً بالغذاء فإن أحداً لا يباع فيه بطبيعة الحال بسبب فقر الأبوين أو الأهل أو الأصدقاء. وكان من يختطف حبشياً حراً ليجعله رقيقاً يعاقب بالموت أو مصادرة كل أملاكه. وذكر الخوجة مراد أيضاً أن الأحباش لا يتخذون الخصيان ويعتبرون الإخصاء خطيئة. ولذلك كان لابد أن يترك مثل هذا الأمر للعرب. فطابع المخاتلة واضح كتفوق العرب والمتواطئين معهم في الحذق. ويقدم بنيامين التوديلي، في القرن الحادي عشر، وصفاً حياً لأحد الأقوام من رعايا سلطان الحبشة الذين كانوا شأنهم شأن الحيوانات يأكلون الحشائش والأعشاب وكل ما ينمو على ضفتي النيل وفي الحقول. ويتجول هؤلاء عراة ولا يتمتعون بذكاء الإنسان العادي ويعاشرون أخواتهم وكل من يصادفونه في طريقهم. والمناخ هناك شديد الحرارة وعندما يغير رجال أسوان على أرضهم يحملون معهم الخبز والقمح والزبيب والتين ويرمون بالطعام إلى أولئك القوم الذين يندفعون إليه، وهكذا يرجعون ومعهم العديد من هؤلاء الناس ويبيعونهم في أرض مصر وفي الأقطار المحيطة بها. وهؤلاء هم الرقيق السود أبناء حام»[2].

وكان موسم الذروة في تجارة الرقيق في منطقة البحر الأحمر أثناء فترة الحج الذي يصادف فترة الرياح الموسمية الجنوبية الشرقية (من أبريل/ نيسان حتى أوكتوبر/ تشرين الأول) حين تستطيع السفن الشراعية (الداو) الإبحار من شرق أفريقيا إلى بلاد العرب. وفي تلك الفترة يأتي تجار الرقيق إلى بلدات شبه الجزيرة العربية للتعامل مع الحجيج

---

(1) E.van Donzel, Foreign relations of Ethiopia, 1642-1700: Documents relating to the Journeys of Khodja Murad (Istanbul, 1979), pp. 17, 79-80, 148.

(2) M.N. Adler (ed. and transl.), The Itinerary of Benjamin of Tudela (New York, 1907), p.68.

الذين غالباً ما يشترون واحداً من الرقيق الخدم أو اثنين، عند عودتهم من مكة، ليصطحبوهم معهم إلى مواطنهم. ولقد استمر هذا النمط الذي يجمع بين تجارة الرق والحج لأكثر من ألف عام. وكان هؤلاء الرقيق، في آتشه، يجلبون من أفريقيا، كما سبق أن رأينا، بفضل الحجاج ويسمون بـ«الأحباش»، إنما يمكن أن يكونوا من أي بقعة في أفريقيا[1].

أوروبا وبيزنطة:

كانت حركة الذهب، قبيل القرن السابع، حركة خطية تمتد من الغرب إلى الشرق، من أوروبا الغربية إلى بيزنطة، ومن ثم إلى الإمبراطورية الساسانية وأقطار المحيط الهندي. وكانت أوروبا قد أخذت تستنزف ما لديها من الذهب بسبب اختلال ميزانها التجاري مع الشرق، وصارت تعتمد الآن على عملة فضية محلية ذات جودة متدنية. ومن دون الذهب أصبحت تجارة أوروبا والشرق البيزنطي معلقة وجرى تنظيمها من جديد وفق أسس إقطاعية. وقد حافظ البيزنطينيون حتى ذلك الحين على معيار الذهب في أيامهم، وهو النوميسا، ولكن تعرضوا لمصاعب نقدية أيضاً، وكان من أسباب ذلك طبعاً تعليق العلاقات التجارية وأوروبا. ولكن وضع البيزنطيين النقدي الذي تأثر على نحو سلبي بالاستنزاف الشديد للذهب كان في صالح آسيا الوسطى والمحيط الهندي لقاء دفع أثمان بضائع ثمينة كانت الإمبراطورية تحتاجها لصناعتها ودفع الجزية لفارس الساسانية. ولم يكن ذهب بيزنطة يجري تداوله في الإمبراطورية الساسانية، وإنما كان يجري جمعه في سبائك ومجوهرات وأشياء ثمينة وجدها المسلمون كما هي في القصور، أو ربما تسربت إلى الهند. وكان البدو في السهول الشمالية كما في مصر العليا قد اعترضوا إمدادات البيزنطيين من الذهب الجديد. وأخيراً، زاد من تفاقم نقص الذهب الادخار المبالغ به في الإمبراطورية ذاتها. وفي الوقت الذي نقص فيه الذهب البيزنطي المتداول على هذا النحو غدت التجارة البيزنطية تقتصر باطراد على شرق البحر الأبيض المتوسط، حيث احتل الدرهم الفضي الساساني الموقع الذي كان يحتله الذهب البيزنطي في المحيط الهندي وجنوب روسيا. ولقد امتد سلطان النقد الفضي الساساني في أوائل القرن السابع إلى آسيا الوسطى كلها وغرب المحيط الهندي. وعلى الجملة، كان حجم الذهب المتداول آخذاً بالانكماش قبل الفتوحات

---

(1) Cf. p. 15.

الإسلامية في حين يزداد حجم الفضة المتداولة ويتسع ميدانها(1).

كان هذا الاختلال هو ما قامت بتعديله الفتوحات الإسلامية. وذلك بدمج الذهب البيزنطي والفضة الفارسية في نظام معدني مزدوج جديد: بإعادة تجميع العملة الذهبية البيزنطية والفارسية؛ وطرح ذهب جديد من مصادر جديدة (مثل أفريقيا)، وتحويل الحركة الخطية للمعادن الثمينة إلى حركة دائرية، ودعم التجارة في ثلاث قارات. وفي أوروبا كانت انعكاسات توسع الإسلام من نواح عديدة عكس ما ذهب إليه بيرين(2). ذلك أن بيرين يرى أن الاقتصاد والمجتمع والحضارة في روما وإيطاليا، وبلاد الغال وإسبانيا لم يلحق بهم الدمار من اجتياح القوط الغربيين والقوط الشرقيين والفرنجة ما بين القرن الرابع وحتى السادس - فهذه القبائل المهاجرة حملت نفسها على الحفاظ على التراث الكلاسيكي-، وإنما كان ذلك على أيدي المسلمين. وإن قوة الإسلام المتزايدة هي التي حطمت وحدة البحر الأبيض المتوسط وفصلت بقايا الإمبراطورية الغربية عن إمبراطورية بيزنطة الشرقية. إذ إن فتح غرب البحر الأبيض المتوسط على يد المسلمين قسر الكارولنجيين على الانسحاب شمالاً، ليصبحوا معزولين عن الحضارة والتجارة الإغريقية - الرومانية، في حين وقعوا تحت الحصار الذي فرضه عليهم القراصنة المسلمون والفايكينغ والمجريون. ولقد انهارت الحياة المدينية في الغرب، واضطر البابا في إيطاليا للتحالف يومذاك مع الملوك الكارولنجيين. ولكن أوروبا لم تبرأ من هذه الصدمات، على ما اعتقد بيرين، إلا بعد منتصف القرن العاشر.

على أن الدليل الأثري ينحو مع ذلك إلى أن يبين أن اقتصاد غرب البحر الأبيض

(1) Lombard, «Bases monétaires»; idem, L'Islam, pp. 119-36.

(2) A.F. Havighurst (ed.), The Pirenne Thesis: Analysis, Criticism and Revision (Boston, 1958); P.E. Hubinger (ed.), Bedeutung und Rolle des Islam beim Ubergang vom Altertum zur Mittelalter (Darmstadt, 1968); P. Brown, «Mohammed and Charlemagne by H. Pirenne», Daedalus, vol. 103 (1974), pp. 25-33; R. Hodges and D. Whitehouse, Mohammed, Charlemagne and the Origins of Europe: Archaeology and the Pirenne Thesis (London, 1983); R. Hodges, Dark Age Economics: The origins of towns and trade, A.D. 600-1000 (London, 1982); R.S. Lopez , The Birth of Europe (New York, 1966); idem, The Commercial Revolution of the Middle Ages, 950-1350 (Englewood Cliffs, 1971); M. Bloch, Feudal Society, 2 vols (London, 1965), I,pp. 3-71; F. Braudel, Civilization and Capitalism 15th-18th Century, vol. III: The Perspective of the World (London, 1984), pp. 57,92-115

المتوسط قد تحول تحولاً تاماً قبل فتوحات الإسلام. وفوق ذلك، فإنه بناء على الأدلة المستقاة من المصادر العربية وعلم المسكوكات (النميات) [دراسة القطع النقدية والميداليات والأوراق المالية، م] تبين أن ثمة صلة وطيدة بين العالمين الفرنجي والعربي، وأن النهضة الكارولنجية، والنجاح المطرد الذي عرفته الدولة - المدينة في إيطاليا، ونمو الاتحاد الهانسيتي (Hanseatic League) [تحالف بين عدد من المدن شمال أوروبا ما بين القرنين الثالث عشر والسابع عشر لتوفير الحماية المشتركة والتعاون التجاري بينهما. م] كلها قد تنامت واتسعت عوضاً عن أن تتخلف باحتكاكها بالشرق المسلم. ويلاحظ أن توسع التجارة السريع الخارق في ظل العباسيين الذي تلا تأسيس بغداد في العام 762 م كان له التأثير الحاسم على أفريقيا والشرق الأوسط، كما كان له وقعه في روسيا والبلاد الإسكندنافية والرايخ الكارولنجي وتجلى ذلك بتدفق عظيم للفضة العباسية. ولعل من الممكن نسبة تجارة الفريزينيون في دورشتادت إلى التدفق النقدي ذاته من الإمبراطورية العباسية وخراسان عبر «الباب الخلفي» لأوروبا، أي وادي النهر الروسي.

ويبدو من المؤكد الثابت أن التجارة بعثت مجدداً في العديد من البلدان في أواخر القرن الثامن والقرن التاسع. وقد انتقلت تجارة الخلافة العباسية إلى أعلى نهر الغولغا عبر أراضي الخزر إلى استراجا لدوغا أو الشاطئ الشرقي لبحر البلطيق. وكان بحر البلطيق يتصل عند كييف بالبحر الأسود، وبحر قزوين، وتركستان. وهناك طريق آخر يمتد من بافاريا إلى براغ ومن شمال جبال الكاربات إلى نهر الدنيبر. ولعل أهم طريق للتجارة في أوروبا في مطالع الحقبة القروسطية يمر عبر إسبانيا الإسلامية، كما تشير قطع النقد الذهبية العربية التي دخلت عبر جبال البيرينة. كذلك كانت الدول - المدن الإيطالية قد بدأت تعاملاتها في أواخر القرن الثامن والقرن التاسع - قبل عهد طويل من الحملات الصليبية. وكانت أمالفي والبندقية بين أوائل من أفاد من الاتصالات الواسعة بمصر وسورية، فحصلتا على الدنانير الذهبية الإسلامية التي كانت سبيلهم إلى شراء منتجات الترف البيزنطية التي يعاد بيعها في أوروبا الغربية.

يتحدث المؤرخون الآن، معارضين ما ذهب إليه بيرين، عما يسمونه «أسلمة اقتصاد أوروبا في بداية الحقبة القروسطية». ولم تعد هذه العملية بذاتها موضع شك، وإن كان

الجدل يطال المدى الفعلي لها، مثل ما هو المقدار الحقيقي للمسكوكات الذهبية والفضية العربية التي دخلت أوروبا. وينبغي ألا يراود مخيلتنا في أي مرحلة من المراحل قبل القرن الحادي عشر أن التجارة بين أوروبا من جهة، والإسلام وبيزنطة من الجهة الأخرى، كانت واسعة جداً. فقد حصل الغرب الهمجي على الذهب والفضة الإسلاميين مقابل مجموعة من البضائع المتواضعة: فراء، وأسلحة، وقصدير، وخشب، وخصوصاً الأرقاء. والمرجح أن الاتجار بالرقيق، وإن كانت الكنيسة تعرض به، كان أهم تجارة لأوروبا في بداية الحقبة القروسطية تجري مع العرب ناحية الشرق والجنوب–غرب. وكان ذلك أهم قوة حافزة وراء إغارات المحاربين الفايكينغ. والذهب الإسلامي الذي دخل أوروبا، بدوره، سدد ثمن مستوردات بيزنطة من السلع الكمالية مثل الحرير.

وعلى هذا فإن طلب الغرب للسلع، بدءاً من القرن التاسع ثم بوتيرة متسارعة في القرنين العاشر والحادي عشر، أدى إلى استعادة الغرب للسيولة النقدية ويجد معها عندئذ مراكز جديدة لاقتصاد تبادلي يتداخل فيه الذهب الإسلامي والتجارة البيزنطية. وتدريجياً هدأت أعمال القراصنة من أهل الشمال، والعرب من البحر الأبيض المتوسط والمجر الهنغار، على خط الدنيبر وسهل الدانوب، مع حلول النصف الثاني من القرن العاشر. وفي إيطاليا اجتمعت بيزا وجنوا وأمالفي ومدن أخرى وحشدت في القرن الحادي عشر قوة هجومية يعتد بها. فأخذت عصابات المجر المتنقلة تتكيف مع حالة من الاستقرار، في حين أخذ زعماء المجر يتعمدون في القسطنطينية. وبدأ ألق الأديرة الإغريقية في هنغاريا يخبو مع القرن الحادي عشر أيضاً بتأثير من منافساتها مع الكنيسة الغربية.

وفجأة، وفي أقل من أربعين عاماً، ما بين 1060 و 1099، حدث التغير العظيم، فقد قام الفرنجة بغزو جزء كبير من البحر الأبيض المتوسط المسلم وأخضعوه واختل التوازن السياسي على طول البحر وعرضه بشكل جائر. وفي عام 1061 سقطت ميسينا، الحارس الإسلامي للتقدم، في أيدي جماعة من الفرسان النورمان. وبعد إحدى عشرة سنة جرى إخضاع باليرمو، المدينة الأهم في صقلية التي توصف بـ«الجزيرة اليونانية» (التي عجزت بيزنطة عن استعادتها). وفي إسبانيا، حيث كان الإسلام العربي الأعمق ثقافة ويتمتع بالحشد الأكبر من السكان الذين يعتنقون الإسلام، عانى الاسترداد المسيحي العديد من

النكسات، ولكن كان تقدمه ثابتاً. وقد نشأت دولة أرغونية الصغيرة في العام 1063. وفي العام 1085 تم الوصول إلى تاغوس، وسقطت طليطلة في قبضة ألفونس السادس صاحب قشتالة، وفي العام 1094 جرى الاستيلاء على هوسيكا.

وبعد خمس سنوات، أي في العام 1099، أُسست إمارة مسيحية على أيدي نورمان صقلية، في أنطاكية؛ ثم أرست مملكة لاتينية أوتادها في القدس. وبباعث من مطامح شديدة الارتباط بقيام أسر ملكية، مضى الصليبيون يستحثون في نفوسهم رغبة في العمل العنيف والغزو بلغ ذروته في الإطاحة بموقع القسطنطينية وتقسيم الإمبراطورية البيزنطية (1204). فحدث ذلك الانتقام الوحشي الذي أقدم عليه الشمال المسيحي الذي كان حتى ذلك الحين موضع احتقار، ولكنه انتزع الآن مقاليد زعامة الكنيسة الجامعة من الشرق.

ومنذ الحملات الصليبية في القرن الحادي عشر خضع البحر الأبيض المتوسط لنظام اقتصادي جديد. كذلك أصبحت السواحل الجنوبية، مع مرور الزمن، النصف الفقير بالسكان المحروم من الصناعة للشمال الصاعد. وانطلق صراع إيديولوجي جديد ضد الإسلام. ففي المشرق، في أنطاكية والإسكندرية والقدس كان السكان المسيحيون قد تجاوزوا عواقب الفتح الإسلامي إلا أنهم صاروا يعانون التحول إلى دين آخر على امتداد القرون اللاحقة، ثم مؤخراً يتعرضون لاضطهاد شديد من الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله، حاكم العام ألف الذي نسبت إليه رؤى، وغدا من ثم الأب الروحي لطائفة الدروز. وقد صار لدى المسيحيين بدءاً من القرن الحادي عشر شعور جديد بالوعي الذاتي انتشـ وضرب جذوره في كل مكان، وأخذت الصور الشائعة التي ما زالت حتى اليوم تفـ الحوار تكتسب قوة انفعالية؛ إذ صوروا الإسلام على أنه دين الجنس والعنف، ومفـ نواميس الكتاب المقدس، وأن النبي محمداً [صلعم] هو المسيح الدجال، في آخر الزمـ

وحين خرجت أوروبا من سيطرة الإسلام الاقتصادية بعد أن كسبت منه القوة، صـ تكابد سلسلة من التحولات العميقة وواسعة النطاق أثرت في نشاطها كله. فقد طال الـ الديموغرافي والتقدم التكنولوجي والزراعي مناطق عديدة في أعماق الريف، كما أ حركة السكان والاستيطان ما بين 1050 و1250 تغييرات في الهضبة الإيبرية العظيم ووراء الألب. واكتسبت طبقات الحرفيين والتجار مكانة أرفع في الوسط

الأوسع بعد ما كانوا يعانون. وقد طرأ تحول واسع النطاق على الاستهلاك غير المباشر للمواد الزراعية، ففي القرنين الحادي عشر والثاني عشر لم تصبح الصلات بالشرق أشد حميمية وحسب بل وتحول طابعها تماماً. وقد غدا الغرب مورداً للسلع المصنعة والحبوب والأدوات المعدنية، والمنسوجات على وجه الخصوص. وأدى هذا أيضاً إلى زيادة تدفق ذهب غرب أفريقيا إلى الشمال، وازدياد احتياطي أوروبا من النقد وتسارع دورة تداوله. ففي العام 1252 كان بوسع جنوة وفلورنسا طرح عملة الذهب المعدنية في أوروبا الغربية بوصفها أداة مستقرة في التجارة الدولية. فرأينا أول «اقتصاد عالمي» أوروبي يتخذ صيغته ما بين القرنين السابع والثالث عشر، وقطبا الجاذبية فيه البلدان المنخفضة وإيطاليا وشمال بحر البلطيق والبحر الأبيض المتوسط.

لئن كان القرن الحادي عشر قد أطلق انعتاق أوروبا من الإسلام وبداية صعودها، فإن قوة بيزنطة قد انحدرت على نحو غير متوقع في الحقبة ما بين 1025 و 1095 وانضوت تدريجياً تحت ظل الفاتحين الأتراك، من السلاجقة أولاً ثم العثمانيين إلى أن تمكن العثمانيون من الاستيلاء على القسطنطينية ذاتها في العام 1453. وهناك هزيمتان منكرتان لحقتا بيزنطة قبل الحملة الصليبية الأولى، ووقعت كلتاهما في العام ذاته 1071، حين تم الاستيلاء على باري، العاصمة البيزنطية في إيطاليا، مما أدى إلى إنهاء السيطرة البيزنطية في إيطاليا، في حين نزلت الهزيمة بالبيزنطيين على أيدي السلاجقة الأتراك في منزيكرت (في أرمينيا) وكانت هناك غزوات لاتينية طالت المناطق البيزنطية أثناء الحملات الصليبية الثلاث الأولى. وفي الحملة الرابعة في العام 1204 أسقطت القسطنطينية وحل محلها ما سميت إمبراطورية القسطنطينية اللاتينية وهي عملياً مستعمرة للبندقية.

إن أفول الإمبراطورية البيزنطية وما تلاه من تفكك السلطة المركزية كان على مستوى ما نتيجة للتوسع الكبير الذي حدث في الحقبة السابقة. فقد تمكنت بيزنطة بعد الهجوم العربي في القرنين السابع والثامن من استعادة عافيتها، والحقيقة أن الانهيار المفاجئ في القرن الحادي عشر إنما جاء في الواقع بعد بعث الدولة البيزنطية تحت رعاية السلالة الحاكمة المكدونية (867 - 1056)، حين توجه الهجوم إلى العرب وجرت استعادة الكثير من الأراضي في الشرق، حتى كادت أن تصل إلى القدس، وضمت أرمينيا، في حين كان هناك تقدم جديد يجري في

جنوب إيطاليا. واستمر هذا الحال كذلك فلم يقتصر إدخال الهنغار وحدهم في فلك بيزنطة، وإنما انضم إليهم السلاف أيضاً. وكانت بيزنطة قبيل الحملات الصليبية، قرابة العام 1015، القوة الأبرز في العالم المسيحي، وتدعي سيادتها على كافة الأراضي، شرقاً وغرباً، التي كان يحكمها أوغسطس وتراجانوس، باعتبارها إرثاً خالصاً لها[1].

ولتفسير بقاء الإمبراطورية البيزنطية في «الحقبة الوسطى» أي من القرن السابع حتى الحادي عشر. اعتاد المؤرخون تقليدياً الإشارة إلى وجود عامل عسكري، هو نظام المقاطعة أو الحصن (theme system) الذي يُنسب إلى هرقليوس في القرن السابع ثم تفكك في أواخر القرنين العاشر والحادي عشر[2]. والحصون أو المقاطعات هي مناطق عسكرية ريفية لكل منها وحدتها العسكرية الخاصة التي تأتمر بإمرة قائد ستراتيغوس Strategos يجمع في شخصه السلطة المدنية والعسكرية. وقد حل نظام الحصون themata والقطع المعززة Kleisourai في القرن السابع محل النظام الديوكليتياني - القسطنطيني الذي ظل معمولاً به منذ العام 284 ولم تجتمع فيه رئاسة الحكم المدني والقيادة العسكرية في شخص واحد. ونظام الحصون مبني على الافتراض بأن طبقة متواضعة إنما تتسم بالنشاط من «الفلاحين - الجنود» الذين كان يفترض بأنهم قوام المناطق العسكرية والمدافعون الأشداء عن حدود بيزنطة الشرقية. واستطراداً عزي النجاح الذي حظي به الأتراك في القرن الحادي عشر إلى خيانة قادة بيزنطيين أصحاب غدر ومكر، وتحرضهم مصالح أنانية، وينتمون إلى تلك القوة العسكرية الريفية.

بيد أن الحجة التي تساق لتأييد هذه الأقوال تفتقر إلى أسباب الإقناع. فلا مشاحة بأن القادة البيزنطيين كانوا دائماً جماعة «غدر وخيانة»، وإذا كانت الخيانة السبب في انهيار الإمبراطورية في القرن الحادي عشر فلأنها كانت مرتبطة يومئذ بدخلاء أجانب متغطرسين،

---

(1) W.E. Kaegi, «SomePerspectives on the Middle Byzantine Period», in: Army, Society and religion in Byzantium (Variorum Reprint, London, 1982), pp. 289-310; H. Glykatzi-Ahrweiler, «Recherches sur l'Administration de l'Empire Byzantin auxIXe-XIe Siècles», Bulletin des Correspondences Helléniques (1960), pp. 1-91; A.A. Vasiliev, *History of the Byzantine Empire*, 324-1453, 2 vols (Madison, 1961).

(2) J. Karayannopulos, *Die Entstehung der byzantinischen Themenordnung* (Zurich, 1959); W.E. Kaegi, «Some Reconsiderations on the Themes (seventh-ninth centuries)», op.cit., pp.39-53; A. Toynbee, *Constantine Porphyrogenitus and his World* (London, 1973), pp. 224-74.

هم السلاجقة والنورمان. إلا أن الوثائق لا تفيد أيضاً بأحداث كان فيها الجندي الفلاح يقوى على ضرب العرب، وإنما جيش أكثر ثراء ومهنية. فلم تكن المناطق العسكرية أساساً من أنقذ القسطنطينية في أزمتين من أشد الأزمات خطورة وقعت الأولى في 674 – 78 والثانية في 717 – 18، وإنما الطقس والنار الإغريقية. فالأسرة الحاكمة الإسوارية تدين بالكثير من نجاحها في مواجهة الخلافة العربية الإسلامية للخزر. فهناك، مرة أخرى، في العلاقات البيزنطية – الأموية أكثر من ثلاثة أعمال حصار للقسطنطينية، وضياع سورية وفلسطين ومصر، أو حرب الحدود وتبادل فديات الأسرى[1]. وقد اتبع الأمويون طرائق البيزنطيين وعمارتهم وقلدوا الأباطرة اليونان في طرائقهم. وبعد عدة عقود من الفتح العربي لسورية، ظهرت التأثيرات الرومانية البيزنطية في العمارة في آسيا الوسطى وكشمير، إذ إن حالة الحرب لم تحل دون قيام علاقات تجارية أو دبلوماسية. وما أنقذ بيزنطة في نهاية المطاف من استمرار الهجوم العربي إنما كان تحول العرب إلى الشرق، إلى فارس والخليج العربي وتصميمهم على البحث عن ثروة الهند.

لم يكن هذا استنتاجاً منسياً، في القرن الثامن، إذ ظلت مسألة التكيف مع التوسع الإسلامي قضية خطيرة، لبيزنطة وليست أقل من ذلك للبلدان المسيحية الأخرى، وهكذا مرت بيزنطة في بدايتها، بما يسمى «فضيحة عبادة الأيقونات»، في الفترة ما بين 726 – 842، وكانت تلك عملية تجميلية دينية كما كانت مفيدة مادياً أيضاً[2]. ويشهد مؤرخو بيزنطة في تلك الفترة (مثل ثيوفانيس) أن الإمبراطور ليو الثالث الذي بدأ حرب الأيقونة في العام 726، كان «شديد التأثر بالعرب». ولكن يمكن اعتبار تحطيم التماثيل الدينية مسألة نابعة من صميم البنية الدينية ذاتها بقدر ما يمكن للمسيحيين أينما كانوا التوصل إلى ما شاؤوا من استنتاجات تاريخية وسياسية من العهد القديم. فقد جرى تفسير ارتداد بني إسرائيل

---

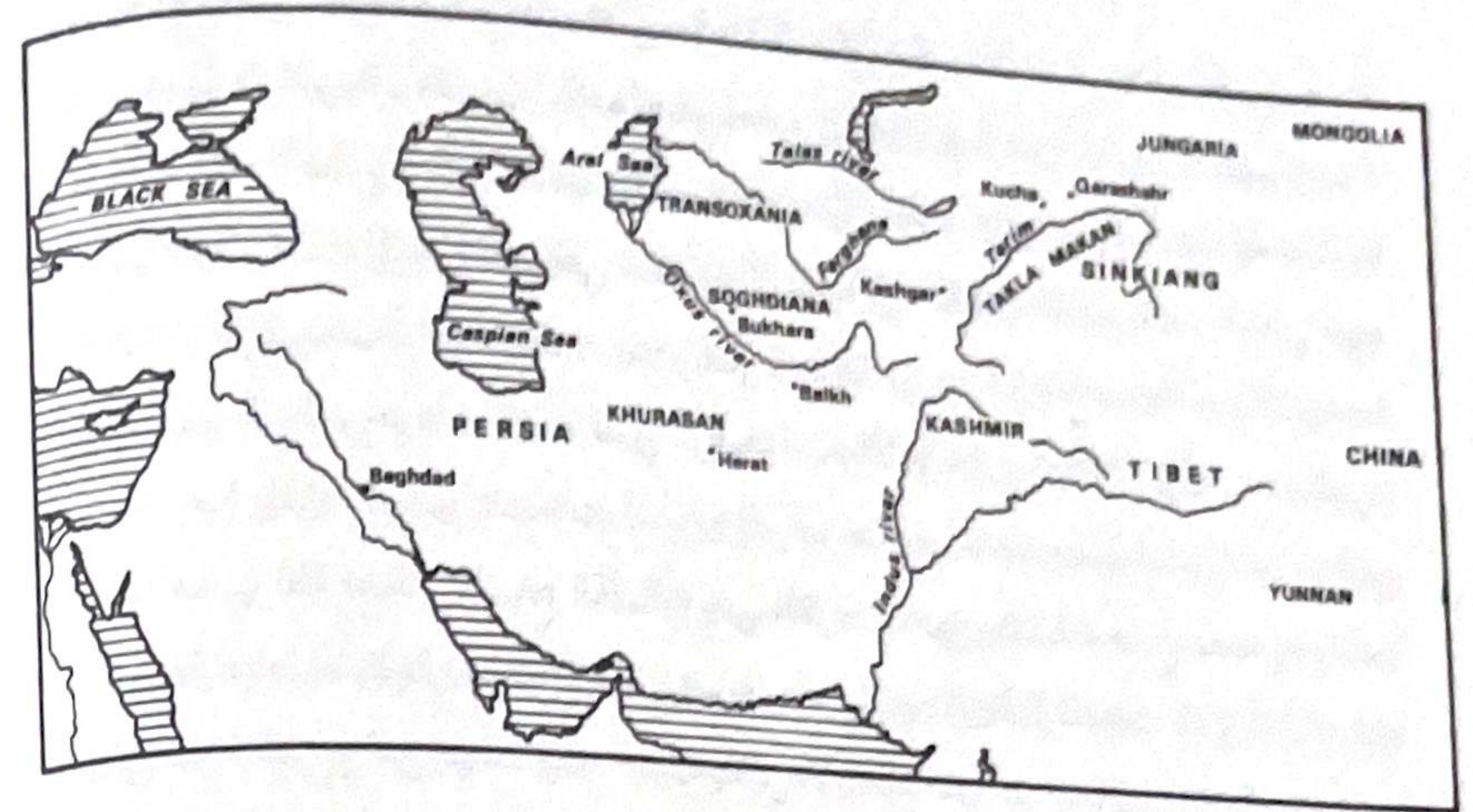
(1) J. Karayannopulos, Die Entstehung der byzantinischen Themenordnung (Zurich, 1959); W.E. Kaegi, «Some Reconsiderations on the Themes (seventh–ninth centuries)», op.cit., pp.39-53; A. Toynbee, Constantine Porphyrogenitus and his World (London, 1973), pp. 224-74.

(2) H. Ahrweiler, L'Asie Mineure et les invasions arabes», Revue historique, vol. ccxxvi (1962), pp. 1-32; P. Brown, «A Dark-Age crisis of the Iconoclastic controversy», The English Historical Review, vol. cccxlvi (January 1973), pp. 1-34; L. Breyer, Bilderstreitund Arabersturm in Byzanz: Das 8. Jahrhundert (717-83) aus der Weltchronik des Theophanes (Graz, 1957).

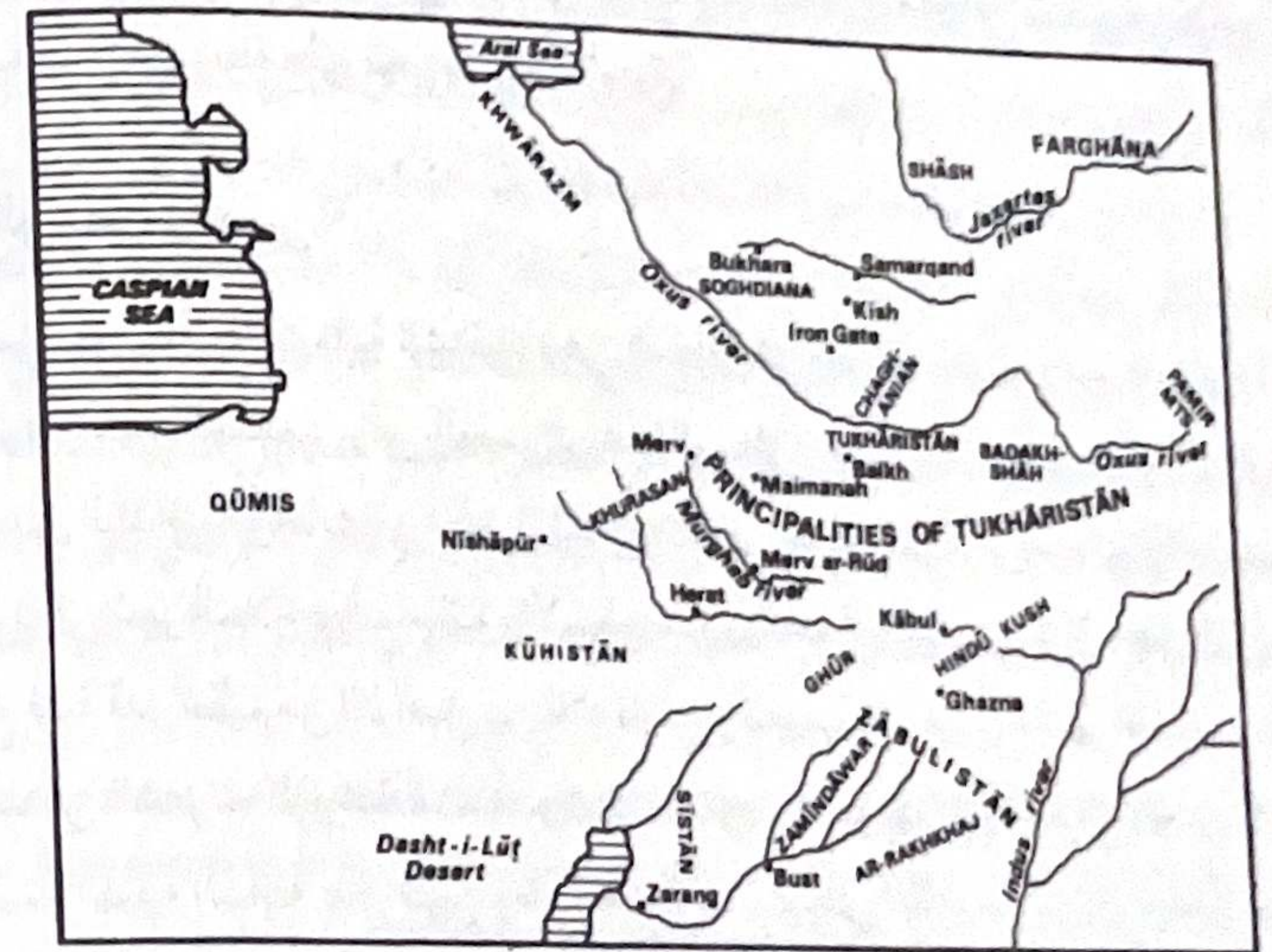
عن دينهم دائماً على أنه يعني عودة إلى عبادة الأصنام. وقد اعتبرت الردة العامة في بيزنطة المسؤولة عن غزوات العرب لبلادهم؛ فمناهضو الأيقونات أرادوا أن يزيلوا عنهم وصمة خطأ عبادة الأصنام. كذلك كانت الأيقونات رموزاً لطراز من الحياة السياسية تجاوزه الزمن، وقد كانت الإجراءات التي اتخذها الأباطرة في مناهضة الأيقونات – وهي جهد كان يراد به تقوية مركزية السلطة – للتعويض نوعاً ما عن سوء وضع بيزنطة، وذلك بإعادة جزء مهم من الموجودات الثابتة لدى الرهبانيات والأديرة إلى التداول. وكان المسلمون قد شرعوا بإعادة تصدير منتجات آسيوية إلى بيزنطة حيث يتقاضون ثمنها ذهباً. ولكن استئناف بيزنطة تصدير السلع الكمالية إلى الغرب، حتى حينما تجتمع معها إجراءات مكافحة عبادة الأيقونة لم تكن كافية للتعويض عن الهدر العظيم للذهب الذي كان يترتب على شراء التوابل من الهند. وقد حاول بعض الأباطرة مثل ليو الخامس (813 – 20) بناء على هذا الوضع أن يفرض المزيد من الإجراءات لاجتثاث هذا الهدر، إنما لم تحظ هذه المحاولة على ما يبدو إلا بقليل من النجاح. ولم يلحظ في أسواق بيزنطة أزمة توابل هندية. واستمرت موارد ذهب بيزنطة في التلاشي بسبب هذه التجارة، ولو أنه لم يكن من شأنها أن تضعف قدرات بيزنطة على نحو يضر بسلامتها.

آسيا الوسطى والصين:

أصبحت الحدود الشمالية الشرقية، وهي المنطقة التي يعرفها العرب باسم «ما وراء النهر (جيحون)»، عند المسلمين رأس الجسر إلى آسيا الوسطى والصين، وإلى «طريق الحرير» وتمتد على مدى البلدات الواحات في صحراء تكلا ماكان في حوض تاريم أو «سينكيانغ» ويعتبر نهر جيحون في شعر الملاحم الساسانية والأسطورة دوماً الحد الفاصل بين إيران وطوران. أما في الواقع فثمة قدر عظيم من التواصل بين بلاد فارس وشعوب بلاد ما وراء النهر الصغد. وهؤلاء الصغد من الشعوب الإيرانية أساساً، وإن كان العرب ينسبونهم إلى الأتراك ويعتبرون بلخ، العاصمة الدينية السابقة للكوشيين ومقر معبد نوبهار البوذي «عاصمة الترك». وكانت بلاد ما وراء النهر وثيقة الاندماج بخراسان ولم يتم فتحها إلا بعد أن أُخضعت طخارستان السفلى، وهي المناطق الغنية بمياه الأنهار الجارية جنوب باب الحديد، بما فيها بلخ وإمارات الهون البيض [الهياطلة، م] في جوزجان وبدخشان وهراة جميعها.



خريطة فارس وآسيا الوسطى



وآسيا الوسطى

لقد عاشت هذه المناطق بفضل التجارة، ومن الجلي أنها كانت من أشد المناطق تمدناً بين البلدان التي فتحها العرب، بقدر ما كانت أشد المناطق نأياً عن الخضوع. وكان الفاتحون كثراً والديانات عديدة وجميعها تركت آثارها. إذ انتشرت البوذية أثناء حكم الكوشيين، بدءاً من القرن الأول الميلادي، حتى بلغت شرق إيران وتوغلت في المنطقة الواقعة بين النهرين أموداريا (جيحون) وسرداريا (سيحون) وحوض تاريم. وقد استمرت البوذية في الانتشار، في الأزمنة اللاحقة للكوشيين، باعتبارها دين التجارة العظيم على طريق الحرير الغربي. ولكن أصيبت البوذية بنكسة، مثل تجارة الصين ذاتها، تحت حكم الهيفثاليت «الهون البيض»، سوى أن البوذية صمدت حتى الحقبة الإسلامية. وقد أصبحنا نلحظ في القرنين السابع والثامن حضور تجار هنود بوذيين على امتداد طريق الحرير الجنوبي، واستمرت الاتصالات بين البوذيين في بعض الوديان في أعالي نهر السند (مثل جيلجيت) وحوض تاريم. وفي حين أن البوذية ظلت في ذلك الحين على قدر كبير من الأهمية شمال نهر جيحون فإنها تراجعت تدريجياً حتى غلب عليها الإسلام في معظم المواقع على طريق الحرير. بيد أن البوذية لم تختف بلا أثر تخلفه وراءها، فـ «المدرسة» الإسلامية مثلاً ترجع بأصولها في الأغلب إلى الأديرة البوذية في آسيا الوسطى. وجدير بالملاحظة أن مرو شهدت في وقت متأخر مثل القرن الثالث عشر نهضة بوذية مقتضبة[1].

كانت آسيا الوسطى منذ قديم الزمن نقطة تقاطع طرق، ولكنها شهدت في الحقبة السابقة للإسلام، في القرنين السادس والسابع نهضة اقتصادية عظيمة مردها فتح الترك (تو - كويه) الأجزاء الغربية، حين أصبحت المنطقة كلها أشد ارتباطاً بالحضارات المتاخمة الرئيسة في المنطقة الأوروآسيوية. فكان هؤلاء الأتراك ذاتهم الذين بتحالفهم مع الإمبراطور أنوشروان الفارسي أطاحوا بالهون البيض بين العامين (563) و(568) و[2]. وقد وجدنا بلاد الصغد تنقسم في القرن السابع إلى عدد من الإمارات الصغيرة التي

---

(1) W. Barthold, «Der Iranische Buddhismus und sein Verhaltnis zum Islam», in: J.D.C. Pavry (ed.), Oriental studies in honour of Cursetji Erachji (London, 1933), pp. 29–31;H.G. Franz(ed.), Seidenstrasse (Graz, 1987); H.W. Haussig, Die Geschichte Zentralasiens und der Seidenstrasse in Islamischer Zeit (Darmstadt, 1988).

(2) É. Chavanne, Documents sur les Tou–Kiue (Turcs) occidentaux (Taipei, 1969).

تسلم جميعها بزعامة خان الأتراك الغربيين وجميعهم يشتركون في مصلحة واحدة: تجارة الحرير الصيني. وفي القرن ذاته صار حوض تاريم يخضع لسيطرة التانغ الصينيين الذين كانوا يتوسعون ناحية الغرب، ويعملون تخريباً في الأديرة البوذية في كوتش ويقضون على آخر الممالك الأوروبية الهندية في قرة شهر. وفي العام 677 فرض التيبتيون حضورهم في صعود كالشهاب، فاستولت التيبت على منطقة حوض تاريم بأكملها والجبال المجاورة الواقعة إلى الجنوب، ثم اضطرت لإعادتها إلى الصينيين في العام 692[1]. وكان العرب يومئذ لم يتجاوزوا بعد طخارستان وسجستان. وأما خراسان فلم تمتلئ إلا تدريجياً بالحاميات والمستوطنين من البصرة والكوفة منذ عهد معاوية (683)، حين طغت بلدات مثل مرو ونيسابور، وهراة وبلخ على زرنج، في إقليم سيستان، من حيث هي قلعة القوة العربية وحصنها الحصين في الشرق[2]. ولقد كان فتح ما وراء النهر عملية صعبة وبطيئة. فلما واجه العرب الحكام المحليين الإيرانيين في مطلع القرن الثامن كان هؤلاء يتلقون الدعم من الترك الغربيين في سهوب آسيا الوسطى. وظل التهديد الصيني للعرب ماثلاً حتى معركة طلس في العام 751[3]. وكانت التيبت تفرض على الجيوش الصينية البقاء في موضعها في حوض تاريم. ولقد تقدم جيش الحجاج بقيادة قتيبة ما بين الأعوام 705–715، لفتح بخارى ووادي جيحون وامتداده حتى الصغد، وتوسعت الحملات حتى توغلت في مناطق نهر سيحون. وقد أدرك العرب منذ البداية ما تنطوي عليه آسيا الوسطى والصين من أهمية تجارية. فكانت أول سفارة توجه من قتيبة، في العام 713، وهو وقت مبكر جداً، إلى البلاط الصيني. كما قُدِّر لمزيد من السفارات أن تتبع هذه السفارة الأولى، وكان أمراء من بلاد الصغد وطخارستان يشاركون في هذه البعثات لرعاية مصالحهم وتوسيعها. إذ أراد قتيبة أن يتعرف إلى طرق التجارة إلى شاش وسمرقند ويتمم فتوحاته على الطريق المركزية بين فرغانة وكاشغر. ولكن وفاته جعلت تقدم العرب يتوقف مدة استمرت ربع قرن، وبعدئذ بدأت فترة من التراجع. ولكن السفارات استمرت مع البلاط الصيني، إنما

(1) Beckwith, Tibetan Empire, pp. 36–54.

(2) C.E. Bosworth, Sistan under the Arabs. From the Islamic Conquest to the Rise of the Saffarids (20–250 /651–864) (Rome, 1968), pp. 13, 36.

(3) H.A.R. Gibb, The Arab Conquests in Central Asia (New York, 1923).

تبدد الكثير من ذلك الفتح ولم يبق من الأجزاء المتكاملة للإمبراطورية العربية سوى طخارستان السفلى وصغانيان وبخارى وخوارزم.

وفي العام 715، التقت القوى التوسعية الثلاث في آسيا في مطالع الحقبة القروسطية وتجمعت: العرب من الغرب، والصين من الشرق، والتيبت من الجنوب[1]. وبدأت شعوب عديدة من المناطق التي يهيمن عليها العرب مفاوضات مع الصين. وبدا أن هناك خطراً ملموساً من قيام حلف بين التيبت والعرب إلى أن نال الملوك في أعماق شمال الهند وكشمير دعماً كبيراً من الصين لمساعدتهم في التصدي لمثل هذا التهديد. وقد وفق الصينيون هذه المرة في تشتيت التحالف الترغيشي [التركي، م] وبعثرته فتراجعت القوة التيبتية إلى مرتبة أدنى، بعدما فقدت هذا الحليف التركي الغربي[2]. ومن ثم غدا الصينيون والعرب، في عام 750، حين تقلصت قوة التيبت العسكرية، القوتين المهيمنتين في آسيا الوسطى. وكانت سلالة التانغ الصينية قد فرضت على حوض تاريم وجونغاريا سيطرتها المباشرة. كذلك استعاد العرب، في ظل العباسيين، بعض المدن الرئيسة مثل سمرقند وكيش. ونشب في أعقاب ذلك نزاع طويل المدى مع التيبت، بيد أن المنطقة وراء النهر كلها كانت بكل ثقلها في مطلع القرن التاسع إلى جانب العرب. فتمت تسوية مع المدن التجارية في بلاد الصغد وطخارستان، ووجهت سفارات جديدة إلى بلاط التانغ، وعلى هذه الأسس نشأت حضارة إسلامية رائعة بين الشعوب الإيرانية في آسيا الوسطى. وغدت خراسان وبلاد ما وراء النهر معاً ممالك محكومة من سلالة بني طاهر التي استمرت ما بين العامين 821 – 73. ثم انتقلت المقاليد إلى بني سامان ذوي الأصول الإيرانية الشرقية، ودام حكمهم حتى العام 1005. وقد توسعت رقعة ملكهم، حيث دفعوا حدود بلاد ما وراء النهر الإسلامية إلى الشمال وعندئذ وصلت تجارة منطقة آسيا الوسطى إلى مستويات من الارتفاع لم تبلغها من قبل قط. وكان هناك إلى جانب التجارة الرابحة مع الصين تجارة الرقيق الذين باتت لهم أهمية كبرى الآن كما صاروا موضع طلب متزايد في كل أرجاء العالم الإسلامي. وخلف مظاهر الحضارة الإسلامية كان أتراك السهوب الأوراسية طوال قرون العنصر الغالب في جيوش المماليك والحكومات. وكانت غارات المسلمين في أغلب الأحيان دون التجارة المسالمة أهمية. وكان البارز في الأمر طواعية الأتراك غير المتحضرين للأخذ بالإسلام

(1) Cf. Beckwith, Tibetan Empire, p. 83.

(2) Ibid., pp. 85, 89, 91, 111, 115, 124, 136.

وتآلفهم مع الجياد، وهم في هذا يختلفون عن الأفارقة. ولقد تبدلت هذه الأحوال ببطء حين جرى إعادة تنظيم الحياة في سهوب آسيا الوسطى والتوسع في المستوطنات الزراعية مع تقدم الحضارة الإسلامية والمسيحية وقيام دول راسخة تصدت بقوة إغارات تجار الرقيق وتدخلهم. ولكننا لن نجد العالم الإسلامي يتحول عن آسيا الوسطى، من حيث كونها خزان الرقيق العسكر [المماليك، م]، إلا مع حلول القرن الخامس عشر أو السادس عشر.

الهند والمحيط الهندي:

لقد نما النشاط التجاري بين الشرق الأوسط والهند، كما هي الحال مع آسيا وأفريقيا في التاريخ القديم. وهنا نجد أيضاً المعلومات المتاحة لنا مبعثرة حتى نبلغ الأزمنة الإسلامية. إذ نعلم من هيرودوت[1]. أن داريوس «أخضع الهنود» وأخذ يرتاد الخليج العربي. والمعلوم أن ثمة سفناً كانت تؤم المنطقة من الهند وهي تقصد مضيق هرمز في الفترة الهيلينستية، وكان هناك هنود يسكنون سوقطرة في القرن الأول قبل الميلاد، ولعل كلمة سوقطرة العربية مشتقة هي ذاتها من عبارة دفيبا سوخطرة وتعني «الجزيرة المباركة» في السنسكريتية. كذلك يوضح كشاف الرحلات البحرية إمكان تقصي تجارة الهند مع القرن الأفريقي وتجارة العرب البحرية في الهند إلى القرن الميلادي الأول في أقل تقدير. ونحن نعلم أن سكان بلاد ما بين النهرين والإغريق والرومان بدؤوا بالتوجه مباشرة إلى الهند وسريلانكا، مستفيدين في تلك الرحلات من الرياح الموسمية. وفي الأزمنة الحديثة قام الكتاب البريطانيون بدراسة التجارة الرومانية التي كانوا يعتبرونها رائدة التجارة الأوروبية في الهند. والمرجح أن هذه التجارة بلغت ذروتها في أول قرنين بعد الميلاد مع أن المسكوكات الرومانية التي عُثر عليها في الهند تعود إلى تاريخ ليس أبعد من القرن الميلادي الأول، ولسنا نملك القول متى كان انحدار التجارة الرومانية[2]. والمؤكد أن هذه

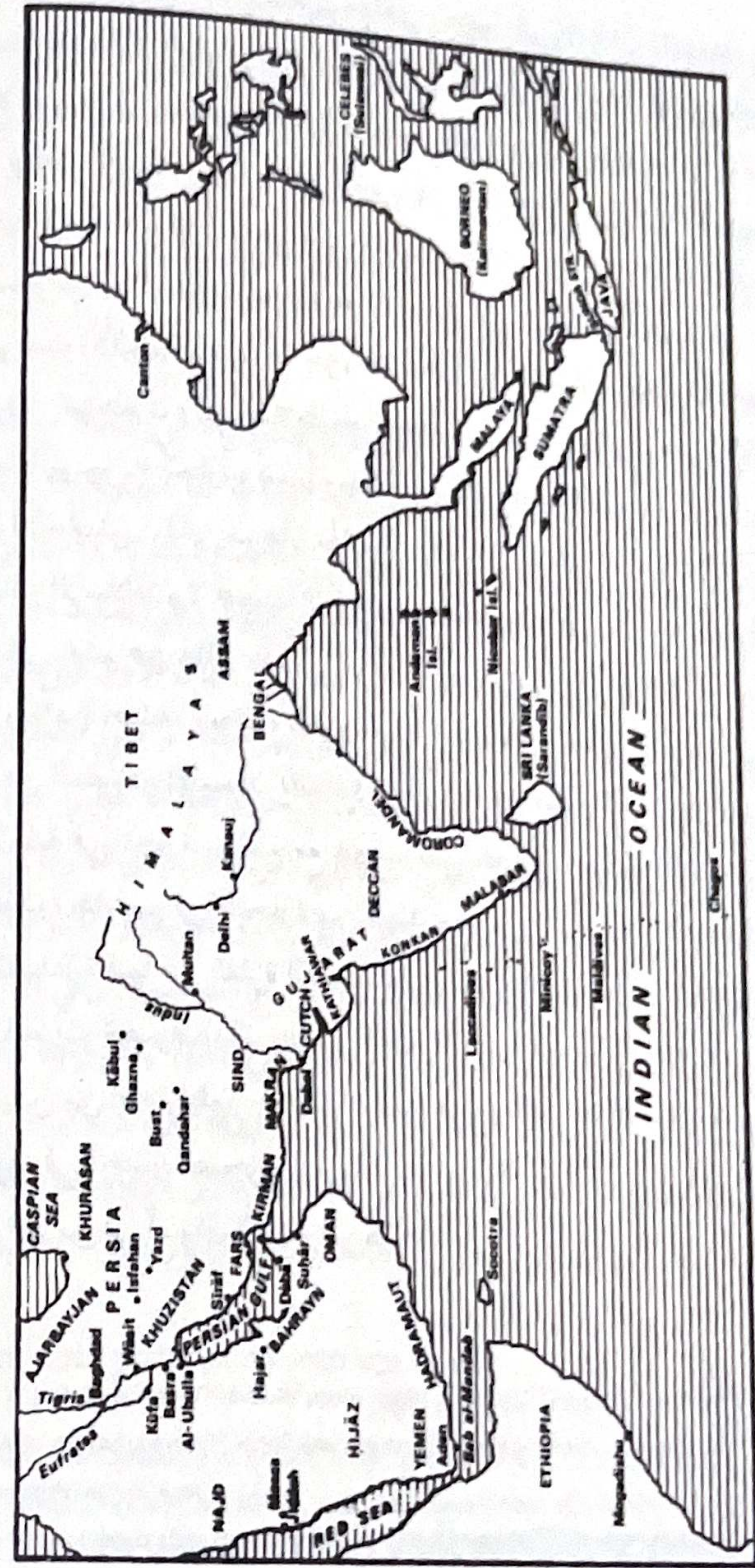
(1) للمزيد راجع كتاب تاريخ هيرودوت، ترجمة عبد الإله الملاح ط2، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، المجمع الثقافي، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2007.

(2) A.L.Basham, «Notes on Seafaring in Ancient India», Art and Letters, The Journal of the Royal India and Pakistan Society, 23 (1949), pp. 60–70; P. Crone, Meccan Trade and the Rise of Islam (Princeton, 1987), pp. 32, 35, 40; H.G. Rawlinson, Intercourse between India and the Western World (Cambridge, 1916);Warmington, The Commerce of the Roman Empire and India; M.P. Charlesworth, Trade–Routes

التجارة فقدت أهميتها في القرن الثالث، ولكن التجار اليونان عادوا فنشطوا من جديد تجارة الهند ما بين القرن الرابع وحتى السادس. أو لعلهم البيزنطيون الذين عقدوا شراكة ضمتهم والأثيوبيين في المحيط الهندي، بعدما أقصاهم الساسانيون من التجارة البرية مع الشرق. ويتفق الكتاب اليونانيون والأثيوبيون واللاتينيون على أن الأثيوبيين تحولوا إلى المسيحية قرابة العام 330 م، في زمن القديس أثناسيوس، بطريرك الإسكندرية. وقد وصف كوسموس إندكوبليوستيس، وهو تاجر يوناني من الإسكندرية في العام 523 مملكة أكسوميت الأثيوبية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من عالم المسيحية الشرقية يقصدها تجار يونانيون – بيزنطيون ولهم صلات تجارية باليمن وفارس والهند وسريلانكا. وكانت مكة تحفل بالأثيوبيين – تجاراً وعبيداً وجنداً – وكان محمد [صلعم] قد أعلن أنه يجب عدم محاربة الأحابيش. ولكن سرعان ما انحط هؤلاء «البيزنطيون السود» إلى وضع التابع في تجارة عالم الإسلام. ولا عجب إن انتشرت الشائعات في عالم المسيحية الأوروبية في القرن الثاني عشر عن ملك ملتبس أمره، وكان يعرف باسم يوحنا القس وملكه يقع في «الهند» وبلاد الحبشة، ويعتبره القوم حليفاً ضمنياً في حرب صليبية على الإسلام. وقد اختلط في المصادر الاسمان «الهند» و«أثيوبيا» في مطلع القرن السادس حين كان للأثيوبيين الغلبة في تجارة بيزنطة مع الهند. ففي القرون السابقة لظهور الإسلام كان العرب قد فقدوا غلبتهم في التجارة بين الهند وحوض البحر الأبيض المتوسط، التي كانت لهم الصدارة فيها في الفترة الهيلينستية. وكان الانحدار الذي أصاب التجارة في جنوب بلاد العرب خصوصاً، قد بدأ قبل العام 524م، وهو العام الذي غزا فيه الأحباش اليمن، بتحريض من الإمبراطور جوستنيان البيزنطي، وأقاموا هناك حكومة مسيحية يمكن الاعتماد عليها في اجتياز الصحراء العربية ومواجهة فارس، في حين عهد إلى الأحباش تهديد وضع الفرس في أسواق الهند وسريلانكا[1].

and Commerce of the Roman Empire(Cambridge, 1924); idem, «Roman Trade with India; A resurvey», in: P.R. Coleman–Norton (ed.), Studies in Roman Economic and Social History in honour of Allan Chester Johnson (Princeton, 1951).

(1) R. Pankhurst, An Introduction to the Economic History of Ethiopia from early times to 1800 (London, 1961), pp. 33, 36–37; Crone, Meccan Trade, pp. 40–42.



خريطة الهند والمحيط الهندي

والحق أن الساسانيين الفرس ظلوا مع ذلك أهم قوة تجارية في غرب المحيط الهندي، في القرنين الخامس والسادس الميلاديين. وقد تزامن التوسع التجاري الفارسي مع صعود الساسانيين السياسي. وكان الأباطرة الساسانيون قد عقدوا العزم مع صعودهم إلى السلطة في القرن الثالث على مد سيطرتهم على جانبي الخليج العربي، ويذكر الكتاب المسلمون تأسيس أو تطوير ثماني عشرة بلدة في الخليج أو على امتداد الأنهار في خوزستان أو ما بين النهرين على يد أول الأباطرة الساسانيين أردشير (226-41)، وكانت هذه جميعها مرافئ بحرية صممت على ما يبدو لاحتواء منافسة أو «قرصنة» القبائل العربية المستقلة. أما عُمان والبحرين فقد أصبحتا محميتين لفارس في عهد الأخمينيين، كما باتت مرافئ البلدين خاضعة للفرس لوقت طويل قبل صعود الساسانيين. ولا ريب بأن أردشير كان يبدي قدراً عظيماً من الاهتمام بالساحل العربي والتوسع بالتجارة البحرية إلى حد لا مثيل له من قبل. وقد قام أردشير بنقل أعداد كبيرة من قبيلة الأزد العمانية إلى فارس وساحل كرمان – مكران. وكان هؤلاء جمعاً من التجار العرب الذين يسافرون ببضاعتهم عبر البحار، ويدينون بالزرادشتية (حتى ظهور الإسلام)، وكانت لهم الهيمنة على التجارة البحرية الفارسية التي امتدت وتوغلت في غرب الهند. كما زاد شاهبور الأول (241 – 72) من السيطرة الفارسية في عُمان وشن حملات واسعة في البحرين، وحجر، واليمن، حتى بلغت الصحراء السورية. ويذكر الكاتب اليوناني بالاديوس أن النقل البحري الفارسي وصل في مطلع القرن الرابع إلى المحيط الهندي. وفي أيام شاهبور الثاني (310 – 79) قامت قبائل عربية مستقلة من البحرين وحجر بالانتشار ثانية في الخليج واستدعت ردود فعل ساسانية شديدة أخرى. ولعل بناء ميناء سيراف الحصين قد تم في هذه الفترة. وأورد الطبري ذكر إمبراطور آخر باسم بهرام الخامس (421 – 38) فقال إنه تزوج بأميرة من الهند وكان المهر ميناء ديبل في السند والأراضي التابعة لهذه الأميرة. وفي هذا ما يشير إلى أن الخليج العربي لم يتمتع بقيمة تجارية وأهمية إستراتيجية بالغة وحده، وإنما كذلك دلتا نهر الأندس (السند) وساحل السند. ولقد دأب بهرام الخامس أيضاً على اتباع سياسة منهجية لإعادة توطين القبائل في هذه المناطق الساحلية. ومثال ذلك أن جماعة كبيرة من الرعاة هم «الزط» أو الجات وردوا من السند ووطنهم هذا الإمبراطور في منطقة السبخات في جنوب العراق.

وفي غضون ذلك، ظهرت أعداد كبيرة من المستوطنات الساسانية أو المسيحية النسطورية، في القرن الخامس الميلادي، على الساحل العربي، وفي الهند ومالبار وسريلانكا، وحتى ما وراء تلك المناطق، إنما بدرجة أقل. ويورد الصينيون إشارات إلى الفرس، بدءاً من القرن الخامس الميلادي، على أنهم Po-Se «بو – سه» أو الـ «بو – لا – سه – Po-La-Se » وهذا المصطلح الأخير يلحظ حرف الراء في كلمة «بارسة» (فارس) الذي كان قد أهمل حين اشتق الاسم من لغات منطقة آسيا الوسطى. ولقد أدى استخدام الصينيين للاسم بو-سه ذاته في الإشارة إلى شعب شبه جزيرة الملايو إلى قدر كبير من الالتباس. فقد يكون أن البضائع العربية والفارسية قد وردت لتوها إلى الصين عبر هؤلاء البو – سه الوسطاء الملاويين ولم تبدأ السفن الفارسية بالوصول إلى الصين إلا في الفترة الإسلامية يوم كان ما يزال يشار إليهم باسم «بو – سه». فإذا كان هذا صحيحاً فيكون عندئذ أن الفرس كانوا يأتون إلى الصين في الفترة السابقة لظهور الإسلام عن طريق البر. ومن الناحية الأخرى، فإنه قد لا يكون من قبيل المبالغة القول إن الفرس سبقوا العرب في التجارة البحرية مع جنوب شرق آسيا والصين، وإن لم تتوافر الوثائق التاريخية لتصادق على صحة هذا القول. ولكن من الممكن طرح قضية محددة بالاقتصار على القول إن تعليمات الملاحة لدى التجار العرب في أواخر الفترة العباسية (كانت ما تزال سارية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، ثم انتقلت إلى البرتغاليين) لها شواهد سابقة عند الفرس يركن إليها. وكانت تعرف هذه المعاهدات في اللغة الفارسية الوسطى باسم «راح-نماج» (rah-namaj) وتقتصر على المعرفة بالرياح الموسمية وسواها من الرياح المحلية في المحيط الهندي. وقد ترجمت هذه المعارف إلى العربية في وقت غير محدد باسم راح مناج (rah-manaj) والمعتقد أن الفرس طوروا معرفتهم بعلم الرياح في عهد كسرى أنوشروان (531 – 79)، وهو الإمبراطور ذاته الذي قام بغزو وادي نهر السند الأسفل ووجه أسطوله إلى سريلانكا، في الوقت الذي مضى فيه إلى مد سيطرة فارس في جنوب بلاد العرب[1].

(1) D. Whitehouse and A. Williamson, «Sasanian Maritime Trade», Iran, 11 (1973), pp. 29-49; B.E. Colless, «Persian Merchants and Missionaries in Medieval Malaya», Journal of the Malaysian Branch of the Royal Asiatic Society, XLII, 2 (1969), pp. 10-47; G.R. Tibbetts, «Early Muslim Traders in South East

ولعل الاستنتاج مبرر إذاً، بأن العرب أخذوا بعض علم الملاحة لديهم من الفرس، ولكن القول بأنهم تعرفوا إلى بحار الشرق بفضل الفرس فقول يفتقر إلى اليقين. وأما في مطلع القرن السادس فعلينا أن نعتمد على كوزماس إنديكو بليوستيس الذي يشير إلى وجود فرس في سريلانكا لهم تجارة مع الصينيين وسواهم «من أقصى البلدان». كما كان في سريلانكا مستوطنة كبيرة للفرس المسيحيين، وهم إما تجار أو لاجئون فزعوا إلى هذا البلد هرباً من الاضطهاد في وطنهم، لكنهم، في كل الأحوال، أيام وضع كوزماس مدونته، كانوا جزءاً من طائفة من الفرس على قدر كاف من الأهمية مما مكنهم من إقناع كسرى أنوشروان بدعم مصالحهم التجارية في الجزيرة بشن حملة عسكرية عليها. ويعرف نشاط الساسانيين في المحيط الهندي وشبه الجزيرة العربية ووادي السند منذ قرون قبل الهجرة، حين راح البيزنطيون يجهدون لفك قبضة الساسانيين عن تجارة الهند. ولنا أن نقول عن ثقة إن الساسانيين الذين ورثوا عن الرومان واليونان مكانتهم في التجارة، قد تحولوا في تلك الفترة إلى قوة كبرى في المحيط الهندي. ولما كان الفرس الأكثر عدداً في موانئ المالبار وشمال الهند، لم يدعوا كبير مجال أمام منافسيهم البيزنطيين والأثيوبيين، «لأن التجار الفرس، كما يقول بروكوبيوس، كانوا يحرصون على أن يكونوا في كل ميناء تصل إليه السفن الهندية أولاً (باعتبار أنهم من الجوار) كما أنهم درجوا على شراء البضاعة كلها». وما يتضح لنا، أنه كان هناك في القرون التي سبقت ظهور الإسلام منافسة تجارية حامية الوطيس بين الساسانيين والبيزنطيين، اتخذت أبعاداً سياسية وإيديولوجية صريحة وواضحة على امتداد المساحة من سورية إلى سريلانكا. وكان الخليج العربي قد غلب عليه التأثير النسطوري الذي كان يلي الزرداشتية من حيث النفوذ، والانتشار في المحيط الهندي طولاً وعرضاً. بل ولقد اتسم الصراع التنافسي بين القوتين العظميين بالشدة بشكل ملحوظ في بلاد العرب. ولعل تورط الجانبين معاً هنا في صراع القوى، كما يستفاد الآن، كان عاملاً

Asia», Journal of the Malayan Branch of the Royal Asiatic Society, vol. XXX, pt.1 (1957), pp. 6-7, 9; G. Ferrand, «L'E´lément Persandans les texts nautiques Arabsdes XVe et XVIe siècle», Journal Asiatique, vol. 204 (April-June 1924), pp. 193-257; J.T. Reinaud, Mémoire géographique, historique et scientifique sur l'Inde antérieurement au milieu du XIe siècle (Paris, 1849), p. 180; M.J. De Goeje, Mémoire d'histoire et de géographie orientales, no. 3: Mémoire sur les migrations des Tsiganes à travers l'Asie (Leiden, 1903), p. 90.

حاسماً في ظهور دين الإسلام الجديد[1]. وغني عن القول أنه كان لبلاد العرب، وخاصة الجنوب العربي واليمن (التي كان الرومان يسمونها بلاد العرب السعيدة)، أهميتها لتجارة الهند منذ عهود أبكر، ولكن أهميتها في هذه التجارة ازدادت مما جعل بلاد العرب مطمعاً للغزو. وكان من آثار ذلك أن عُيّن أحد الحكام الساسانيين ملكاً على بلاد اليمن، كذلك أصبحت السيطرة على باب المندب، في العام 578، بيد الساسانيين الذين يديرون أمره من عدن. كما صار للفرس مستوطنة في نجد حين اكتشاف الفضة في المنطقة. ولقد نشأت حينئذ دروب الفضة وصار يقوم على حمايتها ملوك أتباع، وهكذا امتد النفوذ الفارسي في الحجاز. وعلى الرغم من أن الفرس لم يتمكنوا من إخضاع جنوب شبه الجزيرة العربية على نحو شديد الإحكام، لكنهم تمكنوا من منع البيزنطيين المتحالفين مع الأثيوبيين من إعادة توجيه عبر البحر الأحمر وجعلها تتخذ الطريق البري. أما امتداد الساسانيين إلى جنوب بلاد العرب فضلاً عن سهوب بحر الخزر فقد كفل لهم غلبتهم في التجارة على البيزنطيين في بداية القرن السابع. ولذلك غدا درهم الفضة الساساني عملة عالمية عظيمة معتمدة في التجارة العالمية في كافة أرجاء جنوب روسيا والمحيط الهندي.

وقد غدت عمليات الشحن كافة على جانبي الخليج العربي عندئذ تحت هيمنة الفرس. وصارت الموانئ الرئيسة في عُمان، مثل صحار ودبا، التي كان يتردد عليها التجار الذين يقصدون السند والهند والصين، تحت إمرة حاكم فارسي يعاونه ملك عربي من الأزد، تابع له. وكان الفرس قد أقاموا علاقات دبلوماسية مع الكالوكيين في منطقة الدكن، ثم تم إرسال أسطول ثانٍ إلى سريلانكا في أيام خسرو الأول. وفي النهاية كان من شأن قصور بيزنطة عن معالجة وضعها في المحيط الهندي أنها لم تنجح إلا جزئياً بنقل دود القز سراً وعن طريق البر من الصين.

إننا إذا أخذنا بالعلم هذا كله نجد أنه ما من سبب وجيه يحملنا على أن نستنتج بأن تجارة الهند قد تقلصت نسبياً في الأزمنة الرومانية المتأخرة. بل على العكس من ذلك، إذ وجدنا أسباباً قوية للافتراض بأن الواقع نقيض ذلك. ولسوف نرى الآن أن التجارة قد ازدادت اتساعاً، مع ظهور الإسلام، في غرب المحيط الهندي، شأنها في ذلك شأن التجارة المتجهة

(1) Crone, Meccan Trade, esp. pp. 45–50, 246–50.

إلى الصين براً، بعد صعود أسرة التانغ، في العام 618[1]. وبسبب الفتوحات الإسلامية وصلت المنافسة التي كانت قائمة بين بيزنطة وفارس إلى نهايتها، والآن ثمة سلطة سياسية واحدة تربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الهندي. ولما وجد المسلمون أنفسهم ينجذبون ناحية بلاد ما بين النهرين، بات حتماً عليهم أن يحكموا سيطرتهم على الخليج العربي والطرق التي تغذيه. وكانت الرغبة في توسيع حركة نقل البضائع في الخليج الحافز الرئيس لغزو السند، كما سوف نتوسع في البحث لاحقاً (الفصل الخامس). ولابد عندئذ من إخضاع المدن الواقعة على امتداد الساحل في الخليج ومكران والسند، وكاثيوار وكوتش للسلطة العربية بغية حماية تجارة الهند التي غدت ذات أهمية متزايدة. وكانت السند في ذلك الحين منطقة الحدود الخارجة عن السيطرة في الحضارة الهندية، وحكامها بوذيون وهندوس حقاً، سوى أن سكانها كانوا من القبائل (شبه) البدوية، مثل الميد والجات أو الكورك، التي كانت نشاطاتها البدائية تقوم على أعمال النهب في غرب المحيط الهندي، من ساحل مكران إلى ثغر نهر دجلة وجنوب البحر الأحمر حتى سواحل مالبار وسريلانكا.

وقد حاول قدماء الفرس حماية مدنهم من هجمات القرصنة الهندية وذلك بعرقلة الملاحة في نهر دجلة. وتشدد المصادر الإسلامية على أن وقاحة قراصنة الديبل وسواها من المخابئ كانت السبب في حمل العرب على إخضاع «حد الهند» [أي السند، م]. ويبدو أن أثر فتح المسلمين للسند قد لبى المقصود به، ألا وهو السيطرة على موانئ وممرات التجارة البحرية غرب الهند، وتقليص النشاط الرعوي - البدوي إلى حد كبير وتوطين أقوام الميد والجات. فعلى العكس من الفكرة الشائعة القائلة إن فتح السند على يد العرب لم يكن واقعة مهمة في تاريخ الهند واقتصر تأثيرها على طرف شبه القارة وحسب، فإنه ينبغي لنا أن نشدد على أهمية هذه المنطقة من الناحية التجارية. فقد كانت السند عتبة تجارة المحيط الهندي كما هي الممر البري. فليس من باب الصدفة أن تكون قبيلة أزد عُمان، بين العرب، أداة في فتح فارس ومكران والسند وأنها غدت ردحاً من الزمن القبيلة المهيمنة بين القبائل العربية لدى الخلافة في المشرق.

(1) See also K.N. Chaudhuri, Trade and Civilization in the Indian Ocean: An Economic History from the Rise of Islam to 1750 (Cambridge, 1985), p. 36.

وما زالت سواحل كرمان ومكران تزدحم بمستوطنات هؤلاء العرب الذين يطغى عليهم الطابع الفارسي. فقد كان هؤلاء كبار جماعة تجار عُمان والأبلة وهم الذين تولوا تنظيم تجارة الشتات التي امتد نشاطها حتى داخل السند. ولم تقتصر نشاطات هؤلاء على تجارة الهند والغرب، وإنما باتوا يحملون كذلك الجياد العربية التي كانت موضع إقبال شديد في الهند[1]. ولما امتد الإسلام صار بوسع الأزديين تدعيم قوة تجارتهم وسلطانهم السياسي على الحدود الهندية. وقد شن المسلمون في السنوات الأولى من التقويم الهجري حملاتهم على فارس والهند، من عمان والبحرين، ومن الموانئ التي تعود للأزديين. ومنذ عام 637 م تقريباً، صارت الغلبة في الفتوحات في فارس ومكران للأزديين والقبائل المتحالفة القادمة من عمان والبحرين[2]. وقد برز أزد عمان ما بين 665 و 683 بفضل رعاية زياد بن أبيه لهم، الذي كان معاوية قد عينه والياً ومن بعده ابنه عبيد الله. ثم سطع نجمهم وازداد سطوعاً حين حكم البصرة أحد أبناء القبيلة، وهو المهلب بن أبي صفرة الذي تولى قيادة الفتوحات في خراسان وكرمان والحدود الهندية. وفي تلك الفترة تم دعم فتح مكران - حيث كان الأزديون قد استقروا منذ عهود - واتسعت الغزوات إلى السند. وأدى ذلك إلى ازدياد الأزد ثراء فوق ثراء. ولكن الأزد فقدوا سيطرتهم على الحدود الشرقية، بعد وفاة المهلب في العام 702.

ويعود الكثير من هذه الحال إلى المعارضة التي واجههم بها والي العراق الجديد، وهو الحجاج بن يوسف الثقفي، الذي قام محمد بن القاسم في عهده بتحقيق فتح السند. وقد اتبع الحجاج سياسة منهجية لتحطيم سلطة الأمويين[3]، ومعهما عانى الأزد أشد المعاناة. ومع ذلك فإن أحد أبناء المهلب ويدعى يزيد، هو من كبل محمد بن القاسم بالأغلال بعد فتح السند ما بين 710-12، وخاض حرباً على سميه الخليفة يزيد بن عبد الملك. وأوعز إلى رجاله بالاستيلاء على كافة الأقاليم في الشرق، بما فيها فارس وكرمان ومكران والسند حتى نهر السند واختيرت قنابيل، وهي بلدة في مكران، لتكون ملجأ لهم في حال

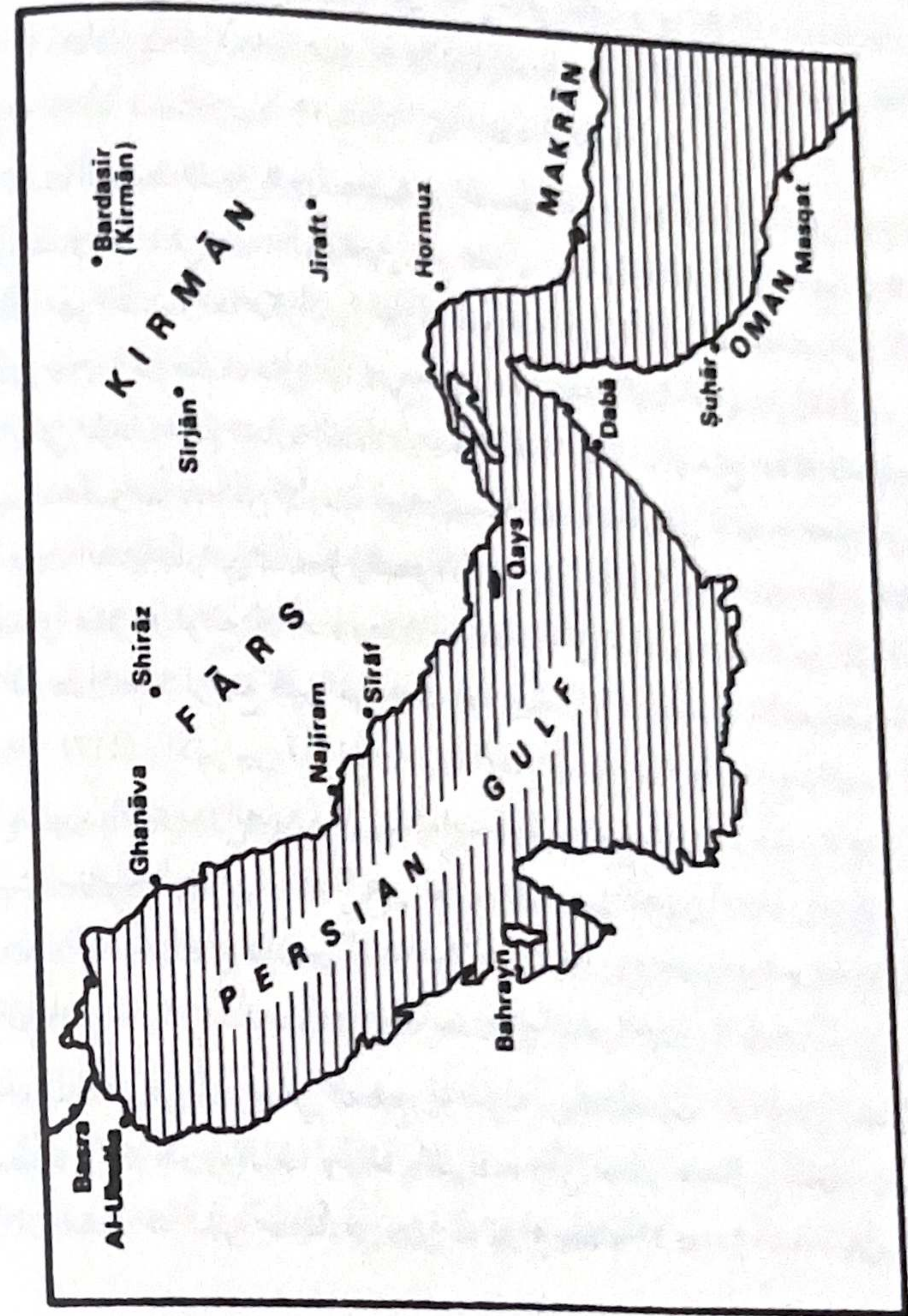
(1) Cf. Hourani, Arab Seafaring, pp. 45–46; D. Hawley, Oman (London, 1977), pp. 17, 19.
(2) M. Hinds, «The First Arab Conquests in Fars», Iran, vol. XXII (1984), pp. 39–53.
(3) J.C. Wilkinson, «Arab–Persian Land Relationships in Late Sasanid Oman», Proceedings of the Sixth Seminar for Arabian Studies (London, 1973), pp. 41–42; Crone, Meccan Trade, p. 47.

منيت قواتهم بالهزيمة. وهناك تعرض أبناء المهلب للخيانة التي انتهت باغتيالهم على أيدي أعوانهم الأزديين أنفسهم، في العام 720-21 في عهد يزيد بن عبد الملك، ومنذ ذلك الحين تفككت الصلة الأزدية بين فتنة سكان المدن وسياسة الثغور، إنما ظل الأزد جماعة تجارية بالغة الأهمية حتى العام 1055 تقريباً حين تدخل السلاجقة الأتراك فتحول طريق التجارة إلى البحر الأحمر، واجتاح البلوش [البلوص، م] مكران.

كانت الروابط التجارية والسياسية بين الخليج العربي والهند وثيقة على الدوام، وقد تطورت وغدت في عهد المسلمين إمبراطورية تجارية متكاملة. والواقع أن المصادر لا تعد نهر السند وإنما مكران ورأس الخليج العربي، بما في ذلك بلدات مثل الأبلة بل وحتى جزيرة سوقطرة، على أنها «فرج الهند» أو حدود الهند. أو يسمونها «أرض الهند»، بما يعني طبعاً «عالم تجارة الهند». وجدير بالملاحظة أن توسيع علاقة الخليج العربي بالهند، خصوصاً بدءاً من الأزمنة العباسية وما تلاها، كان يلقى تشجيعاً عظيماً. وبالمقابل تراجعت العناية بمرافئ الحجاز والبحر الأحمر على امتداد الحقبة ما بين القرن الثامن حتى الحادي عشر. والواقع أن جدة وعدن لم تقصرا عن اجتذاب التجارة من كافة الجوانب، إلا أن هذا الخط تراجع كثيراً من حيث الأهمية، ولم تستعد هذه الأهمية قبل الفاطميين (969-1171) والأيوبيين (1171-1250). ومع توسيع تجارة الخليج والهند وأندونيسيا والملايو، وكانتون والصين صارت العاصمة الإسلامية بغداد أضخم مرفأ في العالم، من حيث استقباله البضائع المنقولة عبر نهري بلاد ما بين النهرين [دجلة والفرات، م] اللذين يربطان المدينة بالبحر وأرض الهند فضلاً عن التجارة مع سورية ومصر وشمال أفريقيا في الغرب، وأذربيجان وأرمينية، وأصفهان وخراسان في الشمال والشرق[1].

وهناك مرافئ أخرى في الخليج أو حوله برزت أهميتها الفائقة في هذه القرون هي البصرة والكوفة، وواسط، وأبلة، وسيراف، وفي عمان صحار وجلفار، ودبا ومسقط. وكان بعضها قد أنشئ حديثاً، في حين تم انتزاع بعضها الآخر من الساسانيين.

(1) Cf. Hourani, Arab Seafaring, pp. 61–4; Chaudhuri, Indian Ocean, p. 48.



خريطة الخليج العربي

تعد البصرة مثال المدينة التي أنشأها العرب؛ وكان ذلك قرابة عام 636 م، والغرض الصريح من إنشائها كما يذكر الطبري هو امتلاك موقع إستراتيجي على نهر دجلة يقي معسكرات العرب من هجمات كانت تشن عليهم من ناحية عمان والهند دعماً للفرس. فنرى البصرة بعد فتح السند على أيدي العرب تتطور لتصبح مركزاً لتجارة الهند فتبلغ درجة عظيمة من الرخاء استمر حتى نهاية القرن العاشر. إذ أصبحت المركز المالي للخلافة، وكان مجمل دخل المدينة كما قُدر في عام 919م 22575 ديناراً. وبالقرب من البصرة في شمال الخليج كانت الأبلة، على النقيض من ذلك، أضخم مرفأ عند الساسانيين، وتم للعرب الاستيلاء عليها في عام 635. وقد أصبحت الأبلة، مع البصرة والكوفة وواسط من جديد مركزاً تجارياً فائق الأهمية في ظل العرب، بعد إنشاء بغداد. وإذ اجتذبت الأبلة قدراً كبيراً من تجارة الهند حتى قال فيها العرب إنها مدينة تنتمي إلى الهند. ولكنها أصيبت بنكسة أثناء ثورة الزنج في الأعوام ما بين 868–83، حين صارت للمدن في شرق الخليج العربي هيمنة أكبر نسبياً. ومن بين هذه المدن سيراف، وهي مرفأ على الساحل الفارسي، ويبدو أنها كانت تتمتع بموقع حسن في الخليج قبل أن تبرز للصدارة، في منتصف القرن التاسع. ولقد ظلت في الموقع الثاني من حيث الأهمية ردحاً طويلاً، فلا يتقدم عليها سوى البصرة، وقال الجغرافيون العرب في وصف مبانيها «سلسلة متصلة لا تنقطع حتى تبلغ العين نهاية النظر»، وأكدوا أن ثراءها مصدره التجارة مع الهند والصين وأفريقيا. وكان مرفأ سيراف ينطوي فيما يبدو على مزايا تتيح للسفن الكبيرة تفادي عواصف الخليج وأخطار الملاحة في نظام الدلتا [شط العرب، م] بالقرب من البصرة. ولذلك فإن سيراف بسبب من تكوين سكانها المزيج من العرب والفرس طغت حتى على البصرة أيام بني بويه (932–1044)، وخاصة في عهد عضد الدولة (948–72) حين انتعشت التجارة في الساحل كله. وكان البويهيون قد كسروا قبائل البلوشيين الذين كانوا يهددون هرمز، ثم قاموا بتدعيم سيطرتهم على موانئ عُمان، وكذلك رسخ العديد من تجار سيراف مواقعهم في صحار، وهي مرفأ عُمان الرئيس. وقد بلغت سيراف عندئذ ذروتها وصارت مراكبها تصادف كثيراً متجهة من جنوب الصين إلى سفالة [في موزمبيق، م]. وكذلك ازدادت المدن في ولاية فارس توسعاً ونمواً. وأصبحت شيراز عاصمة تلك الولاية التي تتصل براً بغنافا ونجرام وهرمز، وأصبح ميناء ولاية كرمان، مدينة حافلة بالقصور. ونشط التطور الزراعي في منطقة كربال

المجاورة لشيراز. وظلت حركة النقل البحري والبري معاً متوجهة حتى القرن الحادي عشر وفق محور الشرق - الغرب. ولئن كانت عاصمة كرمان قد انتقلت في القرن العاشر من سرجان إلى بارداشير، ناحية الشمال شرقاً، فإن الطرق تظل تتجه إلى سرجان ومنها إلى خراسان وسيستان في الشرق، وإلى جرافت وهرمز وسيراف في الجنوب. وفي عُمان أخيراً، نجد أن الموانئ مثل صحار وجلفار ودبا ومسقط قد ارتفع شأنها أشد ارتفاع تحت هيمنة الأزد التي عمت كافة أرجاء المحيط الهندي. وأصبحت صحار خصوصاً إحدى المحطات التجارية الرئيسة في كافة أنحاء العالم الإسلامي(1).

ومنذ القرن الحادي عشر، أخذت معرفة الجغرافيين العرب بالطريق البحرية إلى الصين تتضاءل باطراد. وفي جنوب شرق آسيا انعكس اضطراب النظام السياسي في الخليج العربي بتقلص دور التجار العرب من ناحية ودخول التجار الصينيين من ناحية أخرى. أما الفاطميون فإنهم في تجارتهم مع الهند، في أواخر القرن العاشر، نادراً ما كانوا يغامرون ويمضون إلى ما هو أبعد من جنوب الهند وسريلانكا(2). كذلك يبدو أن اضطراب طرق القوافل البرية إلى الصين بدأ في القرن الحادي عشر(3). كما كان من شأن اجتياح السلاجقة الترك بغداد في العام 1055 وانحطاط العباسيين أن حد كثيراً من التجارة العالمية من البحر الأبيض المتوسط وسورية وآسيا الصغرى عبر بغداد إلى الخليج العربي وما بعده. ومع بداية الحملات الصليبية (1096) تم إعادة توجيه القسط الأكبر من تجارة التوابل إلى مصر الفاطمية؛ وصارت هذه التجارة تمر الآن عن طريق البحر الأحمر، عبر القاهرة (الفسطاط)

(1) J. Sauvaget (ed. and trans.), Akhbar as-Sin wa-l-Hind (paris, 1948), pp. 7, para 13, 41 n. 13, 2; M.H. Zotenberg rans.), Chronique de Tabari, vol. 3(Paris, 1958), p. 401; S. Nadvi, «Commercial relations of India with Arabia», Islamic Culture, vol. VII (1933), pp. 281-308; Whitehouse and Williamson, «Sasanian Maritime Trade», p. 45; R. rose Di Meglio, «Arab Trade with Indonesia and the Malay Peninsula from the 8th to the 16th Century», in: D.S. Richards (ed.), Islam and the Trade of Asia (Oxford and Philadelphia, 1970), pp. 106-7; J. Aubin, «La ruine de Siraf et les routes du Golfe Persique aux XIe et XIIe siècles», Cahiers de Civilisation Médiévale, X-XII (1959), pp. 295-301.

(2) S.D. Goitein, «Letters and Documents on the India Trade in Medieval Times», in: Studies in Islamic History and Institutions (Leiden, 1966), p. 325 ff; K.R. Hall, Maritime Trade and State Development in Early Southeast Asia (Honolulu, 1985), p. 196.

(3) Cf. Chaudhuri, Indian Ocean, p. 56.

والإسكندرية ثم إلى أيدي التجار الإيطاليين، الذين في الوقت الذي انخرطوا فيه بالمشروع الصليبي في المشرق، جلبوا التوابل والسلع الشرقية إلى وسط أوروبا وغربها. وكان مركز الجاذبية في البحر الأبيض المتوسط قد انتقل في القرن العاشر من تونس، وهي النواة الأولى التي نشأت عنها القوة الفاطمية، إلى مصر. كذلك رافق انتقال الفاطميين إلى مصر حركة سكانية ضخمة من تونس وصقلية، ومن أجزاء من الجزائر وليبيا، وكانت تلك مراكز لتوزيع السلع الهندية إلى الغرب المسلم وأوروبا المسيحية. وهكذا جاء الفاطميون بإعادة تموضع كامل لطرق التجارة في البحر الأبيض المتوسط في القرن الحادي عشر ونمط من الهجرة المعاكسة للمسلمين، التي كانت تصدر قبل ذلك من الشرق (بلاد العرب والعراق وإيران) إلى شمال أفريقيا(1). وبذلك فقدت تونس وصقلية دورهما المركزي في التجارة بين القارات، فعانت شمال أفريقيا في القرنين الحادي عشر والثاني عشر أشد العناء نتيجة غزوات بني هلال وسليم، وكان من شأن هذه الغزوات أن قطعت كذلك الموارد من ذهب السودان. وأصبحت مصر وسورية تحت سلطان الفاطميين، مراكز توزيع لأوروبا. إلا أن البحر الأبيض المتوسط لم يعد في القرن الحادي عشر ملكاً إسلامياً، إذ كانت أوروبا في صعود وحاز شمال المتوسط الغلبة على الجنوب، في حين كانت السيادة في البحر، على امتداد سواحل الشمال، تنتقل من بيزنطة إلى الجمهوريات الإيطالية، والنورمانديين، ومملكتي فرنسا وإسبانيا لاحقاً. ولما سقطت القسطنطينية (1204) وكان تدمير الخلافة على أيدي المغول (1258) برزت مصر مركزاً جديداً لكل نشاط تجاري تقريباً يتصل بتجارة العبور من الهند عبر مركز كاليكوت الناشئ حديثاً، وإلى عدن التي بعثت حديثاً (ثم مخا وجدة، لاحقاً)، إلى أوروبا. ولقد مرت مصر في عهد المماليك (1250-1390) بفترة من الرخاء العظيم بفضل تجارة الهند الثمينة، التي أفاد منها التجار الكاريمي (karimi) العرب والسلطان. ولكن ما إن حل القرن الثالث عشر حتى كان نمط البحر الأبيض المتوسط المفتوح نسبياً ووحدته قد تبددا.

خلاصة القول، أننا نجد مجموعة مترابطة من التحولات المهمة تجري في القرنين الحادي عشر والثاني عشر على الصعيد العالمي. فمع صعود أوروبا وامتداد الإسلام

(1) S.D. Goitein, A Mediterranean Society: The Jewish Communities of the Arab World as portrayed in the documents of the Cairo Geniza, 4 vols (Berkeley, Los Angeles and London, 1967-84), I.

إلى شمال الهند، والصعود المفاجئ للصين، بدأت تتقلص تدريجياً الهيمنة الاقتصادية للخلافة في الشرق الأوسط. فوراء حدود المحيط الهندي، إنما مرتبطة بها، قامت المعجزة الاقتصادية التي رافقت أوائل حكم أسرة السونغ وأدت إلى توسيع أسواق الصين الداخلية والخارجية معاً. إذ تحقق في عهد أسرة سونغ تقدم صناعي واقتصادي عظيمين، وخاصة في القرن الحادي عشر، بفضل اتساع النفوذ الصيني في جنوب شرق آسيا وازدهار التجارة البحرية، واستمر ذلك حتى أوائل عهد أسرة المينغ (1430). وكان العالم الإسلامي يتعرض في بداية القرن الحادي عشر لأزمة عميقة لم يسلم منها، جزئياً على الأقل، سوى البحر الأبيض المتوسط المسلم (وليس المشرق الذي كان عليه أن يصد الصليبيين). فتتالت الغزوات البدوية من الصحارى إلى آسيا الوسطى وفي النصف الثاني من القرن الحادي عشر تعرض التنظيم المدني والتجارة في كثير من أصقاع الإسلام إلى التدمير[1].

وبالعودة إلى الخليج العربي: هنا يمكننا أن نستخلص صورة واضحة عن شبكات التجارة حتى العام 1000 م، إنما نفتقر إلى ذلك في القرن الحادي عشر، حين تشير نصوص نادرة إلى حدوث انكماش عميق في الخليج. والواقع أن ثمة عدة كتاب يشهدون بأن حركة التجارة بين الخليج العربي والهند تقلصت وأصبحت الرحلات متناثرة وتجري بين الحين والآخر[2]. والسبب في ذلك ليس مرده إلى انبعاث النشاط التجاري في البحر الأحمر ولا منافسة حكام مصر الفاطميين، وإن كان ثمة نشاط عظيم يومئذٍ في الدعوة إلى الإسماعيلية في الطرف الغربي من المحيط الهندي (في اليمن والسند وكوجرات وبين البلوشيين في فارس). بل حري بنا أن نأخذ في الحسبان تحولات الظروف في الخليج ذاته والأثر السلبي

(1) Cf. S.D. Goitein, «The Rise of the Near-eastern Bourgeoisie in Early Islamic Times», Journal of World History, 3 (1957), pp. 583-604; C. Issawi, «The Decline of Middle Eastern Trade, 1100-1850», in: Richards (ed.), Islamand the Trade of Asia, pp. 245-66; W.H. McNeill, The Pursuit of Power: Technology, Armed Force, and Society (Oxford, 1982), p. 61; Ph. D. Curtin, Cross-cultural Trade in World History (Cambridge, 1984), p. II; Lombard, L'Islam.

(2) J. Sauvaget, «Sur d'anciennes instructions nautiques arabs pour les mers de l'Inde» Journal Asiatique (1948), pp. 18-19; Tibbetts, «Early Muslim Traders», p. 11; Rose di Meglio, «Arab trade»; Aubin, «Ruine de Siraf».

الذي خلفه تحول الترك إلى آسيا الوسطى. ولسوف نجد أن خط عدن غدا يومئذ منافساً في التجارة مع الهند، ووقعت تحولات مهمة على دروب القوافل التي تربط الخليج العربي بمدن الهضبة الإيرانية. وفي منتصف القرن الحادي عشر حين استولى السلاجقة الأتراك على السلطة وأزاحوا البويهيين وجدنا القبائل في منطقة فارس التي تعرف باسم الشبانكارة تعاني من تحول التجارة إلى شرق إيران، مما أدى إلى قيام نزاع مسلح مع الحكام السلاجقة لم يتوقف إلا بعد ثمانين عاماً[1]. ولقد روع الشبانكارة الإقليم في حين تعرض النشاط الاقتصادي والحياة المدينية إلى الشلل طوال الحقبة السلجوقية، بل وما بعدها. ولم تستعد شيراز التي كانت عاصمة البويهيين القديمة عافيتها حتى نهاية القرن الثاني عشر. وظلت السفن التجارية تلازم ثغر دجلة في حين كانت تتفادى سيراف ونجرام ومناطق أخرى تقع على الطرق وتعاني من أفعال الشبانكارة. وقد نال الخراب نصف البصرة في العام 1052 وازداد تدهورها أيام المغول. أما سيراف التي نجت من الهزة الأرضية في العام 977 فقد أصابها الانحطاط بعدما أفسح اختفاء البويهيين المجال أمام نشاطات القراصنة في جزيرة قيس، التي تقع على مسافة 200 كيلو متر شرق المدينة. وقد وصفت سيراف أولاً بأنها مرفأ يشهد الانحدار في نهاية القرن العاشر. وبعد قرن لم يعد لها سوى أهمية محلية، على الرغم من محاولات السلاجقة لإحيائها. وفي القرن الثاني عشر، لم تكن أهميتها لتزيد عن كونها مجرد خرائب قديمة وركام من الدماء لا قيمة له. وقد رافق ضعف سيراف هجرة واسعة النطاق لتجارها، وانتقالهم إلى صحار في عُمان وخاصة في أواخر القرن العاشر، أو ربما إلى البحر الأحمر وقيس. كذلك أصاب الانحطاط معظم فارس، ما بين القرنين الحادي عشر والثاني عشر؛ ثم تعافت اقتصادياً في النصف الأول من القرن الثالث عشر، حين عادت شيراز فبرزت من جديد بكامل حيويتها. وأخذت جزيرة قيس، ومعظم سكانها من العرب، تجذب إليها ما بقي من تجارة الخليج العربي، بدءاً من النصف الثاني من القرن الحادي حتى الثالث عشر، وشرعت السلالة الحاكمة فيها تفرض وجودها في عمان والبحرين، كما «بين الراجا الهنود». وكانت «القرصنة» والتجارة في قيس، بطبيعة الحال نشاطين مترابطين أوثق ترابط، وخاصة في الأيام الأولى، إنما نشأ كذلك ضرب من نشاط السوق الدولية المنتظمة نتيجة الجهود التي بذلها توران شاه لتتحول قيس إلى مرفأ

(1) Aubin, op. cit.

لكرمان، عاصمة ولاية فارس المجاورة التي مرت بمرحلة انتقال من حكم بني بويه إلى السلاجقة دونما ضرر يلحق بها.

وكانت الصورة في شرق فارس، في الواقع، تختلف كل الاختلاف[1]. فهنا ظلت الطرق في القرن الحادي عشر مفتوحة واستمر التبادل التجاري يمضي بيسر ودونما انقطاع. فقد تابع السلاجقة سياسة البويهيين، وعملوا على إرضاء قبائل البلوش الذين أخذوا باختراق غارمسير (البقعة الساخنة) في المنطقة. وقد ظل ساحل عُمان، في أيدي السلاجقة حتى العام 1140، في حين كان مهدداً من الداخل. ولكن المهم على نحو خاص لكرمان اشتداد اتصالها بشرق إيران. وكانت النتيجة أن الانحطاط لم يصب كرمان وبارداشير في القرن الحادي عشر، وإنما ازداد العمران انتشاراً. والواقع أن المنطقة بلغت ذروة رخائها في عهد خلف توران شاه، أرسلان شاه (1101 – 1142) حين أخذت تجارة الهند والصين وأثيوبيا وشرق أفريقيا تمر بساحلها، من مكران، وتفيد على وجه الخصوص هرمز، وإلى حد ما قيس، والتحول براً إلى جيرافت. وقد تضاعف حجم جيرافت شأنها شأن بارداشير، و«أصبحت مقر غرباء الهند وبيزنطة (الروم)، ومحطة انتقال لأولئك المسافرين عن طريق البر والبحر، وخزانة مال الأغنياء عند تجار الشرق والغرب»[2]. كذلك احتل أرسلان شاه يزد التي تقع على بعد 450 كيلومتراً شمال غرب بارداشير، على طريق القوافل إلى آذربيجان والأناضول. وفي حين أن حركة التجارة كانت تجري في الحقبة البويهية من الشرق إلى الغرب، فإن هذه الحركة انتقلت أيام السلاجقة فصارت من الشمال إلى الجنوب. وفي منتصف القرن الثاني عشر صار الخليج العربي متصلاً بداخل إيران، إلى يزد والمناطق الغنية شرق إيران.

ومن المحتمل، كما يتبين مما تقدم، الاستنتاج من الدليل المتعلق بتأسيس المدن المرافئ ونهوضها وانحطاطها في الخليج العربي، قيام حركة توسع وتقلص تجارة الهند في الفترة الممتدة حتى القرن الحادي عشر وما بعده. وجدير بالملاحظة أنه ينبغي مقارنة هذا الدليل مع ما نعلم عن وجود تجار من الشرق الأوسط المسلم في الهند وجنوب شرق

(1) Ibid.

(2) Muh. b. Ibrahim, quoted by Aubin, ibid., p. 301.

آسيا والصين وبالعكس. وباختصار علينا أن نتفحص أماكن الشتات التجاري في المحيط الهندي وعلى امتداد طرق القوافل البرية. ولكن لا بد قبل هذا من بسط شيء (انظر الفصل الثالث) عن تجارة الهند ذاتها، أي عن المنتجات التي تدخل في هذه التجارة وكمياتها وأهميتها النسبية والمدى الذي ينشأ فيه نمط كان أنموذجاً لبدايات الحقبة الوسيطة بالمقارنة مع التجارة الكلاسيكية أو الكلاسيكية المتأخرة.

ولا بد من الاعتراف في هذا المجال بأن قوائم الصادرات والواردات التي عرض لها الرحالة والإخباريون والجغرافيون قاصرة قصوراً شديداً، وخاصة من نواحيها الكمية. ولكن من الواضح، مع ذلك، أن منتجات الهند التي دخلت مجال تجارة المناطق البعيدة، تبدو كثيرة لا عد لها ومتنوعة وعلى العموم باهظة الثمن. وكانت التجارة بين الهند والعالم الإغريقي – الروماني تعنى خصوصاً بالتوابل، ومصدرها المالبار. وقد ظلت هذه التجارة تحظى بأهمية خاصة، كما لنا أن نستخلص من نمو تجارة الطوائف المغتربة من المسلمين واليهود والمسيحيين على الساحل. فضلاً عن ذلك كانت «التوابل» تضم الكثير من الأنواع مثل المراهم، والمواد الطبية، والسموم، والترياق، والبخور، والزنجبيل، وخشب الألوة، ومرهم النرد، والكهرمان الخام، وشجر الصفصاف، والكافور، والإهليج، وكبش القرنفل، وجوز الطيب، وخشب الصندل، والمسك، والقرفة، وحب الهال، وقشر جوز الطيب، وقرن الكركدن (ويستخدم علاجاً عاماً ومقوياً للباه)[1]. وجدير بالذكر أن الكلمات ذات الأصول الهندية، في اللغة العربية، تدل في معظمها على التوابل والعطور والعقاقير الطبية. فتأتي التوابل من مناطق في الهند متباعدة عن بعضها مثل آسام وسريلانكا، أو كوجرات وجاوة، وكانت هذه المنتجات «تصدّر إلى كافة أرجاء الأرض»[2]. وهناك بعد، مواد مختلفة مثل أدوات الزينة المصاغة من الذهب والفضة، وسبائك الذهب من جنوب شرق آسيا (خصوصاً، سومطرة) والكريستال والحجارة الثمينة والماس، والنحاس والبرونز، وأنياب

(1) J.I. Miller, The Spice Trade of the Roman Empire (Oxford, 1969); C.G.F. Simkin, The Traditional Trade of Asia (London, 1968); S. Maqbul Ahmad, India and the Neighbouring Territories in the Kitab Nuzhat al-Mushtaq fi Khtiraq al-Afaq of al Sharif al-Idrisi (Leiden, 1960), pp.23, 26-7, 56, 63, 128-132; Nadvi, «Commercial Relations».

(2) Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, p. 63.

الفيل أو العاج، والخشب (ومنه التك أو الساج، والأبنوس، والخيزران وخشب البرازيل)، والكتان، وصباغ النيلة، والرصاص، والخشب، وأنواع الأغذية مثل الأرز والحبوب. وكان من الصادرات الرئيسة من الهند، وخاصة كوجرات والبنغال، المنسوجات من الحرير، والبروكار، والقطن، والقنب الهندي[1]. وكان تفوق الهند في أسواق النسيج يقوم على تفوق أسلوب الصباغة السريع اعتماداً على المواد الطبيعية. كذلك كان تفوق الفولاذ الهندي والمنتجات المعدنية مثل السيوف يتصف بالأهمية الشديدة. فالهنود حاذقون جداً في صنع مختلف الخلائط التي تساعد على صهر الحديد القابل للطرق؛ ثم تحويله إلى حديد هندي هو السيف الذي يعرف باسم «المهند».

وهناك في الهند ورشات تختص بصناعة السيوف، وحرفتهم مشهود بها وتفوق ما تخرج به أقوام أخرى. وهكذا تتنافس أنواع الحديد السندي والسرنديبي والبينماني معاً من حيث رفعة شأنها مع الأخذ بالاعتبار مناخ البلد ومهارة الصنعة وطريقة الصهر وطرق المعدن وجمال الصقل ونظافته. ولكن ليس هناك من حديد يقارن بالهندي من حيث مضائه[2]. ومثال ذلك أن منتجات الحديد الهندي كانت تصدر إلى شرق أفريقيا، في حين كانت سفالة تمتلك أفضل مناجم الحديد وأضخمها وتزود بإنتاجها إلى حد بعيد صناعة المعادن الهندية[3]. وبالمقابل فإن دور الهند بوصفها مصدراً للرقيق إلى العالم الإسلامي كان كما يبدو على النقيض من أفريقيا وآسيا الوسطى وأوروبا. وهناك بعض الشواهد على أن الرقيق من النساء الهنديات كن يصدرن إلى الشرق الأوسط من مناطق كان العرب يحتلونها وأخرى ليست كذلك. فكان الخليفة يكلف، حتى في وقت مبكر كالقرن السابع، تجاراً من السوريين الناشطين في الاتجار بالرقيق ونقلهم عبر البحار من ساحل الهند الغربي[4]. فكان العرب أول فاتحي الهند الذين ذكرتهم السجلات وأفادت بأنهم حملوا أعداداً كبيرة من سكانها أسرى أرقاء. ولعل الرقيق ظلوا مدة قصيرة من الزمن

(1) L. Gopal, «The Textile Industry in Early Medieval India (c.A.D. 700-1200)», Journal of the Bombay Branch of the Royal Asiatic Society (1964-5), n.s. vol.39-40, pp. 95-103.

(2) Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, p. 23.

(3) Ibid.

(4) U.M. Daudpota (ed.), Tarikh-i-Sind (Poona, 1938), p.60.

الغنائم الكبرى التي حملوها من الحدود الهندية. فكانت السند ومكران تزودان العرب بالرقيق، كما هو شأن المناطق التي تهندت وتشكل الآن شرق أفغانستان ووسطها، وغور وهو قلب أفغانستان الذي يكاد أن يكون منيعاً. وكان يتم الحصول على هؤلاء الأرقاء إما بالإغارة وإما بالشراء، براً وبحراً معاً. وقد عرف الصفاريون من بين السلالات الحاكمة الفارسية الشرقية باستخدام جنود من بين الأرقاء ذوي الأصول الهندية، ومعظمهم من شرق أفغانستان، بأعداد متزايدة في القرن العاشر[1]. وقبل ذلك بكثير، في العام 767، وكما ورد في أخبار ديونيسيوس تلمارينيس السوري، كان الرقيق من السند جزءاً من الجيش الذي قام بغزو المنطقة البيزنطية إلى جانب الخزر والميديين والفرس وسواهم[2]. ولكن الجنود المماليك الهنود والقادة المماليك، مع ذلك، لم يبرزوا في الإسلام تحت قيادة العرب، وإنما في عهد الغزنويين فحسب، ثم اختفوا معهم. أما في الدولة الغزنوية فقد ظلت الهيمنة في أعلى المراتب للترك، سوى أن المماليك الهنود كانوا الثقل المقابل المهم، وكان لهم قائدهم (سباهسالاري هندويان)، ويسكنون حياً منفصلاً في غزنة[3]. وفضلاً عن ذلك كان الغزنويون يستخدمون قوة ثابتة من المشاة يغلب فيها الهنود والديلم، وهنا كان للرقيق الهنود البقاء على ديانتهم؛ وربما كانت هذه هي الحال تحت الحكم العربي أيضاً، فعهدنا أن الفرنجة والصقالبة والغاليين المسيحيين كانوا يجلبون رقيقاً في القرن التاسع ثم يُستخدمون بعدئذ جنوداً، وكان التحول إلى الإسلام والإعتاق إجراءات شكلية يمكن بسهولة غض الطرف عنها[4]. ولكن ينبغي الأخذ بعين الاعتبار أن الأرقاء الهنود الذين كانوا يتسربون إلى سورية والعراق في الحقبة العربية لم يكونوا يستخدمون على الجملة جنوداً أو في خدمة الدولة، لكنهم غالباً في خدمة بيوت الأسر المسلمة الغنية، حيث كانوا يعملون خدماً أو في الحريم أو الفلاحة، وفي سواها من الأعمال. ويرجع

(1) Bosworth, Ghaznavids, p. 98; idem, «The armies of the Saffarids», Bulletin of the School of Oriental and African Studies, vol. XXXI (1968), pp. 534-54

(2) J.B. Chabot (ed. and trans.), Chronique de Denys de Tell-Mahré, Quatrième Partie (Paris, 1895), pp. 72-99.

(3) Bosworth, Ghaznavids, pp. 101, 109-10, 114, 138.

(4) Ibid. p. 109; idem, «The Imperial Policy of the Early Ghaznavids», Islamic Studies: Journal of the Central Institute of Islamic Research, Karachi, I /3 (1962), p. 54; Crone, Slaves on horses, pp. 78-9 and notes 622-3.

أن يكون قد جرى استيعاب هؤلاء «السنديين والهنود» في المجتمع الإسلامي دون أن يحملوا الكثير من أصولهم. ولا يمكن تقدير عددهم إلا تخميناً، بيد أنه لم يكن كبيراً وقد تقلص عددهم قطعاً بفعل الغزنويين والغوريين في شمال الهند في القرن الحادي عشر حتى الثالث عشر. ولعله كان هناك مئات الآلاف من الأرقاء الهنود الذين بلغوا غزنة منذ حملة القنوج في العام 1018 حتى قيام سلطنة دلهي على يد إيبك [المملوك، م] في العام 1206، ومن هناك جرى بيعهم وتوجيههم إلى بقاع أخرى من العالم الإسلامي[1]. وقد صارت دلهي في القرن الثالث عشر سوقاً ضخمة للأرقاء وغدت الملتان مستودعاً لتجارة الأرقاء ناحية الغرب، وكان هؤلاء يردون من أماكن بعيدة، مثل الدكن، كما من مناطق قريبة، مثل البقاع التي لم تدخل دار الإسلام. وقد قدم استيلاء تيمور على دلهي في العام 1398 – 9 آخر كمية ضخمة من الأرقاء الهندوس، وبعد القرن الرابع عشر تراجعت تجارة الرقيق في الهند، من حيث الحجم[2]. ولكن الخصيان الوافدين من الهند كانوا موجودين بأعداد معينة في سلطنة مصر المملوكية، في القرن الخامس عشر[3]. بل ولقد استمر تصدير الرقيق الهنود حتى في أيام المغل، وأبعد من ذلك. وفي إمبراطورية المغل لم يعد هناك من أسواق كبيرة للنخاسة، ولكن بلغنا من أخبار القرن السابع عشر قيام النبلاء المغل باسترقاق وترحيل الآلاف من الفلاحين الهندوس «العنيدين» والرعاة والمتشردين إلى بلاد فارس (ولم يعد يتم ذلك عبر الملتان، وإنما كابل) حيث كانوا يباعون أو يغدون موضع مقايضة مقابل الجياد والكلاب[4].

وإذا كان لتجارة الهند أهمية محورية للإسلام، بدءاً من القرنين الثامن والتاسع، فلأن شبه القارة وعمقها الذي تهند وفرا منتجات متنوعة تحظى بالطلب في السوق العالمية،

(1) Bosworth, «Imperial Policy», pp. 50–1, 55–6; idem, Ghaznavids, pp. 79–102; idem, Later Ghaznavids, p. 8.

(2) T. Raychaudhuri and I. Habib (eds), The Cambridge Economic History of India, Vol. I (Cambridge, 1982), pp. 84, 89–92.

(3) D. Ayalon, «The Eunuchs in the Mamluk Sultanate», in: M. Rosen-Ayalon (ed.), Studies in Memory of Gaston Wiet (Jerusalem, 1977), p. 273.

(4) D.H.A. Kolff, An Armed Peasantry and its Allies: Rajput Tradition and State Formation in Hindustan, 1450–1850» (PhD thesis, Leiden, 1983), pp. 19–23.

وليس ذلك لكونها مصدراً للرق – لأن المسلمين كانوا يفتشون عن هذه السلعة البشرية أولاً وقبل كل مكان في أفريقيا وآسيا الوسطى وأوروبا والعالم السلافي. فتبدو الهند طوال مطالع القرون الوسطى أنها حافظت على الطابع ذاته، فكان هناك استمرار وتطور ثابت للقدرة التجارية وحجم التجارة حتى القرن الحادي عشر، حين انهارت منظومة الخليج التجارية[1].

لكي نتمكن من الإجابة عن التساؤل: كيف أفاد العالم الإسلامي من ميزان التجارة مع الهند؟ ربما نضطر لإفساح المجال لبحث المقايضة مع الدفع بالعملة الذهبية والفضة والسبائك[2]. فقد كان الحكام الهنود يستوردون الحرير من مصر والصين، والرقيق من أثيوبيا، والجياد ذات الأهمية الفائقة من بلاد العرب وفارس. وكانت البضائع مثل النحاس والرصاص والورق، والسجاد والزجاج والكيماويات ترد إلى الهند من عدن أو العراق. والمؤكد أن تجارة الهند في القرن السابع وحتى القرن الحادي عشر لم تكن حتى ذلك الحين حركة بضائع باتجاه واحد بل تجري مقابل معادن ثمينة. وكانت غلبة الميل لدى الهند لاجتذاب المعادن الثمينة مشهودة منذ أقدم العصور، وفي حقبتنا جذبت شبه القارة مقادير عظيمة من الذهب والفضة تتجاوز كثيراً كل الأجزاء الأخرى من العالم المعاصر. ويكمن تعليل ذلك أساساً في ميزان الصادرات والواردات الملائم جداً: من كفاية ذاتية وسوق صادرات لكل السلع الرئيسة، مما يجعلها لا تحتاج إلا إلى القليل نسبياً من الواردات. ونجد، بما له من صلة بهذه القوة الكامنة في الاقتصاد الهندي شبه غياب للمصادر المحلية للذهب والفضة[3]. وكان مقدار كبير، وإن لم يكن كله بأي حال، من

(1) Cf. S.D. Goitein, «From the Mediterranean to India: Documents on the Trade to India, South Arabia, and East Africa from the Eleventh and Twelfth Centuries», Speculum, vol. XXIX (April, 1954), no: 2,pt. 1, pp. 181–197; idem, «Letters and Documents». There is no evidence to conclude, as does E. Ashtor, that the trade underwent a great expansion in volume and an important change in character in the Fatimid period (cf. E. Ashtor, A Social and Economic History of the Near East in the Middle Ages (Berkeley, 1976), pp. 147, 196–7, and J.F. Richards, «Precious Metals and India's Role in the Medieval World Economy», 16th International Congress of Historical Sciences, Stuttgart, August 26, 1985, mimeo, pp. 2–3).

(2) Goitein, «Mediterranean to India», pp.187–8; idem, «Letters and Documents», p.329 ff.

(3) Richards, «Precious Metals and India's Role in the Medieval World Economy», pp. 2, 34–40; idem, «Outflows of precious metals from early Islamic India», in: idem (ed.), Precious Metals in the Later Me-

الذهب والفضة الواردين قد أودع في المعابد والأديرة، ومن ثم استبعد من الإفادة منه في النقد. والكنز الذي تراكم وتوافر للهند من الذهب والفضة هو ما أطلق في النهاية الموجة الثانية من الفتح الإسلامي، أي الموجة التركية. فمن هذه الناحية كانت الهند تشبه في القرن الحادي عشر الشرق الأوسط البيزنطي والساساني في المرحلة الكلاسيكية المتأخرة، كما كانت تختلف بالمقابل عن أوروبا الإقطاعية كل الاختلاف. كذلك كان من تأثير الفتح الإسلامي لشمال الهند الاستيلاء على موجوداتها من المعادن الثمينة. ولكن يجدر بنا ألا ننسى أن الكنوز من الذهب والفضة التي انتهت إلى الأتراك بالنهب كانت قد دخلت الهند ثمناً لمواد تجارية. ولهذا كله بوسعنا أن نستنتج أن التجارة بلغت ذروتها في القرنين التاسع والعاشر.

---

dieval and Early Modern Worlds, (Durham, 1983), pp.183–205; F.R. Allchin, «Upon the Antiquity and Methods of Gold Mining in Ancient India», Journal of the Economic and Social History of the Orient, Vol. V (1962), pp.195–211.

الفصل الثالث

الشتات التجاري في المحيط الهندي

لما كانت القرون الممتدة من الثامن حتى الحادي عشر حقبة توسع التجارة الإسلامية على خطوط المحيط الهندي الرئيسة، فإننا نجد محطات التجارة والتجمعات التجارية تنتشر على امتداد السواحل ومصبات الأنهار لتغني الشبكات المستحدثة، كذلك وجدنا الطرق البرية تزداد من الهند إلى الشرق الأوسط. وكانت هذه في معظمها ممرات صنعتها الطبيعة، وطرقاً رئيسة غالباً ما تتغير اتجاهاتها ويصعب استخدامها في موسم الأمطار[1]. أما الدروب البرية إلى الغرب فتمر عبر مكران أو أفغانستان. وكانت كابل وغزنة وبست من المراكز المهمة التي يتردد عليها التجار بما فيها من متاجر ومخازن (متجر، فردة) للهند، وكان المركزان الأولان مستوطنتين دائمتين للتجار الهنود يرجع عهدهما إلى القرن العاشر. كما أن عنصر التجارة الهندوسية لم يكن غير ذي أهمية في الخليج العربي، وعمان، وسوقطرة، بل كان عظيم الشأن في جنوب شرق آسيا. فيذكر أبو زيد مثلاً في القرن التاسع أن «الهندوس وردوا إلى سيراف بأعداد كبيرة، حتى إنه حين يدعوهم أحد التجار العرب إلى مأدبة يصل عدد الضيوف إلى المئة تقريباً أو يزيد. ولا بد من أن يوضع أمام كل ضيف طبق خاص، إذ لم يكن لأحد أن يتناول شيئاً من طبق شخص آخر»[2]. كذلك نجد الهندوس يبحرون إلى عدن في سفن عربية، ولكن لا يرد ذكر للهندوس إلا لماماً في تجارة المسافات البعيدة في المحيط الهندي، بالمقارنة مع الإغريق، والرومان، والعرب أو اليهود. ولقد غدا المحيط الهندي في القرنين الثامن والتاسع أشبه بـ«بحر أبيض متوسط

---

(1) H.C. Verma, Medieval Routes to India: Baghdad to Delhi. A study of Trade and Military routes (Calcutta, 1978).

(2) Nadvi, «Commercial relations», pp. 301–2.

عربي»، وصار التجار العرب أو المسلمون في الشتات على امتداد السواحل يومئذ الفئة الغالبة. وجدير بالذكر أن ثمة مجموعتين آخرين من التجار في الشتات اضطلعتا بدور مهم في تجارة الهند في بدايات العصور الوسطى، فكان هناك الشتات اليهودي وآخر لجماعة البارسيين. وثمة الكثير من أوجه الشبه بين هذين المغتربين، ولسوف نقوم بوصف كل منهما على حدة، حسب الأهمية المتناقصة من الأعلى إلى الأدنى، لإبراز المعالم المحددة لكل منهما، ولكن لنحدد قبل المضي في بحثنا مصطلحاتنا أولاً.

كان أبنركوهن قد عرض مفهوم «الشتات التجاري»، في العام 1971 في وصف الشبكة التجارية المتبادلة في أمة من الجماعات المتوافقة اجتماعياً، إنما المنتشرة من حيث المكان»[1]. وهذا المفهوم حديث نسبياً، وإن كانت معظم التجمعات التجارية التي ينطبق عليها وصف الشتات هذا تذكر في أغلب بقاع العالم منذ بدايات الحياة المدنية. فيسلم معظم المؤرخين مثل فيليب لورتين أن النمط الفعلي لتنظيم الشتات التجاري قد يتنوع أشد التنوع، بدءاً من الروابط غير الرسمية من الثقافة المشتركة أو التضامن الديني، أو اللغة أو القرابة، إلى الترتيبات الرسمية والمركزية نسبياً (مثل شركتا الهند الشرقية الهولندية والإنكليزية) المدعمتان بحقوق احتكارية وقوة عسكرية وتخويل بالحكم كما بالتعامل التجاري[2]. وهناك أيضاً ما كان يعتقد بأن مجموعة واسعة من العلاقات الممكنة بين التجمعات التجارية المختلفة في الشتات و«المجتمع المضيف»، وهذه العلاقات تختلف أيضاً إذ تتوقف على العلاقات الداخلية القائمة بين نقاط التقاء مجتمع الشتات ذاته[3]. بيد أنه من الأهمية بمكان للمفهوم الذي عرضنا تعريفه أيضاً، أن تظل تجمعات التجار في أماكن تشتتهم عنصراً غريباً في المجتمع الأوسع الذي استقر فيه هؤلاء التجار، مهما تنوعت أنماط التكامل عملياً. ومن هنا كانت دلالة المفهوم الراهن بوجود ثقافتين أو أكثر جنباً إلى جنب، وأن التجار في الشتات يلقون دوماً التهميش اجتماعياً وسياسياً. ويتفق مثل هذا المفهوم والملاحظة العامة بأن كل

(1) A. Cohen, «Cultural Strategies in the Organization of Trading Diasporas», in: C. Meillassoux (ed.), The development of Indigenous Trade and Markets in West Africa (London, 1971).

(2) Curtin, Cross-cultural trade, pp. 2-12.

(3) Ibid., pp. 5, 7.

الجماعات التجارية كانت إلى حد بعيد فئة بارزة في الهند ما قبل الحديثة والعالم الإسلامي كما في أي بقعة أخرى - وكان هناك بالضرورة فصل تام بين سياسة التجارة وسياسة (النخبة)[1]. والنظرة الأساسية إلى دور التجار وطبيعتهم في البيئة الآسيوية هي في جوهرها غير تاريخية.

لقد أشار بعض نقاد هذا المفهوم الذي يقول بوجود الشتات التجاري ما قبل الحديث للتجارة والطبيعة الاختصاصية للمشروع التجاري (نشاط البيع الجوال) في الواقع إلى أنه لا يمكن تعميم تطبيق هذا المفهوم[2]. فيبدو أن جماعات معينة في الشتات مثل باديجا نيدوس، والأسياد في غولكوندا أو المابيلا في مالبار متجذرة في إطار المجتمع الأوسع وأصبحت منغمسة في تحصيل العوائد بل وتحقق لها أن تتدخل في سياسات البلاط[3]. ولربما هناك بضعة جماعات يتبين عند التدقيق أنها ما تزال تلائم بيئة الشتات المحيطة، العقيمة والمغلقة. ولعل الأرمن والبرتغاليين والمستيكو الذين يدعون «كاسادو» يستجيبون لهذا التوصيف الضيق[4]. بل إن الأرمن كانت لهم بالصفويين في فارس علاقة خاصة يوم بدؤوا بالانتشار بأعداد غفيرة في المحيط الهندي وباتجاه أوروبا، ولهم أن يشيروا إلى بلدة جلفا في أصفهان باعتبارها وطناً «قومياً»[5]. أما في حالة الجماعات المسلمة واليهودية والبارسية المنتشرة في الشتات في الفترة ما بين القرن السابع والحادي عشر، فهناك بجلاء رابطة وثيقة مع تغير الظروف السياسية والتاريخية في فارس والشرق الأوسط والهند.

(1) Cf. Chaudhuri, Trade and Civilization, pp. 224-6; D. Lombard, «Questions on the Contact between Europeans and Asian Societies», in: L. Blusse and F. Gaastra (eds), Companies and Trade (Leiden, 1981), pp. 179-207; M.N. Pearson, Merchants and Rulers in Gujarat: The Response to the Portuguese in the Sixteenth Century (Berkeley, Los Angeles and London, 1976).

(2) Cf. S. Subrahmanyam, Trade and the regional Economyof South India, c. 1550 to 1650 (PhD thesis, Department of Economics,University of Delhi, 1986), pp. 31, 538.

(3) Ibid., and passim for a particularly instructive case-study of the Persian trade diaspora in the bay of Bengal, originating in Golconda (but with ties to safawid Persia), in which there is no question of a separation of trade and agrarian management and the fiscal polity or court life, the Persian Sayyids as «portfolio capitalists» being involved in all of this simultaneously.

(4) Ibid., p. 538.

(5) Chaudhuri, op.cit., pp. 224-5; M.H. Seth, The Armenians in India (Calcutta, 1937).

ويهدف هذا الفصل إلى دراسة فئات التجار هذه في محيطهم تاركين مفهوم الشتات التجاري «المغلق» للأخذ بمفهوم تاريخي أكثر انفتاحاً.

المسلمون:

كان المسلمون المشاركون في تجارة الهند إما عرباً أو فرساً. وكان لتجارة العرب في الهند وجه مشترك وتجارة الفرس الزرادشتيين والنسطوريين أسبق عهداً من الإسلام، إذ إن كتاب «كشاف الرحلات البحرية في البحر الإريثري» لمؤلفه المجهول يورد في وقت مبكر، القرن الأول الميلادي، وصفاً لبلدة موزيريس (كراغانور، لاحقاً) باعتبارها الميناء الدولي في مالبار والمكان الذي «يغص بالسفن التي تحمل شحنات البضائع من بلاد العرب والإغريق»[1]. ويروي بليني، وهو يكتب في القرن ذاته، أن عدداً كبيراً من العرب استقروا على ساحل المالبار – ويتجمع هؤلاء في وسط المنطقة وجنوبها – وسريلانكا. ويبدو أن عدداً كبيراً من اليمنيين وأهالي حضرموت كانوا موجودين هناك. ومن سواحل المالبار وسريلانكا انطلق العرب إلى مناطق أبعد، فبلغوا خليج البنغال، وكان يشار في كانتون [في الصين، م] إلى وجود تجمعات للتجار العرب في القرن الرابع، ثم في العقود الأولى من القرن السابع[2].

وقراية القرن العاشر نجد أن أضخم التجمعات من التجار المسلمين لم تكن لتوجد في المالبار، وإنما في الشمال، وبلدات كونكان وكوجرات الساحلية حيث كانت الهيمنة للفرس في التجارة مع الغرب في أيام الجاهلية. وهنا كان الدافع لاستقرار المسلمين قد ورد من تجار الخليج العربي وعُمان، وقلة من الحضارمة. وكما في السند، حيث انتشر الاستيطان العربي – الإسلامي في القرنين الثامن والتاسع في كوجرات وكونكان، اختفى العنصر العربي في المستوطنات تدريجياً تحت ظل فتوحات الترك ومن جاؤوا بعدهم في القرنين الحادي عشر والثاني عشر وما بعدهما. وحين قام محمود الغزنوي في العام

(1) W.H. Schoff (ed. and trans.), The Periplus of the Erythraean Sea (New York, 1912), p.44.

(2) G.E. Marrison, «The Coming of Islam to the East Indies», Journal of the Malayan Branch of the Royal Asiatic Society, vol. XXV, pt.3 (1956), pp. 182-208; N. Ahmad, «The Arabs» knowledge of Ceylon», Islamic Culture, vol. XIX (1945), p.225.

1026 بتدمير معبد سومنات، شكل مسلمو كوجرات مجموعة من البؤر الإسلامية المبعثرة هنا وهناك، دونما سلطة سياسية، في بيئة يغلب فيها الهندوس، وأحياناً البارسيون وبعض الجانتيين. ومرة أخرى دخل المماليك الترك في العام 1197 كوجرات، وفي العام 1298 ضُمت المنطقة إلى دلهي في حين حلت الأشكال الدينية والسياسية الفارسية – التركية في السلطنة الهندية الشمالية محل الإسلام ذي النزعة العربية. ومثل هذا الاستيعاب جرى في وقت متأخر قليلاً في موانئ الدكن، وذلك في إطار توسيع السلطنة البهمنية. ولكن الجغرافيين المسلمين في القرن العاشر يصفون ثقافة تجارية إسلامية مزدهرة تقوم على ساحل كوجرات-كونكان، وترجع هذه المستوطنات بعهدها إلى القرن التاسع، بل الثامن، وربما السابع في بعض الحالات[1]. ويبدو أن منطقة الكونكان التي قدمت مقداراً ضخماً من خشب الساج، أثناء الفتوحات المبكرة، كانت منطقة لا يمكن للعرب الاستغناء عنها لأسباب تتعلق بالإنشاءات، وبخاصة مادة بناء السفن، في العراق وشبه الجزيرة العربية. وتعود المنطقة كلها من كمبايا حتى صيمور (جنوب بومباي اليوم)، إلى ملوك راشتراكوتا أو البلهرا – وكانت قاعدة ملكهم في مانكير – ولكن لم يكن هناك بين ملوك السند والهند كما يقول المسعودي مثل الملوك البلهرا في معاملتهم للمسلمين الذين يتمتعون بالحظوة في مدن مملكة البلهرا ويلقون الحماية والتكريم، ولهم أن يقيموا الصلوات في جوامعهم ومساجدهم الخاصة. ويذكر المسعودي أن أوسع مستوطنة في صيمور ضمت في القرن العاشر 10 آلاف مسلم مقيم جاء أجدادهم من سيراف وعمان، والبصرة وبغداد وسواها من المدن الأخرى في الشرق الأوسط، يرتدون اليوم ذات الزي ويطلقون لحاهم على نهج المشركين، ويسميهم المسعودي «البياسرة» (مفردها بيسر)[2]، ويقول إن معنى ذلك أنهم «مسلمون وُلدوا في الهند لأبوين مسلمين» ومن بين هؤلاء تجار كبار، ويعين البلهرا من بينهم رئيساً (همزة) [هزمة لدى المسعودي، م] للجماعة الإسلامية. ومن ثم على الرغم من أن المسلمين قد أبعدوا عن السلطة السياسية فإنه «لم يكن هناك أحد سوى المسلمين يحكمون في جماعتهم (من قبل البلهرا)»[3]. وباستثناء السند، ليس ثمة جماعة إسلامية

(1) Cf. A> Von Kremer; Culturgeschichte des Orient unter den Chalifen, 2 vols (Vienna, 1975-77), II, p. ii.

(2) المسعودي، مروج الذهب، 1، ص170.

(3) On the complications of the term bayasira, see J.C. Wilkinson, «Bayasirah and Bayadir», Arabian Stu-

قد تأسست في هذه المرحلة خارج المدن الساحلية. ويبين ابن رستة أنه كان لـ كورجرا- براتيهارا علاقات طيبة بالتجار العرب، إنما لم يكن هناك مستوطنات مسلمة دائمة قيض لها أن تنتشر في مناطق الكورجر[1].

ولقد كان مصير الجماعات العربية - المسلمة، في المالبار وساحل الهند الجنوبية وسريلانكا مختلفاً أشد الاختلاف عن ذلك المصير الذي آلت إليه في السند وكوجرات وكونكان. ذلك أنها لم تتعرض للغزو من الشمال فكان بوسعها أن تحافظ، على مدى العصور، على طابعها العربي. أما من الناحية الدينية فقد كان التعبير الواضح عن هذا الوضع تمسك هؤلاء المسلمين بمذهبهم الشافعي، على حين تمسكت الولايات التركية - الفارسية في الشمال ومنطقة الدكن بالمذهب الحنفي. ويشير هذا التوجه الشافعي إلى أصل عربي واستمرار الاتصالات ببغداد ومدن الخليج العربي، فضلاً عن شبه الجزيرة العربية، واليمن وحضرموت. وقد حمل المسلمون العرب المذهب الفقهي ذاته إلى جنوب شرق آسيا. ولطالما كان مسلمو جنوب الهند بالنتيجة، أشد ارتباطاً بهذه المنطقة وخاصة شبه جزيرة الملايو وأندونيسيا، والخليج العربي وشبه الجزيرة العربية منهم بمعظم بقاع شبه قارة جنوب آسيا. ولقد ظلت المجتمعات المسلمة التي نشأت في جنوب الهند تظهر بمختلف الطرق الصلات الحضارية وأشكال الألفة الروحية مع جاوة وسومطرة في المرحلة الأولى من التحول إلى الإسلام. كذلك كان الموقع الجغرافي والبيئة في المنطقتين يتسمان بالتماثل الشديد، وكانت كيرالا وسريلانكا منعزلتين عن بقية جنوب آسيا إما بمرتفعات جبلية وإما ببحر، في حين تشتركان بمناخ استوائي وغابات مطرية دائمة الخضرة والكثير من الأمطار، مما أنتج سلعاً غالية الثمن دخلت أوساط التبادلات العالمية في المراكز التجارية الساحلية الواقعة عند مصبات الأنهار[2].

كان التجار المسلمون الذين وردوا إلى جنوب الهند، على العكس من الرومان، إذ

dies, vol. I (1974), pp. 75-85.

(1) Masudi, op. cit., I, p. 210; M.J. De Goeje (ed.), Kitab suwaral-aqalim of Abu Ishaq al- Istakhri (Leiden, 1870), p. 173; idem (ed.), Kitab al-masalik wa'l mamalik of Abu-l-Qasim ibn Hauqal (Leiden, 1873), p. 227.

(2) M.J.DeGoeje (ed.), Al-a'laq an-nafisa of Ibn Rustah (Leiden, 1892), p. 135.

جاؤوا واستقروا هناك على نحو دائم. والجماعات التي نشأت هناك ثم غدت تعرف بعد ذلك باسم نافايات ساحل الكنار ومابيلا المالبار (وإيلاباي الكوروmanديل) لم تقتصر على المشاركة المذهبية العربية/ الشافعية ذاتها وحسب، وإنما كانوا جميعاً يشتركون في الأرومة ويؤدون الوظيفة الاجتماعية عينها[1]. ولئن كان تاريخهم القديم غامضاً إلا أننا نعلم أن المسلمين كانوا يمسكون بتجارة البحر في أرجاء جنوب الهند قاطبة، يوم زار ابن بطوطة تلك المناطق، في القرن الرابع عشر. وواضح من وصف ابن بطوطة أن المسلمين كانوا موجودين في كل مرفأ كبير في المالبار وظلوا يتقاطرون من الخليج العربي وجنوب بلاد العرب، كما فعل أسلافهم، وليس من المستبعد أن يكون المسلمون قد وردوا إلى هذه البقاع منذ بداية الإسلام، ما دام أن ثمة صلات تجارية مهمة تقوم بين جنوب الهند وجنوب بلاد العرب طوال التاريخ القديم. ولا ريب أن أول المسلمين الذين قدموا إلى المالبار قد جاؤوا إليها من شبه الجزيرة العربية[2]. وما زال بعض كبار رجال الدين، ويعرفون بالتنغال، بين المابيلا يزعمون أن أجدادهم من حضرموت أو يدعون الانتساب إلى أسرة النبي [صلعم]. والمعروف عن التجار من جنوب بلاد العرب أنهم كانوا ناشطين في هداية الناس للإسلام إبان القرنين الأولين من ظهور الإسلام، ويمكن عزو غلبة المذهب الشافعي إلى التأثير الحضرمي.

ولقد أصبحت مستوطنات المسلمين العرب والفرس، بدءاً من القرن الثامن، راسخة بالتأكيد في مالبار، كما في ربوع أخرى بين السند وكانتون. وقد بدأ تداول اسم كيلون (تحريف لكلمة كلام، العربية) بادئ ذي بدء، بوصفها محطة مهمة في المالبار ترسو فيها السفن العربية في طريقها إلى الصين. ويعود اكتشاف أول قبر لمسلم في المالبار بالقرب من كاليكوت إلى عام 788 م. ويذكر الإخباري زين الدين المالباري في القرن السادس عشر أن أول مسجد أقامه هناك دعاة من بلاد العرب في القرن التاسع. وهناك دليل نجده

(1) S. Dale, Islamic Society on the South Asian Frontier: The mappilas of Malabar, 1498-1922 »(Oxford, 1980), pp. 11-12, 26.

(2) G. Bouchon, «Quelques Aspects de l'Islamisation des Regions Maritimes de l'Inde a l'Epoque Medievale (XII-XVIe s.), Purusartha, 9(1986), p. 30; idem, «Les Musulmans du Kerala a l'Epoque de la decouverte Portugaise», Mare Luso-Indicum, 2 (1973), pp. 18-19.

في نقش من كيلون يفيد بوجود مسلمين في تلك الفترة. وهناك نقوش أخرى تتيح لنا تعيين تاريخ تشييد مسجد في ماطاي (حيث قامت جماعة من المسلمين ذوي شأن) ويعود تاريخه إلى عام 1124 م[1]. ولكن أول رواية عن طريق سيراف-كانتون، في كتاب أخبار الصين والهند في القرن التاسع، لا تأتي على ذكر المستوطنات الإسلامية في المالبار. ولكن مؤلفه نزل في كيلون وحسب، وهذا موقع ترسو فيه سفن فارسية لحمل شحنات من التوابل المحلية والحصول على بضائع صينية. وهناك كتاب مسلمون ينتمون إلى الفترة ذاتها يفتقرون للمعرفة الدقيقة بجنوب الهند أيضاً، ويذكر هؤلاء مسلمي السند وكوجرات، ويتحدثون عن الجانيين والبوذيين لكنهم في الوقت ذاته لا يذكرون طوائف المسلمين في المالبار. وليس في هذا كله ما ينكر القول إنه يمكن مصادفة العديد من المسلمين في ذلك الحين ضمن طوائف أصحاب الحرف من اليهود والمسيحيين الذين - كما سوف نرى بمزيد من التفصيل - ما زالوا يسيطرون على القدر الكبير من التجارة البحرية، وما زالوا غير ظاهرين للعيان بوصفهم جماعات منفصلة. وفي الفترة السابقة لظهور المسلمين قوة مهيمنة في حياة المالبار الاقتصادية، كان هناك الأنجوفنام والمانيغرامام وفئتان من طوائف التجار المحليين (سيتي)، وظهر المسلمون حتى القرن الحادي عشر بوصفهم أعضاء في الفئتين الأوليين وحسب. ولكن المابيلا والمسلمين الآخرين في جنوب الهند، مهما كان تاريخ استيطانهم، برزوا بعد عدة قرون من صعود الإسلام. والأرجح أنهم أدخلوا أنفسهم في المجتمع المحلي عبر مؤسسة إسلامية خاصة كانت تتسم بالنشاط بين قبائل جنوب بلاد العرب وما زالت شائعة بين مسلمي المالديف وكاليكوت، وتدعى زواج «المتعة»[2]. وكانوا يتوسلون بهذه المؤسسة ليكفل المرء لنفسه زوجة في المرافئ التي ترسو فيها السفن، وكان لذلك أهمية مضاعفة في المالبار بسبب من التحريم الشديد (التابو) الذي بات يفرض على الهندوس عدم التعايش [مع المسلمين، م]. أما النساء اللواتي هن الطرف الآخر في هذه الزيجات، فغالباً ما كن، إن لم يكن دوماً، من طبقات فقراء الصيادين ورجال البحر. وكان عدد أولاد تلك النساء يتضاعف في الموانئ وينتمون إلى الأم، وذلك وفق

(1) A. Cherian, «The Genesis of Islam in Malabar», Indica, vol. 6, no. 1 (March 1969), p. 8.

(2) Ibid.; Dale, Islamic Society, p. 24; G. Bouchon, Mamale de Cananor: Un adversaire de l'Inde portugaise (1507-1528) (Paris, 1975), p. 10.

التقليد الأمومي في المالبار، لكن تتم تنشئتهم وفق الإسلام السني.

وهكذا نما المابيلا (مابيلا بلغة الملايو، ومابيّلا بالتاميل، والكلمة مركبة من مها: كبير، وبيلاّ: طفل، أي طفل كبير) بوصفهم طائفة أجنبية اختلطت بأدنى شرائح المالبار المحلية، وبرزوا قرابة القرن الثالث عشر باعتبارهم وسطاء التجارة مع العالم الإسلامي. وأخذ هؤلاء بوصفهم مسلمين بتمييز أنفسهم عن المشروعات التجارية اليهودية والمسيحية بدءاً من القرن الحادي عشر، حين أطاح التشولا بكيلون وعملوا تخريباً بتنظيم طوائف الحرف وقاموا بتوجيه التجارة إلى المرافئ الأصغر. وكان المابيلا المسلمون مجرد أحدث جماعة من المغتربين الذين صارت لهم، بسبب من وظيفتهم الاجتماعية، الهيمنة على تجارة المالبار عبر البحار، وأن ينتزعوا الدور الذي كان للإغريق والرومان ومن ورثهم أي النسطوريين المسيحيين واليهود. والواقع أن التجارة البحرية كانت منذ القديم وإلى حد بعيد في أيدي الغرباء. ومن ناحية أخرى، كانت العزلة التقليدية الطقسية والحواجز الصارمة غير المألوفة القائمة بين الطبقات الاجتماعية ومفاهيم الدنس لدى المجتمع الملايلي ظاهرة طارئة نسبياً، ولا تبدو آثارها واضحة قبل القرن الثامن.

وقد كان لتعميم مثل هذه الصبغة البراهمية المتزمتة المفروضة على النظام الاجتماعي التي حدثت في مطالع الحقبة الوسيطة تأثير ضار على التوجه التجاري المنفتح نسبياً للمالبار في القرون الأولى، حين كانت البوذية والجانية تحتلان مواقع قوية. وآية ذلك أنه في حقبة الكولاشيخارا من المهاديابورام في القرون الممتدة من الثامن حتى الثاني عشر، حين كاد أهالي مالبار أن يختصوا تقريباً بالزراعة، وغدا البراهمة الذين لديهم خوف مرضي متواصل من البحر المهيمنين على الطبقات المغلقة للمجتمع الهندوسي، في حين تركوا لليهود والمسلمين المجال للاستيلاء على التجارة عبر البحار[1]. فليس من قبيل المصادفة أن غدا زرع جماعات المسلمين ظاهراً جلياً وازدياد المحظورات على شرائح المجتمع الهندوسي من تحريم السفر عبر المحيطات والتجارة؛ فتحول السكان الهندوس إلى العناية بالزراعة والإنتاج الزراعي، بعيداً عن التجارة والنقل البحري. وذلكم على الأقل

(1) V. D'Souza, «A unique custom regarding mahr observed bycertain Indian Muslims of SouthIndia», Islamic Culture, vol. 28-29 (1954-55), p. 274.

ما استرعى ملاحظة التوسكانيين والبنادقة في القرن الثالث عشر. ولقد تم رفع شأن هذه الموانع والمحظورات في كتب القوانين القديمة، إلا أن غلبة البوذية في القرون الثمانية أو العشرة بعد الميلاد أدت إلى الإقلال من تأثيرها. وكان أن أدت تلخيصات القوانين مثل بوديانا دارماشاسترا أو مانافا دارماشاسترا، إلى فرض قيود على سفر الطبقات العليا من الهندوس بحراً وأوصت بتجنب أولئك الذين يقومون بمثل هذه الرحلات.

ويبدو أن هذه المبادئ اكتشفت مجدداً، خاصة في المالبار وتم تنفيذها ومتابعتها بهمة ومثابرة. والحق أن الأمر لم يكن يقتصر على السفر على أمواج البحر في حد ذاته، وهو الأمر الذي كانت الطائفة البراهمية تراه إثماً خطيراً، ولكن ما سيأتي به من انتهاك لطقوس الطهارة في النهاية. وثمة إشكالية أخرى ألا وهي الحاجة إلى تقبل تناول الطعام من أيد غير نقية والدنس الحاصل نتيجة الاحتكاك بالمليكخا [الغرباء الذين لا يتحدثون السنسكريتية، م]. وكانت التعاليم تنص على منع البراهمي الذي يسافر بحراً من المشاركة في الاحتفالات الدينية ويوصم عندئذ بأنه أباناتالي، أي لا يسمح له بتناول وجبات الطعام مع أبناء الطائفة. وقد لوحظ أن مبادئ الطهارة والدنس أصبحت نافذة بدءاً من القرن الثامن. وجدير بالذكر أن الفيلسوف شانكارا، وهو براهمي على مذهب شيفا الذي يرجح أن يكون قد عاش في مالبار في السنوات الأخيرة من ذلك القرن، اضطلع بدور مهم في بعث التأثير البراهمي وأسهم في حمل الناس على الابتعاد عن البوذية.

وفي أواخر القرن التاسع نجد ملوك سيرا يشجعون هجرة البراهمة من الخارج إلى مالبار، وهناك شواهد على سريان هذه المحظورات في القرن السادس عشر، وحينها كثيراً ما كانت تثير مشكلات دبلوماسية غير معروفة من قبل مع البرتغاليين. ففي كاليكوت مثلاً، كان بدرافاليس كابرال قد عزم في العام 1500 على الاحتفاظ ببعض أعيان الهندوس رهائن على ظهر سفنه في حين ينتظر عودة رجاله البرتغاليين من الساحل. إلا أن الزامورين أصر على عودتهم فوراً كونهم رجالاً أفاضل لا يرضون لأنفسهم أن يأكلوا ويشربوا على ظهر سفن. وما كان ليمكن عندئذ استئناف المفاوضات إلا بعدما استبدل هؤلاء الأعيان، ولعلهم كانوا من النايار، بمسلمين من الكوجرات[1].

(1) Bouchon, «Musulmans du Kerala», pp. 7-14.

وإنه لمن الملفت للانتباه أن أخلاق المسلمين الهنود الجنوبيين في المدن المرافئ عكس الطبيعة الانعزالية والنزعة الريفية الشائعة في مجتمع الهندوس المالايليين. وقد تبين أن تسلسل المراتب الاجتماعية قد تحدد لدى المسلمين بالحركية المادية والمساهمة في التجارة.

وجرت العادة على أن يرافق توسع الشبكات التجارية وضع الأساس لمساجد مستحدثة وسوى ذلك من المنشآت الإسلامية في الموقع الأصلي، وفي المراكز البارزة عبر البحار التي نشأت معها صلات تجارية[1]. ولا عجب في ضوء حركيتهم المادية الضخمة إن كان موقع المسلمين بين الأغلبية من الهندوس في مالبار ملتبساً غاية الالتباس. فيكتب ابن بطوطة «المسلمون قوم لهم احترام في هذا البلد، ولكن أهل البلاد لا يشاركونهم الطعام ولا يدخلونهم بيوتهم»[2]. فمن جهة كان المابيلا فئة لا غنى عنهم في التجارة مع مسلمي الشرق الأوسط، لمعرفتهم بلغات المسلمين. ولكن الحاجز الطقسي، من حيث عزل الطبقات الدينية أدى من ناحية ثانية إلى فصل المسلمين عن الحياة الاجتماعية التي يعيشها الهندوس. فقد كانت المحظورات في أمر المؤاكلة و«التجنب» أو تفادي الاحتكاك على الطرقات العامة موضع تطبيق[3]. ولعل الوضع الذي أتى ابن بطوطة على وصفه في القرن الرابع عشر لا يختلف كثيراً عما كان عليه الحال في القرن العاشر، أو ربما كان قد بدأ يومئذ يتخذ هذا الشكل، بتردد بادئ الأمر، ثم مضى يتصلب تدريجياً. وكانت هناك محطات على الطريق تضم خانات واستراحات في مالبار تختص باستضافة المسلمين (ديار المسلمين) وبدونها يكاد ألا يتمكن المسلم من أن يخرج للسفر. وهناك شواهد على قيام المشاجرات والاقتتال بين الهندوس والمسلمين من سكان الضواحي المتحفظة داخل المدن أو خارجها. وكان البراهمة «الكفار» خصوصاً كما يقول ابن بطوطة يكنون الكراهية للمسلمين[4].

(1) Ibid., p.13.

(2) S. Bayly, «Islam in Southern India, «Purist» or «Syncretic»?, in: C.A. Bayly and D.H.A. Kolff (eds), Two Colonies in the Nineteenth Century (Leiden, 1986), pp. 40-41.

(3) C. Defremery and B.R. Sanguinetti (eds and transl.), Voyages d'Ibn Batoutah, 4 vols (Paris, 1853-58), IV, p. 75.

(4) Ibid., pp. 71-72.

وغني عن القول أن حاجز الدنس لم يكن يفصل المسلمين عن الهندوس وحسب، وإنما كان يفرض نفسه بالتمييز بين الطبقات العليا والدنيا لدى الهنود، بل ويشمل كافة العمال الزراعيين الذين يعملون في أراضي الملاك المنتمين إلى الطبقات العليا[1]. وقد أصبح أفراد الطبقة العسكرية من النايار هم الأوصياء على هذا الفصل. بحيث أن الإخلال به يؤدي الى معاقبة من ينتهك هذه المحرمات بعقوبات أشد صرامة ودموية من أي عقاب في أي منطقة من الهند. وكان عزل النساء شديداً لدى النايار عموماً، وأشد منه عند النمبوتيري البراهمة، فما كان يسمح للنساء من هاتين الطبقتين دخول المدن ذات الأسواق خشية أن يلحق بهن الدنس. وحري بنا أن نذكر أنه ليس من شأن مثل هذه البنى الطبيعية إلا أن تعزز العزلة الاجتماعية عند هندوس المالبار. وهكذا نشأت وظائف مكملة صارمة بدءاً من القرن الثامن، وبما أنه لم يكن هناك فتح إسلامي في الجنوب، على العكس مما كانت عليه الحال في كوجرات، فقد ازدادت الوظائف والممثلون الاجتماعيون لها استقطاباً. وكان من أمر الاقتصاد الزراعي والمجتمع أن استولى عليهما النايار والبراهمة النمبوتيري تماماً، إنما لم يكن أحد من هاتين الطبقتين يعمل في التجارة مباشرة.

وكانت الفياباري الطبقة المالاوية الوحيدة العاملة في التجارة في الأزمنة المتأخرة. لكن اهتمامها الأساسي اقتصر على التجارة الداخلية[2]. وفي القرن الخامس عشر كان معظم النشاط التجاري والتجارة الخارجية كلها في أيدي أربع جماعات ليسوا من الملايو ويتمتعون باستقلال كبير، وكان اثنان من هذه الجماعات هنوداً وهما السيتي في الكورومنديل والبانيا من الكوجرات، وطائفتان من المسلمين هما الباراديس من بلاد العرب وفارس وبقاع أخرى (وهم جماعة مستقلة وتتميز عن مجتمع الملايو من الناحيتين الاجتماعية والثقافية) والمابيلا، وكانت تتألف يومئذ من التجار العاملين في التجارة الخارجية البحرية، وقد ازداد أعضاؤها بفضل زواج أفرادها بأهالي المنطقة الهندوس[3].

لقد غدا المابيلا، باستيعابهم الهندوس الذين تحولوا دينياً في وقت مبكر، جماعة متنوعة عرقياً غاية التنوع، فكانوا يتحدثون بلغة الملايو ويرتدون ثياباً تشبه أزياء النايار

(1) Ibid., pp. 72-87.

(2) Dale, Islamic Society, p.22.

(3) Ibid., pp. 23.

الذين أخذوا منهم الانتساب إلى الأم أيضاً[1]. وفي بعض العشائر يستخدم التنغال اسم السيد العربي ويضيفون اليه اسم الأم. كذلك يكشف نمط عمارة المساجد الخشبية التي تميز المالبار عن تأثر شديد بعمارة المعبد الهندوسي يفوق تأثرهم بالعمارة الإسلامية في شمال الهند[2]. وكان المابيلا، «الذين لا أمير لهم من طائفتهم ليحكم فيهم»، موضع رعاية بالغة من حكام المالبار الوثنيين، وخاصة، على نحو ما يكتب زين الدين في القرن السادس عشر «ذلك الزامورين صديق المسلمين»[3]. ويذهب «دوارته باربوسا» إلى أن المابيلا يشكلون خمسة وعشرين بالمئة من السكان ووصفهم بأنهم بلغوا من النفوذ حداً ربما كاد يجعلهم ينصبون في المالبار «ملكاً مغربياً لو لم يأت البرتغاليون الى الهند»[4]. وجدير بالذكر أن السلالات الملكية الثلاث في الملايو التي كان لها سلطان في أواخر القرن الخامس عشر، وهم راجات كولاتيري، وزامورين كاليكوت، وتيروفاد فيناد كانوا جميعهم يتحدرون من حكام إقليميين شبه مستقلين لدى [إمبراطورية، م] السيرا، التي تدعى ناتو [نادو، م] أوتيافار، وتفيد النقوش بأنهم يعودون بعهدهم الى القرنين التاسع والعاشر[5]. وتقول الرواية إن آخر أباطرة السيرا في كيرالا، وهو سيرومان بيرومال، قام بتقسيم إمبراطوريته بين مثل هؤلاء المسؤولين قبل أن يعتنق الاسلام ويؤدي فريضة الحج في مكة في العام 822 ميلادي.

وكان أجداد الزامورين في القرن العاشر يحكمون المناطق المجاورة لإيرالناتو إلى الغرب من كاليكوت. وربما صعد نجمهم في القرن الحادي عشر وجعلوا من كاليكوت بالتالي سوقاً ساحلية ضخمة. ولكن ليس معروفاً كيف صار للزامورين أن يوسعوا من مدى نفوذهم ورقعة سلطانهم على الأرض، إنما من الواضح، أن تحول التجارة الذي دام ما بين القرن الحادي عشر حتى الثالث عشر ورعاية الزامورين للمسلمين الوافدين كان لهما الأثر

(1) Ibid., pp. 23-24.

(2) V. D'Souza, «Kinship Organization and Marriage Customs among the Moplahs on the South-West Coast of India», in: I. Ahmad (ed.), Family, Kinship and Marriage among the Muslims in India (Delhi, 1976), p. 141.

(3) Dale, Islamic Society, p.26-27.

(4) Zayn ad-Din, Tuhfat al-Mujahidin (Hyderabad, Deccan, n.d.), pp. 12-17.

(5) Dale, Islamic Society, p.22.

الحاسم. ذلك أن ملوك المالبار كانوا يولون التجارة أعظم الأهمية ما دام سلطانهم في الريف يومذاك محدوداً. فقد اقتصر سلطان الزامورين على ممارسة قدر محدود من السلطة على زعماء عشائر الداخل. وكان هناك أيضاً «سلطة الموانئ» (الشاه-بندر)، بالإضافة إلى (كبير المسلمين)، سوى أن حال هؤلاء المسلمين هنا لم يكن ليختلف عن حال أمثالهم في الكوجرات، حيث لم يكونوا يتمتعون بأي سلطة سياسية في أي مكان في مالبار. وكانت مهمة «كبار» المسلمين الرئيسة - كما هي مهمة جماعات التجار الأجانب - حل قضايا الخلاف في الوظائف والإرث. فنعلم من ابن بطوطة أن القاعدة كانت تجري في الهند، كما كان جارياً في السودان، حيث تسوى القضايا دون تدخل «الملوك الكفار». بيد أن التجار المسلمين والمستقرين كانوا من ناحية أخرى، يخضعون للراجات الهندوس الذين كانوا على ما يبدو الحماة لمصالح هؤلاء التجارية ويتولون تأمين سلامة الطرق الساحلية.

وهكذا تم للمابيلا عقد روابط وثيقة بالملوك الهندوس والمجتمع الهندوسي وإنما على الرغم من هذه الروابط قاموا بمحاولات قوية للبرهان على نقاء أصل ديانتهم العربي ومن ثم رفع مكانتهم حيال الجماعات المسلمة الأخرى، وخاصة تلك المتحدرة عن الغزاة الأفغان والأتراك في شمال الهند. وكما لاحظ بيوكانان في أوائل القرن التاسع عشر، إذ قال: «لما كان هؤلاء من أصول عربية فقد باتوا يعتبرون أنفسهم أرفع سلالة من المسلمين التتار في شمال الهند الذين يحملون رأياً مخالفاً»[1]. ويقول بعض المابيلا إن من أجدادهم من كان هارباً من جحيم الحجاج في العراق في نهاية القرن السابع[2]. وهناك آخرون يزعمون أن أول من تحول إلى الاسلام ملك من المالبار استقبله الرسول [صلعم] بنفسه[3]. ولكن الملايالي العرب ينكرون هذه المزاعم ويتبعون مؤرخهم المالباري زين الدين الذي يتحدث عن ملك من المالبار اعتنق الإسلام وعرف باسم سيرومان بيرومال أو شكرافارتي، زار بلاد العرب في العام 822 م[4]. ويروي زين الدين أن هذا الملك انضم

(1) Ibid., pp. 12-14.

(2) Quoted by Y. Friedmann, «Qissat Shakarwati Farmad: A Tradition concerning the introduction of Islam into Malabar», Israel Oriental Studies, V (1975), p. 245.

(3) Marrison, «Coming of Islam», p.39.

(4) W. Logan, Malabar, 2 vols (Madras, 1951), I, p. 23.

إلى جماعة من الحجاج المسلمين قدموا إلى كرانغانور لزيارة جبل آدم في سريلانكا في طريق عودتهم إلى بلاد العرب، وقد روي له عن معجزة انشقاق القمر [اقتربت الساعة وانشق القمر، م] (سورة القمر: 1)، وعندئذ قرر الملك السفر إلى بلاد العرب وأن يتحول إلى الإسلام، إلا أنه اختار قبل سفره ثلاثة نواب يديرون له ملكه في غيابه، ولكن عند أوان عودته لينشر الدين الذي اعتنقه أصيب بالمرض ثم ما لبث أن توفي. فلما كانت وفاته في بلاد العرب فقد عرف بالزاموري، الساموري (أي البحار - من السنسكريتية: samudra - وتعني البحر). ورواية اختفائه شائعة في مالبار. ويقال إن صحبه الذين عادوا إلى البلاد مضوا يبنون الجوامع في مختلف المناطق: في كولام، وكلانكلور، وشاليات، وفندرينا، ودارمافتان، وجورفتان، وهيلي، وكنجركوت، ومنجالور، وفكانور. وبالتباس غريب بين الواقعة والأسطورة اختفى زامورين آخر الزمان من لائحة الذين قسم بينهم الملك الراحل مالبار. ويروي زين الدين أن «زامورين اختص بميناء كاليكوت... وكانت تتدفق إليه ثروات كل أمم الأرض وتجارها...» ومن التباس الروايات حول اختفاء الملك نشأت الرواية القائلة إنه، أي الملك، استمر يعيش وينتقل من جيل إلى جيل ثم رجع في صورة الزامورين. ولكن الروايات المالايلية - الهندوسية منها والمسيحية والإسلامية - جميعها تتفق على أن سيرومان بيرومال كان آخر أباطرة كيرالا (ومنه كان اسمه شكرافارتي، أي كارافارتين ومؤداه «إمبراطور العالم»)، الذي حكم في كرانغانور، ومن بعده صارت الإمبراطورية إمارات مستقلة صغيرة[1]. وفي حين أن المسلمين يزعمون أنه رحل إلى بلاد العرب وهناك غدا مسلماً، يذهب البوذيون وأتباع الجانية والهندوس والمسيحيون كل على حدة إلى أن آخر بيرومال كان من أتباع معتقدهم، ولكن سواء وقع تحول بيرومال الديني في القرن التاسع أم لا، فإن هذه الرواية شائعة على نطاق واسع بين مسلمي المالبار، ويرجح أنها نشأت في المالبار ذاتها، وإن كان هناك حكايات مشابهة عن «شكرافارتي» شائعة في الروايات الإسلامية يمكن أن يصادفها المرء خارج الهند[2]. وتروي «قصة شكرافارتي» أن اعتناق المابيلا الإسلام قد تم على يد بعض صحابة الرسول [صلعم] الذين بنوا المساجد

(1) Zayn ad-Din, op. cit.

(2) Logan, Malabar, I, p. 24; Cherian, «Genesis of Islam», pp. 4-5.

وأوقفوا عليها الأوقاف في مالبار في العقد الثالث من تاريخ الإسلام[1]. والأرجح أنه قُصد بهذه الرواية تأييد حقوق العائلات المسلمة القديمة، وكانت هذه العائلات تحتل مناصب في القضاء في المالبار ثم استخدمت في تأييد دعوى قدم طائفة المابيلا وعراقة أصولها، وذلك على النقيض من مسلمي شمال الهند، الطارئين على الإسلام. لكن ليس في التاريخ ما يؤيد القول بتحول سيرومان بيرومال إلى الإسلام أو أي دين آخر[2]. ويرجح أن قصة تحول الملك إلى الإسلام وتقسيم المالبار قد نشأت عن منحه جماعات من التجار المسلمين امتيازات مهمة[3].

يرجع أقدم دليل تاريخي على استقرار جماعات مسلمة على ساحل كورومنديل وفي بلاد التاميل إلى القرن التاسع؛ والشاهد على ذلك صحن نحاسي يحمل أمراً ملكياً يعود بتاريخه إلى العام 857 م، ويمنح بموجبه ملك مادوراي جماعة من المهاجرين العرب في بلاده ملجأ[4]. ولكن لم نسمع بأسماء مشاهير الدعاة، مثل السيد نادرشاه قبل أوائل القرن الحادي عشر، ومنذ ذلك التاريخ - عصر توسع التشولا الكبير - أخذت تتسارع حركة استقرار المسلمين في ساحل الكورومنديل وفي مادوراي[5]. ولكن الصلة بشمال الهند، كما في المالبار كانت ضعيفة. وكان هناك حاكم مسلم شمالي، هو محمد بن تغلق، فرض حكمه في مادوراي مدة من الزمن في القرن الرابع عشر، ولكن هذا لم يحل دون استقرار التجار المسلمين في منطقة تاميل نادو والحفاظ على تقاليدهم العربية المميزة طوال الفترة التالية. وقد صار هؤلاء المسلمون الناطقون بالتاميلية يعرفون باسم إيلاباي أو لاباي، وهو اصطلاح قيل إنه تصحيف لكلمة عربي[6]. وقد غدا مسلمو ساحل كورومنديل شأنهم شأن المابيلا أقطاب التجارة البحرية والشحن عبر البحار، وكانوا يعتنقون المذهب الشافعي، واتخذ هؤلاء في وقت متأخر أسماء الماريكايار أو كايالار، وميزوا أنفسهم بوصفهم يمارسون التجارة البحرية عن المسلمين الريفيين الذين يعتنقون المذهب الحنفي وذوي

(1) Friedmann, «Qissat», pp. 241-2.

(2) Ibid., p.244.

(3) Ibid., p. 245.

(4) Chering, «genesis of Islam», p. 11.

(5) M.Y. kokan, Arabic and Persian in Carnatic (Madras, 1974), p. 53.

(6) T. Arnold, The Preaching of Islam (London, 1913), p. 267; Marrison, «Coming of Islam», p.35.

الجذور الضاربة في أعماق أرض التاميل ممن يعملون في الزراعة. كما كانوا نساجين وتجاراً صغاراً وما شابه. ولذلك تستخدم بعض المصادر عبارة «لاباي» للدلالة على الجماعات التي تسكن أعماق الريف.

لقد جاء التشديد على الرواية النقية للإسلام العربي التي تشيعها العائلات التجارية الكبرى في المرافئ مثل كايلباتنام وكيلاكراي واديرامباتنام وخاصة في الفترة البريطانية، لمعارضة الإسلام «التوفيقي» «المنحرف» الذي خرج به الريف من حكايات مشوهة عن تأسيس هذه الجماعات. فنخبة العاملين في الشحن «الماريكايار» يشددون باطراد على تميزهم الديني واللغوي والإثني فيصبحون بذلك الأوصياء على ضرب من التزمت الخاص بالمرافئ، ويمنعون طقوس عبادة الأوثان الشعبية الملازمة للتضحية بالحيوان التي يأخذ بها مسلمو التاميل ممن لهم معرفة محدودة بالعربية وتأثر شديد بهندوسية التاميل. وكان استئصال أو قمع العناصر المنافية للذوق في الطقوس الهندوسية المشتركة، واكتساب نقاء داخلي أكثر منه حماس للدين ونشوة دينية، قد جاء مواكباً لتوسع الماريكايار في أزمنة الاستعمار حين مال الميزان الاجتماعي والاقتصادي إلى جانبهم على نحو حاسم. وكانت الجماعات التجارية في الموانئ الثلاثة قد أعادت إحياء الاعتقاد بأنهم يتحدرون من أقدم المستقرين المسلمين في الهند، وهم التجار العرب في القرنين العاشر والحادي عشر الذين قاموا ببناء أقدم المساجد هناك.

وشأنهم شأن مسلمي ساحل جنوب الهند وسريلانكا، فإن لاباي الساحل وخاصة أولئك الذين ينتمون إلى الكايالمباتنام - وهو أبرز مركز لديهم - قد مضوا يشددون على أن تراثهم الديني من القراءات، وتمسكهم بالدراسة في المساجد إلى جانب التزامهم بالمذهب الشافعي مستمد من تاريخهم الطويل في الاتصال المباشر ببلاد العرب. وجدير بالذكر أن المسلمين التاميل الآخرين واللاباي الريفيين في شمال الهند الذين يأخذون بالمذهب الحنفي صاروا يوصمون بأنهم مجرد أناس تحولوا إلى الإسلام وبدينهم شوائب، ويقال عنهم إنهم اعتنقوا الإسلام متأخرين، ولطالما كان الماريكايار يؤثرون الزواج بالشافعية من غير التاميل في سريلانكا وأندونيسيا على اللاباي سكان الريف والمسلمين من أهل الشمال أو الدكن. ويجل هؤلاء أبداً نهج الحركة البدنية مما اكتسبوه من المشاركة في

في التجارة البحرية. وكثير من اللاباي ممن يعبرون مضيق بلك إلى حيث مصائد اللؤلؤ في سريلانكا أخذوا يتحولون إلى تجارة الأحجار الثمينة واللؤلؤ ثم ينتقلون إلى مجال أبعد حيث المخازن العالمية في جاوة وسومطرة وشبه جزيرة الملايو. فصارت كلمة «لاباي» في مدلولها الأوسع تعني «التاجر» و«الجوهري»، وهذا يشهد على أهمية دور اللاباي التاميل في نشر الإسلام في عالم الملايو حتى أن لغة الملايو اعتمدت هذه العبارة Lebai ذاتها[1]. وكان التعبير عن توسع تجارة الماريكايار يتجلى في كل مكان بانتشار المساجد والمدارس.

لم يكن هذا التشديد الجديد على قيام أسلوب حياة إسلامية على الوجه السليم ليعني طبعاً في الممارسة أن اللاباي في المناطق الساحلية كان لهم نهج خاص بهم ومتزمت، كما يشير معاصروهم القائلون بالعمل وفق الصراط المستقيم. والواقع أن اللاباي لم يكونوا معزولين فعلاً عن معتقدات وممارسات المجتمع الهندوسي الأوسع والإسلام الشعبي كما يعتقد به غالبية التاميل المسلمين[2]. والحق أن جغرافيا قدسية نشأت في وقت جد مبكر قد ربطت بين الأماكن المقدسة الهندوسية والإسلامية في شبكة واحدة، ومفردات دينية مشتركة لدى الهندوس والمسلمين والمسيحيين على حد سواء. فيحتوي أقدم المساجد، حتى في كايالباتنام، أعمدة على شكل زهرة اللوتس وتصميمات هندوسية. وعوضاً عن استخدام العربية أو الأوردية في طقوس العبادة والعلوم الدينية أصبحت لغة العبادة خليطاً من العربية - التاميلية.

ويرفض لاباي الكايالباتنام الإقرار بالفضل للحكام الهنود المسلمين بمنح الأوقاف لجوامعهم ومؤسساتهم الدينية. ذلك أن هناك تاريخاً طويلاً من رعاية المؤسسات الدينية؛ يعود إلى أقدم الملوك الهندوس ويستمر حتى الناياكا حكام مدوراي في القرن السادس عشر. وكان حكام التاميل الهندوس قد آزروا عملاءهم المسلمين في مواجهة الهجوم البرتغالي على نحو مؤازرة زامورين كاليكوت الهندوسي للمابيلا. وقد أدى هذا الانقسام بين الإسلام النقي لأصحاب التجارة البحرية مقابل الأشكال الهجينة من الإسلام لأصحابه

(1) Bayly, «Islam in Southern India», pp. 37-59.

(2) Ibid.; G.W.J. Drewes, «New Light on the Coming of Islam to Indonesia», Bijdragen tot de Taal-, Land- en Volkenkunde, vol. 124 (1968), p. 459.

الريفيين كما تطور على الخصوص في القرن التاسع عشر إلى أن ينهار وهو محدود جداً وجامد جداً بما لا يشكل إنصافاً للتطور التاريخي الذي خاضه إسلام التاميل. بل إنها لحقيقة أن التواجه الإسلامي في مدن كوروMandel الساحلية ظلت تحافظ على طابع عربي إلى درجة ذات دلالة، وهذا ما يميز مدرستهم عن الأشكال القارية للإسلام الهندي. كذلك جرى إدخال هذا العنصر العربي - الإسلامي وقام بتدعيم نفسه في القرن الثامن أو التاسع حتى القرن الحادي عشر.

أفسحت جزيرة سريلانكا التي يطلق عليها العرب اسم سرنديب المجال لاستيعاب مستوطنين من اليمن وحضرموت شأنها في ذلك شأن المالبار، أي في القرن الأول الميلادي[1]. ثم غلب على سريلانكا في القرنين الخامس والسادس تجار فرس - من الزرادشتيين والمانويين والمسيحيين النساطرة. أما المصادر الإسلامية ما بين القرن العاشر وحتى السابع عشر فترجع أحياناً أول الاتصالات الإسلامية بالجزيرة إلى عهد الخلفاء الراشدين[2]. كذلك فإن عدداً محدوداً من الباحثين الغربيين يرجعون تاريخ أول المستوطنات العربية في سريلانكا إلى القرن السابع الميلادي[3]. بيد أن أول شاهد تاريخي على حضور إسلامي في سريلانكا نصادفه في مصادر تاريخ غزو السند ولا يرجع إلى عهد أقدم من بداية القرن الثامن. فالبلاذري من أشار يومذاك إلى «نسوة مسلمات ولدن في سرنديب وكان آباؤهن تجاراً...[4]» كما كان للمسلمين اهتمام ديني وعناية بقمة جبل آدم، وهو المكان الذي يُفترض بأن آدم انقطع فيه مئتي عام للتكفير عن ذنبه بعد طرده من الجنة. وعلى ذلك يروى أن جماعة من المسلمين قدموا في القرن التاسع إلى ذلك المكان ثم انضم إليهم ملك المالبار في كرانغالور وهم في طريق عودتهم إلى بلاد العرب. والمؤكد أن موانئ غرب سريلانكا التالية لكويلون كانت قبل القرن الحادي عشر مراكز مهمة لتجارة العرب، وكان المسلمون يُستخدمون مرتزقة في مالبار كما في سريلانكا قرابة ذلك الوقت. ويذكر الإدريسي أربعة وزراء مسلمين إلى جانب أربعة يهود وأربعة مسيحيين وأربعة من

(1) Bayly, op. cit., p. 43 ff.

(2) Tibbetts, «Pre-Islamic Arabia and Southeast Asia»; Ahmad, «The Arabs» knowledge of Ceylon», p. 225.

(3) Cherian, «Genesis of Islam», p. 2.

(4) Cf. Tibbetts, «Early Muslim Traders», p. 37.

أهالي البلاد في بلاط ملك سرنديب، في القرن الثاني عشر[1]. وكانت الروابط بين مسلمي سرنديب وأبناء دينهم في الشرق الأوسط ومالبار وتاميل نادور، وجنوب شرقي آسيا قد أرسيت باكراً عبر التجارة.

وبعد جنوب الهند وسريلانكا الطبيعية انتشر مسلمو الشتات في الأرخبيلات وسط وشرق المحيط الهندي والمالديف واللاكديف، وجزر الإندمان ونيكوبار، وحتى دلتا نهر البنغال. وغني عن البيان أن المسلمين يدخلون هؤلاء في الهند دونما تحفظ. فجزر اللاكديف (بالسنسكريتية: لكشادفيبا، المئة ألف جزيرة) تقع إلى أقصى الشمال وهي أصغر أرخبيل في المحيط الهندي الأوسط، وتتألف جزر اللاكديف من 27 جزيرة (كان معظمها غير مأهول على الدوام). وينتمي سكانها إثنياً ولغوياً إلى الأقوام الدرافيدية الناطقة (بلغة الملايو) الملايالام والمابيلا سكان ساحل مالبار. أما جزر المالديف والمينيكوي فعلى النقيض، وهما يؤلفان معاً 1200 جزيرة منها أقل من 200 جزيرة مسكونة على الدوام وفيها سكان من سريلانكا من العرق الهندو - أوروبي ويتحدثون السنهالية. وهناك أرخبيل ثالث يتألف من مجموعة جزر التشاغوس، وربما عرفهم البحارة العرب والمالاي، ولكن لم يستقر فيهم المسلمون، وبعد اكتشاف البرتغاليين لهذه الجزر في القرن السادس عشر واستعمار الفرنسيين لها في أواخر القرن الثامن عشر ظل سكانها على مذهب الكنيسة الكاثوليكية حتى إفراغها من السكان في عام 1966[2]. ولقد تحولت اللاكديف والمالديف كلها تقريباً إلى الإسلام السني على المذهب الشافعي، ولكن هناك بعض الاختلافات ما تزال قائمة.

وكانت اللاكديف قبل اعتناقها الإسلام قد أخذت بالهندوسية على أيدي بعض المستوطنين الذين قدموا من ساحل المالبار، فحافظوا بعد اعتناقهم الإسلام على الترتيب الهرمي الطبقي القديم ونظام الانتساب إلى الأم الشائع في مالبار. أما جزر المالديف والمينيكوي فكانت على مذهب الثيرفادا البوذي قبل أن يعتنقوا الإسلام، وظلوا دون نظام الطبقات الهرمي، لكن حافظوا على النظام الأبوي. ويرجح أن يكون تحول الجماعتين

(1) البلاذري فتوح البلدان)القاهرة – (1932، ص.242. أنظر أيضاً the Chachnama (Daudpota ed.), p. 89.

(2) Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, p. 28.

إلى الإسلام قد تم في القرن الثالث عشر. فيذهب كتاب التاريخ، المالديفي، إلى أن ملك المالديف اعتنق الإسلام في العام 1153 ميلادية، لكن لعل عملية الأسلمة بدأت طويلاً قبل هذا التاريخ. فتشير أول رواية عربية تعود إلى القرن التاسع، إلى جزر أرخبيل المحيط الهندي الأوسط جميعها باسم ديبيات[1]. وتولي الرواية نتاجها من جوز الهند والودع Cauris اهتماماً كبيراً، ويلوح أن صلاتها التجارية كانت حسنة راسخة يومئذ. ولا بد أن العرب كانوا على اطلاع جيد على أحوال هذه الجزر، حتى قبل انتشار الإسلام، نظراً لموقع جزر اللاكديف الشمالية على الخط من جنوب بلاد العرب إلى جنوب الهند، على حين تقع المالديف على خط الملاحة إلى سريلانكا والشرق الأقصى. وقد وصل إليها المسلمون وأغلبهم من العرب أو المالباريين، والفرس أيضاً، تجاراً وبحارة في القرن الثامن أو التاسع. ولدينا شاهد لا يرقى إليه شك على أن أغلب صادرات التجارة من هذه الجزر كانت ترسل إلى سيراف وعُمان أكثر مما كان يصدر إلى اليمن وحضرموت.

يذكر المسعودي وآخرون دلتا نهر البنغال وأراكان وتشيتاغونغ على أنها تنتمي إلى مملكة الهند التي تمتد في البر والبحر[2]. وكان خليج البنغال يعرف عند العرب باسم «بحر هركند» وإلى الجنوب منه عدة جزر (اليوم جزر إندمان ونيكوبار) وتعود ثرواتها إلى الودع الذي كانت ملكة الجزر تجمعه ويصدر إلى البنغال وسيام[3]. وقد زار العرب هذه الجزر إنما يبدو أنهم أقاموا عدة مستوطنات تجارية دائمة في خليج البنغال حول ديكا وأركان وحسب، أي في منطقة الجنوب - شرق التي كانت ذات حيوية قصوى لتجارة المسافات البعيدة. وقد ركز الاستيطان العربي، بقدر من الاستقلال القضائي، على ميناماتي ولالماي، منهياً بذلك الأولوية التجارية التي تتمتع بها مرافئ جنوب غرب البنغال. والدليل على الحضور العربي في هذه المنطقة الغنية والمزدحمة بالمرافق المدينية، الشواهد الأثرية واللقى من الدراهم والدنانير التي تعود إلى بدايات العصر العباسي والفترات المتأخرة منه.

(1) A.D.W. Forbes, «Southern Arabia and the Islamicisation of the Central Indian Ocean Archipelagos», Archipel, 21 (1981), pp. 55-92.

(2) Sauvaget, Akhbar, p.3, n. 4.

(3) المسعودي، مروج الذهب، 1، ص 173 انظر أيضاً سوفاجيه، أخبار، ص.36-35، 14.

ويلوح أن أرخبيل أندونيسيا والملايو كان يقل عن الصين أهمية في عالم التجارة العربية في هذه الحقبة. فقد كانت تجارة الصين مسألة مقررة قبل منتصف القرن التاسع إنما في المنطقة حول ملقا ومضيق سوندة كان ثمة محطات لتجارة العبور يومذاك، وإن كان يتم الحصول على البضائع المحلية بالمقايضة، وكان العرب يزورون موانئ شريفيجايا دوريا[1]. أما مستوطنات التجار العرب في كانتون فكانت على النقيض من ذلك، إذ طبقت شهرتها الآفاق في القرن الرابع ومطلع السابع. وتوفر الروايات العربية حول تجارة البحر العربية، وخاصة «أخبار الصين والهند» عن العام 815 وصفاً مفصلاً للمؤسسات العربية في الصين. كذلك تفيدنا الروايات العربية، أن أول من ورد إلى المنطقة من العرب وأول اليهود، قدموا من عُمان أو عن طريقها من الخليج العربي والبحر الأحمر قبل الإبحار بمحاذاة ساحل المالبار، وكلة في الملايو (أو ربما كيداه) فالمضائق نزولاً، ثم يتابع عبر كوتشين - الصين وتشمبا[2]. وجدير بالذكر أن هناك عدداً ضخماً من الكتابات الصينية عن مستوطنات تا - شيه في الصين من منتصف القرن الثامن، أي قرابة قرن قبل توافر الوصوفات العربية للقراء. وفي ذلك الحين كان العرب يُصادفون حتى في كوريا (سيلا).

ولما كانت التجارة الإسلامية تقوم في جنوب الهند وسريلانكا والسفن المتجهة إلى الصين تبحر مباشرة، فإن الاستيطان في «جزر البحر الشرقي» مضى بطيئاً نسبياً. وقد وردت أولى الإشارات إلى الحضور الإسلامي في الملايو وخليج أندونيسيا من الحقبة الأموية. ويقال إن جماعة من اللاجئين من آل علي قد وصلوا أيام عثما[3]ن. ولعل هؤلاء كانوا قد أرسوا أول مستوطنة لهم في صرف، وهو موقع ربما كان في غرب سومطرة أو شبه جزيرة الملايو في النصف الثاني من القرن السابع. أما في البقاع الأخرى فلم يكن فيها سوى مراكز للتجارة وتصادف أول شواهد القبور في تشمبا في الأعوام 1039 - 1082. وتضم الوقائع الصينية قصة فريدة عن أمير من تا - شيه تولى العرش في العام 637 ميلادية في موقع قال بعض العلماء إنه يقع على الساحل الغربي من سومطرة وفي لاموري بالقرب من آتشه. على أن المصادر الصينية لا تورد ذكراً لمستوطنات إسلامية أخرى في الأرخبيل

(1) Sauvaget, Akhbar pp.3, 35–36.

(2) Rose Di Meglio, «Arab Trade», pp. 108–9.

(3) Sauvaget, Akhbar, XXXIII; n. 2; Tibbetts, «Early Muslim Traders», p. 37.

في مثل هذا التاريخ المبكر والأرجح أن هذا الأمير من تا - شيه يمكن أن يكون مكانه في بلاد العرب ذاتها، نظراً لأن بعض الكتاب الصينيين المتأخرين باتوا يخلطون بين ساحل سومطرة الغربي وبلاد العرب، ولكن القصة لا تجد لها تأييداً من أي مصدر[1]. والحق أن كل ما بلغنا قبل منتصف القرن التاسع إشارة عابرة عن تاجر عربي ينزل بين الخمير في كمبوديا[2]. ولم تتعرض المستوطنات الأجنبية - بما فيها العربية أو الإسلامية - للاقتلاع إلا بعد قيام عصيان في الصين عام 878 م بقيادة هوانغ تشاو، وعندئذ انتعشت التجارة في أندونيسيا وتبع ذلك تدفق مستوطنين عرب باتجاهها[3]. وفي غضون قرن من هذه الهجرة صار وضع محطات التجارة الإسلامية بارزاً في المصادر. فيبدو أن كلة خصوصاً اجتذبت إليها أعداداً كبيرة من المسلمين من الغرب، ولكن بعد أن تحولت إلى مستوطنة على أيدي العرب القادمين من الصين. فيكتب العزيز الفاطمي أن جزيرة كلة، وهي في بحر الهند مأهولة من المسلمين والهندوس والفرس[4]. وبعد أن أخرج العرب من مياه البحر الصينية بنى هؤلاء مستوطنة أخرى ألا وهي شريبوزا [سربزة أو سريره، م] بالقرب من بالمبانغ، عاصمة المهراجا صاحب زابج، أي شريفيجايا[5]. وفي تشمبا، كما تخبرنا النقوش، انتشرت المستوطنات في أوائل القرن الحادي عشر، ولعل المستوطنات التجارية التي قامت في هذه الفترة هي أصل التجمعات الإسلامية اليوم في أنام وعشيرة بثو P'u التي عادت إلى الصين بعد افتتاحها من جديد أمام التجارة الأجنبية.

وعلى أي حال، ثمة خط توغل ثان من الصين، عن طريق تشمبا أو الساحل الشرقي من شبه جزيرة الملايو إلى شرق جاوة. وهنا وجدت أول شاهدة قبر - حجر لوران (غريسيك) - تعود بتاريخها إلى عام 1082 أو 1102. ولربما أصبحت لاموري، الواقعة في أقصى شمال سومطرة، مركزاً لتجارة المسلمين ما بين القرنين العاشر والحادي عشر. وكانت هذه النقطة أول محطة في الأرخبيل ينتفع بها المسلمون الهنود، ومن هذه المنطقة أولاً انتشر الإسلام

(1) G.R. Tibbetts, A Study of the Arabic Texts containing Material on South–East Asia «(Leiden and London, 1979), p. 63, note 1.

(2) Tibbetts, «Early Muslim Traders», p. 37–38; Drewes, «New Light», pp. 453–4.

(3) Sauvaget, Akhbar, XXXIII; n. 2; Tibbetts, «Early Muslim Traders», p. 39.

(4) Tibbetts, Ibid., p. 38; Rose Di Meglio, «Arab Trade», p. 109.

(5) Tibbetts, Ibid.

في المدن – الدول الساحلية في نهاية القرن الثالث عشر. وقرابة مطلع القرن العاشر زار التجار المسلمون أيضاً مناطق أبعد من مملكة شريفيجايا المستقلة. وحين أصبح الإسلام دين التجارة العظيم في أنحاء المحيط الهندي كله، قامت الجماعات التجارية المختلطة في مرافئ أندونيسيا باعتناق الإسلام تدريجياً. واستمرت هذه المراكز الجديدة تزدهر بعد إعادة افتتاح المرافئ الصينية أمام التجار الأجانب في عهد سلالة السونغ بدءاً من العام 979 ميلادية فصاعداً[1]. ولقد ظلت المصادر العربية حتى القرن الثالث عشر تمسك عن إعطاء أي إشارة إلى شيوع الإسلام في ساحل الأرخبيل، سوى أن الكاتب الصيني تشاو جو – كوا يشير إلى تا – شيه في عدة مواضع[2].

من الجلي أن العرب هم من حمل الإسلام إلى أندونيسيا وخليج الملايو، ولكن السؤال من أين وفد هؤلاء العرب أنفسهم تصعب الإجابة عنه وما زال موضع نقاش. ولما كانوا يتبعون المذهب الشافعي فقد قام الافتراض بادئ الأمر بأن ثمة صلة لهم بمصر. ومع الأخذ في الاعتبار أن طريق التجارة يمر بكوجرات ومالبار خلص سنوك هورغرونيه وآخرون إلى أن العرب في أندونيسيا يرجعون إلى أصل هندي جنوبي، ثم جرى التخلي لأول مرة عن الفكرة القائلة إن من حمل راية الإسلام إلى هذه المنطقة عرب من شبه الجزيرة العربية أو مصر. وقد رأى سنوك هورغرونيه أن العام 1200 أقرب تاريخ لأسلمة أجزاء من الأرخبيل الأندونيسي على أيدي تجار مسلمين وفدوا من جنوب الهند، واستقروا في المدن ذات المرافئ وتزوجوا بنساء من تلك المنطقة. وليس من المرجح أن تكون لكوجرات أهمية من حيث أنها مصدر المسلمين ما دامت كامباي مدينة تغلب عليها الهندوسية، حتى العام 1293، وهو تاريخ متأخر. وكانت الاتصالات مع مالبار قد بدأت قبل قرون من هذا التاريخ، أما الفكرة القائلة بأصل هندي جنوبي فتتفق مع الروايات الملاوية القائلة بوجود صلات حميمة بالمسلمين من أتباع المذهب الشافعي في سريلانكا، والمابيلا من المالبار، والماريكايار على ساحل الكورومنديل. ولكن التأثير الوافد من كوجرات لا دليل عليه قبل النصف الأول من القرن السابع عشر حين وفد نور الدين الرانيري إلى آتشه[3]. فقد اتفقت

(1) Ibid., p.39; Rose Di Meglio, «Arab Trade», p. 109-10.
(2) Rose Di Meglio, «Arab Trade», p. 110.
(3) Marrison, «Coming of Islam», p.28.

الروايات على قيام تجارة إسلامية واستيطان إسلامي في جنوب شرق آسيا على مدى قرون قبل أن تتم تحولات واسعة إلى الإسلام. وقد كان هذا التحول في القرن الثالث عشر، ثم اتسع خصوصاً في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، حين غدا الإسلام قوة سياسية مهمة. فلم تعد التجارة تضطلع عندئذ بدور مستقل في هذا التحول. فأسلمة أندونيسيا شأنه شأن تهنيدها، كما أشار فان ليور، كان عملية فرضتها أوضاع ودوافع سياسية، ذلك أن حكام الدولتين الساحليتين المستجدتين، سومطرة وملقا، توسلوا بالإسلام في صراعهم مع سيام والصين وخاصة نظام مجابهيت الهندوسي في جاوة الداخلية. ومع حلول البرتغاليين أصبح الدين والتوسع السياسي أشد تداخلاً[1].

اليهود:

أصبح الشتات في حالة اليهود أشد مثولاً، إذ إنه كي يكون مفهوم الشتات ذا دلالة لابد من ربطه بسياق وظروف تاريخية. فكلمة الشتات ذاتها استخدمها اليهود الناطقين باليونانية وترد في العهد الجديد مرادفة لكلمة «غالويت» العبرية التي تعني «المنفى» بالمعنى المجرد للكلمة. وقد باتت الكلمة تعني أولئك اليهود الذين صاروا بعد المنفى البابلي يعيشون خارج فلسطين. ولكن لم يقيض لليهود أن يشرعوا في تطوير «شتات تجاري» مهم إلا في أيام الخلفاء المسلمين الأوائل، وعندئذ أفلحت الجماعات اليهودية القديمة في الهند في إعادة عقد الصلات بالشرق الأوسط والبروز من جديد من الظلمة. وسوف نرى أن مصير معظم التجمعات اليهودية في الهند ظل على اتصال وثيق بمصير تجمعات يهود الشرق الأوسط الذين ارتبط مصيرهم بتقلبات الإسلام السياسية. فكانت الفترة من القرن الثامن حتى الثاني عشر، باختصار، عهداً من الازدهار لليهود في الهند، إلا أن نجاحهم هناك كان يعتمد على تواجدهم في الشرق الأوسط المسلم ومصر، ومن ثم لم يستمر نجاحهم بعد هجرتهم إلى أوروبا.

كانت الجماعات اليهودية في القرون الأولى من التاريخ الإسلامي موجودة في كل مدينة من مدن الخلافة، كما كان اليهود يشاركون في المشروعات التجارية البعيدة كل

(1) Drewes, «New Light», pp. 439-45.

البعد عن حدود الدولة الإسلامية. فقد كانت طوائف اليهود تعود بتاريخها إلى العصور القديمة، وكانوا موجودين في كل بقعة من شمال أفريقيا ومصر إلى فارس وخراسان، وفي الهند حتى وصلوا إلى المالبار. ولقد غدا التواجد اليهودي في العديد من الأماكن عبارة عن حضور أقلية ذات شأن كما كانت عليه حالها في مطلع الأزمنة الرومانية. إذ بلغ تعدادهم أيام جرى الإحصاء الذي يعرف بالكلاودي في عام 48 م قرابة 6944000 نسمة ضمن الإمبراطورية الرومانية، أي قرابة ٪10 من مجموع السكان؛ ولكن هذا العدد انخفض إلى زهاء مليون ونصف في العصور الكلاسيكية المتأخرة مما مرده إلى استيعاب اليهود في المجتمعات المحيطة بهم وعوامل اقتصادية وديمغرافية مختلفة. وكانت هناك جماعات يهودية حسنة التنظيم في العديد من الجماعات الفكرية في أوروبا الغربية في أوائل العصور الوسطى، والعديد منهم في جنوب إسبانيا وصقيلية وجنوب إيطاليا[1].

وقبيل الفتح الإسلامي كان لدى يهود العراق أو البابليين، غلبة عددية ملحوظة، فلم يكن يتقدمهم من حيث العدد إلا النساطرة المسيحيين[2]. والواقع أنه كان بوسع اليهود البابليين أن يزيدوا من هيمنتهم الثقافية والدينية على يهود الشتات كافة، يوم أصبحت بغداد عاصمة الإسلام في القرنين الثامن والتاسع. فقد كان الجونا تنظيم النخبة الاجتماعية والدينية عند اليهود هو الذي ظل يبرز تضامنهم وينظم لهم فعاليتهم الاقتصادية الدولية، حتى بدء الغزوات المغولية في القرن الثالث عشر[3]. وكانت بغداد، وهي عاصمة الخلافة، مقر اثنين من الجونات أو رؤساء العقول المدبرة اليهودية، أو الأكاديميين (ياشيفا) الذين يمثلون أعلى سلطة في الطائفة اليهودية ممن اجتمعت لهم وظائف البحث العلمي والمحكمة العليا (التي تختص بتفسير شريعة الله) وتمثيل الأمة. وما إن وجدت الطوائف اليهودية في فلسطين وسورية ومصر وشمال أفريقيا نفسها تخضع للحكم السياسي ذاته الذي تخضع له في العراق وإيران حتى صار تأثير هذا المجلس البابلي أبرز مما هو عليه

(1) J.C. Van Leur, Indonesian Trade and Society: Essays in Asian Social and Economic History (The Hague and Bandung, 1955), p. 112.

(2) B.S. Bachrach, Early Medieval jewish Policy in Western Europe (Minneapolis, 1977); P. Johnson, A History of the Jews (London, 1987), pp. 112, 171.

(3) McGraw Donner, Early Islamic Conquests, p. 169.

عادة وأشد. والواقع أنه كان هناك ثلاث أكاديميات، أو مجمعات علمية، اثنان في بابل ومجلس واحد في فلسطين، وكان لهذا المجلس مقر في القاهرة أثناء الحروب الصليبية. وكانت الأكاديميات الثلاث تلتزم بمذهب واحد جامع ولا تختلف بعضها عن بعض إلا في الطقوس والمعاملات القانونية. ولكن اليهود، على العكس من الكنيسة المسيحية في المناطق البيزنطية، لم يعانوا انقساماً دينياً، بل توزعات جغرافية. فقد اتبعت الطوائف اليهودية في المناطق البيزنطية سابقاً الأكاديمية الفلسطينية، في حين انقسمت الطوائف التابعة للإمبراطورية الساسانية المنفرط عقدها وتوزعت بين الأكاديميتين البابليتين.

ومع قيام دولة الفاطميين المناهضة للخلافة العباسية في القرن العاشر، بدأت هجرة اليهود غرباً واضطربت عندئذ أسباب التمييز بين «شرقيين» و«غربيين». ومنذ ذلك الحين صار هناك تجمعان في العديد من المدن، أحدهما بابلي وآخر فلسطيني، وهكذا امتدت السلطة القضائية والإدارية الخاصة بالمجلس البابلي لينضم إليه اليهود الشرقيون في مصر وسورية وشمال أفريقيا. ولقد كفل التفوق لبغداد وجود سلطة علمانية يهودية، «رئيس مجلس يهود الشتات»، ولكن امتداد نفوذ «رئيس مجلس يهود الشتات» بات يقتصر على الخلافة الشرقية وامتداداتها، وحتى هذا أصبح مسألة تقتصر أحياناً على الشكل بالنسبة للقادة الإقليميين أو الناجيدا للتجمعات اليهودية.

لقد رسم بروز الإسلام وتشكل دولة إسلامية، من بعض النواحي، بداية جديدة لليهود. ومع أن القرون السابقة مباشرة والتالية للفتوحات العربية أشد الحقب التباساً في التاريخ اليهودي فإننا نستطيع أن نرى بجلاء تكون أشكال جديدة من يهود الشتات تتطور نتيجة التفاعل مع الظروف التاريخية المتغيرة في مجتمع الفتح الإسلامي. فيبدو أولاً أن اليهود لم يكونوا ينتمون دائماً إلى سكان المدن. ففي الأزمنة السابقة للإسلام كان هؤلاء ينشطون في طيف واسع من المهن، بما فيها التجارة، ولكنهم كانوا في الأغلب فلاحين. وكان ملكية العديد من هؤلاء منتزعة من الأرض، وخاصة في بابل، إذا أفقرتهم الضرائب المفروضة عليهم والمتزايدة باطراد، ثم انتقلوا إلى المدن بعد الفتوحات الإسلامية[1].

(1) W.J. Fischel, Jews in the Economic and Political Life of Medieval Islam (London, 1968), pp. 30–32; Goitein, Mediterranean Society, II, pp.3, 5–6, 16–17.

وكان هناك طبعاً، عدد لا بأس به من اليهود الذين اعتنقوا الإسلام، وقد عمل هؤلاء مع المسيحيين والمجوس والوثنيين سابقاً في الدولة الإسلامية والجيش بوصفهم موالي للقبائل العربية. أما اليهود الذين استمروا على دينهم، فقد أصبح الغالبية منهم يتمركزون في البلدات والمدن في دار الإسلام كلها، ونالوا وضع «الذميين» وفق القانون الساري. وبوصفهم كذلك كانوا مهمشين سياسياً وفي مرتبة أدنى من الناحية الاجتماعية سوى أن هذه المثالب عينها في بدايات الخلافة، مرفقة بوشائج داخلية قوية من التضامن، أتاحت لليهود البروز في المال والصيرفة والتجارة وحقول أخرى جديدة، وفي الطب وما شابه، ليس من المرجح أن يحتكرها العرب أنفسهم. وفي مناخ التسامح اللطيف الذي اتسمت به الخلافة في أيامها الأولى كان انصياع اليهود الشكلي غالباً ما يزول. ونشأ تعايش يهودي - إسلامي في كافة أصقاع الشتات تجاوز التعايش السلمي بين الحكام والرعايا «الذميين». فأنتج اليهود أدباً كاملاً بلغات إسلامية، بالفارسية والعربية، إلى جانب العبرية[1].

هناك عوامل تاريخية أخرى أثرت في وضع اليهود في الإسلام ألا وهي إحياء العلم اليوناني ولا سيما مع نمو التجارة والهند. ولعل البروز الجديد الذي صار لليهود في الطب والصيدلة يعود في الأرجح إلى انشغالهم العميق بنقل العلم اليوناني والتجارة مع الهند والشرق الأقصى في آن واحد[2]. وفي الخلافة العباسية في القرن التاسع كما رأينا، أصبحت تجارة الهند أساس الاقتصاد العالمي، وأسهمت أيضاً بثورة هائلة في التجارة الداخلية، ومن ثم الانتقال إلى نظام نقدي موحد يعتمد معدني الفضة والذهب يضم الخلافتين الشرقية والغربية. وعند هذه النقطة منح الموقع المحوري والمهيمن الذي تمتع به اليهود البابليون ميزة ليس في مجال تجارة المسافات البعيدة مع الهند وحسب، وإنما في التنظيم المالي، ومالية الدولة على العموم أيضاً. فقد نهضت في بغداد كما في أصفهان مؤسسات مالية ومصرفية عظيمة، لها صلات يهودية محورية أيضاً[3]. بل يبدو كما عرض

---

(1) Goitein, op. cit., pp. 265-6; idem, Jews and Arabs: Their Conquests through the Ages (New York, 1974), pp. 89-90, 105, 111.

(2) B. Lewis, The Jew of Islam (London, Melbourne and Henley, 1981); A.H. Cutler and H.E. Cutler, The Jew as Ally of the Muslim (Notre Dame, Indiana, 1986); Goitein, Jews and Arabs.

(3) Cf. Goitein, Mediterranean Society, II, p. 256; idem, «Letters and Documents», pp. 339-40.

لويس ماسينيون حجته أن شركات التمويل الدولية، كما تعرف اليوم، مع رجحان يهودي واضح، تعود إلى الخلافة العباسية في أواخر القرن التاسع والقرن العاشر[1]. ولئن ظل معظم اليهود الفقراء عمالاً حرفيين صغاراً فإننا نجد هنا ولأول مرة أعداداً كبيرة من اليهود قد ارتبطوا بالتمويل والتجارة البعيدة المدى (أكثر من تجارة المفرق). وعلى ما يبدو كان للمصرفيين اليهود (الجهابذة) شأن كبير في حاشية الحكام حيث يقرضون الحكومة المال ويدعمون قدرات الدولة المالية وينخرطون في الوقت ذاته في النظام المالي والضريبة الزراعية[2]. ويرجح أن المصرفيين اليهود قد سيطروا على أسواق المال العباسية في مطلع القرن العاشر وأصبحوا أداة على قدر عال من الأهمية في تطوير تقنيات تمويلية معقدة مثل استخدام الأوراق المالية (سفتجة) والشيكات (صك، صكوك). كذلك كان المصرفيون أنفسهم يعملون في التجارة (تجاراً) أو ممولين لتجار يهود ومسلمين آخرين. فنجدهم يوفرون التمويل لغزوات العبيد في أفريقيا، ويوجهون القوافل إلى آسيا الوسطى والصين وتنظيم الحملات البحرية في البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي. كذلك كانت البيوت المالية اليهودية الكبرى في بغداد تتولى تجارة الراذانية التي كانت تمتد في البر والبحر معاً، من أوروبا الغربية إلى الشرق الأوسط فإلى السند والهند والصين[3].

بدا أن اليهود في العراق وفارس قد تمكنوا من الهيمنة على الأقلية المسيحية ولعلهم تفوقوا على المسلمين من حيث الأهمية في المؤسسات المالية وربما الإقراض أيضاً. وفي مصر أمكن للأقليتين اليهودية والمسيحية الاضطلاع بأدوار في المجالات الاقتصادية والإدارية لا تتناسب وحجمهما[4]. ولما كان القرن العاشر استولت مصر الفاطمية

---

(1) Hilal as-Sabi, Kitab al-Wuzara (Leiden, 1904), pp. 81, 158-9; Al-Muqaddasi, Ihsan al-Taqasim fi Marifat al-Aqalim (Beirut, 1906), p. 183; A. Von Kremer, Ueber das Ein-nahmebudget des Abbasiden-reiches (Vienna, 1887), p. 6 ff; Fischel, op. cit.,pp. 3-7; L. Massignon, «L'Influencede l'Islam au moyen age sur la foundation et l'essor des banques juives», Bulletin d'etudes orientales (Institute Francais de Damas, I, 1931), p.3.

(2) Massignon, op. cit.

(3) Goitein, Mediterranean Society, I, p.345, 16-17. Fischel, Jews, pp. vii, 68; Ibn Taghribirdi, An-Nujum az-Zahirah, 4 vols (Leiden, 1851-57), II, p. 17.

(4) De Goeje, Ibn Khordadbhih, pp. 153-4; Fischel, Jews; L. Rabinowitz, Jewish MerchantAdventurers: The Study of the Radanites (London, 1948); M. Gil, he Radhanite Merchants and the Land of Radhan»,

(وشمال أفريقيا) على حيز مهم من تجارة الهند حين انتزعتها من منافسيها في بغداد. مما أدى إلى هجرة واسعة لليهود إلى القاهرة. ولما انحدرت بغداد وأخذ العباسيون يفقدون شيئاً فشيئاً سلطاتهم في الشرق والغرب، بدءاً من أواخر القرن العاشر وخاصة بعد غزو السلاجقة وبدء الحملات الصليبية (1096)، تم توجيه جزء أكبر من تجارة الهند إلى مصر. وفي مصر حصل اليهود من جديد على قدر لا يتناسب وحصتهم من هذه التجارة في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، حين أصبحت التجارة إحدى اهتماماتهم الرئيسة. ولو شاء المرء تتبع محطات تجارة اليهود، المرتبطة بمصر ونهاية البحر الأحمر، لوجدها في ما يزيد على عشرين بلداً مختلفاً على الساحل الغربي للهند وجنوب بروتش، وأبعد من ذلك في أندونيسيا. وفي مصر كذلك كان اليهود يبلغون مناصب عالية في البلاط. ولكن لم تكن لديهم تلك الهيمنة التي كانت لهم في بغداد. أما تجارة الهند في القرون ما بين العاشر والثاني عشر التي عرضت لها وثائق الجنيزة في القاهرة فكان ينهض بتمويلها إلى حد أكبر مسلمون في منطقة البحر الأبيض المتوسط[1]. ومع ذلك أصبحت أهمية القاهرة تزداد باطراد بوصفها مركزاً لتجارة اليهود ونشاطهم المالي. فقد أصبحت مصر، المسلمون المصريون واليهود المصريون، وسيطاً جديداً بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي، مع تراجع المركز البابلي القديم إلى الوراء. لذلك وجدنا التجار العراقيين والفرس، في القرن الحادي عشر، يستقرون في منطقة البحر الأبيض المتوسط وليس العكس. فهناك عدد آخر أكبر من اليهود أخذ بالهجرة، بدءاً من العام 1050 وما تلاه، من بغداد إلى إسبانيا. وكان البحر الأبيض المتوسط في القرن الحادي عشر ما يزال بأيد مسلمة وشارك يهود ناطقون بالعربية في تجارة البحر الأبيض المتوسط، على الرغم من تجاوزات الإيطاليين.

وأخيراً في هذه القرون ذاتها كان فقدان بغداد سيطرتها على تجارة البر من خراسان إلى الهند وآسيا الوسطى والصين. وفي لحظة تفكك الخلافة الشرقية تحركت جماعات كبيرة أخرى من التجار اليهود من بابل، وتوسعت سريعاً وانتشرت مناطق الاستقرار

Journal of the Economic and Social History of the Orient, vol. XVII, pt.3 (1974), p. 299 ff; Goitein, Jews and Arabs, p. 107; Massignon, op.cit.

(1) Fischel, Jews, p. 29.

اليهودي على الحدود الشرقية لدار الإسلام. هنا أعادت النهضة الحضارية الفارسية وصعود سلالات جديدة مستقلة من أصل فارسي، مثل السامانيين والغزنويين الذين غلب عليهم الطابع الفارسي، تشكيل طرق التجارة. وقد فاز هؤلاء الحكام المسلمون الشرقيون بثروات طائلة بفضل التوسع تجارياً وسياسياً إلى الشرق، وخاصة بفضل تجارة الرقيق والغزوات للحصول عليهم في آسيا الوسطى والهند. ومضى اليهود يفيدون من الفرص الجديدة التي أتيحت لهم في الشرق، كما أفادوا من الفرص التي توافرت لهم من قبل في الغرب.

لقد رأينا الآن أنه بعد القرن العاشر لم تعد أهم مراكز الشتات اليهودي في بابل أو في العاصمة الإسلامية بغداد (التي ظلت مع ذلك مقر مجلس الجونات ورئيس مجلس يهود الشتات) بل انتقلت المراكز غرباً إلى مصر وإسبانيا، وشرقاً إلى خراسان وآسيا الوسطى وحدود الهند. وقد غدت مصر خصوصاً مهمة بسبب من وضعها الوسيط بين شبكات العلاقات التجارية المتوسطية والمحيط الهندي. وزاد من أهمية تجارة الهند صعود أوروبا كما زادت في البداية من أهمية المشاركة اليهودية أيضاً في هذه التجارة بسبب الطلب على التوابل وسواها وازدياد الطلب على البضائع الشرقية على نحو مذهل بتأثير التفوق الأوروبي في تقليص الفرصة المتاحة للمسلمين في التحرك في البحر الأبيض المتوسط ذاته. ذلك أن النفوذ الإسلامي في منطقة المتوسط قد أخذ بالانحسار، ثم صار وضع اليهود من ثم في القرن الحادي عشر، في الأنحاء الإسلامية من البحر الأبيض المتوسط، يتأثر سلباً بسبب علاقاتهم بالدول المسيحية على امتداد الحدود الإسلامية. وكانت مثل هذه العلاقات، وخاصة مع بيزنطة والصليبيين، مشكلة للأقليات المسيحية في دار الإسلام منذ البداية. وبالمقارنة كان هناك دولة يهودية واحدة يعتد بها في القرون الأولى من الإسلام، وتلكم هي دولة الخزر، وهم قوم من الترك كان حكامهم قد تحولوا إلى اليهودية في القرن الثامن ويعيشون على رقعة تمتد ما بين نهري الدون والفولغا[1]. ولئن كانت علاقات الخزر التجارية بالمسلمين (كما كانت علاقات بيزنطة بالدول الصليبية وأوروبا الغربية) عبر التجار الراذانية اليهود وسواهم، فإن التأثير المباشر لهذه الدولة ربما كان ثانوياً من

---

(1) Goitein, «Letters and Documents», idem, Mediterranean Society, I, pp. 229–30; idem, «From the Mediterranean to India», pp. 184–7.

حيث وضع اليهود في الإسلام. أما دولة الخزر فيمكن اعتبارها يهودية إنما بمعنى محدود جداً وحسب. فقد كان زعماء الخزر يحكمون أقلية كبيرة جداً من الوثنيين والمسيحيين والمسلمين، فكانت معظم عادات الخزر وثنية وتتناقض مع تلك العادات والتقاليد التي تأخذ بها أي من الديانات التوحيدية. وعلى النقيض من ذلك نشأت في القرن الثاني عشر صلات وثيقة بين يهود جنوب فرنسا ويهود الشرق المسلم، وكان اليهود قد بدؤوا في ذلك الحين بالهجرة الجماعية إلى بيزنطة.

وقد أصبح اليهود على العموم، أكثر نشاطاً في الأراضي المسيحية. واشتدت الدعاية المناهضة لليهود في عهد من خلف الفاطميين، أي الأيوبيين والموحدين وبلغت الذروة في القرن الثالث عشر حين تفككت وحدة البحر الأبيض المتوسط كلياً، وفرض مماليك مصر قوانين تقوم على التمييز فأدت إلى مزيد من التدهور في وضع اليهود[1]. وكادت مصر بعد سقوط القسطنطينية في العام 1204 أن تحتكر تجارة النقل الهندية فضلاً عن أن اليهود تعرضوا للإبعاد عن هذه التجارة واستولى عليها جماعة من التجار العرب عرفوا بالكارمي. وجدير بالذكر أن وثائق الجنيزة تقتصر على التجارة المصرية الداخلية[2]. كذلك أدت استعادة إسبانيا في القرن ذاته إلى إعادة إدماج الأحياء المغلقة الخاصة بطائفة اليهود السفارديم (يهود إسبانيا والبرتغال) إلى فلك المسيحية اللاتينية. ونتيجة الانقسام الذي طرأ على البحر الأبيض المتوسط جرى الانتقال من تقليد يهودي - إسلامي إلى تقليد يهودي - مسيحي.

أما على حدود الإسلام الشرقية، أي خراسان، وآسيا الوسطى وأفغانستان، والسند والهند، فقد اتسعت القوة الإسلامية في القرن العاشر وحتى الثاني عشر حين بدأ المستودع البشري الأسيوي الأوروبي من الأتراك يزج بما لديه من السلالات الحاكمة ذات الطابع الفارسي الناهضة حديثاً، حين خلفت الحكام العباسيين فاستنزفت خزائن المال والجبايات وأدت إلى انقطاع الخراج عن بغداد. فانتشر اليهود البابليون - الفرس على

(1) Cf. J.H. Kramers and G. Wiet (trans.), Ibn Hauqal, Configuration de la terre (Kitab al-Ard), 2 vols (Paris, 1964), II, pp. 380-1, 385; Lewis, Jews of Islam, p. 61; W.J. Fischel, «The Jews of Central Asia (Khorasan) in Medieval and Islamic Literature», Historia Judaica, vol. VII, no. 1 (April 1945), p. 48.

(2) Goitein, Mediterranean Society, I, pp. 29, 39-41.

امتداد الطرق البرية في الشمال من الهند، وفي السند وأفغانستان، وغدوا عندئذ وسيطاً تجارياً مهماً بين العالم الإسلامي من جهة، والهند وآسيا الوسطى من جهة أخرى. وقد ازداد الاستقرار اليهودي بسرعة في هذه الفترة، إلا أن مجيء المغول في القرن الثالث عشر أدى إلى تقليص انخراط اليهود في التجارة والتمويل إلى أدنى حد. وواضح تماماً أن انحسار الوسيط اليهودي عن التجارة البرية الهندية جاء مصادفاً لاستبعادهم من التجارة البحرية بين ساحل الهند الغربي ومالبار ومصر. وفي المالبار تجاوز التجار المسلمون طوائف التجار اليهود وبدرجة أقل المسيحيين.

بلغ انخراط اليهود في التجارة بين الهند والديار الإسلامية في الشرق الأوسط عندئذ، أوجه ما بين القرنين العاشر والحادي عشر، ثم أفل نجمهم في القرن الثاني عشر أو الثالث عشر، وجرى في الوقت ذاته التحول اليهودي إلى المسيحية اللاتينية (الغربية). ويبدو أن تزامن هذه التطورات لم يكن من قبيل الصدفة، فقد حدث هذا كله في وقت كانت فيه القوة الإسلامية مهددة أبلغ تهديد بتوسع أوروبا المسيحية - حيث كان مركز جاذبية الحياة التجارية يتحول إلى شمال البحر الأبيض المتوسط - وكذلك بغزو المغول. كما أن أفول الخلافة العباسية قد هدد وضع اليهود في دار الإسلام، كما جعلهم صعودها يبرزون. وكان الإسلام قد صمد في مصر المملوكية، إلا أنه ما عاد يملك تأمين حاجات التجارة اليهودية والتمويل بنفس الشروط، وذلك بسبب تهديد المغول وصعود القوة الأوروبية. وقد أصيب وضع اليهود البابليين - الفرس بالانكماش طوال معظم نظام الخانات في العراق وفارس[1]. ولربما أدى ذلك إلى رحيل الكثير من يهود شرق خراسان فمضوا على طرق القوافل إلى آسيا الوسطى وخوارزم، ومن ثم إلى الصين. وهناك، آثار تدل على رحيلهم إلى داخل الهند[2]. ولكن اليهود غدوا في الصين والهند في عزلة عن مراكز الشتات الرئيسة[3]. وهناك لم تنشأ أي تقاليد هندو - يهودية أو صينية - يهودية، بل إن

(1) Ibid., p. 149; Goitein, The Beginning of the Karim merchants and the character of their organization», in: Studies in Islamic History and Institutions (Leiden, 1966), pp. 351-60.

(2) Fischel, Jews, pp. 90-93.

(3) Fischel, «Jews of Central Asia», p. 37.

الحياة العادية[1].
الصين قدمت مثلاً لشتات يهودي يذوب في
يعد النجاح الذي حققه اليهود في الحياة التجارية في صدر الإسلام ومن ثم مسيحية
القرون الوسطى، من الوقائع التي تبدو كأنها لا صلة لها في حد ذاتها بمنع الربا أو «الاتجار
بالمال» اللذين وسما الإسلام والمسيحية. وقد شاركت اليهودية في شكل من هذا التحريم
إلى جانب الديانتين السماويتين، فضلاً عن أن الفكرة القائلة إن المرابين ومقرضي المال
في العصور الوسطى الأوروبية كانوا بالضرورة يهوداً، إنما هي مغالطة[2]. وما يبدو حاسماً
في الدفع بالتجارة اليهودية والمال اليهودي إلى الأمام هو وضعهم الوسيط أثناء توسع
الإسلام في كوكبة كونية من ظروف جرت وتمت ولم تتكرر مرة ثانية قط. وهناك جماعات
يهودية تُصادف في الهند قبل الإسلام إنما ظلت منعزلة عاطلة عن الحركة حتى أدى توسع
القوة الإسلامية إلى إعادة الصلات بالتيار العام للحياة اليهودية في بابل وفارس ومصر.
فلما تقلصت هذه الصلات من جديد انكفأت جماعات الشتات اليهودية في الهند، وعادت
إلى الظلمة ثانية.

ولقد تكون تجمعان في مناطق الاستقرار: أحدهما في الشمال امتد من خراسان، وآخر على الساحل الغربي في مالبار أساساً، وكان ذا أهمية في شبكة النقل البحري. ويبدو مؤكداً أن اليهود كانوا على شيء من الضعف في المنطقتين قبل نهوض الإسلام، مع أنه كان في مالبار طائفة واسعة منهم. فقد كان فيها أقدم استيطان ذي أهمية لليهود في الهند، ولعل هؤلاء اليهود قدموا في الأرجح عن طريق البحر بعد دمار الهيكل الثاني. وتذهب الأسطورة إلى أن حضور اليهود في خراسان وحدود الهند الشمالية الغربية أيضاً يعود إلى أزمنة سابقة للإسلام[3]. وكانت خراسان «المنطقة الشرقية» من الإمبراطورية الساسانية، هي البلاد الواقعة شرق الصحراء الفارسية. ويضع الجغرافيون العرب ضمن هذه المنطقة فارس الشرقية وتركستان، وما وراء النهر وسيستان، وما يسمونه اليوم الأجزاء الغربية

(1) Lewis, Jews of Islam, p. ix.

(2) Jodendom in China– Jews in China: Colloquium d.d. 28 /29.11.1981 (Gent, 1984), pp. 11–12, 15–16, 22–23, 25.

(3) Cf. J. Le Goff, Marchants et banquiers au Moyen Age (Paris, 1956); idem, La Bourse et la Vie «(Paris, 1986).

من الهند، وتعادل أفغانستان[1]. وتشير المصادر العبرية من أقدم الأزمنة إلى «مناطق» (ميخوسوت) و«مدن» (مدنوت) خراسان ولكنها لا تشير إلى وجود تجمع سكني لليهود، فما زال غير معروف على وجه الدقة متى وجدت أولى الطوائف اليهودية في منطقة الحدود هذه بين فارس والهند.

ولعل أسراً متفرقة ارتحلت إلى الهند قديماً أيام السبي البابلي واستقرت هناك، إنما لم تجر أي هجرة واسعة النطاق سواء إلى الهند أو إلى آسيا الوسطى أو الصين[2]. فمنذ أيام الإغريق أقام تجار يهود علاقات تجارية وثيقة مع الهند، إلا أن هذه العلاقات كانت في الأرجح محدودة. وليس هناك تصور واضح عن كيفية انتشار اليهود في الشتات شرقاً وراء نهري الفرات ودجلة عقب الفتح الإسلامي. فالدليل التاريخي على وجود جماعات يهودية في خراسان وأفغانستان وشمال غرب الهند يصدر من القرن الثاني ويستمر في مطلع الحقبة الإسلامية ثم الحقبة التركية حتى غزوات المغول. فقد كان الطبري من أشار إلى وجود طائفة يهودية في مرو في وقت مبكر قبل القرن الثامن[3]. ومن القرن الثامن هذا يرد الشاهد على دخول اللغة الفارسية بأحرف عبرية[4]. وتفيد النقوش اليهودية - الفارسية أو الرسائل التجارية بوجود تجمعات يهودية راسخة في أفغانستان وتركستان الصينية من القرن الثامن إلى الثاني عشر[5]. والجلي أن هذه الجماعات اليهودية كانت امتدادات ليهود ينطقون بالفارسية من فارس الشرقية لكنهم على اتصال بيهود جنوب الهند.

وبدءاً من القرن التاسع عشر تزداد الشواهد ونطالع ذكراً لمستوطنات أخرى في خراسان. ويمكننا أن نجد اليهود في القرن العاشر في العديد من المدن الرئيسة: نيسابور وميمانا وهراة وكابل، وقندهار ومرو، وأكبر التجمعات في بلخ وغزنة[6]. أما ما يخص

(1) Fischel, «Jews of Central Asia», p. 37.

(2) Ibid., pp. 30–31; idem, «The Rediscovery of the Medieval Jewish Community at Firuzhuh in Central Afghanistan», Journal of the American Oriental Society, vol. LXXXV (1965), p. 148.

(3) Cf. G. Oppert, «Under die judischen Colonien in Indien», in: G.A. Kohut (ed.), Semitic Studies in Memory of A. Kohut (Berlin, 1897), pp. 396–8.

(4) Fischel, «Jews of Central Asia», p. 37.

(5) Encyclopedia of Islam, p. 308 ff.

(6) Fischel, «Rediscovery», pp. 150–3.

اليهود الذين يقيمون في بخارى ومدن أخرى فليس هناك من سجل يحفظ لنا أحوالهم، ومن المستبعد أن يكونوا قد غابوا عن تلك الأماكن. ويكتب الجغرافي العربي المقدسي، في العام 985 ميلادية: «في خراسان هناك العديد من اليهود وقلة وحسب من النصارى ومختلف فئات الزرادشتيين»[1]. ويشير هذا إلى زيادة يعتد بها في عدد اليهود في خراسان في الفترة الممتدة من القرن الثامن إلى العاشر.

وهناك حدث كشاف آخر في تاريخ هجرة اليهود نجده في «طبقات الناصري» للجوزجاني ويصف فيه أصول تجارة اليهود في غور، الواقعة في مجاهل أفغانستان[2]. ففي غور، حسبما ورد في كتاب الأخبار الفارسي الذي يعود إلى القرن الثالث عشر، كانت هناك ذات يوم أسرتان حاكمتان متنافستان، وقد سعى الخليفة في بغداد إلى الفصل بينهما في دعوى كل منهما بشأن حق حكم المنطقة التي كانت تخضع يومئذ للخليفة الذي يُزعم أنه هارون الرشيد (786-809). وكان الأمير بنجي بن نهران من الأسرة الشنسبانية قد ولّي إمارة الغور إنما بشرط أن يحوز على العلم بآداب الإسلام، وهو العلم بكتاب مرآة الأمراء، فمضى يدرس على يد أحد معارفه، وكان هذا تاجراً، «يهودياً على دين موسى». ومقابل هذه الدروس طلب اليهودي أن يصدر هذا الأمير أمراً بتسوية موضوع المهاجرين من «بني إسرائيل» في غورستان وهراة. والحوادث المشار إليها في هذه الرواية يؤيد صحتها شاهد مكتوب عن تسوية يهودية في الغور وربما احتوت على إشارة إلى نظرية ملفتة تتناول الأصل اليهودي لبعض قبائل الأفغان الذي ما تنقطع تؤيده الأخبار الفارسية - الأفغانية[3]. ومهما يكن الأمر فإن هذه التجمعات اليهودية في خراسان أو أفغانستان - وهي تتبع رئيس مجلس الشتات اليهودي - كانت كثيرة العدد يوم زارها الرحالة بنيامين الطليطلي، في القرن الثاني عشر[4]. ولربما كانت غزنة تضم 80 ألف يهودي في العام 1170 ميلادية، وربما كان هذا العدد ضعف ما كانت عليه في القرن السابق[5]. كذلك كانت بلخ تضم

(1) Fischel, «Jews of Central Asia», p. 33.

(2) M.J. De Goeje (ed.), Al-Muqaddasi, Descriptio Imperii Moslemici (Leiden, 1906), pp. 323-4.

(3) Lees ed., pp. 36-37.

(4) Fischel, «Rediscovery», p.42.

(5) Adler, Benjamin of Tudela, p. 82.

طائفة كبيرة جداً من هؤلاء اليهود. ويذكر الإدريسي (ت 1166) كابل على أنها إحدى بلدات الهند، وذات اتساع وضاحية «يعيش فيها اليهود الكفرة»[1]. ولعل المرء يجد أنه أكثر من مجرد مرجح حضور اليهود الواسع في مدن أفغانستان ووجود يهود في زرنج وبست على امتداد درب التجارة من الهند إلى فارس عبر سيستان والرخّج[2]. وبغياب كل إشارة تقريباً إلى هذه التجمعات لا نملك إلا الاستنتاج أنها اختفت وتضاءلت وغدت جماعات غير ذات شأن تحت حكم المغول. ففي غور ليس هناك من آثار تنم عن حياة يهودية مستمرة بعد دمار العاصمة فيروزكوه على يد أوجاداي[3]. ويتداعى إلى أسماعنا كلمة مصرفي «عبراني»، وخواجة فائق الغنى «يسهم في الدفاع عن هراة في وجه هجمات المغول»[4]. ويرجح أن أعداداً كبيرة من اليهود كانوا قد انتقلوا إلى خوارزم والصين، وأن بعضهم، إن لم يكن الكثير منهم، قد مضى متوغلاً في الهند. ويذكر الجوزجاني أن يهوداً قد رافقوه من دلهي إلى الملتان في العام 1250[5].

لقد ارتبط ظهور اليهود، طوال هذه الفترة بصلتهم بالمال والتجارة، فمنذ القرنين الثامن والتاسع وخراسان على اتصال «بالتجار اليهود الراذانية»[6]. وعبر التجمعات اليهودية الخراسانية استمرت العلاقات بأوروبا والهند والصين، كما مع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المسلمين. وكانت تجارة الشتات هذه، يومئذ، أوسع تجارة في العالم، مشكلة شبكة واحدة ذات ثقافة كوزموبوليتية مشتركة. فبدءاً من «بلد الفرنجة» كان أحد الطرق التي سلكها التجار الراذانية يمر ببلد الصقالبة (السلاف) وخمليف عاصمة الخزر، ثم عبر البحر الجرجاني (الخزر) فبلخ، وكانوا يمضون أحياناً عبر نهر جيحون. وهناك طريق ثالث يمتد من منطقة الفرنجة إما براً وإما بحراً إلى شمال أفريقيا ومصر، ثم إلى ميناءي المدينة [المنورة، م] وجدة على البحر الأحمر فإلى السند والهند والصين. وهناك، بعد، درب آخر يمتد إلى القسطنطينية. وأخيراً ثمة درب يصل إلى أنطاكية فمنطقة الفرات

(1) Fischel, «Jews of Central Asia», pp. 37-39.

(2) Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, p. 67.

(3) Bosworth, Sistan, p. 11.

(4) Fischel, «Rediscovery», p. 153.

(5) Lees, tabaqat-i-Nasiri, pp. 356-7.

(6) Ibid., p. 188.

وبغداد ثم أسفل دجلة إلى الأبلة، ومن هناك إلى السند وما بعدها. وهكذا كانت تجارة اليهود تشمل العالم كله. وكما يقول ابن خرداذبة كان الراذانية اليهود يتكلمون العربية والفارسية والرومية (اليونانية) والفرنجية والأندلسية (الإسبانية) والصقلبية (السلافية). وكان الوصول إلى الهند يتم إما عبر الخليج والبحر الأحمر، وإما براً عبر خراسان والسند. وكان الطريق البري من فارس إلى خراسان طريق الهجرة اليهودية الرئيس إلى الصين. ومن خراسان وأفغانستان أيضاً، كان اليهود يمضون متوغلين في الهند للتجارة[1]. كما كان اليهود الخراسانيون ينتشرون بصحبة التجار الجوالين اليهود من الغرب، في السند والهند، كما يدخلون سوياً آسيا الوسطى والصين. وفي حين كان معظم اليهود يسهمون في التجارة البحرية للمحيط الهندي التي انطلقت من الخلافة الغربية ومنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، كان اليهود الفرس في شمال الهند وكشمير يتبعون الخلافة الشرقية، وكانت لهم الغلبة في القرنين العاشر والحادي عشر. ولكن يبدو أن غزوات الغزنويين حملتهم في مرحلة ما على الانكفاء إلى التخندق من جديد في خراسان وأفغانستان[2].

ولقد حركت رابطة التجارة اليهودية على امتداد الطريق البري ما لا يعد ولا يحصى من البضائع الفخمة والتوابل والعقاقير وما شابه. ولم تكن التجارة اليهودية لتختلف في هذا عن مجمل تجارة الإسلام والهند. ولكن يبدو أن ثمة جزءاً حياً من تجارة اليهود عبر البر، ألا وهو المتاجرة بالخصيان والرقيق من الذكور والإناث. وهذا أشد ما يستلفت النظر، إذ إن وثائق الجنيزة في القاهرة لا تتضمن ولو إشارة واحدة إلى تجارة رق منظمة تقوم على اليهود، وهذا ما جعل (اس. دي. غويتن) يؤكد انطباعات ديفيد أيالون الأولى، ويخلص إلى القول إن اليهود لم يسهموا في فترة الجنيزة الكلاسيكية في تجارة الرق[3]. وإذ يسلم غويتن بأنه كان لليهود في القرن التاسع اشتغال بالرق (كما كانت عليه حالهم من جديد في الحقبة العثمانية)، فقد كان ميالاً إلى تصوير فترة الجنيزة من القرن العاشر حتى الثاني عشر باعتبارها عصراً من «التنوير والليبرالية»، وأن اليهود كانوا فيها من العوامل الحاسمة التي تصل بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي، وأن اشتغالهم في بيع الرقيق لم يكن

(1) De Goeje, Ibn Khordadbhih, pp. 153–4.

(2) Cf. Fischel, «Jews of Central Asia», p. 49.

(3) Sachau, Alberuni's India, II, p. 206.

أكثر من قيام الأشخاص العاديين بذلك[1]. ويرى غويتن أن «التاجر كان المناصر للفردية والمغامرة والمحافظ على علم الحرية خفاقاً»[2]. وذلكم هو قول شديد الانحياز وينطوي على مفارقة تاريخية.

وجلي أن المجتمع التجاري في صدر الإسلام قد رسخ ونما مع اتساع الدولة، وكان ازدياد الاتجار واستخدام النقد في التعامل قد ترافقا مع ازدياد مطرد في تجارة الرق واستخدام الرقيق. وهناك شواهد كثيرة على أهمية اليهود في هذه التجارة. وإن خلو وثائق جنيزة القاهرة من أي إشارة إلى اشتغال اليهود في تجارة الرقيق لا يدعو للعجب؛ نظراً لأن هذه التجارة كانت تجري إلى حد بعيد في البر، وعبر البلاد السلافية (الصقلبية) وأوروبا الفرنجية، وأفريقيا، كما عبر خراسان أو السند وأفغانستان. وتكاد وثائق الجنيزة تخلو من الإشارة إلى هذه المناطق، ولكن الوجود اليهودي كان ملحوظاً على امتداد الطرق البرية عبر أوروبا وروسيا وآسيا الوسطى وأفريقيا والهند. وكما سبقت الإشارة، فإن المصرفيين اليهود الذين كانت لهم الصدارة في بغداد، في القرن العاشر، ساندوا بالمال غزوات تجار الرقيق في أفريقيا الذين يوردون الرقيق إلى الورشات والمزارع في العراق[3]. وفي القرن العاشر كان التجار اليهود يتولون إخصاء الفتيان الصقالبة في إسبانيا أو بالقرب منها، وكذلك بيع الخصيان في بقاع الإسلام جميعها، ومعهم الرقيق من الصبيان والبنات الذين كانوا يؤخذون أو يباعون في فرنسا وغاليسيا[4]. وكان التجار الراذانية قد عرفوا على نطاق واسع بتجارتهم بالخصيان من أوروبا الغربية خصوصاً أو بالرقيق عموماً[5]. وكان الخزر أيضاً على قدر من الأهمية في تجارة الرقيق بسبب من صلاتهم بالتجار الراذانية.

كما عمل اليهود، على امتداد الأنهار الروسية، في تجارة الرقيق. ولا ريب بأن يهود خراسان كان لهم الدور الحاسم في تجارة الرقيق مع بلاد الصقالبة (السلافية)؛ نظراً لأن

(1) Goitein, Mediterranean Society, I, p. 140.

(2) Goitein, «Letters and Documents», p. 341; idem, «Slaves and Slavegirls in the Cairo Geniza records», Arabica, 9 (1962), pp. 1–20.

(3) Goitein, From the Mediterranean to India», p. 188.

(4) Massignon, «Influence de l'Islam», p. 3; and cf. p.89.

(5) Kramers and Wiet, Ibn Hauqal, I, p. 109.

هؤلاء كانوا لا يأتون من فرنسا وغاليسيا ولمبرديا وكالبريا وحسب، وإنما من خراسان أيضاً. وحينما انطلقت تجارة المماليك الأتراك في القرنين العاشر والحادي عشر من آسيا الوسطى مضى التجار اليهود يعمرون مراكز التوزيع في خراسان وما وراء النهر بالرقيق. وكانت تجارة نقل الرقيق قد أصبحت عندئذ الأساس المادي لقوى السامانيين في خراسان وماوراء النهر اللتين كان حكامهما يقومون برعاية النهضة الفارسية في بلاط بخارى. ومثل هذا الحال يصدق على الغزنويين. فعندما استولى الغزنويون على السلطة غدت تجارة الرق من الهند مهمة، وفي القرن الثاني عشر صار هناك يهود يقومون بتحصيل الضرائب في غزنة ومدن أخرى تقع على طرق التموين غرباً. وقد برزت غور قبل ذلك بوقت طويل بوصفها مستودع رقيق للإسلام، وهنا أيضاً قامت المستوطنات اليهودية. وفي كل أنحاء المناطق الشرقية الإسلامية، يمكن أن نخلص إلى القول بأن استيطان عدد كبير من اليهود رافقه تعاظم أهمية تجارة الرقيق. بل ويمكن القول إن تجارة الرقيق على الطرف الشرقي من الحدود مع الهند غدت إحدى الأسباب الرئيسة للوجود اليهودي.

أما السؤال الذي لا يفتأ يلح فهو التالي: كيف ارتبط الاستقرار اليهودي بتوسع الإسلام وتجارة المسلمين في جنوب الهند؟ يقول زين الدين في كتابة «تحفة المجاهدين» الذي يعود إلى العام 1583، إن «جماعة من اليهود والنصارى دخلوا مدينة كرانغانور من أعمال مالبار قبيل دخول الإسلام هذا البلد وكانت سفينة ضخمة قد حملتهم إليها»[1]. ويهود كرانغانور أقدم جماعة يهودية في الهند، وتذهب إحدى الروايات إلى أن هذه الطائفة وردت من فارس بعد انعتاق الجماعة من العبودية على يد قورش في العام 450 ق.م. وهناك قول شائع يعزو هجرة اليهود إلى مالبار إلى الاضطهاد الذي تعرضوا له على يدي كل من طيطاوس وفيسباسيان في الوقت الذي جرى فيه تدمير هيكل القدس الثاني (68 م).

وتزعم بعض المخطوطات العبرية أن عشرة آلاف يهودي كانوا يسكنون كرانغانور وموانئ مالبار الأخرى. ولكن ليس هناك من إشارة إلى أن هؤلاء اليهود حلوا هناك بصحبة المسيحيين. فالكنيسة المسيحية التي كانت قائمة في القرن السادس الميلادي وذكرها

(1) De Goeje, Ibn Khordadhbih, p. 153.

كوزماس إنديكوبلوستيس البيزنطي على أنها تعود إلى زمن حواري المسيح توما[1]. أما بنو إسرائيل في كونكان فأصولهم غامضة - ولعلهم حلوا في المنطقة بعد القرون الأولى للإسلام - ولكن بعض رواياتهم تفيد بأنهم غادروا منطقة الجليل مهاجرين هرباً من اضطهاد أنطيوخس أبيفانيس (175-163 ق.م)، في حين يزعم آخرون - بأنهم شأنهم شأن سواهم - غادروا فلسطين في سفينة بعد دمار الهيكل الثاني[2]. وهناك يهود آخرون نزلوا على ساحل المالبار في القرون الأولى بعد الميلاد وقد حملوا رأياً يقول أو يزعمون، أنهم جاؤوا هرباً من الاضطهاد في فارس، كما هو حال المسيحيين الفرس الذين لجؤوا إلى سريلانكا للأسباب المزعومة نفسها[3]. وأول دليل قاطع على وجود مستوطنة يهودية بالقرب من كرانغانور، هو ميثاق التاميل الذي وضعه بهاشكرا رافيفارمان 976-1036م بمنح أراض وامتيازات، والمدون بخط فاتيولوتو التاميلي القديم[4]. وتذكر روايات الرحالة اليهود والمسلمين والمسيحيين في القرنين الثاني عشر والثالث عشر تجمعات يهودية صغيرة على امتداد ساحل المالبار، وفي بلدان مثل كاليكوت وكيلون كرانغانور (شينغالي) وفي مواضع مختلفة أبعد إلى الشمال[5].

واستمر طلاب الاستيطان اليهود في التوافد في القرون التالية من منطقة الخليج العربي ومصر وأطراف أخرى من الشتات اليهودي، ومن إسبانيا أو القسطنطينية[6]. وكانت تجري في مطالع هذه الفترة اتصالات مع خراسان، كما تشير النقوش الفارسية في المالبار. ثم كان هناك القبول بدخول الراغبين في اعتناق اليهودية. وانقسم عندئذ يهود مالبار بين يهود «بيض» ويهود «سود»، وكان هؤلاء «السود» الأبناء من الزيجات المختلطة بين اليهود

(1) Hyderabad ed., p. 13.

(2) J. Henry Lord, «Jews in Cochin», in: J. Hastings (ed.), Encyclopaedia of religion and Ethics, vol. 7 (London, 1960), pp. 557–9; Logan, Malabar, I, p. 202; Adler, Benjamin of Tudela, p. 63.

(3) W.J. Fischel (ed.), Unknown Jews in Unknown Lands: TheTravels of Rabbi David D'beth Hillel (1824–1832) (New York, 1973), p. 33.

(4) Tibbetts, «Early Muslim Traders», p. 6.

(5) W.J. Fischel, «The exploration of the Jewish antiquities of Cochin on the Malabar coast», Journal of the American Oriental Society, vol. LXXXVII (1967), pp. 230–47; Bouchon, Mamale de Cananor, p. 10.

(6) Fischel, «Jewish antiquities of Cochin», p. 231, note 7.

والهندوس، أو متحدرين من الهندوس الذين اعتنقوا اليهودية[1]. ويقول اليهود البيض إن اليهود السود من نسل سلالات من الرقيق الذين كانوا يباعون ويشرون واعتنقوا اليهودية ليعتقوا. أما اليهود السود أنفسهم فيزعمون أنهم يتحدرون من إسرائيليي السبي الأول[2]. ومهما يكن من أمر فإن المصدر الرئيس للتعويض عن يهود مالبار ظل الشرق الأوسط المسلم. ومثل هذا الوضع كان في سريلانكا حيث يشير الدليل التاريخي في الوقت الحاضر إلى وجود تجمع يهودي واسع يعود إلى القرن التاسع[3]. وقد وجد بنيامين الطليطلي قرابة 3000 يهودي في موضع إلى الجنوب من مالبار يدعى «ابريغ» ولعله سريلانكا[4]. ووصف الإدريسي اليهود في سرنديب في القرن الثاني عشر وقال إنهم طائفة اتخذ من بينهم ملك الجزيرة بعض وزرائه. وهناك مصدر واحد وحسب، وهو كتاب عجائب الهند[5]. يذكر تاجراً يهودياً في سربزه (أندونيسيا) في طريقه إلى الصين[6].

ومما يسترعي الانتباه الآن أن التجمعات اليهودية في مرافئ مالبار، بالموازاة مع شمال غرب الهند، برزت من طيات النسيان في القرون الأولى من الإسلام. ولقد تزامن دخول الإسلام مالبار مع تدعيم البرهمانية الأرثوذوكسية للخوف المرضي من البحر على أقوى نحو، وقد سبق أن بسطنا القول فيما تقدم[7]. ولئن كان من العسير الفصل بين السبب والنتيجة، فلا ريب أن تلك كانت فترة شهدت تحولاً عاماً في الحياة الاجتماعية والدينية. وكان أحد الأسباب التي جعلت لليهود أهمية في تجارة مالبار البحرية مع العالم الإسلامي ذلك التوجه الزراعي الذي انشغلت به الهندوسية المستحدثة، وغلب تدريجياً على الجماعات القوية من البراهمة المهاجرين. وكان أن فقد مجتمع مالبار والقدر الكبير من الهند الغربية اهتمامهما بالتجارة البحرية، في حين حل الإسلام محل البوذية، من

(1) Ibid., p. 233; Goitein, Mediterranean Society, I, pp. 246–7; idem, «From the Mediterranean to India».

(2) Oppert, op. cit., p.399.

(3) Fischel, Unknown Jews, p. 111.

(4) H.M. Elliot and J. Dowson, The History of India as told by its own Historians, 8 vols (London, 1867–77), I, p. 10.

(5) بزرك بن شهريار الناخذة الرامهري، عجائب الهند، تحقيق عبد الله محمد الحبشي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2000، ص 107 – 112. (المترجم).

(6) Adler, Benjamin of Tudela, p. 65.

(7) Tibbetts, Arabic Texts, p.44.

حيث كونه الدين المهيمن في التجارة العالمية وقام التجار المسلمون واليهود بتطوير هذه التجارة. وحين شاع ذلك النفور الذي وسم الطبقة العليا في مالبار من الانشغال بالبحر كانت الآثار ملموسة في هجرة البراهمة على نطاق واسع برعاية ملكية، فصار من اللازم إناطة دور «تجار البحر» بالجماعات الأجنبية التي استقرت في تلك البلاد وكانت خارج حظيرة الهندوسية. ويبدو أن ذلك الدور قد اضطلعت به الطائفتان «أنجوفا نام» و«مانيغرامام» الحرفيتان اللتان تخضعان لإدارة اليهود والمسيحيين. وقد تجلى العداء حيال البوذية والجانية، خصوصاً في القرنين العاشر والحادي عشر، في حين صار دور اليهود أشد هيمنة بذات القدر.

لم يقيض للمستوطنين المسلمين في مالبار إلا في القرن الثالث عشر الاستقرار الكافي الذي يسمح لهم بتطوير مؤسساتهم وتجاوز الوسيط اليهودي. وكانت جماعات مابيلا المسلمة على الساحل قد نمت وبدأت تميز نفسها عن الطوائف الحرفية التي يغلب عليها اليهود والمسيحيون، بعد وقت طويل من النمو المستمر عبر علاقات تجارية مستقرة مع الخليج وبلاد العرب من ناحية، والزواج المختلط بنساء من الطبقات الاجتماعية المتدنية وذوات الأصول المحلية من ناحية أخرى. وقد أصبحت أقدم مستوطنات المابيلا واضحة للعيان يومئذ، حين زار تلك البقاع أوائل التوسكانيين والبنادقة، وأصبحت مالبار مركز تقاطع الطرق بين العالم الإسلامي والشرق الأقصى. وحين حل المابيلا المسلمون محل اليهود غدوا عندئذ الوسطاء ذوي النفوذ في مالبار في التجارة مع الغرب كما مع الشرق. ولكن تجارة اليهود ظلت مزدهرة حتى القرن الثاني عشر أو الثالث عشر، وحتى نهاية تجارة الجنيزة في القاهرة وبداية هيمنة تجارة الـ «كاريمي» في زمن المماليك، كما كان المستوطنون اليهود في مالبار في ازدياد.

ونظراً لتعاظم أهمية تجارة الهند غدا الممثل اليهودي في عدن يتمتع بنفوذ كبير لفترة من الزمن وصارت «عدن والهند» تعتبران عند السلطات اليهودية المرجع القانوني[1]، فأصبح «وكيل التجار» اليهودي (بالعبرية بوكيد ها – سوهاريم) في عدن ورئيس (ناجيد) الطوائف اليهودية في اليمن «وكيل سادة البحر والصحارى كافة»، أي أنه يبرم اتفاقيات

(1) Cf. pp. 72–73.

لصالح التجار اليهود مع كل الحكام وقراصنة المحيط الهندي وبحر العرب[1]. ويبدو أنه تم في القرن الثاني عشر افتتاح خط ملاحة بحرية مباشرة بين عدن وسريلانكا من الوكيل ذاته وبالمشاركة مع حاكم عدن المسلم، ولم يكن ذلك يقتصر على مجرد توسيع التجارة، وإنما قصد به تشجيع صاغة الذهب اليهود على الاستقرار هنا والسيطرة على الجزيرة من طرفهم، بما ينهي حقبة كانت سريلانكا فيها ملجأ للمدينين المعسرين[2]. كذلك علمنا أن المحاكم اليهودية في مالبار كانت تصدر وثائقها، في القرن الثاني عشر على الأقل، باسم رئيس مجلس الشتات اليهودي في بغداد والمجلس الفلسطيني، الذي كان مقره يومئذ في القاهرة. وفي هذا ما يفسر أصل المستوطنات التجارية اليهودية على الساحل الهندي، وكانت توجد إما في العراق وفارس وإما في حوض البحر الأبيض المتوسط. ويصدق هذا ذاته على يهود اليمن الذين كانوا دوماً على اتصال بالأكاديميات البابلية، ولكنها عند إعادة توجيه تجارة الهند أصبحت أشد التصاقاً بالقاهرة[3].

إن تاريخ اضطهاد اليهود في أوروبا معروف على أتم وجه: فانكلترا طردت اليهود في عام 1290، وفرنسا في عام 1394، وبدأ خروج يهود إسبانيا (السفراديم) في عام 1492، ومن البرتغال في عام 1497، كذلك عمدت الكثير من المدن في المناطق الناطقة بالألمانية إلى طرد اليهود أيضاً. والحق أن أوروبا الغربية وأجزاء واسعة من أوروبا الوسطى أخليت تقريباً في عام 1497 من سكانها اليهود. وغدا أهم مراكز الاستيطان اليهودي منذ ذلك التاريخ شمال إيطاليا، وبضعة مدن ألمانية والامبراطورية العثمانية، وخاصة في بولونيا وليتوانيا. وقد صار بوسع اليهود تحت وقع المركنتالية والعقلانية، ثم بفضل النزعة التنويرية الرجوع إلى إنكلترا وفرنسا وهولندا في القرنين السابع عشر والثامن عشر. ولكن سرعان ما أفسح الحي اليهودي (الغيتو) المجال لنشوء نزعة معاداة السامية الحديثة.

كان تاريخ هجرة اليهود واستقرارهم في الهند، وتطور اليهودية بعد القرن الثاني عشر أقل عرضة للتقلبات مما كان عليه الحال في أوروبا، إنما أقل فائدة كذلك. ولكن ليس هناك

(1) Goitein, «From the Mediterranean to India», p. 191 (note 16), 195; idem, Mediterranean Society, II, pp. 26, 95.

(2) Goitein, «From the Mediterranean to India», pp. 189–90.

(3) Ibid., p. 191; Mediterranean Society, II, p. 331.

من دليل على قيام أعمال اضطهاد مستمرة منهجية في أي وقت من الأوقات. ومع ذلك اتسم تاريخ اليهود في الهند بالإحباط. وقد كشفت مجموعة من الدراسات تناولت اليهود الهنود صدرت حديثاً عن أنه «ليس هناك إلا القدر القليل من التفاعل [بين اليهودية، م] ونهج الهندوسية، الكلاسيكية والشعبية»[1]. فالمسيحيون في الهند يفوقون اليهود عدداً، إذ يبلغ تعدادهم 14 مليوناً، في حين كان تعداد اليهود قبيل عام 1948 مجرد 23 ألفاً وفي عام 1971 تقلص عددهم إلى 11 ألفاً بسبب الهجرة. واليوم لا يزيد عددهم عن 5000 يهودي وحسب[2]. وعند مقارنة هذه الأرقام التي لدينا لليهود الهنود في «عصرهم الذهبي» - الذي يمتد من القرن الثامن حتى الثاني عشر - يبدو العدد مرتفعاً (80 ألفاً في غزنة وحسب في أواخر القرن الثاني عشر)، ويبدو واضحاً كذلك في سياق هذه الفترة أن اليهود اكتسبوا في الهند على الجملة صورة أرفع كثيراً وثابروا عليها. والسبب في ذلك كما نرى، صلتهم الوثيقة القائمة يومئذ مع الفعالية اليهودية عموماً في الشرق الأوسط ومصر. وبعد القرن الثاني عشر، صارت الجماعات اليهودية في الهند إلى العزلة. ولكن مرد هذا، حتى في ذلك الحين، أنه كلما حدث إحياء جزئي (كما جرى، مثلاً، في العقود الأولى من القرن التاسع عشر بين يهود كوتشن [أقصى جنوب الهند، م] وبني إسرائيل على ساحل كونكان)، كان مبعثه على العموم حفز من الشرق الأوسط وحلول يهود ناطقين بالعربية وردوا من العراق وسواه من الأقطار[3]. وما جرى على نطاق واسع أيام الخلفاء العباسيين والفاطميين حين غلب اليهود في عالم المال وتجارة المسافات البعيدة، وجد أصداء ضعيفة في الأزمنة اللاحقة. ولكن كان هذا كل ما في الأمر، إذ لم يعد الشرق الأوسط بؤرة النشاط اليهودي والمؤسسات اليهودية وتنظيم الجونات ورئيس مجلس الشتات اليهودي. ولكن اليهود ظلوا حتى القرن الثاني عشر يضطلعون بدور قوي، متعدد الأوجه هنا، وكانوا كثيراً ما يهمشون اجتماعياً، فتبدو المشاركة اليهودية في الحياة السياسية في الدول الإسلامية كما في الهند وسريلانكا بارزة ملحوظة في عدد من الأحوال. وفي النهاية كان نجاح التجارة

(1) Goitein, Mediterranean Society, II, p.21.

(2) T.A. Timberg, «On Indian Jews», in: Jews in India (New Delhi, 1986), p. 6.

(3) S. Weil, «Symmetry between Christians and Jews in India: The Cananite Christians and the Cochin Jews of Kerala», ibid., p.179.

اليهودية والرخاء الذي تنعم به الطوائف اليهودية في الهند مستمداً من الوضع البارز الذي احتله اليهود في بغداد والقاهرة وسواهما من مدن الشرق الأوسط الإسلامي في الفترة السابقة لاستيعابهم من أوروبا.

البارسيون:

كان ثمة هجرة واسعة للفرس الزرادشتيين «أو البارسيين» باتجاه الهند في القرون التي تلت الفتح العربي لفارس، ومن هذه الهجرة قامت مستوطنات البارسيين في كوجرات وعلى امتداد الساحل الغربي للهند. وفي فارس المسلمة واجهت الزرادشتية، على عكس اليهودية والمسيحية، أفولاً محتملاً، وتؤكد مصادرنا - وهي من أزمان متأخرة جداً - أن خروج الزرادشتيين الذين لم يتحولوا عن عقيدتهم إلى الهند كان هروباً من الاضطهاد الذي أنزله العرب بوطنهم. والحق أنه كان حرياً بالهند أن تكون ملجأ محتملاً لهؤلاء الزرادشتيين، فهي ليست مكاناً قريباً وحسب، وإنما كانت تقع دائماً في الفلك الفارسي؛ ذلك أن فارس كانت نِعم الجار الامبراطوري وظلت كذلك طوال أكثر من ألف عام سبقت الفتح الإسلامي، وكان تأثير الثقافة الفارسية قوياً منذ البدء - وفي الواقع منذ الغزوات الآرية - وخاصة في غرب الهند. فلا عجب إن كان للفرس حضور في الهند منذ أزمنة سحيقة، ويتكرر ذكرهم في الأدب السنسكريتي (مثلاً: فيشنو بورانا) على أنهم باراسيكس. كذلك كان أثر الساسانيين ملموساً على نحو خاص في شمال غرب الهند، كما جرت مختلف حملات الساسانيين في نواحي خراسان وسيستان وكابل وحتى سيرهند ما بعد نهر السطليج.

وقد ظلت الغلبة للفرس في عهد الإمبراطور هارشا البوذي الذي يذكر تارانانا أنه قام على رعاية طائفة من الزرادشتيين بلغ تعدادهم 12000 في وقت من الأوقات، ويؤيد الشاهد النمي أن الأسرة الساسانية أو أحد فروع تلك الأسرة الملكية حظي بموطئ قدم في كوجرات[1]. وأخيراً يذكر الطبري تبادل السفارات بين خسرو الثاني الساساني وملك كالوكيا، بولكشين الثاني (608-48 م) الذي حكم الدكن، «المهراشترات الثلاث»، من

(1) Cf. J.G. Roland, «A Decade of Vitality: Bene Israel Communal Development (1917-1927), ibid., p.285.

فاتيبورام (بادام الحديثة) في ناحية بيجابور[1]. وكان الزرادشتيون الفرس والمسيحيون الفرس قد هيمنوا على التجارة في غرب المحيط الهندي في القرون السابقة لظهور الإسلام، كما سلف لنا القول، في حين كانوا يتنافسون وأندادهم الأحباش - البيزنطيين، وكان الساسانيون يساندونهم بالقوة العسكرية. أما جماعات التجار ذوي النزعة الفارسية من بين القبائل العربية مثل أزد عُمان، فكانوا يهيمنون على تجارة الشتات التي وصلت حتى السند، كما ساعدوا في توسع الإسلام في فارس والبقاع الغربية من شبه القارة الهندية.

وهكذا يبدو أن الزرادشتيين حين اجتاح العرب بلاد فارس وحصل فرارهم المزعوم إلى الهند لم يكونوا وافدين حقاً، بل الواقع أن هناك أكثر من مرجع ألا تكون هجرة الزرادشتيين إلى الساحل الغربي فراراً بقدر ما كانت تعديلاً لأنماط تجارية قامت قبل ظهور الإسلام بوقت طويل، واستجابة إلى حد ما لفرص جديدة في تجارة العبور بين العالم الإسلامي والهند. وكانت هيمنة الفرس على تجارة الهند تتضمن في القرن الثامن وحتى في القرنين التاسع والعاشر زرداشتيين مقيمين على معتقدهم ويشتغلون في التجارة في الهند وينتمون إلى مناطق تقع في حدود الدولة العباسية. وثمة تفسير ممكن لازدياد مستوطنات الفرس على الساحل الغربي، وهو أن المنافسة العربية في الخليج العربي فرضت عليهم نقل مركز نشاطهم ناحية الشرق. ومع هيمنة العرب على تجارة فارس اضطر الزرادشتيون إلى التمركز في مناطق ملوك الكالوكيا الهندوس الذين كانت لهم مع الفرس علاقات دبلوماسية وتجارية قديمة. وهذا التفسير - أن الزرداشتين كانوا عنصراً في نشوء طائفة تجارية في الشتات بين شرق أوسط يغلب عليه العرب وهند هندوسية - يتفق مع رواية هنري لورد من القرن السابع عشر، ويذهب صاحبها إلى أن الزرادشتيين الذين خرجوا في هذه الرحلة إلى الهند من الخليج «تدبروا أسطولاً لنقلهم وبضاعتهم، بوصفهم تجاراً يقصدون سواحل الهند للتجارة والتبضع»[2].

(1) Cf. H.A. Rose, A Glossary of the Tribes and Castes of the Punjab and the North-West Frontier Province, 3 vols (Lahore, 1911-15), I, p. 32; J.J. Modi, The Influence of Iran on other countries («Bombay, 1954), pp. 125, 127-8, 131, 136

(2) Th. Noldeke (trans.), Geschichte der Perser und Araber zur Zeit der sasaniden aus der Chronik des Tabari (Leiden, 1879), pp. 371-2.

ولقد أثرى الزرادشتيون من التجارة منذ لحظة وصولهم، إذ يبدو أن التجارة كانت باعثهم على الهجرة. أما أن الاضطهاد الديني لم يكن السبب الرئيس في خروج الزرادشتيين فرأيٍ سنده أنه حدث في مرحلة مبكرة نسبياً، في القرن الثامن في الأرجح، أي في وقت أبكر كثيراً من بدء غياب الزرادشتية من فارس ذاتها. كذلك لم يكن العرب، إن شئنا الدقة، بحاجة إلى أكثر من خمس عشرة سنة بعد نصرهم في معركة نهاوند في العام 641 لإتمام فتح كامل البلد الزرادشتي الساساني. ولكن أفول الزرادشتية وإن كان درامياً وشبه تام على المدى البعيد فقد اتسم بأنه عملية متدرجة استغرقت عدة قرون. ففي الصدام الأول مع القوات العربية كانت هناك بعض الطوائف الزرادشتية وتبعثرت فعلاً ولجأت إلى الجبال أو مناطق الحدود في سيستان وخراسان. فلما احتل العرب المدن الرئيسة في سيستان في العام 644–56 حدث أن انتقل السكان الزرادشت إلى مكران[1]. وفي سيستان، كما في خراسان كلها نجا الزرادشتيون جميعهم بأعداد كبيرة حتى القرن العاشر. وفي فارس ذاتها مازال الزرادشت أهم جماعة دينية حتى ذلك التاريخ المتأخر. وفي شهادة ابن حوقل: «إن الزرادشت [المجوس، م] يكثرون في فارس أكثر من أي إقليم آخر، وفيها نشاطهم الأكبر ومكتباتهم ومعابدهم، وهم الذين نشروا هذا التراث إلى يومنا هذا»[2].

ولئن لم يأت القرآن [الكريم، م] على ذكر الزرادشتيين ولم يصفهم بأنهم من «أهل الكتاب» إلا أنهم عوملوا في الدولة الإسلامية بوصفهم من «أهل الذمة»، شأنهم في ذلك شأن اليهود والمسيحيين. ومن الحقبة الأموية فصاعداً أصبح عدد الزرادشت يتقلص بسبب من التحول عن تلك العقيدة، وخاصة بين جماعات التجار والحرفيين الذين كان من اليسير استيعابهم في الإسلام. وتحت وقع الفتح العربي جرى عزل النهج السياسي الزرادشتي الساساني في جبال الديلم (وفي هذا ما يفسر ادعاء الديالمة وبني بويه في القرن العاشر بأنهم من سلالة يزدجرد الثالث الذي أطيح به وإحيائهم لقب «ملك الملوك»). وقد أسهم رجال الدين الزرادشت بدور ضئيل في عملية الإحياء السياسي الفارسي في إسلام القرنين التاسع والعاشر. وفي الهند جرى بعث المؤسسات الساسانية في وقت متأخر أبعد

(1) H. Lord, A Display of two foraigne sects in the East Indias, viz: The sect of the Persees, the ancient inhabitants of Persia, together with the Religion and Maners of each sects (1650) (Amsterdam, 1972), p.3.

(2) Bosworth, Sistan, pp. 5, 13.

من ذلك التاريخ وبعد الفتوحات التركية في القرن الثالث عشر. واستمرت الزرادشتية حية بين المهاجرين الزرادشت في كوجرات ديناً غير مسيس في بيئة تجارية حصراً.

إن قصة هجرة الزرادشت الحقيقية إلى الهند والعمل بطقس النار المقدسة الأول (إيران شاه) في سانجان تعرض في (قصة أي – سانجان)، التي تروي شعراً التاريخ الفارسي في العام 1600 بقلم شاعر زرادشتي، هو بهمان كايكوباد، واستمد ملحمته من مادة قديمة ضاعت[1]. وهذه الرواية المشذبة هي المصدر الأول لتفسير هجرة الزرادشت إلى الهند بعزوها إلى الاضطهاد الديني. وهذا التفسير يقول إن عدداً من الـ «بهدين» (أهل الدين القويم) فروا من أمام العرب إلى المنطقة الجبلية في فارس وكانت تعرف بـ «قوهستان» وأقاموا هناك مئة عام قبل انتقالهم إلى «هرمز» حيث أقاموا خمس عشرة سنة أخرى، ثم عبروا البحر إلى الهند ونزلوا بديف في كاثياوار، حيث مكثوا ينتظرون تسع عشرة سنة، قبل أن يستقروا في سانجان بكوجرات. وهناك أجاز لهم راجا هندي فاضل اتخاذ تلك الأرض ملجأ لهم وتشييد معبد للنار وإيقاد أعلى درجات النار المقدسة أطاش – بهرام، عند الزرادشت، ومستلزماتها (آلات) تأتي خصيصاً من خراسان. ومن هناك انضمت إليهم جماعة أخرى من أبناء دينهم. وإذا صدقت التواريخ الواردة في ذلك النص وأخذت كما وردت؛ فإن النزول في كوجرات يكون قد تم في العام 785 ميلادية[2]، وما ورد بعدئذ لا يتوافر له وصف بأي قدر من الاستفاضة.

ومبلغ علمنا أن الزرادشت أخذوا بعد قرابة الثلاثمئة عام من بناء معبد النار ينتشرون باتجاهات مختلفة، فمضوا إلى فانكانر وبروش وفاناف، وإنكليار وكمباي ونوساري، حيث راحوا ينعمون برفاه ورخاء عظيمين. «وقد عمد كهنة الزرادشت (موبذ، مفرد، وموبذون، جمع) إلى تقسيم ولاية كوجرات إلى «بنائف»، قرابة العام 1290، وهي خمس مجالات روحية أو قضائية. وتذهب رواية شفهية أبعد من ذلك فتعين تاريخ ثلاث هجرات لـ «الغبر» وهم الزرادشت الذين وردوا إلى كوجرات من فارس: 631، و 651 (عام وفاة يزدجر)، و749، أثناء الاحتفال بنزول أحد أبناء أنوشروان بالقرب من سورات مع 18

(1) Kramers and Wiet, Ibn Hauqal, I, p. 286.

(2) J.J. Modi, A Few Events in the Early History of the Parsis and their dates (Bombay, 1905).

ألفاً من أنصاره[1]. ولا تُذكر هجرات لاحقة لزرادشتيين من فارس. على أن هناك بعض الحالات المدونة بالفهلوية عن هجرة نساطرة فرس إلى مالبار في القرنين التاسع والعاشر، ووجوداً يعتد به للمانويين في سريلانكا في الفترة ذاتها[2]. وفي مالبار، بعد هذا الحين، جاءت الكنيسة السورية وخلفت النساطرة الفرس في نفوذهم، وهناك نقوش بالفهلوية الحديثة وجدت في مالبار أو أي مكان آخر في الهند ويعود عهدها إلى القرنين الحادي عشر والثاني عشر[3].

وخلاصة القول أن هجرة الفرس الذين لم يتحولوا عن عقائدهم من زرادشتية أو سواها – من فارس تصادف الفترة التي غلب فيها العرب وكان لهم الثقل في الشرق الأوسط في السياسة والتجارة، وهي الممتدة من القرن السابع حتى الحادي عشر. وهذه لم تكن، كما بوسع المرء أن يستنتج، هرباً من اضطهاد بقدر ما كانت نتيجة فتح طرق اتصال وتجارة بين الإسلام والهند، واستجابة لفرصة جديدة باتت متاحة لتزيد وتعمق اتصالات كانت قائمة.

(1) But for another date (916 A.D.), see S.H. Hodivala, Studies in Parsi History (Bombay, 1970), pp. 67–84.

(2) J. Tod, Annals and Antiquities of Rajasthan, 2 vols (New delhi, 1983), I, p. 192.

(3) Logan, Malabar, I, pp. 204–5; Elliot and Dowson, History of India, I, p. 10.

الفصل الرابع

حدود الهند

آ. الجغرافيا السياسية للشرق: خراسان، زامندافار، زابل وكابل، مكران، السند والهند:

كنا قد قمنا بتحليل تشكيل الخلافة الأولى، وتطورتجارة الهند من القرن الثامن حتى الحادي عشر، وتجارة الشتات للمسلمين واليهود والبارسيين في المحيط الهندي الذي وفر لها أسباب الاستمرار، ولسوف نلقي الآن نظرة أشد تمحيصاً إلى توسع الإسلام سياسياً على حدوده الشرقية، وبالدرجة الأولى في جنوب وشرق أفغانستان، وفي مكران والسند. وتنتمي هذه المناطق إلى الهند بالمعنى الثقافي والسياسي، إذ إنها، كما تقول مصادرنا، تشكل «حدود الهند». ولكن لا بأس إن حاولنا أولاً قبل الالتفات إلى فتح السند وآثار ذلك الفتح على أنماط التجارة الإسلامية، أن نفهم التعقيدات السياسية – الجغرافية في الحدود الشرقية للخلافة.

خراسان:

كانت الهند مجاورة لمقاطعة خراسان الفارسية التي اضطلعت بدور في التاريخ السياسي للخلافة العباسية. فلقد كانت خراسان مركز الثورة العباسية الأولية ومهد النهضة الفارسية بدءاً من القرن التاسع، كما كانت معقل أرستقراطية الدهاقين (المفرد دهقان) التي كانت الأداة الفاعلة في هذه التطورات. أما اسم خراسان فيعني في الفارسية القديمة والوسطى «أرض الشرق»، وقد استخدمت أحياناً للدلالة على كل مناطق إيران الشرقية، بما في ذلك بلاد ما وراء النهر وبلاد الصغد[1]. وجدير بالإشارة أن خراسان وبلاد الصغد لم تكونا دوماً

(1) G. Le Strange, The Lands of the Eastern Caliphate: Mesopotamia, Persia, and Central Asia from the

مندمجتين بالامبراطورية الساسانية، وإنما كانتا تقعان في مجال نفوذ الساسانيين. ومع ذلك، هناك تعريف ضيق لخراسان في الأزمنة الساسانية، ويشمل ما لا يزيد على المنطقة التي أصبحت لاحقاً الولاية الفارسية التي تحمل الاسم ذاته. فتمتد خراسان بالمعنى هذا حتى نهر جيحون، ولكن ليس أبعد من ذلك، وهي تتألف من المرتفعات وراء هراة في شمال غرب أفغانستان ومنطقة أعالي نهر جيحون باتجاه جبال بامير. وكان نهر المرغاب أيام الفتح العربي الحد الشرقي للإمبراطورية الساسانية وكانت خراسان تتألف يومئذٍ من منطقتي نيسابور وقوهستان ومدينتي مرو ومرو الروذ وما يحيط بهما، غرب المرغاب.

كان العرب المسلمون يطلقون، في المرحلة الأولى من الفتح وحتى الحقبة العباسية، اسم خراسان على جميع المناطق الإسلامية شرق الصحراء [المفازة، م] الكبرى حتى جبال الهندو-كوش (قاتل الهندوس)، والصحراء الصينية وجبال بامير – وهكذا تشمل بلاد ما وراء النهر الواقعة إلى الشمال-شرق وسيستان [سجستان، م] وقوهستان في الجنوب. وقد تقدم العرب يومئذٍ شمال نهر جيحون إلى نهر سيحون، وأخضعوا أراضي الهون البيض – وكانت تخضع من قبل للحكم اليوناني الباختري وللكوشان – الواقعة على الطرف الشرقي من الامبراطورية الساسانية. وكانت دولة الهون البيض (الهياطلة كما يسميهم العرب) من فروع كوشان المتأخرة في القرن الرابع، ثم توفر لها أن تمتد في النصف الأول من القرن السادس لتشمل بلاد الصغد وحوض نهر جيحون والمنطقة شمال وجنوب جبال الهندو-كوش. وكان الهياطلة شأنهم شأن أسلافهم الكوشان يسيطرون على طرق التجارة ذات الأهمية الفائقة التي تخترق المنطقة ويحتل فيها الصغد موقعاً بارزاً. وكانت الصدارة في مملكة الهون البيض للبوذية، ولكن هناك أيضاً راسب ديني من الزرادشتية والمانوية والمسيحية النسطورية التي وصلت مع ازدياد النفوذ الساساني. ولقد دحرت دولة الهون البيض في عام 563–68 ميلادي على يد الساسانيين بالتحالف مع القوة الجديدة للأتراك الغربيين الصاعدين وراء نهر سيحون.

وعندئذٍ، تم تقسيم ممالك الهون الشمالية بين الفرس والترك على أن يفصل بينهما

Moslem Conquest to the time of Timur (Cambridge, 1930), pp. 8, 382–3; Shaban, ‹Abbasid Revolution, pp. 1–15; Christensen, Iran sous les Sassanids.

نهر جيحون. ولكن الترك كانوا يتعدون تدريجياً على المنطقة جنوباً فتمكنوا من ضم أراضي الهون البيض شمال الهندو-كوش. ونتيجة لذلك تمكن هؤلاء من الحفاظ على قوتهم، إنما جنوب طخارستان، شمال غرب أفغانستان، وفي زامندافار، وزابلستان وكابل. ويلحظ أن زامندافار وزابلستان وكابل – وهي مناطق لم يسبق أن فتحها المسلمون قبل القرن التاسع – كانت تعد تقليدياً جزءاً من الهند، إنما لا يصدق هذا على أراضي الهياطلة الأخرى. وكانت طخارستان، التي تجاور المرغاب شرقاً مأهولة من شعب إيراني، يدعى الطخارة، هاجر أفراده إلى هذه المنطقة في أزمنة سالفة. ومن بين حكام طخارستان احتل الهياطلة موقعاً مهماً، لكن الشعب الذي قاتله العرب طوال قرن من الزمن إيراني الأصل في معظمه. ويصف العرب هذا الشعب بأنهم «ترك»، بيد أن الترك لم يظهروا على المسرح قبل عام 716 حين قدم التوركيش لنجدة إمارات طخارستان، ليتشتتوا مرة أخرى عام 737.

وبدءاً بأيام العباسيين فصاعداً أصبحت حدود خراسان تتفق بالضرورة ومقاطعة خراسان حديثاً وشمال غرب أفغانستان، وتجاور بدخشان شرقاً ونهر جيحون وصحراء خوارزم شمالاً. أما الجغرافيون العرب فيقسمون خراسان إلى أربعة أقسام (ربع) كانت تسمى وفق المدن الأربع الرئيسة: نيسابور، ومرو، وهراة، وبلخ. وكان سكان خراسان يتألفون في هذا الوقت من الإيرانيين، ومن بينهم مختلف طبقات الزرادشتيين وبعض المسيحيين والترك والعرب، بالإضافة إلى عدد من اليهود. وتذكر الوثائق أنه جرى زرع قرابة خمسين ألف أسرة عربية في خراسان، بعيد الفتح، حيث نقلوا إليها من البصرة. لذلك عُرفت المنطقة بأنها «بلد عربي آخر» و «قصبة البصرة»[1]. وقد علمنا من الطبري أن الدهاقين، وهم الأرستقراطية الإيرانية، وكانوا يتحصنون في مختلف مدن ونواحي «المشرق»، أي في خراسان وما وراءالنهر، مضوا يفاوضون العرب وأفلحوا في الحفاظ على موقعهم القوي في الحكم المحلي، مقابل التعهد للعرب بدفع مبالغ محددة من أموال الضرائب التي يتولون جبايتها دونما تدخل من أحد.

ولقد كانت سلطة الدهاقين في بلاد ما وراء النهر في أعلى ذراها واستمرت كذلك، بالمقارنة مع بقية خراسان، ولم يخفف منها كثيراً ملكية الساسانيين والكهنة الزرادشت.

(1) Bosworth, Sistan, p. 10; Fischel, ‹Jews of Central Asia›, p. 30; Shaban, Abbasid Revolution, p. 35.

كذلك استمر الدهاقين يحافظون عموماً على مواقعهم، حتى عهد عمر الثاني (717–20) كما أجازتها معاهدات الفتح، ويتمتعون بالسيطرة المباشرة على السكان الإيرانيين، عدا بضعة آلاف من الموالي الذين اعتنقوا الإسلام. ولكن أولى المشكلات التي برزت مع جماعات العرب في المنطقة، نشأت في ولاية الحجاج، إذ مضى هؤلاء العرب يبدون ضيقاً مما وجدوا أنه إسراف في سلطة الدهاقين. وفي خلافة عمر الثاني بذلت محاولات لدمج عرب خراسان بالبنية الأوسع للامبراطورية الإسلامية على نحو أكبر وتقويض استقلال سلطة الدهاقين[1]. وكانت جيوش العباسيين الأولى تعبأ من خراسان، ولكن الدعم الرئيس الذي ناله استيلاء العباسيين على السلطة لم يأت من الفرس الموالي في الولاية، وإنما بشكل أخص من المستوطنين العرب وذلك لعزل قطاعات مهمة من الأرستقراطية المحلية غير المسلمة. ولقد أفلح الخلفاء العباسيون الأوائل، وكانوا يعتمدون على الحراس الخراسانيين (أبناء الدولة) إلى حد بعيد في إدماج خراسان والمشرق بالأراضي الإسلامية المركزية. وبفضل ما للدهاقين من نفوذ سياسي ودعم مالي أخذ يطغى على الدولة الطابع الفارسي. وكانت سلسلة المناورات المتعاقبة التي لجأ إليها هارون الرشيد مرتبطة أشد الارتباط بالوضع السياسي في خراسان وتهدف من جديد إلى اجتذاب الولاية إلى قلب السلطة عبر إدارة تحالف حكيمة. وقد برز من الصراع الذي دار بين الأخوة أحد أبناء الخليفة، وهو المأمون، بمساعدة قوات خراسانية جديدة. ولكن خراسان غدت في هذه العملية ولاية تكاد تكون مستقلة يحكمها بنو طاهر (821–73) ومؤسسها أحد الموالي الفرس ممن فاز برضى المأمون.

ثم خلف بني طاهر سلالة أخرى من أصل فارسي شرقي، هي بنو سامان (819–1005) الذين ظلت سلطتهم تقوم إلى حد كبير على طائفة من المصالح التي ترتبط بالدهاقين. فلما حل العام 900 كانوا يحكمون ولاية خراسان وبلاد ما وراء النهر فأصبحوا أعظم قوة في شرق فارس. وقد وسع هؤلاء السامانيون سلطانهم حتى وصل سجستان في شرق فارس (حيث كان للصفاريين أيضاً سلطان) وخوارزم بالإضافة إلى سيطرتهم على مختلف السلالات الحاكمة المحلية في أفغانستان وعلى حدود الهند.

(1) Shaban, «Abbasid Revolution, pp. 91–99, 155–7; Cahen, «Revolution Abbaside».

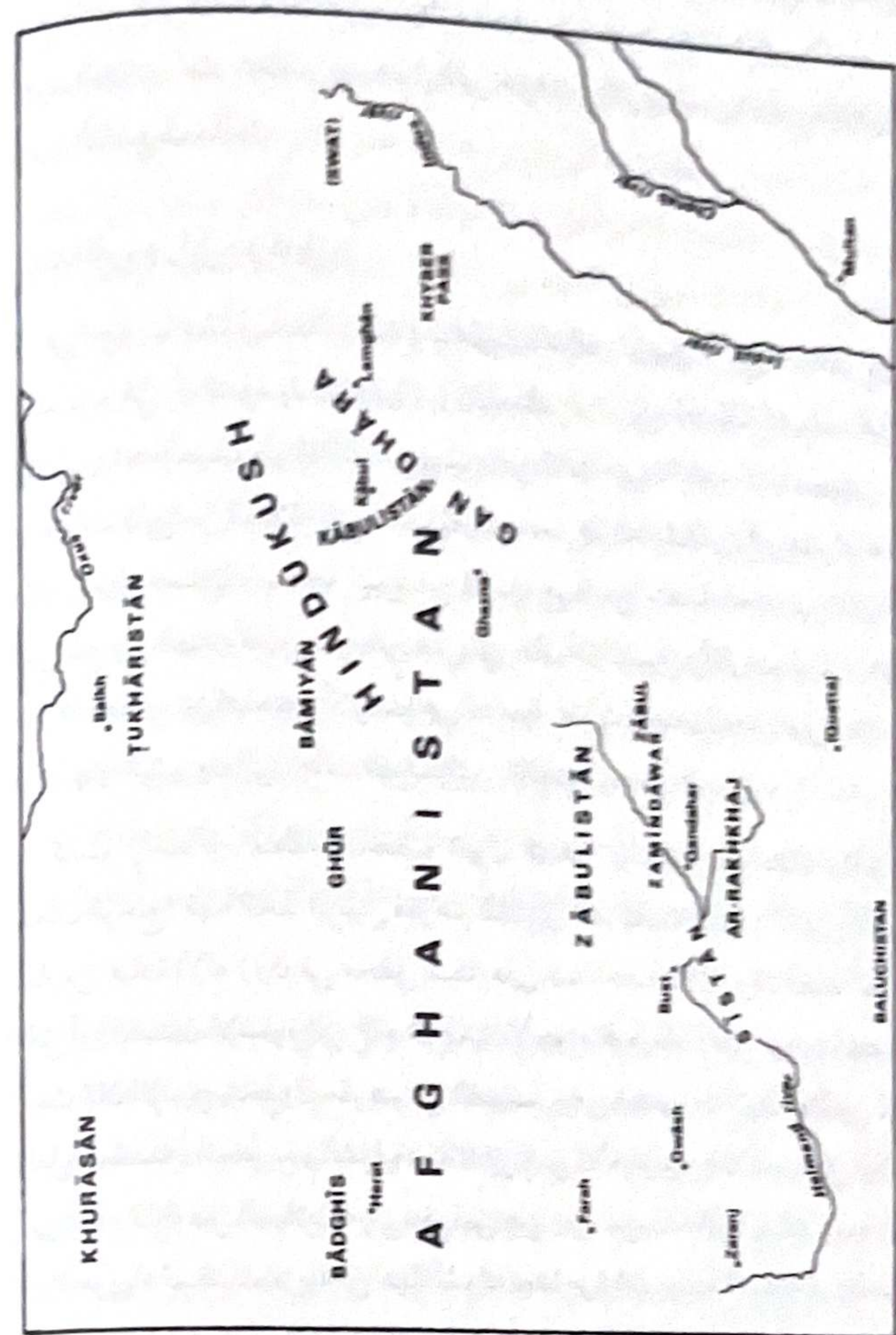
وهكذا أسهمت خراسان والمشرق، وليس فارس الكبيرة، في بروز نظام مجتمع فارسي في الإسلام. وإذاً كان لأرستقراطية الدهاقين المحلية نصيب كبير في إشاعة هذا النظام. ومع ذلك، فقد كانت هذه القرون بمثابة فجر ينبثق عند طبقة الدهاقين بأكملهم. ولما حل القرن الحادي عشر تخلف دورهم ليطغى عليه دور الترك الذين أخذوا يتقاطرون بدءاً من القرن التاسع كمماليك.

زامندافار، وزابل، وكابل.

في جنوب وشرق أفغانستان، ومناطق زامندافار (زمين – ابي – داتبر أو بلاد مانح العدل، وهي أراتشوسيا التقليدية) وزابلستان أو زابل (جبلة، كابيشا، كيا-بي-شي) وكابل، واجه العرب طوال أكثر من قرنين، من 643 حتى 870م حكاماً محليين، هم الزنبيل وشاهات كابل من السلالة التي باتت تعرف باسم «ترك – شاهي.» وتعتبر هذه المنطقة مع مكران وبلوخستان ومساحة كبيرة من السند جزءاً من منطقة الحدود الثقافية والسياسية التي تقع بين الهند وفارس. وجلي على أي حال أن الزنبيل وأقاربهم كابل شاه قد حكموا مملكة معظم رعاياها هنود أكثر مما هي فارسية. لذلك وجدنا الجغرافيين العرب يتحدثون في النهاية فيشيرون إلى «ملك الهند ذاك... (الذي) يحمل لقب زنبيل»[1].

كانت زامندافار منطقة منخفضة حول قندهار وتجاور سجستان وتقع أقرب إلى شمال الرخج. فهنا اتخذ الزنبيل مقرهم الشتوي كما كانت المركز الديني للمملكة حيث تمارس عبادة الإله زون في محفل شيفا على قمة أحد التلال. وقد قصد العرب بقولهم زابل أوزابلستان الإشارة إلى الجبال ذات الأجواء اللطيفة، أعلى نهري الهلمند وقندهار حيث كان الزنبيل يتخذون مقرهم في الصيف. ومن المعروف أن المنطقتين كلتاهما، أي كامل أفغانستان الجنوبية والشرقية، كانتا في زمن الأخمينيين قد أدمجتا في ولاية فارسية. ففي العام 302 قبل الميلاد تنازل سلوقس عن جزء من هذه الولاية الفارسية إلى تشاندرا غوبتا موريا، ثم غدت مزينة في عهد أشوكا بعدة مزارات بوذية (أسطبة). والدليل المستند إلى علم المسكوكات (النميات) يعين تكوين مملكة بالاسم الجديد زابل في النصف

(1) المسعودي، مروج الذهب، ١، ص.211.



خريطة زابلستان وزابل، و كابل

الثاني من القرن الرابع الميلادي[1]. وليس هناك من نصوص أدبية أو تاريخية تفيد بوجود «مملكة زابل» هذه قبل القرن السادس. ولكن يذكر أن حكام هذه المملكة ينتمون إلى الفرع الجنوبي من التشيونيت - هفتاليت (الهياطلة) السفيتا هوناس، أو الهون البيض كما تسميهم المصادر السنسكريتية خطأ. وكان هؤلاء في أفغانستان الجنوبية والشرقية خلفاء الكوشان ولربما ضموا بينهم (إثنياً) عناصر تركية بيد أن قيادتهم كانت في الأرجح هندو-أوروبية[2]. وفي القرن الرابع احتل التشيونيت - هفتاليت البلدان جنوب الهندو-كوش بما في ذلك قندهار وزابلستان، حتى نهر الأندوس (السند).

وبعد قرن أصبح الحكام الهياطلة ردحاً من الزمان قوة كبرى في شمال الهند أيضاً. وأرسى الهون (الذين يسميهم الصينيون يوبه-تشي)، في القرنين الرابع والخامس ضرباً من الولاية الإقطاعية على الحكام الهياطلة الجنوبيين وعبر الهندوكوش. وبعد سقوط الهون، لم يصمد الملوك الهياطلة بوصفهم حكاماً محليين في الهند واقتصرت سلطتهم على جنوب وشرق أفغانستان. وفي أوائل القرن السادس ظهر أن الساسانيين قد وسعوا من نفوذهم السياسي في هذه المناطق، حتى حدث غزو بدوي جديد لبلاد ما وراء النهر من الصين. وقد عُرف هؤلاء البدو باسم تو-كويه أو «ترك»، ولقد تم لهؤلاء القضاء على السلطة المحلية التي أقامها الفرع الشمالي من الحكام الهياطلة في منتصف القرن السادس. وقرابة هذا الوقت كانت السلطة الساسانية آخذة بالانحدار وصار بوسع الترك توسيع ملكهم حتى جنوب نهر جيحون بل حتى ما بعد الهندوكوش. ولكن قيام حكم أسرة التانغ في العام 618 أدى إلى دمار الترك الشماليين في العام 630، وكذلك سلالة الترك الغربيين في العام 658-9 بعد توسيع السيادة الصينية عبر تركستان ووادي نهر جيحون جنوب الهندو-كوش. وهكذا بما يتصل وحكام زابل وكابل الشاهية احتل الصينيون والعرب في منتصف القرن السابع المكانة التي احتلها الساسانيون والترك في منتصف القرن السادس[3].

(1) R. Ghirshman, Les Chionites-Hephthalites (Cairo, 1948), pp. 104-14.

(2) C.E. Bosworth, «Notes on the Pre-Ghaznavid History of Eastern Afghanistan», The Islamic Quarterly, vol. IX (1965), p. 15.

(3) Beckwith, Tibetan Empire, p. 53; H.C. Ray, The Dynastic History of Northern India, 2 vols (New Delhi,

وبكاد ألا يكون مشكوكاً به بأن الزنبيل في أوائل الحقبة الإسلامية وكابل شاه. كانوا مقلدين لحكام زابل الهياطلة الجنوبيين[1]. وبينما تم القضاء على بقايا سلطة الهياطلة في أعلى وادي نهر جيحون وشمال أفغانستان مبكراً في القرن الثامن، فقد نجا الهياطلة الجنوبيون من الصدام المبكر ووقفوا سداً حال دون تقدم الإسلام. ولكن من المحتمل، مع ذلك، أن يكون الزنبيل والكابل شاه القادة الأبرز وحسب في شبكة واسعة من قادة الهون البيض المنتشرين الذين تمتد سلطتهم من بست وزامندافار حتى وادي نهر كابل. كذلك كانت سلطة تشيونيت-هفتاليت متينة في هراة ومنطقة بادغيس المحيطة؛ وكانت مقاومتهم للعرب هنا أيضاً أقوى كثيراً وأشد مما هي عليه في المناطق الساسانية، لكنها أبكر قليلاً مما في شمال أفغانستان، وقد استسلمت قوة الهياطلة على أطراف مملكة الساسانيين الشرقية للعرب في القرن السابع[2].

لما كان للهياطلة جذر هندي-أوروبي، فقد تسرب إليهم مجموعة من العناصر التركية، فلا عجب إن وصفت المصادر العربية، مثل فتوح البلدان للبلاذري فرسان الزنبيل بأنهم «فرسان من الترك»[3]. وكان أمثال هؤلاء الفرسان يصادَفون في أماكن بعيدة مثل السند والقيقان. وعلى هذا النحو يشير المؤلفون العرب إلى الهياطلة الشماليين في بدغيس وطخارستان وباختر بـ «الترك». كذلك تشير الأدبيات الجغرافية الإسلامية في القرن العاشر إلى بدو أفغانستان الشرقية الرعاة الذين كانوا يجولون في هضاب كابل وبست باعتبارهم «خلج ترك.» وهؤلاء البدو ليسوا في الأرجح من الأتراك بل هم خليط من الإثنيات قوامه الغزاة من الشكا والكوشان والهياطلة الأوائل[4]. واسم «الترك» الذي عرفوا به ينبغي إذاً ألا يؤخذ على محمل الجد بأي قدر، هنا، لأن العرب في المحصلة كانوا على ما يبدو يطلقون هذه العبارة على خصومهم كافة على الحدود الشرقية الإيرانية الهندية. وقد استخدم هذا التعبير كما يبين (تي.كوفالسكي) من العرب قبل الإسلام والمخضرمين

1973), I, pp. 55-64.

(1) Ghirshman, Chionites-hephthalites, loc.cit.

(2) Bosworth, Sistan, p. 14.

(3) البلاذري، فتوح البلدان، ص.421.

(4) Bosworth, Sistan, p. 33; idem, «Notes on Pre-Chaznavid History», p.21.

(الذين عاصروا محمداً [صلعم] وعاشوا في الفترة ما بين الجاهلية والإسلام) حتى قبل أن يكون للعرب احتكاك مع الترك الأصليين، وكان قدامى الشعراء قد استخدموا عبارة الترك وكابل بمعنى أقصى شمال العالم المسكون حسب اعتقاد الجغرافيين القدماء[1]. وقد بدأ الأتراك توغلهم في الأراضي الإيرانية في آسيا الوسطى وبلاد ما وراء النهر وفرغانة وخوارزم وعلى امتداد سهوب ديستان باتجاه أراضي شواطئ بحر قزوين، قبل تهنيد أجزاء من أفغانستان. ونحن نصادفهم هنا لقرون قبل تأسيس السلطنة الغزنوية[2]. وهكذا تلقى حكام صغانيان الإيرانيون الذين كانوا قد تصدوا لمقاومة العرب في القرن السابع ومطلع الثامن العون من الترك الغربيين، وكانوا يتوقعون تجنيد العباسيين للأرقاء الترك، ولذلك استأجروا المرتزقة الترك والحرس من السهوب، ولكن زنبيل أفغانستان أنفسهم لم يكونوا أتراكاً، ولا يمكن البرهان على استخدامهم للجنود الترك.

إذا كان الهياطلة أو الهون البيض أساساً من العنصر الهندي-الأوروبي فإن مجالات زابل وكابل كانت تعتبر جزءاً من الهند عشية الفتح الإسلامي. فكتاب الشاشنامه، وهذا مثال من أمثلة، يحتوي على إشارات عديدة إلى زابل في صيغة «رامال» أو «رانمال» مشوهة، بما يبين صلات وثيقة ومصاهرات بين الحكام وأتباعهم الزعماء في السند وكشمير وملك زابل في القرن السابع[3]. ويبدو أن العلاقات بين الحكام الهنود هؤلاء في الحدود الشمالية الغربية كانت في تدفق دائم، لكن يمكننا الاستنتاج بأن ملك كشمير كان قد أرسى مطالبته بالسيادة على زابل – كما سبق أن كان له السيادة على ملوك هنود آخرين. فقد ادعت سلالة اليادو بهاتي أصحاب –جيسالمر، الذين يزعمون بأنهم من سلالة اليادو أو اليادافا [عشيرة كريشنا الذي يعد من تجليات الإله فيشنو، م] وأن غزنة كانت عاصمة ملكهم قبل القرن السابع، وأنهم أصحاب البلاد المأهولة بالسكان حتى سمرقند قبل نفيهم من زابلستان[4]. كذلك تذكر الشاشنامه غزواً للسند على رأسه «الملك رامال» في عهد الملك داهر قرابة

(1) T. Kowalski, «Die Altesten Erwahnungen der Turken in der arabischen Literatur», Korosi-Csoma Archivum, (Budapest 1926-32), vol. II, pp. 35-41.

(2) Frye «(ed.), Cambridge History of Iran, vol. 4, p. 162.

(3) B.D. Mirchandani, «Chach-Nama: References to Persia, Zabul, Kashmir and Kanauj», journal of Indian History, vol. XLIII (1965), pp. 376-81.

(4) Tod, Annals and Antiquities, I, p. 72.

العام 707 ميلادي. وتذهب الرواية إلى أن «الملك رامال استبدت به الغيرة مما يتمتع به داهر من سلطان فقام بغزو البلاد على رأس جيش عرمرم لكنه دحر وهزم». وبعد انتصار محمد بن القاسم في العام 712 في الرور في السند، هرب ابن داهر جيسيا [يسميه البلاذري حليشة، م] إلى «بلد رامال»، ثم عاد من ذلك البلد وأخذ يغزو الطرق ويمضي في مضايقة المسلمين.

ومهما كان الوضع السياسي في زابل ملتبساً – حيث السيادة تنتقل وتتأرجح بين الحكام من فرس وهنود بل وحتى من أبناء آسيا الوسطى وصينيين – فإن المناطق التي تشمل وادي نهر كابل كله والمنطقة الممتدة من غزنة إلى قندهار كانت هندية في الغالب حتى فترة مبكرة، هي فترة الحضارة القندهارية البوذية. وفي سوات، الحق يقال، كانت الكثير من مدن الموتى في عصور ما قبل التاريخ تشير باتجاه آخر، حيث تظهر الصلات بإيران[1]. ويعتقد ماركارت وآخرون أنه كان في القرن السابع لغة إيرانية محلية يجري التحدث بها حول غزنة[2]. وما عدا ذلك كان ثمة عناصر زرادشتية في العقائد الدينية السارية في جنوب وشرق أفغانستان وعناصر من أسلوب ساساني في فن هذه المناطق. ولكن هذه الصيغ أقل مدعاة لاسترعاء النظر من الصيغ البوذية وتليها الهندوسية. ويشهد على أهمية البوذية في باميان وكابل وزابلستان وطخارستان امتلاء طرق التجارة الرئيسة حتى القرن السابع الميلادي بالحجاج البوذيين الصينيين، مثل هيوين تسانغ. وقد أعجب هذا الحاج على نحو خاص بآلاف الرهبان البوذيين الذين عاشوا في كهوف باميان وتمثال بوذا الضخم الذي يبلغ طوله 53.5 متراً، وكان في ذلك الوقت مزيناً بالذهب، كما أن هناك شاهداً على عقائد تقدس إلهات في المنطقة ذاتها. كذلك كان التأثير الهندي في غزنة وزامنداور مشهوداً، ولكن عدم توافر الطرق حال دون وصول هذا التأثير إلى غور. وما زال وادي كابل وغزنة وبست في مواقعها على امتداد شريان التبادل التجاري الرئيس بين الهند والعالم الاسلامي، وحتى قيام السلطة الغزنوية في كابل في القرن العاشر يمكن إثبات أن

(1) G. Tucci, «Oriental Notes II: An Image of a Devi discovered in Swat and some connected problems», east and West, n.s. XIV (1963), p. 157.

(2) J. Maraquart, A Catalogue of the Provincial Capitals of Eranshahr (Rome, 1931), p. 89.

الأشكال الدينية والحضارية الهندية استمرت في التسرب إلى كابل وزابلستان[1].

كذلك كان الإله زون [يسميه البلاذري زور، م] الذي منه اشتق اسم زنبيل، تغلب عليه الصفات الهندية، وإن كان ذا ملامح شائعة في فارس وآسيا الوسطى. وكان الكتاب العرب لا يبدون إلا القليل من الاهتمام بأصل الإله أولا يبدون أي اهتمام، بل ولا يقيمون أي صلة بين الزنبيل والإله زون. فجل ما يقوله المسعودي «... وكل ملك يلي هذا البلد من أرض الهند يسمى زنبيل إلى هذا الوقت»[2]. ويستخدم الطبري صيغة رُتبيل أو رَتبيل في لغة السند، مرادفاً للزنبيل، فيذكر أن الملوك كانوا يدعون رتبيل، وملوك فارس خسرو أو كسرى، وعند الروم قيصر وخاقان عند الترك[3]. وقد ذهب ماركوارت إلى أن زنبيل أو زهونبيل هو الصيغة السليمة أما رتبيل فهو من قبيل التحريف أو التصحيف، وكان ماركوارت قد خرج بالصلة بين اللقب والإله زون أو زهون الذي معبده في زامنداقار [يدعوها البلاذري بلاد الدوار، م] قبل دخول الإسلام، وهو على جبل مقدس، وكان ما يزال قائماً في أواخر القرن التاسع عندما غلب على المنطقة اثنان من الأسرة الصفارية هما يعقوب بن ليث وأخوه عمرو حتى بلغا كابل[4]. ويذهب ماركوارت إلى القول إنه يمكن استقصاء أصل اللقب في الفارسية الوسطى «زنداتبار»، «زون إله العدل» أو «زونداد» «نعمة زون». وكذلك تُصادف في اسم «زامنداقار» «أرض صاحب العدل».

وكما أصبحت كابل وغزنة وبست نقاطاً أساسية في التجارة بين الهند وفارس، كذلك اشتهرت زامنداقار بأنها مركز للحج عند الذين يقصدون معبد زون. وفي الصين عرف المعبد باسم سو-نا. ويزيد ماركوارت فيقول إن عبادة «زون» قد تعود إلى مزار لإله الشمس آديتيا في الملتان. بيد أنه جدير بالقول إن عبادة «زون» في مطلق الأحوال هندوسية أولاً، فلا هي بوذية ولا زرادشتية. وأصل العبادة أن الهون البيض قد حملوها كما يبدو جنوباً، فأزاحوا إلهاً سابقاً كان له موقع في المكان المقدس ذاته. وقد لوحظت

(1) Bosworth, «Notes on Pre-Chaznavid History», p.12.

(2) المسعودي، مروج الذهب، 1، ص. 211.

(3) Zotenberg, Tabari, 3, pp. 518–19.

(4) J. Marquart, «Das Reich Zabul und der Gott Zun vom 6–9 Jahrhundert», Festschrift Eduard Sachau (Berlin, 1915), pp. 248–92.

مثل هذه الأوضاع لدى الأسرة المالكة في التيبت قبل دخول البوذية، إلى جانب التأثير الزرادشتي في طقوسها[1]. وثمة صلة تربط بين زون وبطلي الملحمة الإيرانية زال ورستم. وليس دون إفساح المجال لوجود صلة سابقة للإسلام مع أحد الأرباب الشيوية، الإله شارقا في لمغان (لاحقاً، كافيرستان).

فخلص غوسيبي توكي من المصادر الصينية إلى الاستنتاج بأن زون (أ)/ سون (أ) كان شكلاً جبلياً شماليا لشيفا أو تكييفاً له ليكون إلهاً محلياً، أدخل من الهند[2]. والمظاهر الهندوسية شواهد على ذلك في قندهار والمناطق المجاورة لوسط أفغانستان وشرقها وشمال باكستان جنباً إلى جنب والبوذية. وحتى في المناطق الجبلية من سوات هناك آثار من عبادة هندوسية إلى جانب منحوتات صخرية تمثل بوذا أو آلهة بوذية مهايانية [المدرسة البوذية في شمال الهند والتبت ونيبال، م] كما يمكن الاستخلاص من هيوين تسانغ أن العبادات السابقة للبوذية عادت فظهرت وعمت كل مكان حين انكفأت البوذية في القرن السابع. وجدير بالملاحظة أن التأثير البوذي كان يقتصر دائماً، إن قليلاً وإن كثيراً، على الطرق الرئيسة ومراكز التجارة، ولا يبدو أن البوذية قد أمكن لها أن تخترق مناطق سوات أو غور الجبلية. ولكن الصلة بين قندهار والإله فيشنو ذي الأشكال والأحوال والربة دورغا (ذات العصمة، والحظوة عنده) باتت ثابتة الآن. أما صفات الإله زون (أ) أو سون (أ) البارزة فهي صفات إله جبلي.

كذلك تغلب هذه الصلة بالجبال في التكوين الديني المركب الذي يتصف به شيوة (شيفا)، إله الجبل، الانعطافة الكونية وإله الزمن، وهو الإله الذي وجده الإغريق صنواً لإلههم ديونيسوس. ولئن اختلفت المذاهب في أصل زون، فالمؤكد أنه وضع فوق أحد الجبال وأنشئ على شاكلة إله جبلي كان موجوداً ويجري مزجه بعقائد تتصل بالإله شيفا. والواقع أن قندهار والبلدان المجاورة تمثل أرضية بارزة لعبادة شيوية كلاسيكية.

تكمن دلالة مملكة الزون وأهمية حكامها الزنبيل لدى العرب في موقع آخر، أي في حضور هؤلاء القوم ومثابرتهم، وهذا ما حال دون تقدم الغزاة المسلمين في جنوب

(1) Bosworth, Sistan, p. 35.

(2) Tucci, «Oriental Notes», p. 172.

أفغانستان وشرقها وبلوغهم وادي الأندس. فقد صمد الحكام الهون البيض في هراة وبادغيس، وشمال أفغانستان ووادي جيحون، وأوقفوا تحت رعاية سلالة بوذية حاكمة ذات أصول إيرانية الزحف العربي حتى منتصف القرن الثامن. وفي بلاد الصغد وفرغانة وخوارزم، أوقف الحكام الإيرانيون المحليون وحلفاؤهم الأتراك – الغربيون (توركيش) التقدم العربي، ومرة ثانية، لم يتمكنوا من متابعة وقف هذا الهجوم لأكثر من منتصف القرن الثامن. وقد وقعت أولى الاشتباكات بين الفاتحين العرب والزنبيل والكابل شاه قبل تولي الأمويين الخلافة في عام 643 م، أي قبل قرابة ثلاثة أرباع القرن من فتح السند، واستمر قتالهم حتى عام 670 م. وحين وصل القائد العربي الربيع إلى الهلمند كان الزنبيل يقبضون على زمام الأمور حتى زرنج. ويلوح أنه من المرجح على الأقل، مما رواه البلاذري أن القائد الهندي الذي سلم زرنج ووادي الهلمند للعرب كان تابعاً للزنبيل، شأنه في ذلك شأن الكابل شاه. ونجد الزنبيل لاحقاً يفاوضون عمال الخليفة «من أجل بلدهم وأرض كابل»[1].

وفي عام 653-4 دخل عبد الرحمن بن سمرة سجستان وقوة قوامها 6000 من العرب عن طريق زرنج إلى معبد الزون. وقام القائد عندئذٍ بقطع ذراع الصنم واقتلع عينيه وكانتا من الياقوت ليثبت للمرزبان في سجستان أنه لا يضر ولا ينفع[2]. وبات العرب قادرين الآن على شن الغارات للنهب وأسر الرقيق حتى غزنة وكابل وباميان، ومع ذلك فقد أمكن للزنبيل تهديد موقع العرب في سجستان. فيقول المسعودي إن الزنبيل كان «ملك الهند الذي زحف إلى سجستان يريد غزو مملكة السريانيين»[3] ويقول الطبري إنه في عهد عمر جهز ملك السند ويدعى رتبيل قوات قام بتعبئتها من كل أطراف السند يريد الهجوم على العرب، ولكن تلك القوات دحرت وقتل الرتبيل على أيدي المسلمين[4]. ويأتي مصدر متأخر كثيراً فيؤكد أن هذا جرى في 22/ 643 بعد فتح سجستان وأجزاء من مكران: «وقتل

(1) Ray, Dynastic History of Northern India, II, pp. 65-70.

(2) Bosworth, Sistan, p. 35.

(3) المسعودي، مروج الذهب، 1، ص 211.

(4) Zotenberg, Tabari, 3, p. 518.

الحاكم الذي يعرف بلغة قومه باسم زنبيل، وكان ملك السند أيضاً»[1]. واستمر العرب في الإغارة من أجل الحصول على الجزية والغنائم والرقيق.

ونظراً لأن العرب لم يقيموا آنذاك مؤسسات عسكرية دائمة غير مانصت عليه الاتفاقيات المتعلقة بالجزية، فإن هذه الاتفاقيات لم تكن لتُراعى حين لا يكون ثمة جيش عربي في الجوار. وقد جرت محاولة في عهد الخليفة الوليد (705-15) لفرض الجزية على الزنبيل وتحصيلها بنقود من قطع معدنية، ولكن سرعان ما اضطر العرب لقبول تحصيلها بأشياء عينية، ولقد ظل الرقيق والحيوانات الغنائم الأساسية التي تأتي بها القوات المغيرة لترسل من ثم إلى بلاط الخليفة بانتظام.

وفي نطاق سجستان ذاتها أقام الولاة العرب الأوائل حامية في زرنج، ومنها توجه الفصائل إلى بلدات مثل قارة وخواش[2]. وفي جنوب أفغانستان وإلى الشرق من زرنج، أصبحت بست عندئذٍ أقصى قاعدة للعرب إلى الشرق، وهي تواجه الثغرين الرخج وزامنداوار، ومن هناك كانت تشن إغارات النهب في عمق مناطق الزنبيل حتى غزنة وكابل[3]. وكانت بلدة بست قد اجتذبت أعداداً غفيرة من فئة الغزاة المتطوعين - التي تلي القوات النظامية في الترتيب - وقد أثار هذا الموضوع مشكلات خاصة نظراً لأن نواب الولاة غالباً ما كانوا يحاولون استخدام هذه القوات في تأكيد استقلالهم عن الحكومة في زرنج. فظلت سجستان، في التحليل النهائي، الحدود التي تقف عندها القوة العربية المعززة بالقوات الأخرى، وهنا كان الحرص شديداً على وضع أفواج كبيرة من الجند في حالة استعداد، مع تقديم عطاءات منتظمة لهم ورفدهم بالغنائم التي يحصلون عليها في شرق أفغانستان[4]. وقد ظلت سجستان، حتى القرن الثامن، تفيض بالغنائم للخلفاء وحكامها. وكانت غنائم الحروب على «الكفار» تزيد كثيراً عن تلك الغنائم التي سلف ذكرها. ففي العام 795 مثلاً، ورد سبعة ملايين درهم من هذه الغنائم من زامنداوار وزابل وكابل[5].

(1) Eliot and Dowson, History of India, I. p. 417.

(2) Bosworth, Sistan, p. 36.

(3) Bosworth, «Army of Destruction», p. 269.

(4) Bosworth, Sistan, p. 36.

(5) Ibid., p. 27.

كانت حدود الفتح الاسلامي في أفغانستان قد أصبحت فعلاً هادئة ساكنة، إن قليلاً أو كثيراً، عند نهاية القرن الأول. ومن أسباب ذلك أن الأهمية النسبية التي تتمتع بها سجستان وبلوخستان أخذت تتلاشى منذ أيام معاوية (661-680) واستمرت حين سارت الجيوش لغزو باختر وبلاد ما وراء النهر. ولا يقل عن ذلك أهمية التوجه ناحية الشرق وباتجاه وادي الأندس، إذ إن الفتوحات باتت تمتد الآن إلى مكران والسند وهنا قامت المستوطنات الإسلامية ما بين 711-12. فنجد في عهد معاوية حملات تجرد على الزنبيل في زامنداوار وعلى الكابل شاه بقيادة كل من عبد الرحمن والمهلب بهمة وحماس. ويكتب البلاذري «أغار المهلب بن أبي صفرة على هذه الحدود في أيام معاوية، في عام 664، فبلغ المهلب بنة والأهوار (لاهور)، وهما بلدتان بين الملتان وكابل، وقد اشتبك العدو مع المهلب وأتباعه»[1]. وجدير بالإشارة أن العصبية اشتدت منذ أواخر القرن السابع وصار الصراع بين العصبيات مظهراً لا ينقطع يتردد بين عرب سجستان، ومع أن تلك الصدامات تعزى إلى خلافات سياسية تتصل بالتنافس على الخلافة، فإنها أدت إلى ضمور قوة العرب الضاربة في مواجهة الزنبيل[2]. كما أدى هذا الوضع إلى توفير ذريعة إلى إنهاء حالة «المُصالحة» أو السلم بين العرب والزنبيل، وجعل الحجاج يوجه القائد العام لديه عبيد الله بن أبي بكرة في العام 698/ 79 ويأمره بأن يعمل تخريباً في أراضي الزنبيل، ويدمر حصونه وقلاعه ويقتل ويسبي قومه. وكان عبيد الله مولى من سلالة اختلط فيها الأصل الحبشي بالعراقي - الفارسي، وأصبح يعرف بـ«الأدهم سيد أهل المشرق» وكانت باكورة أعماله في فارس، حيث عهد إليه إخماد نار الزرادشت المقدسة ومصادر كنز معبدهم، وقيل إنه قام بمهمته بجد وحماس فتمكن من تحصيل أربعين مليون درهم في أقل من عام. وقد رقي في غضون عامين فأصبح حاكماً لسجستان تحت إمرة زياد في العام 671م، حيث بذل جهوداً عظيمة في قمع الزرادشتية، كذلك التفت لغزو الزنبيل والكابل شاه وأفلح في فرض الجزية عليهم.

وبعد ربع قرن من الزمن، أثناء حكم الحجاج للعراق (الذي يضم القسم الشرقي من الخلافة بأكمله)، في عام 697-8، عين عبيد الله مرة ثانية حاكماً لسجستان بسبب بلائه في

(1) البلاذري، فتوح البلدان، ص 421.

(2) Bosworth, Sistan, pp. 50, 54; idem, «Army of Destruction».

تجربته السابقة في مناطق الحدود. ووصف البلاذري الحملة التي تلت هذا التعيين وسمى جيشه «جيش الفناء». وكان من نتيجة تلك الحملة أن جيش المسلمين الذي زحف هذه المرة على زامنداوار كاد يواجه الفناء وهو على وشك أن يصل إلى كابل. واضطر عبيد الله لأن يعرض المال ويقدم الرهائن قاطعاً على نفسه العهد بألا يهاجم أرض الزنبيل [الرتبيل كما ورد لدى البلاذري، م] ثانية. ولكن الحجاج وجه مع ذلك قوة جديدة على رأسها ابن الأشعث – وصارت تعرف باسم «جيش الطواويس» – لاستعادة مواقع المسلمين[1]. وقد أدى تشكيل هذا الجيش وتحريكه سريعاً إلى شعور الزنبيل بالتهديد بسوء العاقبة مما جعلهم يعرضون دفع الجزية مجدداً كحالها الأول.

وقرابة العام 700 ميلادية قام ابن الأشعث باختراق منطقة زامنداوار جنوب منطقة الجبال لكنه اقتصر على عقد اتفاقية سلام مع الزنبيل، مما أثار ضيق الحجاج والمهلب الذي ندد به «لانصرافه عن الجهاد ضد الكفرة وإثارة أسباب التبرم بين المسلمين». وكان أن قامت فتنة كبرى فأحدثت هزة في الخلافة الأموية وكشفت عداء العرب العراقيين ومواليهم للأمويين وهيمنة القوات السورية[من الشام، م]. فصار العرش الأموي وتسلط الحجاج عرضة للخطر والمجازفة لفترة حين انضم عرب البصرة والكوفة لابن الأشعث[2]. ولكن الحادثة انتهت باستعادة الأمويين السلطة في سجستان والقضاء على ابن الأشعث وحلفائه في العام 704، وزوال الكثير من المقاومة لسلطة الحجاج في الشرق، وبدأت فترة من صعود عرب الشمال القيسية. كذلك كان وقع هزيمة ابن الأشعث ثقيلاً على الموالي. وكان الحجاج يبدي شكاً شديداً دائماً حيال هؤلاء نظراً لتحالفهم مع خصومه، ولذلك فرض عليهم المشاركة بالجهاد على حدود كابل الشرقية والسند وما وراء النهر[3].

ولقد تلا «فتنة» جيش الطواويس تبديل سريع للولاة في سجستان بما يدلل على سياسة العصبية التي اتبعتها أحزاب القيسية واليمانية في خراسان من جهة، ومعارضة الزنبيل من جهة أخرى[4]. وقد اجتمعت أسباب المنافسة بين الفئات العربية في سجستان وتدخل

(1) Bosworth, Sistan, pp. 57–86; Frye (ed.), Cambridge History of Iran, vol. 4, p. 41.
(2) Bosworth, Sistan, pp. 60, 63.
(3) Frye (ed.), Cambridge History of Iran, vol. 4, p. 41.
(4) Bosworth, Sistan, pp. 67–68.

الزنبيل السياسي الدائم لتوقف التوسع الإسلامي، فكانت النتيجة أن تلك المناطق ظلت طوال قرن ونصف لا تعرف مكاسب دائمة. فيبدو من السلسلة المتصلة من الحملات الفاشلة التي جرت في تلك المنطقة أن الولاة والقادة العسكريين العرب، على الجملة، قد قصّروا في تقدير قوة الزنبيل وصعوبات الأرض والمناخ، خاصة في منطقتي غزنة وزابلستان.

وكان أحد الأسباب الرئيسة التي جعلت الأخوين يعقوب وعمرو ولدي ليث الصفار يتمكنان من التوغل في شرق أفغانستان، أنهما كانا من أبناء منطقة سجستان ويمتلكان معلومات تفصيلية عن كل أنحاء هذه المنطقة[1]. وقد ظلت جبال غور في وسط أفغانستان، حتى في ذلك الحين، على الوثنية إلى القرن الحادي عشر. وكانت سجستان وبست أوائل القرن الثامن ما تزالان تمثلان حدود التوسع العربي في أفغانستان جنوب الهندوكوش. وكان الزنبيل قد جعل من سجستان «حدوداً ملتهبة لمن يمسها». وقد اضطر في العام 711 لقبول معاهدة سلام عرضها عليه قتيبة بن مسلم، لكنه قام في الوقت ذاته بتجديد تقديره السامي للإمبراطور الصيني الذي كان قد ادعى حقوق السيادة على أراضي حدود فارس الشرقية. وقد ظل الزنبيل يحافظون على هذه الصلة الضعيفة بأباطرة الصين من سلالة التانغ حتى كانت هزيمة الصين في ما وراء النهر على يد المسلمين في العام 751 فعمدوا عندئذ إلى قطعها[2]. واستمر عمال المهدي (775–85) والرشيد (786–809) يحكمون المناطق التي بلغها الإسلام، كذلك المأمون بن الرشيد استخلص أثناء إقامته في خراسان (808–18) «ضعف مبلغ الجزية» وأخضع كابل التي أعلن ملوكها الإسلام والطاعة[3]. إلا أن مثل هذا الإعلان لا يدوم على ما يبدو، هذا إن أعلن على الإطلاق. ولا بد أن الإسلام قد دخل شرق أفغانستان في وقت مبكر حقاً، وإن لم ينل في بادئ الأمر انتشاراً واسعاً أو اعتنقته العائلة الملكية[4]. وكان التجار المسلمون يرتادون كابل، على أي حال، قبل أن يغلب

(1) Ibid., p. 74.
(2) Ibid., p. 36; Gibb, Arab Conquests in Central Asia, pp. 41–42.
(3) Cf. Ray, Dynastic History of Northern India, I, p. 70.
(4) Cf. Bosworth, «Notes on Pre-Ghaznavid History», p. 22.

عليها الصفاريون[1]. وإذا أخذنا برواية فيريشتا علمنا أن بعض الأفغان كانوا قد اعتنقوا الدين الحق حتى قبل فتح السند على يد محمد بن القاسم، قرابة العام 22 هجري[2].

وكما في مكران، مُنح المسلمون ملجأ في مناطق الزنبيل منذ وقت مبكر جداً. وفي زمن الحجاج، حينما واجه الزنبيل جيش الطواويس، كان المشير له أحد المرتدين من الخوارج المسلمين. كما أن العديد من أتباع القاسم شاؤوا ملازمته[3]. وهناك نقش يشهد بحضور الإسلام في منطقة كابل على الأقل قبل عقدين من ظهور الصفاريين في شرق أفغانستان[4]. ومن المحتمل جداً أن يكون دعاة الخوارج قد مروا بكرمان من بلوخستان أو جنوب أفغانستان في طريقهم إلى السند، زمن الحجاج، يوم كانوا مضطهدين في العراق والأهواز وفارس واضطروا للانسحاب شرقاً[5]. ولكن تسارع تحول المنطقة لاعتناق الإسلام كان في عهد الصفاريين الأوائل وجاء ذلك بعد الضرائب التي فرضها العرب والإغارات الساعية إلى الحصول على الرقيق والغنائم أو الجزية.

ولقد بلغ الصفاريون شهرة عظيمة، بعدما رسخوا أنفسهم في شرق فارس، وكان ذلك بسبب ما تحقق لهم من فتوحات « في بلاد الهند الكافرة». إذ استولى الحاكم يعقوب الصفاري على زابل وكابل في العام 870، بعد ثلاث سنوات من تبوئه السلطة في سجستان وهراة، في حين زعم أخوه عمرو الذي خلفه بأنه هزم كمالو، ملك الشاهية[6]. وقد استرعت نشاطات الأخوة الصفاريين على الحدود الهندية انتباهاً خاصاً لدى الخلافة بفضل ما كانت تتلقاه منهم من هدايا فخمة كانوا ينتخبونها من بين الغنائم ويبعثون بها إلى البلاط العباسي[7]. ومثال ذلك أن يعقوب أرسل ذات مرة من كابل خمسين صنماً من الذهب والجواهر والفضة إلى الخليفة المعتمد، وقد بعث بها بدوره إلى مكة. وثمة

---

(1) Idem, Sistan, p. 86.

(2) J. Briggs, History of the Rise of the Mahomedan Power in India, Translated from the Original Persian of Mahomed Kasim Ferishta, 4 vols (New Delhi, 1981), I, p.4.

(3) Ibid. Bosworth, Sistan, p.57.

(4) Bosworth, «Notes on Pre-Ghaznavid History», p. 24.

(5) Ibid., pp. 22-23.

(6) Ray, Dynastic History of Northern India, I, pp. 74, 79.

(7) Frye (ed.), Cambridge History of Iran, vol. 4, p. 110.

مجموعة أخرى من الأوثان، وجميعها مطعم بالجواهر والفضة، وقد بعث بها عمرو في عام 896 من سكاوند (وهذا موضع في وادي لوغار بين غزنة وكابل وتصفه المصادر بأنه من مراكز الحج الكبرى لدى الهندوس)، فأثارت هذه الأصنام ضجة في بغداد لغرابتها.

وقد ظلت سيطرة الإسلام على زامندافار غير تامة حتى نهاية القرن التاسع، وفي غزنة تم طرد الحاكم الصفاري مرة أخرى على يد أميرين من الهنود في العام 899-900. ولكن تاريخ زامندافار وزابلستان ازداد اضطراباً في العقد الأخير من القرن التاسع وأصبح من الصعب متابعته لأسباب منها، أن مصادر الأخبار ما عادت تتحدث عن زنبيل أو رتبيل.

وفي وقت ما قبيل الانتصار الذي حققه الصفاريون في العام 870 على سلالة «الترك شاهية» البوذية في كابل التي كانت تتفاخر بتحدرها عن كوشانا ملك كانيشكا جاءت سلالة من الملوك الهندوس وحلت محلها. ويشير البيروني إلى هؤلاء باسم «الهندو شاهية» ويسمون «شاهي» في كتاب كلهانا الموسوم راجاترانكيني، ويرد اسمهم في النقوش والكتابات ساهي[1]. ويقول البيروني إن كابل أقدم عاصمة لدى الـ «هندو شاهية» بعد إطاحتهم بسلالة «الترك شاهية»[2]. وقد امتدت سلطتهم في البداية من كابل حتى نهر تشيناب. وقيل إن آخر الحكام الترك شاهية، ويدعى لاغماتورمان سجنه وزيره البرهماني كالار، وأن هذا غدا مؤسس سلالة الملوك الهندو شاهية[3]. وقد خلف كالار، كما يقول البيروني، الملوك البراهمة سامند وكاملا وبهيم وجيابال وذريتهم. ولكن المصادر الأخرى تفيد جميعها، ومنها كلهانا، بأن الهندو شاهية كانوا من طبقة المحاربين (الشتريا)[4].

استمرت السلالة الهندو شاهية في الحكم، من الربع الثالث من القرن التاسع حتى الربع الأول من القرن الحادي عشر، حين أطاح الغزنويون بالزنبيل وكابل شاه بوصفهم المحتلين لحدود الهند. وكان الصراع الدائر بين الهندو شاهية من كابل/ قندهار والترك اليامينيين من غزنة، أو الغزنويين، يتصل بداية بالسيطرة على شرق أفغانستان ولكنه تحول بعدئذ واتجه إلى البنجاب، شرقاً. ولقد طُرد الهندو شاهية من كابل في العام 870-71 فأقاموا عاصمة

---

(1) Y. Mishra, The Hindu Sahis of Afghanistan and the Punjab. A.D. 865-1026 (Patna, 1972), p. 111.

(2) Sachau, Alberuni's India, II, p. 10.

(3) Ibid., p. 13; Ray, Dynastic History of Northern India, I, p. 72.

(4) M.A. Stein (ed.), Kalhana's Rajatarangini (New Delhi, 1960), VIII, 3230; Mishra, Hindu Sahis, p.3.

لهم في أودابانديورا (أوند الحديثة؛ وهي البلدة التي وردت عند البيروني باسم وايهند) في المنطقة التي كان البريطانيون يسمونها منطقة الحدود الشمالية الغربية. وهنا أصبح هؤلاء «رآي هندوستان» حين كان التروشكا (كما يسمي كلهانا الغزنويين) يجدون في إثرهم. ولقد عجز السامانيون في خراسان وما وراء النهر، الذين خلفوا الصفاريين، عن دعم سلطتهم في وادي كابل [1]. وفي العام 933 طرد والي زابلستان الساماني الذي يتمتع بما يقارب الاستقلال، من مقره في غزنة، على يد ألبتكين القائد المملوك الذي أصبح مؤسس السلالة الغزنوية ووفر دفعاً جديداً للتوسع الاسلامي.

وأزاح الملوك الشاهية الآن إلى البنجاب حيث حكموا ردحاً من الزمن حتى نهر راما - غانجا. وفي منطقة كابل/ قندهار لم يبق بين أيديهم إلا لمغان وحسب[2]. فيكتب فيريشتا «كان قائد جيش ألبتكين 933-963 سبكتكين قد شرع في الإغارة على ولايتي لمغان وملتان، مما أدى إلى عقد تحالف بين الحاكم جيابال الشاهي وأمراء الملتان المسلمين. وكانت المنطقة التي يحكمها جيابال تمتد طولاً في ذلك الوقت من سرهند إلى لمغان وعرضاً من مملكة كشمير إلى الملتان». وكان الملك ذاته قد اتخذ مسكنه في قلعة بهاتندا بعد إقامة قصيرة في لاهور.

ما انفك ملوك الهندو شاهية عن تأكيد سلطانهم «وأنهم أعظم ملوك الهند،» على الرغم من أن الترك ردوهم شرقاً عن كابل إلى البنجاب. وحينما هاجم سبكتكين جيابال هرع لمساعدة هذا ملوك دلهي وآجمير وكالينجر وقنوج[3]. ولقد قام جيابال بغزو غزنة ثانية قبل أن يفقد في النهاية كل بلده حتى غرب نهر الأندس (السند)، بما في ذلك لمغان وبشاور. وكما يقول العتبي: «منذ الآن يكون الهندوس قد ولوا الأدبار ولن يعودوا إلى غزو البلاد مرة أخرى». وكان محمود الذي خلف أباه سبكتكين في العام 997 أول من عقد اتفاقاً لدفع الجزية مع حاكم من الأسرة الشاهية في بهاتندا في العام 1001[4]. ولما تولى آنانداپالا الحكم خلفاً لأبيه جيابال في العام ذاته كان مُلك الشاهية يمتد جنوباً حتى إمارة الملتان.

---

(1) Ray, Dynastic History of Northern India, I, p.79.

(2) Ibid., p. 80.

(3) Ibid., p. 83.

(4) Ibid., pp. 86-87.

ولقد قام محمود بغزو آخر، في العام 1004، متذرعاً بحجة أن هندوستان لم تدفع الجزية، «أما في الواقع فقد كان مراده الوصول إلى البنجاب، وعبره الوصول إلى سهل الغانج الغني الذي يرويه نهر الغانج». وفي العام 1009، كما يقول العتبي من جديد: «عرض ملك الهند على محمود الاستسلام له ودفع الجزية... ومن ثم أصبح طريق القوافل والتجارة بين الناحيتين، خراسان والهند مفتوحاً»[1]. وفي العام 1013-14 خرج محمود ليدمر بقايا سلطان الشاهية دون أن يتكلف تدبير ذريعة لهذا الهجوم. ولقد طلب ملك الشاهية المساعدة من كشمير.

ولكن ما كان لهذا أن يمنع «المجد الملكي للشاهية» من السقوط السريع. فقد أُزيح هؤلاء عن الحكم في البنجاب، ثم أمضوا بعض الوقت في المناطق الجبلية من لوهاره، ليلجؤوا في النهاية إلى بلاط كشمير. وهنا ظلوا عنصراً يتحلى ببعض الأهمية لفترة طويلة بعدما انطفأت جذوتهم بوصفهم قوة سياسية قائمة في حد ذاتها، حتى القرن الثاني عشر. وظل شاهي اسماً يحتفظ بألقه. وهناك سلالات كثيرة من الشتريا خارج كشمير ما زالوا ينسبون أنفسهم إلى أولئك الملوك. ويشهد الإدريسي أن التقليد جرى في كابل، حتى القرن الثاني عشر، على أن عقد تعيين كل ملك من هؤلاء لا بد أن يكون كاملاً، وأن الملك ملزم هنا بالموافقة على شروط معينة قديمة هي متممة للعقد[2]. ولقد ظلت قطعة النقد المعدنية السائدة ما بين أواخر القرن الثاني عشر وأوائل القرن الثالث عشر، في شمال غرب الهند نوعاً من العملة المعدنية عليها صورة «الثور - و - الخيّال»، من إصدار ملوك الهندو شاهية في كابل ووايهند[3]. وكما غدت هذه القطعة ذاتها متداولة في مملكة لاهور الغزنوية وانتشرت في راجستان وشمال ووسط الهند. فلما دحر محمود جيابال سقطت في يديه سبعمئة كرور (عشرة ملايين) من «الروبيات الملكية»، وهي في الأرجح من نوع الثور والخيّال في حصن الهندوشاهية في البنجاب[4].

---

(1) Ibid., pp. 93-101.

(2) Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, p. 67.

(3) Raychaudhuri and Habib, Cambridge Economic History of India, I, p. 95.

(4) S.R. Sharma, «A Contemporary Account of Sultan Mahmud's Indian Expeditions», Journal of the Aligarh Research Institute, I (1941), pp. 127-165; O.W. Macdowell, «The Shahis of Kabul and Gandhara», The Numismatic Chronicle, VIII, 7th series (1968), pp. 189-224.

كان جنوب وشرق أفغانستان يقعان على دروب القوافل الحيوي من الهند حتى خراسان، لذلك كان المسلمون يتطلعون إليه في المقام الأول. ولعل طريق التجارة البرية عبر كابل وزابلستان لم ينقطع في الأرجح بفضل حصافة الزنبيل. بل يبدو أن الأمر على العكس من ذلك، إذ نشأت اتصالات واسعة النطاق بين هذه الممالك والغرب المسلم. بل الحق أن أهمية زابل وكابل، على عكس ما هي عليه الحال في خراسان، ليس مردها سياسياً، وإنما تجارية، وإن كان بوسع «جيش الفناء» و«جيش الطواويس» أن يقلبا سياسات الحدود والحرب ويشعلاها «فتنة والمقة» تهدد مكانة الخلافة. أما قطعة النقد «الثور والخيّال» الخاصة بملوك كابل الشاهية (التي يمكن استقصاء أثرها إلى النقود المعدنية الشاكا والإغريقية الأقدم) فاعتبرت الأنموذج الذي أخذت عنه الدراهم العباسية في النصف الأول من القرن العاشر. وقد بلغت مثل هذه النقود بغداد إن عن طريق الفتح وإن عن طريق الغنائم والتجارة معاً.

وأشهر هذه القطع المعدنية ما كان في عهد [الخليفة، م] المقتدر، إنما هي تقليد لقطعة النقد من نوع الثور والخيّال ولم تكن تقتصر على عهده[1]. وكانت قطع النقد قبل الغزنوية من الثور والخيّال، قد اخترقت الهند وتوغلت فيها بعيداً، كما يظهر مثلاً في كنز كبير من 178 قطعة من البلون [مزيج من الفضة أو الذهب ومعدن خسيس، م] وجدت في ساماتريفا في وايهنده من القرن العاشر، وقد عثر عليها في لادوسار وجايبور[2]. حيث وردت هذه مع عدد كبير من الدراهم التي بلغت أوروبا الشرقية في القرن التاسع والعاشر وبداية الحادي عشر (وجرى إعادة سك معظمها) عن طريق قوافل التجارة على الدرب عبر دولة بلغار الفولغا وفي البر عبر الأنهار، حيث وردت قطع النقود الهندية أيضاً[3]. وهكذا استردت نقود ملوك الوايهند الفضية في الأطراف الأوروبية من اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية التي تعود إلى القرنين التاسع والعاشر، إما قطعاً منعزلة عن بعضها وإما باعتبارها كنوزاً إلى جانب دراهم إسلامية، وأحياناً مع كميات ضئيلة من الملياريا

(1) A.S. Altekar, «A Bull and Horseman Type of Coin of the Abbasid Caliph Al-Muqtadir Billah Ja'afar», Journal of the Numismatic Society of India, VIII (1946), pp. 75-78.

(2) S. Prakash, «Treasure Trove Coins from Ladousar», Ibid., XXVII 4(1965), pp. 146-56.

(3) A.A. Bykov, «Finds of Indian Medieval Coins in East Europe», Ibid., XXVII (1965), pp. 146-56.

البيزنطية والديناري الأوروبي الغربي أو حتى السويريتكي النادر من إمارة كييف. وأما قطع النقد الشاهية فقد وردت من كابل مباشرة، عن طريق فارس. ومثل هذا النقد المعدني كان متداولاً في طشقند.

يمكن القول إن ممالك الزنبيل شاهي، على حدود الهند أدمجت في منظومة تجارية واسعة النطاق، فكانت غزنة وبست وكابل وقندهار (حيث لا يأكل الناس لحم البقر) يومئذ مدناً واسعة مهمة، وملاذات للتجار، ولكل منها بلدات تابعة لها[1]. وتوصف الـ - لاهوم في باميان بأنها «مرفق تجارة خراسان ومخزن ثروات السند». وعن طريق كابل وباميان ومدن الزنبيل الأخرى ثابرت السند والهند على تعاملات منتظمة مع العالم الاسلامي بل وأبعد منه. وكانت المنتجات المحلية تصدر أيضاً «إلى كل منطقة من العالم» منذ القرن الثاني، على الأقل: ميربلان (نوع من الفاكهة المجففة والتوت له خواص طبية وقيمة علاجية عالية)، وخشب الألوة ومنتجات جوز الهند، والزعفران، والنسيج القطني الفاخر، والحديد. وتشدد النصوص هنا على أن هذه المنتجات (وسواها) كانت تصدر بكميات كبيرة وهي ثمينة وأحياناً «ذات ربح كبير»، مما يفسر وجود أعداد غفيرة من التجار الهنود والمسلمين واليهود في كابل والمدن الرئيسة في هذه الدول.

مكران:

كان موقع مكران إلى الجنوب من أرض الزنبيل، وهي أرض قاحلة لا قبل لأحد بالعيش فيها، وكانت أقدم المصادر تذكرها هي، وليس نهر السند، باسم «ثغر الهند» أو «حد الهند». وقد عاش العرب في مكران قبل ثلاثة أرباع القرن من فتح السند على يد محمد بن القاسم وأقاموا أول مستوطنة إسلامية على نهر السند. وتجاور كرمان أرض ولاية مكران الفارسية، وهي امتداد غربي لساحل السند، وقد تم غزوها في العام 644، في السنة الثالثة والعشرين للهجرة في آخر خلافة عمر تقريباً. وكان الجيش العربي قد دخل من كرمان ومضى يطارد حشداً كبيراً من القوات الهندية والأفيال التي تمت تعبئتها من السند وكابل، وتابع الجيش العربي مسيرته نحو نهر السند، ثم عاد إلى فارس أو العراق مع الغنائم وفيل

(1) البلاذري، فتوح البلدان، ص422، Ray, Dynastic History of Northern India, I, p. 21; Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, p. 66-68.

واحد[1]. وبدا ممر مكران إلى الهند بالغ الصعوبة مما جعل العرب يرتدعون عن شن مزيد من الإغارات على تلك المنطقة[2]. وفي خلافة عثمان (644–656) يبدو أن الأمر اقتصر على توجيه طلائع الفرسان إلى التجوال في المناطق الساحلية من تلك الأراضي. ولم يتم توجيه جيش ثانٍ «إلى ذلك الثغر» إلا في خلافة علي (656–661) «فظفر وأصاب مغنماً وسبياً»، «ثم توغلوا في أرض القيقان في عام 658–9 ثم كانت هزيمة قُتل فيها القائد ومعظم رجاله»[3]. وفي أيام معاوية (661–680) قام الجيش العربي بشن غارات في مكران وسجستان. «ثم غزا ذلك الثغر» المهلب بن أبي صفرة «فأتى بنة والأهواز» (لاهور)[4]. ثم جرى غزو القيقان مرة أخرى، ومن جديد كان على جيش الإسلام أن يرتد إلى مكران[5].

وبعد هذه الإغارات السريعة، والخلافة يومئذ لمعاوية تم لسنان بن سلمة بن المحبق الهذلي فتح مكران عنوة، وأسس حامية فيها و(مصرها وأقام بها وضبط البلاد)[6]. ومن مكران اشتبك العرب وقبائل القيقان التي عرفت بالشراسة وحب الحرب، والميد على ساحل السند. وقد حصل العرب يومئذ على الجزية وحملوا الكثير من الغنائم والأسلاب، وإن لم يكن العرب مظفرين دوماً[7]. وتم «فتح قصدار»[8]. وفي الشمال توغل العرب ووصلوا إلى سناروذ في سجستان، وبلغوا الروذبار ونهر الهلمند (هندمند)[9]. وعندئذ نشب القتال بين الطوائف هناك، ولكن الحجاج أفلح في العقد الأول من القرن الثامن في إعادة عامله في مكران واستمرت الفتوحات وتوسعت حتى بلغت قندابيل[10]. ويبدو أن الجزية قد انتظمت في تلك السنين، ولكن حينما ولى الحجاج محمد بن القاسم عاملاً له على حد الهند [السند، م] واجه تجدد المعارضة في البلدتين البارزتين من بلدات ومدن

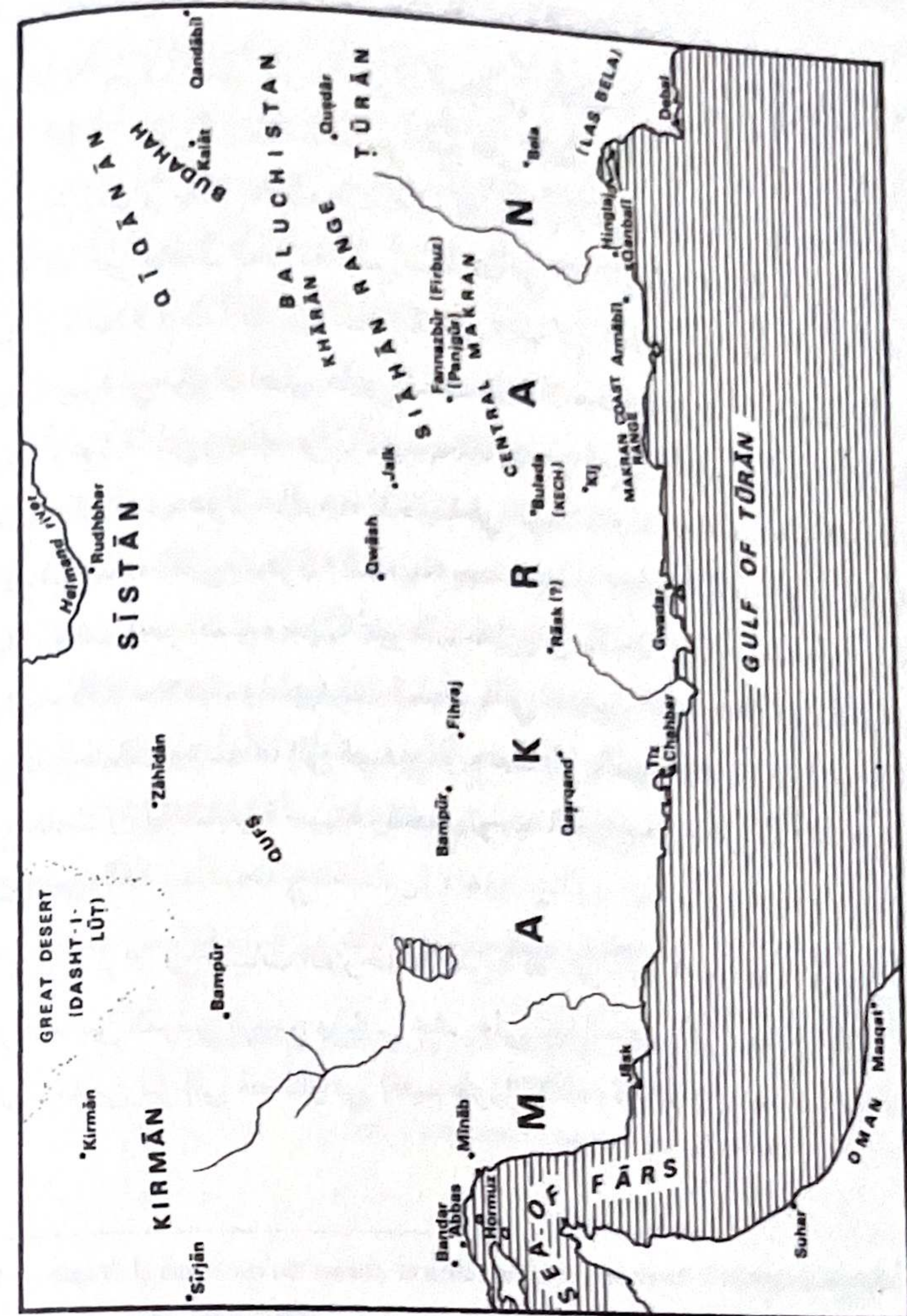
(1) Zotenberg, Tabari, 3, pp. 518–19; Eliot and Dowson, History of India, I, p. 417.
(2) البلاذري، فتوح البلدان، ص420 – 1. Daudpota, Chachnama, pp. 58–60.
(3) البلاذري، فتوح البلدان، ص420 – 1. Daudpota, Chachnama, p. 76.
(4) البلاذري، فتوح البلدان كما سبق.
(5) Ibid.; Daudpota, Chachnama, pp. 80–81.
(6) البلاذري، فتوح البلدان، ص421.
(7) Ibid., p. 422; Daudpota, Chachnama, pp. 80–81.
(8) البلاذري، فتوح البلدان، ص422.
(9) المرجع السابق.
(10) Ibid., p. 423; Daudpota, Chachnama, pp. 66, 69.

مكران، وهما قنزبور وأرمابيل[1]. فتم فتح هاتين البلدتين حين دخل محمد بن القاسم مكران لتحصيل الجبايات لصالح الحرب المقدسة على السند والهند» التي أعلنها الخليفة الوليد وأدت إلى فتح القوات العربية السند عام 712 ميلادية[2].

يكاد لا يعرف عملياً تاريخ مكران السياسي بالتفصيل في السنوات المئة والخمسين التالية. إلا أن تطور المنطقة السياسي يتبع على العموم تاريخ السند الذي ظل مع مكران، مندمجين (سوى بعض الانحراف لفترة قصيرة) بالإمبراطورية العربية من عام 712 حتى عام 870، حين فقدت الخلافة بعض سيطرتها في هذه الولاية – الواقعة في أقصى الشرق. ولعل قوة السلالات الفارسية الشرقية الإسلامية من الطاهريين والصفاريين والسامانيين كانت قاصرة في مكران قصورها في السند. ذلك أن مكران برزت في منتصف القرن التاسع مقسمة وموزعة بين زعماء عرب كانوا يحكمون من كيج ومكان يدعى ماشكي على حدود كرمان. وقد عُرف هؤلاء بالدعاء للخليفة في الصلاة. وكان معظم السند مقسماً بين أمثال هؤلاء الزعماء، الذين يدعون «المتغلبة» بعدما «غلبوا» على السلطة عوضاً عن تعيينهم من بغداد وكانت آخر حملة وجهها أمير المؤمنين إلى مكران أو السند قد جرت على ما يبدو في العام 836 ميلادية، واستهدفت المتغلب في قندابيل الذي قاتلته تلك القوات وفتحت المدينة وحملت رؤساءها إلى قصدار. وما هما إلا عقدين أو ثلاثة عقود من ذلك التاريخ حتى غدت ولاية الخليفة اسمية وانقطع توجيه الخراج من مكران والسند إلى بغداد منذ ذلك الحين[3].

تذكر مكران في أدبيات الفتوحات العربية الأولى بأنها «حد الهند» ويعين الجغرافيون مكران ما بين القرنين التاسع والثاني عشر على أنها المنطقة التي يحتاج قطعها إلى «خمسة عشر يوماً من تيز إلى قصدار في إقليم طوران»[4]. وقد جرى الجغرافيون على استخدام

(1) Daudpota, Chachnama, p. 85; M.T. Houtsma (ed.), The Tarikh of Ahmad ibn abi Yaqub al-Yaqubi, 2 vols (Leiden, 1883), II, p. 345.
(2) Daudpota, Chachnama, p91; Al-Baladhuri, Futuh al-Buldan, p. 424.
(3) البلاذري، فتوح البلدان، ص432.، انظر أيضاً. Eliot and Dowson, History of India, I, p. 456.
(4) De Goeje, Al-Istakhri, p. 175; Le Strange, Lands, p. 331.



خريطة مكران

عبارة الهند على المناطق شرق نهر السند، بينما يضمون مكران إلى السند[1]. أما المؤرخ الطبري فاعتبر أن مكران منطقة تفصل بين إقليم كرمان الفارسي من جهة والهند من جهة أخرى: «... إقليم مكران... يقع وراء كرمان وفارس، بين مملكتي السند والهند... وعُمان...؛ وتجاور مكران كرمان والهند، (بينما) البحر الحد الفاصل لها عن «عُمان»[2]. كذلك من الشائع على أي حال، حتى في أدبيات الجغرافيا، أن نجد السند تندمج والهند في مصطلح واحد. ولما كان ساحل مكران الجزء الأقصى للسند، أو لاية السند الغربية فقد تبين عندئذ أن الهند ليست بلداً يقع شرق نهر الأندس (السند) وحسب وإنما تضم مكران أيضاً، بدءاً من تيز. وهكذا يقول البيروني إن «ساحل الهند يبدأ مع تيز عاصمة (قصبة) مكران، ثم يمتد باتجاه الجنوب شرق نحو إقليم الديبل»[3].

توضح هذه البيانات المختلفة المأخوذة عن المصادر العربية أن مكران تعتبر في النتيجة منطقة حدودية، إنما منطقة هندية بجلاء. وهذا يتفق والرأي بأنها كانت قائمة قديماً - يوم كانت مكران تعرف باسم جيدروزيا - حتى أزمان حديثة نسبياً. فيذكر بليني الأب مثلاً في القرن الأول الميلادي أن «نهر الأندس... هو الحد الغربي للهند. إنما يضيف أيضاً: «والواقع أن معظم الثقاة لا يعينون الحد الغربي عند نهر الأندس وإنما يضمون إليه أربع ولايات [مرزبانات، م] (هي) جيدروزي (مكران) واراتشوطاي (قندهار) وآري (هراة) وبارابانيسيداي (كابل)، ونهر كابل بوصفه الحد الأخير...»[4] وقد ذهب البطريرك النسطوري جيروجابس في القرن السادس إلى الرأي بأن الهند تبدأ من الساحل الإيراني، أي من فارس، عند الخليج العربي. كذلك ذهبت الأدبيات الأوروبية في العصر الوسيط إلى تقسيم الهند إلى ثلاث مناطق: الهند الكبرى وتمتد من مالبار إلى الشرق؛ و«الهند الصغرى»، وهي تجاور فارس وتضم السند ومكران؛ والهند السفلى، وهي زنجبار. كما ذهب نيكولو دي كونتي، في القرن الخامس عشر، إلى تقسيم الهند إلى ثلاثة أقسام: قسم

---

(1) هكذا يصف، مثلاً، ابن خرداذبة من القرن التاسع في كتابه المسالك والممالك)ص(57 - 55 مكران على أنها «إحدى بلدان السند». وفي كتاب المسالك والممالك لابن حوقل)تحقيق دي غوج(من منتصف القرن العاشر أن مكران والمناطق المجاورة جهة الشمال شرق «توابع السند»)ص(231.

(2) Zotenberg, Tabari, 3, pp. 518.

(3) Al-Biruni, Kitab fi Tahqiqi ma li-L-Hind (Hyderabad, India, 1958), p. 167.

(4) Natural History, vol. II (London, 1947), Book VI, XX.53-XXI.56, XXIII. 78-79.

يمتد من الهند حتى نهر الأندس (مكران والسند)؛ وثان من الأندس حتى الغانج؛ وثالث يقع ما بعد الغانج. كذلك يتحدث ماركو بولو، في العام 1290، عن القسم الشرقي من مكران – ويسميه كيج – مكران، نسبة إلى البلدة الكبرى فيه – «باعتباره آخر مملكة في الهند حين تتجه إلى الغرب والشمال غرب، وكانت هذه يومذاك مملكة تدعي الاستقلال، ولعلها كانت خاضعة لحاكم مسلم»[1].

وكانت مكران في العقود التي سبقت الإغارات الإسلامية جزءاً من ملك أسرة ملكية هندوسية من الرآي، وعاصمة ملكهم آلور، في السند. وكانوا يحكمون المنطقة الواقعة في الشرق إلى حدود كشمير، وفي الغرب إلى مكران، وفي الجنوب إلى الساحل والنهر وديبل، وفي الشمال إلى جبال كردان وقيقان[2]. ومن بين المراكز الإدارية المحلية الأربعة في مملكة السند ثمة مركز «يقع في سيوستان، ويضم بودهيا (لودهيا)، وشينان، وأطراف تلال روجهان حتى حدود مكران»[3]. وعلمنا أنه حين وصل محمد بن القاسم إلى السند في مطلع القرن الثامن، كان ملك كشمير يسيطر على كل من الهند والسند وحتى بلاد مكران وطوران[4]. وكان هناك ملوك هنود سواه مثل الزنبيل الذي كان يشارك الأسرة الملكية السندية في السلطة على هذه المناطق الغربية. وقصارى القول، إن مكران كانت، حين وصل العرب، خارج دائرة الملوك «الهندية» راجماندالا rajmandala، التي كان محورها لا ينقطع يتنقل ويتبدل.

لقد كانت سمة لمكران مع ذلك، أن السيادة على المنطقة – أو أجزاء كبيرة منها، تنتقل بين الهند وفارس، أو بالأحرى بين الملوك الهنود والفرس. وفي القرن السادس كانت مكران القسم الأول من مملكة الرآي الهندوس في السند، حتى استولت عليها فارس في عهد الملك سيهاراس الثاني. ولقد أعادها الطاغية شاش البراهمي في العام 631 م إلى السيادة الهندية، التي تمتد «حتى حدود كرمان». ولكن الحاج الصيني هيوين تسانغ حين

(1) H.Yule (ed. and trans.), The Book of Ser Marco Polo, 2 vols (London, 1871), II, pp. 334–6, 359.

(2) Daudpota, Chachnama, p.15.

(3) Ibid.

(4) «wa jamala hind-o-sind dar that farman...wa bilad-i-makran-o-turan amr-i-o» (Daudpota, Chachnama, p.112).

زار مكران (الونغ – كيه – لو) بعد عشر سنوات وجد أنها كلها تخضع لحكومة فارس[1]. ثم حين دخل العرب مكران، بعد ثلاثة أعوام؛ اعترضهم ملوك هنود، وأخذ العرب يتحدثون من جديد عن هذه المنطقة باعتبارها «حد الهند». وتصف الشاشنامه بشيء من التفصيل كيف أنه في عام 631 م، بعد وفاة خسرو برويز – عندما كانت امرأة تجلس يومئذ على عرش فارس – مضى شاش إلى كرمان على رأس جيش كبير ليعيد فرض سيادة الهندوس على مكران وتعيين «الحدود بين مكران وكرمان»: «... قام ملك فارس من نيمروز بغزو البلاد... بعد وفاة ملك فارس كسرى بن هرمز، وكانت المملكة قد وقعت في يدي امرأة. فلما بلغ شاش هذا الخبر مضى على رأس جيش كبير إلى منطقة كرمان... ثم تابع زحفه إلى إقليم مكران. وكان يستسلم له كل من يواجهه. وبعد أن صادف سلسلة جبال مكران الشاهقة وشديدة الانحدار، وصل كذلك إلى بلاد أخرى. وكان في ذلك الموضع حصن قديم يدعى كينازبور. فأمر بتجديده، كما أمر، جرياً على التقليد الهندوسي (رسم – ي – هنداوي) بضرب الطبول (النوبة) وعزف الآلات الموسيقية (ملاهي) في الحصن عند شروق الشمس وعند المغيب... ثم غادر المكان بعدئذ وتوجه إلى كرمان. ثم أقام معسكره عند جدول صغير كان يجري بين كرمان ومكران وهناك عين «الحد الشرقي» معلناً أن بعض أشجار النخيل (خرما) الموجودة ستكون الحد بين مكران وكرمان. كذلك زرع غابة من أشجار النخيل على طرفي الجدول وحفر عليها الكلمات التالية: هذه هي الحدود أيام شاش بن صليج بن بيساس، ملك السند حين آلت إليه»[2]، أما مدى هذه الحدود غرباً فلا أحد يدري، إنما يرجح أنه يتجاوز تيز. وأما حصن كينازبور (ولفظها يختلف باختلاف المخطوطات، فهو إما كانك وإما كيناربور) فينبغي أن ينظر إليه باعتباره أقصى بروز في الغرب للقوة الهندوسية في مكران في الفترة هذه.

وفي كتاب الشاشنامه شاهد يوضح أن ثمة مناطق عديدة في مكران (كما في السند) فيها غلبة للسكان البوذيين. وعندما مضى الملك شاش إلى أرمابيل، وصفت هذه البلدة بأنها كانت بين يدي بوذي سمني وهو يتحدر من أحد صنائع الرآي ساهيراس الذين تمت

(1) B.D. Mirchandani, «On Hiuen Tsiang's Travels in Baluchistan», Journal of Indian History, LXV (1967), pp. 330–1, 334.

(2) Daudpota, Chachnama, pp.16, 48–49.

ترقيتهم لإخلاصهم وولائهم لكنهم كانوا يعملون على الاستقلال بأمرهم[1]. وقد عرض هذا الزعيم البوذي على شاش ولاءه حين كان هذا الأخير في طريقه إلى كرمان في العام 631. ويشير هيوين تسانغ إلى ولاية أرماليل هذه ذاتها باسم «أو - تيين - بو - تشي - لو»، وفيها يمر الطريق الرئيس الذي يخترق مكران، كما أنه يصفها بأن البوذية تغلب فيها؛ ولئن كانت قليلة السكان فإنها تضم ما لا يقل عن 80 ديراً من أديرة البوذية وقرابة 5000 راهب. وفي الواقع، هناك كهوف كونكرالي التي تقع على مسافة ثمانية عشر كيلو متراً شمال غرب لاس بيلا في قندهار، بالقرب من خرائب بلدة قديمة، ويبين بناء هذه الكهوف أنها كانت بلا ريب بوذية[2]. وإذ اتجه هيوين تسانغ غرباً عبر وادي كيج (وكانت المنطقة يومئذ تحت حكم فارس) شاهد هوين قرابة مئة دير بوذي وربما 6000 راهب. كما شاهد بضعة مئات من معابد الديفا [الآلهات، م] في ذلك الجزء من مكران، وفي بلدة سو - نو - لي - تشي - شي - فا - لو - وهي في الأرجح قصرقند - شاهد معبد ماهيشفارا ديفاء «الغني بالزخرفة وفن النحت»[3]. وهكذا هناك شاهد على وجود طيف واسع جداً من أشكال الثقافة الهندية في مكران في القرن السابع الميلادي، حتى في الفترة التي وقعت فيها تحت السيادة الفارسية. وبالمقارنة فإن آخر موقع للحج عند الهندوس، في الأزمنة الأقرب، كان في هينكلاج في مكران، وهذا مكان يقع الآن على بعد 356 كلم غرب كراتشي في لاس بيلا.

ومن جهة أخرى، لم تقصر السيطرة السياسية الفارسية عن ترك بصمتها على مكران، إذ يفصح الركام من مخلفات آثار فارس القديمة أو قبل الإسلام هوية أشد تمزقاً لخط حدود مكران. لقد حفظت ذكرى الملك كاي خسرو الفارسي وذكرى جده كايكاوس في أسماء الكاريز الخسروي والكايوسي وهي القنوات المستورة تحت الأرض التي تحفل بها كيج[4]. وكانت مثل هذه الكاريزات (القنوات) وسائل اختص بها الأخمينيون للتوسع في الزراعة. وهناك قناة في مكران ما زالت تعرف باسم قورش (الذي ضم مكران وأجزاء كبيرة من السند والبنجاب إلى ملكه في العام 512 ق.م)، وهناك عدة قنوات أخرى في

(1) Ibid., p.49.
(2) Marchandani, «Hsuen Tsiang's Travels», pp. 325, 327–8.
(3) Ibid., p.330, 334.
(4) Imperial Gazetteer of India, vol. XVII (Oxford, 1908), p.46.

شمال لاس بيلا[1]. وثمة أساطير تروى عن حملات قورش وسمير أميس عبر صحراء مكران. كذلك اجتاز الأميرال اليوناني سكيلاكس نهر الأندس وأقام ولاية جديدة على امتداد سواحل بلاد العرب ومكران. وهناك أيضاً آثار للساسانيين. وما زالت عشائر البدو في بلوخستان اليوم والمنطقة الجبلية في السند تسمي السدود القديمة المحفورة في الحجر التي تُشاهد هنا «غابربانذ» وتنسبها إلى «الغابر» أي الزرادشت[2]. ومع أنه ليس ثمة شاهد ينبئ عن الزمن الذي تنتسب إليه هذه السدود فإنه من المحتمل جداً أن يكون الساسانيون وربما الأخمينيون حكام هذه البقاع القاحلة من قام بتنفيذ هذه الأشغال العامة. كما أن الأبنية المماثلة المعروف أنها أنشئت بفضل الفرس القدامى هي شواهد ظاهرة للعيان في غرب فارس. أما التوزع المكاني للغابربانذ فغالباً ما يتفق والتوزع المكاني للكاريزات.

ما انفكت مكران حتى قبيل الفتح العربي تهوي تحت السلطان الفارسي دون أن تنال ضخاً من العناصر الفارسية، وإنما تظل تحافظ طوال الوقت على هوية هندية. وكان الأشد ثباتاً على الأرجح الوضع الذي كانت تنقسم فيه مكران سياسياً بين جزء فارسي إلى الغرب (جزء من إقليم كرمان حيث خط الحدود يتأرجح ويتغير) وجزء هندي إلى الشرق عرف فيما بعد باسم «كيج - مكران» وكان القسمان الهندي والفارسي معاً اللذين تتألف منهما مكران المتعددة يشكلان المكرانات، وهو اسم يصادفه المرء في التواريخ المتأخرة. فعندما يذكر ماركو بولو مكران باعتبارها مملكة مستقلة رسمياً عن فارس والهند فهو إنما يشير إلى كيج - مكران. وكانت كيج مكران تعتبر في عهود المغول - الصفويين ملحقة بالسند، وكانت السلطات المغولية والصفوية تتبادلان الصعود، وكان الصفويون يحاولون «فتح» المنطقة بغرض تيسير رحلة الموفدين بين كولكندا وفارس[3]. ولقد أعيدت مكران برمتها، في القرن الثامن عشر، إلى فارس، بعد حملة نادر شاه في الهند، ثم تم تعيين حاكم محلي فارسي في العام 1739[4]. كذلك اعتبرت مكران، في زمن أحمد شاه دوراني [مؤسس العائلة الدررية، م]، جزءاً من إقليم كرمان. ثم استمرت الحدود السياسية في التقلب طويلاً بعد دخول البريطانيين.

(1) P. Sykes, A History of Persia, 2 vols (London, 1951), I, pp. 150, 168–9.
(2) H.T. Lambrick, Sind: A General Introduction (Karachi, 1975), p.52.
(3) Riazul Islam, Indo–Persian Relations (Teheran, 1970), pp. 177–9.
(4) Sykes, Persia, II, p. 361.

وإضافة إلى هذه التقلبات السياسية، فقد تم استقرار منطقة ساحل كرمان ومكران منذ قديم الأزمنة، كما سبق أن شاهدناه بتأثير قوي من قبيلة الأزد العربية المتمرسة، وتجار من الأبلة وعُمان، وكانوا رأس جسر مهم للفتح العربي في القرن السابع[1]. ذلك أن تواجد هؤلاء في الشتات كان يجعل رسم الحدود أكثر صعوبة. وكان الأزد العرب يمثلون، على الأقل، عنصراً فارسياً – زرادشتياً مؤثراً في مكران قبل الفتح، بالإضافة إلى امتدادات إلى السند وما وراءها. وكانت الحياة التجارية تجري في مكران طويلاً تحت راية فارس. ويكتب الإدريسي في القرن الثاني عشر أن لباس عامة الناس في مكران كان يتألف من الطيلسان، في حين يرتدي التجار وكبار القوم قمصاناً ذات أكمام طويلة والدراعة، وقطع طويلة من القماش ووشاح من القماش المنسوج من خيوط الذهب والفضة على غرار تجار العراق وفارس[2].

تتسم اللغات الجارية في مكران بعدم الوضوح. فقد اعتبر هيوين تسانغ الخط السائد في مكران «مماثلاً إلى حد بعيد للخط السائد في الهند، ولكن اللغة المحلية «اختلفت قليلاً عن اللغة الجارية في الهند»[3]. أما في ظل الحكم العربي فكانت العربية والسندية تستخدمان في المنصورة وملتان بالسند، لكن في مكران سادت الفارسية والمكرانية[4]. واشتقاق اسم المنطقة ذاته مستمد من جذور فارسية وهندية. وقد أشار كتاب كلاسيكيون إلى ساحل جيدروزيا (من لاس بيلا إلى كرمانيا (كرمان)) باعتبارها موطن إيشتيو فاجي أو «آكلي السمك». ومن ثم فإن اسم مكران يعني أحياناً تحريفاً للترجمة الفارسية لهذه الكلمة: ماكي – خوران. ولكن الرأي يذهب أحياناً إلى القول إن الاسم مشتق من الاسم الجغرافي الدراقيدي «ماكارا»[5].

إذا ما نظرنا إلى مكران من وجهة نظر الجغرافيا الطبيعية المحضة لبدت قبل كل شيء

(1) Cf. pp. 48, 52–53.

(2) Maqbul Ahmad, Al–Idrisi, p. 48.

(3) Mirchandani, «Hiuen Tsiang's Travels», p. 330.

(4) Cf. Elliot and Dowson, History of India, I, p. 39; Maqbul Ahmad, Al–Idrisi, p. 47.

(5) Imperial Gazetteer of India, vol. XVII (Oxford, 1908), p. 46.

امتداداً لصحراء فارس الكبرى[1]. وتمتد هذه الصحراء التي تعرف الآن باسم دشت-ي-لوط [صحراء لوط، م] ويطلق عليها الجغرافيون العرب اسم «المفازة» أي الصحراء، وهي تمتد لتغطي هضبة فارس من الشمال غرب إلى الجنوب شرق، في خط متصل لا ينكسر من جبال البرز عند بحر قزوين إلى مكران والخليج العربي ويبلغ طول المفازة – قرابة 1300 كيلومتراً وعرضها 160 كيلومتراً عبر الوسط، في حين تصل إلى 320 كيلومتراً في الشمال والجنوب، ويحيط بها إقليم «جبال» ومنطقة يزد (في فارس) وكرمان. وهناك إلى الشرق والشمال الشرقي خراسان ونواحيها مثل قومس وقوهستان، ثم سيستان التي تفصلها الصحراء عن كرمان.

وهكذا إذا عرضت مكران بوصفها وحدة جغرافية طبيعية واحدة ربما وجدنا أنها مرادفة في الأرجح لـ «الونغ – كيه – لو» عند هيوين سانغ، ولا ريب بأنها كانت قطعاً أكثر من كيج – مكران والأرجح أنها كانت تضم جزءاً كبيراً من فارس، بل وحتى مكران الفارسية كلها[2]. وجدير بالذكر أن للقسم الفارسي من المكرانات، مع ذلك، بعض السمات الخاصة التي يمكن تمييزها عن القسم ذي الطابع الهندي الذي يشير إليه كتاب متأخرون مثل ماركو بولو أو ابن بطوطة باسم «كيج – مكران». على أنه يذكر أن البر من مكران الفارسية فقير نسبياً وأقل مدعاة لسكن البشر، في حين أن الساحل منيع بفضل وجود قوة نجدة للطوارئ قبالته. وتظهر المنطقة الغربية من مكران، الواقعة شرق الخط الفاصل الممتد من بندر عباس وميناب على خليج هرمز إلى زاهدان شمالاً، وحتى تيز على خليج طوران، كما تظهر انحرافات جيولوجية وفيزيوغرافية ومناخية من جبال زاغروس[3]. وأما ميناب وجاسك فهما المركزان الرئيسان للمستوطنات بين مينائي بندر عباس وتيز.

والقسم ذو الطابع الهندي من مكران، إلى الشرق من هذه الرقعة القاحلة تماماً (وهي الآن القسم الجنوبي الغربي من ولاية قلات، بلوخستان) محاط من الشرق بناحية جهلاوان وقسم من لاس بيلا؛ إلى الغرب من فارس، ومن الشمال بسلسلة جبال سياهان ما يجعلها

(1) Le Strange, Lands, pp. 322, 329.

(2) Mirchandani, «Hiuen Tsiang's Travels», p. 330.

(3) W.B. Fisher (ed.), The Cambridge History of Iran, vol. I: The Land of Iran (Cambridge, 1968), pp. 81, 84–86.

تخرج من خاران؛ وهي محاطة من ناحية الجنوب ببحر خليج طوران. وتتمتع كيج - مكران بشريط ساحلي يمتد 320 كيلومتراً ويتألف البر في الداخل في معظمه من جبال. وتشكل هذه الجبال سلاسل تمتد من الشرق إلى الغرب ثم تتصاعد تدريجياً في الارتفاع حين تبتعد عن البحر حتى يصل ارتفاعها إلى قرابة 2100 متر. والأكثر أهمية ساحل مكران ومكران الوسطى وسلسلة سياهان؛ وضمن هذه التشكيلات تتوضع الوديان الضيقة التي تكمن فيها أراضٍ زراعية وعدد من البلدات والقرى. وهنا كانت تقوم عاصمة مكران، فنزبور، وقد جرت تسميتها من جديد فأصبحت بانجكور، أو «القبور الخمسة» تكريماً للمحاربين العرب الخمسة الذين وقعوا شهداء في معارك الفتح.

وفي القرن العاشر كانت فنزبور تضم قلعة مبنية من الطين المشوي، ويحيط بها خندق وجامع لصلاة الجمعة، وأشجار نخيل[1]. وهناك بلدتان مهمتان أخريان على الساحل هما أرمابيل وقنبلي وهما تقعان في منتصف الطريق بين تيز وديبل، ويسكنهما تجار أثرياء يتعاملون أساساً مع المناطق الهندية الواقعة إلى الشرق[2]. وكانت هذه البلدات تضارع فنزبور من حيث الحجم والجمال والثراء، وتقع أرمابيل إلى الداخل قليلاً على طريق مكران الرئيس؛ ويرجح أنها كانت المدينة التي دعاها هيوين تسانغ «أو - تيين - بتو - تشي - لو»، وهي مركز إمارة بوذية في القرن السابع. وثمة بلدة كبرى أيضاً تدعى قنداييل، تحيط بها الصحراء، دون أشجار نخيل، إنما لها ناحية ذات ثمار وتقع عند الحد الخارجي لمكران، حيث كان الكهنة رعاة «بوذا» يقصدونها لشراء المؤن[3]. وكانت تيز المركز التجاري الرئيس في مكران، وتطل على الخليج ويسكنها قوم ذوو نزعة عالمية وتحتوي على مرفأ ممتاز ومسجد جميل لا يقطع الجغرافيون العرب عن ذكره[4]. كانت كيج أو كيز أكبر بلدة في مكران، وقيل إنها «تضارع ملتان اتساعاً، وتقع على الطريق العام الرئيس ومركز تجارة مزدهرة.» أما البلدات الأخرى التي لا تتجاوز معرفتنا بها الإحاطة بأسمائها

(1) De Goeje, Al-Istakhri, p. 175; idem, Ibn Hauqal, p. 226;

(2) Elliot and Dowson, History of India, I, App. A., p. 364; Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, p. 46; Mirchandani, «Hiuen Tsiang's», p. 325.

(3) De Goeje, Al-Istakhri, p. 175; Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, p. 99; Elliot and Dowson, History of India, I, pp. 385-6; Le Strange, Lands, pp. 331-2.

(4) De Goeje, Ibn Hauqal, p. 226; Le Strange, Lands, p. 329.

ومواقعها فهي: ديزاك، وراسك (رزك)، وبامبور، وخواش، وقصرقند، وبيه وكيه، ونكيز، وإشفيقا (إشقوفة؟) وفهراج، ودندراج وماشكي وباند وهي من بلدان مكران، ومراكز التجارة المهمة فيها، التي تكاد أن «تتشابه من حيث الحجم»[1].

تتركز في وادي كيج وبليدة ثروات البلد الزراعية. وكان هذا الجزء المركز الذي وصفه هيوين تسانغ بأنه «الوادي الطويل، الذي يبلغ طوله 320 كيلومتراً من الشرق إلى الغرب. ويبلغ عرضه في أقصى حد عشرين كيلومتراً وما لا يقل عن عشرة كيلومترات، باستثناء الجزء حول بليدة، حيث يتسع اتساعاً كبيراً. إلا أن الأجزاء الوسطى فيه واسعة مروية أُحسنت زراعتها، ولربما كانت دوماً أكثر كثافة بالسكان من أي بقعة أخرى في مكران[2].

ويبدو أن هذه المناطق كانت ذات طبيعة بهيجة تحث النفس على تصويرها وحافلة بالبساتين وأشجار النخيل المثمرة، والمحاصيل الزراعية وبساتين الزهور والورود. ومن وادي كيج يمر الطريق الرئيس من بيلا إلى قصرقند وما بعده، فيصل الهند ببلاد فارس[3]. وكان هذا في الحقبة موضوع البحث، أحد طرق التجارة الرئيسة في العالم. وهو الذي أضفى أهمية على مكران ولولاه لكانت قاحلة مجدبة. أما من حيث كونه صلة وصل بين الهند وفارس ومركز الخلافة فإن طريق مكران كان أشد حيوية حتى من الطريق الذي يمر بوادي نهر كابل ومع هذين الطريقين كانت تتدفق تقريباً كافة ضروب التجارة البرية مع الغرب. وكانت التجارة عبر مكران كلها موضع اهتمام خاص لكل الحكام في هذه الولاية الحدودية التي تحفز على الكراهية، فالملك شاش البرهماني مثلاً، حالما تسلم مقاليد الحكم في السند، حرص على نشر «الحرس على طريق مكران العام»[4].

كانت الطرق الرابطة بين المناطق تنطلق من قصرقند، عبر مكران الفارسية كما كانت استمراراً لدروب الصحراء الكبرى. وقصرقند ذاتها بلدة غالباً ما تكون مقر حكومة مكران الفارسية، وقد توضعت على طريقين تجاريين قديمين من طرق التجارة: أحدهما الطريق

(1) Le Strange, Lands, p. 330; Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, pp. 40, 45, 48, 87, 106, 160; Kramers and Wiet, Ibn Hauqal, II, pp. 331-2.

(2) Mirchandani, «Hiuen Tsiang's», p. 331-2.

(3) Ibid., pp. 332-3, 327; Le Strange, Lands, p. 332.

(4) Daudpota, Chachnama, p.40.

العام من الهند، والطريق الآخر الذي يصل ميناء تيز والخليج العربي بسجستان والمناطق التي وراءها. وقد أضفت تيز على مكران أهمية بأن أناطت بها دوراً في التجارة الساحلية من الخليج وعُمان إلى الديبل وأجزاء أخرى من السند.

وهكذا أصبحت مكران معروفة على نطاق واسع لأن أشعبها كثير السفر بالبحر والبر في الاتجاهات كافة، وكانت تجارتها تشكل نتاجاً محلياً يعتد به. ويبدو أنه ليس من غير المحتمل أن مكران كانت ذات يوم أكثر خصباً ورخاء وكثافة بالسكان مما هي عليه في الوقت الحاضر. وقد يكون المؤشر على ذلك الآثار العديدة من أشغال الري، الغاربند والكاريز، التي يعود عهدها إلى أيام الأخمينيين وربما الساسانيين، حيث تصادف منتشرة في أرجاء البلاد كافة في مناطق غدت تعتمد لاحقاً على الزراعات البعلية. فضلاً عن ذلك سمعنا أنباء عن وفرة قصب السكر (بالعربية فنيذ وبالفارسية بنيذ)، وخاصة في مناطق «الخاروج» عند راسك وكركيان وماسكان التي تنتج السكر الأبيض بمقادير كبيرة»[1]. كذلك كانت المنطقة تنتج الحرير بكميات قابلة للتصدير. ويذكر هيوين تسانغ أن «التربة – في وادي كيج – مكران – خصبة وتغل غلالاً وفيرة،... والسكان كثر،... والمنطقة غنية بالأحجار الثمينة»[2]، على أنه إذا كان بالإمكان القول مبدئياً: إن مكران كانت في الماضي أكثر ثراء فإن ثروتها وسكانها ما تزال تعتمد على البقاء في جيوب مثل وادي كيج وجوار بعض المدن الأخرى، وبصورة رئيسة على امتداد طريق التجارة العظيم. وقد ذهب الانطباع العام لدى الاصطخري في القرن العاشر إلى أن «مكران منطقة واسعة أكثرها صحراوي وقاحل مجدب»[3]. وقد أورد جغرافيون عرب آخرون هذا الرأي بصورة واضحة لا لبس فيها: «مكران أرض متصلة من أقاليم واسعة مترامية المساحة، إنما تغلب عليها الصحراء والجفاف والفقر»[4]. وتتكون مكران أساساً من مراع وحقول لا يمكن زرعها لعلة نقص المياه[5]. والواقع أن مكران تتمتع من الناحية النباتية

(1) Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, p.47.

(2) Mirchandani, «Hiuen Tsiang», p.350.

(3) De Goeje, Al-Istakhri, pp.175–6.

(4) Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, pp.45–46.

(5) De Goeje, Ibn Hauqal, pp.309,325.

والمناخية، ولطالما كانت كذلك، بصلات مع الأجزاء القاحلة من بلاد فارس والعراق ومصر أقوى مما لها ومعظم أصقاع الهند. والحياة النباتية السائدة في جنوب بلوخستان عموماً الأشجار الشوكية. ولا ريب أن إسكندر [المقدوني، م] قد وجد جيدروزيا، أثناء زحفه من نهر الأندس إلى سوسة سنة 325 ق.م جرداء وطقسها قاس كما حالها في أزمنة متأخرة[1]. إذ أجبره دخول جيدروزيا من ناحية أورطاي، التي تقع على مرحلة من 160 كيلو متر من رأس ملان العربي على الانعطاف براً، وكما جاء في وصف أريان: «لقد قضى القيظ الملتهب ونقص الماء الشديد على قسم كبير من الجيش... ذلك أنهم صادفوا كثباناً عالية من الرمال، كثباناً ليست بالقاسية المتماسكة، وإنما هي رمال سائبة تجعل أولئك الذين يطؤوها يغوصون فيها كما لو كانوا يغوصون في الطين... (وكانوا متساوين) في ما ينالونه من عذاب سواء من الحر اللاهب والظمأ الذي لا سبيل إلى إروائه.» ثم إن اليونان، وقد تعرفوا إلى حضارة الممالك البربرية في شمال غرب الهند، دهشوا للحياة البدائية التي يعيشها الاكثيوفاجيون. ولم يكن جيش الإسكندر الوحيد الذي كاد أن يدمر في مكران، إذ لم تتمكن سميراميس وقورش من النجاة إلا بما يشبه المعجزة، وذلك في القرن السادس قبل الميلاد، كما أن شاه خوارزم فقد الجزء الأكبر من جيشه في صحراء مكران، وهو يحاول الهرب من المغول في العام 1223 م[2]. وكانت أولى الأخبار عن: «حد الهند» في مكران قد وردت إلى الخليفة عثمان تقول «ماؤها وشل وتمرها دقل ولصها بطل، إن قل الجيش فيها ضاعوا، وإن كثروا جاعوا»[3]. وقد ذهب الظن بالعرب، بسبب من قلة المعلومات في ذلك الوقت إلى أن البلاد وراء مكران أشد سوءاً.» فقد كانت مكران نائية يومئذ، وصيتها غير حميد والعرب هناك إما للحرب وإما للتجارة»[4]. وقال أعشى همذان في مكران:

وأنـــت تـسـيـر إلـــى مـكـران … فـقـد شـحـط الـــورد والـمـصـدر

(1) Sykes, Persia, 1, pp. 276–7; Lambrick, Sind, p. 51.

(2) Sykes, op. cit., p. 88.

(3) البلاذري، فتوح البلدان، ص.420; slightly variant messages in Daudpota, Chachnama, p. 74, and Zotenberg, Tabari, 3, pp. 519–20.

(4) البلاذري، فتوح البلدان، ص.422.

وإنسم تسك صاصمي مكران || ولا الشعراء فيها ولا السمر

وصنتت منهم [illegible] || [illegible] أكثر

بسل الكثير سيبها ... || وإن القليل بها معور (123)

وكان جل ما يستطيع الكرديزي ـ الجغرافي ـ قوله عن مكران أن حرّاً كان هناك فوق الحد وكان من كثافة دخان الجحيم(1) البوي يصرع ... أمثاله حتى لا يبقى فيه شيء ويتكلم عن تجربة لا تقطع تكرر ... والمكان الآن(2).

ممن هم سكان مكران وكرمان؟ كان يسكن المناطق الجبلية من مكران وكرمان في القرن السابع يوم فتح المسلمون بلاد كرمان قبائل القفص (أو القُج) والبلوص أو البلوش. وكان هؤلاء البدو الرحل يحترفون قطع الطريق ويزعمون أنهم من عرب الحجاز، وقد أسرعوا إلى الاعتصام في الجبال التي تحرم فارس بقيادة عبد الله بن ربيع والقفص كلمة معربة مشتقة من الفارسية القديمة «الكفجية» وتعني الساكن في الجبال، ولم يدخل هؤلاء مكران الهندية وبقوا محافظين على أخلاقهم الوحشية وإن بدرجة قليلة في الصحراء الكبرى حتى القرن الحادي عشر (وكان ذلك آخر ما يلفتنا عنهم)(3). أما البلوص أو البلوش فلم يكونوا قد بلغوا في القرن السابع مكران بعد وإنما نزحوا هناك في القرن الحادي عشر. وكانت مكران أو كيج مكران تضم زمن الفتح العربي عدداً كبيراً من السكان الزط أو الجات أي أصحاب الإبل(4). ويبدو أن هؤلاء الزط قد تنقلوا أثناء القرنين أو الثلاثة التالية شرقاً إلى السند. وفي أيام ابن حوقل كانت الأقوام الهندية التي تدعى الزط تسكن المنطقة ما بين المنصورة ومكران(5). أما العشيرة الرعوية الأخرى في السند وهي الميد (الميد الهنا) فكانت تسكن من ضفاف الأنهر ولا تمضي بعيداً وظلت تتجول حتى القرن الحادي عشر والثاني عشر وتتوغل في تخوم حدود مكران أحياناً(6).

(1) المقدسي، المرجع السابق.
(2) Le Strange, Lands, p. 330.
(3) C.E. Bosworth, «The Kufichis or Qufs in Persian History», Iran, vol. XIV (1976), pp. 9–17.
(4) Encyclopedia of Islam, p. 1005, s.v. «Baluchistan».
(5) De Goeje, Ibn Hawqal, p. 231.
(6) Ibid., Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, p. 46.

وإما كانت الميد والعشائر الأخرى البحارة تواصلت هناك حتى سواحل مكران من ناحية السند والكوتش والكاتياوار(1). ولكن العرب كانوا قد عزموا على القضاء على الميد القراصنة ولما كانوا يشنون الحروب عليهم منذ أيام معاوية. وفي العام 664 بعدما احتلوا بعض مناطق الكران، ولم يتحول الميد للعيش في الأرض بتاتاً وفي مكران بالذات إلا في وقت متأخر بعد أن جاء القرن الثاني عشر. وهناك في السواحل الصغيرة ما زالوا موجودين يصفهم بحارة في منتصف القرن التاسع عشر(2).

وهناك قبائل محلية مستقلة في مكران في الفترة الأولى من الحكم العربي، وإن لم يكن تكسيرهم موضعاً ثابتاً محدد وطنه، فإن اسمهم ظل مجهولاً. ذلك أن المنطقة التي تدعى بلوخستان الآن لم تكن مأهولة بالبلوص أو البلوش أو البلوشي، بل يغلب عليها الأقوام غير الفارسية. ويرجح أن البلوش هاجروا من شمال فارس أو شمال شرق فارس في وقت ما قبل القرن العاشر، حين ورد ذكرهم لأول مرة في كرمان(3). ومن ثم تحركوا بعد ذلك بضغط من البويهيين والغزنويين وخصوصاً السلاجقة، وتوغلوا شرقاً في بلوخستان حيث فرضوا أنفسهم على البراهوي الدراويديين كما فرضوا أقواماً أخرى. وفي أيام الخلافتين الأموية والعباسية كان البلوش يغيرون على سجستان وخراسان من كرمان. وفي القرن العاشر مضى البلوص الرحل يعبرون مفازة فارس الكبرى من معاقلهم في جبال القفص. ويصف المقدسي هؤلاء بأنهم القوم لا أخلاق لهم، وجوه وحشة وقلوب قاسية(4).

ويسلك هؤلاء البلوص بعض الجبال إلا أنهم يرتحلون في الغالب مشياً على أقدامهم وهم معروفون بجلادتهم. ويضيف المقدسي بأن هؤلاء القوم وإن كانوا يدعون الإسلام وهم أشد على إخوانهم المسلمين من الروم والترك، وقد عُرف عنهم أنهم ... يقتلون من ظفروا به بالحجارة كما تقتل الحيات، تراهم يمسكون رأس الرجل على بلاطة ويضربونه بالحجارة حتى ينشدخ. وفي زمن المقدسي أيضاً قام عضد الدولة البويهي باستئصال

(1) Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, p. 105; Al-Biruni, Kitab al-Hind, p. 167.
(2) Eliot and Dowson, History of India, I, pp. 509–31.
(3) M. Longworth Dames, The Baloch race (London, 1904); Encyclopedia of Islam, p. 1005, s.v. «Baluchis-tan»; Bosworth, «Kufichis», pp. 10–11.
(4) Le Strange, Lands, pp. 323–4; Enc. of Islam, Ibid.

[illegible]

Le Strange, Lands, p. 329. (1)

Imperial Gazetteer of India, vol. XVII, pp. 46–47. (2)

A. Cortesão (trans. and ed.), The Suma Oriental of Tomé Pires [illegible] pp. 33– [illegible] (3)

[illegible]

Bosworth, Sistan, p. 11. (1)

Daudpota, Chachnama, p. 85–86. (2)

De Goeje, Ibn Hauqal, pp. 226, 325–6; idem., Al-Istakhri, pp. 175–6; Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, p. 67. (3)

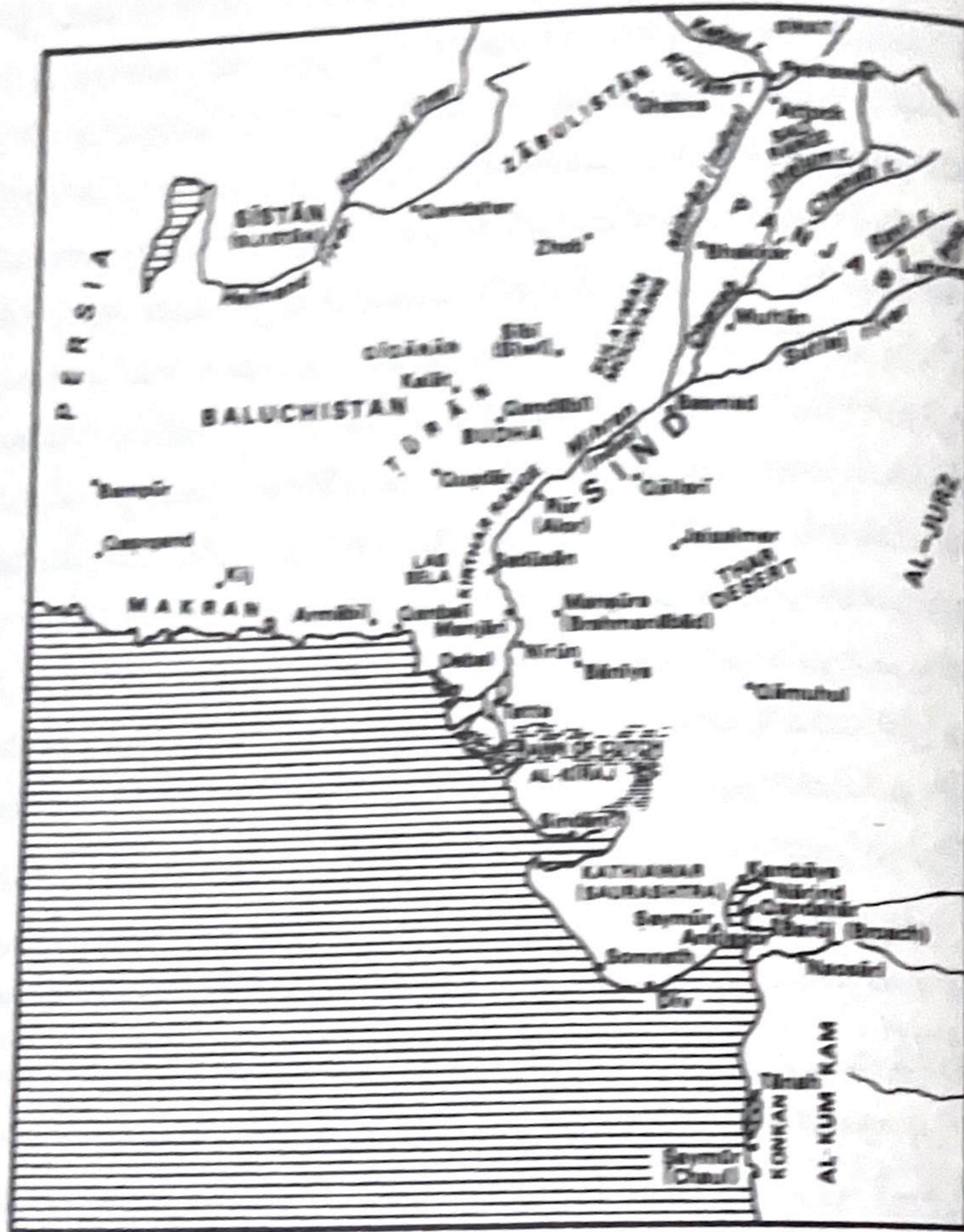
باكستان اليوم. والمؤكد أن هذه المنطقة تتجاوز إقليم السند ومكران حالياً، وكانت بلوخستان جميعها تقع ضمن هذا الإقليم وجزء من البنجاب ومنطقة الحدود الشمالية الغربية.

تشتق السند اسمها وتعين هويتها بالنهر الذي يسمى بالسنسكريتية سندو (ويعني حرفياً نهراً أو مجرى ماء) أي الأندس عند الإغريق والرومان، والمهران لدى العرب. والأرض السند تغطي السهول المغمورة بطمي النهر على الجانبين في مجراه الأوسط والأسفل من أتوك إلى الساحل، بنسب متفاوتة من المرتفعات الصخرية (قوهستان) تجاور بلوخستان وكثبان صحراء ثار. والأمطار في معظم هذه الأصقاع شحيحة، ولولا المنظومة النهرية لكان اقتصاد السند برمته قائماً على الرعي، كما هي الحال في المناطق المجاورة. وقد اشتملت منظومة نهر الأندس على الأندس وعدد من روافده الرئيسة: نهرا كابل وكورام على الجانب الأيمن، وجيلوم وتشيناب وراقي، وبياس وستليج على الجانب الأيسر. وجميعها تحتوي على جزر تؤدي وظيفة المعاقل. وجدير بالذكر أن الجغرافيين العرب لا يقصرون في ملاحظة شدة الشبه بين السند ومصر، قبل عهد طويل من اكتشاف آثار حضارة عظيمة في وادي الأندس. وأضخم أنهار السند مهران. وتقع منابعه وراء جبل هو مصدر أنهار معية يرجعها نهر جيحون. وتصب في هذا النهر معظم مياه العديد من الروافد. ويكتسب أعظم قواه في منطقة الملتان. ومن هذا الموقع يتدفق النهر حتى يبلغ بسمد فيمر بمدينة الرور ثم يمضي طريقه نحو المنصورة ثم يصب أخيراً في البحر عند الديبل. وهو نهر كبير جداً ومياهه عذبة. ويوجد فيه المرء التماسيح كما في النيل، وهذا النهر يشابه النيل أيضاً من حيث الحجم، وواقعة أن منسوب مياهه تقرره أمطار فصل الصيف. كما أنه يفيض وتغمر مياهه الأراضي الواقعة على ضفتيه، وبعد انتهاء الفيضان وعودة المياه إلى مجراها تخلف وراءها الطمي الذي يخصب الأرض كما هي حال النيل في مصر[1]. وهناك مصادر عربية تتحدث عن نهر يسمى المهران إنما بعد أن يكون قد تجاوز مدينة الرور أو الملتان. لذلك فإنه أمر يعتوره الشك إن كان ينبغي علينا، بأي حال، أن نعد المنطقة شمال الملتان ضمن السند[2]. وتجنح هذه المصادر عينها إلى اعتبار السند المنطقة الواقعة

---

(1) Kramers and Wiet, Ibn Hauqal, II, p. 320.

(2) Cf. Sachau, Alberuni's India, I, p. 260; Al-Masudi, Muruj adh-dhahab, I, p. 99.



خريطة السند

جنوب البنجاب «ملتقى الأنهار الخمسة». ولكن هيوين تسانغ يذكر، من جهة أخرى، ملحاً صخرياً في مملكة الرآي السندية في القرن السابع، وهذا يعني أنها تمددت شمالاً حتى منطقة تلال الملح. كذلك تنتمي القيقان (كي - كيانغ - نا) «الحافلة بالغنم والجياد» حسب قول الحاج الصيني إلى السند. وتذهب الشاشنامه إلى أن هذه المملكة ذاتها في أواخر القرن السادس وأوائل السابع امتدت من البحر إلى جبال كردستان والقيقان، ومن مكران وفارس وزابلستان إلى كشمير[1]. وكانت كشمير تشكل يومئذ جزءاً من البنجاب. وقد جاء في وصف السند أنها تجاور «قنوج»، وهي مملكة هارشا (607-47 م) التي كانت تكون مملكة تانيشفار في شرق البنجاب. ويكتب البيروني في القرن السابع: «تقع بلاد السند غرب قنوج. ونحن حين ننطلق من بلدنا إلى السند نبدأ من بلاد نيمروز، أي بلاد سجستان (سيستان)، في حين ننطلق من طرف كابل حين نسير إلى الهند»[2]. وفي نسخة الشاشنامه التي تشكل الجزء الأول من كتاب «تحفة الكرام» يذكر أن حد السند سجستان وجبال سليمان وتلال القيقان. كذلك يقول البلاذري «والقيقان من بلاد السند مما يلي خراسان»[3]. ولكن البلاذري في روايته عن فتح السند يجعل محمد بن القاسم لا يمضي أبعد من الملتان، وذلك على النقيض من الشاشنامه التي تحمل الفاتح حتى سفوح كشمير، حيث يغادر نهر الجيلوم الجبال، وهو موقع الانتصار الذي حققه الاسكندر على بورس. والمكان المشار إليه في الشاشنامه بالـ «بنج-ماهيات» أي الأنهار الخمسة هو الموضع الذي عيّن عنده الملك شاش البرهماني الحدود الفاصلة بين السند وكشمير بغرس أشجار التين. ولكن يبدو من المصدر ذاته أن مملكة داهر ملك السند كانت في مطلع القرن الثامن تقتصر إن قليلاً أو كثيراً على الأندس الأدنى، وحتى الملتان لم تكن تخضع له.

لقد كانت السند تنتمي إلى الهند بالمعنى الواسع للكلمة، شأنها في ذلك شأن مكران وزامنداقار، وزابلستان وكابل، إنما كانت تنتمي كذلك إلى منطقة الحدود بين فارس والهند. ومفهوم في المصادر أن أوائل الغزاة العرب كانوا يجنحون لرؤية السند امتداداً

(1) Daudpota, Chachnama, pp.14-15.

(2) Sachau, Alberuni's India, I, pp. 198-9; H.A. Kazmi, «The Frontiers of Medieval Sind: Delineated on the Basis of Accounts Furnished by Al-Biruni, Islamic Culture, vol. LX (1986), pp. 119-30.

(3) البلاذري، فتوح البلدان، ص421.

لفارس الشرقية في بعض النواحي. ومن هنا مثلاً كان استخدام المصطلح دهقان - الذي يطلق عادة على أعيان الريف ونبلاء خراسان - وإطلاقه على زعماء القرى والريف في السند[1]. أو إطلاق تسمية مرزبان - وهم الولاة الساسانيون أو حرس الحدود - على أعيان السند[2]. ويتحدث العرب عن المجوس، «الزرادشت»، أو «عبدة النار» في السند[3]. وهذا يعني إما أنه كان هناك في السند زرادشت أو هنود يعبدون النار. والأرجح أنه كان هناك أتباع للعبادتين. ذلك أن ثقافة البدو وأشباه البدو في السند، وصحراء الثار وأفغانستان، حفلت دوماً بالعناصر الفارسية، كما هو ظاهر في تماثيل سوريا Surya [إله الشمس، م] الساسانية وشيفا [أحد الأقانيم الثلاثة عند الهندوس، م] وقطع النقد المعدنية، الغادهايا، وبقايا طراز اللباس الفارسي بين الجات والكوجار وموضوعات الفن الشعبي عند الراجبوت ومختلف الخصائص الأنثروبولوجية[4]. وكانت الملتان (في الفارسية القديمة: مولستانة) مركزاً مهماً لعبادة الشمس التي تدين وفق مذهبهم، بأصلها وازدياد شيوعها إلى نفوذ الكهنة الزرادشت الأجانب الذين يفدون من فارس[5]. فيرد اسم الفيلسوف الفارسي جاماسب الذي غالباً ما يلتبس أمره مع زرادشت فيذكر بأنه مؤسس علم النجوم الهندوسي[6]. ففي أيام الأخمينيين، في الواقع، تألفت ممالك وادي الأندس في الولايات الأربع، قندهار ومكاي (مكران)، وستاغوداي (البنجاب) والهندوس (سهول الأندس). وكان الفرس القدماء هم الذين قاموا بتحوير العبارة الفيدية سيندهو فجعلوها، في نقوشهم، «هند» أو «هيد» ثم غدت «إند» في الأدب الإغريقي الكلاسيكي. وكان الماغا [المجوس،

(1) Daudpota, Chachnama, p. 209. The appellation dihqan was not used in India. When Ibn Battuta points out a Dihqan in Multan in the fourteenth century, he explains that the person in question is from Samarqand (Defremery and sanguinetti, Ibn Batoutah, III, p. 118.

(2) Daudpota, Chachnama, p. 243.

(3) Cf. S.M. Stern, «Ismaili Propaganda and Fatimid Rule in Sind», Islamic Culture, vol. XXIII (1949), p. 299, note3.

(4) H. Goetz, «The Conquests of Northern and Western India by Lalitaditya-Muktapida of Kashmir, in: Studies in the History and Art of Kashmir and the Indian Himalayas (Wiesbaden, 1969), p. 20.

(5) H. Von Stietencron, Indische Sonnenpriester: Samba und die Sakadvipiya-Brahma-na (Wiesbaden, 1966).

(6) Daudpota, Chachnama, p. 130.

م] سدنة [الإله، م] الشمس قد قدموا إلى شمال غرب الهند في وقت لا يتجاوز القرن الأول قبل الميلاد، ثم انتشرت عبادة الشمس في القرون اللاحقة. وقد قيض للعنصر الفارسي أن يقوى من جديد في السند عشية الفتح الاسلامي بفضل غزوة ملك نيمروز[1]. وبناء عليه، فإن التأثيرات الفارسية وتكرار تعرض السند للغزو قد أفسدت عقيدته، ولذلك فإن المعايير الثقافية السائدة لدى سكان السند تعد من وجهة النظر الهندوسية والبرهمانية أدنى بكثير من المستوى الشائع في مناطق الاستقرار الزراعية في العمق الهندي، وخاصة قنوج.

لكل ما تقدم من أسباب كان يغلب على السند الطابع الهندي أكثر من الفارسي، ومن حيث الديمومة فالفترات التي كانت فيها سياسياً مرتبطة أو مدمجة بالدولة الهندية غلبت كثيراً الهيمنة الفارسية. وكانت إمبراطورية الموريا قد امتدت بفضل سلالة الشندراغوبتا إلى وادي الأندس واضعة الأساس لحضارة بوذية مدنية. فتأسست في تلك المنطقة العديد من الأديرة البوذية، وأصبحت يومئذ تكشاشيلا مركزاً مهماً من مراكز العلم البوذي وخاصة في عهد أشوكا. وتحت وطأة الكوشان في أواخر القرن الأول الميلادي، وبعد فترة من الحكم الباختري - اليوناني والشاكا ازدهرت البوذية أيضاً وبلغت التجارة العالمية والتمدن مستويات غير معهودة في وادي السند من قبل، وغدت بروشابورا (بيشاور) عاصمة إمبراطورية مترامية الأطراف، وأصبحت قندهار الموطن الثاني للبوذية وأنتجت الفن البوذي - القندهاري المشهور. وفي بروشابورا، يفترض أن يكون المجلس البوذي الرابع قد التأم وأنشأ الكانيشكا فيهارا الذي ظل لقرون مركزاً لنشر العقيدة البوذية في آسيا الوسطى والصين. ولئن كشفت التنقيبات عن مؤسسات بوذية في الشمال غرب مبنية بالحجارة، فإن أمثالها في سهول السند والبنجاب - التي تخلو من مقالع الأحجار - وجدت مبنية بالقرميد المجفف بالنار أو أشعة الشمس. ولكن ليس ثمة شك بأن البوذية قد ازدهرت بالقدر ذاته من القوة في السهول أيضاً.

إن فترة الغزوات الساسانية وتلك التي شنها الهون البيض تضفي، مع ذلك، على التطور التالي غموضاً. وكانت النتيجة المحسوسة في الوهلة الأولى أن ثمة تشكيلات سياسية جديدة قد ظهرت في القرن السادس، والنفوذ البوذي ما زال يومئذ قوياً، إنما في أفول

(1) Ibid., p. 16.

مطرد، في حين كانت القوة البرهمانية في صعود متصل. وفي ظل سلالة الغوبتا أخذت العناصر الهندوسية التي يصدق عليها هذا الوصف بالتسرب إن في البنجاب وإن في السند. وقد اكتشف معبد من فترة أسرة الغوبتا في تلال الملح، كذلك وجدت تماثيل هندوسية تنتمي إلى الفترة ذاتها في بانبهور (الديبل)، وتمثال براهما بالقرب من مربور خاص، وبذلك لا يمكننا أن نتفادى استخلاص نتيجة مفادها أن الساسانيين والهون البيض كانوا السبب في انكماش البوذية وانكفائها. وكان هيوين تسانغ شاهداً على أن البوذية السندية سائرة إلى انحدار تام، في العام 630 ثم في 643، حين كانت حتى معظم أديرة تكشاشيلا تعاني الخراب، ولكن بما يتصل بالهندوسية نجد أن البوذية إنما صمدت في السند حتى ردح طويل من القرن العاشر. فقد دخلت البوذية بعض المناطق الجبلية (مثل سوات) لأول الأمر في القرن السادس أو السابع، وتعود آخر لوائح النذور البوذية التي اكتشفت في السند إلى القرن الحادي عشر.

يبدو أن معظم طبقة الموظفين كانت من البراهمة، حتى قبل أن يتولى زعيمهم شاش عرش السند، قرابة العام 643 ميلادي. واستناداً إلى رواية في كتاب «مجمع التواريخ» وهي ترجمة فارسية من القرن الثاني نقلاً عن ترجمة عربية لنص ضائع مكتوب بالسنسكريتية، جُمع ثلاثون ألفاً من البراهمة وأسرهم وأتباعهم في أزمنة قديمة من كافة أرجاء الهند واستقروا في السند، في ظل دريودانا،([1].) ملك هاستنبورا[2]. والقصة منحولة طبعاً، إنما تعرض عملية تاريخية عن هجرة البراهمة إلى السند. وقد حفظ الأدب العربي أسماء العديد من الوزراء والمسؤولين الماليين والمحاسبين وإلخ، في السند في القرنين السابع والثامن، بالإشارة إليهم بوصفهم براهمة، وهؤلاء قد ثبتوا في وظائفهم بأمر من الغزاة. أما من أين ورد هؤلاء البراهمة فإننا لا ندري ولا نملك إجابة عن هذا السؤال، إنما اعتبر حضورهم مفيداً. ولقد تأسست على أيدي هؤلاء البراهمة العديد من المدن، ثم «ازدهرت السند وعمرت بالسكان» بفضل إرشاداتهم.

(1) إحدى الشخصيات الرئيسة في ملحمة المهابهاراتا، انظر: "المهابهاراتا ملحمة الهند الكبرى"، ترجمة وتقديم عبد الإله الملاح، دار ورد، دمشق، 2002.

(2) M. Reinaud, fragments Arabes et Persans inedits Relatifs a l'Inde, anterieurement au XLe siecle de l'ere Chretienne (Paris, 1895), pp. 1-24.

ويقول الهندوس: «إن ازدهار المدن في هذه المنطقة يعتمد على البراهمة وهم الفقهاء في دياناتهم والكهنة وأصحاب الشرعة (القانون) والمعرفة ببواطن الأمور»[1]. وكان هؤلاء يُذكرون كثيراً أثناء الفتح العربي باعتبارهم مفاوضين ووسطاء مهمين[2]. كذلك هناك السمنيون (بالعربية السمنية). ولهؤلاء أيضاً حضور ظاهر، ويلقبون بالسنسكريتية شراماناً، وهم عادة من البوذيين. فمثلاً كان حاكم مدينة نيرون من السمنية قد فتح أبواب المدينة للعرب، وطلب الأمان، وعرض تقديم الجزية. وفي مدن أخرى ساعد السمنية في عقد اتفاقيات إنهاء القتال[3]. وجدير بالذكر أن طبقة الموظفين البراهمة والسمنية لا يتمايزون بعضهم عن بعض في أي أمر ولم يكونوا ليختلفوا قطعاً في أمور العقيدة. كذلك تستخدم عبارة «بد» لتعني تقريباً كل ما هو مقدس في الدين (بشر، أصنام، تماثيل، مزارات، معابد)، ولكنها تستخدم دونما تعيين وكأنما الكلمة ذاتها تحريف لكلمة بوذا (بصورة غير مباشرة، عبر كلمة «بت» الفارسية وتعني «صنم»). وليس هناك بالضرورة صلة بالبوذية. ويوضح البلاذري ذلك صراحة بقوله: «وكل شيء أعظموه من طريق العبادة فهو عندهم بد، والصنم بد أيضاً»[4].

والواقع أن العرب لم يكونوا ليحفلوا بالبد، ولم يكن من غير المألوف أن يعبثوا بها حين يجدونها غنية بالذهب أو تضم كنوزاً ضخمة، بل لم يكن من شأنهم العناية باختلاف طقوس تقديم النذور بين البراهمة والبوذيين. وفي السند، وهي في محيط الهند كانت البيئة البرهمانية، على أي حال، بوذية بالمعنى الواسع للكلمة، وبعيدة كل البعد عن المعيار الغانجي. وكما في البنغال فإن مثل هذه الثقافة البرهمانية الهامشية، والمنعزلة بتأثير شريحة بوذية فرعية، يَسرت أسلمة المجتمع. كذلك لم يكن التكوين الاجتماعي في السند متصلباً بل كان فيه بعض الهرمية. فلو شاءت الضرورة لكان بوسع المرء أن يبدو برهمانياً وبوذياً في الوقت ذاته. كذلك ينبغي ألا نفاجأ إن وجدنا الملك شاش البرهماني يعارض عقيدته

(1) Daudpota, Chachnama, p. 213.

(2) Ibid., pp. 17–18, 109, 208, 210.

(3) Ibid., pp. 92, 117, 119–20, 132, 219–20; Al-Baladhuri, Futuh-al-Buldan, p. 425.

(4) البلاذري، فتوح البلدان، ص 427; and see Ibid., pp. 424, 431; Daudpota, Chachnama, p. 240; Elliot and Dowson, History of India, I, pp. 504–7.

بالزواج بأرملة، أو أن يرى ولي عهده داهر يقدم على السفاح بأخت له، أو نكتشف أن شقيق شاش كان من «زهاد البوذية».

ومن علامات شيوع الممارسات البوذية في السند استخدام داهر الفيل الأبيض و«آلاف البراهمة» الذين يزعمون بأنهم يتمسكون بدين أسلافهم، فأذن لهم محمد بن القاسم - بإيعاز من الخليفة - بحمل إناء وطلب قوت اليوم، من باب إلى باب، على نهج رهبان البوذية. كذلك نلاحظ في السند أيضاً غياب عادة إحراق الأرملة، والخيط المقدس، وعبادة البقرة، والاغتسال، وتقديم الكفارات. ولا تلقى التقسيمات الطبقية إلا القليل من الذكر، أما التقسيم الاجتماعي المألوف فهو في الطبقات الحرفية عوضاً عن التراتب الهرمي الطقسي الذي يتألف من: «الكهنة، المحاربين، المزارعين، الحرفيين، التجار». كما نصادف، مرة أو مرتين، مصطلحات مثل شندالا أو شودرا، وهذه تستخدم على سبيل الحط والشتم كقولك «قوم منحطون»، أو ربما تقوم إحدى أميرات السند أو سواها بالإشارة إلى المسلمين، في لحظة غضب، بعبارة: «شندالا وأكلة لحم البقر»[1].

ذلكم هو النمط الملتبس الذي يتعين علينا وفقه أن نتصور استمرار الهندوسية والبوذية في السند تحت الإسلام أو بالارتباط معه، وهو الدين التوسعي الذي غالباً ما ظل في كثير من الأحيان اسمياً بين معتنقيه الجدد. ولكن على النقيض مما كان في فارس، في القرن الحادي عشر، ليس هناك من إشارة على أن التحول إلى الدين الجديد قد مضى بعيداً. بل وليس هناك من إشارة إطلاقاً إلى أن البوذيين قد أقبلوا على اعتناق الدين الجديد بحماس فاق إقبال البراهمة. أما النظرية القائلة إن المسلمين العرب قد قدموا إلى السند بدعوة من «الخونة» البوذيين، إبان سعيهم إلى الحد من سلطان البراهمة فليس لها سند يعتمد عليه. فلئن تعاون البوذيون مع الغزاة، فإن البراهمة لم يكونوا أقل انغماساً في هذا. والواقع أن إرساء سلطة عربية كان من شأنه في أغلب الأحوال أن يحفظ موقع البراهمة ويعززه. وقصارى القول إنه لم يكن هناك من عداوات دينية دقيقة واضحة يمكن للعرب أن يعملوا على استغلالها[2]. فالمعاهدات، وهي مجموعة الحصانات الممنوحة، والتحالفات

(1) Daudpota, Chachnama, pp. 195, 222; Sachau, Alberuni's India, I, p. 101.

(2) See also Y. Friedmann, «A Contribution to the Early History of Islam in India», in: M. Rosen-Ayalon (ed.), Studies in Memory of Gaston Wiet (Jerusalem, 1977), pp. 325–8. This should qualify my earlier

وإعلانات الولاء كلها ذات دوافع انتهازية، وخالية من الدواعي الأخلاقية، وكانت نتاج تفكير عقلاني أكثر من كونها ايماناً دينياً.

وعلى العكس مما هي الحال في أي مكان آخر في الهند، لم يكتشف في السند، سوى بقايا لقليل من الحصون والمزارات البوذية، وليس هناك من صروح أو نقوش أو إجازات مدونة على صفائح نحاسية تعود إلى حكام سابقين على المسلمين. ولذلك فلمعرفة تاريخ الرآي والسلالة الحاكمة البرهمانية نعتمد كلياً على كتب الأخبار الإسلامية، وخاصة الشاشنامه. ولكن حتى هذه الإخباريات لا توفر سرداً بأصول ملوك السند. فنحن نتعرف إليهم هناك من دون أي قدر من التفصيل، في أواخر القرن الخامس، فيمضون في تيار النظام السياسي ذي التحولات السريعة التي تأتي مع الحكومات الملكية الجديدة التي برزت بعد غزوات الساسانيين والهون (البيض)، وهم يصكون قطع النقود الفضية مع صورة الحاكم في القرن السابع أو في زمن أسبق[1]. وقد ورد في الأخبار أن ملوك السند من الرآي دام حكمهم 144 سنة من عاصمتهم ألور (الرور) التي تقع على الضفة الشرقية من مجرى قديم لنهر السند بالقرب من سوكور الحديثة. ولكن ليس في المصادر ما يفيد بأصل غير هندي أو هوني للسلالة الحاكمة[2]. ويتزامن قيام مملكة الرآي في السند مع إغارة الهون البيض في شمال الهند، ولكن المصادفة السعيدة؛ كانت في الواقع أن الهون كما يبدو لم يشقوا طريقهم إلى السند الأسفل.

سلالة الرآي، 489–632 م تقريباً.

- رآي ديفاجي
- رآي ساهيراس
- رآي سهاسي
- رآي ساهيراس الثاني

---

statements in Land and Sovereignty in India, p. 382.

(1) Daudpota, Chachnama, p. 72.

(2) B.D. Mirchandani, «Sind and the White Huns, and the identification of Hiuen tsiang's Sin-tu kingdom», Journal of the Bombay Branch of the Royal Asiatic Society, n.s. vol. 39-40 (1964-65), pp. 61-93.

- رآي سهاسي الثاني

من المرجح أن أسماء الملوك هؤلاء تحريف لعبارات سنسكريتية، وهكذا يمكن تصحيح الاسم ديفاجي بحيث يكون ديفاديتيا، وساهيراسي شري هارشا، وسهاسي سيهاسينا[1]. فعندما اعتلى رآي سهاسي العرش، كان شاش، وهو أحد البراهمة، يتميز بأنه عميق الاطلاع على كتب الهند - جهار كتب - اي - هند)، وهي كتب الفيدا الأربعة (ريغ) وجاج (ياجور-) وأسام (ساما-) وأشربن (أثارفا) فدخل في خدمة وزير الملك البراهمي[2]. وبعد وفاة سهاسي الثاني تزوج شاش الملكة الأرملة واستولى على العرش معلناً نفسه ملكاً. وصارت المملكة كلها في قبضة شاش[3]. وكان لهما ولدان: داهر وداهرسيا، وابنة تدعى باي[4]. ثم توفي شاش بعدما دام حكمه أربعين عاماً، وقام أخوه شاندار، وكان راهباً منقطعاً للعبادة، باعتلاء العرش في ألور[5]. وقد دام حكمه سبعة أعوام[6]. وخلفه بعدها داهر في ألور، في حين رسخ داهرسيا حكمه في برهمناباذ. ثم بعد ثلاثين عاماً توفي داهرسيا فانتقل داهر عندئذ إلى برهمناباذ. «وفي غضون ثماني سنوات كان حكمه قد رسخ في كل أرجاء الهند والسند»[7]. وكان داهر هو الملك الذي اعترض جيش الفتح العربي بقيادة محمد بن قاسم في العام 712 ميلادي.

السلالة البرهمانية 632–724 م. تقريباً:

- شاش قرابة 632–71
- شاندار 671–79
- داهر قرابة 679–712
- حليشة (جايسيا؟)

---

(1) S.H. Hodivala, Studies in Indo-Muslim History, vol. I (Bombay, 1939), p. 80.

(2) Daudpota, Chachnama, p. 17.

(3) Ibid., pp. 21-23.

(4) Ibid., p. 29.

(5) Ibid., p. 50.

(6) Ibid., p. 54.

(7) Ibid., pp. 66, 68-69.

ـ قرابة 712-24

ـ صصه (توفي قرابة 724)

من الجلي أن سلالة الرآي قد استمدت شرعيتها من الدم الملكي الذي يجري في عروق أفرادها وبفضل قرابتها، من ناحية الأم والصلات السياسية التي أقاموها مع الحكام الهنود وراء السند، أي في كشمير وكابل والبنجاب، وكوجرات وقنوج وراجستان. فالقصائد التي تجري في راجستان وكوجرات تخبرنا عن الكثيرين من الراجبوت الذين كان لهم أقرباء في السند. وعندما استولى شاش البراهمي على العرش عارضه شقيق الرآي سهاسي الثاني «ملك شيتور الذي ادعى أنه الوريث الشرعي لعرش السند»، ولذلك قام هذا المحارب العظيم، ملك شيتور بتوجيه حملة إلى السند، ولكنه قتل في حيله دبرها له البراهمي الماكر[1]. ومع ذلك، وياللعجب، فقد أظهر أحفاد شاش أنفسهم في القرن الثامن أنهم على صلات وثيقة وصداقة متينة مع بيت شيتور[2]. كذلك أسرع الحكام البراهمة، وهم يفيدون كما يبدو من شبكات قائمة سابقاً، لعقد وتدعيم تحالفات سياسية ومصاهرات، لم تكن تقتصر على مجموعة مختلفة من الزعماء في السند ذاتها، وإنما مع ملوك زابل وكشمير أيضاً، وهؤلاء في كشمير «حملوا الهند كلها»، كما تقول الشاشنامه وفرضوا نوعاً من السلطة على البراهمة ملوك السند أيضاً[3].

ونتابع القراءة فنعلم أنه كان في السند قرابة تجمع بين عدد من الرؤساء من أصحاب النسب النبيل وبيت الحاكم داهر، ابن شاش: «إننا شركاء في المملكة (شريك – ي – ملكيم).... السند وطننا... إنها ملك الآباء والأجداد، وهي إرثنا... ونحن تجمعنا والرآي داهر قرابة الدم»[4]. فالجلي أن السند كانت دولة من النمط الهندي المألوف، بمعنى أنها «مفتوحة» لـ «حلقة من الملوك»، ونظام حكم «مشترك». ويذكر محمد بن القاسم لوالي العراق «إن كبار القادة لدى داهر والنبلاء جميعهم ومعظم أُمراء الهند والسند قد تحالفوا

(1) Ibid., pp. 26-28.

(2) Ibid., p. 204.

(3) Ibid., pp. 36-37, 42, 50, 52, 112; Zotenberg, Tabari, 3, p. 518.

(4) Daudpota, Chachnama, p. 134.

معه»[1]. وللدقة فإن الشاشنامه مزينة في مواضع مناسبة بالحكم المقتطفة من كتاب أرثاشاسترا «إذ إنها تحض الملك - أي ملك - على الأخذ بأصول العلم في الحكم، وألا يشارك الآخرين الأرض أو الثروة، ولا يسمح للأتباع والأقارب بالتدخل في سيادته أو مشاركته فيها»[2]. ولكن ليس على المرء حتى أن يقرأ ما بين السطور ليكتشف ما هو كامن وراء مثل هذه الحكم التي تصدق في كل زمان ومكان. ذلك أن «القانون الملكي» يفرض التكيف وطبيعة عالم الواقع من سيولة وتحول - وهي أنه «كلما حقق الملوك والعظماء نصراً، وسقط الرؤساء والنبلاء من فريق الأعداء بين أيديهم وجب العفو عنهم»[3]. ونتيجة لذلك كانت تقوم الشرعية بسرعة وتُنقض، فلا شيء ثابت أو يثبت. وكان من اليسير أن يستسلم المشاركون في المملكة من عديمي الضمير لدواعي الضرورة، مما يجعل «الخيانة» أمراً عادياً، فكم يختلف هذا عن المسلك السياسي في أوروبا في القرون الوسطى ومفهوم الشرف. وكم هو قريب هذا السلوك من الفتنة السياسية في الإسلام - ذلكم هو أمر يسهل على المرء تبينه.

ليس من المرجح أن يكون المشاركون في المملكة، كما هي الحال في السند، من الجات أو كبار الجات أو أفراد من قبائل أخرى لديهم خلفية رعوية أو غير مستقرة. ونحن نجد في حالات قليلة زعماء من الجات يصعدون ليكونوا حكام مدن. بل ولقد بات يشق تمييز الخط الفاصل بين الـ «جات» وفئة الراجبوت الأرفع ويكاد يستحيل رسمه. فالجات لا يترددون في أن ينسبوا لأنفسهم أصلاً هو من سمات الراجبوت من الراجستان. وكان المصطلح «راجبوت» قد عنى أصلاً مركزاً اجتماعياً رفيعاً أكثر مما كان يعني فئة إثنية، والواقع أن بعض الراجبوت كانوا على الأرجح جات في الأصل. أما نبالة داهر العسكرية التي تشير إليها الشاشنامه والبلاذري بعبارة «ثاكور» (ثكاران، التكاكرة) فمشتقة من ثاكور السنسكريتية وتعني «السيد» - ويمكن قراءتها راجبوت بالمعنى الأصلي لهذه الكلمة (على الرغم من أن الكلمة لم ترد في كتب الأخبار، أو في وثائق القرنين الثامن والتاسع)، ولا تُعرف الأسماء الإثنية لهم. أما في الأزمنة الحديثة فإن العشيرة الكبيرة الوحيدة من

(1) Ibid., p. 127.

(2) Ibid., pp. 57, 60.

(3) Ibid., p. 71.

الراجبوت التي تعيش في السند، وتعرف بالـ «سوذا» يشار لها عادة بالثاكور. وكان هؤلاء بارزين خصوصاً في السند الأسفل بين القرنين الثالث عشر والخامس عشر في صفوف جيوش حكام السومرة والصمة. وغالباً ما يصنف الجهاريجاه الذين ينسقون الأعمال وإياهم بأنهم راجبوت في كوتش. وأما قبيلة سوذا التي دأبت طوال قرون عديدة على احتلال قطاعات صحراوية من غرب الهند فهي من فروع قبيلة البارامارا، أقوى قبائل الأغنيكولا. وحسب رواية الفينستون كان سومرة الصحراء أحد فروع البارامارا(1). فإذا لم يكن يشار إلى النخبة الحاكمة في السند في القرنين السابع والثامن بلقب الثاكور فإنهم يقتصرون على الإشارة إليهم بـ «النبلاء» وبالعربية (أعيان) و(أكابر) و(ملوك) وذلك باستخدام المصطلح الإسلامي والفارسي باختصار (وفي الشاشنامه تكثر مثل هذه المفارقات التاريخية) وهذا لا يزيدنا معرفة(2). إلا أن الصورة التي تبرز عن أرستقراطية محلية، تصاهر سلالات السند «الملكية»، لتشكل قلب الفرسان والطبقة العليا من رجال الحكم الذين غالباً ما يحتلون مراكز متعددة في السلطة، وذلك في نوع من الحكم الذاتي، ولهم هوية شبيهة بالراجبوت إنما ترتبط أو تمتزج بالبراهمة المحليين وربما المهاجرين منهم. ولكن بعض العناصر الرئيسة من النخبة السندية، بما فيهم الملك داهر ذاته، كان العرب قد ضربوا أعناقهم (وأرسلوا زوجاتهم وبناتهم ضمن الرقيق)، وهناك أمراء آخرون من السند ترددوا في قبول التحول إلى الإسلام وقبلوا دفع الجزية للخليفة واتخذوا لأنفسهم أسماء عربية. ويبدو أن قبول الإسلام في هذه المرحلة كان عملاً محض سياسي، بقدر ما كان الارتداد عن الدين يرافقه رفض دفع الجزية(3).

قام العرب بمحاولات قوية – سوى محاولتهم أسلمة حكام السند، وأفلحوا جزئياً – لترويض وتوطين مختلف الجماعات المتنقلة الرعوية–البدوية التي تعتاش على النهب والسلب في قفار السند. وفي هذا أيضاً نجد العرب يبلغون قدراً من النجاح. إذ تقلصت

(1) Ray, Dynastic History of Northern India, II, p. 837; Tod, Annals and Antiquities, I, pp. 75–76; Lambrick, Sind, p. 214–5; Elliot and Dowson, History of India, I, pp. 531–2.

(2) Daudpota, Chachnama, pp. 23–24, 26, 29, 30, 33, 36–37, 40, 47–48, 123, 127, 134, 155, 173–4, 177, 181, 188, 191, 195, 209, 217; .

(3) البلاذري، فتوح البلدان، ص 428–9.

أعمال القرصنة منذ القرن الثامن وحتى الحادي عشر، وأخذت بعض القبائل المتنقلة تتخذ أنماطاً من العيش المستقر أو تستوعب أحوال مجتمع الحدود السندي العربي وتعمل في خدمة القوافل أو توفير الحماية لها. ولما اجتمعت هذه الأحوال مع تحولات السكان الواسعة، تصاعدت وتيرة التحضر والتمدن.

في بداية دخول العرب للسند في القرن السابع كان التجمعان القبليان الرئيسان في المنطقة الجات (الزط) والميد، ولكل منهما أعداده الكبيرة وفروعه العديدة التي لا حصر لها. أما سلالتا الرآي والبراهمة وأصول القبيلتين كلتاهما فيلفها الغموض. ويزعم الجات أنهم قدموا من راجستان وتحدروا عن راجبوت جيسالمر(1). أما (الحديث) الذي ورد في «مجمع التواريخ» بشأن هجرة ثلاثين ألف براهمي، فيروي أنه كان هناك اثنان من الغورو أو قبيلتان في بلاد السند، ونهر يسمى بيهر، وكانت إحدى القبيلتين تدعى الميد والأخرى الزط. وكان تاريخ هاتين القبيلتين تاريخ اقتتال، إلى أن قررتا أن توفدا سفارة إلى دريودانا ملك هاستنبورا، وتطلبان إليه أن يتولى حكم السند نيابة عنهما. وكان ذلك يوم وفد البراهمة، وقامت المدن «وأعطي لإحدى القبيلتين الزط، جزءاً من البلاد والميد جزءاً آخر(2).

تبرز هنا واقعتان تتصلان بتاريخ الجات قبل القرن السابع. أولهما صيغة الزط بالعربية وصيغة جات – آن التي اعتمدها مترجم الشاشنامه في القرن الثالث عشر، وهذا اشتقاق لـ «جاتا» بالهندية – الآرية – الوسطى(3). وثانيهما، أننا نعلم من الإخباريين العرب والمؤرخين البيزنطيين مثل ديونيسيوس تيلمارينسيس، أن أعداداً غفيرة من الجات قد هاجروا من السند إلى العراق وبلاد ما بين النهرين وسورية حتى قبل أن يبدأ المسلمون بترحيل جماعات منهم ربما تعادل في حجمها حجم الرقيق وأسرى الحرب. ولقد جرى توطين الزط الرعاة سكان الأهوار مع ثيران الماء حين سمح لهم الملك بهرام الخامس الساساني (420–38) بالعيش في منطقة الخليج حيث أصبحوا على اتصال بالسيابجة، وهم

(1) Cf. Elliot and Dowson, History of India, I, pp. 507–8.

(2) Reinaud, Fragments Arabes, pp. 1–24.

(3) Encyclopedia of Islam, s.v. Djat.p. 488.

جماعة ذات أصول سومطرية(1). وقد قام بعض الزط والسيابجة إلى جانب جماعة أخرى من الهنود تدعى الإندغار، وهم من كرمان الشرقية أو بالأحرى مكران، بالعمل مرتزقة في الجيوش الساسانية التي واجهت العرب. كما أن الكثير من المرتزقة الذين يدعون الفرسان (الأساورة) انضموا معهم إلى العرب واعتنقوا الإسلام، وبعضهم استقروا في البصرة حيث أصبحت ساحاتهم حطاً من عدة قبائل عربية متناحرة. وقد قام الخليفة معاوية قرابة العام 670 بنقل أعداد كبيرة من الزط من البصرة وفارس إلى مدن سورية الساحلية(2).

وفي أوائل القرن الثامن قام والي العراق الحجاج أيضاً بتوطين أعداد كبيرة من الزط والسيابجة في أسفل ما بين النهرين وسورية، وعمل على تشجيعهم على العمل في إصلاح الأراضي والتوسع في زراعة الأرز. وكان كثير من هؤلاء القوم قد أقاموا في العراق وبلاد ما بين النهرين ردحاً من الزمن كافياً ليزيل عنهم آثار أصولهم الهندية أو السندية. وهذا ما جعل المؤرخين المعاصرين يقتصرون على الإشارة إليهم بالزط والسيابجة. وليس غريباً أو مستغرباً. وفي أهوار العراق، وتبلغ مساحتها خمسة عشر ألف كيلومتر مربع من المنطقة حول القرنة (التي تتكون من مستنقعات دائمة ومؤقتة) حيث يلتقي نهرا دجلة والفرات في أعلى البصرة ويشكلان شط العرب، ويمتزجان مع الأهوار العربية التي وصفها ثيسجر قبل تجفيفها(3). وكان قصب البردي الذي ينبت في المستنقعات معقل الزنج في القرن التاسع. وهناك أفارقة كثر كما يبدو قد استخدموا بالطريقة ذاتها لتجفيف السبخات حول البصرة والمجاورة للأماكن التي استقر فيها الجات الذين وردوا من الحدود الهندية حيث استقروا منذ أيام الساسانيين فصاعداً.

إن أقدم وصف لدينا للجات في السند يكاد يبلغ زمناً بعيداً قبل الإسلام ويبلغنا عن طريق هيوين تسانغ. حيث أورد لنا الرواية التالية عن قوم من الرعاة في سن - تو (السند) في القرن السابع (الميلادي): «على طرف نهر... (السند) فوق أراض منخفضة منبسطة لها طابع السبخة تمتد بضعة آلاف لي، وهناك استقرت عدة مئات آلاف الأسر... ويختص هؤلاء بالعناية بقطعان الأبقار ومنها يكسبون عيشهم. وليس لهؤلاء أسياد سواء كانوا رجالاً

(1) Murray, Iraq, pp. 270–2.

(2) Friedmann, «Contribution», p. 317.

(3) W. Thesiger, The Marsh Arabs (Penguin, 1967).

أم نساء وليس بينهم غني أو فقير»(1). وهذه الجماعة الكبيرة من الرعاة التي تركها الحاج الصيني مغفلة الاسم، تدعي أنها من البوذية إلا أن أفرادها ذوو مشاعر متبلدة ويتسمون بالنزق، وينزعون إلى سفك الدماء، ويغلب الرأي بأنهم من الجات. وأفراد هذه الجماعة شديدو التشابه فيما بينهم وينتشرون على جانبي نهر السند وتشير الشاشنامه إليهم باسم الجات (جات (ت) آن) أو قبيلة الجات (طائفة - إي - جاتان). ويقوم كتاب الأخبار المتأخرون بتقسيم هؤلاء القوم بين الجات الغربيين والجات الشرقيين، ويجعلونهما على الطرفين الشرقي والغربي من نهر السند(2). والجماعة الرعوية ذاتها تعرف بـ «جات البيابـ» (جات - اي - دشتي) وهم يعملون نوتية على القوارب وحراساً على النهر ذاته وتوابط قواتهم المسلحة في جزيرة بت(3). وترد وقائع الأخبار الإسلامية في عرض نقطة أخرى في تجمعات مهمة للجات في البلدات والحصون في السند الأسفل والأوسط: في الديبل وسدوسان واشيها وبرهمناباد(4). وفي الشمال يظهر الجات حتى الرور(5) ومناطق قنديل وموستال (وهذه ضاحية من سفانتي) ومنطقة البدهة(6). ويكتب البلاذري فيقول: «... القيقان هم زط»(7). كذلك عرفت مكران قبيل الفتوحات العربية وإبانها بأنها ضمت بين سكانها عدداً كبيراً من الذين يعملون في تربية الإبل، ويبدو أنهم قد اتجهوا شرقاً داخل السند بعد قرنين أو ثلاثة قرون، وحل محلهم البلوص الذين وفدوا إليها من الغرب، تدريجياً في البداية ثم في موجات ضخمة تحت ضغط من السلاجقة في القرن الحادي عشر(8). ولكن ليس هناك من ذكر في القرن الثامن لجات يسكنون نواحي الشمال التي احتلها محمد بن قاسم، مثل بهاتيا وملتان.

ويرد في هذا السياق أسماء قبائل أخرى -لوهانه ولاخا والصمة وسهتاه وشانه

(1) S. Beal (trans.), Si–Yu–Ki, Buddhist Records of the Western World, 2 vols (London, 1906), II, p. 273; T. Watters, On Yuan Chwang's Travels in India, 629–645 A.D., 2 vols (London, 1904–5), II, p. 252.

(2) Daudpota, Chachnama, pp. 155, 173.

(3) Ibid., pp. 138–9, 155.

(4) Ibid., 47–48, 132, 214–15; Al–Baladhuri, Futuh–al–Buldan, pp. 424–25.

(5) البلاذري، فتوح البلدان، ص 187.

(6) Daudpota, Chachnama, pp. 142–3.

(7) «al–qiqan wa hum zutt» (op. cit., p. 432).

(8) Cf. pp. 142–3.

(شاتا) ماتشي، وهالة، وكوريجا (جهاريجاه). وسوى ذلك قبائل كثيرة، وهي كما يبدو، على الأقل في المصادر الاسلامية، فروع من الجات أو يماثلونهم[1]. وكانت بعض هذه القبائل تهيمن على قبائل أخرى، إلا أنهم جميعاً كانوا بطبيعة الحال يعانون من إجراءات معينة من التمييز (انظر أدناه) تحت حكم الرآي والبراهمة والعرب. كذلك وصفت مناطق اللوهانا واللاخا والصمة بأنها تتمتع بسلطات خاصة في ظل حكام برهمناباذ في الحقبة السابقة للإسلام. ومهما يكن التمييز في الأصل بين الصمة والجات – وهما القبيلتان اللتان عنهما يتحدر معظم السند – فقد أصبح التمييز بينهما غير واضح تماماً في الأزمنة اللاحقة وربما صُنّف قوم بعينهم بأنهم جات وصمة. وجدير بالذكر أن منطقة سكن الصمة قد تكون في الأرجح مقصورة على البرهمناباذ والمنطقة المتاخمة مباشرة (وكانت الحدود بين الصمة والرور في قرية تسمى وهتايات أو دبهايات على ضفة نهر السند) وقد اتخذت قبائل الصمة عاصمة لها صماناغر وهي تقع على نهر السند، ثم غدا اسمها سيهوان، ولكن جل حكام الصمة كانوا يقيمون في تاتا، أو بالأحرى سموي، عند سفوح جبال الماهلي، وتبعد قرابة خمسة كيلومترات شمال غرب تاتا.

وكان أحد أفراد الصمة قد غدا حاكماً لبلدة الديبل تحت إمرة شاش. وليس يعرف إلا القليل عما جرى لهذه القبيلة في ظل الحكم العربي، سوى أن بعض زعمائهم ظهروا لاحقاً بوصفهم (موالي) تحولوا إلى الإسلام وحلفاء أحرار لدى هذه القبيلة العربية أو تلك في الحقبة العباسية. وهذا كان مثلاً، حال أبي الصمة، من موالي كندة، إذ اتصل أولاً بحاكم السند العربي ثم استولى على المنصب[2]. وكان الفضل بن ماهان مولى بني سامة فتح سندان وغلب عليها[3]. ولعل هذا كان القائد ذاته الذي أعلن نفسه صاحب الملتان. كذلك كان هناك شخص يدعى جهم بن سامة الشامي ورد من كشمير في صحبة بعض العرب وتولى بلدة شكليار من ضواحي كشمير من أعمال البنجاب[4]. وجام كما هو معروف

(1) Daudpota, Chachnama, pp. 14–15, 39, 41–43, 52, 61, 72, 171, 220–1; Tuhfat al-Kiram, BM: Add. 21, 589, fol.12.

(2) البلاذري، فتوح البلدان، ص2-431.

(3) المرجع السابق ص432.

(4) Daudpota, Chachnama, p. 203.

لقب يختص به القادة من الصمة وحدهم، أما جهم الذي يجده المرء في الشاشنامه فيبدو أنه تحريف. وأما الشامي اللاحقة فتعني «السوري»، إنما يعرف عن قبائل الصمة (مثل جهارجاه من كونش) ادعاؤها أحياناً كثيرة صلة مزعومة كلياً، بسورية ليكتسبوا نسباً نبيلاً. وليجدوا سلفاً مناسباً للصمة ادعوا أيضاً انحدارهم من سام ابن النبي نوح، في حين أن الاسم جام مشتق من جمشيد أو جام، الملك الفارسي.

ولما حل القرن الثاني عشر بدا أنه كان للصمة صدام مع البلوش، ولكنهم كانوا حينذاك قد انتشروا قدر ما استطاعوا طولاً وعرضاً في اتجاهات عديدة، جنوب الكوتش وربما أبعد من ذلك[1]. ويصادف لقب جام لدى عدد من الحكام في الأزمنة المتأخرة، في بيلا ونواتكار، وسوراشترا وأماكن أخرى. ولقد حظي الصمة بسلطان عظيم في السند قرابة العام 1351 ميلادي، إذ أطاحوا بالسومرة، الذين ليسوا من الجات وتمكنوا من السيطرة على السند الأسفل بُعيد وفاة محمود الغزنوي.

وعلى حدود مكران الشمالية الشرقية تذكر المصادر العربية والفارسية ناحية البدهة (أو البوذية) والعديد من المواقع المشابهة الأخرى، وهي كاتش غندافا الحديثة) وعاصمتها قندابيل (حالياً غندافا)، التي تعد جزءاً من منطقة طوران الأوسع، وعاصمتها قصدار، وزعماء أهلها من الجات، أيام الفتح العربي[2]. ويعتقد بأن عاصمتها، البدهة، كانت على قدر من الأهمية الزراعية والتجارية (تنتج الكثير من الأرز)، وكان الجات يسيطرون عليها منذ زمن بعيد، وما زالوا يشكلون غالبية السكان، وعرف عنها أن البراهوس كانوا يتسللون إليها من المرتفعات، في القرن الثامن عشر. وفي حين أن بعض الكتاب العرب يساوون بين القوم في البدهة والجات[3]، هناك آخرون يشيرون إليهم باعتبارهم قوماً «يشبهون الجات»[4].

ويتحدث بعض المؤلفين عن البدهة في المنطقة ذاتها فإن ابن حوقل يذكر الزط: «في المنطقة ما بين المنصورة ومكران، وتشكل مياه المهران بطائح يعيش وسطها شعب السند

(1) Ray, Dynastic History of Northern India, I, p. 33; Elliot and Dowson, History of India, I, p. 494.

(2) E.g. De Goeje, Ibn Hauqal, p. 231.

(3) E.g. Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, p. 144.

(4) Kramers and Wiet, Ibn Hauqal, II, p. 321.

ويطلق عليهم اسم الزط. ومن يعيش منهم قرب النهر يسكن أكواخاً شبيهة بأكواخ البربر، ومأكلهم يتكون عادة من السمك وطيور الماء... وعلى النقيض من ذلك تشبه حياة الزط الذين يعيشون بعيداً عن ضفاف النهر حياة الأكراد الذين يعيشون على مشتقات اللبن والجبن والخبز المصنوع من دقيق الدخن»[1]. ولا ريب أن الإدريسي يستقي معلوماته من ابن حوقل، إلا أنه عوضاً عن الحديث عن الجات نجده يلتفت للحديث عن البدهة: «واستطراداً (فالمنطقة الممتدة) من (الملتان) حتى حدود المنصورة (المأهولة) بقوم من الرحالة يسمون البدهة. وهؤلاء عشائر كثيرة وهم ينتشرون ويطوفون متنقلين بين حدود طوران ومكران وملتان وبلدات المنصورة، ويشبهون بدو قبيلة البربر. بيوتهم أكواخ من القصب ودغل يلجؤون إليها عند الحاجة ويقيمون في السبخات. وموقع هؤلاء القوم غرب نهر مهران.

ولدى هؤلاء سلالة من الإبل ممتازة ونشيطة منها يكون استيلاد ذوات السنامين. وجدير بالذكر أن للخراسانيين وشعوب أخرى من الذين ينتمون لفارس وأضرابهم عناية بهذه الإبل لمزاوجتها بإبل بلخ (الباخترية) ونوق سمرقند، لأن هذه الجمال تمتاز بمزاجها الراقي وكل واحد منها له سنامان، وذلك على العكس من حال الإبل في بلادنا»[2]. فليس من جنوح الخيال اعتبار البدهة قبيلة من الجات ونخلص إلى أنهم أخذوا اسمهم لالتزامهم بالديانة البوذية، وهي التي كانت، كما سبق أن رأينا شائعة بين الجات في السند الأسفل الذي وصفه هيوين تسانغ، إنما لعلها استمرت وقتاً أطول في مناطق تلال طوران.

لقد جرى وصف الجات والصمة «وأمثالهما من القبائل» التي تصادف في السند الأوسط والأسفل من الفاتحين العرب، على وجه العموم بـ«المخلوقات الكريهة» (مكروه خلقان) و«قطاع طرق» أو «لصوص» أو «قراصنة»[3]. وهؤلاء الرعاة أو شبه الرعاة، بالكاد يدخلون في عداد المجتمع الهندوسي بل يعتبرون من ذوي المكانة المنحطة، وإن كان بعض زعمائهم يتسلمون «مراتب محترمة» في مملكة شاش[4]. وليس بينهم إلا القليل

Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, p. 52. (1)

Daudpota, Chachnama, pp. 61, 215; Al-Baladhuri, Futuh-al-Buldan, p. 424. (2)

Daudpota, Chachnama, pp. 47–48. (3)

Ibid., pp. 42–43, 215, 221; Al-Baladhuri, Futuh-al-Buldan, p. 432. (4)

من التمييز الطبقي أو أنه غير موجود البتة. بل إن زعماءهم وكبارهم (الأعيان أو الرؤساء أو الوجهاء) ما كانوا ليركبوا الخيل أو إن ركب أحدهم حصاناً فيكون ذلك دون سرج من تحته؛ ويحظر عليهم جميعاً دونما استثناء ارتداء الحرير أو المخمل، وهم أبداً حاسرو الرأس وحفاة، ومع كل رجل منهم كلب[1]. وكان هؤلاء جميعهم أناساً ذوي «مزاج وحشي» وأبداً متمردين، كما يلاحظ صاحب الشاشنامه[2]. ولكنهم لم يكونوا من ناحية أخرى، بلا نفع على وجه العموم، إذ إنهم صادقو الولاء لملوك الرآي والبراهمة والسمنية الذين يتصلون بهم، ولعلهم كانوا يدفعون ضرائب منتظمة أو جزية لحكامهم، ولكن ليس هذا بالأمر الواضح.

وفي البلاد التي تتقاطع فيها الأنهار والقنوات وتحفل بالمستنقعات لعله من طبيعة الأمور أن تحتل هذه الأقوام مواضع إستراتيجية في جيوش ملوك السند – وحتى أنهم يزودونهم بالحرس الشخصي – ويعملون نوتية وحراساً على امتداد نهر السند[3]. ولقد بلغنا أن القبائل هذه ذاتها كانت تعمل في عهد شاش وداهر مرشدين للقوافل «نهاراً وليلاً على حد سواء»[4]. وكانت تجري بين العرب والجات نزاعات مسلحة عديدة ولم تنقطع «أعمال العصيان» أيام الحكام العباسيين[5]. وقد وقع في قبضة الدولة، منذ القرن السابع فصاعداً، عدد كبير من الجات أسرى حرب، بلغ الذروة أثناء حملات محمد بن القاسم في العامين 712 – 13، وتم نفيهم إلى العراق ومناطق أخرى عبيداً. ولقد برز بعض العتقاء الجات وبلغوا شهرة عظيمة في العالم الإسلامي كأبي حنيفة (699–767) مثلاً، صاحب المذهب الفقهي المعروف بنسبته إليه.

وكانت أولى تحولات الجات إلى الإسلام قد تمت في السنة 60 هجرية أيام محمد

Op. cit., p. 215. (1)

Cf. Daudpota, Chachnama, pp. 115, 138–9, 155. (2)

Ibid., p. 215. (3)

(4) البلاذري، فتوح البلدان، ص425432445-6; Daudpota, Chachnama, pp. 77, 80–81, 132, 155, 173–4, 218; Houstsma, Al-Yaqubi, II, pp. 479–80; and chapter IV-b.

(5) Daudpota, Chachnama, p. 215; Friedmann, «Contribution», pp. 331–2; idem, «The Origins and Significance of the Chach Nama», in: Y. Friedmann (ed.), Islam in Asia, vol. I: South Asia (Jerusalem, 1984), p. 32; Al-Baladhuri, Futuh-al-Buldan, p. 432; Elliot and Dowson, History of India, I, p. 449.

من القاسم، أما كيف كان نمط التحول بعد ذلك فلم يكن واضحاً تماماً حتى القرن الثالث عشر. وكان من الشائع تماماً، على أي حال، أن يُمنح الجات الأمان ويتطوعوا في جيوش المسلمين أو يدفعون الجزية والضرائب. وكان تطوع الجات في الجيوش العربية أمراً بالغ الأهمية نظراً لأن هذه الجيوش اعتمدت خصوصاً على الفرسان، ولذلك وجدنا دساكر من الجات يشاركون في حملات العرب والإغارة على الميد وقبائل أخرى ما تزال تعادي الفاتحين العرب في القرن الثالث الهجري. كذلك بُذلت محاولات للسيطرة على جماعات الجات بإدخال مستوطنين عرب. وكانت هناك جماعات من الجات حظر عليهم حمل السيوف. وجملة القول أن العرب ثابروا على إجراءات الحظر التي كانت قائمة قبل دخول هؤلاء الإسلام[1]. فما كان يعد من الطبقات الدنيا، مثل الشودرا أو المنبوذين في السند صار في السياق الإسلامي ما يواجهه أهل الذمة من قيود على ركوب الدواب أو ارتداء الثياب وله نصوص ومحظورات في الشريعة. فالكلب نجس في ديانة الهند وفي الإسلام، وهذا يرتبط بسهولة بالمنزلة الاجتماعية الأدنى. أما فرض الجزية وختم اليدين فكانا أيضاً إجراءات تفرض على أهل الذمة، وهناك دليل على أن الجات لم يكونوا يُستثنون في النصف الأول من القرن التاسع من أي منهما.

يبدو أن العرب في المحصلة، قد أخذوا يشددون قبضتهم شيئاً فشيئاً على السكان الجات، ولم تأت الأعباء المالية التي فرضوها عليهم بمزيد من العوائد أكثر من ذي قبل فحسب[2]، وإنما كان هناك تحول ظاهر أيضاً في تلك القرون عن المنحى البدوي والرعوي في السند الأسفل للأخذ بنمط من الحياة الزراعية أشد استقراراً في الشمال وفي الملتان أو البنجاب وما وراءهما. وجدير بالذكر أنه لم يكن ثمة أثر في القرن التاسع للجات في أي بقعة من البنجاب. لكن في أوائل القرن الحادي عشر ظهر أنهم موجودون بأعداد كبيرة: فبتنا نسمع بـ «جات الملتان وبهاتيا» الذين يقاتلون محمود الغزنوي بأربعة آلاف أو ثمانية آلاف قارب في حملته السابعة عشرة والأخيرة في الهند سنة 1026م في اشتباك بحري[3]. ويمكن تعيين موضع هؤلاء، هذه المرة، في منطقة تلال جُد Jud، وهي جزء من تلال

(1) See also Kramers and Wiet, Ibn Hauqal, II, p. 255.

(2) M. Nazim (ed.), Zayn al-Akhbar of Gardizi (Berlin, 1928), pp. 87–89.

(3) Cf. also Elliot and Dowson, History of India, II, p. 477.

الملح بالقرب من ملتان، حيث لديهم سلطان واسع[1].

وهناك مؤرخ غزنوي آخر هو البيهقي يشير إلى الجات – وقد صاروا على ظهور الخيل الآن – في البنجاب باعتبارهم «هندوساً عصاة»، ومع ذلك، يؤازرون السلطان مسعود في قتال حاكم ملتان «المتمرد»، في العام 1034م، حتى قضى هذا في مياه الأندس. «انضم الجات وكل ضرب من الكفار إلى حملة مطاردته... ووقعت في أيديهم ثروات طائلة»[2]، ففي هذه المناسبة نال الجات 100 ألف درهم. ويصف البيروني الجات بأنهم «مربو ماشية وقوم من الشودرا المنحطين»[3]، ولعله بذلك يشير إلى منطقة لاهور أيضاً – وهي المنطقة الوحيدة التي عاينها شخصياً. وأيا يكن الشاهد الإضافي لدينا فإنه يشير بجلاء لا يعتوره التباس إلى هجرة الجات من وادي السند في السند الأسفل نحو الشمال داخل البنجاب حيث يبدو أنهم باتوا راسخين هناك في أوائل القرن الحادي عشر[4]. وثمة في منطقة الملتان تأثير عظيم للغة شبيهة بالسندية، يرجح أنه نتيجة هجرة الجات إلى هذه المنطقة. فلا ريب بأن عملية الهجرة هذه قد رافقها تحولات اجتماعية واقتصادية هي من خصائص انتقال قوم تغلب عليهم حياة الرعاة إلى حياة العاملين في الزراعة أساساً. وكان لا بد لهذا التحول من أن يرافقه ازدياد ضخم في السكان الجات، سوف يكتمل من القرن الحادي عشر إلى القرن السادس عشر وما بعده. وبحلول القرن السادس عشر وجدنا الجات قد أصبحوا شريحة فلاحية نشطة مثل التي نعرفها في البنجاب والمناطق شرقها، وبيكانيز وجيسالمر، وجودبور، وعلى امتداد الغانج الأعلى وجمنه.

وجدير بالذكر أن جات السهول الغربية على ضفاف الأنهار الخمسة قد تحدروا جميعاً من السند. واسم الجات هو الآن في السند مصطلح مهني يعني «مربي الجمال». وكان تحول الجات في الفترة الممتدة حتى القرن الحادي عشر من رعاة بدائيين إلى زراعيين

(1) تاريخ البيهقي (طهران، 1996) ص.4-533.

(2) Sachau, Alberuni's India, I, p. 401.

(3) Rose, Glossary, II, pp. 362–9; I. Habib, «Jatts of Panjab and Sind», in: H. Singh and N.G. Barrier (eds), Punjab Past and Present: Essays in Honour of Dr Garda Singh (Patiala, 1976), pp. 95–96.

(4) R.M. Eaton, «The Political and religious Authority of the Srine of Baba Farid», in: B.D. Metcalf (ed.), Moral Conduct and Authority: The Place of Adab in South Asian Islam (Berkeley, Los Angeles and London, 1984), p. 342.

ذوي مداخيل تغني الدولة بالرسوم يجري على قدم وساق. وفي البنجاب إن لم يكن قد أمكن للأقوام المستقرة في المناطق النهرية أن تستوعبهم، فإنهم في البداية استمروا في العيش بعلاقات تعايشية إنما تنازعية أيضاً مع شعب منطقة ذات زراعة كثيفة، في منطقة البار قليلة السكان والواقعة بين خمسة أنهار. هنا ظهر للوجود نمط من البداوة الرعوية يقوم بالدرجة الأولى على رعي قطعان الماعز والإبل، حيث يتحرك البدو بين المنطقة النهرية والبار وحسب، دون أن يغادروا سهول البنجاب البتة، وذلك ضمن مساحة صغيرة (تبلغ على الأقل قرابة مئة أو مئة وخمسين كيلومتراً)، هذا لا يشبه ما جرى عليه بدو بلوخستان وأفغانستان الذين يتنقلون إلى السهول في موسم الشتاء الممطر وإلى الجبال في موسم الجفاف[1]. وفي البنجاب بدا أن تحول الجات أخذ بالتسارع في النصف الثاني من القرن الثالث عشر[2].

يعتور الالتباس اسم ثاني أهم تجمع قبلي واجه العرب في السند فلا تجمع المخطوطات العربية إلا على حرفي الميم والدال بالخط العربي، ولذلك نجد الأسماء تتراوح من حيث الاحتمال، بين مِيد، مَيْد، ماند، مُند. وثمة بعض التساؤلات عما إذا كان هناك قبيلتان باسم ميد ومند، ولكن يبدو أن المؤلفين المسلمين يعنون قوماً بعينهم ولو اختلف رسم الاسم.

كذلك فإن مثل هذا الافتقار لليقين يحيط بأصل هؤلاء الناس - الذين سوف نطلق عليهم اسم الميد - والموضع الذي ارتبطوا به أول الأمر. أما الرواية التي يوردها «مجمع التواريخ» فإنها تؤيد القول بقدم وجود الميد على ضفاف نهر السند وتدون تفاصيل تزاحمهم والجات. ولطالما عرف الميد عبر تاريخهم بفظاظتهم الوحشية حتى العام 1821 حينما قضى البريطانيون على أعداد منهم[3]. كما يوجد في السند جماعات مختلفة أخرى تحمل أسماء مثل كرك وكراك، وتنغامارا أو ناكامارا وتنويعات مماثلة في الأسماء، أو تراها تتماثل في عاداتها الفظة، وغالباً ما تتعادل وتختلط مع الميد ولعلنا ننظر إليها باعتبارها تفرعات عن الميد. وكان الميد يعملون في بوارجهم من ديبل وكاتش وكاثيافار (شبه جزيرة سوراشتري). حتى الرور وساحل مكران وصولاً إلى ثغر دجلة والقسم الجنوبي من

(1) Ibid., p. 345.

(2) Elliot and Dowson, History of India, I, p. 524.

(3) البيروني كتاب الهند، ص.16، 72، 167، Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, p. 119; Arab Seafaring, p. 70.

البحر الأحمر وسواحل سريلانكا[1]. ولقد سعى العرب، شأنهم في ذلك شأن الساسانيين، إنما بقدر من النجاح أكبر، أن يخضعوا هذه السواحل والميد لسيطرتهم، نظراً لأن الحافز الرئيس للفتح العربي للسند كان حماية التجارة في الخليج العربي وغربي المحيط الهندي، فأخذوا بشن الحرب على الميد منذ زمن معاوية، قرابة العام 664 ميلادية بعد احتلال بعض بلدات مكران[2].

وفي ولاية الحجاج كان ميد الديبل قد اختطفوا نساء مسلمات كن في طريقهن من سريلانكا إلى بلاد العرب، مما أتاح للعرب فرصة لإعلان الجهاد على السند والهند[3]. وأتبعوا ذلك من ثم بفتح الديبل على يد محمد بن القاسم فوضع حداً لأعمال القرصنة التي كان الميد يقومون بها. وفي العام 714 نسمع أن ميد سرست (سوراشترا)... وهم قراصنة (يقطعون في البحر)، قد سالموا محمد بن القاسم أيضاً[4]. وفي العام 836 أغار أحد الولاة العباسيين ويدعى عمران بن موسى على الميد فقتل منهم ثلاثة آلاف وسكر سكراً يعرف «بسكر الميد»، ويرجح أنه كان يراد بهذا حرمانهم من الماء[5]. وفي الهجوم الثاني غزا الميد ومعه وجوه الزط، فحفر من البحر نهراً أجراه في بطيحتهم حتى ملح ماؤهم[6]. وكان هذا بلا ريب في أقصى جنوب شرق السند، حيث كان الميد موجودين بأعداد كبيرة. وفي الفترة ذاتها أيام المعتصم قام أحد القادة العرب وهو محمد بن الفضل بن ماهان، وكان أبوه قد فتح سندان في ناحية أبراسا من كوتش، فشن حملة بأسطول من سبعين سفينة حربية على «ميد الهند» ففتح مالي (كالاري) وقفل عائداً إلى سندان[7]. ثم نجد أن الجغرافيين العرب يتحدثون، في القرنين التاسع والعاشر، عن «الميد وسواهم من اللصوص»، شرق المهران، باتجاه اتكين، وهي كثيراً ما تكون في حرب مع قائد المنصورة

(1) البلاذري، فتوح البلدان، ص.422.

(2) Ibid., p.424; Elliot and Dowson, History of India, I, pp. 376, 508-19.

(3) البلاذري، فتوح البلدان، ص.427.

(4) المرجع السابق، ص432.

(5) المرجع السابق.

(6) المرجع السابق ص.433.

(7) De Goeje, Ibn Khordadbhih, p. 62; Al-Masudi, Muruj adh-dhahab, I, p. 168.

المسلم[1]. ويقول ابن حوقل إن الميد كانوا يجولون «في شطوط المهران»، من حدود مملكة الملتان الإسلامية حتى البحر، وفي الصحراء ما بين مكران وقامهل (قمهال)، وهي «بلدة عند حدود الهند»[2].

وكان لهؤلاء مواقع كثيرة احتلوها باعتبارها أراضي للرعي وأتخموها بالسكان، «وظلوا على دينهم». ويعين الإدريسي مواضع الميد في مناطق الصحراء الخارجية، فيقول «الميد قوم رحل يجولون بحثاً عن المرعى في أطراف هذه الصحراء. أما مناطقهم وجولاتهم فتمتد حتى قامهل. وهؤلاء قوم كثير عددهم وبينهم جماعات كبيرة، ولهم جمال وماعز، وكثيراً ما يحملهم سعيهم إلى المراعي على المسير حتى الرور على ضفاف نهر مهران، وقد يمضون أبعد من هذا فيبلغون ناحية حدود مكران»[3]. ولم يمض وقت طويل بعدئذ، كما رأيناه، حتى أصبح الميد يعيشون في لاس بيلا وفي مكران ذاتها. ولكن الحديث عن القرصنة على نطاق واسع في البحر، ما عاد يُذكر في الحقبة العربية بدءاً من عهد المعتصم وما بعده. وكل ما بوسعنا أن نستنتج من الأدب الجغرافي أن الميد ثابروا من القرن التاسع وحتى الحادي عشر على حياة الرعي على أطراف المملكتين الإسلاميتين المستقرتين، الملتان والمنصورة، أو في الفرجات من المراعي على امتداد نهر السند وفي الصحراء.

إنه لأمر صعب للغاية إعادة بناء تاريخ الاستقرار القبلي في الملتان وشمال السند، فقد بدأ الترك تجاوزاتهم على السند من ناحية الشمال، بدءاً من الربع الأول من القرن الحادي عشر. وكان من شأن النزاع مع شاهية أفغانستان والبنجاب الغربي أن جاء بالغزنويين قريباً من الملتان، كذلك بات تاريخ الملتان وشمال السند متصلاً بتاريخ الغزنويين في شمال الهند. فقد استمر تدفق السكان إلى الملتان وحولها وما عاد بالامكان معرفة من الذين كانوا موجودين قبل الحقبة الغزنوية. وهناك كثيرون من أهل المنطقة لم يتضح أنهم تحولوا إلى الإسلام في القرن الثالث عشر. وثمة موجة أخرى من الهجرة القبلية تمت زمن [الإمبراطور، م] أكبر. على أننا أصبحنا نستذكر بقدر من الوضوح وجود شعب قبلي في القرنين الثامن والتاسع، ألا وهم السومرة الذين باتوا بُعيد وفاة محمود الغزنوي حكاماً شبه

(1) De Goeje, Ibn Hauqal, p. 231.

(2) Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, p. 44.

(3) Daudpota, Ta'rikh-i-Sind, p. 60.

مستقلين في عموم منطقة الملتان، حتى حين ظلوا اسمياً ضمن الدولتين الغزنوية والغورية ثم ضمن سلطنة دلهي. وكان السومرة هؤلاء سلالة حاكمة ذات أصل محلي، وادعوا بعدئذ أنهم من الراجبوت ومن العرب أيضاً، وهم يختلفون بجلاء عن البدو - الرعاة الجات أو الميد. والواقع أنه من الممكن جداً أن يكون صعود السومرة، بعد هجرة البلوش من الغرب، عاملاً في دفع جات السند الأسفل للرحيل شمالاً. ويذكر كتاب «تاريخي سند» (ويعرف أيضاً بـ «تاريخي معصومي») عن العام 1600 ميلادية أن الحكم آل بعد وفاة محمود إلى ابنه مسعود، ولكن القوم في المناطق البعيدة رفضوا حكمه. فقد اجتمع رجال السومرة، يومئذ، في ثاري (وهي الصحراء الصغيرة بين كوتش والسند) المجاورة ورفعوا رجلاً يدعى سومرة إلى مرتبة «المسند»، وكان قد قضى مدة طويلة في رئاسة قبيلة السومرة[1]. وقد تبين من مدونات التواريخ المتأخرة أن السومرة يتحدرون من نسل العرب السامرة الذين قدموا إلى السند في القرن الثاني الهجري مرافقين لأسرة تميم الذين كانوا عمالاً لدى العباسيين [والصحيح لدى الأمويين، م]. ومع أن هؤلاء كانوا يأكلون لحم الجاموس، فإنهم يعتنقون الهندوسية[2]. ومن المعلومات التي تدعو للاستغراب، تلك التي أوردها عنهم ابن بطوطة، فقد كتب يقول في رواية رحلته التي قام بها في القرن الرابع عشر إنه صادف قوماً يدعون السامرة في «مدينة كبيرة جميلة على الضفة الشرقية لنهر السند» وهذه المدينة تدعى جناني[3]. ويضيف ابن بطوطة فيقول إنها كانت في ذلك الموقع منذ الفتح العربي في عهد الحجاج، ويبدو أنه اعتبر القبيلة إسلامية في منشئها. ويمضي ابن بطوطة ليبسط في تفاصيل عادات السامرة فيقول: «هؤلاء الطائفة المعروفون بالسامرة لا يأكلون مع أحد ولا ينظر إليهم أحد حين يأكلون ولا يصاهرون أحداً من غيرهم ولا يصاهر إليهم أحد.» وقد يجنح المرء للاعتقاد أن أكثر السامرة من المسلمين، في حين أن هناك آخرون من الهندوس[4]. وما زال الكثير منهم اليوم يعتقدون بالهندوسية، فيطوفون بوصفهم رعاة في جيسالمر والبلدان الواقعة إلى الشرق من السند. أما النسب العربي فأمر

(1) Ray, Dynastic History of Northern India, I, p. 29; Elliot and Dowson, History of India, I, pp. 256, 266, 343, 483–94.

(2) Defremery and Sanguinetti, Ibn Batoutah, III, pp. 101–2.

(3) Cf. ibid., p. 137.

(4) Tarikh-i-Firishta, 2 vols (Bombay, 1932), II, pp. 609–10, 615.

لاشك بأنه مختلق كبلدة سمارة التي لم تبن إلا بعد الهجرة المزعومة.

ولقد ظل السومرة يحكمون منذ صعودهم في القرن الحادي عشر لأكثر من خمسة قرون (عدا فترة قصيرة) تحت قيادات مسلمة شكلية، في عدة عواصم على التوالي، منها تاتا. وكانت إدارة هؤلاء القوم على درجة عالية من الكفاية منذ القرن الحادي عشر، مما جعل البلوش والسوذا والكريج والصمة يثنون على حسن قيادة السومرة. ولكن سلطة هؤلاء القوم نال منها الضعف وغلب عليهم الصمّة. وكانت الأسر الحاكمة في هذه الجماعة قد اعتنقت الإسلام في ذلك الحين. فيكتب فيريشتا أن نصر الدين قباجة وهو أول ملك مسلم في السند بعد وفاة [قطب الدين، م] أيبك [التركي، م]، سلطان دلهي في العام 1210، أضعف السومرة الذين كان بعضهم مسلماً وبعضهم الآخر كافراً، ولم يكن بوسع بعضهم أن يمد سلطانه أبعد من عاصمتهم تاتا والغابات والمناطق الحدودية، في حين اقتصر نشاطهم في الوقت ذاته على الزراعة وتربية قطعان الماشية. ولكن هؤلاء أخذوا يستعيدون سلطاتهم تدريجياً بعد وفاة قباجة وتمكنوا من انتزاع السند من سلاطين دلهي. وقد قسم فيريشتا زامندار [ملاك الأراضي، م] السند إلى جماعتين، إحداهما سومرة والأخرى سانتمة أو صمة[1].

هناك مجموعة قبلية أخرى يمكن تتبع مصائرها في السند إبان تلك القرون، هم الأفغان. ويحدد البيروني موضعهم «في الحد الغربي لجبال الهند»، ويمتد حتى وادي السند[2]. ويُصادف الاسم أفغان في النصوص العربية بدءاً من القرن التاسع بالرسم التالي «أبغان» (ثم صار أفغان في الفارسية)، ويتحدث الجغرافيون عن منبع نهر أبغان في منطقتهم[3]. وكان مهد الأفغان ناحية زهوب على الطريق العام من الهند إلى الغرب ذا أهمية تجارية لحظها هيوين تسانغ. ومن المرجح أن يكون هذا التداخل التجاري بين اليهود والأفغان والتغلغل اليهودي في هذه المناطق مسؤولاً عن الزعم الذي لا سند له من الصحة وصار الأفغان يروجون له فيما بعد من أنهم يتحدرون من «بني اسرائيل» ويشير فيريشتا إلى تلك

(1) Sachau, Alberuni's India, I, p. 208.

(2) S.M. Imamuddin, «The origin of Afghans», Islamic Culture, vol. XXIII (1949), pp. 1-12. ; المسعودي، مروج الذهب، I، ص. 101

(3) Briggs, Ferishta, I, p.4.

الأيام الخوالي حين قامت «قبيلة من الأفغان، بتنظيم أمورها لتشكل طائفة تجارية تقوم بتسيير التجارة بين فارس وهندوستان.» كذلك يتحدث الكاتب ذاته عن الأفغان بوصفهم «أقباط»... تحول كثيرون منهم إلى اليهودية.... في حين رحل آخرون إلى الهند واستقروا أخيراً في جبال سليمان»[1].

ويتحدث ابن بطوطة عن كوه [جبل، م] سليمان بوصفه الجبل الرئيس عند الأفغان[2]، حيث كان هؤلاء يقيمون عشية الزحف الإسلامي، ويتمسكون به، وعندما مضى المسلمون يتوسعون شرقاً أخذ الأفغان يتوسعون أيضاً في المنطقة المحاذية لنهر السند فتلال خيبر. ولكن لم يكن هذا «فراراً» أمام تقدم الجيوش الإسلامية. بل على العكس من ذلك، إن كان لنا أن نصدق فيريشتا فيما ذهب إليه، من أن الأفغان كانوا متلهفين إلى اعتناق الإسلام في القرن السابع. بل إن العديد من العرب آثروا البقاء معهم، وخصوصاً عندما زحف محمد بن القاسم على الهند[3]. ولما حل العام 682 ميلادية كان الأفغان المسلمون من تولى، حين نزلوا من جبالهم، غزو المناطق شمال الملتان وحتى بيشاور؛ مما أدى إلى قيام تحالف مع الغكّار، وهؤلاء أقوام متوحشة تسكن تلال الملح في البنجاب (وتعيش في روالبندي وأجزاء من منطقة هزارة وجيلوم). ولقد ظلت مثل هذه الغزوات تتابع وأدت في النهاية إلى بناء حصن في تلال خيبر، ومن هناك أخضعت منطقة روه Roh، ومن سوات وباجور في الشمال إلى سيبي وبهاكار في السند، ومن حسن عبدل شرقاً حتى كابل وقندهار غرباً.

وهكذا جعل الأفغان من أنفسهم قوة يعتد بها طوال عهد السامانيين. بل لقد بدا أنهم حولوا هجمات السامانيين جنوباً، ناحية السند الأسفل وتاتا. على أن القائد سبكتكين لم يكن ليسمح للأفغان بأن يحولوا دونه وتوجيه هجماته عليهم فكان أن قام بغزو الملتان ولمغان. كذلك أقام جايبال راجا لاهور الهندوسي، حاميات من الأفغان في هاتين المنطقتين. ولكن سرعان ما اتحدت تلك الحاميات مع سبكتكين. كذلك استسلم هؤلاء للسلطان محمود. بل ورافق الغكّار محمود الغزنوي في غزوه للهند ونالوا منه الأذن للاستقرار في المنطقة وراء نهر السند. ولكنهم لم يتحولوا إلى الدين الجديد حتى القرن

(1) Defremery and Sanguinetti, Ibn Batoutah, III, p. 89.

(2) Briggs, Ferishta, I, p.4-6.

(3) Cf. Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, pp. 46, 48, 53; Kramers and Wiet, Ibn Hauqal, II, pp. 317, 319.

الثالث عشر. وكان هؤلاء حسبما يقول فيريشتا قوماً من المتوحشين حتى ذلك الحين، لا دين لهم، يقتلون الأطفال وتتزوج المرأة بأكثر من رجل واحد، بعد دخولهم البنجاب في عام 682 ميلادي.

بعد الذين جرى العرض لهم فيما تقدم أهم الجماعات السكانية التي تنزع إلى التنقل والهجرة الذين أمكننا تحديدهم بالاسم ما بين القرنين السابع والحادي عشر، وهم الجات والميد والسومرة والأفغان، وهؤلاء «قبائل» تعيش في الأراضي البور والقفار والصحارى والمستنقعات والسبخات، وجبال منطقة حدود السند. وقد سعى العرب إلى دمجهم في نظام سياسي واقتصادي جديد كان يتشكل برعاية الإسلام. وكان نشاط السلب، وخاصة في البحر، قد خمد بفعل الضغط العسكري المستمر، في حين تحول الرعاة إلى الزراعة وأدمجت الجماعات البدوية المختلفة في تجمعات الحماية الجديدة التي كانت في سبيلها إلى التكون لصون استمرار تدفق التجارة الإسلامية.

ولقد اضطلعت الزراعة الثابتة بدور ثانوي نسبياً في اقتصاد السند، وغني عن القول أن أجزاء واسعة من السند لم تكن لتشكل خطاً فاصلاً بين الرعي والزراعة المستقرة، حيث يتم العمل بالطرازين معاً على نطاق محدود، أو العمل فيهما بالتبادل حسبما تفرض أحوال الطقس. ذلكم هو الوضع خاصة في مناطق الحدود الغربية (بما فيها مكران) في التلال الشمالية الغربية ومنطقة سفوح الجبال وسهول نهر السند وأجزاء من تلال الملح[1]. ولقد ظل الاستقرار مضطرباً في السند وكثافة السكان هناك منخفضة كل الانخفاض والإنتاج الزراعي يحد منه شح مياه الأمطار وندرتها الشديدة؛ وفي مثل هذه المناطق كان الاقتصاد يعتمد على تربية الحيوان وبالقدر ذاته يحكم التوازن في الحياة الزراعية. وكانت تربية الماشية من أغنام وماعز أو أبقار ورعايتها المهن التي يعتمد عليها في الأراضي المنخفضة من الجنوب، وصارت تربية الجمال النشاط الطاغي في المناطق الواقعة شرق سلسلة جبال كيرثار. أما قوهستان فلم يكن ليوجد فيها سوى قرى قليلة نظراً لشح مياه الينابيع أو «الكاريز»، ألا وهي القنوات؛ فنجد هناك عوضاً عن ذلك تجار الصوف وشعر الماعز.

كانت الصحارى في السند الأسفل وراجستان وأجزاء من كوجرات عاملاً مقيداً

(1) Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, p. 110.

للزراعة لا يمكن تجاوزه. ويعرض لنا الجغرافيون صحراء واحدة مترامية الأطراف تمتد من قامهل، وديبل وبنة إلى كمبايا في المنطقة الممتدة حتى جنوب غرب صحراء الثار بين كراتشي وكمبايا اليوم، وتشمل ران كوتش الكبرى والصغرى. وهناك صحارى بين طوران والمنصورة، ومن طوران شمالاً حتى سجستان، وتماثل المناطق على امتداد سلسلة جبال كيرثار (ذات أشجار النخيل القزمة التي تنمو في أطرافها الغربية)، وصحراء الهلمند. أما صحراء الملتان فتماثل الطرف الجنوبي من الهضبة الكبرى التي تمتد بضعة أميال من شرق الأندس إلى الضفة اليسرى العالية من نهر البياس التي تتقاطع فيها أنهار البنجاب[1]. وأحوال التربة في وادي الأندس – الذي يبدأ مع سلسلة من التلال المرتفعة، يليها سهل من الطمي وكثبان منخفضة من رمال الصحارى تتراوح ما بين جانب متطرف في الخصب إلى الإقفار التام. وكانت المنطقة الخضراء من السند في القرن التاسع أصغر كثيراً من الأرض البور أو الصحراء، وضفتا النهر وتفرعاتهما مغطاة بالغابات الكثيفة من أشجار معظمها من الأنواع البرية مثل البهان والبابول وأدغال التماريسك والكاندي. بيد أن غابات السند في العديد من الأماكن قد اقتطعت، كما يمكن الاستنتاج من وصوفات حملات الصيد والإشارات إلى «استراحات الصيد» (شيكارغة) الخاصة بحكام السومرة[2]. ويبدو أنه كان هناك مثلاً، غابة شاسعة تمتد بين سويستان وقندهار حتى بهاكار. وكان هناك في البنجاب حتى القرن السادس عشر، غابات شاسعة في باجور وسوات، وبين نهري السند وبهيرا. ويضم الحزام حول بارهال وبيشاور غابة، وكذلك ما تزال هناك غابات أخرى في المنطقة الممتدة من جبال جد إلى سيلكوت، وما بين كلانور ومانجهور وسامنا.

كان الناس في منطقة دلتا السند منشغلين بنشاط في عملهم الزراعي. ويروي هيوين تسانغ وابن خرداذبة أن المنطقة كانت تنتج القمح والدخن إلى جانب الملح[3]. وقد لوحظ أن ثمة مزارع ممتازة بشكل رقع في أراضي وديان السند، كما في مكران. كذلك وصفت معظم بلدات السند التي يسيطر عليها المسلمون والموجودة في منطقتي الملتان والمنصورة وحولهما بأنها محاطة بحقول مزروعة وغابات من أشجار النخيل، ويسكنها

(1) Cf. H.C. Verma, Dynamics of Urban Life in Pre-Mughal India (Delhi, 1986), p.17.

(2) Watters, Yuan Chwang's Travels, II, p. 252; De Goeje, Ibn Khordadbhih, pp. 62-64.

(3) المسعودي، مروج الذهب، 1، ص.199، 168.

المزارعون. وكانت أفضل تجمعات القرى الزراعية تقع ضمن وحول المناطق التي يسيطر عليها المسلمون في الملتان والمنصورة، وتتوضع هذه في الريف الخصب الذي لا تنقطع الزراعة فيه. فيتحدث المسعودي عما مجموعه 420 ألفاً من البلدات والقرى الصغيرة في هاتين المنطقتين، ولكن هذا قول لا ريب بأنه من قبيل المبالغة الشديدة[1]. والواقع أنه على الرغم من أن الفاتحين العرب أجهدوا أنفسهم من أجل «حماية المزارعين» وتوسعوا في الزراعة ظلت عائدات الأراضي في السند والمبالغ التي حصلها الحكام والمسؤولون «مقداراً غير كاف وكميتها قليلة» مما جعل الكثير من المطالبين يقصرون تقريباً عن تلبية نفقاتهم[2].

وإذا كانت السند قد غلت جيداً، فهذا يعزى إلى تلك العائدات الكبيرة التي تأتي من التجارة، وخاصة مرور البضائع من الهند إلى العالم الإسلامي، براً وبحراً. إذ دأبت قوافل خراسان على التجمع في ملتان، مستخدمة على الجملة الطريق المار عبر كابل وباميان (اللاهوم) أو غزنة وقندهار. كذلك يشير المسعودي إلى طريق برية تمر عبر الجبال إلى بلاد السند. أما الطريق الجنوبية الأهم التي استخدمها جيش الفتح العربي، فكانت تمر عبر سجستان ومكران ووادي القج، إلى ديبل المحطة البحرية النهائية. وكان يمكن للتجار بلوغ السند «من كل اتجاه.» فقد كانت المدن والبلدات الرئيسة جميعها متصلة بعضها ببعض. ودروب قوافل الجمال في تجارة النقل والعبور موجودة حتى في أماكن مثل سلسلة جبال كيرثار، وتمتد على طول الوديان التي يمر بها النهر.

وكان من بين منتجات السند ذاتها قصب السكر (السكر الأبيض، أو الفانيد) أو (البانيد) الذي يصدر بكميات كبيرة، وخشب البامبو، أو بعض خشب الساج (من السندان) والجمال (وكانت تشترى في خراسان وسواها) في حين كانت مناجم الملح في خفرة تزود آسيا الوسطى جميعها[3]. أما تجارة الرقيق من السند فلم يكن العرب يدأبون عليها بانتظام بعد الفتوحات في مطلع القرن الثامن. وفي السند وما وراءها، كما في العراق وفارس، أدت

(1) Kramers and Wiet, Ibn Hauqal, II, p. 323.

(2) Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, pp. 47, 131; De Goeje, Ibn Khordadbhih, pp. 62-64; Kramers and Wiet, Ibn Hauqal, II, pp. 318, 325; De Goeje, Al-Istakhri, p. 231.

(3) البلاذري، فتوح البلدان، ص. 421-3; Daudpota, Chachnama, pp. 76, 79, 82, 85, 88.

الإغارات العربية مبدئياً إلى تحولات سكانية واسعة عبر اجتماع تأثيرات الأسر والموت والفرار والهجرة. وقد بدأ فرض نقل الأسرى المستعبدين من «حد الهند» إلى أسواق الأراضي الإسلامية الوسطى في خلافة علي سنة 83-9 هـ/ 658-9 م[1]. وكانت أولى الهجمات داخل مكران وسجستان وقصدار، والأهوار وبنة والقيقان، قد سبقت أول احتلال دائم لبلدات مكران في عهد معاوية (661-80)، ووفرت الكثير من الرقيق (بردة، وباندغان، وسبايا) سوى الغنائم، والجياد القوية الجميلة من القيقان. ولكن سرعان ما تم في مكران استبدال الغزو بتحصيل جزية أكثر انتظاماً، ولم يبق من يمكن للعرب استرقاقه سوى تلك الجماعات التي نقضت العهد. وعندما قام محمد بن القاسم بغزو السند وقع بين يديه عدد كبير من الأسرى في البلدات المفتوحة، وغالباً ما كان يتم استعباد هؤلاء، وخاصة إذا أبدت هذه المدن مقاومة مسلحة[2]. لقد كانت السياسة العامة في السند تقوم على تقديم (الأمان) شريطة أن يدفع السكان غير المحاربين (الخراج) واستعباد المقاتلين (مردي جنكَي) «الذي سعوا إليه»، بيد أن الاستمرار في المقاومة المسلحة يلقى القمع الشديد بلا رحمة، وجرت العادة أن يكون القتل مصير هؤلاء المقاومين.

ولكن يمكن للاسترقاق أن يكون بمثابة الموت، إذ كان يتم استعباد العديد من أتباع ونساء وأطفال الذين قتلوا. وتؤكد المصادر أن خمس الرقيق والغنائم، وفق الشرع، يجب أن تُعزل على حدة لتكون حصة الخليفة وترسل إلى العراق أو سورية. أما ما يتبقى فيوزع في «جيش الإسلام» ويوجه حسب حركة الفتح والاستقرار ومجموعات كتائب القبائل السندية الفارة وخليط من المشتتين الذين ضلوا طريقهم. وكان عدد الرقيق الذين وقعوا في الأسر على هذا النحو كبيراً وضم عناصر من مختلف بلدات السند ومن المراتب الاجتماعية كافة، وحملت «بنات الأمراء وأضرابهن على الاصطفاف مع الخدم». وفي الرور، كان عدد الأسرى 60 ألفاً، بينهم «ثلاثون سيدة من ذوات الدم الملكي»، تحولن إلى حياة العبودية، وفي برهمناباذ بلغ عدد الأرقاء ثلاثين ألفاً، وفي الملتان 6000.

ولقد استمرت الإغارات للحصول على الرقيق طوال الفترة الأموية المتأخرة وقام بها

(1) البلاذري، فتوح البلدان، ص. 425-427; Daudpota, Chachnama, pp. 105, 109-10, 120, 123, 132, 152-4, 166-84, 187, 192, 195-6, 198, 202, 204-5, 207, 237-8, 243, 247, 297.

(2) البلاذري، فتوح البلدان، ص. 429، 431.

ولاة السند، بين أهالي المناطق العصية، كما امتدت إلى مناطق أبعد في الهند، حتى بلغت أوجين ومالوة[1]. كذلك تابع الولاة العباسيون الإغارات على المناطق المتمردة في السند ومضوا في الغزاوت حتى بلغت أعماق البنجاب، حيث بلغ عدد الأسرى الرقيق مبلغاً كبيراً (سبايا ورقيقاً كثيراً)[2]. كما ورد في الأخبار أن الحملات التي شنت على القيقان، والزط والميد، امتدت حتى عام 844، وقد أتت هذه الفترة بمغانم عظيمة. أما عدد هذه الأسلاب الذين نقلوا ناحية الغرب فأمر لا سبيل إلى حصره. لكن يبدو مؤكداً أن تدفق الرقيق إلى السند بلغ نقطة توقف عندها، حين فقد الخليفة سلطانه على الولاية عام 870-71، ولم تستأنف بعد ذلك الإغارات للحصول على هذه الأسلاب حتى ظهور الغزنويين في مطلع القرن الحادي عشر.

كان الدور الذي اضطلعت به السند الأكثر أهمية عند العرب المسلمين، من حيث إنها الممر لتجارة الهند عموماً. وكان هذا الدور قد تحقق في القرن السابع يوم لوحظ وجود تجار سوريين قريباً من الديبل، إلا أن ذلك يعزى إلى الفتح العربي وبروز الخليج العربي في النصف الثاني من القرن الثامن والقرن التاسع. ولكن لما تم فتح الديبل وجدنا التجارة بين المسلمين وتجار السند تقلع دونما تلكؤ أو إبطاء[3]. كذلك فإن تجار السند، والعرب على نحو أعم، (الأزد على ساحل عُمان) كانوا الوسطاء في التجارة بين السند وباقي الهند وكابل وهمالايا، وكوجرات ومالبار وسريلانكا وما بعدها، وشبه جزيرة الملايو، والأرخبيل والصين. وقد تلقت السند حصتها من المواد المستوردة، مثل الأقمشة القطنية الرفيعة (من كابل، مثلاً) والجياد من شبه الجزيرة العربية، واليمن وفارس، والذهب من التيبت، والزمرد من مصر. وكان وضع السند النقدي يعكس تطور تجارة عبور البضائع. ولا ريب في أن السند كانت مملكة فائقة الغنى يوم افتتحها العرب، سواء من حيث الثروة أو زخرفة المعابد أو الأصنام، ومن حيث المال، إذ وجد العرب كميات هائلة من الذهب والفضة في خزائن المال. ومنذ قيام حضارة وادي السند، كان الذهب يرد إليها من التيبت،

(1) المرجع السابق، ص.431.
(2) Daudpota, Chachnama, pp. 213-14.
(3) M. Chandra, «Presidental Address», Journal of the Numismatic Society of India, vol. XVI (1954), pp. 8-9.

كما لعله يردها من جنوب شبه الجزيرة أيضاً؛ وكانت الفضة ترد من أفغانستان وبلاد فارس[1]. وفي حين توقف الإمداد من جنوب الهنود في وقت مبكر نسبياً، فقد استمر إمداد آسيا الوسطى والتيبت زمناً طويلاً.

وكانت قطع النقد الذهبية ترد حتى من السند لتبلغ الهند. والذهب والفضة يتدفقان على السند عبر التجارة مع بيزنطة وبلاد الساسانيين وكانت السند قبل الإسلام تصك العملة الفضية وعليها صورة المل[2]ك . ويلوح أن الخراج والضرائب كانت تسدد في الغالب نقداً[3]. كما شاع استخدام سبائك الفضة[4]. وقد حصل الغزاة الأوائل على ثراء عظيم في السند بالنهب، وإن لم يخل ذلك من عكس تدفق الذهب الأفريقي (زار-ي-مغربي) في الوقت ذاته[5]. ولقد كان محمد بن القاسم يجمع الذهب والفضة (زار-و-نقرة) حيثما أمكنه العثور عليهما[6]. وفي الملتان جرى نقل الصنم الذهبي في المعبد وكنوز الذهب والجواهر التي تم العثور عليها «... فجمعت تلك الأموال في «بيت من عشرة أذرع في ثماني أذرع، يُلقى ما أودعه في كوة مفتوحة في سطحه، فسميت الملتان (فرج [ثغر، م] بيت الذهب)»[7]. وقد عادت حملة ابن القاسم بالنتيجة، بضعف ما كانت كلفتها («فقد عاد بـ 120 مليون درهم»)[8].

وما إن تم الفتح حتى صدر الأمر بضرب نقود الفضة باسم الخليفة[9].

ومما خلفه ولاة العرب في السند، في القرن الثامن وجدت 6585 قطعة فضة في أطراف مروار، المجاورة للسند[10]. كذلك اكتشفت بضعة آلاف من القطع المعدنية في بانبهور،

(1) Daudpota, Chachnama, p. 72.
(2) Ibid., p. 135.
(3) Ibid., p. 208.
(4) Ibid., pp. 221, 190.
(5) Ibid., p. 120.
(6) البلاذري، فتوح البلدان، ص.427Daudpota, Chachnama, pp. 240.
(7) البلاذري، فتوح البلدان، ص.427; Daudpota, Chachnama, pp. 241.
(8) Daudpota, Chachnama, ibid.
(9) B.M.Reu, «Coins struck by the early Arab governors of Sind», Journal of the Numismatic Society of India»+- vol. IX (1947), pp. 124-7.
(10) P.T. Nasir, «Coins of the early Muslim period from Banbhore», Pakistan Archaeology, 6 (1969), pp.

وهي في موقع الديبل، لولا أن بعضها نال منه الحت، بحيث مسح ما كان منقوشاً عليها. ومع ذلك، فقد كان هناك ما يشي بحالها بوصفها قطع نقد إسلامية سابقة على الإصلاح النقدي الذي نهض به [الخليفة، م] عبد الملك سنة 696 ميلادية. وقد أطلق عليها الدراهم العربية الساسانية والعربية البيزنطية؛ أي النقود الساسانية والبيزنطية التي كتب عليها بالخط الكوفي عبارة: «الله» أو «بسم الله» للإشارة إلى سلطة الخليفة[1]. وكانت قطع النقد العربية – الساسانية مسكوكة بالفضة أو النحاس، إنما ليس فيها قطع ذهبية، في حين تحمل قطع النقد البيزنطية نقوشاً بالإغريقية أو اللاتينية، وأحياناً بالفهلوية، وتتبع الأنموذج البيزنطي الذي كان عليه معيار الدينار الذهبي الأموي من عهد عبد الملك فصاعداً (ويفترض بأنه ضُرب أولاً في دمشق) وتضم مجموعة بانبهور قطعة ذهبية واحدة وعدداً من قطع النقد النحاسية يعود تاريخها إلى الفترة العباسية، القرن التاسع، وقد ضربت في مصر وسمرقند باستثناء النقود النحاسية التي سكها ولاة محليون أو زعماء السند.

كذلك وُجدت كميات كبيرة من النقود المعدنية في خرائب برهمناباذ، ومعظمها عباسي وبعضها هندوسي، ولا انسجام بينها. ولقد أخرجت إلى الأضواء في بانبهور أيضاً، أربع قطع فضية معروفة بالهندو-ساسانية، وتحمل على أحد وجهيها رسم مذبح النار عند الزرادشت، وعلى الوجه الثاني منظر جانبي لوجه أصابه التشويه ما أكسبه اسم «غادهايا»، وهي مضروبة في الهند[2]. ويعزى أصل هذه القطع إلى فيكراما ديتيا من أوجاين من القرن الخامس؛ ويرجح أن تكون هذه القطع نماذج سيئة للعملة المعدنية عند الهون البيض، وكانت متداولة في الهند حتى مالوة، أما أصل ملايين الدراهم «الطاطرية» التي تخبرنا الشواهد المدونة أنها كانت تملأ خزائن الولاة العباسيين في السند فليس معروفاً، وإن افترض أن لها صلة بالهون البيض[3]. ويبدو أنه كانت هناك عملات عديدة مختلفة في السند تسمى بلغة المسلمين دراهم، إنما تختلف من حيث القيمة، وهي قابلة للصرف إلى دراهم عادية حسب معدلات ثابتة (وإن كانت تتفاوت مع

117-81.

(1) J.M. Unvala, «Note on Indo-Sasanian Coins», Journal of the Numismatic Society of India, vol. VIII (1946), pp. 157-8.

(2) البلاذري، فتوح البلدان، ص430432.، دي غوجيه، ابن خرداذبة ص228.، الاصطخري ص.173.

(3) De Goeje, Al-Muqaddasi, p. 482.

الوقت). ويلاحظ أن الدراهم السندية، أو على الأقل الملتانية، بدأت في أواخر القرنين العاشر والحادي عشر، مع صعود الأسرة الفاطمية – تقتدي بالعملة الفاطمية المصرية (ودراهم الملتان على عمل دراهم الفاطمية)[1].

إن الصعود المفاجئ للتجارة في السند في ظل العرب، قد انعكس أخيراً في تاريخها المدني. وكما كان الأمر في الشرق الأوسط، كان الغزو والاحتلال العربيين قد حفزا على نمو العنصر المدني، عوضاً عن أن يؤدي ذلك إلى تدميره. فقد عاش معظم المسلمين في الحواضر، وكان بوسعهم بفضل وجودهم فيها أن يصلوا بلدات السند ومدنها بالجزر المتحضرة في الاقتصاد الإسلامي إلى الغرب من المنطقة. وإننا نعلم عن تاريخ السند العمراني منذ القرن السابع وحتى الحادي عشر أكثر مما أحطنا بتاريخ أي من الفترات السابقة؛ وهذا أمر مغزاه كبير في حد ذاته، إنما ليس له أن يشغلنا عن الواقعة، ألا وهي أن السند كان متمدناً على نحو شديد منذ قديم الزمن وقبل ظهور الإسلام. وكانت أول مرحلة في المدنية (عقب حضارة وادي السند قبل التاريخ)، كما سبق أن شاهدنا، مرتبطة بانتشار البوذية في ظل أسرة الموريا وحليفتها الكوشنا.

ولقد تخرب عدد من البلدات القديمة أو تداعت حتى صارت ركاماً في القرن السابع، كما ذكر هيوين تسانغ[2]، ولكن سواها ظهرت وبزغت في السياق السياسي والتجاري اللاحق لعهدي الكوشنا والهونا. وكان أحد أبرز مظاهر الحكم العربي أنه لم يخلف إلا أقل الآثار الدالة عليه. ومن هنا لم يبق أي أثر للمدن العربية، بل إن مواقعها ذاتها يشق تعيينها. وأصعب من ذلك أن يحدد الأساس الذي كانت تقوم عليه القرى والمدن في المرحلة السابقة للإسلام. ويبدو أن بلدات السند، في حالات قليلة جداً، خربت وتداعت بعد الفتح العربي، وكانت «خاوية على عروشها» في الوقت الذي كان فيه البلاذري يدون كتابه. ولكن الأسباب الرئيسة وراء اختفاء بعض المدن الرئيسة في السند في هذه الفترة كما في سواها، إنما كانت أسباباً طبيعية: الفيضانات والتحولات التي طرأت على مجرى نهر السند، والهزات الأرضية، كما في حال الديبل وبرهمناباذ. ولكن لنحصل على انطباع

(1) Beal, Si-yu-ki, I, pp. 166-7.

(2) Kramers and Wiet, Ibn Hauqal, II, p. 310-2.

عن النمط الكثيف للحياة العمرانية في السند علينا أن نلتفت إلى الخريطة التي وضعها الجغرافي ابن حوقل[1] في العام 967 ميلادية.

يمكننا بالاستناد إلى خريطة ابن حوقل أن نعين أربعاً وعشرين بلدة أو مدينة في بلاد السند، سبع عشرة أو ثماني عشرة منها في مكران، وأربع في مناطق في الهند مجاورة للسند أو «بين السند والهند».

تسعة أشكال لا تشير إلى بلدات:

(1) السند

(2) نهر مهران (الأندس أو السند)

(9) حدود السند

(26) قبيلة البدهة

(41) منطقة البدهة

(42) منطقة طوران

(53) نهر جندرافار

(55) الهند

(56) نهر ساندارور

تتألف مكران من الأرقام التالية:

(4) قنبالي

(5) ناكيز

(6) تيز

(7) بيه

(1) Ibid., p. 317; Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, pp. 54-55, 57, 86.

(8) كيه

(10) و (43) تبدوان وكأنهما بلدة مجك ذاتها، أو هما بلدتان تحملان الاسم ذاته.

(11) فنزبور

(13) قصرقند

(14) خواش

(15) أصفيق

(16) ديزاك

(17) كيز

(18) بالي فهراج

(19) ساري شهر

(20) أرمابيل

(21) دانداراج

(31) ماشكي

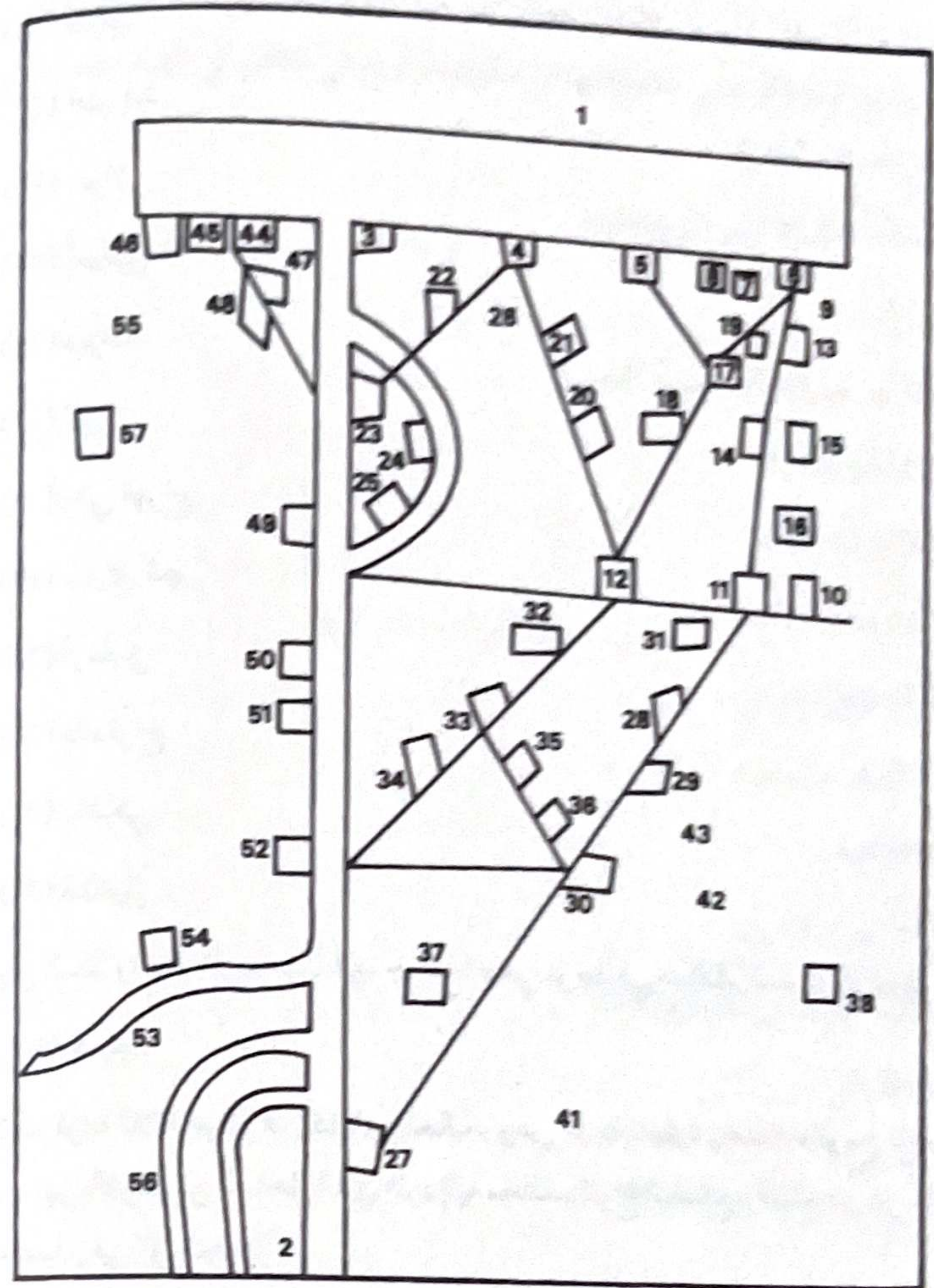
(33) قندابيل

بين السند والهند «أربع مدن فيها جوامع» وهي توجد في ممالك الملوك الهندوس:

(44) كمبايا:

تبعد قرابة ثلاثة أميال عن كمباي الحالية، وهي مدينة تجارة وامتداد وتوسع تقع عند مصب نهر بالقرب من الساحل الذي «ترد إليه مختلف أنواع البضائع والسلع من كل مكان، ومنه تصدر في كل اتجاه»[1].

(1) Kramers and Wiet, Ibn Hauqal, II, pp.312, 317; Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, pp. 40, 56-57, 102; Al-Baladhuri, Futuh-al-Buldan, p. 432; De Goeje, Ibn Khordadbhih, pp. 57, 63; De Goeje, Al-Istakhri, p. 173.



خريطة السند كما وضعها ابن حوقل

(45) سندان:

على ساحل البحر، ويرجح أنها تقع في أبراسا، وهي الناحية الجنوبية من كونش، وهذه البلدة واسعة حافلة بالسكان «التجار الأثرياء الذين اعتادوا السفر؛ وتتبعها جزيرة إلى الشرق منها، وتحمل الاسم ذاته[1].

(46) صيمور:

بلدة تجارية، على الأرجح في لار، وهذه تقع قرب بروتش، واتكثر بالقرب منها النباتات العطرية، وكانت تصدر إلى كافة أنحاء العالم.؛ وكثيراً ما يلتبس اسمها وبلدة ثانية تحمل الاسم ذاته، وهي بلدة تشول الحديثة، في منطقة كولابا من بومباي[2].

(47) قامهل (أو مامهل، فامهل):

لعل هذه هي انهالفارا، حالياً باتان على نهر ساراسفاتي، شمال بروتش، على الطريق من كمبايا، إلى ضفة النهر قبالة المنصورة.؛ وقامهل بلدة كبيرة تحفل بالسكان، وتقع على درب أولئك المسافرين الذين يدخلون الهند من ناحية السند. وذات تجارة....»[3]

المدن التي تعد أسواقاً مركزية في السند:

(12) قصدار:

عاصمة طوران مبنية من الطين المشوي، إنما تتمتع بحصن وأقنية ماء تحت الأرض، يحددها الجغرافيون العرب بأنها تقع على الحد الشمالي الشرقي من مكران، في سهل بالغ الخصب تتقاطع فيه الطرق في كل اتجاه. وكان على قصدار حاكم مسلم، في القرن العاشر، يحضر الصلاة كل جمعة ويخطب للخليفة العباسي، كما كان لها سوق يقصده

(1) Kramers and Wiet, Ibn Hauqal, II, pp.312, 317; Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, pp. 54, 56–58, 110–12; Elliot and Dowson, History of India, I, pp. 402–3.

(2) Kramers and Wiet, Ibn Hauqal, II, pp.312, 316–17; Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, pp. 44, 54, 92–93; De Goeje, Al-Istakhri, p. 176; Elliot and Dowson, History of India, I, p. 363.

(3) Kramers and Wiet, II, pp., 311–2, 317–8; Le Strange, Lands, pp. 331–2; Ahmad, Al-Idrisi, pp. 47–48, 90, 101; Al-Baladhuri, Futuh-al-Buldan, p. 422.

الناس من خراسان للشراء، وخاصة السكر الأبيض الذي تنتجه. وقد فتحها العرب لأول مرة في خلافة معاوية وأصبحت واحدة من مستوطناتهم [ثغورهم، م] العسكرية الأساسية (جنود)[1].

(22) منجاري:

على الطريق من قنبالي إلى المنصورة، على نهر السند[2].

(24) سدوسان:

بلدة واسعة مترامية الأطراف، تقع غرب نهر الأندس (السند) يختلف إليها التجار، وتعرف بعدة أسماء مثل سهوان، وشيفاستان، وسدوستان إلخ... ويبدو أن هذه البلدة كانت إحدى أقدم مراكز السند الحضرية. وواحدة من المناطق الأربع التي قسمت إليها السند أيام سلالة الرآي الحاكمة، التي عقدت معاهدة سلام مع محمد بن القاسم[3].

(25) ماسفاهي:

بلدة لم تحدد، [والمعتقد أنها، م] تقع غرب نهر السند[4].

(28) كيزكانان:

في طوران، ولعلها قلات اليوم[5].

(29) سيوي:

تعرف أيضاً باسم سيبي، وهي في طوران[6].

---

(1) Kramers and Wiet, Ibn Hauqal, II, p.311.

(2) البلاذري، فتوح البلدان، ص 430-1; Daudpota, Chachnama, pp. 119-20, 123-4; Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, pp. 40, 42-43, 45, 102, 159.

(3) Kramers and Wiet, Ibn Hauqal, II, pp. 312; 316; Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, pp. 40-95.

(4) Kramers and Wiet, Ibn Hauqal, II, p. 312; Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, p. 48; Le Strange, Lands, p. 332; Elliot and Dowson, History of India, I, p. 382.

(5) Kramers and Wiet, Ibn Hauqal, II, p. 312; Elliot and Dowson, History of India, I, pp. 237-8; Le Strange, Lands, p. 347.

(6) Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, pp. 48-49, 94; Le Strange, Lands, pp. 332-3, 347-8.

(30) ماستانج:

بلدة صغيرة في وسط الصحراء، وتقع المدينة الحالية التي تحمل الاسم نفسه في سيستان أو «سجستان»[1].

(32) كوشا:

على الطريق الذي يصل بين قصدار والنهر، وهي سوق البدهة[2].

(34) قديرا:

تقع على الدرب ذاته الذي تقع عليه البلدتان السابقتان، وهي سوق للبدهة أيضاً[3].

(35) خوركيجليا:

مجهولة الموقع، [يقال إنها، م] على الدرب من قندابيل إلى ماستانج[4].

(36) قناة-كومار:

تقع على الطريق من قندابيل إلى ماستانج[5].

(37) بسمد:

بلدة ذات رخاء، تقع على الجانب الشرقي من نهر السند[6].

(38) طوران:

تنسب إلى واد هي إحدى بلداته الرئيسة، وتجاور فيهراج من أعمال كرمان، وتمتد طوران في الصحراء بلا انقطاع إلى المنصورة. وهي يومئذ بلدة حسنة التحصين يتولاها حاكم وقائد لم يكن يملك أن يجري عملية «ضرب ثلاثة بعشرة»، ولكنه كان حافظاً ممتازاً

---

(1) Kramers and Wiet, Ibn Hauqal, II, pp. 312; Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, p. 53.

(2) Kramers and Wiet, Ibn Hauqal, II, pp. 312; Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, p. 53.

(3) Kramers and Wiet, Ibn Hauqal, II, pp. 312; Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, p. 53.

(4) Kramers and Wiet, Ibn Hauqal, II, pp. 312.

(5) Ibid., pp. 315-16; Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, pp. 40, 81; Al-Baladhuri, Futuh-al-Buldan, p. 426.

(6) Kramers and Wiet, Ibn Hauqal, II, pp. 312, 317; Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, pp. 40, 48, 52-54.

للقرآن[1].

(48) بانية:

بلدة صغيرة إنما على ثراء ملحوظ، تقع شمال ران الكبرى بكوتش على الطريق من كمبايا إلى الضفة المقابلة للمنصورة[2].

(49) بولاري:

بلدة تتمتع بالرخاء وحسنة التحصين وذات تجارة رائجة، تقع على الضفة اليسرى للنهر [السند، م]، تبعد نحواً من خمسة وستين كيلو متراً جنوب حيدر آباد[3].

(50) قالاري:

تقع إلى الشرق من نهر السند، على الطريق من المنصورة إلى الملتان[4].

(51) أناري:

على الطريق من المنصورة إلى الملتان. أما موقعها على وجه الدقة فليس مؤكداً[5].

(54) الجندرافار:

يرجح أنها ميناء الملتان على نهر السند[6].

(57) منحاح:

بلدة غير محددة[7].

(1) Kramers and Wiet, Ibn Hauqal, II, pp. 312, 316, 318; Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, pp. 43, 80-81.

(2) Kramers and Wiet, Ibn Hauqal, II, p.316; Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, pp. 44, 98-99.

(3) Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, pp. 45, 99; Kramers and Wiet, Ibn Hauqal, II, p. 316; Elliot and Dowson, History of India, I, pp. 380-1.

(4) Kramers and Wiet, Ibn Hauqal, II, pp. 312, 316; Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, pp. 43, 80.

(5) Kramers and Wiet, Ibn Hauqal, II, p. 312; Elliot and Dowson, History of India, I, pp. 380-1.

(6) Kramers and Wiet, Ibn Hauqal, II, p. 312.

(7) Ibid., p. 316.

المدن الإسلامية الرئيسة:

(3) الديبل:

تظهر خريطة ابن حوقل هذه المدينة، وهي أول مدينة يستولي عليها المسلمون، وتقع على الساحل إلى الغرب من نهر مهران لكنه يحددها إلى الشرق. «تقع على ساحل البحر إلى الشرق من مهران». وهذه المدينة مركز تجاري مهم تُمثل فيه فروع عديدة من التجارة، وهي ميناء لكل هذه المناطق وتلك المجاورة لها أيضاً. والحقول هنا ذات زراعة بعلية لا يستخدم فيها الري والمزارع ذات الأشجار والنخيل قليلة. والمنطقة جافة، حيث يعيش القوم مما تأتي به التجارة وحسب»[1]. وبين قنوات دلتا نهر السند ظل موقع ديبل أو ديبال، ردحاً طويلاً من الزمن عرضة للشكوك ولكن موقعها يعين الآن في بانبهور، وهو موقع كشفت عنه التنقيبات وسط طبقات الملح المتراكمة على ما كان ثغر نهر السند، على بعد 60 كيلومتراً من كراتشي و 40 كيلومتراً من الساحل اليوم، وهذا يتفق والوصوفات التي ترد في المصادر. وقد كشف البحث الأثري عن أن العديد من الخرائب إنما هي من آثار العرب؛ ويظل من المحتمل، على أي حال، أنه كانت هناك سلسلة من المواضع التي تحمل اسم ديبل. ولكن البلدة التي كانت تعرف بديبل في الفترة الساسانية وحكم الرآي وقد تبدل اسمها في ظل حكم العرب وغدا «بانبهور»، في أوائل القرن الثامن عشر، ولم تكن تعرف إلا بوصفها موقعاً أثرياً.

كذلك تظهر التنقيبات أنه في الأزمان السابقة للإسلام، كان هناك في هذا الموقع مركز كبير لتوزيع البضائع، وأن ذلك الموقع كان مشغولاً في القرن الأول قبل الميلاد والقرون القلائل الأولى بعد الميلاد.[2] وكانت ديبل في الأغلب بلدة كي (كا) - تشي-سو-فا-لو التي ذكرها هيوين تسانغ، ووصفها لاحقاً بأنها عاصمة دلتا نهر السند. وكانت العمارة الإسلامية المبكرة هناك تتوسع في استخدام كتل الحجارة المنحوتة من الأبنية الهندوسية في البناء. وقد كشفت التنقيبات الأثرية المتعلقة بالفترة السابقة للإسلام عن معبد للإله

(1) F.A. Khan, Banbhore: A Preliminary Report on the Recent Archaeologist Excavations at Banbhore (Karachi, 1963); Encyclopedia of Islam, s.v. «Daybul»; Pakistan Archaeology, 1 (1964), pp. 49-55; ibid., 3 (1966), pp. 65-90; ibid., 5 (1968), pp. 176-85; ibid., 6 (1969), pp. 117-209.

(2) Daudpota, Chachnama, pp. 89, 112; Al-Baladhuri, Futuh-al-Buldan, p. 424.

شيفا (ولربما كان بالأحرى معبداً للبد له ذاقورة ملتفة في صعودها، كما تشير أدبيات الفتح)، فضلاً عن تمثالين لقضيب شيفا (اللنغام) وهو علامة شيفا، وجرار وقطع معدنية ساسانية الأصل. وقد برزت ديبل، وهي مرفأ بحري يقع عند ثغر نهر السند، وأصابت صيتاً في القرن الخامس، حين آلت إلى الساسانيين. ثم استولت سلالة الرآي الحاكمة على البلدة والمناطق التابعة للسند من حولها ومكران، إلا أن الملك شاش قصَّر عن بناء قوة بحرية كافية للسيطرة على المناطق الساحلية، وأدى ذلك إبان حكم ولده داهر إلى تمكن «القراصنة» من اعتراض التجارة بين الهند والخليج العربي والديبل. وجدير بالذكر أن التجارة والقرصنة كانتا تتشابكان معاً على نحو يجعل من الصعب التمييز بينهما.

وعندما بلغ الأسطول العربي ديبل في عام 632 ميلادي وجد القوم مدينة «مسكونة من أناس معظمهم من التجار وأصحاب الحرف»[1]. وكان واضحاً أن أحوال الدفاع والتحصينات في وضع ضعيف. وهكذا استولى محمد بن القاسم على المدينة «وعين حياً في المدينة بنى فيه جامعاً وأقر 4000 مسلماً ليسكنوا هناك»[2]. ولقد ازدهرت تجارة الديبل بعد الفتح وخاصة من القرن الثامن فصاعداً. ويذكر الجغرافيون العرب جميعهم هذا المكان بوصفه المكان الأهم لتجارة الإسلام والهند والصين، فضلاً عن كونه المرفأ الأهم على سواحل السند. وقد ظل السوق الأهم في الهند في ظل العرب حتى القرن الحادي عشر. وكانت ديبل مقصد السفن التي تبحر بين الهند والخليج العربي، ومنفذاً للمنتجات من الداخل، «وبلداً ذا حجم سكاني كبير ويتمتع بثراء عظيم».

ولم يكن هناك سوى ما ذكرنا، فلا أشجار ولا نخيل يأتي بتمور؛ إنما موقع تحيط به جبال جرداء وأراض قاحلة، وبيوتها في جلها من الطين والخشب. ولكن التنقيبات كشفت مع ذلك عن مرفأ جيد التحصين له نصيب من الفن والعمارة وعدد كبير من الآثار يعود عهدها إلى العصر الاسلامي. وقد بنى العرب في الفترة الأموية قلعة وأقاموا سوراً للدفاع، بالإضافة إلى الأبنية المألوفة من الحجر وذات المتانة والقوة المشهودة. وكانت قد بدأت في القرنين التاسع والعاشر إصلاحات كبرى وجرى بناء بيوت من القرميد المصنوع من

(1) Daudpota, Chachnama, pp. 100, 102, 105; Al-Baladhuri, Futuh-al-Buldan, p. 424.

(2) Sachau, Alberuni's India, I, pp. 205, 208, 260.

الطين المشوي فوق أساسات من الحجر. والجامع الواقع في وسط القلعة هو الأقدم في شبه القارة، إذ يعود تاريخه إلى أوائل القرن الثامن، وفي هذه الفترة لم يكن المحراب بعد أمراً حتمياً فأسقط كما هو الحال في بعض مساجد الكوفة وواسط في القرن السابع وأوائل القرن الثامن. ويبدو أن بقايا المعبد في ديبل قد أزيلت كلياً في خلافة المتوكل، في أواخر القرن الثامن. ونشاهد نقوشاً بالخط الكوفي اكتشفت في منطقة حرم الجامع، يعود تاريخها إلى عام 727 و 902 ميلادي وتهتم من جملة أمور أخرى بدحض قول المعتزلة بـ «خلق» القرآن.

وكان مسجد ديبل الذي يقصده المسلمون من كافة أرجاء العالم ملائماً كل الملاءمة لشن حملة دعائية. والواقع أن هذا الجامع يحتوي على أضخم مجموعة من النقوش في المساجد العربية كافة في عهد الخلفاء الأوائل. وجدير بالذكر أن الروايات حول انهيار الديبل كثيراً ما يخالطها إشارات غامضة إلى هزة أرضية وشح مياه النهر في القرن الحادي عشر. ويبدو أن ديبل قد تعرضت فعلاً لهزة أرضية في العام 893 أدت بدورها إلى خراب كبير نال من الجامع أيضاً، ولكن المدينة تجاوزت محنتها سريعاً واستعادت رخاءها القديم. ولا يشير المرجع إلى وجود أي مرفأ آخر في منطقة دلتا السند، حتى القرن الحادي عشر حين أورد البيروني ذكر مرفأ جديد يدعى «الوهراني» على ساحل السند[1]. ويظهر أن الديبل خسرت بحلول القرن الحادي عشر وظيفتها البارزة سابقاً نظراً لامتلاء النهر بالطمي. ولعل مرفأ لوهراني الجديد كان على الأرجح قد تجاوزها. وما زلنا نسمع بالديبل حتى النصف الثاني من القرن الثالث عشر، حين كانت السفن ما تزال تؤم المدينة، إنما كالعهد بها «تحفل بالقراصنة». وما عاد ابن بطوطة يذكرها في سياق رحلته.

(52) الرور:

يبدو أن هذه كانت بلدة قديمة، تقع فوق جبل على الضفة الشرقية من المجرى القديم لنهر السند، ويشار إليها في المصادر العربية باسم الرور أو ألور، وهي اليوم محلة صغيرة بالقرب من سوكور في السند الأعلى. وقبل الفتح الإسلامي كانت الرور والملتان دعامتين

(1) Daudpota, Chachnama, pp. 14-15, 216, 221.

لممالك «الهند والسند» (دار الملك الشاهي)، وفيهما عز اتساعهما وعدد كبير من السكان العاملين في التجارة والحرف والزراعة[1]. وفي الرور حصن استولى عليه محمد بن القاسم عنوة وبتكلفة عالية من الدماء. أما البلدة ذاتها فقد انتهكت بعد دمار شديد وحصار دام بضعة شهور، إلى الاستسلام في العام فرض عليها الضرائب وبنى فيها جامعاً. ولكن الاستسلام فرض على الرور، من جديد في خلافة سليمان بن عبد الملك (715–17م)، وعندئذ عادت البلدة أول مقر للولاة العرب في السند. ثم حلت المنصورة محل الرور في القرن التاسع. ولكن لم يكن من شأن هذا التحول الذي أصاب مقر الوالي أن ينال الرور بأي ضير[2]. وقد وصف ابن حوقل والإدريسي الرور بأنها بلدة حسنة وسكانها كثيرون وموسرون، تماثل في حجمها الملتان ويحيط بها سور وأنها في أرض خصيبة وحركة تجارية كثيفة[3]. وما زالت البلدة تذكر في تواريخ الراجبوت في أوائل القرن الثالث عشر، إلا أنها أخذت بالانحدار تدريجياً قبل ذلك التاريخ نظراً للتبدلات التي أصابت مجرى نهر السند.

(23) المنصورة

المنصورة عند الإدريسي بلدة حديثة اشتقت اسمها من الخليفة [أبي جعفر، م] المنصور (754–74) الذي قام ببنائها في وقت مبكر من خلافته مع بنائه بغداد في العراق، والمصيصة على الساحل السوري والرافقة في منطقة الجزيرة[4]. بيد أن البلاذري كتب أن المنصورة تأسست في الربع الثاني من القرن الثامن لتكون عاصمة إسلامية (مصراً) تقع على جانب بحيرة قبالة الهند، وذات قلعة على الطرف المقابل لما كان يعرف بـ «المحفوظة» (الملجأ). أما البلدة ذاتها فكانت تدعى «المنصورة» تذكرة بعودة ابن محمد بن القاسم [عمرو، م] المظفرة من حملة على أهل الهند المرتدين[5]. وهناك احتمال ثالث لم يعرض له الكتاب المعاصرون، هو أن المدينة إنما نسبت إلى المنصور بن جمهور، آخر ولاة الأمويين على السند.

(1) Ibid., pp. 195,224,234; Al-Baladhuri, Futuh-al-Buldan, pp. 426-7.

(2) Kramers and Wiet, Ibn Hauqal, II, p. 316; Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, p. 44.

(3) Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, pp. 42-43.

(4) البلاذري، فتوح البلدان، ص 430-1.

(5) المرجع السابق، ص 431.

وما نعرفه على نحو مؤكد أن المنصورة والملتان أصبحتا في القرن التاسع، عاصمتين للسلطنتين اللتين قسمتهما السلالة البرهمانية الحاكمة تحت ولاية العباسيين. ولعلها بلغت هذا الشأو في القرن الثامن، كما تطالعنا أخبار العباسيين مبكراً أنه جرى «استرداد» المنصورة وتوسعة مسجدها[1]. ويجمع الجغرافيون الذين ذكروا البلدة في القرن العاشر حتى الثاني عشر على أن «المنصورة كانت تدعى برهمناباذ» (أو بامبرامان أو بامهانوا) باللغة الهندية التي يتحدث بها أهل السند[2]. ويبدو أن العاصمة الإقليمية الهندية القديمة برهمناباذ كانت في الواقع مجاورة لبلدة المنصورة. فلما استولى محمد بن القاسم على برهمناباذ (برهمناباذ العتيقة)، لم تكن المنصورة قد وجدت في موقعها الذي يبعد مسافة بارسانجين اثنين (البارسانج: الفرسخ الفارسي ويعادل 4 أميال)، ولم تكن أكثر من غابة[3]. ولكن برهمناباذ كانت، على أي حال، خراباً في أيام البلاذري، وموقعها على وجه التحديد مجهول شأنه في ذلك شأن المنصورة، إنما يبلغ تقديراً 75 كيلومتراً شمال شرق حيدر آباد الحديثة على الطرف الغربي من المجرى الأساسي للنهر، ويبلغ طولها 1.5 كيلومتر ومثل ذلك عرضاً، وتحيط بها فروع نهر المهران مما يجعلها أشبه بالجزيرة[4]. وهناك ثلاث تلال خرائب في تلك المنطقة، ولا يتصل أي من الروايات المحلية الحالية بالمنصورة. ويعزى التخلي عن برهمناباذ والمنصورة ودمارهما إلى هزة أرضية، لكن التغييرات التي طرأت على مجرى النهر كانت من الأسباب أيضاً. ومع ذلك فمن الواضح أن المنصورة كانت، في القرون التالية ما بين القرنين الثامن والحادي عشر، مدينة تجارية واسعة ومهمة وعاصمة إقليمية للمسلمين تقع وسط بلد واسع خصب التربة. وتروي الوصوفات الجغرافية أن سكان المنصورة كانوا من المسلمين الذين «يرتدون زي العراقيين»، وهم في كثير من الأحوال تجار موسرون، يعيشون في ظل حكام عرب جرت العادة على أن يلقوا

(1) Kramers and Wiet, Ibn Hauqal, II, pp. 311-12; Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, p. 43; De Goeje, Al-Istakhri, p. 173.

(2) البلاذري، فتوح البلدان، ص 426.

(3) Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, pp. 42,43; M.A. Pathan, «Present ruins of al-Mansura», Islamic Culture, vol. 42 (1968), pp. 25-33; Lambrick, Sind, pp. 159-62, 180-1; Kramers and Wiet, Ibn Hauqal, II, pp. 311-12

(4) Kramers and Wiet, Ibn Hauqal, II, pp. 313-14; Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, p. 43; De Goeje, Al-Istakhri, pp. 173-4; Al-Masudi, Muruj adh-dhahab, I, p. 99.

الخطبة باسم الخلفاء العباسيين، وأصحاب غلال وتكثر لديهم البساتين والحدائق والسلع والبضائع (الثياب مثلاً) التي هي موضع طلب دائم، والبلد مريع يطيب للمرء العيش فيه. بيوته مبنية بالطين المعجون والقرميد المشوي والملاط[3]. وفي العام 985 أو بعده بقليل، أصبحت المنصورة شأنها شأن الملتان مرة أخرى، أحد معاقل الإسماعيلية وذات صلات تجارية مهمة بمصر الفاطمية. وفي العام 1025 غلب عليها محمود الغزنوي بعد عودته من سومنات.

(27) الملتان

قليل ما كان يعرف عن الملتان قبل وصول العرب. واسم هذه المدينة التي تقع على الضفة اليسرى لنهر السند مشتق من ملستانا أو مولستانا وهما تعنيان بالفارسية القديمة «أرض الحدود». ويدعوها هيوين تسانغ الذي قدم إلى الملتان سنة 641 «مو - لو - سان - بو - لو» أي «ملستانبورا» أو مدينة «أرض الحدود» - وهذا أقدم ذكر للاسم. ويستفاد من الششنامه أن الملتان كانت مقر حاكم الإقليم في عهد سلالة الراي، «عاصمة ملكية» وإمارة ممالك الهند والسند[2]. وكانت تعتبر أقصى حد للسند، الموقع الذي يلتقي فيه نهر السند باسم «مهران» أو «مهران الذهب»[3]. وكان معروفاً بأنها «الفرج [ثغر] بيت الذهب» بسبب من مقادير الذهب العظيمة والثروات الأخرى التي حصل عليها محمد بن القاسم من المدينة وكان يودعها في بيت اختصه لهذا الغرض[4]. كذلك بنى محمد بن القاسم مسجداً في الملتان وأقام في البلدة حاكماً عليها.

وقد وصفت الملتان ما بين القرنين العاشر والثاني عشر بأنها بلدة كبيرة عامرة (على الرغم من أنها أصغر من المنصورة) وفيها قلعة حصينة وأربعة أبواب وخندق، وعلى قدر عظيم من الثراء، وسكانه يولون دراسة القرآن وحفظه مكانة عظيمة[5]. ومما يلفت

(1) Daudpota, Chachnama, pp. 15, 216.
(2) Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, pp. 43, 49; Al-Masudi, Muruj adh-dhahab, I, pp. 98.
(3) البلاذري، فتوح البلدان، ص 427، دي خويه، ابن خرداذبه، ص 56؛ المسعودي، مروج الذهب، ا، ص 77، 229؛ الإصطخري، ص 173-5.
(4) Daudpota, Chachnama, pp. 237-41.
(5) Kramers and Wiet, Ibn Hauqal, II, pp. 314-15; Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, p. 50.

الانتباه أنه ما من أسرة في ملتان الحديثة تحمل اسم السيد أو القرشي تعود بأصلها إلى فترة أبعد من الغزوات الغزنوية[1]. وعند الإدريسي أن سكان الملتان كانوا في غالبيتهم من المسلمين، ولكن ليس هناك من قول يفيد بوقوع تحول واسع النطاق في المنطقة في القرون الثلاثة الأولى من تاريخ الإسلام. ونظراً لكونها (من ثغور المسلمين الكبار) فقد كانت مستقلة عملياً عن الخلافة في نهاية القرن التاسع، إنما استمرت تقرأ الخطبة فيها باسم العباسيين[2]. وكان حاكم الملتان في القرن العاشر، قرشياً ومنصبه وراثياً، شأنه في ذلك شأن حاكم المنصورة، ويختص به المتحدرون عن سام بن لؤي بن غالب[3]. وكان هؤلاء يتولون قيادة «جيش عرمرم» (يضم الكثير من الفيلة) ويرابطون على مسافة 2,5 كيلومتر خارج الملتان في معسكر يدعى جندراور. ويدخلون الملتان مرة وحسب كل أسبوع على ظهور الفيلة ليؤدوا صلاة الجمعة[4]. كذلك جاء الفاطميون الإسماعيلية إلى الملتان في القرن العاشر. أما المعونة العسكرية فقد وردت من القاهرة من أجل حكام [illegible] كانوا قد استولوا على الملتان في العام 977 وأعلنوا الإسماعيلية مذهباً رسمياً فيها وصارت تقرأ الخطبة باسم الخليفة في مصر المعارض للعباسيين. وعليه اكتسبت التجارة مع مصر والبحر الأحمر أهمية كبيرة. ولكن استمرت قوافل الملتان تقصد خراسان أيضاً وظلت التجارة عبر البر مصدراً عظيماً للثروة عند حكام الملتان.

كان القسط الأكبر من عائدات هؤلاء الحكام يأتي مما يقدمه الحجاج الذين كانوا يأتون من كل أصقاع السند والهند من هدايا ونذور للصنم (الأكبر) [البد م] في معبد الشمس في الملتان. وكانت الأموال الطائلة والعطايا ذات القيمة الفائقة تقدم للصنم مثل العطور وخشب البخور الذي يرد من كمبودية (الكمرونية) فتصبح جميعها ملكاً للحاكم الذي يتولى جمعها وإحراقها وبيعها، أو لعله يبذلها على سبيل التبرع. وليس معروفاً، وبالعجيبة، من قام بإنشاء المعبد ونحت الصنم فيه ولا تاريخ ذلك[5]. ولكن هيوين تسانغ

(1) E.D. Maclagan (ed.), Gazetteer of the Multan District (Lahore, 1902), p.30.
(2) المسعودي، مروج الذهب، ا، ص 94، 167.
(3) De Goeje, Al-Istakhri, pp. 173-5.
(4) Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, pp. 49-50.
(5) البلاذري، فتوح البلدان، ص 427. المسعودي، مروج الذهب، ا، ص 116.

يقدم وصفاً مختصراً للمعبد مما يعني أنه يعود إلى تاريخ سابق للإسلام. ولقد قيل إن معبد أتريتا تم بناؤه في آخر عصر كريتايوغا [عصر الكمال] م!. والواقع أنه كانت هناك معابد وثنية سابقة له أقل إيغالاً في القدم وحفظت معالم بوذية. وأما الصنم فله شكل آدمي ويصور شخصاً يجلس متربعاً على سدة من الجص والقرميد المشوي... وقد مد ذراعيه على ركبتيه. وسرعان ما اكتشف محمد بن القاسم بعد استيلائه على الملتان أن هذا المعبد هو السبب الرئيس في ثراء البلدة. فعمد إلى أسر سدنة المعبد وعددهم ستة آلاف ثم صادر الأموال الموقوفة له. إنما ليس الصنم ذاته – وكان من الخشب مغطى بجلد أحمر وعيناه جوهرتان من الياقوت الأحمر، وعلى رأسه تاج من الذهب المرصع بالجواهر اقتناعاً منه بأنه من المستحسن ترك الصنم على حاله. إنما ترك قطعة من لحم البقر تتدلى من عنقه على سبيل الهزء والسخرية[1]. وقد بنى ابن القاسم مسجده في الموقع ذاته في أكثر الأماكن في السوق ازدحاماً في وسط البلدة. وكان امتلاك معبد الشمس – أكثر من المسجد – يحمل الجغرافيين يرون فيه السبب في صمود الحكام المحليين في مواجهة القوى الهندوسية المجاورة. فكلما سار «ملك كافر» في حملة على الملتان ووجد المسلمون مشقة في إيقاف مقاومة مناسبة، هددوا بتحطيم الصنم أو تشويهه، وكان هذا على ما يقال ما يحمل العدو على الانسحاب[2]. وفي أواخر القرن العاشر قام الإسماعيليون الذين يحكمون الملتان بتحطيم الصنم وجعلوه شذر مذر وقتلوا سدنته. وشيدوا مسجداً جديداً في موقعه وكان المراد أن يحل هذا المسجد محل المسجد الأموي، الذي قاموا بإقفاله حتى أعاده محمود الغزنوي إلى سابق عهده، موضعاً لصلاة الجمعة تاركاً المسجد الإسماعيلي يتداعى. ويذكر البيروني أن معبد الملتان الذي كان قائماً في القرن الحادي عشر لم يعد الحجاج الهندوس يزورونه بعد تدميره ولم يجدد منذ ذلك الحين[3].

يذكر ابن حوقل بلدة أخرى في السند لا تظهر على الخريطة هي: نيرون التي تقع على الضفة الغربية من نهر مهران في منتصف الطريق بين الديبل والمنصورة[4]. وقد يكون

(1) المسعودي، مروج الذهب، 1، ص 167، دي غويه، ابن حوقل، ص 9، 228.

(2) Sachau, Alberuni's India, I, pp. 116–7; II, p. 148.

(3) Kramers and Wiet, Ibn Hauqal, II, p. 316.

(4) Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, p. 98; Elliot and Dowson, History of India, I, p. 396.

هذا الموقع هو الذي تقوم عليه اليوم مدينة حيدر آباد، سوى أنه يصعب تعيينه على وجه الدقة[1]. وكان أهالي البلد قد تفاوضوا ومحمد بن القاسم الذي حول معبد الصنم إلى مسجد[2]. ويبدو أن هذا المكان كان حصناً وبلدة صغيرة أيام الحكام قبل الإسلام، ولكنه لم يكن موقعاً يضم الكثير من السكان أيام المسلمين، وإنما كان على ثراء ملموس وفيه حصن قوي[3].

وهناك في السند عدة مدن حصينة ذكرها ابن حوقل ولكننا لا نملك من المعلومات عنها إلا الأسماء: بنه، «تقع بين الملتان وكابل»[4]، وإسكنده (أوتش في الأزمنة الحديثة)[5]، وبايه[6]، وأشبهة وجيتور، وهما لا تبعدان كثيراً عن الرور[7]، ومستال[8]، وسافندراي، وهي تقع بين برهمناباذ والرور[9]، وكالكند[10]، وسبكا ملتان بالقرب من الملتان[11]، والبالماوي، وربما نيمانه، بين عمركوت وجيسالمر[12]، والكيراج أو الكراج، وربما تقع في كوتش[13]، وبلدة «البيضاء» الحصينة التي بناها العرب في القرن الثالث الهجري، في بلاد القيقان[14]، والخور، وربما تعادل جاو الحديثة، بالقرب من كراتشي[15]، والمنجابري، غرب نهر السند وقبالة المنصورة[16]، وسندور، لعلها سندرود التي تحدث عنها ابن حوقل، وتقع على نهر يصب في نهر السند، وهي تقع في الخرائط الحديثة بين خيربور

(1) Daudpota, Chachnama, pp. 92, 115, 117, 132; Al-Baladhuri, Futuh-al-Buldan, p. 425.

(2) Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, pp. 41–43.

(3) البلاذري، فتوح البلدان، ص 421.

(4) Daudpota, Chachnama, pp. 15, 33.

(5) Ibid., p. 33.

(6) Ibid., pp. 136, 159, 224.

(7) Ibid., p. 219.

(8) البلاذري، فتوح البلدان، ص 426. مقبول أحمد، الإدريسي، ص 160، 40، 17-16.

(9) Daudpota, Chachnama, p. 236.

(10) Ibid., p. 237; Al-Baladhuri, Futuh-al-Buldan, p. 427.

(11) البلاذري، فتوح البلدان، ص 427، 429; Elliot and Dowson, History of India, I, p. 442.

(12) Elliot and Dowson, History of India, I, pp. 427, 429; Elliot and Dowson, History of India, I, p. 391.

(13) البلاذري، فتوح البلدان، ص 432.

(14) Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, pp. 40–45, 83–84, 156.

(15) Ibid., pp. 45, 93; Elliot and Dowson, History of India, I, pp. 391–2.

(16) Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, pp. 43, 51, 54, 103.

وتوباغارغاجي، شمال فرع جاف لنهر غاجر وشرق بهافالبور[1]؛ والقندهار، بلدة ذات حجم لا بأس به تقع على ساحل باروداء أي شبه جزيرة كاثياقار[2].

وهناك بعض المدن البارزة التي أهملت ولم تلحظ في خريطة ابن حوقل، وهي تانا وبهاكار ولاهور. والمدينتان الأوليان لم تذكرا إطلاقاً قبل القرن الحادي عشر في حين لا تبرز لاهور (الاهوار)، مع أنها كانت قبل القرن السابع، عاصمة حصينة للحكام الهندوس قبل أن تصبح عاصمة للغزنويين في القرن الحادي عشر[3] ويلوح أن هيوين تسانغ قد لفتت نظره بلدة لاهور في العام 630، فوصفها على أنها مسكونة أساساً بالبراهمانيين. ولكن لعلها أخليت قبيل غزوها من محمود الغزنوي، نظراً لأن المسعودي لا يذكرها.

الهند:

لقد أمكننا حتى الآن في وسمنا لجغرافية الشرق السياسية، أن نميز عدداً من «مناطق الحدود» [الثغور، م] - زاقندافار، وزابل، وكابل، ومكران، والسند - التي كانت تعتبر جزءاً من الهند، كما تعتبر مع ذلك منفصلة، وتتمتع بالعديد من المظاهر التي تسم عادة العالم الذي يقع بين بين أو العالم الحدودي. على أن هذا العالم هو الذي اشتهر عند العرب، ولا يستفيض الأدب الجغرافي في عرض ما وراء السند ومناطق السواحل، ولا يتناول بالتفصيل ممالك الهند العديدة التي تقع وراء حدود زابل وكابل، فظلت الهند أرضاً مجهولة عند العرب قبل البيروني.

إننا في الواقع حين نتحدث عن «الهند» في مطلع الحقبة الوسيطة فإنما نتحدث بالضرورة عن مفهوم عربي. فليس ثمة مصطلح سنسكريتي يحدد أو يعرف به «الهنود» أو «الهندوس» هويتهم الجمعية أو البلد الذي يعيشون فيه، باستثناء أنه في الحالة الثانية فإن مفهومي «جامبودفيبا» أو «بهاراتفارشا» [الهند، بلاد الهندم] مفاهيم جغرافية عالمية، شمولية أكثر منها جغرافية خالصة. أما المسلمون فإنهم بالإشارة إلى «الهند» قد أخذوا

(1) البلاذري، فتوح البلدان، ص 421; Elliot and Dowson, History of India, I, pp. 444–5.

(2) البلاذري، فتوح البلدان، ص 421; Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, pp. 54, 65, 90; G.C. Walker, Gazetteer of the Lahore District (Lahore, 1895), pp. 23–26, 268; Sachau, Alberuni's India, I, p. 22.

(3) Tibbetts, Arabic Texts, p. 18.

كما رأينا بمصطلح فارسي قديم موجود منذ زمن بعيد، وليس بمصطلح سنسكريتي. فقد وصف داريوس الأول، وهو ثالث الأباطرة الأخمينيين، في نقش «هندوش» بالولاية الفارسية العشرين في إمبراطوريته. كذلك من المعروف الشائع أن هيرودت وصف ولاية «الهند» الفارسية بأنها أغنى الولايات وأعمرها بالسكان، ولكن محتواها الفعلي غير مؤكد، والأرجح أنها كانت تضم السند وجزءاً من البنجاب.

ومع ذلك يبدو أن المدلول الفارسي للكلمة لا يعني شبه القارة الهندية كلها، ولا جنوب شرق آسيا والأرخبيل الأندونيسي. ولكن ليس هناك سوى دليل عارض واحد يميل إلى إظهار أن شبه جزيرة الملايو بدأ ينظر إليها في الأزمنة الساسانية المتأخرة على أنها جزء من الهند. و«الهند» العربية، كما صار يطلق عليها منذ أيام الأمويين والعباسيين فصاعداً، تشير إلى وحدة جغرافية تضم جنوب شرق آسيا كلها، بما في ذلك الأرخبيلات الوسطى في المحيط الهندي، والبر الرئيس بالإضافة إلى جزر جنوب شرق آسيا، وهكذا وسع العرب تطبيق المصطلح الفارسي. وهذا قول منطقي تماماً لأن معظم جنوب شرق آسيا في أيام الأخمينيين والبارثيين والساسانيين لم يتأثر إلا قليلاً أو تجده لم يتأثر إطلاقاً بالثقافة الهندية. ولئن كانت أشكال الثقافة الهندية أخذت في الانتشار هناك بدءاً من القرن الأول الميلادي، فإن القسط الأكبر من عملية تهنيد جنوب شرق آسيا إنما حدث بعد القرن السابع، وترامن مع صعود الهند في جنوب شرق آسيا ما بين القرنين السابع والحادي عشر الميلادي، كما هو واضح في بنيان المعبد. فالتأثير الصيني - وكان أقل تجلياً من الناحية الثقافية - يهيمن على التجارة والسياسة في المنطقة في عصر أسرة السونغ وما بعده، وليس قبل ذلك. وهناك كاتب أو اثنان من العرب يتحدثان عن جنوب شرق آسيا كما لو كان امتداداً للصين حتى قبل صعود السونغ، في القرن العاشر، لكن من الواضح أنهما كانا مضللين بمعلومات استقياها من مصادر صينية[1]. وكانت المكانة الثقافية التي اكتسبتها الهند في جنوب شرق آسيا قد ازدادت واتسعت بفضل انتشار البوذية الهندية في الصين - عبر طريق الحرير في آسيا الوسطى - من أسرة الهان حتى التانغ، حين أخذت تهدد إلى حد ما الكونفوشيوسية. ولما كانت «الصين» غير محددة بدقة وإنما كانت مصطلحاً

(1) M.A. Stein, Serindia, 5 vols (Oxford, 1921).

فضفاضاً ويتسع ليستوعب الشرق الأقصى، وكل ما يقع بين الأراضي التركية في آسيا الوسطى واليابان، ولا يدخل العرب ضمن الهند تلك المناطق المسماة «مناطق الإرساليات التبشيرية» لمدرسة المهايانا البوذية من آسيا الوسطى والصين وكوريا واليابان. ويبدو أن السبب في ذلك أن البوذية صادفت سلالات كانت وظلت في التحليل النهائي، مرتبطة بشريحة غير بوذية من المثقفين، أو كما في اليابان حيث دين الدولة غير بوذي. وكانت البوذية قد وصلت إلى الصين في القرن الأول الميلادي وضربت جذورها في القرن الرابع. أما الدعم الرسمي للدين فقد تم حشده في القرون الخامس والسادس والسابع. وهناك من الأباطرة من انتسب إلى سلك الكهنة. لكن القمع الذي مارسه الكونفوشيون زاد من الشدة والقسوة إبان القرنين الثامن والتاسع، حيث عمد المثقفون الكونفوشيون إلى مسخ البوذية حتى أصبحت ديانة عزلة وأديرة هامشية وحسب تتصل بالشريحة العامية الأمية. وكانت القوة التي تمتع بها البوذية في كوريا واليابان حتى أقل من ذلك نظراً لأن الصين كانت تضعها على الدوام في موقع متوسط وقد حازت بوذية المهايانا قطاعات كبيرة في تركستان وشرق فارس، إنما لم يكن ثمة ملوك هنود أو متهندون يحكمون في تلك المناطق.

ويبدو أن هذا كان السبب من جديد في إبعاد العرب (وآخرين سواهم) عن تصور آسيا الوسطى البوذية جزءاً من الهند. ولكن [الجغرافي، م] أوريل ستاين يطلق على هذه المنطقة اسم سيرينديا Serindia تذكرة بالسيريس، وهم قوم لهم صلة بتجارة الحرير، إلا أن المرء لا يقع على هذا الاسم في مصادر القرون الوسطى في صيغته المركبة[1]. أما التيبت فتمثل مشكلات أخرى، فهنا بدأ نشاط التبشير البوذي في القرن السابع وأشكال المهايانا التانترية المبنية خاصة بشمال الهند والتيبت التي نشأت ملازمة لدخول الكتابة من الهند. ولكن المذهب اللامي Lamaism والنظام الهرمي لرهبان اللاما كان مذهباً جديداً تماماً وينحو منحى منحرفاً مما يحول دون جعل التيبت جزءاً من الهند. ولقد كانت التيبت في أوائل الفترة القروسطية قوة عظيمة مترامية الأطراف متصلة سياسياً بمختلف الملوك الهنود وتولى ضبط إمارات وممالك شمال الهند على اختلافها في فترات مختلفة. ولئن

(1) Defremery and Sanguinetti, Ibn Battutah, II, pp. 89–90.

كانت التيبت بهذا المعنى الأخير تنتمي إلى «عالم الهند السياسي»، فإن الهند تقف بالمعنى الجغرافي السياسي عند جبال الهملايا، الجبال المكللة بالثلج الأبيض، وهي على أي حال منطقة حدودية شمالية أكثر منها حدوداً بالمعنى المطلق. وإلى الجنوب منها نجد شبه القارة الهندية التي يعتبرها العرب الهند برمتها، وهذا يعني أنهم كانوا يعتبرون أنماط الحياة السياسية والثقافية في جنوب الهند هندية أكثر منها درافيدية.

وإذاً فنحن نجد أنفسنا نعالج الكلمة العربية «الهند» التي تشمل جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا ذات الطابع الهندي، وهذا المصطلح سياسي أكثر منه جغرافي بالمعنى الحرفي للكلمة. فكلمة الهند تعني «الأرض»، التي تنتسب إلى عدد كبير من الملوك الهندوس أو البوذيين، فهم «ملوك الهند» الذين ليس للمناطق التي تقع في نطاق حكمهم حدود واضحة بينة، إنما يتداخل بعضها ببعض، وهي منفتحة على العالم ما بعدها. ولسوف نعود إلى هؤلاء الملوك وهذه الممالك في محاولة لتأكيد وضعهم في سياق الإسلام الأوسع والفضاء المحيط الهندي الأرحب في الفصل الخامس، ولسوف نقتصر في القسم الثاني من هذا الفصل على عرض تحليل تاريخي لفتوحات الهند والسند.

ب - الفتوحات الإسلامية في السند والهند

ملاحظات أولية بشأن مادة المصدر:

تحوي المصادر الإسلامية الأولى التي تتناول الهند أو الفتح الإسلامي لها على عناصر مختلفة تتعلق بالحياة الآخرة، ذات طبيعة تشريعية أو سياسية أو عاطفية، مما أدى ببعض المؤرخين إلى اعتبار هذه المصادر إلى حد بعيد تاريخية زائفة. كذلك جرت الإشارة إلى مشكلات مصدرها ترجمات من العربية إلى الفارسية، ومفارقات زمانية أو تاريخية مصدرها مؤلفون من المسلمين المتأخرين أو تكييف وتعديل للمصطلحات. ولما كانت قناعتنا تقوم على أن المصادر التي لدينا يحق لنا أن نستخدمها لاستعادة صورة فتوحات المسلمين الأولى في الهند، فينبغي علينا أولاً أن نتناول هذه الاعتراضات وندحض الشك الذي لا مبرر له.

بالفعل فإنه بعد ... إلا ما تحدثوا بخصوص عديدة إقطاعاته في فتح الهند ووسع إلى [illegible] الفتوحات المبكرة لدى المسلمين، وقد جرى تطوير هذا الأمر على أنه عملية دائمة [illegible] الصعوبات [illegible] الفتوحات الأخرى. وقد ذكر [illegible] [illegible] عند هذا السبيل [illegible] نظر إلى أرض الهند وهي [illegible] [illegible] ووضع المسلمون في شبه القارة الهندية إلى [illegible] الإسلام [illegible] التاريخ الإسلامي [illegible] وفي الحديث [illegible] النبي محمد [illegible] فتح الهند. والذين يشاركون في الحرب المقدسة [illegible] الهند [illegible] أولئك المسلمين الذين يشاركون في حرب المسيح [illegible] في الشام [illegible] وهكذا ينسب [illegible] كتب الأحاديث [illegible] إلى النبي محمد [illegible] [illegible] الإسلام الذي [illegible] [illegible] الحديث سواء كان صحيحاً أم لا، الذي يشير إلى الهند [illegible] وضع الهندوس في الدولة المسلمة [illegible] [illegible] الخاصة بالإسلام ومنها الحديث والقرآن [illegible] غير المسلمين في الدولة المسلمة [illegible] على المسيحية واليهود [illegible] أهل الكتاب [illegible] [illegible] من وجهة نظرهم.

ويلاحظ هنا أن المشرعين في الأزمنة التالية كانوا غير قادرين على الإفادة من [illegible] القراءات [illegible] بالهندوس، بيد أن القرآن [illegible] اليهودية والمسيحية [illegible] (الصابئة) بوصفه [illegible] الإسلام [illegible] القرآن [illegible] من أهل الكتاب (سورة المائدة [illegible]) وسورة

---

(11) Friedmann, "Contributions", pp. 318-[illegible]; A. Schimmel, Islam in the Indian Subcontinent (Leiden and Cologne, 1980), p.4.

(12) Y. Friedmann "Islamic Thought in Relation to the Indian Context", in: M. Gaborieau (ed.), Islam et Société en Asie du Sud (Collection Purusartha, vol 9) (Paris, 1986), p. 81; idem, "The Temple of Multan: A note on early Muslim attitudes to idolatry" Israel Oriental Studies, 2 (1972), pp. 176–82.

الفرقان (٤٢) وسورة الحج (٢٢: ١٧). وقد ناقشت فئة الصابئة توسيع الحضارة لتتجاوز اليهود والمسيحيين فاعتبرت أولاً تشمل الزرادشت (المجوس) في فارس، ثم الهندوس وجماعات أخرى. ولذلك يمكن اعتبار الهندوس في المعاملة على أنهم من أهل الذمة وإن لم يكن القرآن والتفسير الكلاسيكي قد أشار إلى هؤلاء الهندوس من أهل الكتاب.

أما الأمر باعتبار اليهود من أهل الذمة فيعود تاريخياً إلى فاتح السند في القرن الثامن محمد بن القاسم، وليس هناك من نص في القرآن أو قول في الحديث يمكن الاستشهاد به في هذا السياق، وإنما في أدب فتح السند. وتشير شهادة أدب الفتح إلى وجود تسوية بقاء الأصنام التي ظلت طوال قرون عديدة موضوع جدل عالي الوطيس. والحقيقة أن المذهب الحنفي وحده - وهو المذهب الذي صار سائداً في الهند تاريخيا - مضى إلى الحد الذي يضم الهندوس وكل من هم غير مسلمين وليسوا عرباً أو مرتدين ويعتبر هم من أهل الذمة. وكان الهندوس بوصفهم من أهل الذمة الحق بالتمتع بالحماية وقدر محدود من الحرية الدينية في الدولة الإسلامية مقابل دفع الجزية التي هي ضريبة عامة والقبول في الوقت ذاته بأمر الدولة تمييز معينة نصت عليها الشريعة.

والحق أنه لم يكن هناك ما يستنكر وغير مألوف في أمر العلماء مثلاً حينما حاولوا في القرن الثالث عشر إقناع سلطان دلهي بالتسليم بما يفرضه القانون على الهندوس من اعتناق الإسلام أو إعمال السيف فيهم. ولكن من الجلي أن مثل هذه المجادلات والمطارحات ما كانت لتبدل من الواقع شيئاً إذ ظل الهندوس يعاملون دائماً على أنهم من أهل الذمة. وفضلاً عن ذلك فإن تحصيل الجزية كثيراً ما كان يعلق كلية نظراً لأن المسلمين ظلوا أقلية في الهند. وبسبب من الطابع الإسلامي الخاص للجزية من حيث كونها تطبق على الذميين فقد ألغيت وأصبحت ضريبة تطبق على وجه العموم[13]. وجوهر القول على أي حال أنه بسبب مثل هذه القضايا القانونية والجدل المستمر الذي أثارته صار الشك يحيط بمصداقية التاريخ الذي ترويه المصادر الإسلامية التي تصف فتح السند وتبرر دمج الهندوس بالذميين.

ويصدق هذا القول على الششنامه وهي التاريخ الفارسي وتعد حتى الآن أطول ما

---

(13) Daudpota, Chachnama, p. 10.

المباشر؛ المصادر التي تولي الفتح الهندية أقصى عنايتها فضلاً عن أنها المصدر الوحيد لتاريخ الجاهلية في السند، والشاشنامه هي الرواية الفارسية للنص العربي الأصل المفقود الآن. والترجمة الفارسية من عمل محمد علي الكوفي من أوتش سنة 1216 ميلادي. ويكتب الكوفي في مقدمة الكتاب أنه ترجم النص الموضوع أصلاً بـ «اللغة الحجازية» إلى العربية إلى لغة أهل العجم[1]. إلا أن النص المترجم مفعم بالمحسنات البلاغية والمفارقات التاريخية، ولقد كان عرض أعمال الملوك الهندوس يجري بالمصطلحات الفارسية الإسلامية المعهودة في القرن الثالث عشر الممزوجة ببعض المصطلحات السلجوقية أو المغولية[2]. ويمضي الكوفي من ثم ليعرض أن المخطوطات العربية التي أفاد منها في ترجمته حصل عليها من «قاضي» ألور (الأرور) الذي زعم أنه ينتسب إلى قبيلة ثقيف التي ينتمي إليها محمد بن القاسم[3]. ولقد رغب الكوفي في أن يقدم عمله إلى الأشعري وزير نصر الدين قباجة، أملاً أن يجد الوزير الأشعري أسلافاً في هذا الكتاب تجعله يفخر بكونه سليلاً عربياً أو عربياً نسيباً بأقوال ومآثر أجداده في السند. ويكتب الكوفي «إن الفتوحات عبر السند والعراق وفارس وبلاد الروم والشام قد سبق عرضها بالتفصيل التي تم فتح هندوستان على يد محمد بن القاسم وزعماء بلاد العرب وسورية وانتشار الإسلام في تلك البلدة وبناء المساجد والمنابر من البحر حتى تخوم كشمير وقنوج ليست معروفة للعالم، فكان من الواجب تدوين هذا التاريخ»[4].

وقد أصبحت كتب الأخبار الفارسية اللاحقة مثل «التاريخ - ي - معصومي» الذي يعود إلى عام 1600 ميلادي و«تحفة الكرام» في عام 1766 م، تستند في رواياتها إلى الشاشنامه

---

(1) كان اللقب العالمي في العصر ... أي القرن الثاني (الصدر الدين) هو لقب محمد بن القاسم، يستخدم المصطلحات مثل (الإصلاح) والسلطة على نحو مغاير للزمن الحاضر، ويكثر بعد عاصمة الخلافة في القرن الثامن (Dandpotah، ص 210) والمصطلح العربي الصحيح الرئيس الشرعي لم يكن يستخدم على نطاق واسع إلا في أيام السلاجقة ويستخدم عند الإشارة إلى سيرة القاسم (انظر المصدر السابق، ص. 108) و الحجاب المذكور عند المؤلف هو الخلافة ... على قاسم أيضاً.

(2) Dandpota, Chachnama, p. 8.

(3) Ibid., p.9.

(4) F. Gabrieli, «Muhammad ibn Qasim ath-Thaqafi and the Arab conquest of Sind», East and West, 15 (1964–5), pp. 281, 289.

ولا تختلف هذه الروايات إلا في بعض التفاصيل والتواريخ، في حين لا يقدم المؤرخان «الطبري» و«اليعقوبي» العباسيان سوى شذرات منه. أما البلاذري فيختصر رواية فتح السند كلها في عشر صفحات. لكن الشاشنامه اعتبرت لمختلف الأسباب المقدمة رواية تاريخية[1]، وكل فترة صغيرة على أنها مجافية للتاريخ مثل ما أتى به شعراء السنسكريتية وشعراء الراجبوت[2] من أعمال تنطوي على جهد كبير، أو على أنها نظرية سياسية تهدف إلى عرض خطة للتوفيق بين عناصر مختلفة في جسم سياسي[3]. ويبدو أني رغبة في التطرف في النظرة المعاكسة كما فعل فريدمان الذي وصفها بأنها رواية دقيقة ومتينة لغزو السند على يد محمد بن القاسم وبعض الملوك الهندوس قبله. ويبدو أنه لا جدال لدينا في أنه متى تم التخلص مما تراكم من زبد (أخلاقي، وتشريعي، ولغوي، وسرديّ) فإننا نبلغ عندئذ رواية تاريخية مستمدة من نهج (مؤرخي فتوح السند) العرب التي حفظتها ذاكرة الكتاب اللاحقين، بينما ضاع النهج ذاته[4]. فيذكر ابن النديم في «الفهرست» كتابين للمدائني يحتمل أنهما دُمجا في الشاشنامه وهما كتاب «ثغر الهند» وكتاب «عمال الهند»[5].

ويذكر البلاذري في «فتوح البلدان» أن المدائني كان مصدره في تاريخ الفتوحات الهندية، علماً أن فتوح البلدان يحتوي على البروسوبوغرافيا (Prosopography) [دراسة التاريخ من خلال التراجم، م] وتسلسل الأحداث ذاتهما على نحو ما نطالعه في الشاشنامه أيضاً. لذلك يرجح أن تكون الشاشنامه قد اعتمدت على المدائني أو على الأقل على طريقة عربية في تدوين التاريخ. والمرجح أن ما يساوي ذلك في الأهمية تلك المادة التي يبدو أنها مستمدة من طريقة هندية إسلامية محلية[6]. وتشير إلى هذه الطريقة مقاطع تتصل بالمظاهر البارزة في المجتمع الهندي ووضع الهندوس بوصفهم «ذميين» التي كان القصد منها تبرير

---

(1) Hodivala, Studies in Indo-Muslim History, I, p. 83.

(2) P. Hardy, «Is the Chach Nama intelligible to the historian as political theory?», in: H. Khuhro (ed.), Sind through the Centuries (Karachi, 1981), pp. 113–5.

(3) Cf. Defremery and Sanguinetti, Ibn Batoutah, III, p. 100.

(4) Flugel, Kitab al-Fihrist, II, p. 100; Friedmann, «Origins», pp. 25–28.

(5) Cf. Friedmann, «Origins», pp. 29–33.

(6) Encyclopedia of Islam, s.v. jihad, dar al-islam, dar al-harb, dar as-sulh.

استمرار البنية الاجتماعية الهندية تحت الحكم الإسلامي. وثمة شريحة ثالثة يمكن تمييزها وهي مستقاة من الكتاب الهندي أرثاشاسترا [المرجع في علم السياسة والاجتماع عند الهندوس - م] وأمثاله وما انطوى عليه من الحكم التي نُقلت إلى الشاشنامه (وخاصة النهي عن العنف باعتباره أداة سياسية). ويرجح أن يكون ذلك الجزء من الأخبار الذي يشمل تاريخ ملوك السند في الجاهلية مأخوذاً عن مرجع محلي.

لغة «الجهاد» والإطار الفكري للفتح الإسلامي:

ثمة صلة وثيقة في المصادر بين الحدود الإسلامية ومفهوم الجهاد (الحرب المقدسة) بحيث لا يمكن فصلهما. فالقرآن يجعل الجهاد في المقايضة بين الفروض ويعتبره امتحاناً لصدق إيمان المسلمين، ولا بد من النهوض به في قتال الكفار (التوبة: 5، 38 - 58، 87). وهكذا فإن الحرب هي حرب العالمين حتى انتشار الإسلام وإشاعة السلام في ظل الحكم الإسلامي وسلطان الإسلام. ولما غدا واضحاً في منتصف القرن الثامن، أن التوسع الإسلامي لا بد أن يبلغ منتهاه عادت فكرة وجود حدود دائمة مقبولة. وبينما كان الجهاد يمتد من حين إلى آخر مؤدياً إلى فتوحات جديدة، أرجئ النصر النهائي في الجهاد وتحول من الأزمنة التاريخية إلى تلك المتعلقة بالآخرة[1]. فقد كان الخليفة مجرد الأمير المؤتمن، ولم يكن يشار إلى مجاله الجغرافي السياسي إلى أن خرج فقهاء الإسلام بمفهوم «دار الإسلام» والمفهوم النقيض المكمل له «دار الحرب» ويضمان الأرض الواقعة تحت سيطرة الإسلام والأخرى التي خارجها. ولقد كانت فكرة «دار الحرب» تطويراً منطقياً لفكرة «الجهاد المقدس» حين انقطع الجهاد المقدس عن أن يكون كفاح طائفة صغيرة في سبيل البقاء. وهناك مرتبة ثالثة جرى عرضها في كتب الشريعة والفقه وهي «دار العهد» أو «دار الصلح» وتتعلق بالدول المشمولة باتفاقيات وترتيبات مالية. وهذه التمايزات تقليدية والواضح أنها مستقاة من التصنيفات الرومانية التي تميز بين Ager Romanus [التي تدل على المناطق الخاضعة للحكم الروماني - م] ويقابلها (دار الإسلام) و Ager Hostis [أراضي العدو - م] ويقابلها (دار الحرب) و Foederati [المناطق الصديقة - م]

(1) Crone, Roman, Provincial and Islamic law; McGraw Donner, Early Islamic Conquests, pp. [illegible]; Cahen, Islam, p. 25.

ويقابلها (دار الصلح)[1].

وقد أدخل التقسيم الثلاثي للعالم وتنظيمه المنهجي لاحقاً في أدبيات الفتوحات، مما أدى إلى قصور هذه الأدبيات في كثير من الأحيان عن استيعاب الحقائق المعقدة والترتيبات التي انبعثت أثناء الفتح. ولما كان الوضع المالي والقانوني لمنطقة ما مرتبطاً بالنمط الأصلي للفتح، فإن النهج اللاحق خصوصاً يميز على نحو حاد بين الفتح (عنوة) والفتح بعهد صلح. وقد ذهب الرأي إلى أن حالة الفتح صلحاً تصدق على المدن الأكبر. والواقع أنه لم يكن هناك مثل هذين الشكلين المختلفين من الاستسلام نظراً لأن الفاتحين في الحالات كلها سيطروا على الإدارة القائمة إلى أبعد حد ممكن. ولكن المنهجية التي وضعها فقهاء القانون لاحقاً جعلت صورة عملية التسوية وفرض الضرائب أثناء الفتوحات الفعلية ضبابية وغير واضحة.

لقد أقام الفكر القانوني الإسلامي كذلك تمييزاً بين «الجهاد» أو الحرب المقدسة وهي الحرب المشروعة على الكفار التي تخوضها الدولة المسلمة، وبين «الفتنة» وهي الحرب الأهلية غير المشروعة بين المسلمين أو بين المسلمين ومن يحمونهم من غير المسلمين أو الحلفاء. وعلى الرغم من أن الإخباريين المسلمين يكنون للملكية بوصفها كذلك سوء ظن عميق، فإنهم يظهرون هذا التمييز الحاد ويبرزون الحكام المسلمين أبداً بوصفهم ضرورة لضمان العدل ضمن إطار إسلامي، معتبرين كل نزاع ضمن الجماعة المسلمة فتنة ومعارضة لذوي الحل والعقد. ولما كانت هذه الأفعال، في تصور هؤلاء الإخباريين «مجافية للأخلاق» أو دلالة على نقصان الإيمان، فإن الفتنة ليست مجرد معارضة لنظام مقرر من قدرة عليه وإنما مثل هذا المفهوم للفتنة ضرورة ليمكن القول «بعدل» النظام القائم. فليس هناك ما هو إسلامي على وجه الخصوص فيما يتصل بهذا الرأي في العدل إلا من حيث المصطلح المستخدم. ففي أوروبا أيضاً لولا تصور ما للعدالة ما كان يمكن التفكير بقيام الدولة. وهنا يعود أصل التناقض بين العنف المشروع و«العصيان» أو «السرقة» إلى النهجين الجرماني والمسيحي الكلاسيكي.

(1) O. Brunner, Land und Herrschaft: Grundfragen der territorialen Verfassungsge-schichte Osterreichs im Mittelalter (Darmstadt, 1973).

وهكذا لم تعد مفهوم "الفتح" المشروع الهرمي وفكرة "الاقتسام" أو تقسيم إلى
... الحروب المشروعة التي ظلت مقولة مهيمنة على امتداد القرون الوسطى إلى
رجعت إلى الأزمنة الكلاسيكية حين جرى تمييز واضح بين عدو الشخصي و عدو
عموم الناس الإغريق والرومان جرا ولقد غدت نظرية الحرب العادلة التي تحولت الدولة
أو سيادة الملك والاقتتال الشخصي غير القانوني مشكلة أهم في النظرية العسكرية في
العصور الوسطى المتأخرة ولا يمكن تحقيقها في الممارسة السياسية[1]. في مقابل
العصور الوسطى في أوروبا من المؤكد أن هذا التمييز بين العدو "الخاص" و"العام" -
يمكن جوهرياً بعد. لا تلقي الإسلام إذ التمييز الموازي - بقدر ما كان كلاسيكياً - بحصر
لغة الفتح ومن حيث النظرية ينبذ الإسلام كل أشكال الصراع والفتنة أو النزاع
الداخلي بين المسلمين ويفصلها جذرياً عن الجهاد، وهو الحرب المقدسة على الكفار
عند الثغور. وهذا لا يجعل روايات الفتح غير ذات جدوى، وإنما علينا أن نتمحص
الخطاب الذي يطرح شرعية الفتوحات لنرى ما هي القوى التي تعمل في هذه المنظومة
ذلك أن الفتنة كانت تغلب في المقام الأول على الجهاد كما سوف يتضح مما يأتي
لاحقاً، ومما يعني أن حروب الصفوة وسياسة الصفوة مرتبطة بمكر والفتن في العصرين
الأموي والعباسي.

ويعني هذا أن الفصل بين العدو الخارجي والعدو الداخلي لا يمكن أن يستمر إذ
إن الفتنة تظهر بوصفها آلية فعالة في تشكيل الدولة بالإضافة إلى أنها لم تكن تتحدد
في المقام الأول بممارسة القوة العسكرية. ومن طبيعة هذا الأمر أن التوسع والفتح كانا
يتسمان بالتداخل والاستقلال ... وكما سيظهر التحليل التالي، فإذ تم
السند أي الجهاد ... ضد السند والهند التي أطلقته الخلافة في أوائل القرن الثامن،
يختصر إلى تلك التسوية مع قوى محلية ... نظام مجتمع قائم مع سياسة فئة
كبرى بين العرب. ومثل هذه العملية لا تدحض دعاوى الحروب المقدسة وحسب بل
إنها تتجاوز كثيراً من المؤرخين الغربيين المعنيين بالإسلام - للفكرة القائلة إن الإسلام في
جوهره دين محارب بل وأبعد من ذلك فهي تدحض الدعاوى الحديثة لتاريخ المعارك.

(1) J. Keegan, The Face of Battle, London, 1976, esp. pp. 29, 36, 53, 62–66.

كما لعبت الفصل المحدث بين الحروب والسلام على عالم التاريخ الحديث الذي رواج
عصر النهضة (كالحروب الصليبية) لكون النماذج الرومانية حاسمة لجهودها في التربية
الإسلامية فقد كانت كتابات الرومان وخاصة كتاب يوليوس قيصر "الحروب الغالية"
... والتصور الأسطوري للتاريخ العسكري والبناء التاريخي للحدث القديم كله[1] فقد
هيمنت على عالم التحقيق الأوروبي أفكار العسكرية الرومانية من القيادة الفكرية وواقع
القيادة العلوية والطاعة العمياء والتضحية بالنفس والولاء والممارسات العسكرية
الرومانية من تدريب وانضباط ووحدة صف. ولقد أشيع مثال المعركة من الحرب الرومانية
ومعنى هذا أن المعركة كانت تتحدد بالقوة الحاسمة وهي تأخذ دائماً بمعارضات
بسيطة متلاحمة فهناك أبداً فريقان وحسب يتحركان بالأسم. أحدهما ينتصر وحده الدور
المهم والجيش بنية متماسكة تستوجب القيادة من جهة، وتربية تبعث في النفس إرادة قتال غير
محدودة لقتال العدو ويسهل تعيينه وشروط التجميع في القتال.

ولئن كان حقاً أن خطاب الجهاد الإسلامي يلهم لغة روايات الفتح، فإنه يسهل على
القارئ أن يتخيل نفسه يحيا في عالم روماني. وتشدد المصادر عموماً على الفضائل
العسكرية الممتازة ووحدة العرب. فتقول الشاشناما إنهما من أمة كالعرب تحيط بغير
العرب[2]. أما المسلمون الذين قدر لهم أن يشنوا الحرب المقدسة على الهند فقد
وردت أسماؤهم "محمد بن القاسم وقادة بلاد العرب وسوريا" أو "جيش الإسلام" أو
"المسلمون" وحسب[3] وتجري الفتوحات بمشيئة الله[4]. أما على الجانب الآخر، المقاتل
المسلمين، فكانوا يقتضي بسالة العرب: "المشركون" و"الكفار" و"اليهود" و"الهندوس".
وهؤلاء لا يحفظون عهودهم وهم أصحاب غدر وخداع[5]. "ويتناب المرء شعور وكأنما
يحاول هؤلاء الأشرار يعتبرون أنفسهم ملزمين أخلاقياً بوصف الأحداث على نهج الإسلامي"
معين في حين تظهر تعليقات المؤرخين بطريقة عابرة، وتومئ تلميحاً، وكأنما يسلم

(1) Dendypra, Chachnama, p. 70.
(2) Ibid., pp. 979–80.
(3) البلاذري، فتوح البلدان، ص 422.
(4) المصدر السابق، ص 75، 203؛ Dendypra, Chachnama, pp. 75, 203, 456–7.
(5) Dendypra, Chachnama, p. 126.

الكاتب أن كل قارئ مسلم سوف يعلم بأن هذا هو النهج الحق في كتابة التاريخ الإسلامي.

ولكن ما من أحد يفوته الرأي بأن الفتح الفعلي إنما هو تسوية لا تقتصر على طرفين وحسب، بل تشتمل على عدد لا حصر له من الأطراف، ونادراً ما يكون هؤلاء من معسكر واحد – من «الهنود» أو «المسلمين» – دون سواه، بل وفي أغلب الأحوال ينالون شيئاً في الحالين. وقد علمنا أن وراء أمجاد الجهاد المقدس أوامر الحجاج لمحمد بن القاسم «ابذل لهم المال وكافئهم وامنحهم المراتب... وقدم لهم الأمان... وحاول أن تلبي كل ما يطلبه الأمراء وأسعدهم بإعطائهم المواثيق تنفيذاً للعهود التي قُطعت»(1). وهنا نترك عالم الرومان من التعارضات الثنائية. وتنتهي أسباب التشابه بين كتاب البلاذري «فتوح البلدان» و«الشاشنامه» وكتاب [يوليوس، م] قيصر «حرب الغال»، بل وتقترب من كتاب «الأرثاشاسترا» الهندي. فالشاشنامه مثلاً تعيد إنتاج الطرق الأربع في التغلب على مملكة ما: «الأولى: بحسن المعاملة، والمصالحة، والمصاهرة؛ والثانية: ببذل المال وتقديم الهدايا؛ والثالثة: باعتماد معايير اللباقة عند الاختلاف أو المعارضة؛ والرابعة باستخدام القسوة والقوة والصلف والسلطان في الحد من اندفاع العدو وطرده»(2). ويبدو أن مثل هذه الحكمة الهندية تعرض أنموذجاً أشد «واقعية» لعملية الفتح الفعلية في إطار الهند والشرق الأوسط في مطالع القرون الوسطى من ذلك الذي أتى به الشغف القانوني الروماني – الإسلامي بالنظام النظري واستقامة الأخلاق. فما إن يتم قبول هذا النهج حتى لا تعود المسألة تتصل بتصديق روايات الفتح أو إنكارها – كلياً أو في نقاط معينة – بل ما إذا كان بوسعنا أن نعثر فيها على ما يكفي من المادة التاريخية، بينما يجري تجريدها من طرحها الإسلامي الرسمي لتجعل الفتح مفهوماً.

فإذا كان بالإمكان الإجابة عن هذا التساؤل بالإيجاب، فإنه واضح كذلك أن الإسلام في بداياته كان «سياسياً» أكثر منه قضية «أخلاقية» أو «دينية»، على العكس مما تريده لنا مقولة «الحرب المقدسة» أن نعتقد به. وكما كانت الحال في الأراضي الإسلامية الأساسية أو في إسبانيا أو آسيا الوسطى، حيث يصاحب الأمان كل استسلام (والأمان مشتق من

(1) Ibid.

(2) Ibid., p. 77.

الإيمان) وقد أعطي في الحقبة الأموية، بوصفه شكلاً من أشكال الفتح، فكان مثل التحول [إلى الإسلام، م]، وغالباً ما يعني الإسلام استسلام الكفار وتقبلهم الإسلام، كما في القول مثلاً: إن بعضاً من الناس سلّموا وقبلوا الإسلام(1). وهناك آخرون كانوا يُعطون الأمان ويعتنقون الإسلام في الوقت ذاته(2). كذلك كانت ردة الهندوس عن الدين تعادل إعلان الحرب(3). فلا عجب إن كان الحجاج يحث مراراً وتكراراً على الأخذ بسياسة أكثر تشدداً، بما في ذلك من تعارض مع سياسته المعتمدة بمنح الكفار الأمان: لا تعطوا أحداً الأمان مصداقاً لما جاء في القرآن، واقطعوا رؤوس الكافرين(4).

الفتوحات في الحقبة الأموية:

لقد رأينا أن العرب دخلوا مكران في أوائل أيام الخليفة عمر، عام 644 ميلادية، الموافقة للسنة الثالثة والعشرين للهجرة، أي قبل سبع عشرة سنة من الحملة الكبرى على السند بقيادة محمد بن القاسم. وهناك بعض الجدل بشأن تاريخ أول حملة بحرية على الهند، وكانت هذه في عهد عمر، إما في عام 23 هـ أو 15 هـ(5). وقد عهد إلى أول جيش عربي يوجه إلى الهند والسند القيام بأول غزوة وجاء عن طريق البحرين وعُمان إلى الديبل، ثم عبر إلى تانة (على الساحل الغربي، بالقرب من مومباي اليوم)(6). وكانت الحملة أو غزوة بانة قد وصفت بـ «المنصورة»، إنما يبدو أنها لم تكن قد نالت موافقة الخليفة الذي كان يضيق بالحملات البحرية يومذاك. فقد سئل الخليفة منح الإذن بتوجيه جيش من البر، من مكران إلى السند، إلا أن عمر رأى بناء على التقارير المثبطة التي وردت إليه أن السند عسيرة يصعب على الجيش ولوجها (بل إنها أسوأ من مكران)؛ فحظر على المسلمين

(1) Ibid., pp. 177.

(2) Ibid., pp. 129.

(3) Ibid., p. 197.

(4) H.M. Ishaq, «A peep into the first Arab expeditions to India under the companions of the Prophet», Islamic Culture, vol. XIX(1945), pp. 109–14; B.M.B.K. As-Sindi, «The probable date of the first Arab expeditions to India», Islamic Culture, vol. XX(1946), pp. 250–66.

(5) البلاذري، فتوح البلدان، ص 420. Daudpota, Chachnama, pp. 73.

(6) Zotenberg, Tabari, 3, p. 519.

المضي أبعد من هذا[1]. وأمر العرب عوضاً عن ذلك ببيع ما لديهم من الفيلة التي وقعت بين أيديهم على حدود الهند، قائلاً أرسلوا الكتب ليتمكن من شاء من أمراء تلك البلاد شراء هذه الأفيال وتولوا توزيع ثمنها بين الجنود[2]. كذلك حظر عثمان (644–56) على جنده غزو السند. ولكن في أيام الخليفة معاوية (661–80) وبعد فتح مكران واحتلالها، قام الميد على ساحل السند بتنظيم مقاومة على حدود الهند واستمرت حتى أوائل القرن الثامن، تحت راية الزنبيل ملوك كابل الذين يبدو أنهم عبؤوا قواتهم في السند إلى جانب الأفغان أو ما عرف خطأً بالترك في بعض المصادر الإسلامية.

وكان غزو السند على يد الحجاج العامل على «العراق والهند والسند» 694 – 714م، أيام الخليفتين عبد الملك (692–705) وابنه وخليفته الوليد (705–715) في الفترة ذاتها التي قامت فيها الفتوحات في إسبانيا وبلاد ما وراء النهر وتم شن هجوم جديد على ملك كابل. وكانت تلك حقبة من المطامح التوسعية الكبرى، وقد كان للحجاج من السلطة ما لم يتح لأحد قبله في حكم العراق، فكان له أن يضم إليه القسمين العربي (البابلي) والعجمي (الفارسي) من مملكة الساسانيين، وقبله كان كل منهما يحكم على حدة. وكان ذلك بداية التحول الإسلامي العظيم نحو بلاد فارس والشرق، وبداية تنافس شديد بين الفاتحين العرب والمهتدين الجدد والموالي من غير العرب، ذلك أن العرب لم يقبلوا حتى نهاية الحكم الأموي بأن يكون الموالي مساوين لهم، وحتى في الشؤون المالية، لم يشاؤوا التمييز بين معتنقي الدين الجدد والذميين. ففي القرن الأول تحول النظام الديني فغدا حكماً عربياً، وكان الحجاج حامي «العجم والهند» معروفاً بقسوته في معاملة المشركين من غير العرب[3]. وفي زمن الحجاج كان الموالي متحدين دائماً مع خصومه السياسيين، وليرد النزاع عن العراق كان يبذل أقصى ما يستطيع ليجبرهم على المشاركة في «الجهاد» على حدود السند وكابل وما وراء النهر. وقد تحولت حمله معينة، كما رأينا من

(1) Ibid.

(2) Daudpota, Chachnama, p. 125; J. Perier, Vie d'al-Hadjdjaj ibn Yousef (Paris, 1904); Frye (ed.), Cambridge History of Iran, vol. 4, pp. 33–34, 40–43.

(3) Daudpota, Chachnama, pp. 87, 89, 136, 177, 179, 191,194, 218,220; Al-Baladhuri, Futuh-al-Buldan, pp. 428, 431-3.

قبل، وجهت إلى كابل بقيادة ابن الأشعث إلى ثورة عامة على الهيمنة السورية – العربية.

ومن وصف الفتح يبرز للعيان عنصر الموالي، وهم من أصل فارسي ومن أصل سندي أيضاً، ويبدو أنه عنصر طاغ[1]. وكان النزاع مستشرياً يومئذ بين المسلمين على الحدود. ونقرأ أن أعداداً غفيرة منهم «لجؤوا إلى ملك السند»، ليعودوا إلى المعسكر العربي لاحقاً أو لا يعودوا، ويعبر بعضهم الأرض مراراً حتى باتوا يعتبرون وسطاء أكثر منهم لاجئين، ويلقون أشكال التكريم من الجانبين معاً[2]. ولما أعلن الخليفة «الجهاد» على السند والهند، أخيراً وبعد تردد، جهزت حملة بعناية كبيرة ووضعت بين يدي ابن أخ الحجاج وصهره محمد بن القاسم ذي السبعة عشر ربيعاً[3]. ولم يكن هدف الحملة الدعوة إلى الإسلام وإنما استئصال القرصنة وحماية التجارة، وذلك حافز زاد من رفعته عرضه على أنه محاولة لتحرير مسلمات وقعن في قبضة القراصنة قبالة الديبل[4].

وكان الجيش الذي انطلق من شيراز في جنوب بلاد فارس سنة 710 جيشاً صغيراً، شأنه في ذلك شأن كل جيوش الفتح، قوامه ستة آلاف فارس من السوريين [جند أهل الشام،م] ووحدات من العراق مع الموالي[5]. وكان هؤلاء جنوداً من دون عائلاتهم، ولم تعد سورية تمثل لهم أكثر من ذكريات الماضي، ومعظمهم لم يعودوا إلى منطقتهم قط، وإنما اجتمعوا في السند مع نساء من أهل البلاد في مستوطنات عسكرية تعرف بالثغور و«الأمصار»، وهي عادة في المدن أو البلدات الرئيسة في البلاد أو في مناطق مجاورة لها. ولم يعقب غزو السند في العام 711 ميلادية أي هجرة للقبائل العربية، كما فعلت في العراق مثلاً، ما بين 635–656. وقد انضم إلى محمد بن القاسم طليعة متقدمة من الحرس على حدود السند وستة آلاف من الهجانة المدججين بالسلاح يتبعهم سلسلة من ثلاثة آلاف جمل باختري. ووردت بعدئذ تعزيزات من عامل مكران جرى نقلهم من الديبل بحراً، وتعزيزات من خمسة منجنيقات، وسرعان ما انضم الجات والميد إلى عداد الجيش

(1) البلاذري، فتوح البلدان، ص.423; Daudpota, Chachnama, pp. 68, 70, 85-86, 88, 160-1, 163, 173-4, 203.

(2) Daudpota, Chachnama, pp. 91-98; Al-Baladhuri, Futuh-al-Buldan, p. 424.

(3) Daudpota, Chachnama, p. 89; Al-Baladhuri, Futuh-al-Buldan, p. 424.

(4) Daudpota, Chachnama, p. 96; Al-Baladhuri, Futuh-al-Buldan, p. 424.

(5) Daudpota, Chachnama, p. 105.

العربي، وأخذت تتوافد من سورية قوات غير نظامية وأفراد بعد انطلاق أولى الشائعات عن انتصارات العرب في السند. أما كم بلغ تعداد الجيش الذي فتح السند فالحق أنه أمر يصعب تقديره. ولكنه لم يكن بالقطيع المنتشر بلا نظام والمنفصل عن أصله؛ إذ إن محمد بن القاسم ظل طوال الحملة على اتصال بالحجاج الذي أشرف على الفتح من الكوفة، فكان يتلقى «تقارير الفتح» (فتوحنامه) ويقوم بإصدار أوامره بانتظام.

وكانت تعليمات الحجاج تقضي بمنح «الأمان» لكل من يطلبه من أهل السند، غير سكان الديبل[1]. وكانت الديبل أول مدينة تقع تحت الحصار ويجري اجتياحها. وفي هذا يقول البلاذري «إن المدينة فتحت (عنوة) ومكث محمد يقتل من فيها ثلاثة أيام»[2]. كذلك «تم قتل سدنة معبد البد الكبير بديبل وتخريبه أيضاً، واختط محمد بن القاسم للمسلمين بها وبنى مسجداً وأنزلها أربعة آلاف». وكان ذلك المسجد أول مسجد يعمر في شبه القارة الهندية، مما أضفى على فتح ديبل مظهر الديمومة الذي كانت قد قصرت عنه الفتوحات والغارات السابقة. وقد أطلقت الأسيرات المسلمات، والكثير من السجناء أيضاً وأرسل خمس الغنائم والمال والرقيق إلى الحجاج، كما ينص القانون. وقد جرى تحول إلى الإسلام على نطاق واسع، ومن ذلك اعتناق زعيم هندوس الديبل الإسلام فعين مراقباً على موظفي الضريبة تحت إشراف مسؤول عربي[3].

وبعد الديبل زحف الجيش العربي نحو الشمال، وأخذ يستولي أثناء مسيرته على بلدات أخرى - من بينها نيرون وسدوسان - صلحاً وبالعهود والمواثيق وبعهد الأمان، وكان الوسيط في هذا [السمنية، م] أحد أطراف «العدو» فيتوفر له بذلك أن ينال بعض الامتيازات الخاصة والمنح المادية أو الإعفاء من الضريبة[4]. وتم بناء المساجد أيضاً لتحل محل معابد الأوثان، وكانت ضريبة الخمس من الغنائم والرقيق توجه إلى الحجاج والخليفة، ولم يكن الحجاج لينسى في توجيهاته لحملات الغزو أن يضيف تنبيهه لهم: «إذا بلغتم نيرون فعليكم بحفر خندق حول معسكركم لتكفلوا الحماية والأمن لأنفسكم.

(1) البلاذري، فتوح البلدان، ص424; Daudpota, Chachnama, pp. 100, 102.
(2) Daudpota, Chachnama, pp. 109–10.
(3) Ibid., pp. 115–19, 120, 123–4, 132; Al-Baladhuri, Futuh-al-Buldan, p. 425.
(4) Daudpota, Chachnama, pp.136–195; Al-Baladhuri, Futuh-al-Buldan, pp.425–6.

وعليكم باليقظة معظم الليل وليحرص من يقرأ القرآن على أن يتلوه حين يؤدي الآخرون الصلاة، وعليكم في الوقت ذاته باليقظة والحذر».

لئن كان فتح المدن يسيراً فإن ذلك لأن محمد بن القاسم لم يكن قد واجه داهر، ملك السند الذي كان يتهيأ لخوض المعركة[1]. فقد كانت المعركة مع داهر هي الحاسمة كما يبدو من أمر الحجاج: «اتركوا المدن الأخرى وعودوا إلى نيرون، واعبروا مهران وسيروا إلى داهر. واطلبوا من الله العلي القدير أن يمن عليكم بالنصر والفلاح. فإذا بلغتم هذا النصر وقعت بين أيديكم المدن الحصينة الأخرى كلها، ولن يحول أي شيء دونكم وفتح آخر». فأقام الجيش معسكره على الضفة الأخرى من نهر مهران، ليتلقى الإمداد من الحجاج. ووجهت سفارة عبر النهر، يرافقها أحد الموالي من الديبل، بطلب جزية كبيرة من ملك السند. وبدأت المساومة من أجل دعم جات النهر والملاحين. وقطعت الوعود والعهود على تبادل الدعم، وأفلح محمد بن القاسم في اجتياز الضفة الشرقية من مهران بوساطة جسر، بالتعاون مع موكاه باسايه «ملك جزيرة بت» وانضم إليهم ثاكور وبهاتا وجات الغرب معلنين البيعة للمسلمين ولازموا الجزيرة. أما داهر فقد تخلى عنه العرب الذين كانوا في خدمته في اللحظة المناسبة.

والتقى جيش داهر الذي انضم إليه قادة السند ومحاربوهم والجات الغربيون، بجيش الإسلام بالقرب من الرور، وكان داهر يعتلي فيلاً أبيض وفي خدمته خادمتان في محفة إحداهما تقدم له أوراق نبات التنبول والأخرى تناوله السهام سهماً فسهماً». وقد احتدمت المعركة يومئذ، فكان قتالاً لم يسمع به أحد من قبل قط.» وطلب بعض الهندوس الرحمة يومئذ و «انضموا إلى جمع الإسلام». ولقد قتل من هؤلاء الكثير، «ثم غادر داهر مع مجموعة دون الألف من الفرسان، أكثرهم من ذوي الدم الملكي، مع مغيب الشمس». وأصيب داهر يومئذ بوابل من السهام، ونالت منه ضربة سيف بعدما اشتعلت المحفة على ظهر الفيل بنار أصابتها من سهم يشتعل بالنفط فاندفع الفيل ورمى بنفسه في الماء. فلما قتل داهر «غلب محمد بن القاسم على بلاد السند». وكان قد أمر بقتل الرجال من أسرى الحرب، دون أصحاب الحرف والفنون والتجار والفلاحين. وقد أرسل رأس داهر ورؤوس

(1) Daudpota, Chachnama, pp. 195, 198, 204–7, 237–8; Al-Baladhuri, Futuh-al-Buldan, pp.426–7.

ورؤساء الهند» إلى الحجاج والخمس من الغنائم والرقيق، بما فيهم بنات الأمراء. وألقى الحجاج يومئذ خطبة في المسجد الجامع في الكوفة قال فيها: «أحمل لأهل سورية وبلاد العرب أخباراً طيبة عن نصر كبير وأهنئهم على فتح الهند والكسب العظيم».

وبعد هذه المعركة سقطت المدن الكبرى برهمناباذ وألور والملتان وصار الاستيلاء عليها تباعاً ومعها البلدات والحصون بسهولة وقد اقتصر القتل على الرجال (أهل الحرب) الذين صار أهلهم ونساؤهم وأطفالهم عبيداً، وهم كثر (وتتحدث المصادر عن عشرات الآلاف ولكن ما ورد هنا يعتوره الغموض والالتباس ولا يمكن الاعتماد عليه)، في حين كان عدد قتلى المسلمين ضئيلاً[1]. واستمر إرسال الخمس من الرقيق والغنائم إلى الحجاج كذلك كان يؤخذ بعض سدنة معبد البد أسرى؛ وأما المفيد من الناس، و«المساكين» وعامة الناس، وأصحاب الحرف والتجارة والزروع، فقد نالوا الأمان والتشجيع على متابعة أعمالهم، وظل البراهمة والسمنية يواصلون عملهم في الإدارة. وكان العرب يتمكنون من دخول المدن بعد بضعة أسابيع أو شهور وذلك عادة بفضل تدخل رؤوس البيوت التجارية وبوساطتهم كانت تعقد المعاهدات والاتفاقيات.

وقد منح محمد بن القاسم موافقته على استئناف التجارة مع العرب[2]. ونال الجات الأمان، وأقرت الضرائب (المال) والعقوبات المالية (الخراج)، وجرى أخذ الرهائن[3]. ولكن أولئك الذين اعتنقوا الإسلام – وهم أقلية ضئيلة – لم يستثنوا من الاسترقاق وحسبه بل كانوا يسددون ضرائب مخفضة أيضاً، وجرى إعفاؤهم من الجزية، وهي الضريبة التي يسددها غير المسلمين، كل حسب ثروته، وتعد الثمن الذي يدفعونه لقاء حفاظهم على دين أجدادهم[4]. وبناء على أوامر الحجاج جرى بناء المزيد من المساجد وألقيت خطب الجمعة وضربت النقود باسم الخليفة[5]. ولكن سمح كذلك لأهل السند

(1) Daudpota, Chachnama, pp. 202, 207–10, 214, 216–18, 220–1, 225–6, 237–8, 241; Al-Baladhuri, Futuh-al-Buldan, pp. 426–7.

(2) Daudpota, Chachnama, pp. 216–18, 220, 225; Al-Baladhuri, Futuh-al-Buldan, pp. 426–7.

(3) Daudpota, Chachnama, pp. 200, 204, 208.

(4) Ibid., p. 241.

(5) Ibid., pp. 221, 225–6; Al-Baladhuri, Futuh-al-Buldan, p. 426.

ببناء معابد جديدة لهم[1]. وعلى العموم فقد قام محمد بن القاسم بتنظيم شؤون السند على النهج ذاته الذي اتبع في شأن اليهود وعباد النار، والنصارى ومجوس العراق وسورية[2]، وترك أمر إدارة الشؤون العامة بأيدي أهل البلاد تحت إشراف عامل في كل بلدة وقوة من الفرسان. ومضى محمد بن القاسم بكتب الرسائل إلى «ملوك الهند» يدعوهم للاستسلام واعتناق الإسلام[3]. ولقد أرسل عشرة آلاف فارس إلى قنوج من الملتان، مع أمر من الخليفة يدعو الناس «للمشاركة بالانتفاع ببركة الإسلام والتسليم والطاعة وتأدية الجزية». وكان محمد بن القاسم قد سار على رأس جيش إلى حدود كشمير، أي التلال عند سفوح جبال كشمير، أو أرض الأنهار الخمسة، ولكن يبدو أن هذه إنما كانت غزوة عارضة غير مدبرة[4].

لما حل شهر يناير/ كانون الثاني من عام 715 كان قد مضى على محمد بن القاسم قرابة ثلاثة أعوام وثلاثة شهور في السند حين توفي الحجاج، ثم تلا ذلك وفاة الخليفة الوليد [بن عبد الملك، م]. وكان التوسع العسكري العربي قد فقد عندئذ زخمه. وكانت نهاية حياة محمد بن القاسم في الغزو والفتح بسبب من نهج الخليفة الجديد سليمان (الذي خلف الوليد في فبراير/ شباط 715) في اضطهاد أهل الحجاج ومن رعاهم، وذلك لسعي الحجاج في أواخر خلافة الوليد إلى حرمان سليمان من حقه في الخلافة. فتبع ذلك فتنة عظيمة اشترك فيها النخبة الحاكمة من بني أمية واستمرت في خلافة سليمان ويزيد الثاني.

ومع صعود سليمان إلى الخلافة صعد المهالبة الذين كانوا قد اضطهدوا على يدي الحجاج، فبزغ نجمهم الآن وابتدؤوا نهجاً معادياً للحجاج، وكان أول من التفتوا إليه قتيبة بن مسلم فاتح آسيا الوسطى، ثم محمد بن القاسم فاتح السند. وكان محمد من أبناء عمومة الحجاج، ويبدو أنه اتبع نهج العامل الأخير على العراق بإعلان إلغاء حق سليمان في

(1) Cf. «jahud–o–tarsa–o–magh–o–nasrani–o–majus–i–iraq–o–sam» (Daudpota, Chachnama, p. 214). Cf. Al–Baladhuri, Futuh–al–Buldan, p. 427: «The budd are like the churches of the Christians, the synagogues of the Jews, and the fire–temples of the Magians» (ma–l–budd illa ka kana is an–nasari wa–l–yahud wa buyut niran al–majus wa mada «ilayhu»).

(2) Daudpota, Chachnama, p. 199.

(3) Ibid., p. 241.

(4) البلاذري، فتوح البلدان، ص 427–8.

الخلافة في كل المناطق التي افتتحها بنفسه. فلما تلقى خبر موت الحجاج عاد من الملتان إلى الورور، ويبدو أنه نظم فيها بعض الحملات الصغيرة. ولكن خلفه في حكم السند يزيد بن أبي كبشة السكسكي الذي عمل تحت إمرة العامل الجديد على خراج العراق صالح بن عبد الرحمن وعامل العراق يزيد بن المهلب[1]، اعتقله بالسلاسل وهكذا ...... ضاع محمد بن القاسم، ولكن، من دواعي الدهشة أن «بكي أهل الهند على محمد وصوروه بالكيرج»[2]. وقد عذبه صالح في رجال من آل أبي عقيل حتى قتلهم بحجة الانتقام لمقتل أخيه على يد الحجاج.

وقد مات الحاكم الجديد يزيد بن كبشة بعد ثمانية عشر يوماً من وصوله إلى السند فانتدب الخليفة حبيب بن المهلب لحرب السند[3]. فيكتب البلاذري أن ملوك الهند عادوا إلى ممالكهم بعد رحيل محمد بن القاسم، وكان ابن داهر حليشه قد عاد إلى برهمناباذ[4]. ولا يبدو أن هذا قد حال دون الخلفاء الأمويين والاستمرار في تعيين عمالهم الذين كانوا يجددون تعيين أنفسهم في المواقع ذاتها التي كانوا يحتلونها. ولما خلف عمر بن عبد العزيز سليمان في الخلافة ما بين عامي 717 و 720 ميلادية كتب عمر إلى الملوك يدعوهم إلى الإسلام والطاعة على أن يملكهم ولهم ما «للمسلمين وعليهم ما عليهم». وكان قد بلغ هؤلاء سيرته ومذهبه فأسلم حليشه والملوك وتسموا بأسماء العرب[5]. ولقد استأنف عامل الملك في الحدود الغارات على الهند. ولسنا نعرف عن الخليفة يزيد الثاني الذي تسلم الخلافة ما بين عامي 720–24 ميلادي سوى أن خلافه مع المهالبة قد حسم في السند.

ولكن حينما استعمل هشام بن عبد الملك الذي تولى الخلافة ما بين عامي 724–43 الجنيد بن عبد الرحمن المري على حدود السند اعترضه حليشه وحال دونه وعبور المهران وأنكر الطاعة. فأرسل حليشة الرسالة التالية: «إني قد أسلمت وولاني الرجل الصالح

(1) المصدر السابق، ص428.
(2) المصدر السابق.
(3) المصدر السابق.
(4) المصدر السابق، ص429.
(5) المصدر السابق.

[عمر بن عبد العزيز، م]، ولست آمنك». فأعطاه رهناً وأخذ منه رهناً، ثم إنهما ترادا الرهن وكفر حليشة وحارب»[1]. فجمع الجنيد القوات واستولى على قوارب، ثم كانت المعركة وجرت في أحد المستنقعات، ألا وهو بطيحة الشرقي حيث أسر حليشة وسيق سجيناً ثم أعدم مع أحد أبناء داهر، صصة حين حاول الهرب إلى العراق. ومضى الجنيد الآن في توسيع غاراته: نحو الكيرج (كوتش)، ومرمد (ولعله مرو مارة في جيسالمر)، ونحو المندل (ولعله أوكا–مندال، في كوجرات)، وناحية دهنج (مجهولة) وبروج (مجهولة)، وأزرين (أوجين) وأرض ماليه (مالوة)، ونحو البيلمان (لعلها بيلمان، بين عمراكوت وجيسالمر) والجرز (كوجرات أو مملكة كورجرا)[2]. ولعل هذه كانت إحدى تلك الغارات التي وردت في منحة نورساري للعام 738–9 ميلادي من أمير لاطة كالوكيا بولاكشين أفاني جاشرايا[3].

وفي هذه المنحة نعلم أن بولاكشين قد هزم جيش تاجيك (عربي) كان قد هاجم ممالك السند وسوراشترا وكافتيكا، وموريا وكورجرا وتقدم حتى بلغ نفاساري حيث كان الأمير قد تولى الحكم قبل فترة من الزمن. وقد توغل العرب عبر فجوة باروذا والسهل بالقرب من ران كوتش. وهناك غارة عربية أخرى يبدو أنها وردت في نقش غواليور الذي أمر به ملك كورجرا برايتهارا، بهوجا الأول، وجاء فيه أن مؤسس الأسرة نغابهاتا، ولعله حكم في أفانتي قرابة العام 725 ميلادي وهزم جيش أحد الملوك الأقوياء من المليكحا الذي غزا مملكته[4]. ووفق ما أورده البيروني وبعض مؤرخي ديانة الجين أن عاصمة فلابهي في كوجرات دمرت أثناء غارة شنها «صاحب المنصورة»[5]. وقد وصفت هذه الغارات عن طريق البر والبحر بأنها كانت مربحة جداً. ونعلم بعد عن الجنيد أنه «حصل في منزله سوى ما أعطى زواره أربعين ألف ألف درهم وأرسل [إلى الخليفة، م] مثلها»[6].

(1) Ibid.; Ray, Dynastic History of Northern India, I, p. 9 note 2; Elliot and Dowson, History of India, I, p. 441.
(2) Epigraphia Indica, vol. XVIII (1925–26), pp. 99–114.
(3) Indian Antiquary, vol. XL (1911), p. 240.
(4) Sachau, Alberuni's India, I, pp. 192–3; Dynastic History of Northern India, I, p. 9.
(5) البلاذري، فتوح البلدان، ص429.
(6) المصدر السابق، ص430.

ويبدو أن وضع المسلمين في السند والهند، على الرغم من تلك الحملات، قد تدهور في الحقبة الأموية. فبعد الجنيد أرسل تميم بن زيد العتبي عاملاً على منطقة الثغور. وقد اشتهر تميم، شأنه شأن سلفه، بأنه من «كرماء العرب»، وعرف عنه أنه «بذل 18 ألف ألف درهم طاطرية وجدها في خزانة السند»[1]. ومؤدى هذا أن السلطة العربية في السند غدت أكثر انتشاراً أيام الجنيد وتميم. ونعلم أنه في أيام تميم انسحب المسلمون من (بلاد الهند)، وتخلوا عن مراكزهم فلم يعودوا إليها منذ ذلك الحين[2]. ولعل المقصود بأرض الهند هنا شرق نهر السند، ثم ولي الحكم بن عوانة الكلبي وقد كفر أهل الهند إلا أهل قصة (في الأغلب كوتش)[3]. فلم ير للمسلمين ملجأ يلجؤون إليه فبنى من وراء البحيرة مما يلي الهند مدينة أسماها المحفوظة وجعلها مأوى لهم ومصرها ليستقر الحكم فيها. وفي أيام الحكم نرى [عمرو، م] بن محمد [بن] القاسم معه وكان يفوض إليه ويقلده جسيم أموره وأعماله[4]. وأرسله على رأس حملة من المحفوظة فبنى مدينة المنصورة على الضفة الأخرى من البحيرة ذاتها احتفالاً بـ «نصره». وغدت المنصورة بعدئذ مقر العمال (الولاة). وكانت المدينتان على ما يبدو قريبتين من بعض على جانبي البحيرة المجهولة ذاتها، التي كانت في الأرجح أفضل موضع للمعقل العربي في السند. وقد كان تأسيس المنصورة نقطة تحول، «فلقد تمكن الحكم من أن يستعيد من العدو كل ما كان قد احتله». ومنذ ذلك الحين لم ينقطع الحكام الذين خلفوه عن إخضاع (الناحية التي ينقض أهلها العهد)[5].

السند في أيام العباسيين:

كانت السند في الحقبة العباسية المبكرة، أي من منتصف القرن الثامن، قد أخذت تنفض تدريجياً عن الكينونة السياسية الإسلامية. ففي أيام أبي مسلم [الخراساني، م] أرسل عاملان، واحداً تلو الآخر، على رأس قوات بغرض استعادة السند من «عامل عاص»، هو

(1) المصدر السابق.
(2) المصدر السابق.
(3) المصدر السابق، ص.1-430.
(4) المصدر السابق، ص.431.
(5) المصدر السابق.

المنصور بن جمهور[1]. وهناك عامل ثالث أعاد فرض نفسه حاكماً في المنصورة قد «وسّع مسجدها»، ولكن كان هناك عامل آخر شق عصا الطاعة ولا بد في بداية عهد الخليفة المنصور 724-775 من كسر شوكته[2]، وكان العامل العباسي هشام بن عمرو التغلبي قد عين في منصبه قرابة العام 758 ميلادي ففتح مناطق لم تكن قد انضوت تحت الحكم الإسلامي». و«لقد أخضع [هشام، م] كل ما لم يكن أخضع من قبل ... وأرسل أسطولاً إلى نارند (أي برادا وبارود على ساحل كجرات)، وفي الوقت ذاته توجه إلى أقاليم الهند فتح كشمير (أي البنجاب الأعلى)، فأصاب سبايا ورقيقاً كثيراً»[3]. كذلك أخضع العامل هذا ذاته إقليم الملتان وطرد المتغلبة العرب، وربما كان هؤلاء من الموالين لعلي، من قندابيل[4]. كما زار هشام قندهار في ناحية الشمال شرق من شبه جزيرة كثيافار مع أسطول فغلب عليها وهدم [معبد، م] البد وبنى محله مسجداً. وقد حفظ هشام السلم على امتداد الحدود وضبط أمورها[5]. ووجهت حملة أخرى إلى نارند في العام 777 ميلادي لاستعادة البلدة ولكن أصيب في هذه المناسبة القسم الأعظم من القوات بمرض سار في أحد المرافئ الهندية، وظل باقي القوات ثابتاً في موضعه على الساحل، وهذا ما ردع الخليفة المهدي عن توجيه أي حملات بحرية إلى الهند.

وقام الخليفة المهدي ما بين عامي 775 و 785 بتعيين عدة عمال في السند، ولم يدم عمل بعضهم سوى أسابيع قليلة، بل لم يبلغ حتى المنطقة التي عين فيها[6]. وكان المظهر الطاغي للسند، في عهد الخليفة هارون الرشيد (786-809)، المنافسة المحتدمة بين القيسية واليمانية[7]. وفي أيام الخليفة المأمون (813-33) سمعنا أن أحد العاملين رفض توجيه ما تجمع من الخراج من السند إلى بغداد، مما أدى إلى عزله قسراً[8]. ولقد أصبح تنحية

(1) Houtsma, Al-Yaqubi, II, pp. 448-9.
(2) البلاذري، فتوح البلدان، ص.431.
(3) المصدر السابق.
(4) المصدر السابق.
(5) Houtsma, Al-Yaqubi, II, pp. 479-80.
(6) Ibid., pp. 480, 493-4; البلاذري، فتوح البلدان، ص.446.
(7) البلاذري، فتوح البلدان، ص.432.
(8) البلاذري، فتوح البلدان، ص.4456.

العمال مدعاة للالتباس والحيرة في هذه الأثناء وانعكاساً للصراعات التي كانت تنشب على الخلافة في خراسان. وكان المأمون قد وجه أحد قادته لقتال الجات (الزط) في العام 820-1، إلا أنه ليس واضحاً إن كان التعيين في السند أو سواه[1]. وقد أخضعت سندان، جنوب كوتش، ومنها وُجهت حملة مع أسطول يضم سبعين سفينة لقتال الميد. وفي خلافة المعتصم (833-42) استعاد الهندوس السيطرة على سندان، وتركوا المسجد للمسلمين والدعوة فيه للخليفة. وكان طرد العرب من سندان قد رافقه ضعف السيطرة العباسية على المناطق الحدودية، ونزوع العمال إلى توريث المنصب للأبناء وإقامة سلالات حاكمة في أرجاء الخلافة. ففي السند ورث عمران بن موسى والده موسى يوم توفي في العام 836، وقد صادق الخليفة [المعتصم بالله، م] ذاته على ذلك[2]. فقاد عمران بن موسى حملة على القيقان وهم زط «فقاتلهم وغلبهم، وبنى مدينة سماها البيضاء وأسكنها الجند»[3]. وتبع ذلك حملات على قندابيل وفيها متغلب من العرب «ثم غزا الميد وقتل منهم ثلاثة آلاف وسكر سكراً يعرف بسكر الميد»[4]. وعسكر عمران ونادى زط الرور فأتوه فختم أيديهم وأخذ الجزية منهم وأمرهم بأن يكون مع كل واحد منهم إذا اعترض عليه كلب. ثم غزا الميد ومعه وجوه الزط، فحفر من البحر نهراً أجراه في بطيحتهم حتى ملح ماؤهم وشن الغارات عليهم».

ولقد فقد عمران وخلفه هارون بن محمد (الذي عرفناه من كتابات بالديبل تنوه بأعماله في عمارة المدينة) حياتهما في النزاعات التي اندلعت بين النزارية (أو الحجازية) واليمانية المستوطنين في السند. وبرز الحجازية أقوياء بزعامة عمر بن عبد العزيز الهباري الذي حمل الخليفة المتوكل (847-61) على قبوله عاملاً في السند باعتباره أمراً واقعاً[5]. وكان الهباري عربياً من الحجاز بحكم الدم، إلا أن عائلته كانت قد استقرت في السند مدة تزيد على القرن، وقد نجح في أن يجعل ولاية السند وراثية في أسرته بعد مقتل المتوكل في

(1) المصدر السابق، ص.432.
(2) المصدر السابق.
(3) المصدر السابق.
(4) M.A. Ghafur, «Fourteen Kufic Inscriptions of Banbhore, the Site of Debal», Pakistan Archaeology, 3 (1966), pp. 81-83.
(5) Encyclopedia of Islam, s.v. Ismailiyya; W. Ivanow, A Guide to Ismaili Literature (London, 1933).

العام 861 ميلادي. وتم هذا في الفترة ذاتها التي استقل فيها الطولونيون بمصر والصفاريون في سجستان وثورة الزنج بجنوب العراق. ويبدو أن الصفاريين الذين رسخوا أنفسهم على خراب الحكام الطاهريين (821-73) في خراسان وبلاد ما وراء النهر لم يفرضوا سيطرتهم مثل الطاهريين أنفسهم في وادي نهر السند، ربما، ما عدا يعقوب بن ليث. ويؤرخ لتخلي الخلافة عن السيطرة السياسية في السند، عادة بدءاً من العام 871 ميلادية، وهي السنة التي ترك فيها الخليفة المعتمد ليعقوب بن ليث حكم السند وذلك لإشغال هذه السلالة الإيرانية الشرقية الصاعدة، أي الصفاريين عن العراق، كما ترك له بلخ وطخارستان، فضلاً عن سجستان وكرمان اللتين كان يعقوب يتولى شؤونهما. وقد حل محل الصفاريين، قرابة العام 900-4، سامانيو خراسان وبلاد ما وراء النهر الذين ضموا سجستان، وربما لم يكن لديهم قوة مؤثرة في السند، وإن كان السامانيون يقدمون، على ما يخبرنا الكتاب المتأخرون وعلى التوغل أحياناً في السند.

كانت السند في الحقبة العباسية منطقة موزعة بين عدد من المتزعمين العرب الذين لم يكن تعيينهم من الخليفة، فكانوا يسمون «المتغلبة»، أي المتسلطون على الحكم، وذلك اسم لا نجد له مثيلاً أيام الأمويين. وكان الكثير مما يبذله العمال (الولاة) من الجهد العسكري، إنما يبذل للمحافظة على ضرب من السيطرة على هؤلاء المتغلبة الذين لم يكونوا يرسلون الخراج وما شابه من العائدات، ولكن يعلنون مع ذلك اعترافاً لفظياً بسلطة الخلفاء ويوجهون إليهم الهدايا بين الحين والآخر من نوادر الصناعات الهندية والنفائس، مثل حمولة «عربة من الأصنام ذات الأذرع الأربعة» إلى بغداد. وكان أول ما بلغنا عن هؤلاء المتغلبة العرب في السند من البلاذري، وفي القرن العاشر أيضاً وجدنا الجغرافيين ابن حوقل والمسعودي يشيران إليهم. ومن الجلي أن سلطة العباسيين وحكام السند المستقلين باتت كلياً في قبضة حكام محليين عرب أو مسلمين، وأهم هؤلاء السلالتان المتوارثتان في الملتان والمنصورة، وتزعم كلتاهما انتسابهما إلى قريش. وكانت الملتان والمنصورة من حيث أنهما مملكتان حدوديتان مستقلتان رسمياً عن بعض، وكلتاهما تدعوان للخليفة العباسي في صلاة الجمعة. أما منشأ هاتين المملكتين فيحيط به الشك، ويمكن أن يذهب التقدير إلى أنهما وصلتا إلى الاستقلال عند موت الحاكم الصفاري يعقوب بن ليث في العام 879 ميلادي، الذي كان بداية سلسلة ضعيفة نسبياً من الذين

تعاقبوا على الحكم في سجستان. كذلك يمكن تعيين إمارات عربية أخرى، تذكر أيضاً الخلفاء العباسيين في صلواتها، في غرب وادي السند، وطوران وقصدار وقيقان، ومكران وتيز، وماشكي الواقعة على حدود كرمان.

السند ومصر الفاطمية:

لعل تاريخ السند السياسي منذ عام 879 ولغاية عام 1025، أي منذ موت يعقوب بن ليث إلى فتح السند على يد محمود الغزنوي، يتصل أولاً بتاريخ هذه الإمارات العربية. ولقد ظلت السند في ذلك الحين مفصلاً تجارياً حيوياً لتجارة الهند وعالم الإسلام، على نحو ما آلت إليه أوضاعه في القرن الثامن. فتاريخ الإمارات الإسلامية في السند وتاريخ تجارة الهند متلازمان متشابكان على نحو وثيق. وهذا جلي بصورة خاصة حين حاول حكام مصر الفاطميون في أواخر القرن العاشر والحادي عشر تحويل التجارة من الخليج العربي إلى البحر الأحمر. وكان حكام السند قد غدوا يخضعون الآن للقاهرة (الفسطاط) وتحولوا إلى الإسماعيلية. وهي المذهب البدعة الذي كان يأخذ به المناهضون للخلفاء [العباسيين، م].

وكانت السند قد غدت قبل صعود الفاطميين ملجأ (للخوارج والزنادقة، والملاحدة والخ...)، وكان الإسماعيلية، وهم طائفة شيعية منظمة من الطوائف الإسلامية في الهند، قد برزوا منذ أواخر القرن التاسع. واحتفظوا بسيطرتهم على السند وغرب الهند، بعدما نالهم القمع في كل مكان آخر، وهناك نسبة عالية من أسر الأسياد في السند وشرق الهند ما تزال تنسب أصولها إلى أولئك المهاجرين الشيعة الأوائل، كذلك يرجع الأسياد في شرق الهند موطنهم إلى نزولهم الأول في وادي السند. والإسماعيلية، من حيث كونها فرعاً رئيساً من فروع الشيعة لها تفرعات عديدة، ولكنها تنسب نفسها جميعاً إلى إسماعيل، ابن الإمام الشيعي السادس جعفر الصادق (ت765) الذي توفي قبل والده، ولكنه سمي بالإمام السابع، في حين يرفض الشيعة الآخرون إسماعيل ويزعمون أن أخاه، موسى الكاظم، هو الإمام السابع. وليس هناك ما يعرف على وجه التحديد من أمر الحركة الإسماعيلية قبل قيام الدولة الفاطمية في النصف الثاني من القرن التاسع، وكل ما يحيط بها مستنبط من

الكتابات الإسماعيلية المتأخرة أو الكتابات المعادية للإسماعيلية[1].

وهكذا يبدو أنها كانت قد تنبأت بجملة من الأفكار اللاحقة لكن المعدلة في بعض الجوانب. ومن الأمور الجوهرية لديهم التمييز بين «الظاهر» و«الباطن» في الدين. وقد أدى هذا «الباطن» إلى أن يصبح المذهب الإسماعيلي مديناً لفلسفات الهند الصوفية وأفكارها في ألوهية الإنسان الميتافيزيقية. ولا ريب أن ثمة علاقة وثيقة بين الاثنين، فيبدو الخوجات الإسماعيليون بمثابة انتقال بين الإسلام والهندوسية، ولكن لم يثبت التأثير المباشر. إذ يعتمد الباطن في العقيدة الإسماعيلية أشد الاعتماد على الدلالة الصوفية للحروف والأرقام التي تؤلف منظومة غنوصية لمعرفة الكون وتاريخ تراتبي دوري اكتسب طابعاً أفلوطينياً مستحدثاً في أوائل القرن العاشر. ويعتبر الاسماعيليون أحياناً من القرامطة، نسبة إلى حمدان القرمطي، وهو داعية إسماعيلي عاش في الكوفة في الربع الأخير من القرن التاسع. وهؤلاء يشير إليهم خصومهم أحياناً مقتصرين على وصفهم بـ«الملاحدة» أو تراهم يوصفون بـ«السبعية» في إشارة إلى الأشكال السباعية التي يجدونها أينما تطلعوا ونظروا. ومن الصفات الأخرى التي تنسب إليهم «الباطنية» و«أهل التأويل».

وكان الخلفاء الفاطميون يدعون أنهم من سلالة محمد [صلعم] عن طريق ابنته «فاطمة»، وهكذا أصبحوا، بوصفهم إسماعيليين، شراح العقيدة التي تنسب إلى القادة الدينيين السياسيين قدرات خارقة للطبيعة[2]. وفي عهد الحاكم [بأمر الله، م] (996-1021) أخذت الإسماعيلية في القاهرة تعلن ألوهية هذا الخليفة الفاطمي. ولما كانت الفاطمية تدعي لنفسها حق الإمامة فقد بات من المحتم تعديل النظرية الأولى المتصلة بدور محمد بن إسماعيل، آخر الأئمة وقصر عدد الأئمة إلى سبعة وقد انتقلت زعامة الحاكم [بأمر الله، م] الروحية للدروز إلى حمزة بن علي الذي غدا مؤسس عقيدة الدروز الدينية وقام هؤلاء الدروز بالسيطرة على [الجبل المنسوب إليهم، م] جبل الدروز في سورية. ولكن ديانة الدروز عملت على تحوير أفكار الإسماعيلية الأساسية إلى حد باتت تعتبر معه بعيدة عن نطاق العقيدة الإسماعيلية.

(1) W. Ivanow, Ismaili Traditions Concerning the Rise of the Fatimids (Oxford, 1942).

(2) B. Lewis, «Ismaili Notes», Bulletin of the School of Oriental and African Studies, vol. XII (1948), p. 597.

كان دعاة الإسماعيلية يؤدون عملهم حتى منتصف القرن التاسع في سرية بالغة، وفي العام 899 أقام أحد زعماء الإسماعيلية دولة كان مركزها البحرين، وظلت هذه الدولة قوية حتى العام 977. وفي اليمن استقر اثنان من الدعاة، هما علي بن الفضل وابن حوشب، في منطقة جبل المصور، حيث أمكنهما كسب تأييد قوي بين القبائل. وفي العام 883 أرسل كبير الدعاة ابن حوشب منصور اليمن دعاة على رأسهم ابن أخيه الهيثم من اليمن إلى «السند والهند»[1]. ولقد تكللت مهمة الجماعة بنجاح فائق في السند، وخاصة في الملتان، وهنا خلف الهيثم دعاة آخرون. وربما كان من بينهم الصوفي الشهير الحلاج الذي كان يظن بأنه من جماعات القرامطة في الكوفة، والأحساء (البحرين)، والملتان أيضاً، أثناء ترحاله ما بين 885 و901 ميلادي[2]. وكان في هذه الجماعات السرية يجري الإعداد للدولة الفاطمية الإسماعيلية. كما أن ابن حوشب منصور اليمن أرسل داعية يدعى أبا العلاء الشيعي إلى المغرب في العام 893، حيث نال تأييد قبيلة كتامة البربرية في غرب الجزائر، التي غدت أساس الحكم الفاطمي في عام 910.

ولقد وسع الفاطميون سلطانهم من جهة، بالتوسع الإقليمي – حيث انتقل الخليفة الرابع المُعزّ (953–75)، إلى مصر – ومن جهة ثانية، بالدعوة وهي مؤسسة خاصة بالاسماعيليين، نهضت بالعمل بين عامة الناس، والسعي إلى كسب تأييد الحكام المحليين إلى قضية الفاطمية في كل مكان[3]. ولكن في هذا النهج الأخير لم تحقق الدعوة نجاحاً كبيراً، سوى في الهند، حيث نجحت المهمة التي يعود عهدها إلى الأيام المبكرة من الدعوة الإسماعيلية، بإقامة إمارة إسماعيلية تحت السيادة الفاطمية، وكان هذا النجاح الوحيد الذي لازمه بطيب خاطر تنازلات عقائدية وطقسية. وفي أيام المعز انحرف الداعية في بلاد السند عن الأصول الإسماعيلية المتبعة بأن قبل من الأنصار الجدد الحفاظ على العديد من الأعراف غير الإسلامية التي حملوها من دياناتهم القديمة وخفف من وطأة التعاليم على المسلمين الذين تحولوا إلى الإسماعيلية في قوانين الطعام والقوانين التي

(1) L. Massignon, La passion d'al-Hosayn ibn Mansour al-Hallaj, martyr mystique de l'Islam, 3 vols (Paris, 1922), I, pp. 178-9.

(2) Stern, «Ismaili Propaganda».

(3) Sachau, Alberuni's India, I, p. 116.

تحكم درجات التحريم في الزواج.

ولكن إمامة المعز كانت قد أعلنت صراحة وجهاراً، وأصبحت الخطبة تقرأ باسمه، في قلعة جعلها الاسماعيليون عاصمة لهم ودار هجرة، وهي في الأرجح مدينة الملتان ذاتها وقد حدث ذلك في الوقت الذي تحول فيه ولاء بعض بلدات السند، ومنها الملتان إلى الحكام الشاهيين عوضاً عن استمرار موالاتهم لبغداد وقد وجه الخليفة العزيز (975–96) حملة بقيادة جلام بن شيبان إلى السند. فاستولى جلام هذا على الملتان، وحطم معبد الصنم [البد، م] وقتل سدنته، وبنى مسجداً في مكانه، بعد ما أغلق المسجد الأموي القديم[1]. وكانت الدعوة السندية قد بدأت في الوقت ذاته تقتصر على الالتزام الشديد بالتعاليم التي وضعها الإمام. وليس واضحاً كيف لنا أن نتصور العلاقة بين الداعية والملك الذي تحول إلى الدين الجديد وهو الذي أتى بالنصر للفاطميين. وربما علينا إذاً أن نتخيل شكلاً من الحكومة المزدوجة. فقد كتب المقدسي الذي زار السند سنة 985 ميلادية: «في الملتان تقرأ الخطبة باسم [الخليفة، م] الفاطمي، كذلك تتخذ القرارات جميعها وفقاً لأوامره. والقاعدة أن يسافر المبعوثون إلى مصر موفدين من الملتان بانتظام. وحاكمها ذو سيطرة ويتسم بالعدل»[2]. ونجد في كتاب «حدود العالم»، لصاحبه المجهول، في الفترة ذاتها أن «الحاكم قرشي... ويعيش في معسكر يبعد نحو نصف باراسنج عن الملتان ويلقي الخطبة باسم «المغربي»»[3].

يلوح أن النجاح الخارق الذي تحقق للدعوة الفاطمية في السند مرده تطورات لحقت بالتجارة. ذلك أن الفتح الفاطمي لمصر وتغيير طرق التجارة في البحر الأبيض المتوسط أدى إلى انتعاش حركة انتقال البضائع عبر البحر الأحمر، ومن ثم فإن دور مصر في تجارة الهند، الذي كان حتى العام 969 محدوداً، اكتسب أهمية أعظم بكثير[4]. وغني عن القول

(1) De Goeje, Al-Muqaddasi, p. 485.

(2) V. Minorsky (trans.), Hudud al-alam (London, 1937), p. 89.

(3) B. Lewis, «The Fatimids and the route to India», revue de la Faculte des Sciences Economiques de l'Universite d'Istanbul, 11eme Annee (Oct. 1949-Juillet 1950), no. 1-4, pp. 50-54.

(4) W. Madelung, «Das Imamat in der fruhen ismailtischen Lehre», Der Islam, vol. 38 (1961); M.J. De Goege, Memoire sur les Carmathes du Bahrain et les Fatimides (Leiden, 1886); De Goeje, Ibn Hauqal, p. 221.

أن التنافس الشيعي السني بين الخلفاء الفاطميين في القاهرة والعباسيين في بغداد كان ترجمة إيديولوجية للمنافسة التجارية بين البحر الأحمر والخليج العربي، إذ أخذ كلا الطرفين يتنافسان أشد التنافس على تجارة الهند. وقد امتدت السيطرة المصرية جنوباً، إلى السواحل الأفريقية والعربية، بما فيها اليمن، التي تصل الفاطميين بقوم عريقين بالتجارة ولهم صلات قديمة بالمحيط الهندي. أما في السند فإن الدعاية والتجارة الإسماعيلية تطورتا جنباً إلى جنب، ففي ذروة القوة الفاطمية في عهد المستنصر، في منتصف القرن الحادي عشر حين كانت بغداد تحكم مؤقتاً باسم الفاطميين، كانت الدعوة كذلك ناشطة على ساحل كوجرات. وقد انتشر النفوذ الفاطمي وقوة جماعات القرامطة على الدروب البديلة التي كان يستخدمها العراقيون، في البحرين والأهواز، مهددة السوق العباسي في الخليج، وبين قبائل كرمان ومكران وبلوخستان[1]. وفي الوقت ذاته تدهورت تجارة الخليج، كما رأينا، بسرعة لعوامل داخلية أطلقتها الغزوات التركية[2]. وقد استمرت الإمارة الإسماعيلية في الملتان حتى كان دمارها على يد محمود الغزنوي.

وامتد حكم جلام من وادي السند الأعلى حتى الرور، مجاوراً بذلك ممالك الشاهية الهندوس التي آزرها في محاولة للحد من انتشار الغزنويين المناصرين للعباسيين والسنة المتحمسين. وبعد وفاة جلام في 966 أو 990 اتحد الشيخ حميد لودي، خلفه في الملتان وربما ابنه، من جديد والأمير الشاهي لاعتراض سبكتكين في لمغان[3]. وقد حدث هذا في وقت لم تكن تقرأ الخطبة في الملتان باسم الخليفة الفاطمي وحسب، بل وكانت تضرب النقود على النمط الفاطمي أيضاً، وتستخدم على نطاق واسع في مرافئ الهند الغربية وبحر العرب ومنطقة الخليج، وتعرف في القرن العاشر بالعملة الطويلة وهي مشتقة من اللاري الفضي الخالص، الذي كان وحدة النقد الأساسية في تجارة الساحل في القرن السادس عشر[4].

وعند فتح محمود الغزنوي الملتان في العام 1010 ميلادية، كان ما يزال هناك حاكم

(1) Cf. p. 57–58.
(2) Briggs, Ferishta, I, pp. 9, 40–41, 50.
(3) Cf. p. 175.
(4) Ray, Dynastic History of Northern India, I, p. 27.

يستند إلى دعم من الفاطميين، من سلالة الشيخ حميد لودي الذي ارتقى العرش، «وكان ضعيفاً وولاؤه ونوازعه منفرة»، كما يقول مؤرخ الغزنويين العُتْبي، ومن الملاحدة، أو الاسماعيليين الذين ارتضوا في مرحلة معينة أن يدفعوا الجزية لمحمود و«يتبعوا الدين الحق»، ولكنه ارتد مرة ثانية عنه وكان هذا السلوك يبلغ حد العصيان ووفر لمحمود ذريعة «بأن يضع حداً للشقاق ويخضع الملاحدة بحد السيف»[1]. «ولقد افتتح مسجد محمد بن القاسم من جديد للمصلين من السنة وترك المسجد الذي بناه جلام للخراب»[2]. فأصبح المسجد مخزناً للأهراء، ولكن إسماعيليي السند الأعلى استعادوه بعد هجوم محمود الغزنوي، وظلوا على اتصالهم بالطوائف التي في مصر وسورية. وفي عهد السلطان مسعود الغزنوي (1031–41) استعاد ابن داود وإسماعيليون آخرون السلطة، بعد تحريض من الزعيم الدرزي المقتنع – وهو ذاته الذي نسب قوى خارقة إلى الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله – في رسالة من العام 1033 تعرف برسالة الهند، وهذه الرسالة موجهة إلى «الموحدين» في الهند عموماً، والشيخ ابن سومار رجابال خصوصاً، مما يعني أن قبيلة السومرة باتت الآن مرتبطة بالإسماعيليين.

ولعل الكثير من معتنقي الدين الجدد صاروا كذلك، عندما كانت سلطة الفاطميين في طريقها لبلوغ ذروتها، وقام علي بن محمد الصليحي، وهو داعية فاطمي، بتأسيس سلالة الصليحيين في مصار في منطقة هراز، الذين وسعوا سلطان الفاطميين إلى أبعد الحدود في اليمن وشبه الجزيرة العربية، وعُمان والبحرين، في حين مضوا يبذلون جهدهم في نشر الإسماعيلية في الهند. وكان الدعاة اليمنيون قد أسسوا في هذه الأثناء طائفة إسماعيلية جديدة في منطقة كمباي في كوجرات. وقد احتفظت هذه الطائفة الجديدة بعلاقات وثيقة بالدعوة اليمنية وأصبحت نواة طائفة البهرة الحديثة. وفي الملتان جرى قمع السلطة الإسماعيلية في العام 1175، على يد محمد الغوري، ثم تم إحياؤها من جديد، ولكنهم استمروا في الانتعاش بوصفهم منظمة سرية، ثم اندمجت شيئاً فشيئاً في مدرسة الشيخ زكريا (ت1262) الصوفية، وكان الشيخ زكريا مؤسس الطريقة السهروردية في الملتان.

(1) Cf. Sachau, Alberuni's India, I, p. 117.
(2) BM: Arabic MS, Add. 11.561, fol.36.

وهناك آخرون تحولوا إلى مذهب الاثني عشرية[1]. ولم توهن قبضة هؤلاء في الإمساك بالتجارة البرية والداخلية في الملتان.

وبعد فتح محمود الغزنوي الملتان غادرها زعماء الإسماعيلية إلى المنصورة والرور، وأوتش وبهاكار، وتولوا تأسيس دولة جديدة في هذه المناطق بمعونة رؤوس الإسماعيلية المحليين. وكانت مملكة المنصورة قد أقرت بسلطان الأمير عضد الدولة البويهي (949-83) وكانت تحكم من قبيلة الهباري القرشية حتى العام 985-6، وكان هؤلاء من السنة. وفي عام 1025 أصبحت المنطقة تحت هيمنة الإسماعيليين. فاتبع محمود عند عودته من سومنات (1025) طريقاً عبر السند الأسفل ومضى «لقتال المنصورة»، وحاكمها المرتد عن الإسلام، ويبدو أن هذا الحاكم كان من السومرة أيضاً. وكانت المنصورة في حكم الولاة الغزنويين، في حين يبدو أن الإسماعيليين قد انسحبوا عائدين إلى الملتان.

(1) S.A.A. Rizvi, A Socio–Intellectual History of the Isna ‘Ashari Shi’is in India, 2 vols (New Delhi, 1986), I, p. 146.

الفصل الخامس
مهرجانات الهند
المدخل

نلتفت الآن إلى الهند في مطالع القرون الوسطى على وجه الخصوص، أي تلك الأصقاع من الهند، التي تقع وراء السند وحدود الفتح الإسلامي. ويبدو للوهلة الأولى أن هذا الموضوع ليس بالواعد جداً. إذ يخبرنا (إيه. إل. باشام A. L. Basham) في كتابه «الأعجوبة التي هي الهند» (The Wonder that was India) المقروء على نطاق واسع مثلاً، أن تاريخ القرون المتعاقبة (من القرن السابع حتى الحادي عشر) يروي قصة كئيبة عن الحرب التي تسري كالعدوى بين أسر مالكة متنافسة. ويمكن متابعة هذه الحرب بشيء من التفصيل، بفضل النقوش العديدة والأشكال المحفورة على النحاس في الحقبة موضوع البحث، إلا أن تلك التفاصيل الرتيبة تدعو للشعور بالملل لدى غير الاختصاصيين[1]. ذلك أن مطالع حقبة القرون الوسطى كانت عصراً ما عاد يحظى، والحق يقال، بعناية المؤرخين، ما عدا قلة قليلة منهم. إذ إن باشام يتبع سلفه (في. إيه. سميث V. A. Smith) في كتابه «التاريخ المبكر للهند»[2] (Early History of India) ويليه (آر. إس. شارما R. S. Sharma) في كتابه «الإقطاع الهندي»[3] (India Feudalism) وفي إثره مدرسة كاملة، وكلهم إما صراحة أو ضمناً، يحذون حذو النماذج الأوروبية في دراسة التاريخ وفق منهج التحقيب التاريخي.

وأبرزها ذلك الأنموذج الأساسي القائم على هذا النزوع الأوروبي الذي جرى تطبيقه

(1) First published 1954. Reprint New Delhi, 1987, p. 71.

(2) Oxford, 1924.

(3) Calcutta, 1965.

على الهند دونما تمحيص ونقد، ألا وهو تقسيم التاريخ إلى حقب «قديمة» و«قروسطية» و«حديثة». ولكن هذا ليس بالتقسيم القديم الذي تجاوزه الزمن بأي حال. فقسم التاريخ في الجامعات الهندية ما يزال يدرس التاريخ وفق هذه الخطوط الزمنية. وإذاً فالتاريخ القديم يعالج الحقبة من أيام الموريا أو ربما أبكر منها حتى الغوبتا ونهاية «العصر الذهبي» في الحضارة الهندية - الآرية الكلاسيكية («الأعجوبة» عند باشام)، حيث إمبراطورية هارشا البوذية في أوائل القرن السابع تسدل ستار النهاية.

وحين تم هذا انطفأت الأنوار إذا جاز التعبير، وجلسنا نمضي «الفترة المظلمة» في مطالع العصر الوسيط في الهند، وتبدأ هذه الحقبة بغزوات من آسيا الوسطى، من الهون وقوم من غير الآريين، وصعود الراجبوت (الذين جاء أسلافهم من آسيا الوسطى، كما يقال على نحو يكتنفه الغموض)، ثم ظهور الإسلام الذي يؤدي إلى الهيمنة «الأجنبية» للمسلمين، وتبلغ ذروتها بإرساء إمبراطوريات «طاغية متعسفة» تنهار في النهاية بسبب «الاستنزاف» الذي حدث في القرن الثامن عشر. وعندئذ وحسب قيض للستار أن يرفع ثانية فترى الحقبة «الحديثة» تبدأ بحيازة البريطانيين على هيمنة إقليمية وظهور أول المستشرقين الذين انطلقوا للكشف عن الهند «الكلاسيكية» تحت تأثير الافتراض بأن الهند وأوروبا كانتا ذات يوم مظهرين مختلفين لعقل هندي - أوروبي واحد. وهكذا بدأ البحث عن أسلافنا الهنود، وكان في الواقع بحثاً عن «جوهرنا» الخاص، وما زال هذا البحث عن عقل هندي - أوروبي يشوش فهمنا للعصر الوسيط.

تتسم مشكلة التحقيب التاريخي ذات الطابع الأوروبي بأنها جديرة بالملاحظة حين ننظر إلى عصر الانتقال بين «قديم» و«وسيط»، الذي يسمى «مطالع الحقبة القروسطية» في الهند، أو الفترة من القرن السابع وحتى الحادي عشر. ومن الطبيعي أن استخدام المصطلحين «قديم» و«قروسطي» أمر، والافتراض أننا نتناول تطورات «موازية» لما حدث في أوروبا أمر آخر. ولقد استخدمنا المصطلحات ذاتها في هذا الكتاب بوصفها صفة مشتركة محض حيادية لمجموعة معينة من القرون، على نحو استخدامنا للتأريخ الميلادي فيما يخص التاريخ الهندي (أو الصيني). ولكن هذا الاستخدام «البريء» لمفهوم «العصور الوسطى» ليس بالذي يأخذ به المؤرخون المتخصصون بالتاريخ الهندي

الذين يفترضون اتفاق مادة الأحداث التي تقع في أوروبا والهند في هذه الفترة.

وقد تكررت مثل هذه النظرة حتى اليوم الحاضر في كتب الأخبار والمراجع الأساسية، كما في كتاب (إس. ديغبي S. Digby) «تاريخ كامبريدج في اقتصاد الهند» (The Cambridge Economic History of India) : «ثمة ما يدهش في التغيرات التي وقعت في الهند في هذه الفترة وجاءت موازية لظاهرة التجديد الاجتماعي في وجه الموارد المتضائلة وضعف التواصل في أوروبا الغربية في هذه القرون ذاتها. فالكساد الذي أصاب شمال الهند، وإن لم يكن شديداً جداً، فإن مدته طالت أيضاً. وقد شملت العوامل التاريخية العالمية التي يبدو إنها أسهمت في انحدار الرخاء في كلا المنطقتين، ومنها غزو موجات جديدة من القبائل البدائية من آسيا الوسطى، وإغلاق طريق الحرير عبر حوض تاريم وشمال غرب الهند إلى بحر العرب، وظهور الإسلام»[1]. كذلك كتب جيه. إف. ريتشاردز مؤخراً بما يفيد المعنى ذاته، إذ قال: «إن الانطباع العام الذي أثارته أبحاث المؤرخين المعنيين بتلك الحقبة أنها تمثل مجتمعاً غلب عليه الطابع الريفي، والأماكن المدنية فيه كانت غير ذات أهمية نسبياً. وبدلاً من ذلك كانت الطبقة الفلاحية الريفية مقيدة إلى الضياع التي تديرها معابد ورهبانيات هندوسية وبوذية، ومسؤولون من البلاط وأرستقراطيون محليون استقروا في الأرض»[2]. ويردد هؤلاء الكتاب أقوال شارما الذي ضلل كتابه «الإقطاع الهندي» مؤرخي الحقبة كافة، وليس ذلك لأنه كتبه انطلاقاً من افتراض مسبق بوجود «عصر مظلم» وحسب، وهو يبحث بإصرار ونقطة بعد نقطة عن موازيات منهجية مع أوروبا، وإنما أيضاً، وبالمصادفة، لأنه لم يكن هناك ما يدحض مقولته قط. وجرياً على مذهب شارما بحث المؤرخون عن مواز هندي «للإقطاع» الأوروبي، أي نمط من التنظيم الاجتماعي اتسم بالانحدار الاقتصادي والثقافي العام الذي فسر ما جرى في أوروبا ذات يوم، وفسر كذلك بصورة مشابهة غزوات القبائل الهمجية وصعود الإسلام. ولم ينفك شارما عن تكرار آرائه مراراً - وغالباً ما كان يرددها كلمة كلمة تقريباً - ولعله لم يعمل على تطوير هذه الآراء بأي قدر[3]. ولنا أن نلخص أفكاره على النحو التالي:

---

(1) Vol. I (ed. by Raychaudhuri and Habib), pp. 45-46.

(2) «Outflows of precious metals», p. 185.

(3) See Indian feudalism, c. 300-1200; «Problem of Transition from Ancient to Medieval in Indian His-

أصبح الاقتصاد الهندي ما بين القرنين السابع والعاشر، حسب ما يذهب إليه شارما، ريفياً أو موجهاً نحو الزراعة حصراً، والانحدار الجلي للتجارة والحياة المدنية داخلياً، وخارجياً أيضاً وذلك لتوقف البيزنطيين عن استيراد الحرير من الهند (نظراً لإدخالهم دود القز المستورد من الصين)، وبسبب «توسع العرب تحت راية الإسلام». ويقول شارما إنه يمكن استخلاص هذا من غياب التداول بالنقود الذهبية الهندية في تلك القرون والافتقار الظاهر للنقود عموماً، حتى وإن أشارت المدونات والكتب والرسائل إلى استخدام النقود المعدنية بكثرة وتحدثت الصكوك والسندات عن ضرائب تسدد بالذهب، وما يزال ثمة شاهد على نشاط تجاري على السواحل. ولقد اتخذت التجارة والبيع والشراء طابع «الإقطاع» فأكسبت الهند «اقتصاداً مغلقاً». وكان الدليل الإيجابي الرئيس الذي يزعم شارما أنه استمد أطروحته منه (سوى الدليل السلبي المتصل بغياب قطع النقود المعدنية أو قلتها) هو صكوك منح البراهمة والمعابد «وآخرين» الأراضي والضياع التي تظهر بكميات كبيرة في العديد من بقاع شبه القارة [الهندية، م] قرابة نهاية حكم الأباطرة الغوبتا. وهذه الصكوك شاهد على التوجه الجديد للعصر نحو إعادة توزيع الأراضي الزراعية بصورة عادلة و «اللامركزية» أو «تفكك» السلطة السياسية - الموازي «لإنهاء الإقطاع» في أوروبا.

وهكذا يجد شارما أصل وتطور الشكل الهندي «للإقطاع السياسي» في «منح الأراضي للبراهمة». ففي الاقتصاد «الإقطاعي» أصبحت القرية الهندية تتمتع بالاكتفاء الذاتي (مع إشباع الاحتياجات محلياً)، في حين ظهرت في الوقت نفسه «طبقة من أصحاب الأراضي»، ذات سيطرة تراتبية هرمية على الأرض نشأت «بإقطاع من الباطن على نطاق واسع، خاصة من القرن الثامن فصاعداً»، ومع وجود هؤلاء الذين حصلوا من الإقطاعي على الأرض والتابعين لهم من الباطن ممن يترتب عليهم إمداد الجنود والقتال في سبيل سيدهم، «نشأت طبقة من الفلاحين الخاضعين، أي «الأقنان» [عبيد الأرض، م]، حيث

tory», The Indian Historical review, vol. I, no. 1 (March, 1974); Social Change in Early Medieval India (delhi, 1969); «Coins and Problems of Early Indian Economic history», Journal of the Numismatic Society of India, vol. XXXI (1969); «Usury in Early Medieval and Ancient India (AD 400–1200)», Comparative Studies in Society and History, vol. VIII, no. 1(1965); «How Feudal was Indian Feudalism?», in: T.J. Byres and H. Mukhia (eds), Feudalism and Non-European Societies (London, 1985).

يُقسر الفلاحون على الارتباط بالأرض في كثير من أصقاع الهند. بل هنالك صلة مهمة بين انهيار العبودية والاتجار بالأقنان». وأخيراً، فإن عملية تعميم الإقطاع مصحوبة بتشكل «وحدات ثقافية إقليمية»، وانتشار طبقات المنبوذين، وبدايات تشكل اللغات الإقليمية والمحلية (أدت عزلة هذه المناطق إلى تقوية العنصر المحلي في اللغة) والأقلام (الخط) الإقليمية أيضاً، و«الأساليب الإقليمية في النحت وبناء المعابد.» وواضح أن شارما، وهو المخلص «للتفسير المادي»، يرى أن هذه النزعات الآنفة الذكر بنى ثقافية فوقية للاقتصاد الإقطاعي، والعزلة المتزايدة للاقتصاد الهندي التي لم يتم التغلب عليها قبل القرن الحادي عشر، حين شهدت الهند توسعاً في نشاطاتها التجارية.

حسبنا ما ذكرنا لتبيين أن أطروحة شارما تقتضي بالضرورة محاولة ملحة لاكتشاف «عناصر» تلائم صورة متخيلة سلفاً لما حدث في الهند لأنه حدث في أوروبا (أو جرى الزعم بأنه حدث في أوروبا على يد شارما ومدرسته من المؤرخين الذين تتصف معرفتهم بالتاريخ الأوروبي بأنها أولية وقديمة العهد تماماً)، أو بسبب من مخطط ماركسي تجاوزه الزمن للتطور «الضروري» «للإقطاع» انطلاقاً من «العبودية». والواقع، أن الأدلة المنهجية المؤيدة لعمل شارما ضعيفة، مما يجعل المرء يتساءل ما الذي جعل زملاء شارما يصفون عمله بأنه «رائد». ولقد أثار هذا العمل موجة طاغية من «دراسات في الإقطاع» عملت على توسيع أطروحة شارما، وربما كانت تختلف في بعض النقاط البسيطة، حسبما تكون الحالة، وتكون انتقادية هنا وهناك في موضوع «عدم كفاية المعطيات»، إلا أنها تظل تقاسيم على اللحن الأساسي[1]. وحسبنا بضع مقتطفات من هذا الجمع من الكتابات التي تختص

(1) Cf. K.K. Gopal, Feudalism in Northern India (London, 1966); R. Coulborn, «Feudalism, Brahmanism and the Intrusion of Islam upon Indian History», Comparative Studies in Society and History, 10, 3 (1968); L. Gopal, The Economic Life of Northern India, A.D. 700–1200 (Delhi, 1965); B.N.S. Yadav, «Immobility and Subjection of Indian Peasantry in Early Medieval Complex», The Indian Historical Review, vol. 1, no. 1 (March 1974); B.P. Mazumdar, Socio-Economic History of Northern India (1030–1194 A.D.) (Calcutta, 1960); R.N. Nandi, «Client, Ritual and Conflict in Early Brahmanical Order», Indian Historical Review, vol. 6, no. 1(1979–80); U. Thakur, «Economic Data from the Early Coins of India» Journal of the Economic and Social History of the Orient, vol. XIV (1971); D. Desai, «Art under Feudalism in India (c.A.D. 500–1300), The Indian Historical Review, I (1974); G.C. Choudhary, Political History of Northern India from Jain Sources, c. 650 A.D. to 1300 A.D. (Amristar, 1963).

بأدب الإقطاع لعرض انطباع عن الاتجاه العام للنقاش. فيلاحظ (دي. ديساي) وهو يكتب في موضوع «الفن في نظام الإقطاع» أن ثمة «تحجراً في الشكل والروح». ويعتقد أن إنجازات أصحاب النظرة العميقة الاتشاريا (العارفون) في التانترا [مذهب في الهندوسية ينحو إلى السرانية والباطنية، م] تعد مفيدة في نظر الملوك وأصحاب الاقطاعات في خدمة الاهتمامين المسيطرين عندهم، ألا وهما «الحرب والجنس»[1]. ويلخص لنا (جي. سي. تشودري) الوضع على النحو التالي: إن السمة السياسية لفترتنا الرتابة والركود... لقد فشلنا فعلاً في اكتشاف أي تغيرات أو تطورات ملحوظة. فقد يصادف المرء أينما توجه شروط السلطة والتبعية ذاتها؛ كما قد يصادف شروط الطغيان ذاتها[2]. وهناك كتاب مسلمون مثل (كيه. إيه. نظامي) الذي يمجد الفتح التركي لشمال الهند وينظر إلى الوراء ويتطلع إلى ما سبقه بذات النظرة: «لقد فقدت الهند بدءاً من القرن الثامن فصاعداً كل اتصال لها بالعالم الخارجي والمجتمع الهندي مستقر في جموده أشبه بهيكل من الإسمنت المسلح.» وكان أحد الإنجازات العظيمة للفتح التركي لشمال الهند إنهاء هذه العزلة وإرساء وضع دولي للهند في العالم المعروف آنذاك»[3].

هناك، كما سبقت الإشارة، قلة قليلة من المؤلفين تعالج أعمالهم بالنتيجة أطروحة الإقطاع بنهج نقدي، ولسوف نذكر هذه الأطروحات ونتناولها بالنقاش في مواضعها المناسبة في الفصول الفرعية اللاحقة[4]. ويلوح أن شارما من بين هؤلاء لم يكن في مزاج يجعله يبالي بالنقد الموجه إلى عمله. ذلك أن تاريخ هذه الفترة كان في حال من الفوضى، وهو يرزح تحت وطأة أطروحة نظام الإقطاع. إذ كان يفترض بالنمط «الإقطاعي» أن يكون قد تكشف نتيجة الغزوات الهمجية وانحدار التجارة الرومانية والبيزنطية، وفوق ذلك انتشر الإسلام الذي زاد في انعزال شبه القارة [الهندية، م]، وهذه أصداء ما أصبح الآن قديماً وتجاوزه الزمن، وكان ذات يوم أطروحات مفيدة نافعة أشد النفع أتى بها إدوارد

(1) Desai, «Art under Feudalism», pp. 11, 15.

(2) Choudhary, Political History, p. 329.

(3) K.A. Nizami, Some Aspects of Religion and Politics in India during the Thirteenth Century (Delhi, 1974), p. 84.

(4) Special attention may bedrawn to the names of B.D. Chattopadhyaya and D.C. Sircar. Cf. also H.Kulke, «fragmentation and Segmentation Versus Integration», Studies in History, vol. IV, 2 (1982), pp. 237–63.

جيبون وهنري بيرين. ففي كتاب جيبون انحدار وسقوط الإمبراطورية الرومانية، تنتهي العصور القديمة في القرن الخامس ويبدأ عصر الظلام نتيجة غزوات أتيلا زعيم الهون. ورداً على جيبون ذهب بيرين إلى القول بأن العالم الكلاسيكي (أثينا وروما) ظل حياً وفي أحسن حال حتى القرن السابع. وإذاً فإن الغزاة الهمجيين قد خلدوا حضارة الرومان. لكن ظهر الإسلام عندئذ، ولما أرسى العرب سلطانهم غرب البحر الأبيض المتوسط وإسبانيا صارت وحدة المتوسط – البحيرة الرومانية – إلى الضياع. فكان الميروفنجيون معزولين في أوروبا الغربية وصار لزاماً على الكارولنجيين التراجع إلى عمق البر مما أفقدهم اتصالهم بحياة [حوض، م] البحر الأبيض المتوسط وعالم التجارة، فكانت بداية العصر الإقطاعي.

كنا قد شاهدنا أن آثار توسع الإسلام أدت في أوروبا إلى عكس ما قال به بيرين[1]. ولقد رجعنا إلى كتاب أشاروا إلى «الأسلمة الاقتصادية لأوروبا في مطلع القرون الوسطى»، ومن ذلك تأكيد موريس لومبارد، وستور بولين وما يسمى بعلم الآثار الجديد أن الغرب في مطالع القرون الوسطى قادر على إعادة بناء اقتصاده التبادلي بالاحتكاك التجاري مع العالم الإسلامي الأكثر تطوراً. ولكن جيبون وبيرين في أطروحتيهما ما زالا يتشبثان بالهند ويحكمان قبضتهما عليها: فهنا تكون الغزوات الهمجية وظهور الإسلام عاملين تضافرا لبدء العصور الوسطى و«الإقطاع». والحق أنه لم يجر وضع فعالية تقسيم التاريخ إلى حقب، ولا جدوى التشابه الجزئي مع أوروبا موضع التساؤل والشك، بل على العكس إذ انصب الجدل على التاريخ الذي ينبغي اعتباره بداية الحقبة الوسيطة. أتبدأ مع الهون في القرن الخامس؟ أم مع فتح السند على أيدي العرب في بداية القرن الثامن؟ أم مع منتصف القرن الثامن – في زمن «فتح العالم» على يدي ملك كشمير لاليتاديتيا – الذي يشير إلى نهاية حضارة الهند «الكلاسيكية» وبدء حضارة القرون الوسطى ممثلة بالبراتيهارا والبالا والراشتراكوتا والتشولا، على نحو ما اعتقد هيرمان غويتز؟[2]. وتلكم هي قضية لا يمكن حسمها.

(1) Cf. p. 33ff.

(2) H. Goetz, «Conquest», p. 8.

هنالك مصاعب أشد تعقيداً سوف تنشأ حين يستعاض عن البديل الثلاثي «القديم / الوسيط/ الحديث» بالثلاثي «الهندوسي / الإسلامي/ الاستعماري». وإذاً، فمتى تبدأ الحقبة الإسلامية، في القرن الثامن، أم القرن الحادي عشر، أم الثالث عشر؟ بل هل بوسعنا أن نتحدث عن حقبة إسلامية على نحو مطلق، باعتبار أن المسلمين لم يكونوا أبداً أكثرية في الهند، كما أن أجزاء كثيرة من البلاد لم تتم أسلمتها؟ إن هذا التقسيم وسواه من التقسيمات الثلاثية قد ابتكره مؤرخون استعماريون وهم «استعماريون» بمعنى أن هذه التقسيمات قامت على أساس الفكرة القائلة إنه يمكن لحضارة جديدة أن تنتشر عندما تتداعى الحضارة القديمة: حيث يأتي الإسلام إلى الهند، أو أندونيسيا حينما تتداعى «الهندوسية» ويكون الحكم الإمبراطوري قد «تشظى»، لكن كذلك لا يترسخ الحكم البريطاني أو الهولندي إلا عندما تكون الإمبراطوريات الإسلامية قد «تداعت». وليس من قبيل الصدفة أن يقدم لنا القرن الثامن عشر والقرون من السابع حتى الحادي عشر على أنها «قرون مظلمة». فمثل هذا التحقيب التاريخي هو تقسيم استعماري فظ لا بديل له يلوح في الأفق. ولقد طرح (جيه. سي فان لور) إلغاء التحقيب التاريخي على وجه الإطلاق لتفادي الفكرة القائلة إن التحولات التي طرأت على الاقتصاد والمجتمع في الهند وأندونيسيا تفرضها دوماً من الخارج حضارات «أرقى»، ولأن أفكار التقدم والتطور التي تصدر عنها هي مقولات فكرية أوروبية لا تصدق في التطبيق على آسيا[1]. ولكن هذا الضرب من التاريخ الاستقلالي الذي يدعو إليه فان لور لا ينطوي حقاً على بعد تاريخي، ويواجهنا بصورة هي أساساً سكونية. وهذه لا تحمل حلاً لمشكلة التحقيب؛ بل بالأحرى تتفادى مواجهتها، وتكاد تعود بنا إلى فكرة الطغيان الشرقي الهيغلية الماركسية، وهي أن الدولة إنما «وجدت في المكان وليس في الزمان» ومعها نمط إنتاج آسيوي ثابت وحتمي كذلك. وهناك محاولات أخرى لتجريد تاريخ آسيا أو الهند من العقلانية، ولكن بدلاً من سرد هذه المحاولات، في هذه المرحلة، أليس من الأجدر بنا أن نتساءل ما إذا كنا في المسار الصحيح. وهل يستحق الأمر الجهد، أم أنه من الممكن أن نبتكر نظاماً للمراحل يخص الهند، وآخر للإسلام، ثم نأتي بنظام آخر لأوروبا، ثم بأنظمة أخرى، بعد لأندونيسيا، والصين، وآسيا الوسطى، وأفريقيا؟

(1) Indonesian Trade and Society.

ربما يصدق هذا في أغراض محدودة معينة. ولكن ما يبدو مؤكداً، أنه للحصول على صورة شاملة للتاريخ الهندي من الضروري ألا نعزل شبه القارة الهندية وإنما أن نقوم بدراستها في تفاعلها مع عالمها الأرحب. ولذلك كان علينا بداية ألا نفترض مسبقاً أنه ليس هناك مثل هذا التفاعل، بسبب تخيل وجود عائق إسلامي يحول دون التجارة في الحقبة القروسطية المبكرة شبيه بالعوائق التي اعتقدنا ذات مرة أنها كانت السبب في الانتقال من روما القديمة إلى أوروبا الإقطاعية. وبديلاً عن تقسيم التاريخ الهندي في حد ذاته إلى حقب، لنا أن ننظر إلى العالم في مطالع القرون الوسطى نظرتنا إلى كل مترابط فيه الاقتصاد الإسلامي في لحظة انعطاف. فينبغي تناول المدة ما بين القرن السابع حتى الحادي عشر باعتبارها حقبة من التفوق الاقتصادي للإسلام. حيث تم بحكم الأمر الواقع أسلمة اقتصاد المناطق المجاورة عموماً، وليس أوروبا وحدها. وبهذا المعنى وحده تكون الهند موازية لأوروبا. ومن ثم حدثت في القرن الحادي عشر تحولات اقتصادية على نطاق العالم وضعت حداً للتفوق الاقتصادي للشرق الأوسط المسلم: ألا وهي صعود أوروبا، والغزو الإسلامي لشمال الهند، وما يسمى «معجزة الصين الاقتصادية [تحت حكم، م] السونغ». وعندئذ احتلت أوروبا والهند والصين موقع الشرق الأوسط المسلم.

ليس هناك إلا القليل من التشابه بين الهند وأوروبا في مطلع الحقبة القروسطية، سوى كونهما مطوقتين بالهيمنة التجارية الإسلامية. وفي هذا يبرز الكتاب العرب في القرنين التاسع والعاشر تخلف أوروبا، لكنهم يصفون الهند بأنها أرض ثروة عظيمة و«ملك ملوك الهند»، الراشتراكوتا أو البلهرا في الدكن الغربي باعتباره ثالث أو رابع أقوى ملوك العالم. وفي هذا التصنيف يعتبر الخليفة في رأس اللائحة، إذ إنه من بين الملوك كافة «أعظم الملوك وأغناهم وأعظمهم وأكثرهم إجلالاً، وحامي الدين الحنيف والملة»[1]. ويليه بعد ذلك، بدرجات مختلفة، «ملك الصين»، وملك الترك (ويدعى أيرخان [كما رسمه المسعودي، م])، ثم «ملك الهند» ويعرف بأنه (ملك الفيلة) و(ملك الحكمة)، فملك الروم (بيزنطة)[2]. فضلاً عن ذلك لم يقتصر العرب في تصويرهم على الملك راشتراكوتا، بل ويضيفون إليه الملوك الأدنى في الهند، بما فيهم ملوك جاوة، وبورما الوثنية، وملوك كمبوديا الخمير،

(1) Sauvaget, Akhbar, pp. 11–12.

(2) Ibid.; Masudi, Muruj adh-dhahab, I, pp. 158–60.

ويخصون بعنايتهم الكوجرا براتيهارا في شمال الهند، وجميعهم يصورون ملوكاً أقوياء ذوي بأس شديد ويقودون جيوشاً جرارة، ومن ورائهم الخيول وفي الغالب عشرات ألوف الفيلة. كذلك يقال في هؤلاء الملوك إنهم يملكون كنوزاً هائلة من الذهب والفضة.

ولقد عرف عن هؤلاء الملوك اضطلاعهم بدور في ما يعرف في الهند باسم الإحياء البرهماني، وهو تحول عام في مجرى الدين انطوى يومئذ على تدهور البوذية ثم تلاشيها تقريباً. وفي هذا كانت المدرسة الهندية الغربية سريعة إلى ملاحظة «مفاسد الرهبنة». وهنا تصل أطروحة الإقطاع بهوس الفلسفة - المستمد من المثالية الألمانية - ودور الهند القديم في التطور الروحي للبشرية. وهناك أيضاً اعتبر الانتقال من «الكلاسيكية» إلى «القروسطية» انحطاطاً ثقافياً، وصل إلى أدنى مستوى. ولئن كان هيغل وشليغل قد حددا نمط البحث الفلسفي في الهند فإننا نجد ماكس مولر ما يزال يحاول بعد أكثر من نصف قرن إلقاء الضوء على المعالم الأصلية والقديمة والأساسية للمدرسة الدينية - الفلسفية الهندية مقابل «إضافات» الرهبانيات الصاعدة والحكام «الأجانب» المسلمين، ثم البريطانيين. وهكذا لم يقتصر مولر على إسقاط الهند الحديثة وحسب وإنما كذلك أكثر من ألف سنة من التاريخ الهندي، باعتبارها غير مشوقة. بل وحتى ماكس فيبر التزم بضرب مثالي من المدرسة الهندية التقليدية القديمة من النمط ذاته إلى حد بعيد. وقد جنح هؤلاء العلماء إلى اعتبار هندوسية القرون الوسطى إنما هي تشويه لنزعة روحية بطولية نخبوية قوية قامت به التراتبية البراهمانية استجابة لضرورة استيعاب دين شعبي وطقوس مبتذلة[1].

لنقم بمحاولة تمهيدية هنا لنضع هذه التطورات في سياق اجتماعي واقتصادي ولنر إن كان بوسعنا أن نعيد صوغ ما في الأمر من قضايا. فأولاً، إنه استنتاج دقيق تماماً القائل إن البوذية اختفت إلى حد بعيد من الهند - رغم أنها لم تختف من جنوب شرق آسيا ذات الطابع الهندي - في مطالع الحقبة القروسطية. فقد كان للمرحلة المبكرة من توسع الديانة البوذية صلة وثيقة بتجارة المسافات البعيدة وأسواقها؛ إذ إنها صعدت على أطراف العالم ذي الصبغة الهندية. ذلك أن مؤسسات الديانة البوذية كانت قد انتشرت على امتداد طرق التجارة الهندية ووفرت البنية التحتية المتكاملة «أفقياً» التي تتسم بها الإمبراطوريات

(1) Cf. D. Rothermund, The German Intellectual Quest for India (New Delhi, 1986).

الواسعة، كما هي الحال في إمبراطورية الموريا والكوشان، وتشمل نخباً عسكرية وتجارية مختلفة[1]. فقد كانت البوذية بسبب من قدرتها الكامنة على التوسع والارتباط أفقياً، تلائم أشد التلاؤم هذه التشكيلات الإمبراطورية الفضفاضة التي تدبرت أن تتمحور أساساً حول المراكز المدنية وطرق التجارة الإستراتيجية. ففي جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى كان انتشار البوذية عادة المرحلة الأولى في عملية تهييد المنطقة التي دخلتها. كذلك وفرت البوذية البيئة الإيديولوجية والثقافية في عالم التجارة البحرية.

إلا أن البوذية بدأت بالانحدار في تلك القرون التي سبقت الإسلام، كما توضح مثلاً مقارنة روايات رحلة الراهبين البوذيين الصينيين فا - هين (399-414)، وهيوين تسانغ (627-45). فقد أورد هيوين تسانغ وكلاهما أن ميهيرا كولا، زعيم سفيتاهونا العظيم الذي مات في كشمير عام 542 م كان شديد الوطأة على البوذيين، إذ اضطهدهم بقسوة وأصدر قراراً بالقضاء على رهبان البوذية جميعهم في الهند و«الإطاحة بـ «شرعة بوذا»[2]. بيد أن غزوات الهون البيض لم تأت بنهاية البوذية، بل وحتى لم تؤد إلى انحسارها في شمال غرب الهند. كما أن الكثير من انحسار البوذية من الشمال لم يجر قبل موت هارشا في العام 647 م. ولقد شهدنا منذ ذلك التاريخ وحتى الغزو التركي غياب الدين من معظم أرجاء الهند. ولكن البوذية وجدت في كشمير ومناطق بالا - سينا (Pala - Sena) في البنغال ملاذاً إلى حين؛ إذ قام الأتراك بتطهير هذه المناطق من آثار البوذية في نهاية القرن الثاني عشر. ولكن يبدو أن البوذية انتعشت في عهد أسرة الراشتراكوتا في كوجرات حتى نهاية القرن التاسع. كذلك فإن الجاينية، وهي ديانة التجارة الأخرى في ذلك العصر، صارت مقصورة جغرافياً على غرب الهند وجنوبها، لكنها فقدت سيطرتها بدءاً من القرن الثامن على القسم الأعظم من شمال الهند. لكن قد يكون من السذاجة الحديث عن تلاشي البوذية، لأنها كانت في معظم الحالات تتشابه مع الهندوسية البراهمانية مثلاً في إطار ممارسات تانترية خاصة بإرشاد من العالم والمتصوف الهندوسي شنكارا، تشاريا، فأصبحت الهندوسية تضم إليها

(1) R. Inden, «the Ceremony of the Great Gift (Mahadana): Structure and Hiostorical Context in Indian Ritual and Society», in: M. Gaborieau and A. Thorner (eds), Asie du Sud: Traditions et Changements (Colloques Internationaux du C.N.R.S.) (Paris, 1979).

(2) Mirchandani, «Sind and the White Huns», p. 66.

العديد من الجوانب العقائدية والتنظيمية للبوذية المتأخرة، وغدا بوذا ذاته من تجليات [الإله العلة الأولى، م] فيشنو.

كيف لنا إذاً أن نفهم «الإحياء البراهماني» ذا الصيت الرنان؟(1) لم يختف البراهمة البتة بل استمروا في الخدمة بوصفهم كهنة معابد قائمين على أداء الطقوس في «العصر البوذي» إنما في وضع متدنٍّ. فنادراً ما كان يذكر في النقوش منذ أيام [الإمبراطور، م] أشوكا حتى قرابة العام 300 م إطراء لبراهمة. ومع أن وضعهم في ظل أسرة الغوبتا كان كما يبدو في تحسن، لكننا لا نجد نفوذاً للبراهمة يطغى قبل زوال تلك الأسرة الملكية وخاصة بدءاً من القرنين الثامن والتاسع، حين صار البراهمة يضطلعون بدور «الغورو» [المعلم، م] فكان أعظم وأول الجدليين في معارضة البوذيين المارقين المنافقين، بينما أستاذ بهاشتاريا في القرن السابع. وقد عرض شنكارا في القرن الثامن أو التاسع إصلاح المعابد مع نية صريحة بالقضاء على الرهبانيتين البوذية والجانية. ونشأت انتفاضة كبرى في الكتابات الهندوسية، وانتشرت ملخصات في موضوع «الشريعة» الدارما، وفلسفة تأملية قامت على كتابات راماتوجا ومادهفا غير ما قدمه شنكارا. كذلك كان المظهر الأساسي في الهندوسية القروسطية في المعابد تلك الصروح الرائعة —وهي الأولى من نوعها- التي شيدت من الحجر بأعداد كبيرة في كافة أرجاء شبه القارة الهندية وجوارها المتهند، حيث كانت تنصب صور وتماثيل فيشنو وشيفا ليتعبدها المتعبدون. وكانت العبادات البرهمانية والطقوس التي تؤدى في هذه المعابد الجديدة تعبيرات مألوفة عن الروابط «الشاقولية» التي باتت تسم الممالك الإقليمية الجديدة بعد انحلال التنظيم الأفقي للإمبراطوريات في الحقبة البوذية.

ولقد تركز الدين الملكي الجديد مع عبادة الأصنام والصور وبناء المعابد الضخمة حول الهبات بوصفها وسيلة لكسب فضيلة دينية، ويتم إعلانها في طقس الـ «مهادانا» أو «العطاء العظيم» وطقس تقديم هبات تعادل وزن الملك بالذهب الذي يعرف باسم

---

(1) Cf. M. Weber, The Religion of India «(New York and London, 1967), pp. 290–328; V.B. Mishra, Religious Beliefs and Practices of North India during the Early Mediaeval Period (Leiden, 1973); Inden, «Ceremony of the Great Gift»; Inden, «Imperial Formations, Imperial Puranas», in: Texts and Knowledge in South Asia (forthcoming).

تولابوروشادانا، وهو حدث أشبه بعيد الشتاء عند الهنود الحمر في أمريكا الشمالية، ليفيد منه البراهمة والخدم الآخرون لدى الملك. وقد حلت هذه وسواها من الطقوس الملكية إلى حد بعيد محل القرابين الفيدية من القرن الثامن وما بعده. وكانت العطايا التي تقدم للبراهمة والمعابد تشمل منح أراض واسعة وصغيرة. وغدت يومئذ عبادة التيرثاس أو الأماكن المقدسة في الوقت ذاته على قدر من الأهمية، مع الاغتسال القدسي والصيام والكفارة وسواها من الشعائر الدينية. ونستطيع أن نرى، على مستوى عام، ظهور مذاهب البهكتي ذات الصلة بمفاهيم الألوهة البرهمانية، وتجليات فيشنو وشيفا وشاكتي بل وحتى الجينا وبوذا اللذين كانا يعبدان في المعابد، مع انتشار طوائف هذه الديانات وتفرعاتها.

وقد وجدت الديانة الجديدة تعبيرها الأدبي في أسفار البورانا [الأساطير وتواريخ الأولين، م]، وفي أسفار الطوائف الأخرى، فيشنافا سمهيتاء، وشيفا أغاماء وشاكتا تانترا. وكما سبقت الإشارة فإن الأدبيات البورانية قد عدت من أعراض «انحدار» الهند في الحقبة القروسطية بسبب من فهم متعصب للمنهج الذي ظهرت فيه هذه النصوص. وأسفار البورانا شأنها شأن الملاحم كانت أصلاً حكراً على طبقة الشاتريا إلا أن محتواها التاريخي أصابه التشويه بسبب إضافة مختلف المواد الدينية والأسطورية التي كانت تصدر عن رهبانية ظلامية غامضة. وبعبارات أخرى، نقول إن الهندوسية البورانية إنما طُرحت على أنها نتيجة اختلاط روحانية تقوم على وحدة وجود آرية نخبوية وتعددية إلهية «شعبية» فجة غير آرية.

وكانت الأدبيات البرهمانية قد تسللت إليها نشوة شعبية تانترية، في حين ينظر إلى الطابع الديني للطائفتين الأبرز، وهما الشيوية [نسبة إلى شيفا، م] والفيشنوية [نسبة إلى فيشنو، م] على أنهما تشذيب للطقوس الحسية أو العاطفية الشعبية. فقد كان شيفا يعبد في شكل بشري بل وعلى نحو خاص بصورة قضيب الذكر؛ حيث ينصب قضيب [اللينغام، م] شيفا في المعابد في كافة أرجاء الهند، كبيرها وصغيرها، وكان الملوك ومعهم رهبانهم البراهمة يرعون عبادته بطابعها الجنسي الحسي، وقد امتدت هذه العبادة إلى القرى والأرياف أيضاً. أما الفيشنوية فقد حولت الجانب الحسي المباشر إلى ورع ديني، بهكتي؛ إذ إن فيشنو كان الإله «الحافظ»، إلهاً نباتياً لا يتطلب تعبداً دموياً، وليس له رمزية جنسية وخصوبة فاضحة، لكنه ليس أقل نزوعاً إلى العاطفة.

إننا نسعى في هذا الفصل الراهن باختصار، الى أن نعرض على أي نحو ترافقت هذه التعبيرات الدينية مع ازدياد قوة السلالات الحاكمة المحلية والإقليمية والاستقرار والتوسع الزراعي، وتكثيف جوانب الاقتصاد الإقليمي، التي أعقبت المرحلة البوذية من شبكات التجارة الكثيفة والواسعة الانتشار والتكامل الإمبريالي الفضفاض. وكما توضح المصادر المنقوشة والمكتوبة في الهند كلها فقد كانت سلطة الملوك القول الفصل في إحياء الرابطة البراهمانية الجديدة – فالبراهمانية، التي بلغت ذروتها بمذهبي شيفا وفيشنو برعاية الملوك المتحصنين بأقاليمهم، وما لديهم من معابد ضخمة مبنية من الحجر المتجمعة في العواصم الإقليمية الجديدة التي قامت فيها البلاطات المتنقلة من مكان لآخر، وتحويل الجماعات البدوية أو المترحلة إلى مقيمة ومستقرة وما يرافق ذلك من تكثيف زراعي – وقد انقض هذا النمط «الشاقولي» بأشكاله الأصلب، على العالم المفتوح للتاجر الجوال والراهب البوذي.

وليس المقصود بهذا القول أن التجارة اختفت بل العكس، فقد كان من شأن الاقتصادات الإقليمية ذات الكثافة المتزايدة باطراد أن أدت إلى تعاظم دور الهند في التجارة العالمية. ذلك أن التوسع هذا لم يقتصر على دعم التجارة وحسب، وإنما تمت إعادة استثمار مردوده في الإنتاج المحلي بحيث يعزز أحدهما الآخر. كما ارتبطت التجارة الداخلية بهذه التطورات، ويمكننا أن نرى ذلك في انتشار العديد من البلدات التي ترتبط وظائفها الجديدة بالمنطقة. كذلك يظهر الأمر ذاته في تنوع عناصر التجارة. وقصارى القول أن نجاح الاقتصادات الإقليمية وفر للملوك الجدد حافزاً مادياً لإشغال مناصب ذات استقلال ذاتي نسبياً حيال مركز «إمبراطوري» ما يلبث أن يتراجع إلى خلفية رمزية، لتأسيس سلالات حاكمة كما كانت ترفع إلى درجة النبالة نتيجة ارتباطها بالبراهمة الذين كانوا يوفرون اللوازم الطقسية. ولكن التطور هذا كله لا يمكن تصور حدوثه من دون دين الإسلام ذي النظرة العالمية ويتجاوز البوذية في الوقت نفسه الذي كان يجري فيه «الإحياء البراهماني».

وجوهر الأمر أن المسلمين، الذين يمثلون الحضارة التجارية الطاغية في ذلك الزمن، عن طريق تنظيم «شتاتهم» في الخارج على امتداد منافذ إنتاج الهند قد اهتموا برعاية

الارتباطات الخارجية لعالم يستمر بتوسيع قاعدته الإنتاجية عبر روابط أساسية إثنية وطائفية وعائلية. بل ولعلنا نقول إن المسلمين ووسطاءهم من اليهود أو البارسيين أو المسيحين يختصون بوظائف هي النقيض المتمم لأولئك «الهندوس» الذين يقعون تحت رعاية السيادة المشتركة من البراهمة – والملك. وكان «النمط» القروسطي «المبكر» قد أعد، كما سبق أن رأينا، في العصر «البيزنطي» – الساساني – (ما بعد) عصر الغوبتا. واقتصر الإسلام على تسريع عملية الإقلاع وحسب، وهي التي كانت قد انطلقت قبل ظهوره. وهذا واضح طبعاً في بعض مناطق الساحل الغربي حيث أتى فرض النظام البراهمي بتحول اجتماعي بالغ ينطوي على نزوع عميق مناهض للتجارة البحرية، مما جعل التجارة عبر المحيط كلها تكاد أن تكون محتكرة من تجار الشتات وتصدر من الشرق الأوسط وهؤلاء التجار هم الذين حملوا تجارتهم الهندية إلى مستويات غير مسبوقة. بيد أننا نستطيع أن نتابع هذه التطورات التاريخية في شبه القارة كلها وفي جزر جنوب شرق آسيا وبرها الرئيس.

لسوف نقوم بدراسة الممالك الجديدة التي ظهرت في شبه القارة ونستطلع كيفية اتصالها بتوسع الخلافة الإسلامية والتحولات الكبرى الأخرى «خارج» الهند في الحقبة ذاتها. ولمعرفة ما يجري حسبنا أن نأخذ مصادرنا بكثير من الجد. فالمصادر السنسكريتية والعربية معاً توفر لنا أيضاً منظوراً زمنياً (كرونولوجياً). فيبدو لنا أن أسراً ملكية هندية مختلفة نهضت وارتفع شأنها وتدعي لنفسها الهيمنة والسلطة الإمبراطورية على سلالات حاكمة أخرى في الهند في القرون المتعاقبة في مطالع الحقبة القروسطية. ومثل هذا السلطان يفوق «السيادة الطقسية»؛[1] وأقل من السيطرة الإمبراطورية المركزية، وهو يتصل بامتلاك ثروة مناسبة وقوة سياسية وعسكرية، مستمدة في كل حالة من تحالفات أو دعم

---

(1) للاطلاع على الفكرة القائلة إن الدولة في مطالع القرون الوسطى تقوم على «السيادة الطقسية». انظر كتاب B. Stein. الذي سوف نعود إليه لاحقاً. ويعتبر R. Inden أن الملوك الهنود في مطالع القرون الوسطى يستندون إلى المبدأ ذاته، لكنه يصر على عناصر الترتيب الهرمي أيضاً، بيد أنه لا يعرض دليلاً على ذلك، وإن كان واضحاً وجود ملوك أصغر وآخرين أكبر (cf. «Hierarchies of kings in early medienal India», Contributions to Indian Sociology, n.s. vol. 15, nos. 1 & 2 (1981)).) ويقترب نموذج اندين للملكية الهندية في بدايات العصر الوسيط من «الدولة المسرح» عند Geertz ويعاني من المأخذ ذاته، المبالغة في التشديد على الطابع الرمزي للملك وبلاطه «تشخيص المقدس في حد ذاته» والطقس، بينما يهمل البيئة السياسية والاقتصادية (cf. C. Geertz, Negara, The Theater State on 19th Century Bali (Princeton, 1980).

إستراتيجي من الإمارات الصغيرة المجاورة بالقوى العظمى خارج شبه القارة. وليس بمستغرب تحول تلك القوى الخاضعة للسلالات على أسرة كاركوتا الحاكمة في كشمير في النصف الأول من القرن الثامن حتى هلاك أسرة البالا في البنغال بعد أن تحولوا في النصف الثاني من القرن الثامن، وهلاك بعده أسرة الراشتراكوتا الحاكمة على مدى أكثر من 200 سنة ابتداءً من أواخر القرن الثامن وحتى أواخر القرن العاشر، وختاماً أسرة الشولا في أواخر القرن العاشر والقرن الحادي عشر. وهذا النمط واضح في حد ذاته ويمكن تفسير ذلك كما سوف نرى بالروابط بين هؤلاء الملوك وعامل خارجي.

أ- كشمير:

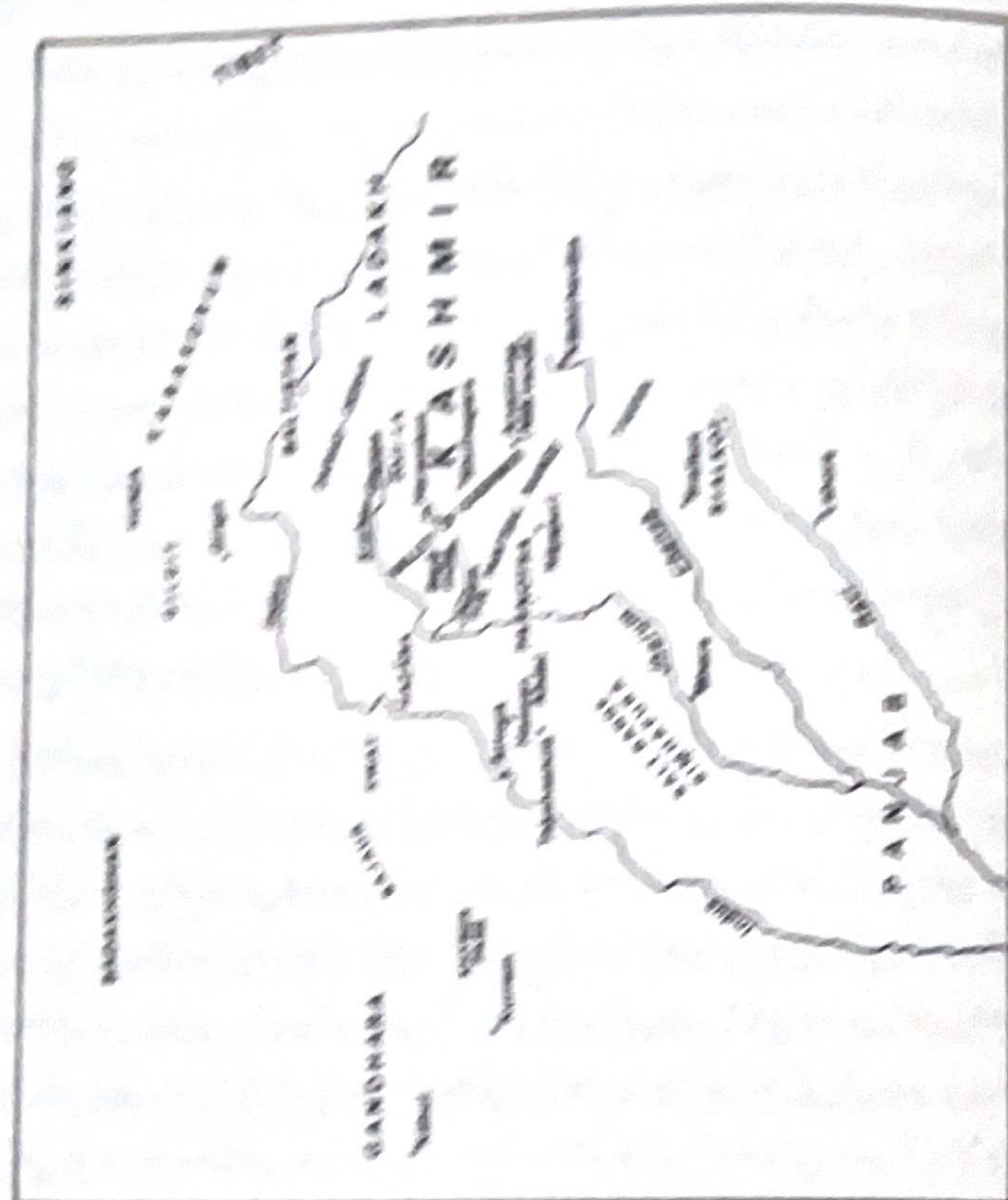
يكاد وادي كشمير أن يحتكر النقوش التي تحتوي على المعابد أو الحجر؛ إضافة ما يعوض بما فيه الكفاية عن هذا الفقر الذي تعانيه كشمير ألا وهو المدونة التاريخية الإخبارية وهو أمر نادر في الهند الهندوسية ويذكر بالإخباريين في العالم الإسلامي أو أوروبا القروسطية. وأقدم كتب الأخبار هذه وأهمها كتاب الراجاترانكيني أو تعاقب الملوك الذي وضعه الشاعر كلهانا قرابة العام 1150م[1] وهو عمل أدبي في شكله ومطوله منظوم شعراً يصف أحداث التاريخ الكشميري، إلا أنه لا يهتم بإطراء الملك ورجال البلاط الذي يحتفي به أدب المديح على الرغم من أن فيه انحيازاً إلى سلطة الملك بوصفها كذلك. فيخبرنا كلهانا أنه رجع إلى أحد عشر عملاً تحتوي على أخبار الملوك الماضية أقدم عهداً إلى جانب النيلاماتا بورانا وهذا هو العمل الوحيد الذي بقي[2].

وما يسطره الراجاترانكيني عبارة عن سرد للسلالات المتعاقبة التي حكمت كشمير منذ أقدم العصور تلك إلى تاريخ القرن السادس - السابع لا يقدم لنا أكثر من قائمة بأسماء الأسر الحاكمة وتلخيص الروايات الأسطورية عن ملوك أفراد. ثم وبصورة تدريجية يزداد الجانب التاريخي في أخبار كلهانا وذلك منذ صعود أسرة كاركوتا في بداية القرن السابع،

---

(1) M.A. Stein (ed.), Kalhana's Rajatarangini (Delhi, 1960); trans.: M.A. Stein, Kalhana's Rajatarangini: A Chronicle of the Kings of Kasmir, 2 vols (Delhi, 1961).

(2) Ed. by K. de Vreese (Leiden, 1936).



ويمكن عندئذ التحقق منها على أساس المعلومات التي أفاد بها هيوين تسانغ وعدد من الحوليات الصينية، في حين يمكن امتحان صدق التواريخ ومطابقتها بالأدبيات التاريخية الإسلامية. ومن هذه المرحلة يبدو أن التسلسل الزمني للعهود الملكية غدا موثوقاً حيث تظهر أغلب أسماء الملوك منقوشة على قطع النقد.

كذلك تتوافر لنا من كلهانا فكرة واضحة عن طبوغرافية كشمير وحدودها الطبيعية والسياسية. فكانت كشمير الطبيعية، حسبما يخبرنا كلهانا، تحدها سلسلة جبال بيرباتسال في الجنوب والجنوب الغربي، فهي منطقة تتألف من الهضاب والتلال والجبال يسكنها الخاشا (الخكا حديثاً) وتبرز بين المناطق القبلية، ومنها الامتداد في الجنوب وأقصى الشرق وهوكاشتافاتا (كيشتغار الحديثة)[1]. وعبر سلسلة البيرباتسال هناك سلسلة من الممرات تصل البنجاب والتلال القبلية بوادي كشمير. ويتسم الوادي بالكثافة في السكان ويجري القول إنه يحتوي على 66063 قرية[2]، وهو محاط بالجبال من كل جانب، وكان مقسماً إلى قسمين: الكراماراجيا والمداراراجيا، ونجد عند عقدة الاتصال في هذه الناحية العاصمة شريناغارا أو أديشتانا، أي «المقر»، ويذكر البيروني اسمها أديستان[3]، وما زال الموقع لا يتغير منذ أيام هيوين تسانغ.

أما تقسيم الوادي بين قسم «أعلى» وآخر «أسفل» (يتوافق مع التقسيم الآخر بين منطقتين، شمالية وجنوبية) وفي الوسط نهر كيشين الغانج، فيظهر في أدبيات الجغرافيا العربية. على أن الإدريسي والدمشقي وشهريار بن بوزورك يتحدثون عن كشمير الداخلية والخارجية لتمييز الوادي (ربما بامتداداته ناحية الجنوب) من الأقسام الجبلية إلى الشمال والشرق ناحية التيبت والصين وآسيا الوسطى[4]. وقد كتب البيروني «تقع كشمير على هضبة تحيط بها جبال يصعب ارتقاؤها. وتعود المنطقتان الجنوبية والشرقية إلى الهندوس، أما الغربية فهي في يد ملوك مختلفين من البولار - شاه والشوغنان - شاه، في حين أن الأجزاء النائية منها التي تنتمي إلى حدود البادخشان فهي في يد واخان شاه. أما المنطقة الشمالية وجزء

(1) Rajatarangint, VI. 202; VII. 590; VIII. 390, 468; trans., II, p. 431.
(2) Stein, Rajatarangint, trans., II, p. 438.
(3) Sachau, Alberuni's India, I, p. 207.
(4) Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, pp. 64, 99.

من الشرقية فهما في يد ترك الخوتا والتيبت[1]. ويضيف البيروني أن «كشمير تشكل حدود الهند الشمالية»[2]. وهناك في المحصلة دليل على أن الأقوام أو على الأقل الجماعات الحاكمة في القرنين السابع والثامن، في بلدان جيلجيت وبالستان ولداخ، ينطقون بلغات محكية هندية-إيرانية - مما يعني أن المنطقة الثقافية ودائرة الحكم السياسي امتدت من كشمير حتى تركستان الشرقية[3]. وما زالت اللغة التيبتية تجري على الألسن اليوم، ما عدا أجزاء من جيلجيت.

ولكن نفوذ التيبت الثقافي لم يكن في القرن الثامن قوياً في هذه البلدان شمال كشمير، وإن كانت التيبت يومئذ فضفاضة جداً من الناحية السياسية. أما منطقة الممر فتقع على شريان التجارة الرئيس الذي يصل وادي كشمير بالتيبت والصين عبر لداخ فتعرف عموماً باسمها اللداخي «زوجي - لا». وجدير بالذكر أن كلهانا يشير إلى التيبتيين باسم البهوطا، ولعل ممر الزوجي - لا هو الذي يطلق عليه كلهانا اسم «طريق بلاد البهوطا» (بهوطا راشترادفان)[4]. وجلي أن التيبتيين، أو «الترك» كما يدعوهم البيروني «صاروا يتدفقون على كشمير مع حلول القرن الحادي عشر[5]. وينبع نهر السند من جبال أونانغ بمنطقة الترك، ويسمى ملكهم باديشاه. ومدنهم جيلجيت وأسفيرا، وشيلتاس ولغتهم التركية».

ومع ذلك فإن الوضع الطبوغرافي في وادي كشمير الذي تشكل الجبال المحيطة به العوائق الطبيعية، كفل قدراً من المنعة حالت دون الغزوات الأجنبية. ولقد كفلت كشمير - على العكس من السند - لنفسها دوماً طابعاً محلياً مميزاً وقدراً معيناً من الاتساق الثقافي ساعد على محو العديد من الآثار التي خلفها الاحتلال الأجنبي المبكر لتلك البلاد. ثم إن الكشميريين على ما يبدو قد أفادوا أجل الفائدة من القوة الطبيعية التي تتمتع بها بلادهم. «يحرص هؤلاء.... دوماً على إبقاء قبضتهم قوية على مداخل المنطقة والطرق المؤدية إليها»[6]. وقد كان أشهر

(1) Sachau, Alberuni's India, I, p. 206.
(2) Ibid., p. 208.
(3) L. Petech, A Study on the Chronicles of Ladakh (Calcutta, 1939), pp. 97-105.
(4) Stein, Rajatarangint, trans., II, p. 408.
(5) Sachau, Alberuni's India, I, p. 207.
(6) Ibid., I, p. 206.

هذه المعابر إلى كشمير الطريق الذي يبدأ من بلدة بابراهان، التي تقع في منتصف الطريق بين نهري السند والجيلوم. وكان الطريق يمتد من هناك إلى جسر يقع عند النقطة التي يلتقي فيها الكوسناري والمهوي، ومن ثم يصبان كلاهما في الجيلوم. ومن هذا الجسر كان الطريق يستغرق خمسة أيام حتى يبدأ الوادي الضيق الذي يخرج منه نهر الجيلوم. وتقع في النهاية الأخرى للوادي مركز خفارة دفار (تعني بالسنسكريتية «البوابة»، «المدخل»)، وقد كان بناؤه على ضفتي الجيلوم. وهنا يفارق الطريق الوادي الضيق ويكون قد دخل سهل الوادي العريض، وما هما إلا يومان من السفر على ضفة الجيلوم، حتى يبلغ المرء عاصمة كشمير.

وكانت مدينة شرينغارا ذاتها ما تزال قائمة على نهر الجيلوم، وهي مبنية على الضفتين اللتين تتصلان ببعض بجسور ومعديات. وكان الجيلوم يجري في جبال هرمكوت، حيث يمضي نهر الغانج، يشق طريقه في «مناطق باردة عصية على الاختراق، الثلج فيها لا يذوب ولا يختفي، «ووراءها الـ «مها صين»، أي الصين العظمى»[1]. وكانت التجارة مع كشمير تخضع أبداً للدقة والحرص. ويبدو أنه كان يسمح للأجانب، ومنهم اليهود حتى القرن الحادي عشر، بدخول البلاد، ولكن بعدئذ توقف العمل بهذا الإجراء. ويقول البيروني إنهم لا يسمحون حالياً بدخول أي هندوسي غير معروف لديهم شخصياً، ناهيكم عن أبناء الأقوام الآخرين[2]. ولم يكن التجار المسلمون في ذلك الوقت يجازفون بالسفر أبعد من راجابوري، وهي بلدة ليست من الوادي، وإنما تقع على سفوح التلال من جهة البنجاب[3].

ومن الناحية الجغرافية السياسية إذاً لم يكن من المحتمل أن تكون مملكة كشمير مرشحة للسيطرة على عموم الهند. ولكن سيطرة السلالة الحاكمة في كشمير، في القرنين السابع والثامن امتدت لتتجاوز الوادي إلى الغرب والجنوب. ويشهد هيوين تسانغ أن المناطق المجاورة غرباً وجنوباً حتى السهول كانت جميعها تحت هيمنة ملك كشمير المباشرة. فكانت تاكشاشيلا، وأوراشا أوهزارة، وسيمها بورا أو تلال الملح، ودول التلال الأصغر وهي راجابوري وبارنوتسا تابعة لكشمير وتؤدي لها الضرائب. أما في

(1) Ibid., I, pp. 206-7.
(2) Ibid., I, p. 206.
(3) Ibid., I, p. 208.

حالة تاكشاشيلا فنعلم أن تبعيتها حديثة العهد[1]. إذ لم يبدأ سلطان كشمير في الامتداد قبل صعود دور لابهافاردانا من سلالة الكاركوتا إلى سدة الحكم. وفي زمن هيوين تسانغ كان جزء من البنجاب الغربي الحديث ومنطقة الحدود الشمالية الغربية تحت سلطان كشمير، وفي هذا الوقت تقريباً كان ملك السند البراهمي قد ثبت حدوده هنا. وصل شاش.... إلى حدود كيه وكشمير.... وبلغ قلعة شاكالهار - وهي أعلى من كيه (أو كومبا) ويقال إنها تمثل حدود كشمير، ومكث هناك شهراً من الزمن.... وفرض على زعماء تلك المناطق التزامات محددة ثابتة، فصار سلطانه متيناً راسخاً. وقد أمر عندئذ بجلب نبتتين صغيرتين؛ إحداهما المايسار أو شجرة الحور، والأخرى الديفدار، أو العرعر. وقام بزرعهما على حدود كشمير على طرفي مجرى بانج ماهيات، وهو أقرب إلى تلال كشمير، وأصوله من ينابيع تلك المنطقة الجبلية. وظل الملك هناك حتى أصبحت أغصان الشجرتين متشابكة بعضها ببعض. ولقد قال كلمة الوداع يومئذ في تلك البقعة؛ «هذا هو الخط الفاصل بيننا وبين رأي كشمير؛ فليحظر تجاوزه»[2]. أما القول إن محمد بن القاسم خرج للزحف «عبر حدود كشمير» فالمقصود بذلك الامتداد السياسي لكشمير في البنجاب[3]. ثم في النصف الأول من القرن الثامن سيطر ملك كشمير لاليتاديتيا مباشرة على منطقة أوسع: كامل منطقة نهر السند الأعلى أو البنجاب الشمالي ووادي كابل وهمالايا الغربية. وكانت كشمير آنذاك، حسب ما ورد في نقوش براتيهارا تعادل «السند». ولكن يذكر عن العامل (الحاكم) العربي في السند، قرابة القرن الثامن أنه «دخل الهند وفتح كشمير ووقع في قبضته أسرى وعبيد كثيرون»[4].

وما زال هذا يشير إلى ذلك الجزء من البنجاب، إلى الشمال من الملتان، الذي صار في مُلك أسرة الكاركوتا في مطالع القرن الثامن، ومنها انطلق لاليتاديتيا في حملة «غزو العالم» عبر الهند. وبعد النصر المؤزر (ديغفيجايا) - الذي لم يؤد إلى ضم دائم للأراضي - صارت مملكة الكاركوتا تتقلص تدريجياً حتى اقتصرت على حدودها الأصلية الضيقة،

(1) Beal, Si-Yu-Ki, I, pp. 136, 143, 147, 163.
(2) Daudpota, Chachnama, p. 39.
(3) Sachau, Alberuni's India, I, p. 21.
(4) البلاذري، فتوح البلدان، ص 431.

أي حوض الفيتاستا، شرق البارامولا. ومع ذلك، فقد ظلت هذه المملكة تتمدد في القرن التاسع حتى المناطق شبه الجبلية المجاورة لكشمير ناحية الجنوب[1]. ويشير كتاب «أخبار الهند والصين» في العام 851 م إلى ملك كشمير بـ «ملك الطاقة»، أي صاحب المملكة الصغيرة[2]. وكان المقصود بهذا ملكاً عاش في سلام بفضل العدد الصغير من جنوده وكان على علاقة طيبة مع جيرانه وخاصة العرب وراشتراكوتا ملك الدكن. والمقصود بكلمة «الطاقة»، كشمير كلها سوى أنها في الواقع تكا-ديشا (Thakka-desha) أو تكا-فيشيا (Takka-Visaya)، أي البلد ما بين المجرى الأعلى لنهري تشيناب ورافي. بيد أنه مهما امتد سلطان كشمير السياسي واختلفت اتجاهات هذا الامتداد من العاصمة شرينغار، وهي أبعد امتداد للهند شمالاً، ما زالت هندية حتى أعمق أعماقها. إنها أرض كتب الحكمة الفيدا، وبوذية المهايانا؛ ويكاد يلوح وكأنما إحياء البراهمانية قد بدأ من وادي كشمير المنعزل.

تشهد التواريخ البوذية والعملة النحاسية الكانيشكا والهوفيشكا التي وجد منها عدد كبير في كشمير على أن هذا البلد كان جزءاً من مملكة الكوشان. وفي هذا يشير كلهانا إلى العظمة والإقبال الكبيرين اللذين حظيت بهما البوذية في كشمير في ظل ملوك «التوروشكا» هؤلاء، ويذكر أن المعلم البوذي نغاراجونا كان يعيش في كشمير يومذاك[3]، فيقول البوذي الحاج هيوين تسانغ الذي زار كشمير في 631-3 م إن الملك ذاته كان يميل إلى البوذيين «لكن حالياً لم تكن هذه المملكة تؤمن بهذا المعتقد ولا يشغل فكر الناس سوى معابد الهراطقة». ومع ذلك فإن كلهانا ما زال يورد إشارات عديدة إلى تماثيل بوذا ويظهر اطلاعاً وثيقاً على المذهب البوذي ومصطلحاته. ويبدو أن العائلات الملكية أو حتى الأشخاص العاديين الذين كانوا يبنون الأسطبات [المزارات البرجية البوذية الهرمية، م] والأديرة على الطرق كانوا في الوقت ذاته يوقفون الأملاك لدعم المؤسسات البرهمانية ويقيمون المزارات لشيفا وفيشنو بالقدر ذاته من الحماس والإقبال. والحق أننا نجد في البورانا نيلاماتا، وهو أقدم مرجع موثوق في المذهب البراهمي في كشمير، وصفاً للاحتفال بعيد

(1) Stein, Rajatarangint, trans., I, p. 99.
(2) Sauvaget ed., p. 13.
(3) Stein, Rajatarangint, trans., I, p. 76.

ميلاد بوذا في مهرجان كبير[1]. ولقد اكتسبت كشمير شهرة عظيمة، كما لاحظ البيروني، وغدت مقصداً مهماً للحجاج الهندوس بعد دمار المعبد في الملتان[2].

ما إن حل القرن الثامن حتى كانت الهيمنة لبراهمة كشمير باعتبارهم اختصاصيين يرجع إليهم في شؤون الدين وكتاباً ومسؤولين إداريين، حتى إن المراجع التيبتية باتت تشير يومئذ إلى البلاد الواقعة عند حدودها الجنوبية باعتبارها بلد البراهمة (بو - لو - مين)[3]. ويصف كلهانا البراهمة بأنهم أشبه «بثيران بلا قرون» ويصورهم على أنهم على قدر عظيم من السلطان لكونهم ينصبون الملوك[4]. كما يقيمون دورياً طقوس الصوم برايوبافيشا لدعم دعاوى لهم أو احتجاجاً على تدخل طبقة ملاك الأراضي (دامارا). وهؤلاء أكثر من يرد ذكرهم بعد البراهمة في الراجاترانكيني[5]. ولا يصادف المرء عبارة دامارا على كثرة ما تعترضه، بمعنى «أصحاب الأطيان» خارج كشمير، ولكن لا كلهانا ولا أحد ممن جاء بعده رأى ثمة ضرورة لتعريفها أو شرح معنى هذه الكلمة. وكان (إتش. كيرن) في ملحوظة ملحقة بقاموس سانت بيترسبورغ قد عرف كلمة دامارا فجعلها مرادفة لكلمة بوجار. وقد استخدمت هذه الكلمة بذات المعنى الذي تحمله العبارة الإسلامية زمندار (التي غدت متداولة على نطاق واسع بدءاً من القرن الرابع عشر) لتعني طبقة ملاك الأراضي، وبذات المعنى الذي ما زال من يحملون لقب البانديت في كشمير يفهمون الكلمة في القرن السادس عشر. ويحفل الراجاترانكيني على امتداده بالسخرية من أبناء هذه الطبقة «وعاداتهم السقيمة» واستعراضاتهم، إذ يسخر من كونهم محدثي نعمة. والدامارا سكان ضواحي المدينة يُصورون على أنهم «أقرب إلى الفلاحين وإن كانوا مسلحين»[6]. على أننا نجهل أصول هؤلاء الأسياد الصغار وكيف حصلوا على ملكية الأراضي؛ في مخالطتهم الأسر الملكية. ولكننا نعلم على أي حال أن الدامارا، بوصفهم فئة محددة من ملاك الأراضي على وجه الإجمال، يعودون إلى أوائل القرون الوسطى. ويرجح أن معظم

(1) Ibid., p.9.
(2) Sachau, Alberuni's India, II, p. 147.
(3) P. Pelliot, Histoire Ancienne du Tibet (Paris, 1961), p. 9; Stein, Rajatarangint, V. 461.
(4) Stein, Rajatarangint, trans., I, pp. 16, 19.
(5) Ibid., II, pp. 304-8 (Note G).
(6) Stein, Rajatarangint, VII. 709.

الداماراً قد جرى انتقاؤهم من العامة العاملين في الزراعة في كشمير الذين يحملون اسم اللافيا القبلي (الذي ظل يستخدم مرادفاً لاسم الداماراً)[1]. ومن الأخبار نعلم أنه كان يطلب إلى الملوك ألا يتركوا للفلاحين أكثر مما تفرضه ضرورة العيش وفلاحة الأرض، لأنهم إذا أصابوا الثروة أكثر أصبحوا خلال سنة واحدة داماراً مرهوبي الجانب وتزيد بما يكفي لتجاهل أوامر المملكة.

ومع ذلك فقد راح الداماراً يزدادون قوة حتى صاروا يزوجون بناتهم لأبناء الأسرة الملكية[2]. ونقع على مقطع عند كلهانا يمدح فيه زوجة أحد الداماراً التي تبعته إلى السماء[3] (اقتفت حرق الأرملة مع زوجها الميت) جداً وتعود هذه الواقعة إلى القرن الثاني عشر، وفي هذا يشدد كلهانا على تعارض سلوكها وعادة الزوجات من الداماراً عموماً اللواتي اشتهرن بالتعلق بالمال يسعين عند ترملهن إلى إصلاح الحسبة حتى إلى مستوى القرية وعامة الناس من أصحاب الأسر وما شابه[4]. ويعزى مثل هذا السلوك الاستثنائي لتلك المرأة إلى رفعة أصلها، والأمر الذي له دلالة أن يتزوج الداماراً بامرأة نبيلة المحتد في القرنين الحادي عشر والثاني عشر الزمن أمكن فيه للداماراً أن يخترقوا تاريخ كشمير السياسي. وفي عهد الملك هارشا (1089 - 1101) جرت محاولة أخيرة للحد من سلطة الداماراً إلا أنها أتت بعكس ما كان يرجى منها فوجدنا الداماراً جماعة شديدة الوطأة على من حولهم.

ومنذ تسلم سلالة اللوهارا المقاليد الحكم في العام 1003م نمت الداماراً واكتملت بوصفها طبقة عليا وأصبحت سلطتها ظاهرة للعيان. فأخذت القوات الملكية تظهر في حملات تجرد على مختلف زعماء الداماراً وكان جلياً أن هذه القوات الملكية تحظى بدعمها أساساً من «الراجابوترا» ومرتزقة آخرين يأتون من خارج كشمير، الذين يقارن كلهانا بين شجاعتهم و«الجبن» الفاضح عند الداماراً وباقي السكان الكشميريين[5]. فقد

---

(1) Cf. Ibid., VII. 1071.

(2) Ibid., VIII. 459 ff; 2951.

(3) Ibid., VIII.2334 ff.

(4) Ibid., VII. 2338.

(5) Ibid., VIII. 1082 ff; 1047, 1048 ff.

كان الكشميريون مشاة واحدة ليس لديهم فيلة ولا أي من حيوانات الركوب. فكان النبلاء من هؤلاء القوم يركبون محفة تدعى «الكات» يحملها الرجال على أكتافهم[1]. وكان كلهانا شديد العناية بإبراز الطابع المحلي لقوة الداماراً، وكثيراً ما كانت مقراتهم معاقل تقع على الدوام في الأراضي الزراعية الخصبة والمروية من الوادي.

وقد عرف عن الداماراً الذين جمعوا الثروات قيامهم بدفن مقادير كبيرة من المال والمعادن الثمينة في الأرض. كما عرفوا بـ اضطهادهم للبراهمة، وغالباً ما كانوا يتدخلون ويستحوذون عليهم ما يتلقونه من أوقاف يقدمها الناس لهم. ولا يتردد كلهانا في وصف هؤلاء بأنهم لصوص. ولم تجد محاولات هارشا في الاستيلاء على ثرواتهم الطائلة ومصادرة أسباب قوتهم. لكن جاءت تلك الجهود بعكس ما كان يرتجى منها. إذ اشتد الصراع واستولى الداماراً على كل أسباب القوة ما عدا المناطق الواقعة في جوار العاصمة مباشرة. وقد حدث هذا أيام كلهانا، مما أدى إلى سريان شعور بالتحول في الأخبار كلها على سلطان الداماراً وتدخلاتهم. وللسبب ذاته ركز كتاب الأخبار، وفق حسابات فكرية كاوتيلية أنسبة إلى فيلسوف السياسة كاوتيليا صاحب كتاب «أرثاشاسترا» المرجع الأساس في علوم المجتمع والسياسة والاقتصاد عند الهندوس، م[illegible]ا على منع أو استغلال العصيان الداخلي، «وتشجيع» الكبير والصغير في المملكة المستعدين أبداً لتغيير ولاءاتهم وتفادي مواجهة القوة في حين يعتبر افتقارهم لأسباب الثقة بهم أمراً مسلماً به.

وجلي أنه لم يكن الداماراً أنفسهم من جعل كشمير قوة كبرى في القرن الثامن، وإنما هم جنود البنجاب وأفغانستان وآسيا الوسطى الذين كانوا يشكلون سلاح الفرسان الثقيلة، على النمط الساساني - الصيني. وكان صعود أول ملك من الكاركوتا، وهو دورلابهافاردانا، في أوائل القرن السابع، قد شكل بداية المرحلة الإمبراطورية في كشمير التي بلغت الذروة أولاً في تشكيل إمبراطورية عريضة امتدت إلى آسيا الوسطى، ثم حملت سلالة كاركوتا لتفرض هيمنتها على الهند كلها لفترة من الزمن. ولقد أعقب الحكام من أسرة كاركوتا الهون السفيتا ولاحقاً الغوبتا في كشمير. وكان «الهون البيض» قد أخضعوا البنجاب في نهاية القرن الخامس، ومعها مساحات شاسعة من أفغانستان وراجستان وكشمير. ولربما

---

(1) Sachau, Alberuni's India, II, p. 206.

اتخذ أحد زعمائهم، وهو مهيراكولا، لنفسه مقراً في سكالا (سيلكوت) في مادرا أو طكا[1]. وتعكس أخبار الأحداث التي أوردها كلهانا الفوض والفظاعات التي ارتكبها الهون البيض، المشابهة لما جرى في أفغانستان وسهول الهند. وفي القرن السادس بدت كشمير وكأنما عادت للخضوع لفترة قصيرة لسيادة دولة غوبتا المتأخرة، وربما موخاريس؛ والتسلسل الزمني الذي يعرضه كلهانا هنا مضطرب[2].

وتبرز سلالة كاركوتا من تلك الأوضاع الملتبسة التي ظهر فيها الملوك الرآي والبراهمة في السند، كانوا هناك فجأة ثم سرعان ما اتسعت مملكتهم. وبسرعة فرضت قوة كشمير المتنامية الاصطدام مع الحكام على امتداد أنهار جيحون والسند والغانج. وقد جرى ضم الولايتين بارنوتسا وراجبوري الجبليتين قبل العام 631 م. وفي الغرب تم انتزاع جزء من قندهار من الملوك الشاهية. فامتدت سطوة كشمير إلى سيمها بورا، وتلال الملح، في البنجاب. واستمر الشاهية يضطلعون بدور المنافس الرئيس في الغرب، وإن كانوا يعترفون بسيادة كشمير الرسمية. وفي ذلك الحين لم يكن ملك كشمير أعظم الملوك في شمال الهند، وإنما الملك هارشا البشبابهوتي (606–47) الذي اتخذ قنوج أو كنياكوبجا عاصمة له في آريافارتا، وهي جزء من الهند إلى الشمال من فينديا، متحدياً بذلك الكالوكيين الذين كانوا طوال مئة وخمسين عاماً أعظم ملوك الهند أثناء إقامتهم في غرب الدكن. وقد غدا بعض ملوك البنجاب الكورجرا تابعين لهارشا، إنما في الأرجح ليس تلك البلدان المجاورة لكشمير مادرا أو طكا، وفيكايا أو سيمها بورا.

وبالتأكيد ليس مملكة كشمير ذاتها التي أخذت على العكس من ذلك تطور طموحاً إمبريالياً خاصاً بها، فقد قام دولاربها فاردانا (626/ 7 – 662/ 3 تقريباً) مؤسس أسرة الكاركوتا، بإعلان نيته بإرساء مملكة «إمبراطورية» أو «عالمية» بإقامة طقس راجيابهيشكا (التكريس الملكي) لإحاطة الملك بهالة من القداسة، وذلك بصب الماء في مراكز الحج من جرار ذهبية[3]. إلا أن دورلابها فاردانا اضطر للتنازل لهارشا عن تذكارات بوذية مقدسة، وهذا نوع من التذلل السياسي والديني، مما جعله في وضع الملك الذي وإن كان مستقلاً

(1) U. Thakur, The Hunas in India (Varanasi, 1967).
(2) Stein, Rajatarangint, I. 287 ff; III. 102 ff.
(3) Inden, «Imperial Formations, Imperial Puranas», p. 58.

ويضرب عملته الخاصة، فإن نشاطه وسيادته الرسمية مقيدان في إطار إمبراطورية هارشا البوذية[1]. كذلك كان حال ابن دورلابها فاردانا وخلفه دورلابهاكا (662/ 3 – 712/ 3) مثل حال أبيه مستقلاً رسمياً ويضرب العملة باسمه. بيد أنه عند وفاة هارشا، قرابة العام 650، وقعت تحولات سياسية بعيدة المدى، ولم تكن تقتصر على الهند وحدها، وإنما شملت كافة أرجاء آسيا. إذ توغل الأباطرة من سلالة التانغ الصينية في سينكيانغ، مما جعل الملك الشاهي في كابل، بالإضافة إلى حاكم سوات، في وضع التابع. كما صار سلطان الصينيين ملموساً في ممالك بلخ وطخارستان وبلاد السغد، وأخذ ملوك هذه البلدان يرسلون الهدايا إلى البلاط الصيني. بل ولقد قيل إن هارشا ذاته صار قبل وفاته من الممنوحين إقطاعية على يد أحد سفراء الصين.

كذلك كان العرب قد فتحوا الإمبراطورية الساسانية قرابة العام 650 وأخذوا يشقون طريقهم في أفغانستان ومكران والسند. وارتفع شأو أهل التيبت في الشمال إلى مرتبة إمبراطورية تحت راية سرون – برتسان – سغام – بو (قرابة 608 – 50)، وهو الملك الذي أدخل البوذية إلى التيبت وصاغ حروف الهجاء التيبيتية. وقد وسعت الجيوش التيبيتية من سيطرتها في النصف الثاني من القرن السابع، وبحلول العام 670 استطاعت هذه الجيوش إبعاد الصينيين عن تركستان وفارس، بعد ضم مناطق يانغ-تونغ من تانغ هيانغ وكثير من كيانغ. وفي الشرق بلغت هذه الجيوش ولايات ليانغ، وسونغ وماو، وسويي، وسواها؛ وفي الجنوب بلغوا «بلاد البراهمة»؛ وفي الغرب غلبوا «الحاميات الأربع»، لكيوتسيو (كوتشا)، وتشاو-لو (كاشغر) وسواهما؛ وفي الشمال كانت جيوشهم قد بلغت تو-كويه (الترك). والحق أن الأقوام البدائية في الغرب لم تعرف مثل هذا الرفاه منذ أيام الهان والوي[2]. وإلى الجنوب تولت الجيوش التيبيتية في العام 653، قيادة المنطقة حول جبل كايلاسا، وتعرف باسم زان زون (شانغشونغ)، أو سوفارنا بهومي بالسنسكريتية، ومعناها

(1) Ibid., p. 59.
(2) Pelliot, Tibet, p. 9; R.A. Stein, Tibetan Civilization (Stanford, 1972), pp. 56-64; T.V. Wylie, «Some Political Factors in the Early History of Tibetan Buddhism», in: A.K. Narain, Studies in the History of Buddhism (Delhi, 1981).

«أرض الذهب»[1]. وفي العام 678 أخذ التيبيتيون بالتوغل في الهند.

ولنا أن نستخلص مما تقدم أن التيبيتيين هبطوا على سهل الغانج عبر وادي كتمندو في نيبال (وكانت تابعة للتيبت)، ومن زان زون عبر كوماون وغرفال، على طول الأكناندا والغانج، مهددين بذلك قنوج، عاصمة آريافارتا[2] العظيمة. وبعد العام 670 أخذت جيوش التيبت الموحدة تهدد حتى سيشوان الصينية والتاي. وفي اتجاه الجنوب - غرب حاول التيبيتيون فعلاً توسيع مجال فتوحاتهم إلى جنوب كاشغاريا وشمال كشمير، ولكنهم لم يحتلوا كشمير ذاتها. بل على النقيض من ذلك، أصبحت كشمير قوة إمبراطورية في حد ذاتها عند نقطة التقاء قوى التيبت والصين والعرب في مطلع القرن الثامن.

وعندما خلف دورلا بهاكا أكبر أبنائه تشندرا بيدا في العام 712/ 13 كان الصينيون قد طردوا التيبيتيين من مدن الواحات في حوض تاريم «طريق الحرير» (حدث هذا في العام 692 م) وأصبحوا يواجهون الآن العرب والترك. وكان قتيبة بن مسلم قد فتح ما وراء النهر، وفتح محمد بن القاسم السند والملتان. وفي هذا الوقت تقريباً كانت كشمير قد بدت لأول مرة قادرة على فرض سيطرتها رسمياً على «ملوك الهند»، وهذا ما أوردته في النهاية الشاشنامه. فطالع أن داهر ملك السند قد هدد محمد بن القاسم بطلب الدعم لمقارعة الغزاة العرب، من ملك كشمير صاحب التاج والطبول النحاسية والرايات، وعند عتبة قصره كان ملوك الهند يضعون رؤوسهم، وهو يسيطر على الهند كلها، بل وحتى بلاد مكران وطوران، وكم من العظماء والأسياد وأصحاب المقامات قيدوا ركبهم طواعية بسلاسله...[3]. ونحن نعلم من تواريخ أسرة التانغ أن ملك كشمير تشين - تو - بي - لي، الذي يعرف باسمه الهندي تشندرا بيدا (711 - 20) قد طلب المؤازرة من إمبراطور الصين لمقاومة العرب الذين كانوا قد بلغوا عندئذ سفح تلال كشمير. وكانت الاتصالات السياسية والتجارية والثقافية بين الصين والهند قد أصبحت في هذه المرحلة من حكم

---

(1) L. Petech, The Kingdom of Ladakh, c. 950–1842 A.D. (Rome, 1977), pp. 8–9.

(2) Inden, «Imperial Formations, Imperial Puranas», pp. 62–63.

(3) malik-i-kashmir wa sahib-i-chatr-o-naubat-o-alam-o-rayat, kan rayan-i-hind sa bar astana» daulat-i-o nihada and, wa jamala» hind-o-dind dar that farman-i-o shuda, wa bilad-i-makran-o-turan amr-i-o bar raqaba khud qilada karda» (Daudpota, Chachnama, p. 112).

أسرة التانغ (618-907 م) تتلاحق وتزداد وثوقاً وحميمية[1]. وفي العام 720 لم يوجه الامبراطور شوآن تسانغ (713-55) معونة وإنما بعث برسول يحمل أمراً امبراطورياً يثبت فيه تشندرا بيدا في منصب الملك على كشمير. وبدوره بعد ثلاث سنوات بعث خليفة تشندرا بيدا لاليتاديتيا موكتابيدا (مو - تو - بي) راهباً حاملاً احترام الملك وتحياته إلى البلاط الصيني، فأقيمت للراهب مأدبة عشاء في الحرم الداخلي من القصر، وتلقى 500 لفة حرير ثم سُمح له بالعودة إلى الدولة «التابع». ويذكر كتاب التعيين أن ملك كشمير قد أظهر الولاء «على مدى الأجيال» القادمة، وخضع للسلطة الصينية الرغم من «بُعد المسافة». وتبع ذلك إرسال سفارة أخرى من كشمير إلى البلاط الصيني بعد الحملة الصينية الأولى على بالتيستان وهدفت إلى طرد التيبيتيين من ذلك البلد في العام 736 أو بعيد ذلك. وتذكر أخبار أسرة التانغ أن هذا السفير قد زعم لنفسه تحقيق عدد من الانتصارات على التيبيتيين. ويقال إنه بالتحالف مع أحد ملوك وسط الهند، ولعله إي - تشا - فون - مو، وهو في الأرجح ملك قنوج ياشوفارمان، خليفة هارشا - مو - تي - بي تم إبعاد التيبيتيين عن كل الطرق الرئيسة المؤدية إلى البلد. وقد طلب ملك كشمير أن تدعمه قوة صينية مؤازرة قوامها مئتي ألف جندي. ولكن هذا الطلب لم يلق تجاوباً من الصينيين، سوى أن لاليتاديتيا أفلح، على ما يبدو في صد هجوم بهوطا. كذلك يبدو أن لاليتاديتيا قد تمكن هذه المرة على الفور من إخضاع قبائل الداراد التي كانت تسكن المناطق الجبلية شمال وشمال غرب كشمير[2].

وما من شك بأن لاليتاديتيا موكتابيدا قد تلقى دعماً قوياً بالعتاد والمؤازرة العسكرية من التانغ الصينيين الذين كانوا ينشدون، من جهتهم، حليفاً مناوئاً للمسلمين على الحدود الغربية من إمبراطوريتهم ومناهضاً للتيبيتيين الذين كانوا قد قاموا بتجاوزات على آسيا الوسطى، وفي بعض العقود اجتاحوا يونان وسيشوان وسينكيانغ. وقد أمكن للصينيين الحد من تحركات التيبت هناك، حين رسم لاليتاديتيا حدود إمبراطوريته الغربية في آسيا الوسطى وأفغانستان والبنجاب، ما بين الأعوام 720 و 730، على حين يسر تقدم العرب استيعاب الممالك المجاورة، من كورجرا الصغرى والقبائل شبه البدوية في البنجاب

---

(1) N.C. Sen, Accounts of India and Kashmir in the Dynastic Histories of the T'ang Period (Santiniketan, 1968).

(2) Stein, Rajatarangini, IV. 169.

(مملكة طكا قرب لاهور). وما كان بالوسع فتح هذه الإمبراطورية الغربية، على أي حال، إلا بعد إصلاح تنظيم جيش كشمير تحت إشراف الصينيين الذي شمل إضافة الفرسان الثقيلة على النمط الساساني - الصيني وطرازات جديدة من الدروع. كذلك مضى لاليتاديتيا إلى تجنيد قوات من مرتفعات آسيا الوسطى الغربية، من طخارستان في أعلى وادي جيحون، ودراديشا في أعالي الكيش غانج، والبنجاب[1]. وعندئذ وحسب مضى ملك كشمير إلى «غزو العالم» (ديغفيجايا) الذي زاد من قوة وضعه «ملك ملوك الهند» وكان قد نهض للمطالبة به قرابة العام 713، وحمله ذلك إلى العاصمة الإمبراطورية قنوج في العام 733، ثم للطواف حول معظم شبه القارة، والعودة إلى كشمير في العام 747[2]. ومن المفارقة أن لاليتاديتيا غدا سيد الهند كلها، باعتباره أداة أسرة التانغ الصينية وبوسائل وفروها له.

لقد مضى كلهانا من ثم إلى وصف «غزو العالم» ديغفيجايا الذي نهض به لاليتاديتيا واستغرق معظم عهد الملك وبدأ بالحملة على ياشوفارمان، صاحب قنوج وحليفه في قتال التيبيتيين، ربما قرابة العام 733م. ويبدو أن هذه الحملة توقفت بتوسع مُلك لاليتاديتيا ناحية الشرق، باتجاه نهر اليامونا (الجمنا). ولكن ياشوفارمان انضم إلى ملك كشمير في الإحاطة بالهند وقد تم إخضاع جيفيتاغوبتا ملك غودا (في شرق الهند) وانضم بدوره إلى غزو العالم. وكان أن تقدم لاليتاديتيا عبر أوريسا نحو خليج البنغال ثم توجه إلى الدكن والكونكان -حيث يبدو ظهوره يتعلق بثورة الراشتراكوتا على الكالوكيين المهيمنين عليهم - ثم قاتل البارسيك في الجنوب. وبعد هذا كله قفل لاليتاديتيا راجعاً إلى كشمير عبر كوجرات، وكاثيافاد، وأوجين، وميوار، وثانيسار. وهذا، على الأقل، ما جاء في الراجاترانكيني في وصف غزو العالم (ديغفيجايا). وقد اعتبر [المستشرق، م] أوريل شتاين، محرر هذا التاريخ، ذاك الوصف في ضوء غياب كل التفاصيل التاريخية «أسطورياً بصورة جلية»[3]. ويذهب شتاين إلى أن الحقائق التاريخية تقتصر على انتصار لاليتاديتيا على ياشوفارمان وفتح قنوج وغودا على يده، وكذلك العودة إلى كشمير.

---

(1) Goetz, «Conquest», pp. 11-12.

(2) Stein, Rajatarangint, IV. 131-64.

(3) Trans., I, p. 90.

وقد أثبت هرمان غويتز مؤخراً بصورة تدعو إلى الاقتناع بأن رواية كلهانا عن الديغفيجايا صحيحة من الناحية التاريخية، نظراً لأنها تشير إلى أشخاص وظروف لا يمكن لمؤلف متأخر لم يشهد تلك الأحداث أن يختلق روايتها، في حين أن المصادر الحديثة تبرهن على صدق الوصف الذي أتى به كلهانا لهذه المغامرات، حيث يمكن بعثها في انسجام وكافة المعطيات المعروفة[1]. ولقد خلص غويتز، كما سلف القول، إلى أن غزو لاليتاديتيا شمال وغرب الهند كان نقطة التحول في الانتقال من الحقبة «الكلاسيكية» إلى «القروسطية.»

كان غزو التيبت لكشمير في العام 747 م في عهد الملك كري - لديه - بتسوك - برتسان - أغتشومس (705-55) ما أجبر لاليتاديتيا على العودة إلى جبال الهمالايا. وقد أفلح لاليتاديتيا في رد التيبيتيين على أعقابهم، وغزو حوض تاريم، ثم عبور صحراء «تكلاماكان»، ويبدو أنه غلب على مملكتي كوتشا وترفان. كذلك قام بغزو طخارستان، وهي تضم بدخشان والبقاع المجاورة عند جيحون الأعلى وتسكنها قبائل تركية. وهناك إشارات في روايات الحاج الصيني أو-كونغ إلى علاقات وثيقة تربط كشمير والقبائل التركية. وقد شيدت في عهد لاليتاديتيا معابد عديدة في كشمير، ونهضت بها الأسرة الملكية من توكويه (ترك)[2]. ولكن جيش لاليتاديتيا أُفني مع ذلك عن بكرة أبيه في سينكيانغ في العام 750 أو 57، وقد أحرق الملك نفسه ووزراءه وقادة جيشه -ربما وفق تقليد تيبيتي[3]. وانهار النظام الإمبراطوري في كشمير في غضون بضع سنين من موت لاليتاديتيا. إلا أن قوة كشمير ظلت صامدة حتى العام 760م بما يكفي لصد الغزوات العربية على كاثيافار وما بعد صحراء الثار. وفي النصف الثاني من القرن الثامن أصبحت كشمير تخضع لجيابيدا الذي ظل يتمتع حتى ذلك الحين بالقوة والسلطان. ولكن في عهد خلفه أخذت قوة كشمير بالانحدار تدريجياً، حتى أصبحت في نطاق حدودها الأصلية. أما في الهند فقد صمدت فكرة قيام إمبراطورية شاملة. وكما سوف نرى، فإن الصراع لبلوغ الهيمنة دفع بأسرة البالا

---

(1) Goetz, «Conquest».

(2) Stein, Rajatarangint, trans., I, p. 90.

(3) انظر: Beckwith, Tibetan Empire, p. 15 يشير إلى تقارير صينية تفيد بأن الأصحاب المخلصين للحاكم تبعوه في الممات، بيد أن «أبو زيد» يتحدث عن تقليد مشابه يأخذ به بعض ملوك الهند، وبمقتضاه يقوم كثير من المرافقين بالانتحار (M. Reinaud, Relation des Voyages faits par les AZrabes et les Persans dans l'Inde et a la Chine dans la IXe siecle de l'ere chretienne, Tome I (Paris, 1895), Arabic text, p. 115).

في البنغال إلى المقدمة ومن جديد في صلة قوية بالسلطة التيبيتية في منطقة جبال الهمالايا وما وراءها.

إن الوصوفات التي نقع عليها في الراجاترانكيني لمختلف المزارات والنصب والمعابد التي شيدها لاليتاديتيا وبلاطه في المباني الجديدة في باريسهاسبورا، على بعد 20 كيلومتراً شمال - غرب شرينغارا، وفي عموم وادي كشمير، من باراموﻻ إلى مارتندا، لتبين أن هذا الملك أصاب ثراء عظيماً، لم يحظ به بعده أي ملك في كشمير[1]. ويبرهن الدليل النمي على أن حكام كشمير في القرن الثامن قد وسعوا السوق لتجارة كشمير أشد توسيع. فقد تم العثور على ذخيرة من عشرات آلاف القطع المعدنية من كشمير تعود إلى منتصف القرن الثامن، في قلعة أونجار في ناحية باندا في أوتار براديش، وراجغات في بنارس[2]. وكان سك العملة المعدنية قد دخل كشمير قبل العصر المسيحي. ولعل أقدم النقود المعدنية التي وجدت في الوادي، ومنها العديد من النماذج، يعود عهدها إلى الحكام الهندو - الإغريق والسكيث[3]. وحين انضمت كشمير إلى إمبراطورية الكوشان، كانت هذه العملة من معدني الذهب والنحاس متداولة. وقد ضربت الأولى من الذهب الروماني ووصلت عبر الطرق التجارية البرية وجعلت من كشمير سوقاً رئيسة لتجارة المسافات البعيدة.

وبدءاً من القرن الخامس، يبدو أن الكيدارا أو الكوشنات «الصغيرة» قد خلفت الكوشنات «الكبرى» في قندهار والمناطق شرق نهر السند، بما فيها كشمير. وكانت التجارة يومذاك متواضعة الحجم؛ والنقود المعدنية متدنية المستوى وكميتها تتضاءل. ومع ذلك عُثر العثور على كميات كبيرة جداً من النقود المعدنية النحاسية في كشمير، في القرنين الخامس والسادس، مضروبة باسم تورامانا ملك الهون البيض، والد مهيراكولا الذي حكم البنجاب وربما كشمير أيضاً[4]. وهذه أقدم أشكال قطع النقود المعدنية الكشميرية

(1) Stein, Rajatarangint, IV. 181–216.

(2) P. Dayal, «Treasure Trove Find of 16.448 Electron Coins in Banda District», Numismatic Supplement, vol. XLI (1928); V.S. Agrawala, «The rajghat Hoards of Sri Pratapa Coins», Journal of the Numismatic Society of India, X, pt. I (1908.

(3) S. Chandra Ray, «Medium of Exchange in Ancient Kasmira– A Reflection of Contemporary Economic Life», Journal of the Numismatic Society of India, vol. XVIII, pt. 1 (1916).

(4) Stein, Rajatarangint, trans., I, pp. 82–83, 85.

التي دأب القوم على استخدامها طوال الحقبة الهندوسية. كما تكشف قطع ذهبية وأخرى فضية نادرة مضروبة باسم ملك كشمير القديم برافاراسينا عن شبه شديد بالعملة التورمانية بالإضافة إلى قطع النقد الكيدارا كوشانا، وهذه واقعة ربما تشير إلى صلة قربى بين حكام كشمير الأوائل والبيت الحاكم كوشانا «الصغرى». وعلى أي حال فإن كشمير تنفرد بأنها ثابرت على ضرب النمط ذاته من النقد على امتداد تاريخها قبل الإسلام.

وكان هذا النمط - حيث الملك واقف والإلهة جالسة - قد نسخ عن الحكام الهندو-سكيث، وظل يعمل به طوال أكثر من اثني عشر قرناً. وقطع النقد المعدنية الكشميرية على نحو ما كانت عليه عند اكتشافها تكاد أن تكون من النحاس جميعها، أو من خلائط معدنية تحتوي على نسبة (10 بالمئة تقريباً) من الذهب و(13 بالمئة) من الفضة. كذلك يستلفت الانتباه أن إضافة الذهب والفضة إلى النحاس كان ابتكاراً من أسرة الكاركوتا الحاكمة في القرن السابع - مما يعكس نمو التجارة في أوائل الحقبة الوسيطة. وكانت كشمير قد رجعت إلى استخدام النحاس الخالص في النقد المعدني منذ عهد شنكرا فارمان (883 - 902) حتى نهاية الحكم الهندوسي باستثناء عهد هارشا (1089 - 1101) - وتبين قائمة الملوك التي وضعها كلهانا سلسلة متصلة لا انقطاع فيها من هذه العملات النحاسية التي تتميز بثبات المعدن والوزن، غير ما تتسم به من تماثل في النمط. وقد وجدت مقادير كبيرة من هذه القطع المعدنية في مناطق بعيدة قصية مثل تاكشاشيلا[1].

فيا ترى أتواصل الحرص على استمرار السوق الواسعة التي توافرت للتجارة الكشميرية، بعد القرن الثامن؟ يبدو أن اختفاء الذهب والفضة من النقود لا يشير إلى هذا الاتجاه. ولكن هذا مجرد شاهد سلبي. وليس هناك من إشارة تؤكد بأن التجارة بلغت طريقاً مسدوداً أو أنها تلاشت بسبب توسع الإسلام أو بطريقة أخرى، سواء في القرن السابع أو الثامن أو بعد ذلك. بل على النقيض، إذ استمرت القطع الفنية المعدنية من كشمير تظهر في القرن التاسع وما بعده في أماكن قصية مثل البلدان الإسكندنافية، وقد بلغتها عبر الشرق الأوسط المسلم وبحر الخزر[2]. ويكتب الإدريسي أن ثمة أماكن في كشمير «يسكنها أناس وتجار

(1) Ibid., II, pp. 314–15; V.S. Agrawala, «A Hoard of Kashmir Coins», Journal of the Numismatic Society of India, vol. XLII, pt. 1 (1949).

(2) Hodges and Whitehouse, Muhammad, p. 118.

من كافة أصقاع العالم»[1]. كذلك كان السغد، وكثير منهم نساطرة مسيحيون، يبلغون بتجارتهم جنوباً حد كشمير ولداخ في القرون الثلاثة الثامن والتاسع والعاشر[2]. ويشهد البيروني أنه كان يسمح لليهود والمسلمين بدخول البلاد قبل القرن الحادي عشر[3]. ويبين الراجاترانكيني أيضاً أن التجارة لم تقتصر على الغرب المسلم، وإنما استمرت مع الممالك الهندوسية الأخرى أيضاً، كما كان شأنها والأشكال الأخرى من التعامل مثل الحج[4]. ويروى عن الملك أنانتا (1028-63) أنه كان يعاني من وطأة ديون ثقيلة لتاجر هندي من خارج كشمير، و«كان تاجه وعرشه كلاهما مرهويان»؛ وكان يعمل ممثلاً لملك مالوة (مالافا)[5]. ومن بين تجار كشمير الكثر الذين سافروا إلى مناطق قصية من الهند، نتعرف على جياكا من ساليابورا الذي راكم ثروة ضخمة من عمله بالتجارة. وقد بلغنا من أمره أنه بعد أن حفر في الأرض حفرة بمقدار كروشا ونصف [مقياس هندي يعادل 2.5 ميل، م] ما انقطع يملؤها بعدئذ بأكوام الدنانير، ثم عمد إلى زرع مقادير من الأرز.» وما هو إلا حين حتى قام الملك باستخراج تلك الثروات من باطن الأرض وكانت كافية لتحرره طوال حياته من متاعبه المالية[6].

ولئن بدا مثل هذا الشاهد على ازدهار التجارة يناقض الدليل النمي الذي يظهر ارتداداً إلى العملة النحاسية في القرن التاسع، فإنه حري بنا ألا ننسى أن التجارة والعملة المعدنية ليسا بالضرورة متصلين ببعضهما. فقد كان ثمة وسائل أخرى لإجراء عمليات الدفع، ففي كشمير خصوصاً مقادير كبيرة من الذهب وخاصة في القرن الثامن وطوال الفترة موضوع بحثنا، على الرغم من خلو البلاد من مناجم الذهب أو الرواسب الغرينية التي تحمل الذهب (وليس ثمة مصادر للذهب، إلا في التيبت القريبة، سوفارنا بهومي) ومهما يكن مقدار الذهب الذي كان قد استخدم في الزينة، أو أودع باطن الأرض (مؤقتاً)، فقد كان

(1) Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, p. 64.

(2) G. Uray, «Tibet's Connections with Nestorianism and Manicheism in the 8th-10th Centuries», Wiener Studien zur Tibetologie und Buddhismus kunde, 10 (1983).

(3) Sachau, Alberuni's India, I, p. 206.

(4) Stein, Rajatarangint, VII. 485, 494-5, 897, 1007 ff; VIII. 1600, 1626, 2214.

(5) Ibid., VII. 190-5.

(6) Ibid., VII. 494-5, 499.

هناك الكثير من الذهب المتداول بشكل سبائك[1]. وكان يستخدم في التجارة مع الصين والتيبت مثلاً السبائك الذهبية والودع.

أما مدى استخدام سبائك الذهب في كشمير فمعروض في الراجاترانكيني، وفيه يرد: «كان الملك (يشاسكرا 939-48) يحتضر، وقد غادر قصره حاملاً معه ألفين وخمسمئة قطعة ذهبية ملفوفة في أطراف ملابسه. ولكن بارفاغوبتا ووزراء آخرين وكانوا خمساً قاموا بانتزاعها منه، وهو ما يزال على قيد الحياة، واقتسموها بينهم في حضوره»[2]. ولقد قام الملك أنانتا (1028-63)، «عن حكمة، بإلغاء الامتياز الملكي الخاص بوسم الذهب حسب اللون (الجودة)، والثمن إلخ... الذي كان الغرض منه إبراز مدخرات الناس، وهو يعلم أن الملوك المتعاقبين بعده سوف يلجؤون إلى استخدام العقوبات والوسائل الأخرى، من أجل الاستيلاء على هذه الثروات المتراكمة»[3]. وقد عمد الملك نانتا توفي في عام 1081) وزوجته إلى «تقديم هبات تعادل وزن كل منهما بالذهب»، وذلك في طقس احتفالي يدعى تولا بوروشا[4]. وقد حصلت ملكة كشميرية على مبلغ سبعين لاخ (مئة ألف بالأرقام الهندية) من «الدنانير الذهبية» عند بيع لينغام شيفا مصنوع من جوهرة بعد حرق جثمان فيجايشفارا في النصف الثاني من القرن الحادي عشر[5]. كذلك حصل الملك (الخلف) القدر الكثير من الذهب وسوى ذلك من الأشياء من الأرض تحت أكوام الرماد، وإن مجرد ذكرها في يومنا هذا كاف لإثارة الفضول لدينا[6].

ويروى عن ملك آخر، هو سصالا (1112-20)، أنه أرسل إلى قلعة لوهارا «أكواماً من الذهب أشبه بجبل الذهب (ميرو) [أحد قمم جبال همالايا الأسطورية. م] بعد أن حولها إلى قوالب من الذهب[7]. وجدير بالذكر أن كلهانا يدأب على استخدام عبارة (الدينارة) عند الإشارة إلى قيمة السلع والرواتب بالنقد. وتلفظ هذه العبارة حسب قاموس

(1) Stein, Rajatarangint, trans., II, pp. 317-18.

(2) Stein, Rajatarangint, VI. 102-3.

(3) Ibid., VII. 211-12.

(4) Ibid., VII. 407.

(5) Ibid., VII.414.

(6) Ibid., VII. 416.

(7) Ibid., VIII. 639.

السنسكريتية «دينارة» (وهي مشتقة من ديناريوس باللاتينية)، وتشير عادة إلى قطعة ذهبية. ولكن ليس من الواضح إن كان المقصود عند كلهانا «قطعة معدنية» أو «نقد أو مال» بصفته كذلك على العموم، أو الإشارة إلى قطعة من الذهب أو الفضة، أو النحاس. وقطع النقد الذهبية الوحيدة التي ظهرت في كشمير هي تلك الخاصة بـ (الملك) هارشا، أما القطع الأقدم جميعها فهي من النحاس أو من خليط من المعادن. وعلى أي حال، فإن الإشارات المحددة إلى استخدام الذهب والفضة بوصفها عملة مسكوكة ليست غائبة تماماً عن التاريخ[1]. ويكتب كلهانا «استخدام الدنانير الذهبية والفضية شائع في البلد، ولكن النقود النحاسية نادرة»[2]. ومع ذلك، فقد وجدت نقود معدنية نحاسية (ومن النحاس الأصفر) في عهد هارشا أكثر مما وجد في أيام أي ملك آخر من ملوك كشمير، وتكاد اللقى من العملات الذهبية والفضية التي تعود إلى عهد هارشا أن تكون فريدة.

وأخيراً كان لدى كشمير عدد من الوسائل النقدية غير المعدنية، فقد استخدم الودع نظراً لأنه كان متوافراً في أكثر بقاع الهند. كذلك كان الرز المقشور والحبوب الأخرى، (دهانيا)، وسيلة نظامية في المبادلات[3]. كما كانت أوراق التبادل (هنديكا) تستخدم في كشمير، على الأقل قبل القرن العاشر[4].

كان توسيع أسواق كشمير التجارية من ثمار تلك الفتوحات التي جرت في القرن الثامن، لكنها إلى جانب ذلك عادت بكنز عظيم هو الغنائم التي تحققت بفعل تلك الانتصارات. وقد تم إغداق تلك الثروات الضخمة التي جمعها لاليتاديتيا في أغلب الأحوال على المعابد، فأتاح له ذلك أن يصبح راعياً عظيماً للفن والعمارة. «لقد كان سيد الأرض الذي جعل التراب ذهبي اللون ويز [الإله، م] إندرا كرماً وشهامة وفي كل الخصال العظيمة الأخرى»[5]. وصارت في عهده الأصنام وتماثيل الآلهة المصنوعة من الذهب والفضة

(1) Stein, Rajatarangini, trans., II, pp. 315–17.
(2) Stein, Rajatarangini, VII. 950.
(3) Stein, Rajatarangini, trans., II, p. 313.
(4) The list of hundikas in the Rajatarangini opens with «money–hundika» (dinnarahundika) and «grain–hundika» (dhanyahundika) (V. 266, 275, 302; trans., II, p. 313).
(5) Stein, Rajatarangini, IV. 217.

والنحاس والكنوز والجواهر توقف لأغراض دينية. وقد عمد الحكام المتأخرون إلى مصادرة هذه الكنوز أو فرض الضرائب المرتفعة عليها بمختلف الحجج والذرائع ليزيدوا ما لديهم من المعادن الثمينة. أما شنكرافارمان (883-903) وهارشا (1089-1101) على وجه الخصوص، فقد اشتهرا بتحطيم التماثيل والأصنام[1]. إذ تفتق ذهن هارشا، كما يروي كلهانا، عن فكرة تغذية خزينته بنهب المزارات المقدسة حين اكتشف بمحض الصدفة كنوزاً تتراكم في معبد الملك بهيما شاهي[2]. ولم ينج من تحطيم هارشا إلا تماثيل قليلة لآلهة كشمير، كما جرت مصادرة أصنام ذات قدسية بعد أن قام المتسولون بتدنيسها عمداً، ثم تحويلها إلى كنز. وحين يروي كلهانا ما قام به الملك هارشا يشير إليه بوصفه «توروكشا»، وكأنما كان يقتدي بالمثل الإسلامي[3].

كانت معظم المعابد الكبرى في كشمير قد شيدها لاليتاديتيا أو زوجته ووزراؤه. ولما كان لاليتاديتيا أعظم «أسياد الهند» فينبغي عليه أيضاً أن يقوم بتشييد أعظم المعابد في شبه القارة في ذلك الزمان. وكانت هذه المعابد التي من المفترض أن تتقدم «غزو الجهات الأربع» وهي معابد مكتاكيشافا وباريهاساكيشافا، قد بُنيت في العاصمة الجديدة قرابة العام 740 م، ويبعد معبد مارتندا، قرابة عشرة كيلومترات عن إسلام آباد (أنانتناغ)[4]. ولقد أصيبت معظم هذه الصروح وما فيها من تماثيل وأصنام ثمينة بالأذى على أيدي الملوك اللاحقين، وخصوصاً شانكرافارمان وهارشا. ويلوح أن تلك المباني ما تزال واضحة بفضل خرائبها الباقية وتبرر الشهرة التي نالها لاليتاديتيا بوصفه راعياً للعمارة. ومما يسترعي الاهتمام كذلك أن عدد الأبراج والمزارات والأديرة البوذية إلى جانب العديد من المزارات التي كرست للإله فيشنو ليس بالقليل.

وهناك من الهدايا التي قدمها لاليتاديتيا تمثال بوذا الهائل وما زال قائماً في مزار بوذي في باريهاسبورا، زمن كلهانا. ولكن معبد الشمس مارتندا وحده – ولعله ليس أضخم المعابد التي أقامها لاليتاديتيا–ما زال قائماً سليماً، وإن أصابته أضرار في القرن الثاني عشر، ثم

(1) Ibid., V. 165–81.
(2) Ibid., VII. 1081 ff.
(3) Ibid., VII. 1095, 1149.
(4) Inden, «Hierarchies of Kings», pp. 122–3.

لاحقاً من جديد في أيام السلطان إسكندر محطم الأصنام[1]. ويطل هذا المعبد على وادي كشمير كله باتجاه غروب الشمس وراء جبل بيربانتسال. وهو أول أنموذج باق من مدرسة العمارة الكشميرية التي استمرت ما يزيد على ستة قرون. ولكن العديد من معالم المعبد فريد ولابد من وضعه في إطار السياق السياسي والثقافي لشمال غرب الهند في القرن الثامن. ومعبد مارتندا إذ اجتمعت فيه الأشكال المعهودة في عمارة قندهار والغوبتا، والصين وحتى العمارة السورية – البيزنطة، هو أسطع مثال يعبر عن الفن الكوزموبوليتي في إمبراطورية امتدت من وسط الهند حتى حدود فارس وتركستان الصينية.

ويمكن الاستنتاج من القليل الذي بقي من الفن الكشميري في القرون السابقة أن الأسلوب الجديد لم يكن مجرد إحياء لأشكال محلية أو تأثر بعناصر أجنبية، وإنما هو إنجاز مركب معقد حقاً. ولقد نشأ أنموذج بدائي في القرنين السادس والسابع، ومازال الصرح الأول الذي أقامه لاليتاديتيا – أسطبة كنكونا في باريها سابورا – يبرز التحول من الأسلوب الشبه الهمجي نحو أسلوب جديد أشد صقلاً وتهذيباً يمكن عبره اكتشاف ما تتسم به تلك التأثيرات والأساليب المزركشة العديدة الوافدة من الحضارات المجاورة. وهكذا فإن مزار كنكونا هو تطوير متقدم للطراز القندهاري إنما يومئ بعد، إلى النماذج التي ستقوم في بوروبودور جاوة، ومخطط الأرض المضلعة، والمصاطب المحيطة المتتابعة، والسلالم الأربعة، والناغات (الحيات) التي تطوقها، والكوى التي تحتوي على تماثيل بوذا في أوضاع يوغية، وطبل المزار. ويتبع معبد مارتندا مدرسة غوبتا المتأخرة في شمال الهند، ولكن طرز البناء وتفاصيل العمارة مأخوذة عن فن قندهار أيضاً.

وهناك تأثير بيزنطي فعال؛ فلقد كان ما يسترعي الانتباه عند لالتياديتيا الأقواس والقناطر والقباب ذات الحجم والقوة التي لم تكن حتى ذلك الحين معروفة في الهند. وقد تسربت هذه العناصر مع استخدام الملاط والأوتاد، وأشباه الأعمدة الرومانية-الكورنثية، والعضادات الرومانية-الدورية، والأعمدة والوسائد الحجرية اللولبية البيزنطية، والأفاريز وحلية الأسنان الرومانية، والنوافذ المستطيلة ذات الأسكفات الثقيلة من الطراز الروماني

(1) H. Goetz, «The Sun Temple of Martand and the Art of Latitaditya-Muktapida», and «The Beginning of Medieval Art in Kashmir», in: Studies in the History and Art of Kashmir and the Indian Himalayas (Wiesbaden, 1969).

– السوري، والجملونات القبطية مثلثة الشكل الحافلة بأشكال الرؤوس أو الزهور، والأسلوب الروماني القائم على الحنيات المركبة ذات الأشكال النباتية والمقصورات والأورقة المقنطرة المصغرة وإلخ... وكان استخدام الأوتاد من الملاط والفولاذ الصلب مع المزايا البارزة المشار إليها في العمارة الإغريقية – الرومانية قد سبقت التأثيرات الساسانية في الفن الكشميري بما يزيد قليلاً على قرن من الزمان.

ويبدو أن تفاصيل الطابع الروماني – البيزنطي مشتقة خصوصاً من الأشكال السورية التي تعود إلى القرون الممتدة من الرابع حتى السادس (مع عدد من العناصر الأصلية التي ترجع من جديد إلى جذور هندية)، ولئن كان – فن القندهار – عرضة للتأثر [بالفن، م] الروماني (إلى جانب الفارسي) فإن التمثل الكشميري له لا يمكن أن يكون تأثراً خالصاً بفن قندهار. ولعل لاليتاديتيا وهو يطمح إلى تقليد النهج الروماني – البيزنطي في العقود والقناطر الضخمة في المعابد التي ابتناها، قد استعان بمعماريين بيزنطيين. ولعل هؤلاء تنقلوا حتى بلغوا كشمير بعد فتح العرب سورية وفلسطين ومصر ما بين عامي 634-8. ولقد أدى الفتح العربي إلى تعليق أعمال البيزنطيين في البناء وفن العمارة، مما أدى إلى البطالة بين مهندسي العمارة والفنانين البيزنطيين حتى الفترة الأموية المتأخرة. وكان من نتيجة ذلك أن غدت التأثيرات البيزنطية ظاهرة في كشمير بعد بضعة عقود من الفتح العربي، في الصروح التي سبقت معبد مارتندا. وكانت تلك الأعمال المبكرة متواضعة في أبعادها. ولكن مع حملات لاليتاديتيا في الهند أمكن قيام مشروع بناء ضخم وفق مفاهيم البيزنطيين.

ولقد استولى معبد مارتندا على نفوسنا بحجمه في المقام الأول، كذلك من أسباب التأثير في النفس ما خلفه طقس ديغفيجايا من تفرد جمالي على المعبد، إلى جانب كونه الوسيلة لتنفيذ هذا الطقس. ولمعبد مارتندا واجهة من أنصاف العضادات من الطراز الروماني-الكورنثي التي تضم ساحة مسورة بأروقة مقنطرة ذات أوراق مثلثة تتوجها مجموعة من الزخارف ذات الأطراف المدببة المرتفعة، وهو تصميم يُصادفه المرء في المخطوطات البوذية من حقبة البالا، وقد استعير من البنغال حين أصبح ملك غودا حليفاً خاضعاً للاليتاديتيا. وقد أرسى معبد مارتندا أنموذجاً للعمارة الهندوسية في كشمير على

مدى قرون من الزمان، ولكن العنصر الروماني بات مستوعباً تماماً في المعابد المتأخرة.

أظهر شمال غرب الهند (السند، وأفغانستان، ومكران، وراجستان) وكشمير كذلك عناصر عديدة مما تتمتع به المنطقة الحدودية التي تقع بين الحضارة الهندية وفارس وآسيا الوسطى. فعندما بني معبد مارتندا، كانت كشمير قد خرجت لتوها من فترة من غزوات البدو. وقد احتفظ بلاط كشمير، على نحو ما كان معهوداً بالبلاطات الأخرى في شمال الهند في أوائل القرون الوسطى، بمظاهر أجنبية معينة أخذها عن فارس، وكان أهم هذه المظاهر عبادة الشمس. وهناك أربعة مراكز برزت في الهند بسبب وجود معابد الشمس فيها، وتماثيل إله الشمس «سوريا»، وهي الملتان ومديرا، وكوناركا، ومارتندا، والأولى والأخيرة وحدهما كانتا قائمتين في القرن الثامن، والاثنتان الأخريان تعودان إلى عهد متأخر. وإذاً، فمارتندا بمعنى ما معبد المنطقة الحدودية.

إلا أن الشمس لم تكن أهم موضوع ديني في كشمير أيام لاليتاديتيا، بل الواقع أن الدين المحوري الذي سوف تمارس طقوسه في المعابد الجديدة كانت أصوله حديثة حداثة عمارة المعابد؛ وكان هذا دينا ملائماً بسبب من طابعه «التوسعي الإلحاقي»، وهو بانكاراترا فيشنافاس. وقد قدر للبانكاراترا أن يغدو النظام الأكبر في المذهب الفيشنوي في الهند ما بين القرنين الثامن والحادي عشر، حيث أقيم علم لاهوت خاص ومعقد يقوم على الحركة ويشترط وجود «ملك الملوك» ذي المهابة ليؤدي مجموعة من الطقوس والشعائر في معبد يكون هو من ابتناه بعد «غزو الجهات الأربع»، أي بعد أن يكون قد فرض نفسه ملك الهند الأعظم. فكان بناء معبد البنكاراترا نفسه أول باكورة وأعظم وأشمل سلسلة من الطقوس التي كان القصد منها أن تؤدي إلى «اتحاد الملك [بالإله، م] فيشنو». وهكذا يكون المعبد وطقوسه الدينية المركبة من عبادة الصور مصمماً لأن يغدو، كما بين رونالد إندن، قمة البناء الإمبراطوري الشاهق الذي أقامه لاليتاديتيا[1]. وفلسفة الوجود والطقوس في البانكاراترا التي يعرض لها كتاب شرح أصول الفيشنوية «الفيشنودارموتارا بورانا»، وهو نص بلا تاريخ لكن يمكن الافتراض بالتعليل أنه اكتمل في بلاط كشمير في القرن الثامن. ويبدأ الكتاب بالـ «نيلاماتا بورانا» وهو من الكتب الموضوعة في كشمير أيضاً

(1) Inden, «Imperial Formations, Imperial Puranas».

(وأحد المصادر التي استند إليها كلهانا)، ولعله اكتمل في بلاط دورلابهافاردانا، مؤسس سلالة كاركوتا الحاكمة وأول ملك يشكل حسب نص البورانا، دولة بوصفها التجلي الوارد في البنكاراترا ويقوم ببناء معبد في شريناغارا مكرس لفيشنو، تعبيراً عن الرغبة بإقامة دولة إمبراطورية. ولقد رأينا أن الملك هارشا ما زال يقيد تحركات دورلابهافاردانا في شمال الهند. ويبدو أن الفيشنو دارموتارا بورانا قد شارفت على الاكتمال في عهد دورلابهاكا الذي حكم من 662/ 63 إلى 712/ 13 م كما أتم بناء معبد مكرس لفيشنو. وأخذت الأسرة الحاكمة، بدورها، تكتسب القوة، مستفيدة في ذلك من التحولات السياسية التي كانت تجري في المناطق المجاورة بعد وفاة هارشا.

وأثناء حكم تشندرا بيدا، أخيراً، من العام 712/ 13 إلى 720/ 21 أصبحت الظروف ملائمة للكشف عن نص مخطوطة البنكاراترا ولوضع ملك كشمير في وسط شبه القارة. ويرجح أن يكون هذا الملك، كما يرى إندن، الشخصية التاريخية التي تلقت الفيشنودارموتارا بورانا، وهو النص الذي ألهمه «غزو العالم»، لكن لما كان حكمه لم يتجاوز قرابة التسع سنوات فلم يكن بوسعه إنجاز هذه المهمة. والأمر ذاته يصدق على أخيه الأصغر ترابيدا الذي حكم زهاء أربع سنوات قبل أن يخلفه لاليتاديتيا موكتا بيدا. فكان هذا الأخير، إذاً، من أفلح بإتمام طقس الديغفيجايا وأصبح بالتالي أول مهراجا يحمل لقب «ملك ملوك» الهند ويقوم على تنفيذ أوامر فيشنو، كما نصت عليها الفيشنودارموتارا بورانا. ويضم هذا النص العظيم إيديولوجية أول تكوين إمبراطوري للهند في مطالع القرون الوسطى ويمثل قفزة في تطور الطقس الملكي، نظراً لأنه يقتضي قيام بنية تحتية ثقيلة وثابتة من المعابد، مما يعد من سمات الممالك الشاقولية المستقرة، وهو ما كان غريباً عن كتب الحكمة «الفيدا».

والطقسان الفيديان لتقديم القرابين المتصلان بالنظام الملكي – ألا وهما «راجاسويا» أو «الولادة الملكية» و«أشفاميدا»، أو «قربان الحصان» – اللذين تجاوزهما الزمان. وكان قد قصد بأول هذين الطقسين من العصور الفيدية تفويض الملك بقهر جيرانه وتحقيق لقب «ملك الملوك». وكان يقصد بالثاني أن ينال الملك القدرة على النجاح في الحكم. والفيشنودارموتارا بورانا إنما هو النص الأقدم والأساسي، ويتضمن البدائل التي حلت محل تلك الطقوس: راجيابهيشكا «ترسيم الملك» (ولا يكون هذا قبل القيام بالطقس

الفيدي راجا سويا) وسورابراتيشتا «تعيين المرابع المقدسة» الذي حل محل طقس الأشفاميدا (ولا يكون دون أداء التراتيم الفيدية، مانترا) ويمثل مجموعة من الطقوس المعقدة التي على أساسها يتم بناء المعبد المكرس لفيشنو.

لم يمت الطموح إلى التوسع بموت لاليتاديتيا، بل وحتى في كشمير ذاتها. ولكن ما كان بوسع أحد من خلفائه أن يفلح بفرض هيمنته على ملوك الهند الآخرين. فقد خلف لاليتاديتيا سلسلة من الحكام الذين لم تكن فترة حكم أحدهم طويلة. وقد عرف عن ابنه فاجراديتيا، الذي تولى الحكم قرابة العام 762م، بأنه باع الكثير من الرجال إلى العرب المليكخا [الغرباء الذين لا يتحدثون اللغة السنسكريتية، م] وأدخل ممارسات «لا تصلح لسواهم». وكان هذا يوم قدوم عامل السند هشام بن عمرو التغلبي إلى كشمير للحصول على الرقيق. ومع ذلك فإن ابن فاجراديتيا جيابيديا كان يحمل الطموح ذاته الذي راود جده فخرج مرة أخرى «لغزو العالم»، وغزا البنغال ثانية[1]. وهناك ملكان متأخران خرجا أيضاً لغزو العالم، هما أفانتيفارمان (855–83 تقريباً) وشنكرافارمان (883–902 تقريباً)، ولكنهما اصطدما ببهوجا ملك براتيهارا. ثم خرج خلف شنكرافارمان في حملة على الملك الشاهي في أودابانذا. ولكن سقوط الشاهية قد حدث بالقرب من حدود كشمير الجنوبية، وكان السبب فيه الترك. وقد وجد أمراء السلالة الشاهية ملجأ لهم في بلاط كشمير، حيث كانوا يحظون بتقدير سام ونالوا العوائد الكبيرة، واستمرت هذه حالهم حتى تاريخ متأخر، وهو القرن الثاني عشر[2]. ولم يقصر كلهانا عن إيلاء عظمة السلالة الشاهية المتلاشية الاهتمام الكبير[3].

بعد اكتمال كتاب الراجاترانكيني، استمر الحكم الهندوسي في كشمير قرابة قرنين من الزمان. ودخل الإسلام المنطقة بالتحول التدريجي إلى هذا الدين، وليس بقوة الغزو. ولقد تأسست سلالة إسلامية هناك في العام 1339. واعتنق الإسلام الأكثرية الساحقة من السكان أثناء النصف الثاني من القرن الرابع عشر. وظلت الإدارة المالية في أيدي البراهمة، في حين كان يتم تدوين السجلات الإدارية في عهد سلاطين كشمير بمصطلحات سنسكريتية

(1) Stein, Rajatarangini, IV. 403 ff.
(2) Ibid., VII. 144 ff.
(3) Ibid., VII. 66–69.

مليئة بالمفردات والصيغ الفارسية والعربية. ومع ذلك فإن غزو كشمير مباشرة على يد غاز مسلم لم يحدث قبل القرن السادس عشر. ولكن كان ذلك من الآثار الجانبية للحركة الكبرى التي حملت آخر موجة من الفاتحين بقيادة بابر، إلى الهند. وقد قام [الإمبراطور، م] أكبر بدعم حكم المغول في كشمير في العام 1586م. وعندئذ تغيرت الأحوال كثيراً، ولم يختلف الأمر هذا الاختلاف الكبير بين زمن كلهانا وضم المغول لكشمير عما نطالعه في الراجا ترانكيني. ولم يتمكن محمود الغزنوي الذي غزاها في القرن الحادي عشر من فتحها؛ وقد توقفت الموجة الكبرى من الغزوات التركية عند المتاريس والاستحكامات الجبلية المحيطة بكشمير. وعند البيروني أن الغزو الذي قاده محمود كان السبب «في انحسار علوم الهندوس بعيداً عن تلك الأجزاء من البلاد التي قمنا بغزوها، والهروب إلى أماكن لا يمكن لأيدينا أن تبلغها، إلى كشمير، وفارناسي وسواهما.... ففارناسي وكشمير هما مدرستا العلوم الهندوسية»[1].

ب – مملكة الدارما (البالا في البنغال):

«مملكة الدارما» هي الاسم الذي أطلقه العرب على دولة البالا في الهند الشرقية، إشارة إلى أعظم ملوكها (دارما بالا) الذي حكم البنغال وبيهار وأوريسا ونيبال وآسام في الفترة ما بين 769–815م. كما أخضع العاصمة الإمبراطورية قنوج لسيطرته وأرسى هيمنة البالا في كل أرجاء شمال الهند بعد موت لاليتيا موكتا بيدا. وليس ثمة ريب بأن صعود البالا في القرن الثامن يتصل بالتحولات ذاتها التي طرأت على القوى – مما مكنهم من فرض أنفسهم في أرجاء آسيا كافة – كما جعلت ملوك كشمير في المقدمة. وقد وفر تقدم العرب في السند وما وراء النهر، وانشغال سلالة التانغ في هضبة تاريم وآسيا الوسطى، وما رافق ذلك من ارتفاع شأن التبيت الذي دفع بكشمير لتكون ضمن الطقس الملكي غزو العالم (ديغفيجايا)، ووفرت الرافعة السياسية لبروز البنغال. ويلوح أن البالا قد وقعوا في الشرك بين التيبتيين والعرب من ناحية وكشمير المتحالفة مع الصينيين ضد التيبتيين والعرب من ناحية أخرى. ولقد ظلت الأحداث، حتى القرن التاسع، في سفوح الهمالايا والهند

(1) Sachau, Alberuni's India, I, pp. 22, 173, and see pp. 135–6.

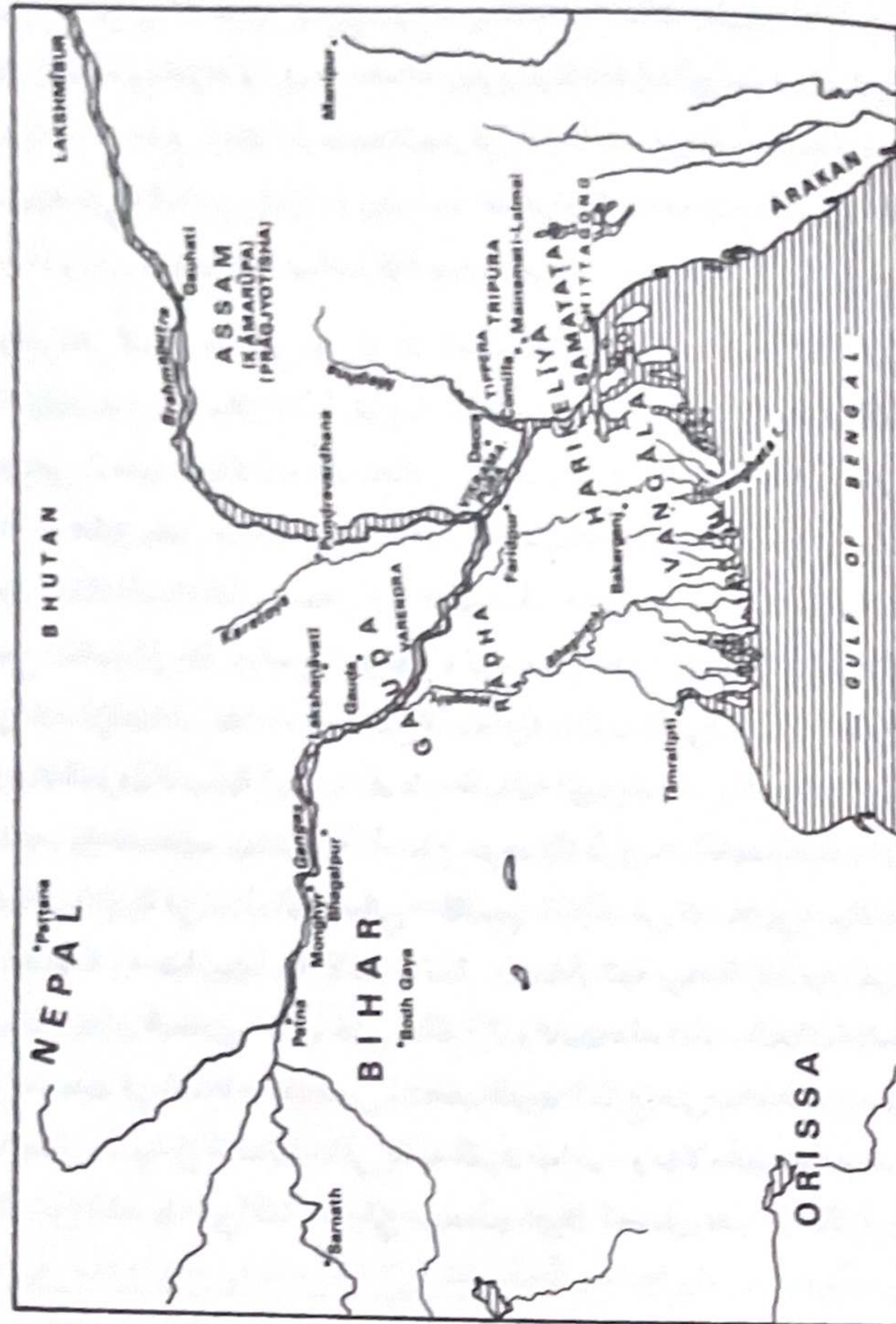
الشرقية ونمط التطور السياسي والاقتصادي والديني العريض متصلاً بالقوة التيبيتية التي كانت تتوسع جنوباً، في حين قامت التجارة البحرية الإسلامية في الشتات باجتذاب الهند الشرقية وخليج البنغال لتكونا في وضع مهم في التجارة الدولية.

تعد الروايات العربية «مملكة الدارما» بجلاء لا لبس فيه جزءاً من الهند[1]. بيد أنه لا يتيسر تعيين حدود المملكة التي يشير إليها العرب على وجه الدقة؛ فيقال لنا إن هذه الحدود «تمتد في البر والبحر» و«حدود كماروبا (آسام) ولكشميبور التي تكلل الثلوج ذرى جبالها». وإن ذكر الودع ووحيد القرن، وبالأخص المنسوجات القطنية الناعمة الملساء التي ينتجها البلد لتشير جميعها إلى مكان ما في خليج البنغال عند دكا وأراكان، وهي أماكن كانت تضم مستوطنات تجارية عربية. وإذا ما كتب العرب عن مملكة الدارما فإنهم إنما يعنون في الواقع «دارما» الأسرة المالكة، وهو لقب سلالة من الملوك الذين خلفوا دارمابالا. وكان خليج البنغال يعرف لدى العرب باسم بحر «هركند» ولعل التسمية تحريف لكلمة هريكيليا السنسكريتية وتعني البنغال الشرقية أو الطرف الشرقي لشرق الهند، حسبما ورد عند آي – تسينغ وتان – كانغ[2]. وفي جنوب بحر هركند يعين العرب «جزراً عديدة» – جزر اندامان ونيكوبار – تعتمد ثروتها على الودع الذي تقوم ملكتهم بجمعه وتخزينه وتصديره إلى البر الرئيس والشمال والشرق. وإذا ما أضيف هذا يتعزز الاستنتاج بأن هركند شرق البنغال أو هريكيليا، لا بد أن يكون موقعها أحد القسمين الجغرافيين اللذين تشير إليهما النقوش السنسكريتية بـ «فانغا»، وهي المنطقة التي كان النهران هوغلي وبراهما بوترا يشكلان حدودها الغربية والشرقية، في حين تقع فاريندرا إلى الشمال منها، وخليج البنغال إلى الجنوب. وثمة شكل من الاشتقاق اللغوي من كلمة فانغا هو فانغالا التي أصابها التحريف فغدت بنغالا وأصبح لاحقاً اسم منطقة أوسع كثيراً هي «البنغال»[3]. وكما سوف نرى على نحو أعمق فقد كان جنوب شرق البنغال الذي تستند إليه التسمية العربية، إلى حد بعيد، في حقبة البالا، المنطقة الحيوية للتجارة البحرية في اقتصاد شرق الهند كله. وجدير بالذكر أن سهل الطمي المتشكل من الغانج والبراهمابوترا

(1) المسعودي مروج الذهب، ا، ص35–56. Sauvaget, Akhbar, pp. 3,14,173.

(2) P.L. Paul, The Early History of Bengal, 2 vols (Calcutta, 1939–40), II, p. IV.

(3) Ibid., pp. III, V; R.C. Majumdar (ed.), The History of Bengal, vol. I (Dacca, 1963), pp. 12–46.



خريطة البنغال

الذي يسمى فانغا لا يقتصر على هريكيليا، وإنما يضم المناطق المرتفعة الشرقية أيضاً وراء نهر الميغنا الذي كان يسمى سماتاتا، «المنطقة الرطبة المنخفضة على شاطئ البحر» كما وردت في رواية هيوين تسانغ، في القرن السابع. كذلك يتضمن الاسم سماتاتا معنى أنه كان منطقة ساحلية، ولربما يجدر أن يعني لدينا دلتا الغانج بما فيها سندربانز بين نهر هرانغاتا وباكرغانج. ولكن الوصف الجغرافي للدلتا ينطوي على مجازفة نظراً للتحولات المستمرة التي تطرأ على النهر. وكان البالا قد عرفوا لمعاصريهم بالفانغا - باتيس «أسياد الفانغا»، ولكن معظم نقوشهم المبكرة وردت من غودا.

وهذا ثاني تقسيم جغرافي أساسي لدولة البالا - سينا؛ وهذه المنطقة تضم قسمين آخرين، الراذا والفارندرا، ويتوافق الأول تقريباً ومنطقة البوردوان الحديثة ويتوافق الآخر مع قسم راجشاهي الحديث. وكانت هضبة الفارندرا (باريند) إلى الشمال فرعاً من البوندرافاردانا - بكتي، الذي يعني معظم شمال البنغال. كذلك قد يكون ماغادا، كما نسمع في القرن الثامن «ملك غودا» الذي يسمى في الوقت ذاته ماغاداديبا وتمتد المناطق التابعة له من أقاصي الفانغا إلى الفيندياس[1]. ويخبرنا كلهانا عن خدم ذوي بشرة داكنة لدى ملك غودا الذي كان لاليتاديتيا قد واجهه، وعن مدينة بوندرافاردانا التي كانت تخضع لملك غودا، ورؤساء الغودا الخمسة (بنغا - غود - اديبان) الذين قام ابن لاليتاديتيا، جيابيدا، بكسر شوكتهم وإخضاعهم لسلطانه[2]. أما من هم هؤلاء الرؤساء الخمسة فإننا لا ندري. ولكن التنقيبات الأثرية في تلال الميناماتي - لالماي بالقرب من كوميلا في سماتاتا تبين أن هذه كانت منطقة واحدة لديها سلالات حاكمة مستقلة أو شبه مستقلة بدءاً من القرن السابع إلى منتصف القرن الحادي عشر، على الأقل[3]. وكانت هذه الأسر الحاكمة الخادغا البوذية التي حكمت في الفترة الممتدة من منتصف القرن السابع حتى بداية الثامن، ثم الديفا الذين حلوا بدورهم محل التشاندرا، في بداية القرن العاشر، وهؤلاء أيضاً بوذيون. وبعدئذ أتت سلالة من الشتريا، هي الفارمان في منتصف القرن الحادي عشر. وهناك أوريسا (أودرا)

(1) Ray, Dynastic History of Northern India, I, pp. 276–7.

(2) Stein, Rajatarangini, IV. 145–8, 323–30.

(3) F.A. Khan, Mainamati: A Preliminary Report on the Recent Archaeological Excavations in East Pakistan (Dacca, 1963), pp. 2–3, 7, 23.

أيضاً، ومعها كالينغا (الساركار الشمالية) وكوشالا (أراضي أوريسا الجبلية) التي شهدت أكثر من خمس عشرة سلالة حاكمة في هذه الفترة، وحكم بعضها في العصر نفسه، وكثير منهم كان يهب الأراضي لمختلف المسؤولين الحكوميين والمعابد والبراهمة[1]. ولربما كان بعض ملوك أوريسا مثل السومافامشيين، من منتصف القرن الثامن حتى الحادي عشر، من البوذيين، ولكنهم كانوا يرعون أيضاً الفيشنوية والشيوية، شأنهم في ذلك شأن البالا في البنغال وبيهار. وفي فترات معينة، كان ملوك أوريسا على اختلافهم، وربما طوال عهودهم، يخضعون اسمياً على الأقل للبالا؛ ولكن الأمر لم يكن لينقلب إطلاقاً.

لقد امتد سلطان الدراما بالا، حسب ما تقول السفايامبو بورانا، شمالاً حتى مملكة نيبال (بالسنسكريتية نيبالا) [عند سفوح، م] الهمالايا. ولكن المصادر التيبيتية والصينية تبين، أن التيبيتيين كانوا يفرضون هيمنتهم على نيبال، بدءاً من بداية القرن السابع حتى نهاية القرن التاسع تقريباً[2]. وهكذا كان أن تنازل ملك النيبال أمشوفارمان عن ابنته لملك التيبت سرون - برتسان سغام - بو. كذلك كان للملك آرامودي الذي اصطدم به جيابيدا في النصف الثاني من القرن الثامن، اسم تيبيتي. وكانت التيبت في عهد كري لديه سرون برتسان (816-38) تشمل النيبال. ويشير العام 879 م إلى بداية العهد النيبالي، ويبدو أن هذا يؤشر إلى تاريخ تحرر النيبال من حكم التيبت. ولئن لم تتوافر على امتداد قرنين مدونات عن ملوك حكموا الوادي[3]، فإنه يمكننا أن نستخلص من مخطوطات محفوظة من القرن الحادي عشر فصاعداً أن الفترة التي صادف فيها حكم أسرة التانغ في الصين، وصعود التيبت ودولة البالا في الهند الشرقية، كانت حقبة مهمة في التحول الاقتصادي الذي أصاب نيبال. فتأسست مدن جديدة مثل بطانا وسانكو اللتين تفوقتا على المراكز الزراعية بالأسواق الصغيرة (غراما)، حين قام تفاعل تجاري منتظم بين سهول الهند ومملكة التيبت والصين عبر نيبال. ويبدو من الممكن أن يكون البالا في أسفل الغانج قد عادوا فأرسوا شكلاً ما من الهيمنة على نيبال في مطالع القرن الحادي عشر؛ فتتحدث النصوص السنسكريتية عن دفيراجيا، أو الحكم الثنائي/ المشترك في هذا الوقت، في حين

(1) Cf. Ray, Dynastic History of Northern India, I, pp. 391–503; Sharma, Indian Feudalism, pp. 274–86.

(2) S. Levi, Le Nepal, 3 vols (Paris, 1905), II, pp. 171–7.

(3) Ray, Dynastic History of Northern India, I, pp. 194–8.

أن البوذية تتحرك شمالاً وتدعم نفسها في نيبال والتيبت من مجموعة أقاليم البالا (التي شملت الأماكن المقدسة في بودغايا وسرنات)، وقام علماء مهاجرون بنقل العديد من المخطوطات التي حصلوا على نسخ منها بمساعدة الملوك البالا إلى نيبال.

وإلى أبعد من ذلك شرقاً، في آسام (بالسنسكريتية: كاماروبا أو براكجيوتيشا) نلتقي في المملكة الواقعة عند سفوح الجبال التي امتدت على طول براهمابوترا، بأقوام ذوي هيئة منغولية، إلا أن الجغرافيين العرب حين يتحدثون عن ملك آسام (قمرون) يصفونه بأنه «أحد ملوك الهند»[1]. ذلك أن عملية التهنيد وراء نهر كاراتويا تقدمت في الواقع في القرن السابع بحيث إن أحد الرحالة الصينيين حسب أن حكامها من «البراهمة»[2]. ولربما تسرب نفوذ الغوبتا إلى وادي براهما بوترا، والواقع أن السلالتين اللتين تعاقبتا على حكم آسام ما بين عامي 350–800م تقريباً كانتا من أصل منغولي، لكنهما أخذتا بالثقافة الهندية واستقدمتا براهمة من مناطق البالا في البنغال. ويبدو أن غزو البنغال وبيهار من الملك جيابيدا الكشميري قد سبقه قيام ملك كاماروبا شري هارشا الذي نجد الإشارة إليه في نقش نيبالي حيث يوصف بأنه «حاكم غودا واودرا وكالينغا وكوسالا وأراض أخرى»[3]. وفي عهد دارمابالا، وفي حالة من انعكاس الأدوار، اعترف ملك وادي براهما بوترا بسلطة البالا. أما أن يكون جيش من بالا قد عبر الكراتويا فأمر ليس بالمؤكد، ويذهب الكاتب التيبتي تاراناتا إلى القول إن دارمابالا «أخضع كاماروبا»[4]. ولقد حكمت آسام من أسرتين هما سيناس وكيراتاس ما بين عامي 800–1100، ترجع أصولهما إلى ملك من المليكخا، وتنتميان إلى شعبين منغوليين يعيشان في الشمال والشرق، إلا أنهما كانتا سريعتين في استيعاب وتمثل الثقافة الهندية. وقد اعتنق ملوك كاماروبا مذهب شيفا، حيث «لا يقوم بأكل اللحوم في عاصمة ملكهم إلا الوحوش الضارية»[5]. ولقد ظل تسرب المنغولين طوال تلك الفترة مظهراً متكرراً في آسام، كما هي الحال في بعض مناطق البنغال الشمالية

(1) De Goeje, Ibn Khordadbhih, p. 16.

(2) Ray, Dynastic History of Northern India, I, p. 240.

(3) Indian Antiquary, vol. IX (1880), p. 179.

(4) E. Lyall, «Taranatha's Account of the Magadha Kings», Indian Antiquary, vol. IV (1875), p. 366.

(5) Ray, Dynastic History of Northern India, I, pp. 248–68.

والشرقية. كذلك لم ينقطع الاتصال بالبالا، إنما يرجح أن يكون البالا قد فقدوا سيطرتهم على غودا في القرن العاشر. وعندئذ تجددت غزوات قبائل المغول في وادي براهما بوترا من ناحية الشمال شرق. ولربما أرست بعض هذه القبائل الظافرة سلطانها واستقرت في الغرب، ما بعد الكاراتويا.

تكمن أهمية آسام للبالا، كما سوف نرى، في طرق التجارة الواردة إليها من بورما والصين. فضلاً عن كونها مصدراً للمعادن الثمينة. وفي هذا يكتب ابن خرداذبة إن «ملك آسام (قمرون) هو ملك الهند... الذي تتاخم حدود مملكته الصين وفيها يكثر الذهب»[1]. ولقد كانت تتداول في البنغال عملات ذهبية منذ القرن الأول الميلادي، وربما أبكر من ذلك، وجاء الذهب عبر تيبيرا من مصافي النهر في آسام وأعالي بورما[2]. ويشير كشاف الرحلات البحرية إلى وجود مناجم ذهب في تلك المنطقة. وهناك دليل على وجود كميات من قطع العملة الذهبية في كماروبا في القرن الحادي عشر[3]. ولقد وجد الفاتحون الترك في آسام عدداً من تماثيل الآلهة المصنوعة من الذهب والفضة، أحدها له حجم ووزن غير مألوفين، وكان شرق بورما وجنوب غرب الصين، ينتجان الفضة التي توجه غرباً نحو البنغال[4]. وكانت كماروبا نقطة الدخول في المنطقة الشمالية الشرقية من البلاد، في حين أن تريبورا / سلهيت في الشرق وتشيتاغونغ / أراكان ناحية الجنوب شرق كانتا نقطتي عبور. ويمر أحد الطرق من يونغ تشانغ إلى مومين، ويعبر إيراوادي إلى موغونغ فشمالاً عبر وادي هيوكونغ، ثم عبر ممرات في سلسلة جبال الباتكاي، إلى أعلى وادي براهمابوترا. وهناك طريق ثانية تتبع نهر شويلي، ثم تعبر إيراوادي عن طريق تاغونغ، ثم تتبع نهر تشيندوين إلى الشمال، ويكون العبور إلى مانيبور عند ممر إيمول. وثمة ممرات أخرى تؤدي إلى كماروبا عبر بهوتان ونيبال فمروراً بالتيبت من المنطقة العليا لأنهار يانغتسه – ميكونغ – شالوين.

(1) De Goeje, Ibn Khordadbhih, p. 16.

(2) S.K. Chakrabortty, «The Gold Coins of Ancient Bengal», Indian Culture, vol. IV (1937–38), p. 222.

(3) Paul, Early History of Bengal, II, p. 15.

(4) J. Deyell, «The China Connection: Problems of silver supply in medieval Bengal», in: J.F. Richards (ed.), Precious Metals in the Later Medieval and Early Modern Worlds, (Durham, 1983), pp. 216, 220.

لئن كانت نيبال وكماروبا قد اندمجتا في الثقافة السنسكريتية - البرهمانية في مرحلة متأخرة نوعاً ما (ومعظمها في الأزمنة بعد الغوبتا)، فإنه يمكن قول ذلك أيضاً عن البنغال والهند الشرقية على الجملة. وكان قسم من الهند، مثل البنغال على هامش الحضارة الهندية، شأنه في ذلك شأن السند، وكشمير إلى حد ما. والمصادر التي تصف حركة الآريين الفيديين إلى شرق البنجاب، نادراً ما تشير إلى البنغال؛ ويبدو أن القوم الذين قدموا لاستيطان أسفل الغانج ينتمون إلى سلالة آرية مختلفة عن أولئك الذين وضعوا الترانيم الفيدية، في حين كانت الملامح المنغولية، مرة أخرى، شرق البنغال شائعة[1]. فلقد ظلت البنغال تعتبر أرضاً غير صالحة لاستقرار البراهمة، فلم تكتسب البنغال هوية سياسية واضحة وتأخذ باستيعاب ثقافة الآريافارتا بتأثير من الإرساليات البوذية والجانية إلا مع الموريا وليس قبلهم.

أما هجرة البراهمة، كما نعلم من النقوش، فإنها أعقبت تلك الإرساليات بعد زمن طويل بين القرنين الخامس والثاني عشر، حين منح البراهمة بتفويض ملكي، وقفيات زراعية، بداية من الغوبتا وخلفائهم في الأقاليم، ثم بإقبال أكبر من أسرة البالا. ومن ثم أفسحت ثقافة الـ«آشورا» - (العفاريت)، في البنغال المجال لأشكال من الحضارة الفيدية - الآرية، لو لا أن الطابع غير الآري الغالب على السكان ونشاط التنظيم الاجتماعي في المجتمعات غير الآرية هذه، مع الحضور القوي للديانتين غير البراهميتين، البوذية والجانية، كانا عاملين أضعفا الأثر البراهماني في الهند الشرقية[2]. ولكن لئن لم تكن السنسكريتية المفروضة في البنغال الأصلي بالشمول الذي كانت عليه في آريافارتا، فإن الاستيطان الهندي - الآري لم ينتشر ليبلغ القسم الغربي من الدلتا، حاملاً معه الحديد وتحول النظام الاجتماعي لصيادي الحيوانات، والسمك وتحويل الفلاحين إلى مجتمع زراعي مالي وهرمي نسبياً قائم على المحراث والزراعة المروية للأرز. فظل غرب البنغال حتى نهاية الفترة موضوع البحث

(1) Ray, Dynastic History of Northern India, I, p. 272; P. Niyogi, Brahmanic Settlements in Different Subdivisions of Ancient Bengal (Calcutta, 1967), pp. 3-4, 6, 43.

(2) N.K. Dutt, Origion and Growth of Caste in India, 2 vols (Calcutta, 1968-69), II, pp. 90-91; Paul, Early History of Bengal, II, pp. VII-VII.

وردحاً من الزمان بعدئذ أكثر استغلالاً من شرق البنغال[1]. وتحت حكم البالا أصبحت هبات الأرض غير المزروعة أو الغابة أوسع مما كان لدى الحكام السابقين، وبدأت تتحرك وراء منطقة الفارندرا حيث كان الذين انتقلوا إليها سابقاً ينزعون إلى التجمع. وأخذ التوسع في الأراضي المروية يتجه الآن بوضوح نحو الشرق، مع تقديم منح أكبر من أرض الغابات والأرض اليباب المكشوفة في شرق الدلتا للمؤسستين الفيشنوية والشيوية. ولقد اضطلع البراهمة، منذ وقت مبكر جداً، من القرن السابع حتى التاسع، بدور رائد في التوسع بالزراعة في غابات البنغال[2]. فقد وجدنا في الصفحة النحاسية في نسخة تيبيرا لوثائق لوكانانا وثيقة تتضمن منح أرض في غابة سوفونغا-فيشايا، وهذه الأرض عبارة عن منطقة تقع خارج نطاق سكنى البشر، حيث لم يكن هناك تمييز بين الطبيعي والمصطنع (كِرت - آكرت - افيروذا)، وتحفل بحيوانات البرية المتوحشة والزواحف السامة، ومغطاة بنباتات الغابة[3]. وقد استمرت الجماعات القبلية مثل الميد والأندرا في العيش على جمع الغذاء والصيد حتى زمن البالا، الذين منحوهم ملكية الأراضي لأول مرة. وكان تجمع الناس إبان هذه الفترة في منطقة الباجيراتي - هوغلي في غرب البنغال - التي تشكل يومئذ القناة الرئيسة لنهر الغانج - وهي أعلى من الدلتا الشرقية. وثمة مراكز استقرار محصنة للبالا في مونغير، جنوب الغانج، ومجاورة لأجزاء من بغالبور، وغايا وباتنا، فضلاً عن أماكن أخرى، حيث يقع أقصى الشرق في آتيتشاك بالقرب من كولغانغ. أما البلدات التي بوسعنا تعيينها فتشمل غودا في شمال البنغال، وميناء تامراليبتي (تاملوك الحديثة) في البنغال الأوسط وتقع على خليج روبنارايان، وتعلو تسعة عشر كيلومتراً عن نقطة الاتصال مع هوغلي. وتزعم المصادر الجانية أن لكشنفاتي (لخنوتي) كانت عاصمة دارمابالا (وإن كان يعتقد عموماً أن المدينة تأسست بفضل السينا، ولعلها اتخذت اسماً غير اسمها السابق). وهناك عاصمتان سياسيتان صدرت منهما وثائق مسجلة على ألواح من النحاس لكافة المناطق الفرعية من الدلتا، وهما فيكرامابورا ودارياغراما، في منطقة دكا - فاريدبور[4].

(1) R.M. Eaton, «The Axe and the Plough: the Role of the Ulama in Late Medieval Bengal» (Mimeo, May 1985).

(2) Niyogi, Brahmanic Settlements, pp. 13, 41.

(3) Epigraphia Indica, XV (1922), p. 301 ff.

(4) Choudhary, jain Sources, p. 54; Niyogi, Brahmanic Settlements, pp. 118, 135, 167.

إننا نجد في النقوش التي تعود للبالا أولى الإشارات إلى قدوم البراهمة من ماديادیشا (ماديادیشا، فينيرغاتاه)[1]. وكان البراهمة المهاجرون من ماديادیشا، أي «المنطقة الوسطى» الأرض البراهمية، بلد الآريين، آرياقارتا في قنوج وحولها، قد تمتعت بأعلى مكانة في البنغال، وبدعوة هؤلاء البراهمة للاستقرار في ديارهم قدم البالا دافعاً إلى إضفاء الصبغة الهندوسية على المجتمع المحلي. وجلي أن البالا والفارمان أفلحوا في إنشاء بنية تحتية دينية واقتصادية جديدة بالرعاية المنهجية لإقامة «مستوطنات» يقطنها البراهمة. وبينما كان الكثير من البراهمة المهاجرين يردون إلى المنطقة من ماديادیشا وبنشالديشا (أوتاربراديش)، أو لاطه (كوجرات الجنوبية)، وغالباً ما كانوا يبلغون مناصب رفيعة، لكنهم يظلون مثابرين على صلاتهم بأماكنهم الأصلية، فقد كان هناك أيضاً العديد من البراهمة الذين يحظون بأراض من البنغال ذاتها. كذلك كان ثمة هجرة واسعة للبراهمة داخل البنغال. وقد شوهد براهمة من ماديادیشا والبنغال يتحركون نحو آسام وأوريسا وجنوب الهند. وقد بدأ الاستيطان البراهمي في أوريسا متأخراً قليلاً عن مثيله في البنغال، وكان وقوعه خصوصاً في ظل بعض الحكام البراهمة مثل التونغا والغانغا الذين أدخلوا البراهمة إلى المناطق الناطقة بالتيلوغو من دولهم.

ولكن من المجازفة الخطرة أن نعين تاريخاً بأي قدر كبير من الدقة لعملية هجرة البراهمة إلى البنغال وبقاع أخرى من الهند الشرقية. فالكولاشاسترا أو «كتب الأنساب» التي يضعها الغاتاكا (أو النسابة) إنما هي دونما استثناء كتب دعائية وتعتمد على روايات ومذاهب متأخرة جداً وقوانين ناظمة للطبقات تغرق في تشويه تسلسل الوقائع[2]. وهذا الضرب من الأدبيات غالباً ما يربط كل المهاجرين بالملك آديشور في العام 1032م.

(1) Paul, Early History of Bengal, II, pp. 31–39; S. Bhattacharya, Landschenkungen und Staatliche Entwicklung im Fruhmittelalterlichen Bengalen (5. bis 13. Jh. n. Chr.) (Wiesbaden, 1985), esp. pp. I, 46, 78, 82; P.L. paul, ‹Brahmana Immigration in Bengal›, Proceedings of the Indian History Congress, III (1939), pp. 575–6; Niyogi, Brahmanic Settlements, pp. 44–51; H. Von Stietencron, ‹The Advent of Visnuism in Orissa: An Outline of its History according to Archaelogical and Epigraphical Sources from the Gupta Period up to 1135 A.D. Eschmann, H. Kulke and G.C. Tripathi (eds), The Cult of Jagannath and the regional Tradition of Orissa (New Delhi, 1968), p.7.

(2) Cf. R. Inden, Marriage and Rank in Bengali Culture: A History of Caste and Clan in Middle Period Bengal (Berkeley, Los Angeles and London, 1976), esp. pp. 50–82; Paul, ‹Brahmana Immigration›.

ويعرضونهم بوصفهم أجداد البراهمة الكولينا الذين يعتبرون أعلى مرتبة من الطبقات الأصلية في المنطقة بفضل حسن سلوكهم. وكيفما اتفق الأمر فإنه من المعتقد أيضاً أن الجزء الكبير من براهمة البنغال لم ينالوا مكانتهم في ظل البالا وإنما في رعاية خلفائهم السينا[1]. وبالنتيجة فإن الإشارات إلى البراهمة الماديادیشا في نقوش السينا أكثر تكراراً حتى من تلك التي تخص البالا. كذلك لم يعد السينا يقومون على رعاية البوذية، وكان من أثر ذلك أن اختفت المؤسسات البوذية إبان حكمهم، وعندما ظهر الفاتحون المسلمون قرابة نهاية القرن الثاني عشر كانت الأسرة الحاكمة الوحيدة التي ظلت متمسكة بالديانة البوذية في شمال شرق الهند أسرة غير ذات شأن، في بودغايا[2]. فضلاً عن أن البراهمة كانوا قد أخذوا في هذا الحين بالهرب من «المنطقة الوسطى» بسبب الغزوات الإسلامية. وهكذا تحولت البراهمانية التقليدية إلى البنغال في وقت كانت تواجه فيه وضعاً خطيراً في ماديادیشا ذاتها.

لا بد من إعادة بناء تاريخ دلتا البنغال في الفترة السابقة لدخول الإسلام استناداً إلى حشد من النقوش المحفوظة في إحدى وسبعين لوحة من النحاس ونقوش محفورة على أحد القبور تحفظ عمليات نقل الملكية من القرن الخامس فصاعداً[3]. وقد عهدنا أن لوحات النحاس ظلت تصدر في البنغال حتى زمن متأخر، أي القرن الثالث عشر، في حين أنه في منطقة مثل نيبال لم يقهرها المسلمون قط، وجدت صفائح نحاسية يعود عهدها إلى ما بين القرنين الرابع عشر حتى الثامن عشر. كما أننا نعتمد أيضاً على روايات الجغرافيين العرب و«تاريخ البوذية» الذي وضعه العالم التيبيتي تاراناتا من القرن السابع عشر الذي يبرع في الوصف التاريخي ويمكن وضعه في هذا المجال إلى جانب الـ «راجاترا نكيني» لكلهانا وكتب الأخبار الإسلامية[4]. وبالمقارنة فإن المراجع التاريخية التي نقع عليها في النصوص الدينية البوذية التي بلغتنا أو النصوص البورانية أو القانونية أو أشعار البلاط، قليلة، ونكاد

(1) Dutt, Caste in India, II, pp. 24–26.

(2) Majumdar, Inscriptions of Bengal, III, p.3.

(3) B.M. Morrison, Political Centers and Cultural regions in Early Bengal (Tucson, 1970), pp. 1–3.

(4) W.L. Heeley, ‹Extracts from Taranatha's History of Buddhism in India›, Indian Antiquary, vol. IV (1875), pp. 101–4; Lyall, ‹Taranatha's Account of the Magadha Kings›, pp. 361–7.

ألا نقع على وثائق أثرية [اركيولوجية م] تخص الفترة السابقة للفتح الإسلامي في البنغال ولكن هناك مدرسة في النحت نمت في ظل البالا والشاندرا والسينا، وهي مدرسة إقليمية مميزة في النحت وأسلوب أدبي غودوريتي مميز[1]. وقد قامت أعمال ضخمة في العمارة ولكن القليل من هذه البنى ومعظمها من القرنين الحادي عشر والثاني عشر بقي سليماً. أما الأعمال الأخرى فمعظمها صار إلى الفناء من دون أن تترك أثراً سوى أن العظمة والملامح الخاصة للعديد من المعابد وردت إشارات لها في النقوش والأعمال الأدبية. وهذه تشمل معابد بوذا في بنترافارداتا وراوانا ثم تارا في فارنكراه ومعابد لوكاناثا في سماتاتا، وفارندرا ووراتا وتاليندرا ودندا بوكتي.

ترجع عادة تسجيل الهدايا التي تتصل بطقوس الدين في لوحات نحاسية إلى القرن الخامس، ويمكن أن يكون منشؤها إلى استيراد النحاس من مناجم تشوتاناغبور[2]. وتفيد هذه المدونات أن أسرة الغوبتا قد حكمت البنغال حتى القرن السادس، بعد غزوات الهون البيض. ويبدو أنه تم في القرنين الخامس والسادس دمج الدلتا في سهل الغانج الأوسط والأعلى وقام بإدارتها حكام الغوبتا وموظفو الحكومة. وفي أواخر القرن السادس بدأت مرحلة ثانية من تاريخ البنغال واستمرت حتى منتصف القرن الثامن. وفي وادي نهر الغانج انتقلت السلطة كلها إلى سلسلة من الحكام المحليين أو الحكام السابقين من الغوبتا. ونحن نعلم أن ملكاً من أتباع شيفا في النصف الأول من القرن السابع، هو شاشانكا اضطلع بدور مهم في شمال شرق الهند. وتحفظ لنا لوحة كنجام التي يعود تاريخها إلى العام 619 م أن سلطة شاشانكا على غودا واوريسا تجعل هذا الملك سلفاً للبالا. ويذكر أحد المصادر الصينية أن ملك قنوج هارشا قد حمل تسمية «ملك ماغاده» في العام 641 م.

ولكن البنغال وبيهار ظلتا بوجه تحت حكم عدد من الملوك المستقلين أو شبه المستقلين. وبعد موت هارشا توسع التيبتيون جنوباً، إلا أن المصادر الصينية والتيبتية لا تذكر إلى أي مدى كانت البنغال وبيهار تخضعان لحكم التيبت مباشرة[3]. فحوليات

(1) Cf. Morrison, Early Bengal, pp. 15–16; D.H.H. Ingalls, An Anthology of Sanskrit Court Poetry (Cambridge, Mass., 1965), pp. 32–33.

(2) Morrison, Early Bengal, pp. 19, 35, 90–91, 146–7.

(3) Paul, Early History of Bengal, I, p. 17; Majumdar, History of Bengal, I, pp. 47–95; R. Mukherji and S.K.

أسرة التانغ تقتصر على القول إن شمال شرق الهند أطاحت بسيطرة التيبت على تلك المنطقة في العقد الأول من القرن الثامن. ثم جرى غزو البنغال لاحقاً عدة مرات من أسرة الشيلا، ومن ياشوفارمان ملك قنوج، الذي يُذكر أنه دحر ماغادادهيپا، ومن ملك كشمير لاليتاديتيا موكتاپيدا، بعيد العام 736 م، ثم ملك كاماروپا، شري - هارشا، وأخيراً من ملك كشمير جاياپيدا الذي دحر «زعماء الغودا الخمسة» في العام 762–63 م. وكان البالا قد برزوا في العام 750 م مع «انتخاب» غوبالا، وكان حسبما أورد تاراناثا من الشتريا وبوذياً متحمساً وضع حداً لفترة طويلة أطلق عليها فيما بعد اسم «ماتسيانيايا»، «حكم السمكة»، أي السمكة الكبيرة التي تأكل الأسماك الصغيرة[1].

بيد أن تاريخ البالا الأوائل، على أي حال، يعتوره الاضطراب. فمؤسس الأسرة غوبالا، كان قد جاء «بالانتخاب»، وهو قطعاً ليس ذا دم ملكي، وإنما يرجح أنه من سلالة البراهمة في حين تنتسب أسرته إلى طبقة الشتريا. ويزيد من رجحان هذا الرأي أنه لم يعثر له على مشجر نسب في أخبار الأسرة؛ ولكن عرف عن الأسرة أنها كانت تنتمي إلى طبقة الشودرا في مرحلة مبكرة من تاريخها[2]. وهناك مصدر عربي يؤكد أن بالا لم يكن ملكاً من أصل نبيل[3]. وقد قام البالا برعاية البوذية منذ البداية، ولذلك تبدأ صحائفهم النحاسية بدعاء للإله بوذا؛ ويجدر بالذكر أن البوذية انتعشت في مملكتهم بفضل تعايشهم المريح وشرعة [دارماه م] الهندوسية. وفي عهد خليفة غوبالا دارماپالا (769–815) – الذي بلغت معه الأسرة أوج سلطانها – كان لنمو البوذية في البنغال أثر قوي في المناطق المجاورة، في التيبت بادئ ذي بدء، إنما بالقدر ذاته في بورماء بل وحتى في جاوة وسومطرة أيضاً.

وكانت الصلات بالتيبت في ذلك الحين لها كل الأهمية. والروايات التيبتية عموماً تعلي من فضائل البوذية وخاصة ما يتصف به حكام البالا الثلاثة الأوائل، غوبالا ودارماپالا

Maity, Corpus of Bengal Inscriptions (Calcutta, 1967), pp. 9–11.

(1) Ray, Dynastic History of Northern India, I, pp. 273–8.

(2) Indian Antiquary, vol. IV (1875), pp. 365–6; Mukherji and Maity, Corpus of Bengal Inscriptions, p. 11; J.C. Ghosh, «Caste and Chronology of the Pala Kings of Bengal», The Indian Historical Quarterly, IX (1933), pp. 477–90; B. Chakravarti, «The Caste of the Palas», Indian Culture, VI (1939–40), pp. 113–4.

(3) Sauvaget, Akhbar, p. 13.

وابن هذا الأخير ديفابالا (816-50). والمؤرخ التيبتي تاراناتا يبلغنا تأكيد انتخاب غوبالا، وتدعيم سلطته في ماغادا وأعماله في بناء المعابد. وتفيدنا أخبار التيبت أن دارمابالا بنى دير فيكراماشيلا البوذي على تل بالقرب من ضفة نهر الغانج، وقد تطور فغدا مركزاً من مراكز المعرفة البوذية لا يضارعه إلا دير نالندا. كذلك ادعى التيبتيون لأنفسهم فتحاً وسيطرة في السهوب الهندية في عهود ملوك البالا الثلاثة الأوائل[1]. ولكن ليس هناك ما يؤيد هذه المزاعم من المصادر الهندية؛ بل إن هذه المصادر لا تشير إلى أي حملات عسكرية صدرت من بوتاراشترا أو ممارسة ملك تيبتي سلطة سياسية. ومع ذلك فإن الأحداث التي وقعت في البنغال، في الفترة ما بين 750 – 850 م ما كان لصوغها إلا أن يتأثر بالتيبت. «فانتصارات» الملك التيبتي كري – سرون – إيلدي – برتسان (755-97) المزعومة كانت تدل على ما يبدو بالوضع السياسي في البنغال ويرجح أن يكون لها دور في وضع حاكم بوذي على العرش. وقد قيل إن دارمابالا تحديداً استسلم لهذا الحاكم التيبتي أو لابنه. كذلك احتل دارما بالا عرش نيبال التي كانت، كما سبق أن رأينا، تخضع لسلطة التيبت في القرنين السابع والثامن. ويذهب القول إلى أن سلطة التيبت امتدت في عهد رال – يا – كان (817-36) من منغوليا إلى نهر الغانج، ولعل الفتوح التيبتية في هذه الفترة ترجع إلى خسارة البالا سلطانهم على قنوج وحولها. وإذا فإن ما أحرزه التيبتيون من التقدم حتى ثغر الغانج يفسر عندئذ انهيار سلطان أسرة البالا في عهد نارايابالا (843-97) والنجاح المتتالي الذي حققه منافسو البالا، ألا وهم الكورجرا-براتيهارا في معظم شمال الهند. ثم أخيراً نجد في أوائل القرن العاشر الكامبوجا، وهم في الأرجح تيبتيون أيضاً أو قوم من أصل بوتاني، يستولون على سلطة البالا في شمال البنغال (غودا). وقد حدث هذا في أعقاب الغزوات المنغولية من الحدود الشمالية الشرقية إلى ما وراء الكراتويا وانتصار أسامي مؤقت في غودا وانسحاب الكورجرا جنوباً.

من الجلي أن صعود البالا، مهما تكن التفاصيل الدقيقة المحيطة بامتداد سلطان التيبت في البنغال، إنما كان يتصل بسياق يتجاوز بعيداً شمال شرق الهند. وإنه ليقين أيضاً تحالف البالا مع كشمير والصين في وجه التيبت، ومن ثم العرب على نحو غير مباشر، في القرن

(1) Majumdar, Inscriptions of Bengal, I, pp. 124–6.

الثامن. ولقد وجدنا من قبل أن لاليتاديتيا، بعد أن أخضع ياشوفارمان ملك قنوج، دخل غودا واصطحب معه حاكمها في حملات أخرى على أوريسا والدكن وما وراءهما. ولقد وقع غزو آخر للبنغال حين كانت خاضعة لملك كشمير، جاييدا. ولا بد أن هذا الغزو جرى بعيد انتقال الهيمنة على شمال الهند إلى ملك البالا. وكان دارمابالا من أخضع قنوج لسلطته[1]. وكما نطالع في وثيقة خاليمبور عمد دارمابالا بعد أن امتد سلطانه في شمال الهند إلى استبدال حاكم قنوج بآخر من اختياره. أما تاريخ حملات دارمابالا فليس معروفاً، ولكن المعروف أن الملك من آل بالا أعلن نفسه في قنوج سيداً على حكام بهوجا وماتسيا ومادراء وكورو ويادا ويافانا، وافانتي وقندهار وكيرا؛ مما يعني بالنتيجة أن دارمابالا كبير الملوك والحكام في شمال الهند.

وكانت بهوجا وماتسيا تقعان في شمال شرق راجستان (منطقة جايبور)، في حين تقع مادرا في البنجاب الأوسط؛ وأما كورو فهي ثانيسار؛ وتشير يادا إلى مستوطنات اليادو في سيمها بوترا (البنجاب)، ماثورا أو دفاركا (كاثياوار)؛ ويافانا هي البنجاب الغربي أو السلطة الإسلامية في السند؛ وأفانتي هي مالوة، وقندهار هي منطقة الحدود الشمالية الغربية؛ كذلك كيرا هي كانغرا. وقد كان نقل قنوج نفسها هو المؤشر الرمزي الحاسم إلى حيازة البالا السلطة العليا في الهند الشمالية. ولكن سيادة دارما بالا على شمال الهند، نتيجة حملات ليس لها ذكر في الوثائق، لم تدم طويلاً وسرعان ما عادت إلى أيدي الكورجرا – براتيهارا الذين استعادوا سلطانهم قبل العام 814 م. وبدأ دارمابالا عندئذ بالسعي إلى عقد صلات أوثق بالراشتراكوتا في الدكن الغربي لوقف توسع قوة الكورجرا. على أن تقدم الراشتراكوتا حتى جبال الفيندايا لحسابهم الخاص كان له الأثر البعيد في الحد من هيمنة البالا في الشمال.

ولقد حافظ ديفابالا على استمرار هيمنة البالا في شمال الهند ردحاً من الزمن وأفلح في إبعاد الكورجرا – براتيهارا. كذلك قاتل ديفابالا أحد الملوك البانديين. وقد ورد في ألواح الموتغير النحاسية أن إمبراطورية ديفابالا كانت تمتد من جبال الهمالايا شمالاً حتى

(1) R.C. Majumdar (ed.), The Age of Imperial Kanauj (Bombay, 1984), pp. 46–47; idem, History of Bengal, I, inscriptions 1 and 2; Indian Antiquary, vol. XXXV (1906), p. 17; Ray, Dynastic History of Northern India, I, pp. 285–90.

واستقلوا جزئيًا. ولكن يبدو أن مملكة السالار لم يتجاوز البنغال وبيهار. بيد أن ابن خرداذبة لم يعد يذكر قرابة منتصف القرن التاسع البالا وإنما الملك الراشتراكوتا البلهرا فيشير إليه بأنه أعظم ملك في الهند و«ملك الملوك»(1). ومع ذلك فقد ظل الملك من البالا يمتلك يومئذ «خمسين ألف فيل»(2). وهذا القول يردده المسعودي الذي يضيف قوله إن ملك البالا وإن لم يكن أعظم ملوك الهند لديه من الرجال والفيلة والجياد أكثر مما لدى البلهرا أمير عكا والكورجرا، وهو الذي كان الجمع كله ينافسه على عرض السلطان(3). ولكن سرعان ما أصبح حلف الراشتراكوتا حجر الزاوية في الشبكة السياسية، ووسمحت صلات المصاهرة بين السلالتين المالكتين، وإن كان الراشتراكوتا يخرجون أحيانًا في حملات يشنونها على الملوك البالا للحد من سلطانهم. كذلك استقبل ديفابالا، باعتباره راعيًا كبيرًا للبوذية، موفدًا من الملك البوذي من سلالة شيلاندرا من شريفيجايا في سومطرة يسأله أن يقدم للدير البوذي في نالندا خمس قرى منحة دائمة(4). ولربما كان هذا يعني حجًا منتظمًا من جزيرتي جاوة وسومطرة وتخوم نهر الغانج.

وفي وقت لاحق من القرن التاسع تحرك الكورجرا واحتلوا جزءًا كبيرًا من بيهار، بما في ذلك المركز البوذي غايا. وفي آخر القرن كان هؤلاء قد ضموا شمال البنغال كله في حين مضى الراشتراكوتا إلى العدوان من الجنوب. وقد شهدت المنطقة في عهد غوبالا الثاني (قرابة 911 - 35) بعثًا لسلطان البالا استمر بقية القرن العاشر وأعاد غايا إلى سيطرتهم، ولكن غودا انتهت إلى الكامبوجا تمامًا. وفي عهد ماهيبالا (قرابة 992 - 1040) تضافرت جهود عدد من الأسر الحاكمة المحلية في البنغال لتحد من مدى سيطرة البالا. وفي عهده سمع الناس لأول مرة باسم الشولا، وقد خرج هؤلاء بحملة إلى البنغال ما بين عامي 1021 و1025م وذلك من أجل توجيه تجارة خليج البنغال وشريفيجايا وجنوب شرق آسيا نحو ساحل الكوروماندل. وقد ذهب كتاب مسلمون في القرن الثاني عشر إلى الاعتقاد بأن البالا أقل شأنًا من أن يرد ذكرهم عند هؤلاء الكتاب. وكان قد حل محلهم

(1) De Goeje, Ibn Khurdadhbih, p. 16.

(2) Ibid.

(3) المسعودي، مروج الذهب، ص 84.

(4) Epigraphia Indica, XVII (1924), p. 316 ff.

يومئذ أسرة وارادا وهم من الفرسان الشتريا أي سلالة سينا من الدكن، وكانت هذه الأسرة من الحلقة حلفاء البالا (سكاماتا - تشاكرا) ثم صعدت إلى مراتب القوة بمعونة الكالوكيا من كاليانا وبالشراكة مع الكارناتاكا في تيرهوت ونيبال(1).

كان وضع البنغال الحدودي في عهد أسرة بالا، جليًا في استمرار البوذية وهي مزيج من بوذية المهايانا والتانترا. ولكن الوضع الحدودي المقبول عينه الذي كان عليه ملوك البنغال يسر عقد الصلة السياسية والتجارية مع العالم «الخارجي» وحمل بدوره دارما بالا إلى السؤدد في شبه القارة. ولقد جرى دمج تنوع عنتا في ملك البالا واشتداد هجرة براهمة ماديادشا. وتشهد غالبية الصور والتماثيل والنقوش على رعاية البالا للبراهمة وعبادة شيفا وفيشنو. إلا أن تعميم البراهمانية في البنغال أدت إلى إضعاف البوذية في عملية مطولة بلغت تمامها في عهد أسرة سينا. وشأنهم شأن البالا البوذيين، فإن أسر الشاندرا والفارمان وكامبوجا الحاكمة منحوا البراهمة الأراضي، إلا أنهم قاموا برعاية جامعة نالندا البوذية بالإضافة إلى العديد من الأديرة البوذية. وكان من أثر ذلك أن عهد البالا شجع على ظهور جمع عظيم من الكتابات البوذية واستمرت قوة البوذية كامنة في أولئك المتنسكين، ورهبان عشرات الأديرة، عظيمها وصغيرها التي توجد في الكثير من بقاع البنغال(2). وأمثال هذه الأديرة كانت توجد قبل عهد البالا، إلا أن هؤلاء وسعوها وزادوا فيها إبان حكمهم. أما معرفتنا بوضع الجاتية في البنغال بعد القرن السابع فتكاد ألا تذكر، إذ إن الغموض التام يلف غياب هذا [المذهب] أو استيعابه في دين آخر.

قليل هو ما يميز البوذيين العاديين عن الهندوس، ولكن طابع حدود البنغال الطويلة ظل على عهده ظاهرًا كما هي الحال في جنوب الهند مع غياب طبقة الشتريا الواضحة المعالم. وفي البنغال نجد اسم «ذي الولادتين» مرادفًا للبراهمانيين نظرًا لغياب كل من طبقتي الشتريا والفيشيا. وكانت «برهاد - دارما بورانا» في القرن الثالث عشر ما تزال تعتبر طبقة الـ «راجابوترا» («أبناء الملك») في البنغال «أوتاماسامكرا»، طبقة شديدة الاختلاط

(1) Ray, Dynastic History of Northern India, I, pp. 302–64; Mukherji and Maity, Corpus of Bengal Inscriptions, p. 21.

(2) N.N. Das-Gupta, «The Buddhist Viharas of Bengal», Indian Culture, I (1934–35), pp. 223–33.

من مرتبة الشودرا[1]. فلقد اختلط الملوك من البالا والسينا، والفارمان والمتحدرون منهم، الذين يدعون الانتماء إلى الشتريا بصورة عفوية من دون تدبير أو تقدير مسبق بطبقة «الكاياستا» في البنغال. وكانت تصنف أيضاً مثل الشودرا. ويصف أبو الفضل مثلاً هؤلاء الملوك باعتبارهم كاياستا، وبالنتيجة أصبحت البنغال بلاد الكاياستا بعد أن ظل هؤلاء يحكمونها «طوال ألفي عام». وتجدر الإشارة إلى أن المصادر السنسكريتية مثل الراجاترانكيني لا تعد الكاياستا طبقة، وإنما هي مرتبة «موظفين» أو «كتبة». وما بين القرنين الخامس أو السادس (حين سمعنا عنهم أول مرة) والقرنين الحادي عشر والثاني عشر، كانت هذه الفئة تتألف من الشتريا المزعومة، أما الغالبية الأكبر منها فمن البراهمة، الذين إما احتفظوا بهويتهم الطبقية وإما اعتنقوا المذهب البوذي ونزعوا عنهم الخيط المقدس. ولربما حصل الكاياستا على سمة الطبقة في عهد السينا.

يبدو من شواهد النقوش أن السماتاتا وبلاد الميغنا كانت في حقبة البالا المنطقة الوحيدة في الدلتا حيث ضربت البوذية جذورها عميقاً[2]. وكانت فارنيدرا، منطقة باجيراتي - هوغلي والمنطقة حول دكا قد تلقتا تأثيراً براهمانياً قوياً. وقد تطورت ساماتاتا لتصبح المركز البوذي الأول في عهد الحكام الخادكا من منتصف القرن السابع. ثم أكثر من ذلك في عهود كل من الديفا والتشاندرا والفارمان. وتمثل بقايا دير سالبان مثالاً صارخاً على العمارة البوذية في القرنين السابع والثامن، وكان قد حظي بالعناية به والحفظ حتى القرن الثاني عشر. وهنا كانت معظم الأصنام التي تمثل بوذا في جميع أحواله وأشكال البوذا المنتظر. أما سماتاتا فكان من نصيبها أعلى قدر من تجمع مواقع البناء في أي مكان في البنغال، ومن الجلي أن حكامها طبعاً كانوا أشدهم ثراء. ويشير الدليل إلى أن ميناماتي بقيت في ظل الأسر الملكية التي حكمتها الجهاز العصبي المركزي في جنوب شرق البنغال.

وكانت سماتاتا بفضل مؤسساتها البوذية وازدياد الأوقاف التي تكرس لها تتمتع بسوق تجارية مهمة، واستمرت في ضرب عملة فضية ذات مستوى رفيع منذ عهد الغوبتا والفتح

(1) Majumdar, History of Bengal, I, p. 568 ff.

(2) Morrison, Early Bengal, pp. 124, 149, 153–4; Khan, Mainamati, pp. 2–3, 7,9, 11–12, 18, 22–23, 28.

الإسلامي في القرن الثالث عشر. وقد كشفت مجموعتان من 224 قطعة من العملة الفضية المدفونة تحت الأرض، بالإضافة إلى ثلاث قطع من العملة الذهبية الأولى من عهد التشاندرا غوبتا (380–414)؛ والثانية تقليد لقطعة الغوبتا (القرن السابع – الثامن)؛ وكانت الثالثة على ما يبدو من عهد الملوك الديفا. وأما قطع الفضة فتبدو جميعها من عهد الديفا، ما بين القرنين السابع والثامن. وهناك مجموعة أخرى من مئتي قطعة معدنية اكتشفت في ميناماتي وتنتمي إلى عهد التشاندرا البوذيين حكام شرق البنغال، قرابة 950–1050 م؛ وهذه القطع أيضاً من الفضة، وقد وجدت فرادى في منطقة الدلتا على العموم[1]. وجدير بالتنويه أن قطع النقد من الفضة الخالصة عموماً نادرة جداً في شمال الهند؛ في القرن العاشر وغير متداولة إلا في هذه المنطقة من البنغال. وهنا كانت الفضة ترد من مصدر في ناحية الشرق، أما قطع الفضة الخاصة بالتشاندرا فيقع المرء عليها من البنغال الشرقي حتى أراكان. وكان التشاندرا في الواقع قد توغلوا في بورما، وقد تم العثور على ثلاثمئة قطعة في ميناماتي في القرن الثاني عشر؛ وتشير هذه القطع إلى أنموذج من العملة الفضية والذهبية التي ضربت في السلطنات اللاحقة لدلهي والبنغال.

كذلك جاء عدد لا بأس به من التجار العرب – وربما كان منهم من يقصد الاستقرار أو إنشاء المستوطنات التي يراد لها أن تتمتع بقدر من الاستقلال الذاتي أو القضائي – كما وفدوا إلى جنوب شرق البنغال، ومنطقة تشيتاغونغ والمركزين ميناماتي ولالماي، في حين يبدو أن موانئ جنوب غرب البنغال فقدت صدارتها التجارية. وجلي أن معرفة العرب بمنطقة تشيتاغونغ – أراكان، ووجود دنانير ودراهم عباسية قديمة وجديدة في ميناماتي جعل المنطقة منفصلة من حيث كونها منطقة تجارية. وهذا هو الموقع الذي ثابر فيه الاقتصاد النقدي على وجوده بأقصى حيويته، إذ ازدهرت التجارة وانتشر بناء المدن، ووجدت التجارة البحرية للمسافات البعيدة منفذاً لها. كذلك كانت المنطقة معقلاً للبوذية والتوجه الزراعي البراهماني فيها أقل بروزاً للعيان. وفي حقبة بالا – سينا – تشاندرا – فارمان شكلت سماتاتا وفانغا وحدة اقتصادية متكاملة امتزجت فيها رساميل ميناماتي ولالماي السياسية والاقتصادية معاً ويدعمها نظام نقدي وطرق تجارية تتبع مجاري

(1) A.H. Dani, «Coins of the Chandra Kings of East Bengal», Journal of the Numismatic Society of India, vol. XXIV, (1962), pp. 141–2.

الأنهار[1]. ولقد قام حكام جنوب شرق البنغال بسك عملات معدنية من القرن السادس حتى قرابة القرن الحادي عشر، متفادين إلى حد بعيد ضرورة وجود عملة نقدية قياسية (إضافة إلى الودع وسبائك ذهبية غير محددة أو قوالب معدنية) في المناطق التي يسيطر عليها البالا في الشمال والغرب.

كانت قطع النقود المعدنية العائدة إلى عهدي البالا والسينا نادرة، باستثناء منطقة ساماتاتا. وكانت البنغال تتمتع في الأزمنة القديمة بعملة ذهبية، وهذا مذكور في كشاف الرحلات البحرية في القرن الأول ويطلق على هذه العملة كالتي، أي «الرائج، السائد»، لكن لم يتم تحديدها[2]. إذ إنها ربما كانت مجرد قطعة من الذهب ذات وزن محدد أو الاسم المحلي للقطع النقدية الكوشانا الذهبية المعروفة باسم الديناره أو السوفارنا. وكان الذهب يرد عبر تيبرا من غسل طمي الأنهار في آسام وبورما العليا. وكان للبنغال في تلك القرون المنصرمة نظام في ضرب النقود المعدنية الذهبية والنحاسية (وهذه الأخيرة تمثل أولى العملات المعدنية في البنغال)، وقد وجدت بعض العملات الفضية أيضاً، كما وجدت في البنغال العملة الذهبية من إنتاج أسرة الغوبتا بأعداد تفوق الكوشانا، بالمئات، والدليل أن عمليات بيع الأراضي والتنازل عنها كانت تتم في القرنين الخامس والسادس بالديناره الذهبية، في حين ظل التعامل يجري بالعملات المضروبة من معدني، الذهب والفضة؛ ولكن القطع الفضية التي أصدرها الغوبتا لم يجر تداولها في البنغال.

وفي الفترة اللاحقة لعهد الغوبتا أصدرت البنغال نسخاً محلية وأخرى بمثابة تقليد فظ لقطع النقد الذهبية التي كان الغوبتا يصدرونها، ومن هذه القطع بعض النماذج النادرة في سماتاتا، وكانت مثل هذه القطع التي تقلد عملة الغوبتا متداولة في عهد الملوك من أسرة ديفا في القرن السابع، ولكن أصابها التدهور تدريجياً وتوقف إصدارها كلياً في الفترة السابقة لإرساء حكم أسرة البالا. بيد أنه ليس هناك من منطقة في مملكة البالا قام الاقتصاد

(1) Cf. also M.R. Tarafdar, «Trade and Society in Early Medieval Bengal», The Indian Historical review, vol. IV, nr. 2 (1978), p. 279; idem, «The Bengali Muslims in the Pre-Colonial Period: Problems of Conversion, Class formation and cultural Evolution», in: M. Gaborieau, Islam et Societe en Asie du Sud ?(Collection Purusartha, vol. 9) (Paris, 1986), p. 93; Khan, Mainamati, pp. 7, 18, 25, 27.

(2) Chakraborty, «Gold Coins», pp. 222-7; Morrison, Early Bengal, p. 85.

فيها على إبطال استخدام النقد في التداول. ولقد تمت استعادة أعداد من قطعة نقد فضية تعرف بالدرمَة، كذلك اكتشفت بعض النماذج الفظة من قطع النقد الفضية في القرن الحادي عشر تشبه إلى حد ما قطعة النقد الساسانية التي تحمل صورة رأس ونار مذبح[1]. وقد شدد الجغرافيون العرب على أهمية (الودع) في البنغال في زمن البالا[2]. وهذه أصداف بحرية - تعرف في البنغال باسم «كيارداكة بوراتا» - وترد من جزر بحر هركند، حيث كانت تقوم الملكة بجمعها وتصديرها إلى البنغال وسيام أيضاً لتستخدم بمثابة «نقود البلد (عين)». ووجدت هذه العملة طريقها إلى التجارة العالمية، فقد كان الصينيون مثلاً يشترون قرون الخرتيت باهظة الثمن التي تكثر في البنغال بوساطة الودع. كذلك يذكر بعض الجغرافيين المسلمين أن «الذهب والفضة» في البنغال كان يتم بهما، في الأرجح، ابتياع المنسوجات القطنية الناعمة الراقية التي «لا مثيل لها»، وكانت تتقدم صادرات البلاد. وفي نقوش السينا نجد أن عائدات الأرض تذكر دائماً بعملة كيارداكة بوراتا[3]. ويبدو من المرجح أن الودع كان يستخدم أيضاً في حساب العوائد في عهد البالا [4]، كذلك غالباً ما كانت نقوش السينا تشير إلى «الضرائب والإتاوات التي يحصلها الملك بالذهب»[5]. وهناك إشارة إلى «تولا بوروشا ذهبية» و«احتفال الهدية الكبرى (ماهادانا) حيث يجري التبرع بحصان وعربة ذهبيين»[6].

يبين ما ذكرناه آنفاً أن البنغال، حتى نهاية عهد الغوبتا، حافظت على أهم علاقاتها التجارية مع المناطق الغربية، وأصبح التشديد الأساسي على الجنوب شرق، بعد توسع الإسلام وصعود التجارة الإسلامية في الشتات. فهنا كان الاتصال بتجارة العرب، وهنا كذلك امتدت علاقات التجارة إلى جنوب شرق آسيا، في حين نشأت الأسس النقدية الجديدة في الوقت ذاته. وبصورة مشابهة غدت طرق الشمال إلى التيبت والصين على قدر من الأهمية أعظم مما كانت عليه من قبل. ولا يقتصر الدليل على نهج سك العملة المستمر الذي سهل التجارة، وإنما امتد

(1) Paul, Early History of Bengal, II, pp. 130-2; Ray, Dynastic History of Northern India, I, p. 330.

(2) Sauvaget, Akhbar, pp. 3, 13-14, 36, note 9; Masudi, Muruj adh-dhahab, I, pp. 171-2.

(3) Majumdar, Inscriptions of Bengal, III, passim.

(4) Morrison, Early Bengal, p. 99

(5) Majumdar, Inscriptions of Bengal, III, pp. 63, 78.

(6) Ibid., pp. 67, 104.

إلى التوافر المستمر للذهب والفضة اللذين يردان من بعيد. ولما كانت المنطقة التي تشمل تيبيرا وتشيتاغونغ و البنغال تخلو من رواسب الذهب والفضة فعلينا أن نبحث والحالة هذه عن المعادن الثمينة في جنوب الصين وبورما، وبيغو وجنوب شرق آسيا. ذلك أن مثل هذه الصلات النقدية بين البنغال والمناطق التي تقع إلى الشرق منها كانت قائمة في فترة السلطنات، ومن الجلي أن الأمر لم يكن ليختلف في الحقبة البوذية، وإن كان مقدار المعادن الثمينة التي نقلت إلى البنغال أقل بكثير[1]. وكانت نقاط النقل أينما تيسر ذلك في خليج البنغال وعلى الطرق البرية في تريبورا، ومانيبور، وفي ممالك وادي براهما بوترا وآسام (كاماروبا) ثم، أبعد من ذلك، التيبت. أما مصادر الذهب الفعلية فتتركز في حدود التيبت - شيشوان - يونان وعموم جنوب شرق آسيا. وكانت الفضة محصورة في يونان وولايات شان الشمالية (وأبعد من متناول اليد عملياً في منشوريا وهونان واليابان). وفي وقت مبكر مثل القرنين السابع والثامن، كانت مملكة بايو في بورما قد عرفت وعاصمتاها شري كشيترا وهالينجي، بوفرة الذهب فيها، وتم نقل هذا الذهب منذ البداية إلى السوق الهندية؛ ويظهر موقع شري كشيترا التأثير المتبادل من الهند أيضاً.

والواقع أن الحجاج الصينيين يذكرون شري كشيترا على أنها إحدى بلدات الهند[2].وكانت مملكة بايو التي تأسست في موقع شري كشيترا سنة 638 م قد هيمنت على إيراوادي وأفادت فائدة عظيمة من تجارة البر والبحر بين شبه القارة الهندية والصين، وقد جاءت مشاركتها في تجارة الصين والهند بحكم جدارتها. وفي منتصف القرن الثامن انتقلت العاصمة إلى هالينجي، وبينما كانت الأمور تجري على هذا النحو كان هناك الكثير من الأشياء المطلوبة في تجارة المسافات البعيدة يتم استخراجها من أعالي بورما: الملح، وحجر الحية (السربنتين) والكهرمان، والذهب (من جبال نماي هكا) وكانت رمال الذهب في إيراوادي من العناصر الضرورية للهنود، كما للنانتشاو والصينيين. ففي العام 832 م قام النانتشاو بغزو مملكة البايو، ودمروا عاصمتها هالينجي وعمدوا إلى نقل ثلاثة آلاف سجين إلى الإيراوادي الأعلى حيث كان عليهم غسل رمالها. وقدر لمملكة الباغان التي صعد نجمها في أواخر القرن التاسع

(1) Cf. J. Deyell, «China Connection», pp. 207-27.

(2) J. Stargardt, «Burma's Economic and Diplomatic relations with India and China from Early Medieval Sources», Journal of the Economic and Social History of the Orient, 14 (1971), pp. 40, 44-47.

ومطلع القرن العاشر، بعد ظهور البورميين أن ترث شبكة من العلاقات القائمة أصلاً مع الهند وسريلانكا والصين. وهناك مصادر عدة تشهد على قدم الصلات التجارية بين الصين والهند التي تستخدم فيها الطرق البرية عبر أعالي بورما. أما الأطراف الشمالية من هذا الطريق فيبدو أنها ما عادت آمنة منذ القرن الرابع وحتى السادس، إنما تجدد الاهتمام بها مع رسوخ أسرة التانغ[1].

وعلى أي حال، فإن مملكتي البايو والباغان في بورما، بالإضافة إلى مملكة نان - لهاو (يونان) التايلندية في القرن التاسع، كانوا يعرفون علم تعدين المعادن الثمينة المستخرجة من المناجم وتنقيتها[2]. أما استخراج الفضة من المناجم وصهرها فليس لدينا عليها دليل مباشر وإنما من المعلوم أن بايو ونانتشاو كانتا تستخدمان قضباناً فضية بشكل نصف القمر، بوصفها نوعاً من العملة[3]. وفي شمال شرق بورما توجد المواقع التي تحتوي على الفضة في منطقة مونغ - ماو، وخاصة في باودوين، ولعل هذه المواقع اكتشفت في وقت مبكر، مثل القرن العاشر؛ وجدير بالتنويه أن الاسم «باودينغي» يعني «مناجم الفضة الكبرى» وكانت هذه مصدر الفضة الأساسي للشانا، إذ تنتج نحواً من 1000 كيلو غرام من الفضة سنوياً (وقد ازدادت لاحقاً)[4]. ويمكن اعتبار هذه الفضة سبباً مناسباً للافتراض بأنها انتقلت غرباً وخرجت من بورما، ويتم تداولها بين قوم التاي بشكل قوالب، وكانت القوالب الخالية من العلامات مفضلة خصوصاً في تجارة المسافات البعيدة بسبب من كونها غير معينة المصدر. وكانت البنغال في هذه الفترة تتلقى الذهب والفضة معاً، سواء كانا بشكل عملة نقدية أم قوالب عبر طرق يونان/ بورما.

وعلى النقيض، فقد كان الطلب كبيراً على السلع القابلة للتسويق التي تنتجها البنغال في الأسواق المحلية والبعيدة، ومنها خشب الألوة والخزفيات وما شابه، وخاصة المنسوجات الناعمة والخشنة. وقد استمر الخزافون والنساجون في فترة حكم البالا في كونهم التجمعات الاجتماعية-الاقتصادية الرئيسة في كوميلا على امتداد الحقبة الإسلامية. ولعل الأرز كان من الصادرات يومذاك أيضاً. وكان جنوب شرق البنغال، ما بين القرنين السابع والحادي عشر يزداد اتصالاً باطراد مع العديد من المستوطنات التجارية

(1) Ibid., p. 40.

(2) Deyell, «China Connection», p. 216.

(3) Ibid., p. 217.

(4) Ibid., p. 222.

العربية التي قامت في شبه جزيرة الملايو والأرخبيل الأندونيسي، إضافة إلى باليمبانغ، ولاموري (بيدر، لاحقاً) وكلة. وكانت التجارة على هذا الطريق تمر عن طريق بيغو على امتداد الساحل أو عبر خليج البنغال. وقد احتكر العرب التجارة الخارجية ما عدا حصة من تجارة المسافات البعيدة في المنطقة، لكن علينا أن نفترض أن معظم هذه التجارة ظلت في أيدي جماعات هندية من غير المسلمين. وإذ فرض هؤلاء وجودهم بقوة، وإلى جانب قيام أراكان – بورما بالوساطة التجارية فقد اضطلعت بدور بث التأثيرات الثقافية، فنمط العمارة الصليبي الشكل في صومعة أو دير سالبان في ميناماتي لا يشبه بأي حال تقاليد عمارة الأسطبة الشائعة في شبه القارة الهندية، لكن له شبه قوي مع معبد أناندا في باغان، فضلاً عن كالاسان (القرن الثامن) في جاوة الوسطى، وربما يمثل نمطاً برز في البنغال في القرنين السابع والثامن ثم انتشر مع الديانة البوذية إلى جنوب شرق آسيا، كذلك ثمة شبه قوي بين الأشكال التانترية من البوذية في جنوب شرق البنغال وجنوب شرق آسيا[1]. ويلحظ في المنحوتات في بروم وباغان تأثير قوي للبالا – السينا، مما يمنح أحياناً انطباعاً قوياً بأن هذه التماثيل من صنع فنانين بنغاليين[2]. وهناك بعد، دليل بالغ الوضوح على تأثير البالا – السينا في الفن البوذي في منطقة التاي في أقصى الشمال من حوض مينام[3]، ولكن جنوب شرق البنغال أخذ يفقد مكانته البارزة تدريجياً ما بين القرنين الحادي عشر والثالث عشر، مظهراً إشارات تفسخ واضحة في تركيبه المديني وانحدار تجارته[4]. وهذا يعود لسببين: أولهما أن المراكز المدينية وتعبئة موارد المنطقة تأثرت سلباً بالتحولات التي طرأت على مسار النهر وما أدى إليه من عواقب بيئية؛ وثانيهما أن جنوب شرق البنغال بدأت تعاني في القرن الحادي عشر من منافسة خطيرة نتيجة توسع تجارة الكوروماندل وجاوة المتنامية، وتحول النشاط العربي نحو المناطق الخاضعة للتشولا من حيث التركيز على منسوجات الكوروماندل القطنية[5].

(1) G.E. Harvey, History of Burma (London, 1925), p. 40; G. Coedes, The Indianized States of Southeast Asia (Honolulu, 1968), p. 155.

(2) G. Coedes, The making of South-East Asia (Berkeley, Los Angeles and London, 1983), pp. 111, 117.

(3) Coedes, Indianized States, p. 191.

(4) Tarafdar, «Trade and Society», pp. 282-3.

(5) F. Hirth and W.W. Rockhill, Chau Ju-Kua: His Work on the Chinese and Arab trade in the Twelfth and

ولعل حملة راجندرا تشولا على فانغا ما بين عامي 1021–25 كانت ترمي إلى إضعاف الصلة السياسية والتجارية بين الحكام البوذيين في جنوب شرق البنغال وشريفيجايا. ويبدو أن هذه العلاقة كانت قد انقطعت إلى حد كبير في منتصف القرن الحادي عشر، حيث تقلص وضع «رامو» إلى حلقة وصل في تجارة التشيتاغونغ – أراكان المحلية الساحلية، ومع ذلك صمدت بعض المراكز المدينية في ميناماتي حتى القرن الثالث عشر، فيبين العثور على القطع النقدية العباسية يومئذ على وجود صلة بالتجارة العربية في تشيتاغونغ لم تنقطع.

وفي هذه الأثناء، في القرن الحادي عشر أخذ جنوب خليج البنغال يزداد اقتراباً بعضه من بعض، فازدادت قوة الوشائج بين شمال شرق الهند وباغان وبورما ومملكة أراكان، مما مرده في معظمه لموازنة توسع التشولا – شريفيجايا في جنوب الهند والأرخبيل الأندونيسي. وأما البورميون فإنهم بعد دخولهم ناحية الشمال غرب بوصفهم وحدة رديفة للنانتشاو (قوم يعيشون شمال المملكتين البورمية والخمير)، ورثوا في القرن العاشر مملكة بايو، وفي القرن الحادي عشر كانت مملكة البورميين في باغان قد بلغت القوة الكافية التي تجعلها قادرة على شن حملات جديدة وضم بيغو وثاتون من مملكة المون الجنوبية[1]. وكان البورميون قد تولوا زمام السيطرة على مراكز المون التجارية، ومنها بابفالا على ساحل بيغو، وهو أحد أهم مرافئ المون التي غزاها التشولا في العام 1024–25. ولعل تحرك البورميين جنوباً بالتزامن مع توسيعهم نطاق سيطرتهم التجارية ناحية شبه جزيرة الملايو قد أطلقه الحصار المؤقت للطريق البري الصيني باتجاه نانتشاو.

وقد استؤنف التبادل التجاري مع البرزخ في زمن آنيروذا (1044–77) الذي عمد، بعد الاستيلاء على ثاتون، إلى التحرك جنوباً نحو ميرغوي. كما وجه هذا الملك البورمي ذاته قوته الدبلوماسية والعسكرية ناحية أراكان وسريلانكا[2]. وكانت لأراكان أهمية حيوية في التفاعل مع الهند، حيث تمر تجارة الهند عبرها براً وبحراً. ووجدت في أراكان قطع نقد من أصل أراكاني إنما هندية الطابع، كذلك كانت المملكة ذاتها شريكاً في التجارة. وقد

Thirteenth Centuries (Taipei, 1964), pp. 96-97.

(1) Stargardt, «Burma's Economic and Diplomatic Relations», pp. 48, 50, 52; Hall, Maritime Trade, pp. 198-9.

(2) Stargardt, op. cit., pp. 53-55.

فرض أنيوروتا على الملك الأراكاني وضع التابع وشكلاً من الحكم غير المباشر. وكان بوسع مملكة الباغان أن تلقى، عبر أراكان، مزيداً من الكتل في علاقتها بالبنغال، نظراً لما يلقاه الإطار التجاري من الدعم بفضل الاتصالات الثقافية والديبلوماسية المتعددة القائمة بينهما. فكانت الطرق تمر من باغان إلى مانيبور وآسام عبر أراكان وتشيتاغونغ، أو عبر مياه ساحل خليج البنغال. ولقد دعم أنيوروتا الأمراء الهنود من سلالة كالبنغاء الذين اعتقدوا أنهم حماة للبوذية، مقابل التشولا الذين كانوا من الهندوس وحلفاء أمراء من أهالي سريلانكا.

ومرة أخرى يبدو أن الملك البورمي كيانسيتا (1077-1112) قد راوده شعور بتوسيع شبكة الاتصالات التي تربط بورما بالبنغال وذلك بإصلاح مزار بودغايا المقدس في البنغال[1]. ونطالع في النقوش البنغالية (في بودغايا) أن الحاكم البورمي أرسل سفناً محملة بالجواهر لتمويل ترميم الصوامع (الفيهارات) وأوقافها على يد حكام شريفيجايا في نالاندا في القرن العاشر وفي ناغاباتينام على ساحل كوروماندل في أوائل القرن الحادي عشر[2]. ويعود تاريخ انتشار مدرسة المهايانا البوذية في جاوة، كما رأينا، إلى ظهور سلالة البالا في البنغال في منتصف القرن الثامن تقريباً. وفي القرن الحادي عشر وفدت مدرسة الثيرافادا البوذية إلى باغان بعد تجريد حملة في العام 1057 على تاتون في بيغو. وكانت لبورما السفلى، وهي بلاد المون صلات مبكرة مع جنوب الهند والثيرفادا البوذية في سريلانكا[3]. وبدءاً من العام 1057 تحولت باغان إلى مدرسة الثيرفادا البوذية وأخذت المدرسة التانترية المهايانية بالانحطاط[4].

ح - الجرز (كورجرا - براتيهارا):

الجرز (Al-Jurz) هو الاسم الذي أطلقه العرب على ملوك كورجرا - براتيهارا، وهم أسلاف الـ «أغنيكولا» أو عشائر «أبناء النار» الراجبوت، الذين سطع نجمهم في القرن السابع الميلادي وأسسوا حكماً قوياً وهيمنة راسخة في أصقاع واسعة من شمال الهند - بما فيها

(1) Ch. Duroiselle and C.O. Blagden (eds), Epigraphia Birmanica (Rangoon, 1919–36), I, p. 163 (Shewsan-daw Pagoda Inscription).

(2) Epigraphia Birmanica, II (1901–12), p. 119.

(3) Ibid., 22 (1922), pp. 213–66.

(4) Coedes, Indianized States, pp. 96, 148–50.

ماهاراشترا والعاصمة الإمبراطورية «قنوج» - في أوائل القرن التاسع. ولئن عرف هؤلاء القوم بأنهم «أعداء الإسلام» عن جدارة بدءاً من القرن الثامن حتى الحادي عشر، فإن صراعهم مع البالا في البنغال والراشتراكوتا أصحاب الدكن الغربي في سبيل السيطرة على شمال الهند كان أشد حدة من معارضتهم للعرب والإسلام. ويبدو أن العرب لم تراودهم فكرة القيام بجهود منسقة، ناهيكم عن المبادرة إلى قهر شمال الهند أو راجستان على النحو الذي تم به فتح السند. ولقد انخرط «ملك الجرز»، المجاور للسند، في حرب حدود مع العرب لا تنقطع إنما لم تكن قطعاً ذلك الضرب من المواجهة العسكرية للتصدي لمقاومة طلائع قوات عربية كانت قد أطلقت الحافز الأساسي لتطوير قوة الكورجرا - براتيهارا. فملوك المنطقة الوسطى المحاطة بالأرض من كل ناحية، في قنوج، في قلب شبه القارة الهندية غدوا الأوصياء على العقيدة البراهمانية الخالصة وإنه لمن المفارقة، على أي حال، أن يكون موقعهم المتوسط قد حال دونهم وتجاوز الهند إلى ما بعدها وإرساء الصلات القوية مع القوى الخارجية التي سمحت للكاركوتا في كشمير، والبالا في البنغال، والراشتراكوتا في الدكن وكوجرات، على التعاقب، بتحقيق السيطرة على الهند كلها. وفي غضون ذلك ظلت السلطة العليا في حكم الهند بأكمله في أيدي الراشتراكوتا طوال معظم القرنين التاسع والعاشر بسبب من «صداقة» الراشتراكوتا للعرب وكون مملكتهم متكاملة بصورة وثيقة مع نظام التجارة الإسلامية عبر البحار.

لقد ظهر بأن عشيرة براتيهارا الملكية نشأت بوصفها فرعاً من الكورجرا الرعاة. ولكن الـ «كورجرا-براتيهارا» أصحاب قنوج إذ اعتبروا أنفسهم نبلاء من طبقة الشتريا كانوا لا يأتون على ذكر أصلهم الكورجري الرعوي[1]. ولقد سمعنا بالكورجرا أول مرة بعد غزوات الهون البيض، كذلك فإن بعض الوثائق الأبكر - ألا وهي هارشا كاريتا من بانة ونقوش أيهول من رافيكيرتي (634 م) - تجعلهم من «الهون». وفي عام 641-42 وصف هيوين تسانغ المملكة الواسعة، كو - تشي - لو - وهذا يعني «كوجرا»، في الشكل المنطوق للـ

(1) V.B. Mishra, The Gurjara–Pratiharas and their Times (Delhi, etc., 1966), p. vii; Choudhary, Jain Sources, pp. 35–39; Ray, Dynastic History of Northern India, I, p. 842; V.A. Smith, «The Gurjaras of Rajputana and Kanauj», Journal of the Royal Asiatic Society (1909), pp. 53–77; D. Sharma, «The Rajputs: Their Origion and Advent into History», in: Lectures on Rajput History and Culture (Delhi, 1970), pp. 1–17; idem, Early Chauhan Dynasties (Delhi, 1959); idem, Rajasthan through the Ages, I (Bikaner, 1966); J.N. Asopa, Origion of the Rajputs (Delhi, 1976).

خريطة جنوب آسيا في القرون 8–11

الكورجرا - ربما تقع شمال منطقة قالاهي التي كانت في حكم أحد الأمراء الشترية(77) وعاصمته هنا المستكتي - لو - سو - لو - وهي بيهشال الحديثة (بيهسال) وعلى الموقع راجستان التي كانت تحكمه. كما أنّا أن نستنتج من الكورجرا منذ قرون من عاصمتهم بيهسال وهي مدينة تبعد قرابة ثمانين كيلومتراً شمال - غرب جبل آبو - قبل أن ينتقلوا مقر حكمهم إلى قنوج في أوائل القرن التاسع.

ويشير الدليل المستمد من علم المسكوكات (النميات) إلى أن الكورجرا استقروا لاحقاً في راجستان في وقت متأخر عن السفيانيون. ومع ذلك كانت المسكوكات تظهر أن الصلة بين هؤلاء الهون والكورجرا وثيقة إلى أبعد حد، وهذه واقعة تحمل على النظر في اعتبارات تذهب إلى أن الكورجرا كانوا نوعاً من القبيلة الهونية أو أن القبيلتين كانتا على نحو ما مرتبطتين في شراكة ما، أو أن الكورجرا هاجروا إلى الهند معهم. حيث ثمة سلسلة طويلة من قطع النقد الـ «غادهايا» وقطع النقد المعدنية الأخرى من الطراز الهندو - ساساني في شكل منحط المضروبة من الفضة والنحاس أو البرونز، التي تنسب إلى الكورجرا. ومن الجلي أن هذه القطع المعدنية كانت تستخدم على نطاق واسع في مناطق الكورجرا في غرب الهند وراجستان على مدى قرون. ويبدو مؤكداً إلى حد كبير أن الكورجرا كانوا أصلاً من البدو الرعاة، والمرجح أن قوماً وحسب من هؤلاء قد هاجروا مع الهون البيض أو بُعيد قدوم هؤلاء، والآخرون من أهالي المنطقة وهم رعاة إلى حد بعيد، أو أنهم قوم أو ربما قبائل تسكن التلال. وكما هي حال الجات في السند والبنجاب في القرن السابع وحتى الحادي عشر، يبدو صعود قوة الكورجرا تحولاً من حياة الرعي والتنقل والسلب والنهب إلى حياة الزراعة ووضع أكثر استقراراً.

ويذهب الاعتقاد إلى اعتبار طبقة الكوجار الحديثة ذات التحالف الوثيق بالجات والأهير والغولا والشائعة لديهم ممثلة للكورجرا الأوائل (أو كو - تشي - لو عند هيوين تسانغ)، وهؤلاء كثر في راجستان وأنحاء من البنجاب والمناطق الشمالية من الأقاليم المتحدة والهند الوسطى. وبعضهم ما زال مقيماً على حياة الأقوام الرعاة إلى اليوم على الرغم من أنهم قد تحولوا الآن إلى حياة الزراعة. ويبين توزع الكورجرا أنهم قد انتشروا

(77) Watters, Yuan Chwang, II, p. 249.

شرقاً وجنوباً أكثر من الجات. كذلك كان استقرار هؤلاء القوم أبكر من سواهم، ويبدو أن مستوطناتهم الأقدم كانت في البنجاب والمناطق الممتدة من نهر السند إلى ماثورا ومنها انتقل الكورجرا كما يبدو، إلى شرق راجستان، ومنها إلى كوتاه ومندسالا ثم إلى مالوة فأبعد من ذلك إلى خانديش. ولقد صعد البراتيهارا وهم فرع من الكورجرا في راجستان، وأصبحوا البيت الحاكم في بهيلمال قرابة العام 725 م، ثم في قنوج لاحقاً حتى العام 1018 م. وقد رسخ فروع من براتيهارا أنفسهم في بروتش، وأفانتي، بالقرب من مالوة (ملاوا). وفي حين أن أصل فرع آسيا الوسطى أو الهون من الكورجرا مسألة إشكالية - لأنه في الأرجح فرع محدود جداً من القبيلة - ولما كان الأصل الكورجري الذي يتمتع به البراتيهارا قد بات أمراً محسوماً، فإن هذا يطرح افتراضاً قوياً بأن الراجبوت الآخرين «أبناء النار» (السولانكي، أو الكولوكيا، و«البارامارا» أو البانوار، والشاماتا أو التشوهان الذين كانوا في القرنين الثامن والتاسع يخضعون للكورجرا - براتيهارا) هم من أصل دخري مماثل أيضاً. ولعل هذه كانت حال العشائر الأخرى مثل التومارا.

إن استعراض الكتابات التي تتناول أصل الكورجرا - براتيهارا وأسلافهم الآخرين من الراجبوت ليسير على المرء تبين رأيين مهيمنين متعارضين كل التعارض. فثمة من جهة المحاولة - وقد سبقت الإشارة إليها - وهي محاولة علماء الهنديات الغربيين خصوصاً مثل فينسنت سميث، لاستقصاء أثر هذه الجماعات أو الطبقات من أجانب مهاجرين من آسيا الوسطى في الفترة ما بعد عصر الغوبتا[1]. والمقصود بهذا الطرح إعطاء أساس للفكرة الأوسع ألا وهي أن الغزوات «البربرية» قد وضعت نهاية لحضارة الهند الآرية الكلاسيكية. أما الأسلاف غير الآريين أو أجداد الراجبوت فيوضعون في الوقت ذاته عند بداية العصور الوسطى «الإقطاعية» بالتوافق الزمني المزعوم مع تطورات مماثلة في أوروبا الغربية. وثمة من جهة أخرى محاولة بلوغ أصل محلي خالص للراجبوت، وذلك بالانتماء إلى طبقة الشتريا، وقد حظي هذا الرأي بدفاع الهنود عنه في ذروة مجد كتابة التاريخ الوطني، كما في مختلف الكتابات التي تنتمي إلى هذا الجنس وتعكس خصال الفروسية عند الراجبوت. وكان الرأي الثاني مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالافتراض بأن

(1) Cf. Smith, Early History of India.

الراجبوت قد هبوا للدفاع عن وطن الأجداد ضد الغزاة العرب - المسلمين فأدوا بذلك واجب الشتريا الموصوف وأصبحوا مثال الأبطال.

تقدم الكتابات الأدبية والنقوش الدليل على أن أصل قوة الكورجرا - براتيهارا وصعودهم يعزيان إلى قدوم العرب، لكن الصلة هنا ليست قوية. فقد قصد بطقس التطهير المشهور في جبل آبو الذي خرجت به مدرسة غنائية متأخرة اعتنى بها الراجبوت وأرادوا أن يقيلوا منها في بعث طبقة الشتريا من الهنود المحاربين وتأجيج مشاعرهم ضد «الأقوام الكافرة التي انتشرت في أرجاء الأرض» ورواية أصل عشائر الـ «أغنيكولا» التي من المؤكد أنها غير قابلة للتصديق[1]. كذلك فإن إبراز السادة التشوهان في أجمير وسمبهار من عالم النسيان في العام 685م على افتراض أنه الوقت الذي جرت فيه أول زيارة لجيش مسلم، وهذا يشير مجدداً إلى إغارة عارضة من السند أو مكران قام هذا الجيش بها انتقاماً لسوء المعاملة التي لقيتها بعثة إسلامية[2]. وكان القادة أو الزعماء العرب يغيرون أحياناً على أراضي الكورجرا - براتيهارا، وخصوصاً في الفترة ما بين 724 - و 743، ويصف نقش كواليور في الربع الثاني من القرن الثامن ناغابهاتا الأول بأنه «هزم الجيوش الجرارة للملك الجبار مليكخا [العربي، م]»[3]. وكانت المصادر العربية في القرن التاسع تصور «الملك الجرز» على أنه «عدو العرب» كما أنه «معاد للإسلام»[4]. ولكن العرب كانوا قد فقدوا في الربع الثاني من القرن الثامن حافزهم للتوسع في «السند والهند» بقدر ما فقدوا هذا الحافز في إسبانيا وآسيا الوسطى. ولعل المناوشات التي جرت مع الكورجرا - براتيهارا كانت ضئيلة الأهمية بالمقارنة مع معركة تور وبواتييه [بلاط الشهداء، م] في البلاد الفرنجية.

لم يكن صعود إمبراطورية الكورجرا - براتيهارا في شمال الهند ليشكل آنذاك استجابة عسكرية للإسلام، بل يمثل عملية واسعة من الاستقرار وتكوين أرستقراطية قائمة على ملكية الأرض ملازمة لتحول الجماعات البدوية - الرعوية التي كانت تتوارى وراء ستار الحضارة الهندوسية واستيعابهم في دولة جديدة. ونلحظ خلف المواجهة العسكرية بين

(1) Tod, Annals and Antiquities, II, p. 356.
(2) Ibid., p. 359.
(3) Epigraphia Birmanica, vol. XVIII (1925), p. 99.
(4) Cf. Sauvaget, Akhbar, pp. 12-13.

الهندوس والمسلمين توسعاً عاماً للدولة والاقتصاد منذ مرحلة ما بعد الغوبتا التي تتوافق مع احتلال العرب المسلمين للسند. وتتكشف هذه الصورة عن أن الأرستقراطية المستندة إلى ملكية الأرض، ذات أصل هو مزيج من أقلية مهاجرة أخذت الطابع الهندي، وأغلبية من جماعات أصلية من الرعاة والقبائل التي تسكن التلال تدعم ذاتها عبر روابط وتحالفات سياسية بين العشائر وشبكة الزواج والأنساب المختلفة. وقصارى القول أن عملية التطور حدثت بعد عدة قرون وكانت ذروتها تشكل جماعات جديدة تعرف بهويتها «الراجبوتية». فقد ارتقى أسلاف الراجبوت، منذ القرن الثامن تقريباً، وتبؤوا المكانة المرموقة سياسياً وعسكرياً بوصفهم جماعة أو طبقة مفتوحة المراتب من المحاربين الذين تغلب عليهم الأمية وينشدون أن يكونوا تجسيداً لطبقة الشتريا الهندية القديمة.

وكانت عبارة «راجبوت» أو راجابوترا تعني في بداية الأمر الزعيم الذي يسيطر على عدد من القرى. أما ادعاء الانتساب إلى الشتريا (وهو زعم لا سند له في الاشتقاق اللغوي) فكان، طبعاً ادعاء لا سند له من التاريخ. فالراجبوت، كما الجماعات الأصلية في البلاد من أهالي الريف الذين ادعوا لأنفسهم الانتساب إلى طبقة الشتريا بسبب ظن بانحدارهم من الراجبوت، فيختلفون اختلافاً واسعاً عن الشتريا ضمن الفارنا [تقسيم المجتمع الهندوسي إلى أربع طبقات مغلقة هي البراهمة والشتريا والفاشيا والشودرا، م] الكلاسيكية الذين تصورهم الكتابات الأدبية أنهم يتألفون من العشائر الأرستقراطية المتمدنة والمتعلمة ممن غدوا يعرفون بأنهم مؤسسو الديانات المناهضة للبراهمانية من البوذية والجانية؛ فأبادهم البراهمة عن ظهر الأرض، كما تقول الأسطورة، انتقاماً لما كانوا يكنونه لهم من عداء.

ومع توسع الدولة والاقتصاد من القرن السابع وحتى الحادي عشر واستمرار هذه الحال في الأزمنة اللاحقة في ظل الهيمنة الإسلامية، أصبح الراجبوت تدريجياً لقباً عاماً للملاك المحليين أو العنصر الأرستقراطي البارز اجتماعياً، في شمال الهند. وظل هؤلاء الراجبوت مرتبطين بملكية الأرض، إنما اتخذوا هوية الشتريا وتبنوا قانون الدارما الأخلاقي بدافع من الواجب والشرف وصاروا يرتبطون بالبراهمة والديانة البراهمانية، التي حلت الآن محل البوذية والجانية. وفي تلك الفترة أخذت العشائر الصاعدة تدعي قرابتها بالشتريا القدماء ومضوا يوجدون التعليلات لهذه القرابة في النقوش الكثيرة التي

تذكر هنا إقطاعهم الأراضي للبراهمة وسواهم. وزاد من دعم هذه الدعاوى صلات القربى عن طريق المصاهرة. وهكذا نشأت فئة جديدة من النصوص التي تضفي الشرعية على الأحوال والمراتب مثل: «الفامشافالا» والكارتيا اللتين تطورتا وأصبحتا المدرسة التاريخية (ايتهاسبورانا) للأشكال الملكية التي أخذت بالبروز في العديد من البقاع في شمال الهند.

[1] وكانت الفامشافالا عبارة عن تواريخ أسر ملكية بعينها، وكثيراً ما كانت هذه التواريخ تصادف نشوء ممالك جديدة في مناطق لم تكن محتلة من قبل أو استقرت تحت صيغ من الهيمنة القبلية. أما الكاريتا فهي سير تاريخية متممة للفامشافالا، وتعنى بسير ملوك معينين على وجه الخصوص. وقد شاع الشكلان من الكتابة كلاهما، طوال الفترة الممتدة من القرن الثامن وحتى الثاني عشر. وكان هذا النمط من الأدب الذي يعنى بالسلالات يظلل إجراء مماثلاً لدى أسر راجستان الملكية المتحالفة مع المغول في القرنين السادس عشر والسابع عشر، ومن ثم في أعمال بعض رجال الإدارة البريطانيين – الهنود (مثلاً، تود) الذين وضعوا الكتابات في تاريخ الراجبوت. فمنذ البداية إذاً كانت «النظرة الخاصة بسلسلة النسب» هي الطاغية في تاريخ الراجبوت.

ولكن الروايات الشفهية المبكرة كانت في الواقع أكثر صراحة ومرونة؛ ذلك أن ادعاء الانتساب إلى طبقة الشتريا كان وسيلة إلى إعلاء السلالة الأصلية في مجتمع يتوسع وعليه استيعاب جماعات جديدة ذات تاريخ تشوبه الريبة. ومن ذلك أن رابطتي الغوند والبهيل المحتملتين مثلاً، من الراجبوت الكانديلاً والكوهيلوت، لم يكونا ليشكلا حائلاً دون ادعاء الأصل المنتمي إلى الشتريا المدعوم بملكية الأرض والصلات الخاصة بسلسلة النسب لعشيرتي الشندرافامشا والشوريافامشا، إذ سرعان ما جرى الاعتراف بهما عن طريق المصاهرة مع الأسر العريقة من الشتريا. وبالطريقة ذاتها غدا رجال الكورجرا – براتيهارا حكاماً من الشتريا لإمبراطورية توضعت في قنوج وأزالوا ذكر أصلهم الكورجري الرعوي في غرب الهند وراجستان وربما أبعد من ذلك إلى حد ما، في أفغانستان وآسيا

(1) Cf. R. Thapar, «Society and Historical Consciousness: The Itihasa-Purana Tradition», in: S. Bhattacharya and R. Thapar (eds), Situating Indian History (Delhi, 1986), pp. 353-83.

الوسطى.

يتصل توسع إمبراطورية الكورجرا-براتيهارا وتقلصها من حيث هي كيان سياسي بالصراع الذي دار مع الراشتراكوتا والبالا للهيمنة على شمال الهند، وكان صراعاً غلب على ذكر الصراع مع العرب، وخاصة بعد الربع الثاني من القرن الثامن حين صد نغابهاتا الأول إغارات العرب تحت قيادة جنيد وخلفه تميم. ولعل عهد نغابهاتا الأول امتد حتى العام 756 م وخلف لمن جاء بعده مملكة مترامية الأطراف لم تشمل أجزاء من راجستان وحسب بل ومالوة وكوجرات أيضاً. ولقد صعد الراشتراكوتا واحتلوا مكانة بارزة في الفترة ذاتها وملكوا لاطة (جنوب كوجرات) في عهد دانتيدورغا (قرابة 733-58). وبعد العام 778 اضطر الملك فاتساراجا من كورجرا-براتيهارا إلى ترك قنوج لدارمابالا بعد ما أرسى سلطانه على معظم شمال الهند. ولكن قنوج انتهت إلى الاحتلال في العام 815 وأصبحت منذ ذلك الحين عاصمة للكورجرا-براتيهارا. وتلا ذلك اندفاعة جديدة من التوسع في عهد نغابهاتا الثاني؛ وكان أن استسلم زعماء الشيدهافا في غرب كاثياوار [أوكاثيافار، م]، كما استسلم حكام أندرا وكالينغا وفيداربها. والآن اجتمع الراشتراكوتا والبالا وحققا نصراً عظيماً على نغابهاتا، وظل هذا ممسكاً بقنوج والمناطق الممتدة من كاثياوار إلى راجستان وكواليور. وفي عهد بهوجا (قرابة 836-82)، الذي يعتبر أعظم ملك أتت به أسرته، امتد ملكه من البنجاب وكاثياوار إلى كوسالا وقنوج، في حين أقر بسيادته كل من الكالاكور أصحاب كوراخبور، والتشاندلا أصحاب ما يعرف اليوم بوندلخاند. وقد خلف بهوجا ماهندرابالا فغزا مغادها وجزءاً من شمال البنغال مما زاد في رقعة مملكة الكورجرا - براتيهارا إلى حد جعلهم يضارعون في ملكهم الأباطرة الغوبتا والبوشيا بوت[1]. ويشير وصف الإدريسي، وإن كان من القرن الثاني عشر، إلى هذه الفترة من سلطان الكورجرا-براتيهارا في ذروته. (ويبدو أن الرواية تستند إلى رواية الجيهاني الأقدم) أما المدن التي ذكر الإدريسي أنها ترجع إلى قنوج فتشير إلى أن المملكة امتدت في المنطقة بين غرب البنجاب وكشمير وخليج البنغال. وكانت هذه هي الحالة الوحيدة إبان عهد بهوجا وابنه ماهندرابالا، بين النصف الثاني من القرن التاسع والعقود الأولى

(1) Ray, Dynastic History of Northern India, I, pp. 569-70; Majumdar, Imperial Kanauj, pp. 19-43.

من العاشر. فنقرأ لدى الإدريسي: «الملك قنوج جيش كبير وفيلة كثيرة، ومملكته واسعة شاسعة وملكه رائع، وليس بين ملوك الهند من لديه هذه الكثرة من الفيلة مثله، ويتصف الملك بالحماس ولديه عتاد كبير من الأسلحة والثروة، ويخاف جبروته كل الذين انضموا إليه»[1]. وتذهب الروايات العربية الأقدم في القرن التاسع إلى القول إنه «ما من ملك في الهند لديه من الفرسان ما لديه»، و«يتمتع بلده بالأمن في مواجهة اللصوص دونه أي بقعة في الهند»؛ وكان ملك الكورجرا-براتيهارا شديد العداء للإسلام «وإن أقر بأن ملك العرب أعظم الملوك»، ويصوره ابن رسته بأنه يحافظ على علاقة طيبة والتجار العرب[2].

وغني عن البيان أن هذه لم تكن بالدولة المركزية، وإنما هي سلطة فضفاضة متأرجحة أبداً أدت إن لم يكن ذلك رمزياً، إلى أشكال مختلفة من الحكم غير المباشر، وربما إلى ترتيبات فرعية وربما مالية مع عدد لا يحصى من الأسياد والملوك المحليين. وكان الملك من الكورجرا-براتيهارا في النصف الأول من القرن العاشر يسمى آريافارتا-مهراجاديراجا، أي «سيد ملوك بلاد الآريين العظام»، إلا أنه نفسه كان يتبع ملك الراشتراكوتا أو البلهرا، كما يسميه العرب، الذي كان «ملك ملوك الهند أجمعين»[3]. وقد تبع ذلك اشتباكات متجددة مع الراشتراكوتا قرابة عام 913، وكانت درة الإمبراطورية قنوج مهددة يومئذ. ولكن البراتيهارا ردوا على التهديد بغارة على الجنوب ربما بلغت حتى المالبار[4]. ونجد المسعودي يتحدث، في منتصف العقد الثاني من القرن العاشر عن «صاحب مدينة قنوج» بوصفه أحد منافسي الراشتراكوتا بين ملوك الهند، فهو «صاحب حاميات محصنة في الشمال والجنوب والشرق لأن كافة جوانب [البلد، م] مهددة بجار معاد. وملك قنوج له من الجيوش أربعة على مهاب الرياح الأربع،... ويحارب بجيش الشمال صاحب الملتان ومن معه في تلك الثغور من المسلمين، ويحارب بجيش الجنوب البلهرا ملك المانكير، وبالجيوش الباقية من يلقاه في كل وجه من الملوك، وملكه يحيط بألف ألف وثمانمئة ألف قرية بين أنهار وشجر وجبال ومروج... وملك الجرز غني بالجمال والجياد... وجيشه

(1) Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, p. 651.

(2) Sauvaget, Akhbar, pp. 12-13; De Goeje, Ibn Rustah, p. 135.

(3) Sauvaget, Ibid.; De Goeje, Ibn Khordadbhih, p. 16; Ray, Dynastic History of Northern India, I, p. 579.

(4) Majumdar, Imperial Kanauj, p. 35; Ray, Dynastic History of Northern India, I, p. 577.

جراو... والغرور فيه ظاهر وكذلك العنف في تعامله مع الأمراء الآخرين كما أنه يشيع الكراهية للمسلمين»[1].

وتشهد الأدلة المدونة والنقوش أن مملكة كورجرا – براتيهارا امتدت حتى بلغت في عام 931 م ساوراشترا (كاثياوار) غرباً وبنارس شرقاً، وحتى تشاندري (ناروار) جنوباً في عام 942–943، وكانت حتى عام 946 تضم مالوة[2]. ولكن القوة التي اجتمعت لها أخذت تتلاشى شيئاً فشيئاً، بعد تعرضها لغزو آخر من الراشتراكوتا، وانفكاك عدد من السلالات المحلية عن تحالفها معها. وكانت مملكة براتيهارا قد اقتصرت في نهاية القرن العاشر على المنطقة التي تحيط مباشرة بقنوج. وفي المنطقة الشمالية الغربية أخذ الشاهيون يمدون سلطتهم من سيرهند إلى لمغان ومن كشمير إلى الملتان، ومما جعلهم ينقلون عاصمة البلاد من اودابهاندابورا (وايهند) إلى باتيندا في البنجاب. وقد قام محمود الغزنوي بشن سبع عشرة غزوة على هندستان أثناء الفترة ما بين 1000 – 1026، وأعمل النهب والسلب في قنوج في عام 1018، وحمل معه الكثير من الغنائم وساق أمامه سجناء كثيرين.

وعلى نحو مشابه للبراتيهارا، هنالك ثلاث أسر ملكية جاءت بعدهم، وهم التشامان (أو التشوهان) في راجستان، والكولوكيا (أو السولانكي) في كوجرات، والبارامارا (أو الباور) في مالوة، وهؤلاء يجري وصفهم بأنهم «أبناء النار» الراجبوت، إذ إن أبناءها يوقدون مواقد نار القرابين (آغنيكوندا) فوق جبل آبو. ومن هذه الأسر كان التشامان ينتمون إلى منطقة سمبهار أصلاً، ثم انتقلوا إلى وادي نهري الغانج – اليامونا، حيث توزعوا بين فروع عديدة، وينتمي الحكام منهم إلى الكورجرا–براتيهارا[3]. أما أملاك التشامان على الأقل فقد ضُمت إلى دولة البراتيهارا. وفي القرن العاشر أفلح هؤلاء في فرض أنفسهم أسياداً على راجستان وأجزاء من البنجاب وكوجرات. كذلك حكمت أسرة كولوكيا كوجرات وكثيافار ما بين 950–1304 م بعد أن انفصلوا عن البراتيهارا[4]. ولقد نهض البارامارا في مناطق كانت مثار مشاحنات بين البراتيهارا والراشتراكوتا في القرنين التاسع والعاشر، في مالوة وأجزاء من

(1) المسعودي، مروج الذهب، ا، ص170 ،7–165 ،85.

(2) Majumdar, Imperial Kanauj, p. 36.

(3) Ray, Dynastic History of Northern India, II, pp. 1052–1144.

(4) Ibid., pp. 934–1051.

كوجرات وجنوب راجستان[1]. وقرابة منتصف القرن العاشر بدا أنهم يدورون في فلك الراشتراكوتا.

وكانت هناك سلالات أخرى في شمال الهند انفصلت في القرن العاشر عن البراتيهارا، وهم التشانديلا والغادافالا (وهؤلاء فرع شمالي من الراشتراكوتا)، والهيهايا، والكاتشانغاتا، والتومارا، والكوهيلوت. وكانت أولى هذه السلالات، أي التشانديلا أو تشاندرا تريا في جيجا–بهوكتي (بوندلخاند) ما تزال تعتبر حتى عام 959 م، وهو تاريخ متأخر، خاضعة للبراتيهارا[2]. ثم لم يعد اسم كورجرا–براتيهارا يرد في نقوش التشانديلا بعد هذا التاريخ الذي يصادف تاريخ سقوط قلعة كواليور واتساع رقعة سيطرة التشانديلا حتى نهر يامونا. وكان صعودهم يتصل جلياً بتكرار غزوات الراشتراكوتا. وكان الملك من التشانديلا في العام 1019 أقوى حكام شمال الهند ولم يكن يتكلف حتى إظهار الولاء الاسمي للأسرة الملكية في قنوج. والملوك التشانديلا هم الذين بنوا معابد كاجاراهو في القرنين العاشر والحادي عشر وأنعموا على البراهمة بالأراضي والحبوب والمال والأبقار. وأما تاريخ الغادافالا (الغاهارفار) أصحاب فارناسي وقنوج في وادي نهري الغانج ويامونا في القرن الحادي عشر فيحيط به الغموض[3].

وبعد اندحار المسلمين في عهد آخر ملوك كورجرا–براتيهارا راجيابالا، انكفأ خلفاؤه وانسحبوا إلى الشرق من ملكهم وصارت منطقة قنوج إلى الملوك التشانديلا مدة من الزمن. وفي عام 1095 كان حكام قنوج المحليون الراشتراكوتا الشماليين، ويبدو أن الغاهادافالا قد فازوا بعيد ذلك بالسلطة في المدينة. كذلك فإننا لا نملك الكثير من المعلومات عن الراشتراكوتا في الشمال[4]. وكانت بعض فروع هذه العشيرة قد اتصلت بعائلة تحمل الاسم ذاته في منطقة الدكن، ولكن سواهم لم يكن كذلك في الأغلب. (ففرع الكورجرا من الراشتراكوتا مثلاً، كان يتصل بالسلالة الدكنية). أما راثور في جوديبور فيزعمون أنهم ينحدرون من راشتراكوتا قنوج (حيث احتفظ هؤلاء بالسلطة ربما حتى عام 1111). ويظهر

(1) Ibid., pp. 837–932.

(2) Ibid., pp. 665–737.

(3) Ibid., I, pp. 504–49.

(4) Ibid., I, pp. 550–68.

الهيهايا أصحاب المناطق المتحدة والوسطى، بما فيهم سلالة كالاكوري، في الوثائق من القرن السادس حتى الخامس عشر[1]. أما تاريخهم المبكر فمجهول. ويرجح أن البراتيهارا قاموا بطردهم من مالوة في القرنين السابع والثامن حتى القصر وجودهم على أعالي مياه نارمادا وسندلخاند، قبل أن يتم دفعهم إلى شمال المناطق الوسطى حيث تم إدماجهم على نحو ما في إمبراطورية البراتيهارا ذات الفروع المختلفة.

أما الكاتشاباغاتا في راجستان ووسط الهند فهم أسلاف كاتشاقاها الراجبوت[2]. وكان من هؤلاء في القرنين العاشر والحادي عشر ما لا يقل عن ثلاث سلالات في راجستان الشرقية ومنطقة كواليور، حيث صار اندماجهم في إمبراطورية براتيهارا. وقد عرف التومارا (توار) تقليدياً بأنهم مؤسسو مدينة دلهي في عام 736 أو ربما 792، وهذا أسوا سلالة لم تسه قبل العام 1182–92، إنما جرى إخراجهم من دلهي في العام 1164 على أيدي الشاهمانا[3]. وفي القرنين التاسع والعاشر أصبح هؤلاء جزءاً من إمبراطورية البراتيهارا. وهناك عشيرة أخيرة من الراجبوت، وكانوا جزءاً من الكوهيلوت (تنسب إليهم مدينة كوهيلا يوترا) في البنجاب وراجستان وكاثياقار[4]. ونحن نعلم أن هذه العشائر كانت وثيقة الارتباط بالبراهمة، وربما كانوا أنفسهم من البراهمة، وما من فرع من هذه العشائر يتمتع بقوة يعتد بها حتى القرن الثاني عشر. وكان هؤلاء قطعاً يدورون في القرن التاسع في فلك إمبراطورية براتيهارا وظلوا على هذه الحال حتى منتصف القرن العاشر حين أصبحت مناطقهم تتبع كولوكيا وبارامارا وتشاهمانا. وكان الكوهيلوت قد ارتفع شأنهم وعلت مكانتهم في تشيتوغارة منذ مطلع القرن السابع؛ وتذهب الرواية إلى أن ملك كوهيلوت في القرن الثامن، غادر ميوار في شيخوخته وقضى وهو يقاتل في فارس وتركستان. وقد يخمن المرء أن الملك كان بصحبة ملك كشمير لاليتاديتيا موكتيبيدا في سفره إلى الشمال حيث تبعه في حملاته على آسيا الوسطى[5]. وليس معروفاً حقاً كيف اتصلت معارك ملك

Ibid., II, pp. 738–820. (1)

Ibid., II, pp. 821–36. (2)

Ibid., II, pp. 1145–52. (3)

Ibid., II, pp. 1153–1210. (4)

Goetz, «Conquest», p. 19. (5)

كشمير بظهور العشائر الأخرى في راجستان، إنما ليس من المبالغة القول إنهم كانوا عاملاً مهماً هناك.

وهكذا تتوافر لنا لمحات من هذه العشائر - أسلاف الراجبوت - التي تكشف عن تفوق الكوجرا - براتيهارا الذين نزلوا في شمال الهند في تلك القرون بوصفهم طبقة عالية من أصحاب الأرض ونخبة حاكمة. ومع العديد من هذه الجماعات التي استقرت حديثاً من الراجبوت الأوائل تقاسم الكوجرا - براتيهارا حق الملك والسيادة. كما شاركوا هذه الجماعات أصولها الرعوية الغامضة. ومن أجل طمس هذا الأصل، كان لا بد من نقل العاصمة إلى مدينة قنوج «الإمبراطورية» وطرح ادعائهم بانتمائهم إلى طبقة الشتريا، وهو اختلاق لسلالة النسب، وإرجاع أصلهم إلى «طقس تطهيري» على جبل آبو حيث يفترض بأن طبقة الشتريا في الهند قد بُعثت من جديد بهدف صريح، ألا وهو الرد على الغازي الماليكخا المسلم. فلنلق نظرة إلى عملية تحويل الهوية بتفصيل أوسع.

كان للانتقال إلى قنوج، بادئ ذي بدء، دلالة عميقة لأنه مثّل ابتعاداً عن مناطق الحدود الواقعة شمال غرب الهند، مثل راجستان والبنجاب التي أخذت الطابع الفارسي، وانتقالاً إلى صميم الثقافة البراهمانية في آرياقارتا والمركز الديني والسياسي للهند الهندوسية. ويخبرنا البيروني «إن وسط «الهند» هو المنطقة حول قنوج التي يسمونها ماذياديشا أي وسط العالم. إنها وسط العالم أو المركز من وجهة النظر الجغرافية، إذ إنها تقع في منتصف الطريق بين البحر والجبال، وفي الوسط بين المناطق الحارة والباردة، وكذلك بين حدود الهند الشرقية والغربية. وهذه المنطقة مركز سياسي أيضاً، لأنها كانت مقر معظم أبطالهم وملوكهم العظام في قديم الأزمان»[1]. وبعد قنوج «وهي مدينة كبيرة جداً» تقع إلى الغرب من نهر الغانج، يمضي البيروني فيذكر عدداً من الأماكن الكبرى المأهولة (قارن أدناه)، ومن الجلي أن قنوج قد نالت شأواً عظيماً ثقافياً ودينياً وسياسياً بين هذه المدن في الشمال الهندي؛ ذلك أنها تعد عقدة مهمة في التجارة؛ ثم يمضي البيروني في النهاية إلى وصف صلات المدينة ومختلف بقاع الهند بفضل الطرق التي تسير في كل الاتجاهات[2]. وكانت

Sachau, Alberuni's India, I, p. 198. (1)

Ibid., I, pp. 200–9; II, pp. 316–20. (2)

الأهمية القصوى تولي الطرق التجارية من البنغال التي ترتبط بشبكة الطرق عند بنارس والمستمرة غرباً، وتلك الطرق التي تربط قنوج بمالوا، عاصمة مالوة.

لم تكن قنوج أو كانيا - كوبجا تحظى بهذا المركز المحوري ذاته في أيام أفانتي أو مغادها في أزمان قديمة، حين كانت تحتل المرتبة الثانية في الأهمية وتأتي بعد أيوديا التي تجد لها مكاناً في الملحمة مها-بهاراتا[1]. وعندما تموت كوشانيو على أيدي الهون توقفت قنوج عن أن تكون مجرد ولاية في إمبراطورية القوية وأصبحت مقراً سياسياً حتى في عهد إيشانافارمان الحاكم الموخاري الذي تولى رد الهون عن أقاليمه. وفي ظل خلفه إيشانافارمان تواصلت السلطة السياسية لقنوج ثانية بتأثير ملوك البلدات المجاورة في البنغال ومالوة. ولكن في ظل هارشا (606 - 647) بلغت المدينة باختيارها العاصمة الملكية المتقدمة في الهند ومركزها الحضاري المتقدم. ولا يغيب البيروني عن الملاحظة بأن قنوج كانت في الاستخدام في عصر هارشا[2]. ولكن مما له دلالة هنا أن عهد سلالة هارشا لم يكن مع ذلك قنوج وإنما ستانيشفارا في شرق البنجاب، وكانت في زمن هيوين تسانغ مدينة لا تختلف فيها الديانة أصلاً، وليس فيها سوى ثلاثة أديرة بوذية تقل عن عشرة معابد هندوسية) إنما ظلت تحت التأثير الفارسي القوي.

وحين غدا هارشا صاحب قنوج أمكن له كما يبدو إضفاء الشرعية على تمرده الموسعة، فأخذ يوحد ملوك كثيرين في شمال الهند بحروب بسمو مكانته فرجحت أسس هارشا ليؤدي في القنوج باختيار سكال - أونترا - بيانا - نقاتي السيد الشمال كله. كما أن التاريخ حقيقة الانتقالات إلى قنوج في زمن هارشا وخلفائه من بعده، فهل يمكن وصف هارشا بأنه ملك ستانيشفارا أو ملك قنوج التي جاء بعض حكام السند يقصدونها نحوه في الصين المتقسيم، كما يوحي أحياناً إلى غزو البلاد من ناحية الحدود الغربية. كذلك ليس هناك من دليل على أن هارشا يمثل أي محاولة لضم السند إلى إمبراطوريته سوى أن مصالحه التجارية في المنطقة تنم على درجة عالية من الحيوية براً وبحراً. كذلك تصف الشاهنامة حالة الازدهار التي كانت ترفل فيها هندوستان في تلك الإمارة حين كانت قنوج

(1) H. Bakker, Ayodhya (Groningen, 1986).

(2) Sachau, Alberuni's India, II, p. 5.

مركزها السياسي. ولكن ظل تاريخ قنوج بعد موت هارشا يلفّه الغموض ربما طوال الأمر من الزمن وذلك الحال الذي صارت إليه كما تكشفها الشواهد عن أن احتلت قنوج مجدداً مكانتها المستحيل[1].

كانت قنوج قبل أن يجعلها الكورجرا - براتيهارا عاصمتهم في العام 836 م مطلب كل ملوك الهند العظام. ففي النصف الأول من القرن الثامن نجد يشوفارمان يستحوذ على المدينة وينضم إلى لاليتاديتيا ملك كشمير في غزواته ويقر هذا الأخير باعتباره ملكاً تابعاً لكشمير. وبعد ذلك أعلن البالا في البنغال سيادتهم على شمال الهند من تلك المدينة، كذلك يبدو أن الراشتراكوتا قاموا بغزو قنوج من الدكن. وقد بلغت قنوج ذروة مجدها في عهد الكورجرا - براتيهارا باختيارها مقر ملك ملوك أريافارتا العظام، وما انفكت تحافظ على تلك المرتبة حتى عام 1019 م وبقيت قنوج عاصمة البراتيهارا حتى عام 1019 م ولكن الأسرة الملكية فقدت سلطانها تماماً في ذلك الحين وإن بقي اسمها مستمراً. وكان العتبي مؤلف تاريخ اليميني قد لاحظ في عام 1018 أن صاحب قنوج واعتباره الأكبر ملوك الهند جميعاً. وفي بداية عام 1019 استولى محمود الغزنوي على المدينة مما أجبر الملك على أن ينتقل إلى باري. وحسبما كتب البيروني: «معظم قنوج بات خراباً مهجوراً نظراً لانتقال العاصمة بعيداً إلى مدينة باري شرقي نهر الغانج»[2]. ولعل قنوج كانت أكثر عاصمة وقعت بأيدي أوائل الغزاة المسلمين. ولكن الأهمية الحقيقية لقنوج لا تنتهي عند هزيمة آخر ملوك غاهادافالا في عام 1193 م، ذلك أن قنوج بعثت ثانية في القرنين الحادي عشر والثاني عشر في ظل الفرع الشمالي من الراشتراكوتا ثم الملوك الغاهادافالا لتعود مدينة عظيمة من جديد المنافسة لدلهي سعة وعظمة.

في قنوج - وليس في كورجرا - يشا - أشرف البراتيهارا على تحول حضاري ومدني عظيم للمجتمع الشمالي - الهندي، أصاب البراهمة أولاً. ومن شأن (أبي زيد السيرافي) في القرن التاسع أن يشير العديد من البراهمة والشعراء والفلكيين والفلاسفة والمنجمين الذين اجتمعوا في قنوج دون أي مكان آخر، وهي بلد واسع يشكل مملكة الجرز[3]. ووفقاً لهذا

(1) Ibid., I, p. 196.

(2) Elliot and Dowson, History of India, I, p. 101.

التاريخ غدا براهمة قنوج أو كانيا-كوبجا يحوزون أعلى مرتبة ضمن طبقة البراهمة في الهند كلها، الذين هاجروا إلى البنغال وكوجرات والشمال حيث يصادفون حتى اليوم[1]. وقد استمر هؤلاء البراهمة حتى بعد الهجرة ليؤكدوا على سوستان (هم) أو يبرزوا موطنهم ومكان مولدهم، ألا وهو قنوج وينسبون نقاءهم الطقسي إلى المسافة التي تفصلهم عن المدينة. وهذا ما بعث الانقسامات التي جعلت مراتبهم حسب موضعهم الجغرافي، وكان ينظر إلى الهجرة من موطن قنوج دوماً على أنها ضارة بالوضع الأصلي. وقد تثير أيضاً الشكوك من احتمال أن يكون الحصول على الثراء الكبير قد جاء عبر وسائل الضلال.

ومع انحراف براهمة قنوج المهاجرين شيئاً فشيئاً عن سبل العمل التي ترسمها تعاليم الدين القويم، نشأ نظام من التمييز التراتبي شديد التعقيد أفسح المجال أمام مفاوضات معقدة من أجل عقد الزيجات. وعلى الرغم من هذا كله، قيل في البراهمة، خارج مادياديشا ومنطقة قنوج، بأن الـ «مادياديشا فينيركاته» كثيرون حقاً. فالبراهمة الكولينا في البنغال وكذلك البراهمة الأنافيل في جنوب كوجرات مثلاً، يزعمون جميعهم أنهم يتحدرون من براهمة قنوج في مطلع الحقبة الوسيطة. وفي تلك الفترة غدت قنوج معقل البراهمانية المتزمتة ورمز السيطرة والحكم السلطوي في الهند. وصار الحديث يدور مبكراً منذ حكم هارشا عن قيام سفارات بين بلاط التانغ وقنوج. ومن قنوج أحكم الكورجرا-براتيهارا سيطرتهم السياسية في شمال الهند نحواً من 150 عاماً. بيد أن السلطة المطلقة في الهند كلها ظلت مع ذلك، وإبان هذه الفترة وحتى القرن العاشر في أيدي الراشتراكوتا أصحاب الدكن. وكان على الأسرة الحاكمة أن تكرر بالضرورة دعاواها المناوئة لقنوج، حتى بالاحتلال المادي للحد من بروزها.

وإذا كانت قنوج تعني البراهمة واستقامة المذهب، فإن طقس التطهر الذي يؤدى على جبل آبو، وهو مربع النساك والحكماء، قد وفر مناسبة لبعث طبقة الشتريا التي تحدر منها الكورجرا براتيهارا والراجبوت «أبناء النار»[2]. والرواية التي لدينا عن هذا الاحتفال إنما هي في الأرجح رواية أسطورية عن واقعة تاريخية، أما تاريخ وقوعها حقاً فما عاد بالوسع

(1) R.S. Khare, «The Kanya-Kubja Brahmins and their caste Organization», South-western Journal of Anthropology, vol. 16 (1960), pp. 348-67.

(2) Cf. Tod, Annals and Antiquities, II, pp. 356-7.

تحديده، ولكن استخدمته الأجيال التالية من أجل تغطية أصل هذه العشائر الخاملة الذكر، والشبه البدوية، والغريبة. وقد ذهب (هـ. غويتز) ولديه ما يبرر ذلك، إلى أن الطقس الذي كان يجري على جبل آبو إنما كان بتوجيه من ملك كشمير لاليتاديتيا، في محاولة لجمع مختلف عشائر الكورجرا في منظومته السياسية وتجنيد أبناء تلك العشائر لحملاته على التيبيتيين والدفاع عن حدوده في وجه المسلمين[1]. ولقد كان من شأن لاليتاديتيا، وهو سيد الهند بلا منازع، الذي حشد الفرق من أفغانستان وآسيا الوسطى في مطلع القرن الثامن، أن يفلح في هذا النهج في اجتذاب القبائل التي غدت جسورة الآن لتدور في فلك الحضارة الهندية. وعلى أي حال، فإن الطقوس التي ابتكرها أبناء النار، كان معناها بلا ريب تعزيز المكانة الاجتماعية لمثل هذه القبائل التي ظلت حتى الآن خارج نطاق الحضارة الهندية. ويعزى للبراهمة في الرواية الأسطورية للحدث فضل المبادرة. فهؤلاء البراهمة أنفسهم بعدما قضوا على الشتريا القدماء الفاسقين، عزموا على أداء طقس معين على قمة جبل آبو لإعادة بعث الشتريا المحاربين. وما ذلك إلا لأن خللاً عظيماً أصاب الأحوال وانتظامها بسبب غياب الذراع القوية التي تحفظ النظام. وكان الشتريا المحاربون في الهند، يتم تعيينهم في طقوس التكفير والغفران التي يؤديها الحكماء والآلهة. وفي الجمع هذا ذاته الذي يعد إيذاناً ببداية تاريخ العصر الهندي الثاني، يجري حفز المحاربين الجدد على البذل لحماية الدين البراهمي تجاه المليكخا المسلمين.

لقد سبق ورأينا أن أفغانستان ومكران والسند وأجزاء أخرى من غرب الهند، قد خضعت طوال عدة قرون للنفوذ الفارسي القوي، والطاغي أحياناً[2]. كما أن هذا النفوذ قد امتد أحياناً إلى أبعد من تلك البقاع، كما تبين التنقيبات الأثرية في بالابوترا. وفي الوقت ذاته تقريباً وجدنا سلالتين حاكمتين هامتين من سلالات الهند وهما الكوشانا في الشمال وآندرا في الدكن، تختفيان في آن واحد تقريباً، في الوقت الذي كان فيه الساسانيون يخلفون السلالة البارثية في بلاد فارس، وتلكم هي واقعة قد تشير إلى غزو فارسي لم يدون واستهدف شمال الهند في تلك الفترة. ومن بين أسلاف الراجبوت تبرز

(1) Goetz, «Conquest», p. 20.

(2) Cf. pp. 117 ff, 135-7, 147-8, and passim.

تلك العناصر الفارسية والآسيوية الوسطى على نحو واضح[1]. ومن هذه العناصر العبادة الشمسية الفارسية الهندية الساسانية، وكانت متداولة بين الكورجرا في شمال غرب الهند وقد أتت الموجات المتعاقبة من الهجرات البدوية ومن بينها الهون البيض وفروع عشائر الكورجرا بعبادة إلى البنجاب وبلاد الطاقة قرب لاهور، وملتان وكوجرات وبجوار قرب راجستان. وكان الإله الأكبر عند الراجبوت في أزمان متأخرة بيت سيوار وما يتبع يميل إلى الشمسية خصوصاً إصرارهم الشديد على زعمهم التحدر من أصل فارسي.

وكانت الشمس على ما زعموا آلهة أسلافهم، وما زال هناك إلى اليوم العديد من معابد الشمس التي تُصادَف في شبه جزيرة كوجرات، ومن هنا كان اسمها سوراشترا «بلاد عباد الشمس». ولما كان الملوك السيوار والفرس القدماء يتوجهون إلى الشمس معبودهم الأول، فهناك صلة قوية بينهم وبين ما يمارسونه في طقوسهم الدينية، وكلا الفريقين تزين أعلامهم صورة دائرة الشمس. ويعتقد في هذا أن هجرات الزرادشتيين إلى كوجرات تمت في القرنين السابع والثامن، ويقال إن أحد أبناء الإمبراطور الفارسي كسرى أنوشروان استقر في سوراشترا ومعه الكثير من الأتباع، ولذلك فإن آل رانا من السيوار يعتبرون أنفسهم أحفاد أنوشروان، ولكن ثمة اعتقادات أخرى تشير إلى تحدرهم من ابنة يزدجرد آخر أباطرة فارس الساسانيين. ومع ذلك يورد فريشتا رواية أخرى: ألا وهي أن الراجبوت ملك قنوج من عشيرة راتهور كان يدفع الجزية للساسانيين، وأن أحد الفاتحين في عرش قنوج لاحقاً أصبح ضحية حمل أنوشروان على غزو الهند. وهناك سلالات ملكية من الراجبوت من الماروار وجيسالمير عمدت أيضاً إلى وضع سلاسل نسب لها من أسلاف في مكة والبلقاء. وهناك عدد من الأبحاث الإثنوغرافية الإثنولوجية الوصفية مما التي ظهرت أخيراً في الأزمنة الحديثة تشهد بشيوع موتيفات فارسية أو ساسانية في العادات والأزياء وسوى ذلك عند الكوجار والجات والراجبوت، إضافة إلى خصائص أخرى قريبة من الشعار الحاملة عند الراجبوت والزخرفة المعمارية في الماروار والكاثياوار، وما زال هناك قبائل كثيرة في تلك المنطقة يوصفون حتى اليوم بأنهم ليسوا هنوداً بسبب مثل هذه الملامح التي يختصون بها وحدهم دون سواهم.

(1) Tod, Annals and Antiquities I, pp. 23, 51, 173 ff, 179, 180–94; II, pp. 2, 169–70, 172, 257–61.

وهناك في بقاع أخرى مثل توولي وملتان وأسلحة مما يعثر عليه خصوصاً في مناطق تشير إلى القبائل البدوية المجاورة في الشمال مثلما يشير اسم العائلة بل بين الأهيرا في وسط الهند. بيد أن العنصر الفارسي الأهم في شمال الهند الذي استمر قروناً فهو عبادة الشمس أو الإله مرا سوريا. فإلى جانب معابد شتى التي عمت شمال الهند كله – وأشهر هذه المعابد في كاتيار اهور وأوند وملتان فإن أغلب المعابد المكرسة للشمس ومعظم التماثيل والأصنام التي تخص سوريا (وهو يشكل أحذية السكيث وأحياناً يرتدي أزياء الساسانيين) تعود إلى حقبة الكورجرا – براتيهارا ما بين (800–1000 م). ويبدو سوريا هنا معادلاً للإله ميترا عند المجوس الفرس، ثم صار في وقت لاحق معادلاً لـ«فيشنو» وتذكر البهافيشيا بورانا الـ الماغا باعتبارهم كهنتهم. والماغا كما نعرف وفدوا إلى الهند في مرحلة مبكرة ليست أبعد من القرن الأول الميلادي، وهم يحملون معهم ديانة الشمس[1].

كان انتقال عاصمة الكورجرا إلى قنوج «العظمى» ووضع سلالات الشتريا وعقص «اللحية» في جبل آبو، كلها أدوات للقضاء على الأصل البدوي – الرعوي والابتعاد عن حضارة شمال شرق الهند ذات الطابع الفارسي، والدخول في صميم الهند البراهمية. وعلى الرغم من التماهي القوي مع العمق الهندي والبراهمانية فإن الهوية الفارسية للكورجرا – براتيهارا ومن خلفهم من الراجبوت كانت راسخة ولم يأتِ أبداً ما يقضي عليها تماماً.

يتعين علينا أن نمضي الآن في تفحص أصل الراجبوت باعتبارهم أرستقراطية مالكة للأرض في الإطار الاجتماعي – الاقتصادي، وليس بوصفهم سلالة حاكمة في محيط من الاستقرار والتوسع. ومع حلول القرن الثاني عشر اكتسبت عبارة راجابوترا أو ابن الملك الدلالات المتصلة بشريحة الـ رانا – روت، ومضت عملية الاستقرار القائم على الأرض بعيداً بما يكفي لتغدو العبارة دالة على الفئة ذات الاستيعاب والسع، وكثيراً ما تستخدم في النقوش والمدونات التي بوساطتها أصبحت السلطة المكتسبة حديثاً تحظى بالشرعية وبات الانتقال من تنظيم قبلي متقاص إلى دولة زراعية – ملكية محددة[2]. فعلى

(1) Von Stietencron, Indische Sonnenpriester; Goetz, «Sun Temples», p. 24; Mishra, religious Beliefs, p. 41.
(2) B.D. Chattopadhyaya, «Origins of the Rajputs: The Political, Economic and Social Processes in Early Medieval Rajasthan», The Indian Historical Review, III (1976), pp. 59–82.

سنوي حتى نرى السجلات التي تعود إلى القرن السابع شاهداً على السكان الأجر [illegible] سنوات جديدة(1). [illegible] أهمية التي اصطلحت الراجبوتا في التوسع الزراعي(2). كذلك كانت مصادر الحكم [illegible] القرية والوسطى عن قمع [illegible] عشائر الشاندلا والبيلا والبرليمة السياسية [illegible] بعد توسع سلطة الراجبوت في مناطق الغابات [illegible] المناطق التي [illegible] الشرق في البلاد [illegible] خصوصاً فيما يتعلق بالكوهيليون و[illegible] قمع بين كويلا – بلا [illegible] في كوجرات(3). وكانت [illegible] السكانية حتى في وقت مبكر مثل القرن السابع في راجستان [illegible] الروايات [illegible] حركة هذه الجماعات من الكوجرات [illegible] إلى [illegible] أن مسالك الكوهيليون في جنوب راجستان قد خلفت إقطاعات البيلا [illegible] الأقدم عهداً.

وثمة روايات مشابهة تشير إلى حركة [illegible] إلى [illegible] أو [illegible] أي أراضي الغابات الممتدة من نهر [illegible] إلى منطقة [illegible] الجبلي [illegible] بالهجوم على عشائر البيلا في منطقة [illegible] عن تلك المنطقة(4). ولكن هذه [illegible] عشيرة الراجبوت الأوائل [illegible] مطلع القرن السابع أوائل الحكام الكوجرا في [illegible] في حين [illegible] إلى [illegible] سلطة الكوجرا السياسية في مناطق [illegible] الهند الغربية، وكذلك بدايات تشكل [illegible] الطبقية الداخلية. ولعل الراجبوت قد تفرعوا عن الكوجرا [illegible] السلطة السياسية. وفي كل الحالات الأخرى [illegible] المكانة السياسية العليا إلى [illegible] وكل ذلك في سياق هيمنة الراجبوت.

وضمن السياق السياسي القائم عرفت محاولات جديدة لظهور ممالك [illegible]

(1) Ibid., I, p. 62.
(2) Gazetteer of the Provinces of [illegible], vol. II, Allahabad, 1877, p. 29; vol. III, Allahabad, 1878, p. 326.
(3) Chattopadhyaya, Origins of the Rajputs, p. 60; Jain, Rajputs, pp. 102 ff., 208 ff.
(4) Chattopadhyaya, op. cit., p. 94.

المحاولات لإقامة قواعد اقتصادية واجتماعية للمصالح المستحدثة [illegible] وربط [illegible] عشائر [illegible] من توزيع للأراضي والإدارة الإقليمية في ممالك الكوجرا-براتيهارا والدول التي ورثتها(1). ونجد في راجستان خصوصاً توزيع الأراضي بين الأقارب في العائلة الحاكمة – [illegible] الشاهمانا [illegible] ظهور وحدات جديدة للأراضي – [illegible] الإشارات إلى وحدات تضم [illegible] قرية في القرن التاسع (الكوراسيا) [illegible] الإطار الفكري للنظام الإقليمي عند الراجبوت(2). وقد توافقت هذه الفترة مع بدء الحصون [illegible] وكذلك [illegible] في الدول الأسبق في راجستان(3). وقد نشأت صلات وثيقة بين هذه الحصون والأسر التي تملك الأراضي. وأخيراً، هناك الكثير من الدلائل عن شبكات الزواج بين هذه القبائل والعشائر المتفرعة عنها التي بدأت في تشكيل طبقة أو مرتبة الراجبوت.

إنه لمن الطبيعي في هذه الحال أن نستنتج إذا كان بإمكاننا ذلك أن التوسع الزراعي والاستقرار قد حصل في شمال وغرب الهند بنفس السرعة التي كانت في مطالع القرون الوسطى. فكانت هناك مساحات واسعة من الأراضي في سهل نهر الغانج والدواب وسواها من المناطق التي ظلت وراء الغابة. [illegible] ما يمكن لنا أن نستخلصه من المراجع الكثيرة نسبياً في فترة السلطنات(4). والواقع أن هناك مساحات واسعة من الأرض في نواحي [illegible] والدواب لم تكن قد استصلحت قبل [illegible] في القرن الثالث عشر. وكانت ثمة غابة واسعة ما زالت موجودة في القرن الرابع عشر في الدواب الأوسط بين الياموتا والغانج وفي أجزاء عديدة من أووده. ومن نهر سونتيبح إلى [illegible] كانت هناك جنكلات في القرنين العاشر والحادي عشر(5). وكانت المنطقة جنوب أووده التي استولى عليها [illegible] في القرن الحادي عشر تغطيها الغابات إلى حد أكبر مما صارت إليه

(1) Ibid., p. 71.
(2) Ibid., p. 72.
(3) Ibid., p. 73.
(4) Cf. Raychaudhuri and Habib, Cambridge Economic History of India, I, pp. 6, 48.
(5) Tod, Annals and Antiquities, II, p. 382.

أيام المغل. ولعل الغابات صمدت حتى الجنوب والغرب بوصفها حزاماً من أرض مرتفعة تمر عبر المنطقة باتجاه الجنوب الشرقي. وفي تلك المنطقة كانت سهول سوارج والكول وحدها التي تزرع عندئذ[1].

ومع توسع الاستقرار الزراعي، شهدت الفترة الوسيطة المبكرة أيضاً انفجاراً في العمران المدني في شمال الهند: انتشار مراكز مدنية متواضعة الحجم بأعداد كبيرة ومراكز تجارة إقليمية. إن المجامع انتشار المدن أكبر حجماً كانت حصيلة عملية أطول. وجدير بالذكر أن انتشار المدنية في الهند مر حتى الفتوحات التركية بثلاث مراحل متميزة. وكانت الأولى مرحلة حضارة الهارابا والعصر تركزها أساساً على منطقة نهر السند. وتوافقت الثانية مع توسع الاتصالات التجارية مع آسيا الوسطى والعالم الروماني، من القرن السادس قبل الميلاد وحتى أزمنة ما بعد الكوشانا والغوبتا[2]. وكانت المراكز المدنية التاريخية المبكرة مثل تاكشاشيلا أو باتاليبوترا أو باراناسي، بطبيعتها مراكز للسلطة السياسية على نطاق يتجاوز المنطقة وأراضي زراعية في الداخل، فضلاً عن مواقعها على امتداد طرق تجارية مكتملة.

وكان العديد من المراكز المدنية في شمال الهند كما تبين معطيات التنقيبات الأثرية قد تصدعت وتداعت أيام إمبراطورية الغوبتا وما بعدها. والتفسير الشائع لهذه الظاهرة هو انحدار صادرات الهند مع إمبراطورية الكوشانا وتوقف صادرات آسيا الوسطى والعالم الروماني من الذهب، مما أدى إلى خراب المدن[3]. وقد تولى الهون إطلاق رصاصة الرحمة في القرن الخامس. لكن لوحظ أن أكثر النقود المعدنية الرومانية يرجع تاريخها إلى القرن الأول الميلادي، وليس إلى أبعد من ذلك. كما أن التجارة الخارجية لم تكن على ما يبدو العامل الوحيد أو الحاسم في صعود وانحطاط المدن الهندية الكلاسيكية[4].

---

(1) Gazetteer of the Province of Oudh, vol. I (Lucknow, 1877), pp. XXXIV–XXXVI, 111, 114; vol. II (Allahabad, 1877), pp. 128–9.

(2) B.D. Chattopadhyaya, «Urban Centers in Early Medieval India: An Overview», in S. Bhattacharya and R. Thapar (eds), Situating Indian History (Delhi, 1986), pp. 8–33; idem, «Trade and Urban Centers in Early Medieval North India», The Indian Historical Review, I (1974), pp. 203–19.

(3) Cf. R.S. Sharma, «Decay of Gangetic towns in Gupta and post–Gupta times», Proceedings of the Indian History Congress, 33rd session (Muzaffarpur, 1972), pp. 92–104.

(4) Chattopadhyaya, «Trade and Urban Centers», pp. 203–14.

فقد كانت التجارة الداخلية الأكثر من هذه المدن أهم، ولم يتأثر حجم التجارة الداخلية بالضرورة بأي قدر ذي دلالة بالتحولات التي طرأت على حجم التجارة الخارجية. ويبدو أن وجود بنية سلطة امتصت الفائض التجاري والزراعي كان أصل المدن التاريخية الأولى؛ أما التجارة الخارجية – مع الإمبراطورية الرومانية – فلم يكن من شأنها سوى أن تزيد من نموها في حين أدى انحدار تلك التجارة إلى إبطاء هذا النمو وحسب. وهكذا كانت صورة المدنية الهندية في المرحلة الثانية تعرض لنا عدداً صغيراً نسبياً من المدن الكبيرة (وليس فيها إلا القليل مما يخص الهرمية التي تتصف بها المدن الصغيرة والبلدات) وقد اتصلت بسلطة فوق إقليمية وتبادل تجاري على مستوى شبه قاري.

ويبدو أن المرحلة الثالثة من التمدن، أي في الفترة القروسطية المبكرة، حدثت بعد أن أصبحت الثانية في طور السبات. ويوحي الدليل أن بلورة عملية التمدن تمت في القرن التاسع، على الرغم من أننا لا نملك سوى مجرد انطباع عن قوة هذه العملية. أما توزع المراكز المدنية فلم يجر وضع خريطة لها على نحو منهجي، باستخدام كل دليل متوافر من نقوش وآثار[1]. وقد نحسن صنعاً في هذه الأثناء إن ألقينا نظرة على عمليات التمدن في مطالع العصر الوسيط ليس من حيث نشوئها من البداية وإنما نتيجة إعادة توزيع المراكز المدنية التي استغرقت الألفية بتمامها بعيد انحدار إمبراطوريتين هما الكوشانا والرومانية. وفي هذا يشير الدليل المتصل بمملكة الغورجرا براتيهارا إلى نمو خارق للمراكز المدنية التي تختلف عن مراكز الاستقرار الريفي، إنما كانت تعد صغيرة مقارنة بالمدن «الكلاسيكية» لكنها تتناغم أولاً، وإن ليس حصراً، بشبكات التبادل الأكثر محلية وكثافة المتطابقة مع مختلف أطر السلطة المحلية والإقليمية وما هو أبعد منهما، وتمثل من ثم هرماً وظيفياً حقيقياً. فقصبة المالوة مثلاً في حقبة البارامارا قد تكون ضمت إليها عشرين بلدة كما جرى تسجيل ما يزيد على سبعين بلدة في إندرا في القرن الحادي عشر وما بعده.

ويمكن تعداد ما لا يقل عن 131 موضعاً مدنياً في مملكة شاهمانا[2]. وقد لاحظ هيوين تسانغ في القرن السابع أن المراكز التجارية تمتد على ضفاف نهر الغانج كما يمكن الإشارة

---

(1) Chattopadhyaya, «Urban Centers»; idem, «Trade and Urban Centers».

(2) Figures in Chattopadhyaya, «Urban Centers», pp. 31–32.

إلى عدد من البلدات الساحلية في وادي نهر السند -وعدد منها أكبر بكثير- في حوض الغانج، بما في ذلك مثلاً كوشامبي، وشراقستي، وكابيلافاستو، وبراماغراما، وكوشيناغرا وفيسالي. وتتوافر لدينا بعض المعلومات التي تشير إلى بقاء العديد من المراكز المدنية القديمة. ولقد صمدت مدن ذات شأن، بل ونمت هذه المدن طوال الفترة موضوع البحث وتشمل قنوج وفاراناسي. واستمرت هذه المدن في الاتصال بطرق تجارة المسافات البعيدة ومراكز الصناعة، كما كان شأن العديد من مدن السند والبنجاب وكوجرات الساحلية والمالبار وكوروماندل، وجنوب شرق البنجاب. وفي ولايات الكوروجرا-براتيهارا، تلك البلدات العديدة التي برزت حديثاً حافزها الرئيس من نمط بعيد مواصلة التجارة الداخلية. تجارة كانت بصرف النظر عن كل المظاهر تزداد حيوية باطراد.

وتطالعنا إشارات عديدة إلى مناطق وساحات أسواق أنشأها حكام وأعوانهم لغرض ظاهر هو تدعيم إقامة مركز النشاط التجاري، وكثيراً ما يكون ذلك بالجمع مع مركز احتفالي من نوع معين. كذلك ليس من قبيل المصادفة أن الكثير من أدبيات الشيلباشاسترا التي تعنى بتخطيط المدن تنتمي إلى هذه الفترة. كما أن الإشارات إلى أسواق تقام دورياً شائعة جداً أيضاً، والمواد التجارية والضرائب المفروضة عليها تفرض أيضاً نظاماً هرمياً من المستوطنات. فيبدو مثلاً أن مدينة واحدة وحسب من المدن السبع في منطقة كالاكورسي في القرن العاشر اندمجت في شبكة تجارية واسعة تجاوزت المنطقة، والشاهد على ذلك ما نجده هناك من فلفل وخيول وأفيال. وأما في البلدات الأخرى فلا يسمع إلا بالأرز والزنجبيل وتمر الهند وأوراق وبقول التنبول والقطن، وجوز الهند والعطور بوصفها مواداً للتجارة[1]. ولكنه ليس من قبيل الاستثناء أن نجد الفلفل يسوق في مدن تحتوي على سلسلة واسعة جداً من المنتجات الزراعية الصناعية بما في ذلك منتجات تجارية مثل النيلة. ويبدو أن ضروب المواد التجارية المفروضة كانت في ازدياد[2]، حيث تكثر الجياد خصوصاً في نقوش الشاهمانا.

كذلك كفلت التجارة الداخلية في القرن الحادي عشر تلبية الحاجات اليومية على

(1) Ibid., pp. 22–25.

(2) Ibid., p. 28.

نطاق واسع: الحبوب، والقمح، والفاصولياء وما شابه، والقلقونية، والملح، والسكر والزيت والقطن... إلخ. ونحن نسمع الكثير عن تجار الرووبو والقماش والعاملين في التقطير والحائكين. كذلك تكشف نقوش الشاهمانا عما يوسعنا أن نطلق عليه بدايات أنشطة تجار مارواو. فقد أثرى من يسمون الفانيكا الكبار في كوجرات من التجارة الخارجية وكذلك الداخلية، وكانت لهم السيطرة على شبكات مراكز التجارة الفرعية الأدنى المنتشرة على نطاق واسع في المناطق الواقعة خلف ساحل كوجرات. ويطالع المرء في وثائق الكاكاتيلا إشارات إلى تجمعات تجارية هناك، كما في وثائق الكالاكوري المتعلقة بباكلخاند. وهناك عدد من النواحي في مملكة الكوروجرا - براتيهارا يعود عهدها إلى القرن التاسع، وهذه لديها كل الوثائق الخاصة بموجودات (أصول) المزارات والمعابد والتجار على اختلاف أنماطهم وأشكالهم (بما فيهم التجار الجوالون)، وطوائف الصناع وأصحاب الحرف والأبنية التي يتخذها الحكام أو المسؤولون المحليون مقاراً لهم، وتلك التي تضرب العملة فيها وتسك النقود، بالإضافة إلى الطرق، ومقرات الجمارك والحصون والأماكن المحصنة[1].

وقد تبلورت التجارة الداخلية حول هذه المراكز أولاً محلية ثم على نطاق أوسع بعد أن تطور تكتل الأسواق لتصبح بلدات. وكان التجار يرعون المعابد والمزارات، وتجري التبرعات بقطع النقد المعدنية التي يؤديها التجار المقيمون والجوالون. ومن ذلك مثلاً مدونات من الكوروجرا-براتيهارا يعود تاريخها إلى العام 882–83 وتصف بلدة برثوداكا في هاريانا وتشير إلى تجار خيل يجولون في الشمال ويتبرعون بالمال للمعابد في قنوج. وكثيراً ما كانت المعابد توظف مبالغ كبيرة من المال في الصناعة. وهناك سجلات عديدة تحفل بالإشارة إلى اتصالات تجارية مع مناطق بعيدة، وعلى امتداد طرق تخترق حدود التجارة المحلية. فنجد أي-تسينغ يتحدث في النصف الثاني من القرن السابع عن مئات التجار الذين يردون إلى وسط الهند من تامراليبتي. وهناك بلدات أخرى تنتشر في شمال الهند مثل برثوداكا وتشاندابوترا (قريباً من بولندشهر، على الضفة الغربية من الغانج)، وسيادوني (ناحية جانسي)، وكوباجيري (كواليور)، وهي جميعها شاهد على استمرار

(1) Chattopadhyaya, «Trade and Urban Centers», pp. 205–7.

(1) Cf. Indian Feudalism.

(2) Op. cit., pp. 248–59.

(1) Ibid., pp. 222–25.

(2) Watters, Yuan Chwang, II, p. 241.

(3) Ibid., I, p. 256; II, p. 44.

(4) Ibid., I, p. 335.

(5) Sachau, Alberuni's India, I, pp. 199–202.

(6) Majumdar, [illegible], pp. 65–66, 91.

في الأرجح، إلى قطع نقد فضية ذات وزن معين، تشير السوفارنا، والدينارة، والنيشكا إلى قطع ذهبية، في حين أن البانا على الأرجح عملة نحاسية[1]. وهناك مصطلح آخر يشير إلى قطعة النقد الذهبية هو غادياناكا، إنما هذا التعبير يقتصر في شمال الهند على الغادافالا في القرن الحادي عشر.

ويمكن القول في هذا الصدد إن عبارة الدرمة كانت تسري على قطع النقد الذهبية والفضية، وإن لم يعثر على مثل هذه القطع. ولكننا نسمع في القرن التاسع بـ «درمة-ذهب»، و«درمة-حديد». ويكثر ذكر درمة بلا إضافة في مدونات كورجرا-براتيهارا، أما أقدم ذكر لها فيرد في القرن السابع[2]. وتشمل اللقى الفعلية من الدرمة مقداراً من قطع النقد المعدنية من الفضة الرديئة والسبائك (المصنوعة من خلائط الفضة والنحاس والقصدير وما شابه) من آهيتشاترا، وتنسب إلى الملك بهوجا (836-82 تقريباً) من سلالة كورجرا-براتيهارا، وقطعتين من الذهب تعودان لملك يرجح أن يكون من القرن الثامن[3]. وهناك لقى عديدة من الدرمة المسكوكة من الفضة الرخيصة وتعود لبعض الملوك المتأخرين من الكورجرا-براتيهارا، ومن بينهم فينايكا بالديفا (914-33)، كما عُثر على عشرات الآلاف من أصداف الودع[4].

ونجد في كتاب درافيا-باريكشا (مقالة في الثروة المتحركة) الذي وضعه ثاكورا فيرو، وزير سك العملة بدلهي في عهد علاء الدين خلجي، 1327 - 28، ما يلقي الضوء على قطع النقد المعدنية التي تعود لفينايكابالديفا، وتتناول هذه «المقالة» أسماء قطع النقد المعدنية وأوزانها وقيمة كل فئة، وسوى ذلك من مواصفات المعادن التي كانت متداولة في وقت تجميعها. ويشير المؤلف إلى «نقد الكورجرا» (كورجري-مودرا)، وكانت هذه قطع نقد معدنية قام بإصدارها ملوك كوجرات فضلاً عن الكورجرا-براتيهارا أصحاب

(1) L. Gopal, «Coins in the Epigraphic and Literary Records of Northern India in the Early Medieval Period», Journal of the Numismatic Society of India, XXV (1963), pp. 1-16.

(2) Epigraphica India, vol. IX (1916), p. 299 ff; Indian Antiquary, vol. XIII (1884), p. 140 ff.

(3) R.C. Kar, «Some observations on the Adivaraha coins of Bhoja», Journal of the Numismatic Society of India, XV (1953), 2, pp. 214-19.

(4) V.S. Agrawala, «Dramma-Coins of the Gurjara-Pratihara King Vinayakapaladeva (914-933 A.D.), Journal of the Numismatic Society of India, X, pt.I (1908), pp. 28-30.

قنوج. ومن بين الأسماء الواحد والعشرين الواردة في القائمة هناك قطعتان تحملان اسم فراها - مودرا وفينايكا-مودرا. والفراها مودرا هي الدرمة الأديفراها التي أصدرها بهوجا، وكانت معروفة على نطاق واسع، أما القطع الأخرى فقد أصدرها حفيده فينايكا بالديفا.

والمهم في ذلك أن المصادر العربية تذكر مراراً أن ملك الجرز يستخدم الدراهم الطاطرية وقوالب الفضة (فضة تبر) في التبادل التجاري[1]. ويذكر المسعودي أن ملك الجرز يستخدم الفضة والذهب[2]. كذلك يذكر الكتاب المسلمون أن الدراهم الطاطرية يجري التعامل بها في وادي كابل والسند والبنجاب وراجستان وكوجرات. وقد تكون هذه النقود المعدنية تعرف بـ «الهندية-الساسانية» أو غادهايا من الفضة الرخيصة والنحاس أو البرونز[3]. ولا بد أن شيوع الكميات الكبيرة من هذه النقود في شمال وغرب الهند من القرن السابع حتى الخامس عشر كان له دور مهم في النشاط التجاري ولعل هذه النقود قد طغت على العملة التي من الذهب الخالص وجعلتها تتراجع إلى الوراء حتى القرن الحادي عشر[4].

ربما لا يمكننا القيام بعرض تاريخي منهجي للعملات الذهبية الكثيرة التي استخدمها الكورجرا-براتيهارا، وذلك بسبب عدم توافر نماذج من مختلف أنماط هذه العملات التي يرد ذكرها في المصادر المدونة والنقوش ونصوص منح الأرض أو الهدايا التي كانت تقدم للبراهمة أو لأغراض الحساب المالي (عائدات الأراضي والضرائب التي تفرض

(1) Sauvaget, Akhbar, p. 13; De Goeje, Ibn Khordadbhih, p. 67; De Goeje, Ibn Rustah, p. 135.

(2) المسعودي مروج الذهب، 1، ص.170 . يقول المسعودي إنه كان للملك مناجم ذهب وفضة)المرجع السابق(كما يورد سوفاجيه، الأخبار ص13 .، «قيل إنهم يملكون مناجم». وهذا في الأرجح خطأ؛ وعلى أي حال، فإننا لم نسمع عن هذه المناجم في أي مصدر متأخر.

(3) Cf. pp. 174-5.

(4) C. Krishna, «Gadhia Coins from Nimar East (M.P.), Journal of the Numismatic Society of India, XXV (1963), 2, pp. 36-38; G.S. Tiwari, «Gadhia Coins from Harsud», ibid., XXVIII (1966), 2, p. 213; S.K. Maity, «The Gold Content of the Coins of the Tomara and Gahadavala Dynasties of Northern India», ibid., XXII (1960), pp. 270-6; V.S. Agrawala, «The Highest Purity of Gold in India», ibid., XVI, 2 (1954), p. 271; D. Sharma, «Chandella Coins described in Pheru's Dravya-Pariksha», ibid., XXV(1963), 2, p. 248; V.V. Mirashi , «Gold Coin of Chandella Viravarman», ibid., XVI (1954), 2, pp. 236-8; D.C. Sircar, Early Indian Numismatic and Epigraphical Studies (Calcutta, 1977); D.C. Sircar, «Feudalism and Coins», Journal of Ancient Indian History, vol. XIII (1980-82), p. 103 ff.

على البضائع). ولقد ظل الكثير من قطع النقد المعدنية هذه وتلك التي تخص السلالات المتعاقبة متداولاً في عهود الحكام المسلمين الأوائل. ولكن معظم قطع النقد، إن لم يكن كلها، في دلهي التي تعود إلى الحكام الهندوس تحولت في النهاية إلى قطع نقدية معدنية وضربت بأسماء السلاطين. ولقد أدت إعادة التعامل بالنقد المعدني الهندوسي بالإضافة إلى الثروة الثابتة، كما نعلم، إلى تعاظم قوة الاقتصاد المدني الإسلامي. وكان الفتح التركي لشمال الهند، في التحليل النهائي، سباقاً على الذهب؛ وتوافر الثراء الواسع - في المعابد والقصور - يتعارض مع إلغاء النقود، نظراً لأن كل الذهب والفضة الذي يخص الهند قد دخل شبه القارة عبر وسيلة ألا وهي التجارة[1]. بل حتى وإن غابت العملة المسكوكة وليست الحالة كذلك - فسوف يكون من الممكن نظرياً إنجاز أعمال التجارة جميعها باستخدام السبائك، بالإضافة إلى الحرير أو التوابل أو الأرز غير المقشور والمقايضة، التي تشغل مكاناً مهماً في العمليات التجارية. وليس بمستبعد أيضاً استمرار قطع النقد الأقدم في التداول في السوق.

د - البلهرا (الراشتراكوتا):

البلهرا هي العبارة العربية المأخوذة عن فالابهاراجا السنسكريتية (وبلغة البراكرت [السنسكريتية المحرفة، م] بلاهاـ-رايا) وكانت تستخدم في الإشارة إلى عدد من ملوك الأسرة الحاكمة في الدكن ما بين عامي 743-974 م، وعاصمتهم مانكير أو مانياخيطا (وهي مالخيد، اليوم، وتبعد قرابة مئة كيلومتر جنوب شرق شولابور)، وتعرف هذه السلالة بالراشتراكوتا أيضاً. واسم راشتراكوتا ذاته يعني المملكة العظيمة ذات الرفعة، في حين أن فالابها يعني «السيد والزوج المحبوب»، ويبدو أنه لقب استولت عليه الأسرة الحاكمة من الأسرة التي سبقتها الكالوكيا.

(1) Cf. pp. 63-64. See also J.S. Deyell, Living withoutSilver: The Monetary History of Early Medieval North India (PhD thesis, Madison, 1982), 2 vols, esp. I, pp. 13-15, 22 & 44:...it can be stated with confidence that there was no shortage of currency in the Gurjara Pratihara empire of the late 8th-late 10th century A.D., relative to other historical epochs»; K.R. Hall, «International Trade and Foreign Diplomacy in Early Medieval South India», Journal of the Economic and Social History of the Orient, vol. XXI, pt. 1 (1978), p. 95.

ويرجح، وإن لم يكن مؤكداً، أن حملة لاليناديتيا موكتيبدا على الدكن كانت الذريعة التي توسل بها الراشتراكوتا ليحلوا بالقوة محل أسيادهم القدامى، أي الكالوكيا أصحاب بادامي (أو كالوكيا الغربية) وأسياد الدكن العظام. وحين كان الكورجرا-براتيهارا يسيطرون على شمال الهند، أصبح ملك البلهرا صاحب السلطة العليا على الهند كلها. وقد استمرت هذه الأسرة تحتل هذه المكانة العظيمة، وهو ما تتفق عليه المصادر العربية والسنسكريتية على حد سواء، طوال مئتي عام، وحتى أواخر القرن العاشر، حين فقدتها لينعم بها اثنان من ملوك التشولا، راجاراجا (985 - 1009) وراجندرا الأول (1012-1044)، وقد حلت محلهم في الدكن أسرة متأخرة من الكالوكيا ثم أسرة البارامارا المالوية. وقد قام أول ملك من الـ «راشتراكوتا» الذي جعل من نفسه سيد ماهاراشترا في الفترة ما بين 733-53 بالاستيلاء على اللقب الذي اتخذه الكالوكيا، وكان هذا الملك يدعى دانتيدورغا[1]. وقد خلفه كريشناراجا الأول (قرابة 758-73) وهو باني معبد كايلاسا في إيلورا الذي قدر له أن يصبح رمز سيطرة الراشتراكوتا على الهند كلها. وفي عهد كريشناراجا الأول امتد ملك الراشتراكوتا حتى شمال ما هو اليوم ولايتي حيدر آباد ومايسور.

ولكن الوثائق المتأخرة تعزو إلى دانتيدورغا انتزاع السيطرة واللقب الإمبراطوري من الكالوكيا وإذلال مجموعة الملوك الفخورين من جبال الهمالايا حتى سيتو (أي آدم بريدج)[2] [تل من الرمل والشعب المرجانية ما بين الهند وسريلانكا، م]. والواقع أن غوفيندا الثالث (793-814) وسع من سلطان العائلة الملكية في الجنوب والشمال، من مالوة إلى كانشي، فأخضع الملوك الأقل شأناً في تلك المناطق وانخرط عندئذ في صراع ثلاثي في مواجهة الكورجرا-براتيهارا والبالا. وسرعان ما انهارت سيطرة البالا في الشمال أمام زحف الراشتراكوتا إلى فيندهيا، ولكن روابط المصاهرة نشأت بين الأسرتين الملكيتين، وكذلك مع التشولا في جنوب الهند. ولكن يبدو أن الراشتراكوتا قد احتلوا قنوج في أوائل القرن التاسع، ثم مجدداً في العام 916م، وهذا ما أتاح لهم تبوء المكانة

(1) Majumdar, Imperial Kanauj, pp. ix, 1-18; A.S. Altekar, Rashtrakutas and their times (Poona, 1934); R.G. Bhandarkar, The Early History of the Deccan (Calcutta, 1928); Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, pp. 135, 138; A. Goswami, The Art of the Rashtrakutas (Bombay, 1958).

(2) Epigraphia India, vol. XVIII (1925-26), p. 252.

البارزة بين ملوك الهند وفي الجنوب بلغت قوة الراشتراكوتا ذروتها قرابة العام 965م حين احتلوا جزءاً كبيراً من مملكة التشولا. وكان المعبدان كرشنشفارا وكاندامارتاندانتيا في راميشفارام في الواقع إعلاناً بانتصار الراشتراكوتا في أقصى جنوب شبه الجزيرة. وجدير بالملاحظة أن معظم المعالم التي شيدها الراشتراكوتا تقع في إيلورا (إيلابورا)، ولا شيء يضارعها في مالخيد، وقد ذهبت إحدى الآراء إلى أن عاصمة الراشتراكوتا كانت في نطاق كهوف إيلورا زمن دانتيدورغا، في حين تأسست العاصمة الجديدة في مانكير قرابة العام 916، ولعل العاصمة الأولى كانت في مايورا خيندي (في ناحية ناسيك).

ومهما يكن الأمر، فإن المزارات في كهوف إيلورا واليفانتا تمثل ذروة مدرسة عمارة الكهوف والفن التشكيلي اللذين بدءآ في عهد الغوبتا. وقد علمنا منذ زمن هؤلاء أن أشكال المعابد كانت بسيطة نسبياً وذات سطح مستو (كما في سانشي أو ديوغاره). ثم حظي هذا الأسلوب بمزيد من التطور في الصروح ذات المنحوتات الدينية عند الكالوكيا في بادامي، ثم في معابد الكهوف، ومزارات المذاهب التوحيدية والمعابد الهيكلية التي قام على عمارتها البالآفا (مثل معابد مهابالييورام وكانشي). ولقد قام الملوك الراشتراكوتا، حماة مذاهب شيفا وفيشنو والشاكتا [مذهب الحيوية والحسية، م] - وإن اعتنق أحدهم الجانية - بتطوير العمارة الهندوسية والفنون التشكيلية إلى مزيد من الكمال.

يذكر الجغرافيون العرب من منتصف القرن التاسع حتى النصف الثاني من القرن العاشر دون استثناء ملك البلهرا فيصفونه بأنه أعظم ملوك الهند. إذ إن «ملوك الهند لا يخضعون لملك واحد. بل كل ملك يتمتع بالسلطة في بلده، ولكن البلهرا هو «ملك ملوك الهند»[1]... والبلهرا هو لقب يتخذه ملوك أولئك القوم... وتمتد بلادهم من ساحل كومكام (كونكان) حتى الصين.... وحوله ملوك كثيرون يشنون الحرب عليه، إنما هو يعلو عليهم... والبلهرا أنبل (ملوك) الهند، وجميعهم يقرون (بشرفه). وإذا كان ملوك الهند (الآخرون) جميعهم يمارسون سلطتهم (متفردين) فإنهم على الأقل يقرون بهذا، وحين يصل مبعوثو البلهرا يؤدون أمامهم مراسم التوقير والاحترام لسيدهم»[2]. وفي هذا كتب ابن خرداذبة في تلك

(1) Sauvaget, Akhbar, p. 23.
(2) Ibid., p. 12.

الفترة، أي منتصف القرن التاسع: «أعظم ملوك الهند وأشدهم جبروتاً هو البلهرا، أي ملك الملوك»[1]. ويقول المسعودي بعد نحو من قرن: «وأعظم ملوك الهند في وقتنا هذا البلهري صاحب مدينة المانكير.... أعظم حاضرة (في البلاد).... وكان هذا اسم أول سيد (في هذه المملكة) إنما أصبح هذا لقب العائلة الذي يحمله خلفاؤه على عرش، مانكير وظل سارياً إلى اليوم الحاضر.... وأكثر ملوك الهند تتوجه في صلاتها نحوه، ويصلون أمام رسله حين يفدون إليهم»[2].

ويتناول هؤلاء الكتاب أنفسهم الثراء الفاحش الذي بلغه ملوك الراشتراكوتا وروعة قصرهم في مانكير. فيقول أحدهم: «إن الملك يملك خيلاً وفيلة وثروات طائلة»[3]. والبلهرا له جيوش وفيلة لا تدرك كثرتها»[4]. وله «مملكة مترامية الأطراف، وأرضه المزروعة شاسعة واسعة، وتجارتها عظيمة وثرواتها وفيرة. ويرد إلى الملك خراج عظيم وثراؤه كبير»[5]. «وأفيال الملك وعددها كبير تنال عناية خاصة، والأصنام عنده تزين بالذهب والأحجار الكريمة. والبلهرا يقيم في مدينة مانكير. وتبلغ المدينة أربعين بارسانجاً [البارسانج يعادل خمسة أميال تقريباً، م] طولاً، وعمارتها من خشب الساج، والخيزران، وسوى ذلك من الخشب. ويقال إن هناك مليوناً من الأفيال التي تتولى نقل البضائع إلى الناس. وفي اصطبلات الملك الخاصة ستون ألف فيل، ومئة وعشرون ألف فيل لقصاري القماش هناك، وفي مصنع الأصنام ثمة قرابة عشرون ألف صنم استخدمت في صناعتها مختلف المواد، من الذهب والفضة والحديد والنحاس الأحمر والأصفر، والعاج والأحجار المسحوقة المزينة بالحلي الثمينة... وهناك في داخلها صنم من الذهب يبلغ ارتفاعه اثني عشر ذراعاً. وهذا منصوب على عرش من الذهب وموضعه تحت وسط قبة من الذهب المزينة بالجواهر واللآلئ والأحجار الكريمة»[6].

(1) De Goeje, Ibn Khordadbhih, pp. 16, 67.
(2) المسعودي، مروج الذهب، 1، ص.84-82.
(3) Sauvaget, Akhbar, p. 12.
(4) المسعودي، مروج الذهب، 1، ص.85.
(5) Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, p. 57. Idrisi appears to reflect an earlier description here, probably one of the ninth-century author Ibn Khordadbhih.
(6) Flugel, Kitab al-Fihrisht, II, p. 346.

كيف لنا أن نفسر الثراء الواسع والمكانة العظيمة اللذين حظي بهما البلهرا في الهند؟ لا ريب أن السبب في هذا كله الموقع الممتاز الذي تمتع به مملكة كوجرات والذكر العربي في التجارة عبر البحار مع العالم الإسلامي في القرنين التاسع والعاشر. هذا الوضع الممتاز الذي كانت تحظى به كوجرات في التجارة مع المناطق البعيدة ينعكس على استمرار الديانتين اللتين ترعيان التجارة، وهما الجانية والبوذية. وقد ازدهرت البوذية في مناطق الراشتراكوتا حتى نهاية القرن التاسع، في حين ظلت الجانية تؤثر في هذا الجزء من غرب الهند فترة أطول. وتفسر الفرص التي أتاحتها التجارة كذلك وجود البارسيين على الساحل الغربي في الفترة ذاتها[1]. ونشأت جماعات التجار اليهود في الشتات في أجزاء عتيقة إلى الجنوب من بروتش[2]. والأهم من ذلك أن إحاطة التجار المسلمين بهذه البلاد أدت، بعد فتح السند وبناء بغداد، في أواخر القرن الثامن ومن ثم في القرنين التاسع والعاشر، إلى ربط كوجرات وكونكان بالخليج العربي وعمان[3]. ولم يكن هناك ملك يضارعه في صداقته للعرب. وكان معظم تجارة الهند تمر عبر كوجرات ودولة البلهرا. ومن كونكان نفسها كانت ترد مقادير عظيمة من خشب الساج الذي يحتاجه العرب في صناعة السفن. وهناك منتجات محلية أخرى هي الطيب والعطورات وخشب الخيزران، وصباغ النيلة، وثمر الأهليج [المستخدم في صناعة الصباغ، م] والزنجبيل، والمنسوجات القطنية من كل لون ذات الأهمية الخاصة[4].

وهكذا يبدو أن الدور القيادي الذي اضطلع به الكوجرات في تجارة المحيط الهندي مستقبلاً سوف يقع في عهد الراشتراكوتا – مع فارق ألا وهو أن التجارة البحرية ما زالت في أيدي الأجانب، ولم تقع بعد في أيدي الكوجراتيين المسلمين أو الهندوس. وإذا أخذنا في الاعتبار أهمية التجارة البحرية لساحل كوجرات الغربي الذي يطغى عليه الطابع «الفارسي» وجدنا أن الإحياء الهندوسي–البرهماني ليس له إلا تأثير ضئيل نسبياً وأقل

(1) Cf. pp. 104–8.

(2) Cf. p. 90 ff.

(3) Cf. pp. 68–69.

(4) Sauvaget, Akhbar, p. 51, note 6; De Goeje, Ibn Khurdadhbih, p. 67; Maqbul Ahmad, Al–Idrisi, pp. 36, 57, 63; Flugel, Kitab al–Fihrisht, II, p. 346.

حدة في مملكة البلهرا. ولقد تمت هجرة البراهمة من مادياديشا إلى كوجرات، وخاصة لاطا، فعلاً، على الرغم من ظاهر الأمر، لم تكن واسعة النطاق. ولئن لم يقصر الجغرافيون العرب في توضيح قرب القرى من كامبيا إلى سايمور بعضها ببعض وأن الكثير من تلك الأراضي كان موضع الاستصلاح والتوسع في الزراعة، فإن العناية التي حظيت بها في المصادر المدونة أقل مما كان عليه الأمر، مثلاً، في البنغال أو شمال الهند.

وعلى الرغم من أن مملكة البلهرا كانت لها مكانة الصدارة في الهند بكل ما في الكلمة من معنى، إلا أنها لم تكن محددة تماماً، على النحو المعهود بالإمبراطوريات البحرية (مثلاً، شريفيجايا) عادة[1]. وإذاً فما يمكن تتبعه بشيء من التفصيل في هذا الجزء من الهند في مطالع القرون الوسطى هو أن ثمة نمطاً من العمران المدني نشأ على امتداد الساحل والبر في الداخل، ولا يفهم من ذلك نمو الاستقرار الريفي وإقامة الجماعات المتنقلة. وقد وفرت البلدات الساحلية، كما يتضح، منفذاً لمنطقة ريفية شاسعة في الداخل، وكانوا يتصلون بها بمنظومة من الدروب والمسالك غير المُعبَّدة ولم يكن للتجار والمسافرين من وسيلة سواها للقيام برحلاتهم إلا بالعربات. و«كانوا يحمّلونها متاعهم وأحمالهم وتجرها الثيران وتحملهم حيثما يريدون. وكان لكل عربة سائق ودليل»[2]. وهكذا كانت كامبايا وسيدان وسايمور وقامهل تمثل عند الناس مدناً تجارية مهمة من مدن البلهرا (وإن كانت تعتبر أحياناً من مدن السند)[3]. فسومنات القريبة من فيراقال، وتقع على شبه جزيرة ضيقة في سوراشتراء لم تشتهر بمعابدها وحسب وإنما بتجارتها البحرية أيضاً[4]. و«السبب في الشهرة التي اكتسبتها سومنات»، كما يقول البيروني: «ميناؤها الذي كان يقصده المسافرون عبر البحر، وكونها محطة لأولئك الذين يتنقلون بين سفالة في بلاد الزنج والصين»[5]. «ثم هناك أساوال وخايبرون وكانتا شديدتا الازدحام وهما من المدن التجارية ذات الثراء»[6].

(1) For Shrivijaya, see pp. 351–5.

(2) Maqbul Ahmad, Al–Idrisi, pp. 58–59.

(3) Cf. p. 178.

(4) H. Cousens, Somanath and Other Mediaeval Temples in Kathiawad (Calcutta, 1931).

(5) Sachau, Alberuni's India, II, p. 104.

(6) Kramers and Wiet, Ibn Hauqal, II, p. 312; Sachau, Alberuni's India, II, p. 209; Elliot and Dowson, History of India, I, p. 357; Maqbul Ahmad, Al–Idrisi, pp. 40, 54, 57, 59, 77.

وأساوال هي أشاپالي القديمة في الموقع الذي قامت عليه مدينة أحمد آباد الحديثة في بدايات القرن الخامس عشر وقام على بنائها أحمد شاه الكوجراتي.

وتوصف مدينة باروج أو «بروانش» بأنها مدينة كبيرة واسعة عمائرها من القرميد الأحمر، وفيها تجري التجارة مع العالم الإسلامي والصين[1]. وكانت تتصل على البر، ببلدة نهرفارا أو أناهيلفادا (أناهيلباتن، أيضاً) التي أصبحت عاصمة كالوكيا، ولكن ما إن حل القرن العاشر حتى كان يرتادها تجار مسلمون[2]. وهناك بعد دولكا (دولكاء إلى جنوب غرب أحمد آباد) وتقع على نهر، ولعلها قامت مع نهرفارا[3]. أما جناقال فكانت بلدة من البلدات الأخرى التي تقوم على البر، وهي ذات أهمية للتجارة، ولعلها كانت تقع في الساوماد[4]. وثانة البلدة رائعة تقوم على خور كبير ترد إليه القوارب والسفن، وفيه تنزل حمولاتها، وقد كانت عاصمة كونكان على الساحل، وغني عن القول أنها على درجة كبيرة من الأهمية لتجارة خشب الساج وتتصل براً بدهار، في مالوة[5]. وكانت سوبارا بلدة أخرى في منطقة باسين، على بعد تسعة وعشرين كيلومتراً من ثانة، بالقرب من الساحل، وأهلها يتعاطون كل أصناف التجارة[6].

ولقد عرضنا في الفصل الثاني للتوسع العظيم الذي أصابته تجارة الهند عقب الفتح العربي للسند وتأسيس بغداد في أواخر القرن الثامن وأوائل العاشر. وقد تزامن صعود الراشتراكوتا إلى مرتبة السيادة في الهند يومئذ مع هذه النهضة التجارية في الخليج العربي، وعلى امتداد ساحل الهند الغربي. ويصادف انحدار الراشتراكوتا، في أواخر القرن العاشر أيضاً انهيار نظام التجارة في منطقة الخليج العربي على نحو تدريجي أولاً، ومن ثم سريعاً في القرن الحادي عشر حين تحولت تجارة الهند إلى مصر الفاطمية والبحر الأحمر. ولقد

(1) Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, p. 58.

(2) Ibid., pp. 60, 84-85, 139.

(3) Ibid., p. 59.

(4) Ibid., pp. 54, 58-59, 84-85; Kramers and Wiet, Ibn Hauqal, II, p. 312; Elliot and Dowson, History of India, I, p. 357.

(5) Sachau, Alberuni's India, II, p. 203; Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, pp. 62-63.

(6) Kramers and Wiet, Ibn Hauqal, II, p. 312; Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, pp. 40, 54-55, 57, 104; Sachau, Alberuni's India, I, p. 209; Elliot and Dowson, History of India, I, pp. 402-3.

لقيت صلات البحر الأحمر بساحل كل من المالبار والكورومنديل - اللتين سقطتا في أيدي التشولا - عناية أكبر بكثير مما لقيته الكوجرات، حيث تقلصت أهميتها رغم أنها من الهند الغربية، بيد أنها والسند لم تخرجا كلياً عن مدار التجارة الفاطمية. ولكن وحدة النقد المعدنية «الطويلة» في القرن العاشر التي ترجع إلى مصر، وكانت من الفضة الخالصة ومقبولة في كل مكان، تروي قصة مختلفة[1]. وواضح كذلك أن السلالة المتأخرة من الكالوكيا الكوجراتية أفادت من التجارة مع العالم الإسلامي.

إنه لمما يسترعي الانتباه، عدم اكتشاف أي قطعة نقد معدنية من عهد الراشتراكوتا حتى الآن، وكذلك لم يعثر على قطعة نقد معدنية تعود إلى عهد الكالوكيا، بل بضعة قطع ذهبية وست فضية من عهد الملك سيدها راجا جياسيمها، وهو من الملوك المتأخرين في القرن الحادي عشر - الثاني عشر[2]. وجلي أن معنى هذا، في منطقة تجارة ذات رخاء مثل كوجرات، أنه لم يكن هناك من القرن السابع وحتى الحادي عشر، تقليد أصيل بسك العملة. لكنه لا يعني من ناحية أخرى إلغاء النقود. والواقع أن كل الدلائل تبين أنه كان في كوجرات قدر ضخم من الذهب والفضة غير المسكوكين. وكما هي الحال في أرجاء الهند كافة استخدمت مقادير كبيرة من هذه المعادن الثمينة في تزيين الأصنام أو المعابد. ومن المرجح أن عبارة سوفارنة تعني «سبائك الذهب»، وكثيراً ما تستخدم في عقود الأراضي في مملكة الراشتراكوتا؛ مثلاً حين يذكر في لوائح الملك غوفيندا الرابع أن عدداً معيناً من القرى تأتي بعائدات مالية سنوية تساوي سبعمئة ألف سوفارنة[3]. وليس هناك من سبب يحمل على الإعتقاد بأن هذا «مجرد تقدير مالي للدخل السنوي»، وأن ذلك «التقويم جرى في الأرجح على أساس النقد، بل تحقق بأشياء عينية وليس بالنقود». وهذا هو الرأي الذي ذهب إليه شارما[4]. وفي التجارة الإسلامية كانت الهند والمحيط الهندي قد أدمجا تماماً في مجالي الدينار والدرهم، عملتي الذهب والفضة في عالم مطالع القرون الوسطى.

(1) Cf. p. 175.

(2) B.J. Sandesara, «Weights, Measures and Coinage of Medieval Gujarat», Journal of the Numismatic Society of India, VIII (1946), p. 138; U.P. Shah, «Coinage of Early Chalukyas of Anahillavada Patan», ibid., XVI (1954), pt.2, p. 239.

(3) Epigraphia India, vol. VII (1914), no. 6, 11. 47-49.

(4) Indian Feudalism, pp. 132-3.

وإلى جانب هذا كان يجري تداول قطع من الفضة ذات وزن معين في مملكة البلهرا بحجم كبير استلفت اهتمام الجغرافيين العرب «كان قوام المال في مملكته الدراهم الطاطرية التي يساوي الواحد منها 1.5 درهم، ويجري ضربها باسم الملك»[1]. وبعدئذ تمكن العالم الإسلامي من تعديل ميزانه التجاري مع الهند ولكن ليس بالنقود والسبائك الذهبية والفضية وحسب، بل بالمقايضة والدفع بالسلع العينية أيضاً[2]. ولكن الواقع أن كوجرات وساحل الهند الغربي كانا مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد الإسلامي، وهذا في حد ذاته يفسر على نحو كاف عدم قيامهما بإطلاق عملتهما الخاصة؛ فهيمنة الدينار والدرهم الإسلاميين قد حل هذه المفارقة.

هـ - المعبر (تشولا - ماندلام):

كان ملك ملوك الهند قد انتقل في الربع الأخير من القرن العاشر والحادي عشر من الراشتراكوتا في الدكن إلى التشولا في تشولا - ماندلام أو كورومنديل في جنوب الهند، وهي المنطقة التي عرفها العرب باسم «المعبر». ومرة ثانية يمكن عزو هذا الانتقال، كما سوف نحاول أن نبين في الصفحات التالية، إلى تحولات عالمية طرأت في ذلك الحين: تدهور تجارة الخليج العربي والخلافة العباسية من جهة، وصعود الصين في عهد أسرة السونغ والتوسع المفاجئ والمذهل لتجارة الصين البحرية مما أضفى مزيداً من الثقل على جنوب شرق آسيا والأرخبيل من جهة أخرى.

تعد المصادر العربية كافة، من القرن التاسع حتى الحادي عشر، الكورومنديل مع المالبار والمالديف وسريلانكا على أنها جنوب الهند، في حين تعتبر ملوك المنطقة - البالفا و(بدءاً من القرن العاشر) التشولا - بين سلالات الملوك الهندوس في شبه القارة. وكان امتزاج حضارتين في جنوب الهند تنتميان أصلاً إلى ثقافتين مختلفتين كل الاختلاف، ألا وهما الدرافيدية والآرية قد بدأ في عصر السنغام [التلاقي، م]. وكانت الطقسية الفيدية إلى جانب البوذية والجانية شائعة، منذ ما قبل العصر المسيحي وما بعده[3]. ووصل تعميم

(1) Sauvaget, Akhbar, p. 12; and cf. Masudi, Muruj adh-dhahab, I, p. 170.

(2) See p. 63.

(3) K.A. Nilakanta Sastri, The Colas (Madras, 1955), pp. 63, 93.

خريطة جنوب الهند وسريلانكا

السنسكريتية إلى مرحلة متقدمة جداً قبل قرون من صعود البالفا، فأصبحنا نتعرف إلى أوائل المعابد في القرن الرابع الميلادي[1]. على أننا نعلم أن البالفا قد وفروا دفعاً عظيماً لعملية استيعاب الثقافة السنسكريتية ومؤسساتها. وما يستلفت الانتباه على وجه الخصوص تطور سلطة براهمانية علمانية إلى جانب السيطرة على الأرض في ريف جنوب الهند، وانتشار القرى البراهمانية المعروفة باسم براهماديا وأغربهارا[2]. وعهدنا تسرب الكهنة والمعلمين البراهمة في الوقت ذاته من الخارج[3]. ونجد في المالبار في أواخر القرن التاسع ملوكاً يشجعون هجرة البراهمة خدمة لمصالح أسرهم الحاكمة بإرساء السنسكريتية وأشكال الحكم الهندوسية-الآرية ونشرها في مناطقهم.

وطوال عهدي البالفا والتشولا لجأ الكثير من البراهمة من جنوب الهند إلى إرجاع نسبهم إلى الآريافارتا (الآريين)، وذلك ليحملوا هوية الفارنا، وإن كان غالبيتهم من الدرافيديين، ويتألفون من الكهنة المحليين وأمثالهم من الذين كانوا يتمتعون برعاية الملوك[4]. ولقد تولت البراهمانية ومذهب التاميل الديني (البهكتي) تدريجياً الأمور المذهبية بدءاً من القرنين السادس والسابع. ولكن في معظم الألفية الأولى ظلت الجانية والبوذية تتمتعان أيضاً بموقعهما في المقدمة، وكانت كانتشي تحافظ على صلاتها بالبوذية الثرفادية في بورما السفلى وسريلانكا. إلا أن البوذية كانت قد اختفت إلى حد بعيد أيام التشولا، في حين استمرت الجانية بصورة بطيئة، ومع ذلك فقد حافظ مذهب التاميل على الطابع القوي الذي تتسم به المذاهب الهرطقية، وبتعبير اجتماعي فإن الصراع بين البراهمانية والجانية - البوذية لم يكن ظاهراً بوضوح كما كان يعتقد أحياناً. فكان التأييد المادي للجانية يصدر من المناطق الريفية وكذلك من سكان المدن ذوي النزعة الكونية الكوزموبوليتية. وكانت حركة البهكتي قد ظهرت وعلت في بيئة مدنية قبل أن ترتبط بحركة الإحياء البراهماني في الأرياف[5]. ولقد ظلت الجانية والبوذية كلتاهما تحظيان برعاية التشولا في عدد من

(1) B. Stein, Peasant State and Society in Medieval South India (Delhi, 1980), p. 66.

(2) Ibid., pp. 4, 52–53.

(3) M. Liceria, «Emergence of Brahmanas as Landed Intermediaries in Karnataka: A.D. 1000–1300», The Indian Historical Review, I, 1 (March, 1974), p. 29.

(4) Cf. Stein, Peasant State and Society, p. 100.

(5) R. Champakalashmi, «Peasant State and Society in Medieval South India: A Review Article», The Indian

البقاع، ففي ميناء ناغباتينام مثلاً، أُسست صومعة بوذية كبيرة في القرن الحادي عشر، وهي تلي معبد شيفا في القدم، وكان القصد منها على ما يبدو أن تستوعب عدداً كبيراً من التجار البوذيين من أهل المنطقة والعابرين الذين يقصدون المرفأ[1]. وقد حظيت هذه الصومعة في ناغباتينام برعاية حاكم شريفيجايا في أوائل القرن الحادي عشر. كما أن ناغباتينام قد اشتهرت بوصفها مركزاً لعقيدة البهكتي عند أتباع شيفا [شيوا، م] وفيشنو، وكان ملوك التشولا، راجندرا وريجندرا، ثم كيولوتونجا الأول قد وضعوا المرفأ في إطار شبكة تجارة واسعة جداً، حتى إنها كانت تضم بين أعضائها في القرن الحادي عشر بورما وسريلانكا، وشريفيجايا، والصين، ولعل استمرار بوذية الثيرفادا يعزى لهذا الترتيب[2]. وكانت التبرعات التي تقدم للصوامع البوذية أو المزارات الجانية ترافق دبلوماسية التجارة.

لئن بدأ بناء المعابد الحجرية في القرن السابع، فإنه قد ترسخ بقوة في القرن العاشر. والصرح البارز هنا هو راجاراجيشفارا في تانجافور، الذي قام على عمارته راجاراجا، «ملك الملوك» في القرن الحادي عشر. وكان هذا المعبد وسواه من المعابد العظيمة مكرساً لمذهب شيفا الذي تعتنقه الأسرة الملكية. وجدير بالتنويه أن حكم راجاراجا وراجيندرا لم يكن عهداً من التحول السريع إلى «الإمبراطورية» والتوسع التجاري وحسب، بل كان أيضاً فترة تعززت فيها حركة البهكتي وتوحيد الكتب الأساسية في مذهب (الشيوية) الهندية الجنوبية[3]. وكانت تلك فترة تدعم فيها الإطار المؤسساتي للطبقية الهندوسية وأنجز مركب عقائدي. ولقد استغرق التنظيم المنهجي المرجعي في العقيدة الفيشنوية «أربعة آلاف ترتيلة مقدسة» وحدث في الوقت ذاته تقريباً.

Economic and Social History Review, XVIII (1981), nos. 3 & 4, p. 413; idem, «Religious Conflict in the Tamil Country: A Reappraisal of Epigraphic Evidence», Journal of the Epigraphic Society of India, vol. V (1978).

(1) R. Champakalashmi, «Growth of Urban Centres in South India: Kudamukku–Palaiyarai, the twin–city of the Colas», Studies in History, vol. I, no. 1 (1979), p. 26.

(2) R. Champakalashmi, «Urbanization in Medieval Tamil Nadu», in: S. Bhattacharya and R. Thapar (eds), Situating Indian History (Delhi, 1986), p. 55.

(3) K.A. Nilakanta Sastri, Development of Religion in South India (Bombay, 1963); S.R. Balasubrahmanyam, Middle Chola Temples (Faridabad, 1975).

يعود مبدأ الملكية المتوارثة التي نجدها راسخة في جنوب الهند إلى سبعمئة سنة قبل الأباطرة التشولا. وأقدم الملوك التشولا الذين لدينا دليل عنهم هم أولئك الذين ورد ذكرهم في أدبيات السنغام (التلاقي) في القرون القلائل الأولى بعد الميلاد، حيث يرد ذكرهم إلى جانب أسرتين أخريين من الملوك التاميل، وهما السيرا والبانديا[1]. ونعلم من التاريخ أن بلاد إقليم التشولا تتألف من الأراضي الواقعة بين نهرين يحملان اسماً واحداً، ألا وهو الفيلارو، في الشمال والجنوب، والبحر شرقاً والكوتاكاراي غرباً[2]. إذاً، كان جنوب الهند معروفاً بالدور الذي اضطلع به في التجارة بين الغرب والشرق الأقصى والصين. وكانت تجارة الرومان مع الهند والصين زمن بطليموس بالغة التطور، وقد أدت الهند دور الوسيط في التجارة مع الصين. ولكن التحول من عصر السنغام إلى الفترة التالية التي تمتد ثلاثة قرون، وأثناءها قام البانديا من سلالة كادونجان والبالفا من سلالة سيمها فيشنو باقتسام بلاد التاميل بينهما، لا نستطيع أن نطالع عنه شيئاً فهو محجوب عن نظرنا[3].

وأقدم وثائق البالفا من القرن الرابع، مكتوبة بلغة البراكريت [الهجينة من السنسكريتية والعامية، م] وتعقبها نصوص بالسنسكريتية ثم بالسنسكريتية والتاميلية. وتفيد هذه الوثائق بصعود البالفا من مرتبة السلالة المحلية في كانتشيبورام إلى أول ملكية مهمة في تاميل نادو. وكان البانديا قد رسخوا أقدامهم في مادوراي، بعيداً إلى الجنوب في القرن السادس، وهنا استمروا بالإمساك بالسلطة لعدة قرون. وكان قوم السيرا في مالبار يخضعون لحكم سلالة البيرومال وظلوا في الوقت ذاته على اتصال وثيق بالبالفا. وكان البانديا، وليس التشولا، من سعوا إلى الإمساك بالسلطان في شبه الجزيرة الجنوبية بالشراكة مع البالفا. ولكن البالفا وفروا حتى نهاية القرن التاسع أشكالاً بدائية من العديد من مؤسسات الفترة التالية لحكم سلالة التشولا[4]. كذلك كان سهل الكورومنديل الواقع بين منطقتي دلتا: كيستنا – غودافاري وكافيري، قد أصبح في القرن العاشر منطقة زراعية مستقرة[5].

(1) Stein, Peasant State and Society, pp. 45–46.

(2) Nilakanta Sastri, Colas, p. 18.

(3) Ibid., p. 100.

(4) Stein, Peasant State and Society, pp. 63–65.

(5) Ibid., p. 69.

وكان الكثير من عمق منطقة البالفا توندِيما ندلام قد غدت مفتوحة في أزمنة البالفا وكانت مشاريع الري على نطاق واسع قد حولت سهل التاميل المركزي إلى منطقة زراعية مهمة آهلة بالسكان، وهي حالة سبق أن عرفتها منطقة الأنهار في سهل التاميل الجنوبي حتى قبل ذلك بزمن طويل[1]. وفي هذه الفترة كان البالفا يحققون عوائدهم من مناطق ريفية الى حد بعيد، في حين كانت المؤسسات التجارية والمدنية تنمو على نحو ضعيف، وما زال الأسطول متواضع الحجم، وتداول النقد المعدني يقتصر على التجارة الخارجية، على نحو ما كانت عليه الحال في الحقبة الرومانية.

وبينما كانت سلالة الكالوكيا في الدكن وجدنا الراشتركوتا يتجاوزونهم في منتصف القرن الثامن، أما البالفا فقد استمروا حتى نهاية القرن التاسع، حينما استولى على مناطقهم التشولا ملوك تانجافور، آديتيا الأول (870-906 تقريباً) وبرانتكا الأول (906-953 تقريباً)، وكان هذان الملكان قد خرجا من خمول الذكر بعد عدة قرون من هيمنة البالفا. والواقع أن التشولا صعدوا إلى مراتب السلطان نتيجة تأليبهم البالفا على البانديا. وعندما تبوأ برانتكا الحكم كانت مملكة التشولا تضم كل الأراضي الواقعة بين كالاهستي ومدراس (حالياً) في الشمال وكافيري في الجنوب، باستثناء مايسور ذات الأرض المنبسطة والشريط الساحلي غرباً[2]. وكان سكن التشولا الحصين يومئذ بالياري التي تطورت وما حولها بفضل المعابد التي غدت غنية من الأراضي التي أوقفوها عليها والذهب الذي قدموه لها.

وقد اتسعت مملكة التشولا ونمت حتى تجاوزت جنوب الهند، في عهد راجاراجا الأول (985-1014) وابنه راجيندرا (1012-44). فقد وجه راجاراجا أولاً حملات على البانديا وحلفائهم آل سيرا في كيرالا[3]. واتسع نطاق انتصارات راجاراجا ليشمل إيلاماندلام (سريلانكا) بدءاً من عام 993 فصاعداً[4]. وتلا ذلك جزء من مايسور وبلاد الغانج، في حين أصبحت فينجني (أندرا براديش) موضع تنافس بين التشولا والكالوكيا

(1) Ibid., p. 66.

(2) Nilakanta Sastri, Colas, p. 121.

(3) Ibid., pp. 169–71.

(4) Ibid., pp. 172–3.

لاحقاً[1]. وكان آخر انتصارات راجاراجا على ما قيل في المالديف هذه الجزر القليلة في البحر التي يبلغ عددها اثني عشر ألفاً[2]. وقد قام راجيندرا الأول بتعزيز الانتصارات تلك حتى بلغت بلاد باندايا وكيرالا، ومدراس وأندرا وأجزاء أخرى من مايسور وجزيرة سريلانكا[3]. كما جرى غزو عاصمة الراشتراكوتا-كالوكيا مانكير وانتقل العرش الذي كانت تصطنع به إلى كلياني[4]. فكان أن سار ملك التشولا إلى الغانج والبنغال مخترقاً بلاد الكالينغا والأودا والطونغا، فأدى طقس «البيقبيجايا»، ومنها أعاد مياه نهر الغانج لعصب «عمود النصر السائل» في شكل بركة «كولاغانجا» في عاصمته[5].

وليس هناك من شك بأن إمبراطورية التشولا التي قامت على هذا النحو غدت أقوى دولة هندية في القرن الحادي عشر، فقد وسع التشولا في عهد راجيندرا حملاتهم في جنوب شرق آسيا لتبلغ بورما وسومطرة. إلا أن هذه الحملات لم تأت بأي فتوحات دائمة، فظل سلطان التشولا المباشر مقصوراً حتى في القرن الحادي عشر على حوض الكافيري[6]. وكانت تليغانا وبوماي كارتنكا (بيدار، غولبارغا، بيجابور، بلغاوم إلخ...) ودلتا الفيجي أو دلتا كيستا - غوداقاري، في حكم زعماء متحاربين وينتمون بالمعنى الثقافي إلى الدكن أكثر من انتمائهم إلى جنوب الهند؛ وهنا لم يتوسع الاستقرار الزراعي قبل منتصف القرن الثاني عشر بما يكفي لقيام دولة مستقرة لأول مرة.

لكي نفهم طبيعة توسع التشولا، علينا النظر في الإطار الذي تم فيه هذا التوسع في القرن الحادي عشر. فما هو سبب صعود التشولا إلى مرتبة الإمبراطورية في ذلك الوقت عينه؟ وكيف أثرت التحولات العالمية في جنوب الهند وكيف لنا أن نضع التشولا في تطور عالم مطالع القرون الوسطى الذي سبق أن رسمنا خطوطه العريضة؟ دعونا قبل تناول هذه المسألة مباشرة أن نستعرض باختصار أولاً الوضع القائم آنذاك.

(1) Ibid., pp.174–82.
(2) Ibid., p. 183.
(3) Ibid., pp. 194, 199, 202.
(4) Ibid., p. 198.
(5) Ibid., p. 200.
(6) Stein, Peasant State and Society, pp. 39–41, 57–60.

منذ أن طرح مؤرخ من جنوب الهند ألا وهو (ك. أ. نيلاكانتا شاستري) الفكرة القائلة: إن التشولا قد أنشؤوا دولة مركزية بيروقراطية أرقى من كل كيان سياسي آخر في الهند في ذلك العصر قام عدد من المؤرخين الآخرين الذين يعنون بجنوب الهند وفي مقدمتهم بورتن شتاين، بالعمل على إنقاذ ملامح مميزة أو فريدة في زعمهم في المنطقة كبرى[1] في جنوب الهند. وهكذا طرح شتاين رأيه بأن الدولة الهندية في الجنوب كانت دولة فلاحية محلية ضعيفة التماسك ومعزولة نسبياً، شبيهة في بعض الجوانب الأساسية بنمط «الإقطاع» شمال الهند الذي عرضه شارما، إنما مع اختلاف مهم إذ يعزو شتاين إلى هذه الدولة الفلاحية بعداً أخلاقياً إيجابياً. ولم يتغير هذا النمط في الجنوب في القرن الحادي عشر، بل في الفترة ما بين القرنين الخامس عشر حتى الثامن عشر وحسب، وببطء وبعد تردد[1]. وفي رأي شتاين غير التاريخي، ظل جنوب الهند موضعاً خلفياً هيناً لم يكن يتحقق والمعيار «العسكري المالي» المعمول به في الشمال حتى القرن الثامن عشر.

وكانت الدول القروسطية الجنوبية - الهندية، والمقصود هنا دولتا التشولا والفيجياناغارا اللتين كانتا حسب ادعائه دولاً مجزأة اتحادية[2]. (مصطلح مستعار من الاختصاصي بالشؤون الأفريقية إيه. سوثال A. Southall) حيث «السلطة والسيطرة السياسيتين محليتين في علة تواح حاسمة». ففي جنوب الهند ثمة غياب لحكومة بيروقراطية فعالة وتمركز تحويلات العوائد في المنطقة المحلية إلى حد كبير. و«الأجزاء» أو النادو nadus وهي الوحدات المتماسكة بنيوياً وأخلاقياً التي يشكل مجموعها «الدولة المجزأة الاتحادية»، تسبق «الدولة الرسمية». وفي هذه الدولة تتصف السلطة العليا للملكية المقدسة للتشولا بأنها أخلاقية بالضرورة، وتعبر عن ذاتها في العبارة الطقسية «الكون الدارمي» [الأخلاقي-م] الذي فيه لا تمارس السلطة في المناطق المركزية إلا القليل من القسر. وهذه هي الحال حتى في عهد «الأباطرة» التشولا. والواقع أن الدولة المجزأة الاتحادية، حسبما يذهب شتاين، تتجلى في أفضل مثال في دولة التشولا في عهد راجاراجا الكبير وابنه راجيندرا[3].

(1) For Nilakanta Sastri's view, cf. Colas; and A History of South India (Madras, 1966); for Stein's view, cf. Peasant State and Society, esp. pp. 4, 8, 13–14, 23–24, 46–55, 70, 90, 172, 214–15, 257, 265.
(2) Segmentary States: دولة مجزأة اتحادية تتألف من وحدات كثيرة تتمتع باستقلال ذاتي إلى حد ما. هـ م
(3) Stein, Peasant State and Society, p. 46.

البحري في القرن الحادي عشر بقوة التشولا التي أوجدها كانت القوة كما ... إلا عبر السيادة الدينية أو الطقسية التي تنسب إلى الملك وليس بالسلطة القصية التي يمكن[1] ويمثل هذه السيادة الطقسية تتجلى في المعابد، وخاصة تلك التي تمكن البنهاد التي تعد الرافعة بالمعابد. وكان تحالف ثلاث من الرافعة والجماعات الفلاحين المحليين والفلاحين المهيمنين على الأرض من طبقة الشودرا العقدة الثقافية والسياسية الأساسي في المنطقة الواسعة من جنوب الهند التي كانت تحت سيادة التشولا.

وهناك عنصر بارز في هذه المنطقة الأساسية هو الخلافات المحلية المكونة من الأطياف السلطة العليا في إدارة المجتمعات المحلية العديدة المشتركة في مناطق[2] تجلى الوضع الفريد في جنوب الهند سلطة رهبانية طاغية قوية مكونة سيطرة على الأرض (خاصة القرى البرهمنية أو البرهمانيات) وتحالف مجتمع الفلاحين في جميع مساحة من الأرض ... قيام شبكات تربط بالمعابد كذلك فإن تغيب نخبة محاربة كان يحول دون تكوين طبقة من المحاربين ذات مرتبة رفيعة أو طبقة شبه ذات تنظيم قائم على القرابة من جماعات المحاربين كما في شمال الهند. فليس الأمر أن جنوب الهند كان يحول القوة لسكانه التي في النظام الهندي الآري، فقد ادعت الأسر الملكية من الباندا والتشولا والبهلاوا أن سلالاتهم تصل إلى الأباطرة العظام في التاريخ الأسطوري البانديسي (Cakra–Vartins) وبمعنى تلك لهم بجذور الملكي الآري من خلال تقربهم بالقرابة.

ولقد برزت في الملابار سلالات المحاربين وكان لهم الحكم في وحدات إقليمية أوسع من مراكزهم ولا سيما في الملابار التي كان إكاليهم يعتبرون من طبقة الشودرا فقد تهم بصدورهم من الشترية. ولكن هذا التقليد لم يتبع في الولايات التي تخضع التشولا. فهناك كان تحالف البراهمة والأكثرية الفلاحية الغالبة حجر الزاوية في تلك المجتمعات. وعندما كانت الحروب تنشب والعنف يتفجر في المجتمع تحت حكم التشولا مثلاً، فعادة عبر أنفسهم في وجه من يسكنون الشرائح المنخفضة وفي شكل حملات النهب تحت غطاء ديني حامٍ من الكهنوت مقابل. وإذا التشبيها الملابار، فإنه قبل الفترة المستمدة من القرن الخامس عشر

(1) Ibid.

(2) Ibid., p. 47.

ومنذ القرن الثامن عشر لم يتمثل الهيكل السياسي للمنطقة الأوسع والأشكال العديدة من السيطرة المحاربية التي انتشرت إلى ما وراء الأطراف الشمالية من المنطقة ووصلت شمالاً، ولم يعد أحد الأحزاب الحربية.

ولكن هؤلاء المحاربين الواقعيين لم يكونوا يعتبرون من طبقة الشترية. ولكن أن أطلقت شطلوا الفئات الاجتماعية في جنوب الهند تدخل في شكلهم السياسية. وكانت النخبة المحاربية ذاتها ما تزال ذات الحضور ضعيفة في القرن الثامن عشر. وقد شكلت فئة الـ... أو البولغار أي أرجال المعسكرات الذين جرى استيعابهم من الشركة البرهمانية وعلى هيئة تختلف كلياً عن ملاك الأراضي الذين يعرفون باسم أوحد الكارار أو الإقطاع في الشمال من حيث أنهم لم يشكلوا علاقات تبعية متينة، كما عجزوا عن تغيير البنية الطقسية للمجتمع. ففي عهد التشولا استمرت هذه البنية بما حفلت به من عادات الوحدات والإرصاد والآلاف الأكرية والعقائد الشعبية المحلية وعادات الضرائب والرسوم المحلية دون أن تلقى أي معارضة. ولكن السيادة الطقسية التي نالها التشولا كانت قد تجاوزت الخصوصية السابقة حسبما يقول شتاين. والواقع أن توسع إمبراطورية التشولا في القرن الحادي عشر لم يكن ليعوض النقص الطابع المجزأ لدولة التشولا، ولا عارض بناء المعبد الضخم شروطه.

ولقد تناول عدد من الكتّاب الآخرين بالتفصيل (ج. دبليو. سبنسر)، وهو كاتب يتبع النموذج شتاين في الدولة الفلاحية ومجتمعها[3]. ويرى أن هذا المراز المركزي المهم مثل معبد الراجا الشيفا في تانجور الذي أنجز بتوجيه من الراجا راجا الأول وورثته لم يكن يقوض هيبة التطور السابق لسلطة عظيمة في غاية معالمه مثل تلك المعابد في تانجور هو أنه بما يكون عن صورة تمجيد الذات من حاكم طاغية، بل إنها في الواقع طريقة أخذ بها حاكم متصف لزيادة من سلطاته التي يحوزه النشاط. والنقطة الثانية التي عمل عليها

(3) G.W. Spencer, «Religious Networks and Regional Influence in Eleventh-Century South India» Journal of the Economic and Social History of the Orient, vol. XII (1969), pp. 42–56; idem, «The Politics of Plunder: The Cholas in Eleventh-Century Ceylon» Journal of Asian Studies, vol. XXXV, no. 3 (May, 1976), pp. 405–19; idem, The Politics of Expansion: The Chola Conquest of Sri Lanka and Sri Vijaya (Delhi, 1983).

سبنسر هي أن توسع تشولا إلى ما وراء كورومنديل اتخذ شكل مجرد غارات نهب. وهذا ما سبق أن ذهب إليه شتاين في العبارات التالية: كانت أعمال التشولا تختلف عن توسيع سلطة الكورومنديل إلى المنطقة القريبة من كافيري. إذ وصلت بعيداً حتى بلغت رايتشور دواب إلى الشمال غرب وحوض مهنادي ناحية الشمال شرق والملايو وسريلانكا. وكان الهدف من غارات النهب هذه أن تأتي بغنائم عظيمة وليس أكثر من ذلك.

ومثل هذه الغارات البعيدة المتوغلة في عمق المناطق المستهدفة كانت جزءاً من نهج الحكم الإمبراطوري الهندي وركنا أساسياً من الحكم الملكي الهندي... وكانت الثروة التي تأتي بها مثل هذه الهجمات الجريئة تستخدم في إمداد قاعدة سلطان التشولا في منطقة كورومنديل الوسطى[1]. وبعبارة أخرى فإن ضعف قاعدة ملوك التشولا وتجزئتها في الوطن، جعلت من الضروري اللجوء إلى الغارات باعتبارها وسيلة لتوفير الدخل. وهذان العاملان في الأنموذج – وهو جمع مستغرب كل الاستغراب – يعتمدان أحدهما على الآخر بحكم المنطق. ويطرح شتاين هذا الأنموذج باعتباره المظهر الملازم للدولة المجزأة الاتحادية[2]. أما أن مثل هذه «الغارات» تمت في القرن الحادي عشر وليس في تاريخ متأخر عن هذا أو أسبق عليه فلا يعتبر أمراً ذا دلالة فيشرع سبنسر بابراز «الجانب الأكثر كشفاً» في مغامرات التشولا في سريلانكا وسواها، محاولاً إثبات أن «نشاط النهب المنظم من حيث كونه الوسيلة السياسية – الاقتصادية للدولة الهندية التقليدية يتمتع بأهمية تفوق ما قبل به معظم المؤرخين حتى الآن»[3]. وقد اعتبر أن التوسع اللصوصي الذي قام به التشولا «أعطى للعائدات السريعة التي يأتي بها النهب الأولوية على الفوائد ذات الإشكالية التي تتحصل على المدى البعيد من الفتح الإقليمي ودعم الانتصارات»[4]. وكل الحملات الخارجية والعسكرية التي قام بها التشولا في جنوب الهند وشرقها وسريلانكا وشريفيجايا ما بين أواخر القرن العاشر وأوائل الحادي عشر هي غارات إنما تهدف أساساً

(1) Peasant State and Society, pp. 40–41.

(2) Similarly, K.R. Hall, Trade and Statecraft in the Age of the Colas (New Delhi, 1980) echoes: «Like the emphasis upon ritual and symbolism, so too the emphasis upon long-distance plundering expeditions must have been largely compensatory, offsetting a weakly-integrated political system», (p. 12).

(3) «Politics of Plunder», p. 405.

(4) Ibid.

إلى النهب تصدر عن «نظام سياسي متكامل لكن فضفاض» يبحث عن مصادر جديدة للثروة قابلة للنقل، ويحاول تصدير الصراع الدائر في داخله أو وراء حدوده. ولا يفسر سبنسر بذات القدر، ما جعل هذه الحملات تحدث في القرن الحادي عشر، إنما يقتصر على الافتراض بأن راجاراجا وراجيندرا «طرحا قيادة ملكية فعالة» للحفاظ على زخم التوسع العسكري. إذ يرى سبنسر في حملة التشولا على شريفيجايا في العام 1025 «التعبير النهائي عن جانبها اللصوصي»[1]. على أنه ما كان لهذه الإغارات التي يقصد بها النهب والسلب أن تحول دون بقاء تلك «المشكلات السياسية التي ورثتها السلالات الحاكمة في جنوب الهند كما هي». وإذا شئنا الدقة قلنا إن ثمة نهباً ضريبياً متصلاً، لكن في حين يذهب الرأي المتفق عليه إلى أن الضريبة أهم الاثنين، يجد سبنسر أن «بوسعنا أن نفهم ديناميات منظومة التشولا السياسية – العسكرية كذلك استطراداً، العديد من الدول الهندية وغير الهندية التي تقوم على حكمها سلالات – ولكن إذا عكسنا هذه الأولويات وحسب»[2]. وفي الوقت ذاته، حماية مملكتهم التي «يغلف الالتباس حدودها» بفعالية أشد من كونه غنيمة في حد ذاته. وبصورة أساسية يرى سبنسر شأنه شأن شتاين، أن النهب بعيد المدى هو النتيجة الطبيعة لدولة ضعيفة التكامل وتتعرض ثرواتها لاستنزاف منتظم من سلطة زعماء وقرى مستقلة محلياً.

ولكننا، على العكس من هذين المؤلفين، نود أن نضيف لدولة التشولا بعداً تاريخياً مصدره أن هذه الدولة كانت تمر في القرن الحادي عشر بتحول سريع أثر في بنيتها الأساسية والحق أن شتاين، وإن كان يتناول عادة حقبة التشولا ككل ودون أي تمايز في تفاصيلها، يوفر لنا بعض المعلومات عن تغير ما طرأ في القرن الحادي عشر، فيقول إن ثمة عاملين وازنا عزلة النادو، لكن دون أن تفسد التكامل فيما بينها[3]. وكان أحد هذين العاملين تدعيم شبكة البراهماديات من القرن العاشر حتى الثاني عشر، التي منها كانت تصدر ثقافة أعم وأرقى تنظيماً في عموم منطقة التشولا. وأما العامل الآخر فكان بروز انقسامات اجتماعية

(1) Ibid., p. 414.

(2) Ibid., p. 406.

(3) Peasant State and Society, p. 172.

ثنائية في مجتمعات الوحدات، إنما قادرة على تجاوز عزلة هذه المواقع المحلية»[1].

ويشير شتاين هنا إلى ظاهرة الطبقات المغلقة في اليد اليمنى (فلنجاي) واليد اليسرى (إيدنجاي) مما هو سمة هذا الجزء من جنوب الهند. ولكن هل حقاً أن هذا التقسيم الذي اكتسب هوية محددة خاصة به ونهائية لم يؤثر في الوحدات؟ الأرجح أن قسم اليد اليسرى قد اكتسب هوية محددة في القرن الحادي عشر، في حين أصبح النظام الذي يغلب عليه الفلاحون ويرجع إلى عهد بعيد مرتبطاً، بقسم اليد اليمنى. وكان صعود قسم اليد اليسرى بطيئاً فلم يُلحظ لأن جماعات الحرفيين والتجار الجوالين الذين تمثلهم كانوا موضع ريبة (على الرغم من أصولهم القديمة) حتى بعد أن تخلوا عن الديانات الأخرى واعتنقوا الشيوية (الشيفية). ويبدو أن جماعات الحرفيين والتجار الجوالين انعتقوا من قيود بيئتهم الزراعية أساساً، مما أدى إلى تحسن وضعهم على الجملة، حين أخذوا يغتنمون الفرص التي عرضت في القرن الحادي عشر بفضل توسع التجارة وبناء المعابد واقتصاد مزدهر عموماً.

ومن هنا كان تبلور القسمة المزدوجة حيث كانت طبقات اليد اليمنى (ومعظمها من أتباع مذهب الفيشنوية وطبقات التيلوجو المتدنية) ترتبط بصورة رئيسة بالإنتاج الزراعي وتجارة السلع الزراعية محلياً، في حين كانت طبقات اليد اليسرى مرتبطة بالإنتاج الفني المتنقل والتجارة على نطاق واسع بالسلع غير الزراعية[2]. وجدير بالملاحظة أن هذه التقسيمات تتعلق بالطبقات الأدنى، وتصلهم بتحالفات في أعلى المراتب المحلية، في حين تستثني البراهمة والطبقات العليا من غير البراهمة في جنوب الهند. ويقع المرء على أول إشارة معروفة إلى تقسيم مزدوج محدد طقسياً بين «يسار» و«يمين» في مجتمع جنوب الهند في مدونات تعود إلى النصف الأول من القرن الحادي عشر[3]. ولئن برزت المحددات الاقتصادية للـ «يمين» والـ «يسار» بصورة حادة في الفترة الأولى - باعتبار

(1) Ibid., p. 173 ff.

(2) Cf. Ibid., p. 54.

(3) M. Arokiaswami, The Kongu Country (Madras, 1956), p. 272; B.E.F. Beck, «The Right-Left Division of South Indian Society», Journal of Asian Studies, 29 (1970), 391-2; Champakalashmi, «Urbanization in Medieval Tamil Nadu», p. 51.

أن جذور التقسيم في الأرجح اقتصادية - فإن التمايزات الأولية غدت في أزمنة متأخرة مشوشة، وأضيف إليها جانب تنافسي وينطوي على أسباب التنازع في الأزمنة (بعد) الفيجياناغرا.

ولما حل القرن السابع عشر كان للامتيازات الطقسية الأهمية القصوى. ولكن نشوء هذا التقسيم، في القرن الحادي عشر، كان مرتبطاً ببناء المدن وازدهار التجارة على المستوى فوق المحلي. وكان هذان القسمان قد أفرزا اتفاقات عسكرية كانت تفعل فعلها وتتجاوز الكورومنديل. وهناك في الأدبيات إشارات بارزة إلى «الجيش الكبير»، من الفالنجاي والإيدانجاي الذين أرسلهم التشولا إلى سريلانكا في القرن الحادي عشر[1]. ونحن نعلم كذلك أنه بعد ما غادر التشولا أنفسهم سريلانكا، كانت هناك، وما زلنا في القرن الحادي عشر، جماعات من المرتزقة التاميل يستخدمهم ملوك سريلانكا يطلقون على أنفسهم اسم فاليكارار، وهم خدم الإينوروفار أو الفالينجبار أو تجار نانادیشي؛ وكان هؤلاء المرتزقة يجندون، حسب أقوالهم، من جماعتي «اليمين» و«اليسار» ومن الطبقات غير البراهمية في جنوب الهند[2]. وجلي إذاً أن الوحدات ما عادت في القرن الحادي عشر حجر البناء الأساسي في دولة التشولا، وإنما أصبحت منذ حين عبئاً بنيوياً.

وثمة نقطة نقد ثانية تتصل بالموضوع وذات صلة بادعاء شتاين هي أن مجتمع جنوب الهند (خارج المالبار، وتاركين جانباً مزاعم الباندیا أو التشولا بانتمائهم إلى سوريا فامشي أو تشندرفامشي، وشهادة جماعة من زعماء فيل بتحدرهم من اليادافا [قوم كريشنا،م]) قام على أساس تحالف براهمي-فلاحي وما من نخبة غالبة أو جماعة محلية قامت لتأخذ الموقع الذي كان لطبقة الشتريا في شمال الهند. ولذلك كانت ثنائية المحارب والفلاح التي يقول بها شتاين مضللة أشد التضليل، وخاصة بعد أن أدخل عامل التطبق (Stratification) [شيء مؤلف من طبقات فوق بعضها بعضاً، م] في البنية الزراعية بتمييزه بين «طبقة فلاحية مهيمنة» و«طبقة فلاحية ملحقة». والآن، كانت «الطبقة الفلاحية الغالبة»، في تاميل نادو هي الفيلالة، وهم طبقة ينتمي إليها الناطار أو زعماء النادو الذين يملكون الأرض ويتولون

(1) Stein, Peasant State and Society, p. 188.

(2) Spencer, «Politics of Plunder», p. 415.

وظائف في الدولة. وهؤلاء الفيلالة (أو ريدي وكاما) لا يشكلون جماعات ملاك الأرض في جنوب الهند وحسب، ولكنهم - قاموا أيضاً بالتحالف مع البراهمة، بتشكيل طبقة حاكمة تماثل الراجبوت في الشمال، وإن استمرت النظرة إلى هذه الطبقات ذات الامتياز على أنها شودرا أكثر منها شتريا[1]. والواقع أن شتاين ذاته يرى أن قسماً كبيراً من جيش راجاراجا أنشأته وقادته طبقة الفلاحين المهيمنة، أي بعبارة أخرى الفيلالة[2].

علاوة على ذلك، ومنذ القرن الحادي عشر وما بعده، يبدو أن النادو الذين كان الفيلالة المهيمنون - ملاكو الأرض يمثلونهم إلى حد بعيد خبروا مشاركة متزايدة من جماعات أخرى مثل التجار والنساجين الذين غدوا يحوزون أيضاً على الأرض، وإن لم يطرح النادو عنهم طابعهم ومكانتهم بوصفهم جماعة إقليمية صغيرة قبل وصول محاربي التيليوغو في حقبة الفيجيانغرا[3]. كذلك تحدد تشمباكلا كشيمي موقع المسؤولين ذوي المكانة في «بيروقراطية» التشولا[4]. وتشير هذه الكاتبة إلى الدور المهم لوحدات محصلي الضرائب الفلانادو التي تشكلت في عهد راجاراجا الأول وأعاد تنظيمها كولوتنغا الأول، إنما أغفل شتاين ذكرها عند وضعه لنهج عمل دولة التشولا. وقد تبين أن تشكيل الفلانادو وإعادة تنظيمها صادفا قيام مسحين رئيسين للعوائد قام بهما اثنان من الحكام في عام 1002 وعام 1086، وهما دليلان وفق رأي تشمباكلاكشمي، «يؤيدان محاولات التشولا وضع ترتيبات تحصيل الضرائب بصورة مركزية، مهما تكن الدوائر التي تتولى عملية التحصيل»[5].

ومثل هذا الاستنتاج يجد تأييداً له في عمل كينيث هال الصادر حديثاً، ويتناول فيه دور مجالس التجار أو الناغرام في زمن التشولا[6]. فيلاحظ هال على وجه الدقة أنه ازدادت

(1) M. Arokiaswami, «The Origion of the Vellalas», Journal of Indian History, XXXIII (1955), pp. 25–29; XXXIV (1956), p. 191 ff; S. Jaiswal, «Studies in the Social Structure of the Early Tamils», in: R.S. Sharma and V. Jha (eds), Indian Society: Historical Probings in Memory of D.D. Kosambi (Delhi, 1974), pp. 130–40; idem, «Studies in Early Indian Social History: Trends and possibilities», in: R.S. Sharma (ed.), Survey of Research in Economic and Social history of India (Delhi, 1986), p. 65 ff.

(2) Peasant State and Society, pp. 414–15, 420.

(3) Champakalashmi, «Peasant State and Society», pp. 414–15, 420.

(4) Ibid., pp. 415–16.

(5) Ibid., p. 417; cf. also Y. Subbarayalu, «The Cola State», Studies in History, vol. IV, 2 (1982), pp. 265–306.

(6) Trade and Statecraft; «Peasant State and Society in Chola Times: A View from the Tirvidaimarudur Ur-

سلطة التشولا الملكية في عهد كل من راجاراجا الأول (985–1114) وكولوتنغا الأول (1070 – 1118) بالتناسب وسلطة مؤسسات الحكم المحلية في النادو، ولكن كانت «هناك محاولات فظة لتطويق سلطة النادو السياسية ونخبتها الريفية.» ويبين هال أنه كان لكل نادو ناغرام يتفاعل مع المؤسسات المحلية، ومجالس البراهماديا والأور والنادو من جهة، ومع المؤسسات فوق المحلية والتجار الجوالين ودولة التشولا[1] من جهة أخرى. ويجد هال، شأنه في ذلك شأن نيلاكانتاشاستري[2]، وقبله تشمباكلاكشمي[3]، دليلاً على وجود «قلق ملكي عميق بشأن كفاية تحصيل الضرائب بداية في عهد راجاراجا»[4]. فقد صارت ضوابط تحصيل الضرائب تتكاثر في كتابات دولة التشولا بدءاً من زمن راجاراجا، مما يوحي بازدياد مقدار التدخل في إدارة حكومة النادو.

ولقد رافق هذه الأنماط الجديدة من النشاط التجاري نمو مديني. فإذا تزامنت الفترة الأولى من التمدن في جنوب الهند مع عصر السنغام، وهو القرون الأولى بعد الميلاد، فإن ثمة فترة ثانية من التمدن جاءت متزامنة مع عهد التشولا، من القرن التاسع حتى الثالث عشر[5]. وقد أخرجت هاتان الحقبتان نوعين مختلفين من التجربة المدنية؛ ففي عصر السنغام كان العامل الطاغي التجارة البحرية التي أعقبها انحلالاً مدنياً حين تراجعت التجارة البحرية. وعلى العكس من ذلك، كان النمو المدني في عصر التشولا يتصل بتوسع الاستقرار الريفي، حيث صارت المعابد تكتسب وضع ملاك الأراضي ذوي المكانة، وتقدم الحافز إلى النمو المدني. وقد واكب النمو المدني في عهد التشولا عملية بطيئة استمرت قروناً من الزمن وشملت نمو الاقتصاد النقدي، وظهور طوائف التجار الجوالين والنشاط التجاري الذي تجاوز المنطقة، وتوغل في البر الرئيس والجزر في جنوب شرق

ban Complex», The Indian Economic and Social History Review, XVIII, nos. 3 & 4 (1981), pp. 393–410.

(1) See also, for similar conclusions, N. Karashima, South Indian History and Society: Studies from Inscriptions, A.D. 850–1800 (Delhi, 1984), esp. the chapter on «Integration of Society in Chola Times».

(2) Colas, p. 185.

(3) Loc.cit.

(4) «Peasant State and Society», pp. 407–8.

(5) Champakalashmi, «Urbanization in Medieval Tamil Nadu»; idem, «Growth of urban centers in South India».

آسيا وسريلانكا معاً من القرن التاسع فصاعداً، مما أدى إلى ارتفاع شأو جماعات التجار في مجتمع تغلب عليه الزراعة، ومرة ثانية بروز المدن الساحلية التي تقدم الخدمات إلى المناطق الجديدة الواقعة خلفها.

وقد نشطت التجارة بفضل السياسة الملكية والغزوات، وتطوير المرافئ وتحفيز مراكز الإنتاج وأنشطة طوائف التجار. ولكن من جديد ينبغي عدم النظر إلى حقبة التشولا على أنها تمثل وحدة متجانسة لا اختلاف فيها؛ ذلك أن طوائف التجار الجوالين الذين يتعاطون التجارة مع جنوب شرق آسيا وسريلانكا كانت ظاهرة منذ القرن التاسع، وصاروا منذ القرن الحادي عشر وحسب ضمن منظومة تسويق دقيقة واضحة. ومن القرن الحادي عشر أيضاً، اندمج الناغرام في شبكة أوسع من التجارة الإقليمية الداخلية وما وراء البحار. ولم تبدأ البلدات التجارية المرخصة (أريفيراباتانا) تظهر إلا بدءاً من القرن الحادي عشر وحسب. وقد اتسم القرن الحادي عشر وأوائل الثاني عشر بازدياد ظاهر في الناغرامات والتخصص في التسويق والتجارة. وبسبب من الاحتكاك بسريلانكا على وجه الخصوص، برزت في منتصف القرن العاشر عملة ذهبية نظامية[1]. وازدادت الهبات الدينية والأعطيات من الذهب والأشياء الثمينة التي يقدمها الحكام والتجار أو سواهم من أعضاء جماعات النخبة في القرن الحادي عشر، إلا أنها تضاءلت كثيراً بعد منتصف القرن الثاني عشر. وقام التشولا بضرب عملة من الذهب والفضة والنحاس. وتبين سجلات المعابد أن قطع النقد الذهبية كانت متداولة بعد كتل الذهب التي توزن بالكالانجو، واستخدمت في شراء الأرض أو دفعت نقداً في سبيل إطعام البراهمة والزهاد. ويبدو أن العملة الذهبية أخذت تحل تدريجياً محل قطع المعدن التي يتم تداولها بالوزن، ولكن دون أن يؤدي ذلك إلى إيقاف تداولها.

والأهم في ذلك كله أن ازدياد انخراط جنوب الهند، بدءاً من أواخر القرن العاشر، في التجارة البعيدة قد رافقه ما طرأ من تحول على سياسة التشولا. فقد هدف التوسع والغزو في جنوب كارناتكا أولاً، إلى إرساء روابط تجارية بين كارناتكا وتاميل نادو والسيطرة

(1) B.D. Chattopadhyaya, Coins and Currency Systems in South India (New Delhi, 1977), pp. 52 ff, 122 ff, 136 ff.

على الطرق التي كان يسلكها الإيافالي والنانديشي[1]. كذلك أفاد غزو سريلانكا واحتلالها الذي استمر ثمانية عقود من أواخر القرن العاشر والحادي عشر في توسيع علاقات التجارة مع هذه الجزيرة، مما زاد في تعميق العلاقات القائمة أصلاً، ووسع من مشروع تجارة التاميل[2]. وقد ازداد دور سريلانكا في التجارة العالمية كما سبق أن رأينا (في الفصل الثالث) في النصف الأول من القرن السادس بما يكفي ليكون لديها مؤسسات تجارة فارسية[3].

وقد كتب الإدريسي عن سرنديب فوصفها بأنها جزيرة كبيرة ذات شهرة، ويوجد فيها الياقوت والكريستال واللؤلؤ والعديد من الأحجار الكريمة، وأنواع من الطيوب والعطور وخشب الألوة وحيوان (الغزال) الذي يفرز المسك وسنورالزباد، وحيث يزرع الأرز ينمو جوز الهند وقصب السكر. وقد غدت الجزيرة غاصة بالمدن ومراكز التجارة حيث كان الصينيون واليهود والمسيحيون والمسلمون يعيشون بعضهم بجوار بعض إلى جانب السنهاليين والتاميل، وكانت تلك الطوائف الثلاث تزود الملك السنهالي بـ «الوزراء». ويقول الإدريسي إنه ما من ملك من ملوك الهند كان يفوق صاحب سرنديب ثراء بما لديه من لآلئ ثمينة وأحجار الياقوت الرائع ومختلف أنواع الأحجار الكريمة[4]. وكانت سرنديب مصدر هذه المواد جميعها، ويخبرنا الإدريسي أن هذه الجزيرة تقصدها قوارب الصينيين والممالك المجاورة كلها[5].

وقد تقبلت سريلانكا دين البوذية في وقت مبكر جداً، وكانت لها علاقات سياسية متبادلة، إلى جانب الصلة التجارية عبر العصور، وفي القرون السابقة لصعود التشولا. وكان الملوك السنهال على تحالف فضفاض مع البالفا، في النصف الأول من القرن التاسع، في وجه البانديا المجاورين. وقبل وقت طويل من القرن الحادي عشر ارتبط الملوك السنهال بالشؤون السياسية والعسكرية في جنوب الهند، والعكس صحيح أيضاً،

(1) Champakalashmi, «Urbanization in Medieval Tamil Nadu», p. 55.

(2) Ibid.

(3) Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, pp. 27-30, 108-9, 122-5.

(4) Ibid., p. 28.

(5) Ibid., pp. 28-29.

وأدى ذلك إلى استيطان هندي في شمال سريلانكا. فقد دخل التشولا الجزيرة في عام 993 واستمرت قبضتهم عليها حتى بعد عام 1070، حين قام الملك السنهالي فيجاياباهو الأول بطردهم، كما أن ذلك أدى إلى استعادة البانديا قوتهم. وقام الملك السنهالي عندئذ بغزو جنوب الهند واحتل مادوراي في هجوم خاطف، وكان ذلك في عهد الملك براكراماباهو الأول (1153–1186) الذي استغل معارضة البانديا حكم التشولا. ولكن ما كان الهدف من تدخل التشولا في سريلانكا في القرن الحادي عشر؟ أكان هذا، كما يراد لنا أن نعتقد، مجرد جولة من العنف البالغ؟

لقد أدت حملات التشولا العسكرية على سريلانكا في عهد راجاراجا وراجيندرا، كما يبين سبنسر، إلى دمار مراكز سياسية ودينية رئيسة في الجزء الشمالي من الجزيرة، ثم أعقبتها أعمال نهب وإقامة معسكرات محصنة يمكن منها الوصول إلى الأطراف الخارجية من الجزيرة[1]. وكان الذي دفع راجاراجا إلى التدخل في سريلانكا وجود قوات مرتزقة من جنوب الهند (من داميلا أو كيرالا أو كرناتا) وكان الملوك السنهاليون-الذين لا يسيطرون إلا على عمق البر الشمالي وحسب (راجاراتا، أو «أرض الملك»، وكانت أرضاً منخفضة جافة مزودة بنظام ري يعتمد على الأحواض) يعتمدون عليهم أشد الاعتماد في جعل صراعاتهم الفئوية تنقلب لصالحهم. ونعلم من كتاب الكولفمسة البوذي أن الثروات المتراكمة في الصوامع البوذية في انورادابورا تعرضت للنهب والعبث برموزها المقدسة وتخريبها، وإتلاف المزارات البوذية، وتدمير المدينة. وقد أدى ذلك إلى تخلي أنورادابورا عن مكانتها السامية إلى بولوناروفا بعدما غادر التشولا الجزيرة في عام 1070.

ومن جهة أخرى ليس هناك من دليل على تخريب التشولا لمنظومة راجاراتا للري[2]، كذلك لم تحاول حكومة التشولا أن تسيطر على التجارة البحرية في حد ذاتها، إذ ظلت هذه في أيدي مجموعة منظمة من التجار والحرفيين الأجانب والمحليين. وكما يعترف سبنسر فقد «وسعت التحالفت التجارية الهندية كثيراً من نشاطاتها شمال سيلان مع بدء التشولا تجاوزاتهم و... أتوا بقواتهم معهم - قطعاً لحماية تجارتهم، ومن المحتمل

---

(1) Spencer, «Politics of Plunder», p. 409.

(2) Ibid., pp. 412-3.

أيضاً للخدمة إلى جانب قوات التشولا الإمبراطورية، وعلى نحو مرتجل حسبما تدعو الظروف»[1]. بل يبدو أن تجارة سريلانكا الداخلية حتى غزو التشولا لها بقيادة راجاراجا، كانت في أيدي التجار السنهاليين وكانت تقوم بها جمعيات تجار من جنوب الهند من الأنوروفار والفالنجيار والنغاراتار، على امتداد طرق التجارة الرئيسة في شمال سريلانكا في فترة هيمنة التشولا[2]. وكان الأنوروفار يوسعون من تجارتهم حتى سومطرة؛ ولذلك فإنه من الصعوبة بمكان أن نتبين ما جعل سبنسر يمضي في إصراره على طابع التوسع اللصوصي للتشولا في سريلانكا، وكأنما ليس هذا بكاف، إذ مضى سبنسر في البرهان على قيام تشولا بتدعيم سلطتهم في راجاراتا، حيث بنوا معابد الشيوية في بولوناروفا وفي سوق ماهاتيتها، وعمدوا إلى اعتماد نظام ضريبي وخاصة للتجار والحرفيين، بالإضافة إلى سكان الريف؛ وكانت تلك السيطرة قد امتدت إلى حد ما فبلغت حتى جنوب سريلانكا[3]. وقصارى القول «إننا في سريلانكا قطعنا شوطاً طويلاً من سياسة النهب».

لم تكن الحملتان البحريتان على شريفيجايا اللتين قادهما راجيندرا الأول وكولوتنغا الأول غزوتين عشوائيتين من أجل النهب، وإنما يبدو أنهما وُجهتا لتوسيع حقوق تجارية أو تأكيدها في إمبراطورية سومطرة البحرية وفي برزخ كرا بهدف الوصول إلى السوق الصينية[4]. ويطالعنا أول ذكر لحملة راجيندرا في أخبار السنة الرابعة عشرة لتوليه الملك الموافقة لعام 1026م، في وقت كان فيه التشولا على اتصال مستمر بالأرخبيل والصينيين. وهناك دليل ملموس على هذا التواصل بين «جزر بحر الشرق» وجنوب الهند، ألا وهو تأسيس صومعة (أو دير) تشوداماني في ناغباتينام على يد حاكم شريفيجايا، مارافيجيو تنغا فارمان من سلالة شيلاندرا. والمفترض أن هذه الصومعة قد استخدمها تجار جنوب شرق آسيا على نحو ما كان التجار من جنوب الهند يستخدمون معبداً لهم كانوا قد أقاموه في تاكوابا، في شبه جزيرة الملايو، قبل أكثر من قرن من الزمن. وهناك نقش بلغة التاميل في سومطرة يرجع تاريخه إلى عام 1088م ولكن لم يبلغنا منه سوى شذرات.

---

(1) Ibid., p. 416; and cf. p. 414.

(2) Ibid., p. 415.

(3) Ibid., p. 416.

(4) Cf. Nilakanta Sastri, Colas, pp. 211-20, 271, 316-8.

وهناك ألواح كرانداي في تانجافور التي تشير إلى أن ملك الخمير من كامبوجا (كمبوديا) ناشد راجيندرا أن يمنحه صداقته ويقوم بحمايته من أعدائه، ولعل كولوتنغا قد شخص بذاته إلى كمبوديا. وكان من الأساليب السياسية التي تتصل بالتجارة أو الدبلوماسية المتبعة في التعامل مع حكام شريفيجايا[1]، التبرع بالمال أو الأراضي أو الضياع إلى الدير البوذي في ناغباتينام باسم ملوك التشولا، وعدم تقاضي الرسوم والمكوس. ومع قيام أول حملة بحرية أخذت طوائف تجار جنوب الهند تظهر في سومطرة وبورما وماليزيا وجاوة أيضاً[2]. وهناك في تانجافور في عام 1030–31 نص يصف راجيندراكولا ديفا الأول بأنه ملك إيلاموريديشا، أي بلاد اللامور، في شمال سومطرة، بيد أن استمرار التأثير البوذي في ناغباتينام إشارة جلية إلى انخراط البلدة في شبكة تجارة واسعة عبر البحار تمتد إلى سريلانكا ومملكة شريفيجايا البوذية في جنوب شرق آسيا وبورما وكمبوديا. وكانت البعثات التي توفدها هذه الممالك إلى بلاط التشولا إنما تأتي لتقديم الأتاوات.

ولقد امتدت مصالح الملوك البورميين إلى جنوب الهند وتجاوزتها لتبلغ سريلانكا حيث كان الملك أنيروذا يدعم ملوك الكالينغا الجنوبيين حماة البوذية، في وجه الأمراء الذين ينتسبون بمولدهم إلى سريلانكا، في وقت كان التشولا فيه يقيمون في الجزيرة[3]. وتذكر السجلات كيانسيتا حاكم الباغان الثالث وقيامه عندئذ بتعيين وريثه الونغسيتا، وأنه قام برحلات عبر البحر إلى سريلانكا وشبه جزيرة الملايو أدت إلى مفاوضات مع التشولا. ولقد تحقق أثناء عهود ثلاثة من ملوك الباغان، من 1044 إلى 1112، قيام شبكة بورمية من المصالح الاقتصادية والدبلوماسية بلغت شرق الهند وغربها وسريلانكا وشبه جزيرة الملايو وأرخبيل أندونيسيا. وكان شرق البنغال قد بدأ عندئذ، كما رأينا (في الفصل الخامس)، يتأثر سلباً بالمنافسة بين كورومنديل وتجارة سومطرة – جاوة وتحول العرب المرافق لتلك الأحداث إلى البقاع الخاضعة للتشولا ومنتجات كورومنديل القطنية. ويبدو

(1) Chattopadhyaya, Coins and Currency, pp. 58–61.

(2) Champakalashmi, «Urbanization in Medieval Tamil Nadu», p. 56; K.A. Nilakanta Sastri, «A Tamil merchant guild in Sumatra», Tijdschrift voor Indische Tael–, Land– en Volkenkunde, LXXII (1932), pp. 314–28.

(3) Stargardt, «Burma's Economic and Diplomatic relations», pp. 55–56.

أن حملة راجيندرا تشولا في البنغال ما بين 1021–25 م قد أدت إلى قطع الصلة التجارية بين حكام جنوب شرق البنغال وشريفيجايا البوذيين. ولكن البورميين تولوا السيطرة على مراكز المون التجارية على ساحل بيغو [ناحية جنوب بورما، م] وكان قد تعرض للغزو من التشولا في عام 1024–25. وبسبب من اتصالهم بالمون الوثنيين الذين كانوا لعهد طويل مرتبطين بكونتش على ساحل الكورومنديل وسريلانكا – فقد تحولوا منذ عام 1057 إلى مذهب الثيرافادا البوذي. وفي سريلانكا كانت مصالح البورميين تتعارض أحياناً ومصالح التشولا. ولكن ثمة نصاً يعود تاريخه إلى عام 1178 يلاحظ أنه كان بوسع مملكة التشولا بلوغ ذلك الموقع انطلاقاً من مملكة باغان (بو – كان)[1].

ونخلص من هذا الدليل الذي عرضناه آنفاً أن القرن الحادي عشر كان لدى التشولا خطاً فاصلاً، وعصراً من التوسع السريع السياسي والدبلوماسي جاء في أعقاب نهضة تجارية ونمو اقتصادي في كل أرجاء جنوب الهند وسريلانكا وجنوب شرق آسيا. ولم تكن حملات التشولا غزوات عشوائية تشن على عجل من أجل النهب، بل يبدو أنها كانت فعالة في تدعيم شبكة جديدة من العلاقات التجارية والسياسية في منطقة كورومنديل. ولقد أضفت هذه الحملات ذاتها معنى إضافياً على دور التشولا الجديد باعتبارهم أكبر ملوك الهند الذي انتزعوه من الراشتراكوتا.

وجدير بالذكر أن أهم دافع كامن خلف التحول الاقتصادي الذي كان يجري آنذاك في المياه الشرقية لم يكن نماء داخلياً فرض لنفسه مظهراً خارجياً، وإنما نجم عن سوق متنامية أتت بها الصين في عصر سلالة السونغ. والواقع أن أفول سلالة التانغ وانحطاط قوة العباسيين كانا حدثين متزامنين تقريباً، وكان القرن الحادي عشر للصين – وذلك على النقيض من الشرق الأوسط الإسلامي – فترة من النمو الاقتصادي الباهر. فقد أدى التوسع الاقتصادي الذي حققته الصين إلى ازدياد العناية بالتجارة مع جنوب شرق آسيا، وفي حين أن منافذ التجارة البحرية للراشتراكوتا في كوجرات قد تضاءلت أهميتها، فقد ازدادت أهمية جنوب الهند والتشولا في سياق الفرص الجديدة. كذلك أفاد التشولا في المالبار

(1) K. R. Hall, International Trade and Foreign Diplomacy Medieval South India, Journal of the Economic and Social History of the Orient, vol. xx1, pt. 1 (1978), p.95.

من الصلات التي نشأت حديثاً مع مصر الفاطمية. ولا جدال في أن هذه التحولات العالمية كانت نسبية ومختلفة. ولكن المؤرخين يحدثوننا عن «المعجزة الاقتصادية» في أوائل عهد السونغ في الصين، وهذه إشارة إلى أن التحول الشرقي كان مفاجئاً على نحو صاعق، وإن كان انحدار الخلافة العباسية عملية تدريجية. فقد ازداد النفوذ الصيني في جنوب شرق آسيا جنباً إلى جنب مع ازدهار التجارة البحرية، خاصة في القرن الحادي عشر واستمر هذا الازدهار في بعض النواحي حتى أوائل حقبة المينغ (1430))، نتيجة التطور الصناعي والاقتصادي العظيمين اللذين حصلا في حقبة السونغ، وهي السلالة التي خلفت أسرة التانغ في العام 960.

والحق أن هذه الأحداث قد أثارت حيرة الاختصاصيين بالصين كما المؤرخين على وجه العموم، ومع ذلك ظلت الإجابات قاصرة لا تشبع فضولاً. فتطالع وليم هـ. ماكنيل يتحدث عن «تعميم النزعة التجارية في المجتمع الصيني على نطاق واسع» في أوائل عهد أسرة السونغ التي بتأثيرها المباشر على مئة مليون من البشر جعلت التوازن الحرج يميل على نحو مؤثر في تاريخ العالم[1]. فيمكن اعتبار التحول الذي طرأ على الاقتصاد الصيني والمجتمع أيام أسرة السونغ، كما يشدد ماكنيل، «توسيعاً للمبادئ التجارية في الصين التي ظلت مألوفة لعهد طويل في الشرق الأوسط». فأضافت إلى الممارسات التجارية زخماً مؤثراً في أرجاء العالم كله، من وجهة نظر الصناعة وتكنولوجيا التسليح، فاعتبرت الفترة ما بين القرن الحادي عشر والخامس عشر عصر هيمنة الصين. وكانت هذه التحولات في تلك الحقول الطارئة في الصين في القرن الحادي عشر مقدمة للإنجازات الأوروبية التي جاءت بعد عدة مئات من السنين.

وقد حدث تطور في إنتاج الفولاذ وإنشاء شبكة مواصلات جديدة ضمت القنال العظمى بين هوانغ هو وتشانغ جيانغ (يانغتزي) في وسط الصين، وإدخال أساليب نقل جديدة، وتحول من الضرائب العينية إلى النقدية، وتخصص بالإنتاج، وجاءت هذه التطورات كلها بعضها مع بعض، وترافقت مع ازدياد السكان وارتفاع مستوى الإنتاج؛ مما أدى إلى انتشار

(1) Pursuit of Power, pp. 24–62; and see Curtin, Cross-cultural trade, pp. 109–10 which agrees with McNeill's summary of the process.

سوق العملات الأجنبية ونشوء هرمية مدنية، بدءاً من مراكز مدنية كبرى على طول القنال العظمى. ولكن مثلما قامت أنماط الإنتاج الجديدة فإنها تفككت على نحو يثير العجب، وذلك، حسبما يرى ماكنيل، نتيجة تغير السياسات الرسمية التي قضت على إمكانية كل تقدم تكنولوجي ونمو اقتصادي. وجرى في القرن الثاني عشر إرساء نظام جديد في شمال الصين؛ مما أجبر سلالة السونغ على الانسحاب جنوباً. وفي القرن الثالث عشر قام حفيد جنكيز خان، قوبلاي خان مؤسس سلالة يوان، بإعادة فرض الإدارة الإمبراطورية المباشرة على مراكز إنتاج الحديد في هوبي وهونان، وبذلك تقلص الإنتاج. وكان النقل عبر القنال قد أصابه الاضطراب.

وتذهب النظرية إلى أن الحكومة الصينية قد تخلت يومئذ عن السياسة التحررية الليبرالية المعتمدة وذلك لمنع تمركز السلطة والثروة على نحو مستقل [عن سياسة الحكومة، م]. ولكن لئن كانت هذه الإجراءات فرضت كوابح لضبط نمو الرأسمالية في الداخل، فإن التجارة الخارجية عبر البحار كانت قد توطدت ورسخت واستمرت في ظل إمبراطورية يوان، بل وحتى تحت حكم سلالة المينغ، في القرن الخامس عشر حين دخل الأسطول الصيني كما يُزعم المحيط الهندي، وكان الانسحاب في النهاية نتيجة تخلي الحكومة عن الخوض في مغامرات وراء البحار. وخلاصة القول أن الحفز الذاتي لتنمية التجارة والصناعة قد أجهض بعد القرن الحادي عشر، ولكن تمكنت الصين من أن تحفظ وحدتها السياسية منذ عهد سلالة السونغ حتى الأزمنة الحديثة ما عدا فترات قصيرة من الانقطاع بتأثير مشكلات وراثة الحكم. أما في أوروبا فإن الوحدة السياسية لم يقيض لها أن تحفظ سوى ما كان هناك من نمو رأسمالي طليق غير مقيد.

لا يعد موضوع الخيار بين «الإمبراطورية والرأسمالية» قضية مهمة لنا، وإنما موضوعنا تجارة الصين عبر البحار في القرن الحادي عشر. ذلك أنه، كما خلص ماكنيل، نتيجة صعود الصين في القرن الحادي عشر، «بدأت روح تغيير جديدة تهب عبر البحار الجنوبية وتصل الشرق الأقصى بالهند والشرق الأوسط»[1]. وإنه لأمر مؤكد أن تجارة الصين بدأت تنمو بصورة منهجية منذ قرابة عام 1000 م في بحر الجنوب، وإن لم يخل الأمر من نكسات

(1) Pursuit of Power, p. 24.

موثقة وبخاصة منها من أنواع البضائع شبكات النقل للمسافات الطويلة كذلك جرى تصدير المعادن الثمينة إلى جانب الحرير، والمنسوجات الأخرى، والخزف، والسلع المطلية باللك، والحديد والفولاذ مقابل منتجات المناطق الاستوائية. وكانت تجارة الصين عبر البحار قد ازدهرت إلى حد بعيد بأيدي أفراد وعلى نحو مستقل عن سلطة الدولة، ولكن دخل الحكومة المتحقق نتيجة فرض الضرائب على التجارة الخارجية قد وصل في مطلع القرن الثاني عشر إلى 20 بالمئة من المجموع. وكانت عائدات حكومة السونغ في القرن الحادي عشر ضعفي أو ثلاثة أضعاف ما كانت حكومة التونغ تحققه في القرن الثامن. وأما الآن فإن نمو تجارة الصين عبر البحر أدى إلى قيام أوائل مناطق الاستقرار في جنوب شرق آسيا. والواقع أن ظروف نمو تجارة الصين عبر البحار لم تكن قد بلغت كامل نموها، إذ لم يكن أسطولها ذا شأن كبير، وتجارتها البحرية يحتكرها إلى حد بعيد تجار مسلمون.

والواقع أنه إذا كنا نعتمد قبل عام 1000م في معلوماتنا على المصادر العربية التي تتناول التجارة في المحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي، فإن المصادر الصينية غدت بعد ذلك التاريخ أغنى[1]، ذلك أن إمبراطورية السونغ أخذت منذ قيامها تولي نمو التجارة عبر البحار الكثير من الاهتمام، فشجعت التجار الصينيين على استيراد البضائع الأجنبية كما رحبت بحضور التجار الأجانب أيضاً إلى الصين. ويخبرنا وانغ غونغوو أن تجارة الصين في بحر الصين الجنوبي عند قيام حكم السونغ في العام 960م كانت على عتبة تطورات كبيرة[2]. ويعود الدليل على وجود هذه التجارة إلى القرن الأول قبل الميلاد، وبوسعنا أن نميز ثلاث مراحل من تطورها حتى قيام إمبراطورية السونغ.

ففي المرحلة الأولى كانت هناك تجارة البضائع الثمينة التي تستهلك في القصور، ودامت خمسة قرون حتى نهاية إمبراطورية التشين، ويهيمن عليها تجار يوثيه والهنود والشحن بالسفن، وأدت إلى صعود فونان لتكون أول إمبراطورية بحرية للتايلانديين. وفي المرحلة الثانية تجاوز الطلب المجوهرات والعطور ليشمل الأشياء المقدسة، واستمرت

(1) Cf. Chaudhuri, Trade and Civilisation, p. 248.

(2) The Nanhai Trade; A Study of the Early History of Chinese Trade in the South China Sea», Journal of the Malayan Branch of the Royal Asiatic Society, vol. XXXI, pt.2 (June, 1958), pp. 1–135.

هذه الحالة طوال حكم الأسر الملكية في الجنوب، وشهدت مشاركة تجار بو - سي (فارس) وكون - لون (الملايو) في تجارة نانهاي، ونمو اتصالات حميمة أشد وثاقاً مع جاوة وسومطرة وسريلانكا. وفي المرحلة الثالثة نشأت تجارة تعنى بالعقاقير والتوابل، وكان هذا إيذاناً بصعود قوة شريفيجايا التجارية وهيمنة الوسطاء والتجار الفرس والعرب المسلمين على تجارة الشرق الأقصى. ولقد تطور حجم التجارة عبر البحار وتضاعف في ظل سلالة السونغ في القرن الحادي عشر، كما يظهر مثلاً في بحث تشاو جو - كوا الواسع الذي تناول فيه التجارة في العام 1225م، كما في أعمال أسبق عهداً[1]. وكما يعرض لنا بول ويتلي فإنه «لم يسبق أن اضطلعت التجارة الخارجية بمثل هذا الدور المهم في اقتصاد الصين»[2].

ولم تقتصر مكاسب إمبراطورية السونغ التي تأسست على البحر على التجارة وحسب، بل على بيع المواد ذات العائدية العالية أيضاً، وتكاد كميات النباتات العطرية والعقاقير التي تدخل الصين على هذا النحو تقل عن الكميات المستوردة عبر هذه التجارة. ولكن طوال ازدهار التجارة الذي عرفته إمبراطورية سلالة السونغ من القرن العاشر إلى أواخر الثالث عشر، عانت الصين عجزاً تجارياً ولّد تدفقاً نقدياً كبيراً على امتداد دروب المسافات الطويلة حتى شاطئ أفريقيا الشرقية[3]. وكما أن الهند الغربية أو كوجرات انقطعت في القرنين التاسع والعاشر عن إصدار عملة معدنية خاصة بها حين انضمت إلى مجموعة الدول المتعاملة بالدينار الإسلامي، كذلك أصبحت بلدان البر الرئيس في جنوب شرق آسيا تمتنع عن التعامل بالنقود المعدنية المحلية في أواخر القرن العاشر، وذلك حين أخذ الذهب الصيني بالهيمنة على أسواقها. وليس يعرف عن سك النقد إلا شيوعه في

(1) Chaudhuri, op. cit., pp. 56, 248; Jung-Pang Lo, «Maritime Commerce and its Relation to the Sung Navy», Journal of the Economic and Social History of the Orient, vol. XII (1969), pp. 57–101; idem, «The emergence of China as a sea power during the late Sung and early Yuan periods», Far Eastern Quarterly, vol. XIV, 4 (May, 1955), pp. 489–503.

(2) P. Wheatley, «Geographical Notes on some Commodities involved in Sung maritime Trade», Journal of the Malayan Branch of the Royal Asiatic Society, vol. 32, pt.2 (1961), pp. 5–140.

(3) J.K. Whitmore, «Vietnam and the monetary flow of eastern Asia, thirteenth to eighteenth centuries», in: Richards, J.F. (ed.), Precious Metals in the Late Medieval and Early Modern World (Durham, 1983), pp. 363–5.

منطقة فيتنام إبان العقود الأولى من إمبراطورية اللاي (1224–1010). وفي عهد السونغ (1126–460) وسونغ الجنوبية (1127–1279) استقر ميزان التجارة مع اليابان بشكل أساسي بالذهب، ولكن اليابان كانت تستورد الفضة الصينية في أواخر القرن الحادي عشر، والعملة النحاسية الصينية[1].

وفي مجال تجارة السونغ عبر البحار كان العرب واليهود والهنود والشعب الذي يسكن شبه جزيرة الملايو والأرخبيل يعملون وسطاء. وقد أصبح التشولا يتداخلون مع الصينيين وبورما عبر شريفيجايا، وبوساطة عملاء ملوك شريفيجايا دخل الذهب الصيني ميناء ناغاباتينام في القرن الحادي عشر[2].

ولقد عزز البورميون دولتهم في باغان في عام 1044، واللاي في شمال فيتنام في 1010، والخمير في أنجكور [كمبوديا، م] بعد عام 944، بوصفها جزءاً من عملية تشكيل الدولة التي رافقت التحول في التجارة العالمية. ولكن شريفيجايا وإمبراطورية الملايو البحرية تركزت جميعها في جنوب شرق سومطرة التي كان العرب يشيرون إلى ملكها بلقب «المهراجا» أو «ملك أراضي المحيط»، ويدين بأصله وغناه كلياً إلى امتداد تجارة المحيط الهندي إلى الصين. وقد أطلق الصينيون على هذه المملكة اسم سان – فو – تشي ويخبروننا أنها كانت تسيطر على مضائق (مالقة) بوساطة ستار حديدي عبر الممر الذي كانت تستخدمه السفن الأجنبية في الاتجاهين. وكانت الملايو قد بدأت أولاً بالمشاركة في تجارة القارة الأسيوية إبان القرنين الخامس والسادس. ولقد ازدادت التجارة عبر البحار في تلك الفترة، وليس ذلك بسبب من تحول الطريق البري، وإنما لازدياد حاجات جنوب الصين. ولكن تجدر الإشارة إلى أن صلة الصين بالأرخبيل قبل القرن السابع لم تكن تنطوي على ود شديد[3].

وكانت التجارة عبر البحار التي قامت في القرنين الخامس والسادس ما تزال محصورة

(1) K. Yamamura and T. Kamiki, «Silver mines and Sung coins– A monetary history of medieval and modern Japan in international perspective», in: ibid., pp. 331, 333, 336–7.

(2) Epigraphia Indica, vol. 32 (1957– 58), pp. 161, 166.

(3) O.W. Wolters, Early Indonesian Commerce: A study of the origin of Srivijaya (Ithaca, 1969), pp. 24, 76.

أساساً بين الصين وغرب آسيا، وليس بين الصين وأندونيسيا[1]. فلما تراجعت تجارة الخليج العربي، على أي حال – بين سقوط [عاصمة الفرس، م] ستيسيفون [المدائن، م] وبناء العباسيين بغداد في العام 762 – تسرب الكثير من البضائع ذات المصدر الأندونيسي (بالإضافة إلى الفلفل الهندي على سبيل المثال) إلى تجارة الصين، وهذا ما يوفر الأساس الذي يمكننا من فهم السبب في إرسال شريفيجايا الوفود إلى الصين في القرن السابع[2]. فغدت العلاقة الصينية – الماليزية الآن حقيقة مهمة في التجارة الآسيوية[3]. فلما حل القرن العاشر أصبح تجار الخليج العربي يشيرون إلى باليمبانغ [سومطرة، م] على أنها «المرفأ مقابل الصين»[4]. ويبدو أن المرفأ ذاته تلقى أعظم حافز من تجارة الصين في أوائل حقبة سلالة السونغ، في حين تقلصت أسباب ثروة المهراجا في السنوات الأخيرة من عهد سلالة التانغ[5]. ونفاجأ إذ نرى في نهاية القرن العاشر وبداية الحادي عشر، أي مع توسع تجارة السونغ عبر البحار، أن الصراع يحتدم لزيادة نصيبهم من الأرباح المتأتية من تجارة صار عدد المشاركين فيها أكبر من ذي قبل.

وأخذت البعثات التجارية تزداد من شريفيجايا إلى الصين في هذا الوقت، والنزاع يتفجر مع الجاويين والتاميل، اللذين زعم كلاهما الإغارة على عاصمتهم في 992 و 1025 على التوالي[6]. فنشأت منظومة من التحالفات المتأرجحة بين التشولا التاميل، والملاويين والجاويين، والبورميين والسريلانكيين[7]. وقام مهراجات شريفيجايا بالعمل مع إمبراطور الصين في إطار من العلاقة المتبادلة المفيدة ضمن نظام من التبعية التجارية، وفي مطلع القرن الحادي عشر أقيم معبد في عاصمة المهراجا للصلاة كي ينال الإمبراطور الصيني الحياة المديدة[8]. وكان الإمبراطور الصيني يغدق على المهراجا الأعطيات والألقاب

(1) Ibid. p. 94.

(2) Ibid., pp. 232–4.

(3) See also O.W. Wolters, The fall of Srivijaya in Malay history(Ithaca, 1971), p. 40.

(4) Ibid., p. 19.

(5) Ibid., p. 42.

(6) Wolters, Early Indonesian Commerce, pp. 20, 107–8.

(7) Cf. Wolters, Fall, p. 2.

(8) Ibid., pp. 15, 20, 40.

العسكرية في فترات معينة[1]. وعندما اندلع نزاع مسلح في القرن الحادي عشر بين التشولا وشريفيجايا بشأن مصالح تجارية، ازدادت وتلاحقت سفارات الطرفين إلى الصين. وكان هجوم التشولا على شريفيجايا في العام 1025 (الذي أدى إلى أسر الملك) أول تحد لهيمنة شريفيجايا على المضائق التي تمر منها تجارة الصين منذ النصف الأول من القرن السابع. وقد قام الجاويون بغزو شريفيجايا في العام 992، وكان مبعوثو جاوة قد بلغوا الصين في ذلك الحين، وكثيراً ما كانت الحرب تستعر بين جاوة وسومطرة[2].

والحق أن التسهيلات التي يوفرها مركز توزيع البضائع في باليمبانغ لم يكن يستثني من خدماته المرافئ الأندونيسية الأخرى حتى في تلك الأيام[3]. ولا بد أن التجار الجاويين كانوا في أوائل القرن العاشر يمقتون هيمنة شريفيجايا على التجارة[4]، ولكن التهديد الجاوي أمكن تفاديه بقيام شريفيجايا (في الأغلب) بتدمير كراتون شرق جاوة في العام 1016. ولكن ليس هناك سوى الروايات المتأخرة من عهد سلالة السونغ التي تشير إلى أن جاوة أصبحت شريكاً تجارياً مهماً للصين. ولما حل عام 1178، وفق ما أورد تشاو تشو - فيي، كانت جاوة قد فاقت شريفيجايا ثراء. كذلك لم تدم هيمنة شريفيجايا على الأرخبيل طويلاً بعد القرن الحادي عشر، وعندئذ صارت المرافئ الأخرى، ومن بينها مرافئ جاوة، تشارك أكثر فأكثر في تجارة الصين، وتزداد جذباً للتجار من المالبار وكورومنديل، فضلاً عن المسلمين أو اليهود من القاهرة. وهكذا بات توسع التجارة الصينية - التي كانت تقدم في مرحلة سابقة الأساس لرخاء شريفيجايا - يشكل تهديداً الآن للإمبراطورية مطلقاً نزعات أحدثت اضطراباً في المنظومة التجارية التي تعتمد على مركز توزيع السلع في جنوب شرق سومطرة، وذلك بتفضيلها مرافئ جاوة وسواها، كالمرافئ في شمال غرب سومطرة[5].

في الموعد الذي سارت فيه حملة راجيندرا إلى شريفيجايا، قرابة عام 1025، كان قد

(1) Ibid., p. 41.
(2) Wolters, Early Indonesian Commerce, p. 251.
(3) Wolters, Fall, p. 19.
(4) Wolters, Early Indonesian Commerce, p 251.
(5) Ibid., p. 252; Fall, p. 42.

مضى ربع قرن من التجارة النشطة التي حرص التشولا على استمرارها مع الشرق[1]. ويبدو أن هذه الحملة كان يراد لها أن تزيد حصة التشولا من هذه التجارة. وهناك نص يعود إلى تلك الفترة محفوظ في تنجافور ويرد فيه ذكر ثلاثة عشر مرفأ في جنوب شرق آسيا، وكان راجيندرا قد تغلب عليها، وجميعها تابعة لشريفيجايا[2]. وليس هناك من دليل على أنه كان لها تأثيرات سياسية دائمة، ولكن شريفيجايا لم تتمكن من استعادة هيمنتها بعد تدخل التشولا. وتذكر حوليات السونغ أن أول سفارة قامت بها تشو - ليين (تشولا) إلى الصين وصلت في العام 1015 وكان ملك التشولا يومئذ لو - تسا - لو - تسا (راجاراجا). كما كانت هناك سفارة ثانية وثالثة من تشولا وبلغت بلاط السونغ في عام 1033 ثم في عام 1077[3]. وفي العام 1067 قام التشولا بغزو شبه جزيرة الملايو بحجة الاستجابة لدعوة لقمع تمرد - مما جعل المؤرخين الصينيين يحسبون أن تشو - لين كان في تلك الفترة حليفاً لسان - فو - تشي. إلا أن ثمة لوحاً في معبد طاوي في كانتون في العام 1079 يشير إلى ملك التشولا «صاحب سان - فو - تشي، أي شريفيجايا، الذي أهدى المعبد 600 ألف قطعة نقد ذهبية»[4]. وجلي أن شريفيجايا كانت تتمتع بموقع إستراتيجي في تجارة التشولا مع الصين[5]. كذلك تذكر المصادر الصينية صراحة أن ثمة عقداً تجارياً نظامياً مع الموانئ الهندية، تمت المحافظة عليه ما دامت إمبراطورية السونغ قائمة. وكانت مرافئ التشولا مصدر الكثير من السلع الثمينة، وتشمل القطن والمنسوجات الأخرى، والتوابل والعقاقير، والكهرمان والمرجان، والنباتات العطرية والعطور.

وقد احتلت مملكة التشولا المرتبة الأولى إلى جانب شريفيجايا وجاوة والدولة الفاطمية في مصر[6]. وكان التجار المسلمون من البحر الأحمر ومصر قد بدؤوا الآن باستخدام مرافئ جنوب الهند بوصفها مراكز متقدمة لتجارتهم مع الصين، وكما في مالبار أخذت أماكن استقرار المسلمين تزداد زخماً في القرن الحادي عشر على ساحل كورومنديل وفي

(1) Cf. Nilakanta Sastri, Colas, pp. 219-20.
(2) Hall, Maritime Trade, p. 85.
(3) Nilakanta Sastri, Colas, p. 219.
(4) Hall, Maritime Trade, p. 201.
(5) Ibid., pp. 88, 95-96.
(6) Hall, «International Trade and Foreign Diplomacy», p. 76.

مادوراي[1]. وتبرز الوثائق العربية والعبرية بين بضائعها التوابل والنباتات العطرية ونباتات الصباغة والعقاقير والحرير وخاصة، مرة أخرى، المنتجات القطنية.... واللؤلؤ، والحديد والفولاذ، والأدوات النحاسية والبرونزية، وأصداف الودع والخزف، والمواد الغذائية مثل جوز الهند، أو المنتجات الصينية التي بلغت الفسطاط (عاصمة الفاطميين) عن طريق مرافىء جنوب الهند[2]. وكان التجار اليهود موجودين أيضاً في «المعبر»، وشأنهم شأن المسلمين كان هؤلاء التجار ينطلقون أحياناً من مرافىء كورومنديل وتسلم السفن أشرعتها للريح وهي تمخر عباب البحر إلى جنوب شرق آسيا. إذاً لم تكن منطقة جنوب الهند مجرد منطقة استيراد وتصدير وحسب، بل كانت مشاركة بكل معنى الكلمة، وعن جدارة، في التجارة الآسيوية، ولها علاقات منتظمة مع عمقها، مما كان يتيح للمنتجات المحلية بلوغ شرايين التجارة البعيدة.

و - «أرض الذهب»:

تتراصف «جزر البحر الشرقي»، أي شبه جزيرة الملايو وجزر سوندة بالعرض على طريق الاتصال التجاري بين الهند والصين وتمثل منطقة عبور بين هاتين الحضارتين. فمن الناحية التاريخية كانت أنماط الثقافة الهندية منتشرة على نحو واسع منذ القرون الأولى من الميلاد حتى أواخر القرن العاشر والحادي عشر، حين بدأت سلالة السونغ تهيمن على التجارة والسياسة في البحر الشرقي.

لم يكن للهند ولا للصين، حتى القرن الثاني الميلادي، تأثير تجاري مهم على جنوب شرق آسيا. ذلك أن صلة الصين بالهند والشرق الأوسط كانت تتم عن طريق البر، عبر آسيا الوسطى؛ وهذا هو «طريق الحرير» الذي بوساطته وصلت البوذية في القرن الأول الميلادي إلى هذه البلاد [الصين، م]. ولعل الصينيين قد أظهروا القليل من الاهتمام أو لم يهتموا بالملاحة في المحيط الجنوبي حتى زمن سلالة التانغ أو السونغ خاصة. ومن ناحية أخرى، كان من شأن انتشار البوذية الهندية في الصين منذ قيام سلالة الهان حتى

(1) Cf. p. 78.

(2) Goitein, «Letters and Documents».



خريطة جنوب شرق آسيا وأندونيسيا

التابع، أن أضر بالكونفوشيوسية، وعزز تأثير التجار الهنود ونفوذهم في جنوب شرق آسيا. وحين استولى ملوك الغوبتا على وادي الغانج وأجزاء من جنوب الهند في القرنين الرابع والخامس الميلاديين، استعاد النفوذ الهندي من جديد قوته في الخارج وانطلق، خصوصاً، بفضل البالفا في كانتشي[1].

عود على بدء! فمنذ القرون السابقة للميلاد حتى نهاية القرن الأول الميلادي، كانت العقود التجارية تقتصر على مرافئ هندية في خليج البنغال وأقوام مثل المون على الشواطئ المقابلة، في حين كانت حركة البضائع الهندية تتجه أساساً ناحية الغرب، متبعة الأنماط الهلنستية التي كان يسير عليها السلوقيون، ونهجهم في ذلك الدخول في مشروعات مشتركة مع تجار في المنطقة أسفل البحر الأحمر. ولقد غدت تجارة الرومان مع الهند مهمة قرابة عام 90 ق. م، ثم انحدرت أثناء الحروب الأهلية، ثم أحياها أوغسطس قرابة عام 30 ق. م ومن ثم أخذت تتنامى باطراد حتى أصدر فيسباسيان (69–79 م) أوامره بمنع استمرارها للحيلولة دون تصدير الذهب. وقبل فيسباسيان تصدى نيرون (54–68 م) للمشكلة ذاتها بأن خفض من محتوى الذهب في قطع النقد المعدنية الرومانية. وكانت مرافئ الهند الجنوبية قد برزت في هذا الوقت، بوصفها مراكز تجارية مستقلة، وأصبحت السفن الرومانية تستخدم الممر في فترة الأمطار الموسمية من عدن إلى الهند. وقد زعم بليني، ولعله كان مبالغاً في ذلك، أن الهند كانت تستهلك 55 مليون سسترس [عملة رومانية ذهبية قديمة، م] سنوياً، في حين كان مجموع ما استهلكته الهند والصين وبلاد العرب مجتمعين 100 مليون سسترس. وبعد أن انحدرت تجارة الرومان، خلفهم اليونانيون والساسانيون، وتولى هؤلاء متابعة التجارة غرباً وتطويرها في مناخ من المنافسة المتبادلة. وهناك إشارات، حيث ألمح أولاً سيلفان ليفي إلى أن طموح الهنود للعثور على الذهب قد دفعهم في القرون الأولى بعد الميلاد إلى التوجه نحو جنوب شرق آسيا. والواقع أن جنوب شرق آسيا قبل أن يصبح معروفاً لدى الهنود بأنه أرض التوابل والكافور والأخشاب العطرية، كان يعرف طوال قرون بأنه «أرض الذهب» أو سوفارنبهومي[2]. فتذكر ملحمة

(1) Cf. Coedes, Indianized States, pp. xv, 246; J.F. Cady, Southeast Asia: Its Historical Development (New Delhi, 1976), pp. vi, 21–25.

(2) Coedes, Indianized States, pp. XV, 19–20; Hall, Maritime Trade, pp. 28–29, 33–38.

الرامايانا[1]، مثلاً، أن في «جزر الذهب» والفضة، ما بعد سريلانكا، سبعة ممالك. ويتحدث بطليموس أيضاً عن «المعدن الهائل» في رمال أندونيسيا. وكانت الهند قبيل بداية العصر المسيحي، حسبما ذكر ليفي، قد فقدت مصدرها الرئيس من الذهب في سيبريا بسبب التحركات البدوية في آسيا الوسطى. وحين حظر فيسباسيان تصدير السسترس أصبح افتقار الهند للذهب شديداً. وقد ازداد السعي وراء الذهب ولازمه توسع تجاري وثقافي للهند في جنوب شرق آسيا، وفوق ذلك تزامن مع التحسينات التي طرأت على تصميم القوارب والسفن وطرائق الملاحة. وقد انتشرت بوذية المهايانا الجديدة استجابة لديناميات التوسع التجاري، وكانت هذه بداية «التهنيد» في جنوب شرق آسيا.

لقد أخضع جورج كوديس هذه العملية، على ما هي عليه من التعقيد والامتداد طوال ألف عام من الزمن، لوصف منهجي مرتب حسب التسلسل الزمني للأحداث التاريخية[2]، إذ يرى: «أن توسع الحضارة الهندية إلى أقطار وجزر الشرق تلك حيث بدت الحضارة الصينية، التي تحمل تطلعات مماثلة على نحو لافت للنظر، وكأنها قد نجحت في التقدم عليها، هي إحدى الأحداث البارزة في تاريخ العالم»[3]. وجدير بالملاحظة أن رواسب عملية التهنيد في الدول الحديثة في جنوب شرق آسيا ما تزال ملحوظة بيسر، في المفردات السنسكريتية، وفي أصل الأبجدية الهندية وفي تأثير القانون الهندي والتنظيم الإداري وصمود التقاليد البراهمية في البلدان التي تحولت لاحقاً إلى الإسلام أو البوذية السنهالية، وأكثر من أي أمر آخر في حضور هندسة العمارة القديمة وفن النحت الذي يستلهم فنون الهند، ومع النقوش السنسكريتية. وكان التهنيد الذي بدأ قرابة بداية العصر المسيحي، في الوقت الذي انتهت فيه هجرة الميلانيزيين والأندونيسيين والأوسترو – آسيويين قبل التاريخ، وكان «الأساس» الذي انتشرت فوقه المدنية الهندية بالغ التنظيم، فهؤلاء الأقوام كانوا على معرفة بزراعة الأرز المروي وتربية الماشية، واستخدام المعادن، ويتمتعون

(1) انظر ملحمة الرامايانا: تأليف فالميكي، ترجمة وتقديم عبد الإله الملاح، منشورات المجمع الثقافي، أبو ظبي، 2003.

(2) op. cit. The work was first published as Les Etats Hindouises d'Indochine et d'Indonesie (Paris, 1948).

(3) Indianized States, p. xvi.

بمهارات الملاحة البحرية، كما كانت تجمعهم وشبه القارة الهندية خصال مشتركة[1]. وبعبارة أخرى، كانت هناك جماعة ثقافية قبل - الآرية تجمع بين الهند ومنطقة جنوب شرق آسيا والأرخبيل. بالإضافة إلى أن الأندونيسيين حملوا معهم مدنيتهم عبر المحيط الهندي إلى مدغشقر، ولربما كان ذلك قبل عملية التهنيد. وكانت إحدى المشكلات الرئيسة في التاريخ الأندونيسي أو تاريخ جنوب شرق آسيا التي ما زالت معلقة لا تجد لها حلاً تتصل بأهمية «الأساس» السابق للثقافة أو «الأرضية الهندية».

إنه لمن الممكن النظر إلى تهنيد جنوب شرق آسيا باعتباره امتداداً خارجياً لعملية بدأت في شمال الهند، ومن ثم انتقلت تدريجياً إلى المناطق الخارجية. ولكن يمكن النظر إلى الأمر على أساس أن منظومة الثقافة الهندية لم تضرب جذوراً عميقة بذات القدر خارج شبه القارة، ولم يكن يزيد أمرها عن مجرد قشرة لامعة، أو أنها مجرد ديانة ملكية أرستقراطية تقتصر على إطار ملكي، ويتجلى تأثيرها في الكتابة والمفردات، والتقويم، والعملات المعدنية، ومفهوم نشأة الكون، والأساطير، وموضوعات الملاحم، والفن والعمارة، فضلاً عن المؤسسات الإدارية والقانونية، إنما ليس وفق منطلقات اجتماعية براهمانية خالصة ونظام الطبقات الاجتماعية المغلقة أو «الفلسفة»[2]. إن استخدام مصطلح التهنيد Indianization - أفضل من استخدام مصطلح الهندوستانية Hinduization، لأنه يأخذ في الاعتبار البوذية أو «شيفا - بوذية»، وهذا أفرز مجموعة أدبية واسعة وجدلاً ما زال مستمراً بشأن السمات العملية. وتبعاً لـ«كوديس»، على أي حال، تتفق التفسيرات الراهنة جميعها على أن ذلك تم بوسائل سلمية وغير تسلطية إلى حد بعيد. وهكذا غالباً ما كان يقابل هذا الوضع بـ«صيننة» أجزاء من بر جنوب شرق آسيا.

ويذكر أن الهنود، على العكس من الصينيين، لم يمضوا على درب الغزو والضم والإلحاق؛ ولا كان الأمر ينطوي على أتاوة تُفرض اعترافاً بسيادة البلد الأم. وهكذا نشأت دول هندية الطابع، في كمبوديا وتشمبا وشبه جزيرة الملايو، وسومطرة، وجاوة وبالي، وبين البورميين والتايلنديين الذين تلقوا الثقافة الهندية من المون والخمير، بيد أن هذه

(1) Ibid., pp. 8-11.

(2) Ibid., pp. 15, 33-34; R.S. Wicks, «The Ancient Coinage of Mainland Southeast Asia», Journal of Southeast Asian Studies, vol. XVI, no. 2 (1985).

الدول كانت تحكم من ملوك مستقلين ذوي أصول محلية أو دم مختلط، وكانوا على صلة بمستشارين هنود أو اكتسبوا الثقافة الهندية، إنما ليس من حكام هنود يتشبهون بقادة فيتنام الصينيين. بل لقد كان تمثل الثقافة الهندية سلمياً وأخذت بها الطبقات الارستقراطية التي جعلت منها امتيازاً شخصياً لها، ولم يكن ذلك نتيجة غزو واحتلال وفرض حكم سياسي.

ففي جنوب شرق آسيا غدت عقائد هندية، وخاصة عبادة شيوه [شيفا، م] امتيازاً ملكياً يزيد من رفعة منصب الملك المقدس أو الرباني (وفي النهاية «المسرحي») في هذه الدول. وقد بات اللينغام [يصور على شكل قضيب الذكر، باعتباره المبدأ الحيوي، م] وينتصب على هيكل هرمي وسط المدينة الملكية، محور العالم، يمثل الجوهر الأساسي للملكية، وقد حصل عليه مؤسس السلالة الملكية من شيفا عن طريق أحد البراهمة. وعبر الكاهن البراهماني تكون المشاركة في السر الإلهي بين الإله والملك على جبل ميرو المقدس الذي قد يكون الجبل الطبيعي أو مرتفعاً مصطنعاً يرمز إلى الأصل. وفي الدلالة الكونية للجبل في الدول الغنية أرضها بالأرز المروي يكون المزيج المكون من مذاهب البلد ذاته والهندية ملفتاً للنظر[1]. ذلك أن الجبل عند الأقوام الهندية والجوار مقر أرواح الأجداد، وبنسبته إلى شيفا الذي يوصف بـ«رب الجبل»، ينال موقع الملك تأييداً أعظم. ولعل الكونفوشيوسية كانت أقل تكيفاً مع مثل هذه التقاليد الشعبية، وربما كان هذا أحد الأسباب التي جعلت الصينيين يعجزون عن إقامة حكومات متينة في منطقة دلتا النهر الأحمر في هذه المرحلة المبكرة[2].

فمن هم، بعد كل شيء، أدوات التهنيد؟ أكان التجار من نفذ هذا التحول، طالما أنه ليس هناك من دليل على سيطرة هندية مباشرة أو «استعمار» سياسي هندي؟ إن هذا أمر مستبعد. فمعظم جنوب شرق آسيا كان يتسم، كما زعم فان ليور، بتقسيم واضح بين تشكيلات اجتماعية أرستقراطية-زراعية وعالم تجارة قوامه باعة جوالون، وحشد عظيم من صغار التجار الجوالين المستبعدين من حياة البلاط والسياسة النخبوية[3]. وبما يتصل بالتاريخ الهندو - أندونيسي فقد رفض فان ليور، نظرية (إن. جيه. كروم) القائلة بأن التجار

(1) Hall, Maritime Trade, pp. 5-6.

(2) Ibid., p. 6.

(3) Indonesian Trade and Society.

الهنود قاموا بتحويل أندونيسيا عبر عملية تسلل سلمية تدريجية ثم عبر المصاهرات، مما أدى إلى نشوء طبقة خليط من الهندو-أندونيسيين. فمجرد فكرة أن النفوذ الهندوسي كان منذ البداية أشد قوة في داخل جاوة (كما هي الحال في بعض أهم مراكز الثقافة الهندية التي نشأت في مون دارفاتي وأنجكور وباغان بورما) مما هو عليه في الدول الساحلية يتعارض مع هذه الفرضية. وكان كروم مصيباً في رفض فكرة وجود إمبريالية سياسية إذ لا يمكن للتجار أن ينهضوا بهذه المهمة - وهم على ما علمنا من عزلتهم عن البلاطات. فمن هم ناشرو الهندوسية الأوائل؟ إذ ليس يرجح أن يكون الباعة الجوالون الهنود هم الناشرين لأي موضوع يتصل بعرض الهندوسية في البيئة الأندونيسية، أي التكريس الطقسي للسلالات الملكية والتنظيم البيروقراطي والخ...

وكان النفوذ الهندوسي يقتصر في أندونيسيا على البلاطات والمعابد والأديرة، وما كان لها إلا أن تتأثر بالهرمية البراهمية التي كانت على مسافة مرحلتين من التجار، نظراً لأن هؤلاء من الدرافيديين العامة فضلاً عن كونهم من التجار الجوالين. كما أن البراهمة لم يأتوا بمبادرة منهم، وإنما جرت دعوتهم إلى البلاطات الأندونيسية من أمراء المنطقة وهدفهم توسيع مدى خضوع رعاياهم طقسياً وبيروقراطياً وارتفاع مكانتهم بين أقرانهم من الأمراء[1]. وهكذا يكون التفسير الذي أتى به فان ليور مستخلصاً من أولوية بنى الدولة الزراعية المتوارثة في مجتمع محلي. كذلك الفرضية التي أتى بها بما يخص أسلمة الأرخبيل مستمدة من ثنائية تاريخية ثابتة بين مجتمع زراعي وتجار جوالين. وكانت أسلمة الأرخبيل قد تحددت بتعارضات سياسية بين الساحل والداخل، في العالم الأندونيسي ذاته[2].

من المتفق عليه عموماً أن تمثل الإسلام واستيعابه قد فاق التأثير الهندي. وما يبديه كوديس من اهتمام بعملية التهنيد باعتباره قضية تخص الأرستقراطية الأندونيسية إنما هو أقل من اهتمام أطروحة فان ليور والعديد من أتباعه بها، ولكنه يقتبس أيضاً نصوصاً تكون برهاناً على أطروحة فان ليور القائلة بأنه كان يستعان بالبراهمة الهنود في البلاطات

(1) Cf. Hindoe-Javaansche Geschiedenis (The hague, 1931).

(2) Cf. pp. 85-86.

بطلب من زعماء أندونيسيين محليين لإبراز سطوتهم ومكانتهم[1]. ويظل الاختلاف يدور حول وقائع الزيجات المختلطة والسلالات الملكية ذات الأصل الهندي. ولا تخلو نظرية استيطان التجار والهنود الآخرين والمهاجرين في الأرخبيل من شيء من الحقيقة، وإنما هي قطع قاصرة عن أن تصدق على معظم المناطق. ولسوف نظل نتناول قضية المبادرة الهندية أو الأندونيسية - التي يصعب تقدير الأهمية النسبية لها من الناحية الفعلية - وجوانب التهنيد الأخرى لوقت طويل من الزمن[2]. وهناك نقطة بارزة وهي أن كان تعميم الهندوسية قد أثر بصورة رئيسة على الأرستقراطية، فليس من الضروري أن تنتقل البوذية بوساطة المهاجرين من الشرائح العليا - البراهمة أم سواهم - وإنما يمكن أن تنسب إلى مستوى أكثر شعبية بما يشمل النساك المبشرين الهنود، والمتحولين إلى العقيدة الجدد، والتجار من أهالي جنوب شرقي آسيا. فقد كانت البوذية ديانة تجارة وتجار، وليس لها إلا القليل من الإسهام في السلطة السياسية والإدارة.

ولطالما كان يغلب على تأثير البوذية في جنوب شرق آسيا التفرعات النظرية في البراهمانية إلا حيثما نشأت دول زراعية. وقد حدث هذا على نحو مشابه لما حدث لحكم البوذية رسمياً في شبه القارة الهندية ذاتها. بيد أننا نعجب إذ نرى البوذية قد ظلت تحتفظ بطريقة أو بأخرى بأجزاء واسعة من جنوب شرق آسيا حتى بعد أن انحسرت تماماً عن المكان الذي صدرت منه. وقد قامت البوذية طبعاً بتطوير نفسها منذ أن بدأت بالتوسع عالمياً بأن أخذت بعناصر براهمانية وعملت على تبنيها في جنوب شرق آسيا أيضاً، ومع ذلك، فثمة فارق هنا، وينبغي نسبته في الأرجح إلى الوضع الحدودي لجنوب شرق آسيا بوصفه منطقة خلفية للهند تتأرجح بين شبه القارة الهندية والصين.

يعد الوصف الطوبوغرافي العربي لجنوب شرق آسيا والأرخبيل الأندونيسي غير مرض، وما زال مختلطاً بالمفاهيم البطليمية وأسماء الأماكن المترجمة عن اليونانية[3]. فقد كانت

(1) Cf. Indianized States, pp. XVII, 9, 15-16, 21, 23-24, 33; «Le substrat authochthone et la superstructure indienne au Cambodge et a Java», Cahiers de l'Histoire Mondiale, 1, 2 (1953).

(2) See also: I.W. Mabbett, «The «Indianization» of Southeast Asia: Reflections on the Historical Sources», Journal of Southeast Asian Studies, vol. VIII, no. 2 (1977).

(3) Cf. Tibbetts, Arabic Texts, pp. IX, 3, 10, 17.

المعلومات المتوافرة للجغرافيين العرب تقتصر على روايات التجار والبحارة وموشاة بمقتطفات من الأدب الهندي والتراث الأسطوري، وخاصة كتاب «عجائب الهند» الذي له شهرة واسعة في الشرق الأوسط وغرب أوروبا. ولكن نادراً ما يتخلل الصورة مواد تاريخية وسير ذاتية، وإن كان يتم تعريف الملوك (مثل الشيلندرة في جاوة ومهراجات شريفيجايا، والملوك الباغان في بورما، والملوك الخمير في كمبوديا) بألقاب أسرهم أو يتم إلحاق أسماء مناطقهم السياسية بأسمائهم. كذلك كثيراً ما تتكرر المقاطع حرفياً على مدى قرون. كما يتم إيلاء التوابل والعقاقير اهتماماً كبيراً، وإن كانت النصوص التي تتناول جزر التوابل غدت لهذا السبب ذات طبيعة أسطورية. وإن خريطة الإدريسي غير ذات نفع هنا، إذ تصور «الجزائر» التي ورد ذكرها في النصوص القديمة دونما شكل محدد. وتتضاءل المصادر العربية في نهاية القرن العاشر مما يعكس انكماش التجارة مع الشرق الأوسط؛ ثم يصبح من المستحيل بدءاً من القرن الحادي عشر تحديد أسماء المواقع على الإطلاق.

والمتفق عليه بين الجغرافيين العرب، على أي حال، أن هذه المواقع تنتسب إلى الهند، وليس الصين[1]. وربما كان المسعودي أكثرهم تمحيصاً هنا، إذ قال: «وأرض الهند أرض واسعة في البر والبحر والجبال، وملكهم متصل بملك الزابج وهي دار مملكة المهراج ملك الجزائر، وهذه المملكة قدر بين الهند والصين، وتضاف إلى الهند»[2]. وياقوت وحده الذي يتحدث عن «المعبر» بوصفه آخر الهند وجاوة بداية الصين. ويعتقد أبودلف قرابة العام 940 م، ولعله استقى معلوماته من مصادر صينية بأن كلة (في ماليزيا) هي بداية الهند.. ولكن لشعبها عادات مماثلة للعادات في الصين ويخضع ملكها لملك الصين. أما عبارة زابج قبل سنة 860 م فتشير إلى جاوة وسلالة الشيلندرة، وأما بعد ذلك التاريخ فإن زابج باتت تماثل شريفيجايا، وهي سان – فو – تشي عند الصينيين، أو الأرخبيل كله[3]. وهناك كتاب عرب شأنهم شأن بطليموس يجعلون الساحل الأفريقي يمتد باتجاه الصين، وبذلك تلتبس عندهم الزابج (جزر الهند الشرقية) والزنج (شرق أفريقيا). ولكن البيروني، في القرن الحادي عشر، جعل جميع هذه المناطق في رزمة واحدة: «الجزر الشرقية في

(1) Ibid., pp. 20, 39–40, 55.
(2) المسعودي، مروج الذهب، 1، ص82.
(3) Tibbetts, Arabic Texts, pp. IX, 19, 21, 107.

المحيط، الأقرب إلى الصين منها إلى الهند، هي جزر الزابج التي يدعوها الهندوس «سوفارنيا – دفيبا» أي جزر الذهب. والجزر الغربية في هذا المحيط هي جزر الزنج وفي الوسط جزر الرامني وجزر ديفا (المالديف واللاكديف) التي تنتمي جزر قمار إليها أيضاً»[1].

التسلسل الزمني للتهنيد والتطورات التجارية في القرن الحادي عشر:

قامت أولى الدول المتهندة من القرن الأول حتى قرابة العام 550 م في حوض الإيراوادي قرب شواطئ خليج سيام، بين المون في بورما، في مضيق ملقا في جاوة الغربية في كيداه [أوكلة، م] (شبه جزيرة الملايو)، وبالمبانغ في الوادي أسفل الميكونغ وسهول فييتنام الوسطى[2]. وقد ثابر المون في بورما السفلى على الاتصالات البحرية مع ساحل الكورومنديل الشمالي وتلينغانا الداخلية، وكان هؤلاء من حمل التراث الهندي إلى الخمير والبورميين والتاي. وعلى النقيض من ذلك، كان التأثير الهندي محدوداً جداً في سومطرة وبورنيو، وجاوة الوسطى والشرقية قبل عام 500م.

ولقد أسهم الهنود الجنوبيون خصوصاً في نشر الطابع الهندي عبر البحار، ولكن تأسيس أول الدول المتهندة كان له الأثر القوي في ازدياد التبادل التجاري، ثم سرعان ما أخذ التجار في جنوب شرق آسيا يظهرون في جنوب الهند أيضاً. ومع القرن الثاني الميلادي بات جنوب شرق آسيا ممراً للتجارة العالمية المحمولة بحراً والشحن بالسفن التي تتبع الطريق البحري بين ساحل الصين الجنوبي الشرقي إلى خليج البنغال عبر البوابة البرية في برزخ كرا. وقد برزت منطقة تجارية أخرى في منطقة بحر جاوة إبان القرنين الثاني والثالث. وقرابة العام 120 م كان ثمة طريق برية محددة جيداً تصل الهند عن طريق نهر الميكونغ، كما كانت ممرات نهري سلوين وإيراوادي تستخدم أيضاً[3]. وما يلفت الانتباه أن أهم الممالك التي طغى عليها الطابع الهندي كانت فونان في دلتا الميكونغ السفلى ولين–يي أو تشامبا في منطقة هوي، وقد قامت كلتاهما في القرن الأول الميلادي في الجزء الشرقي

(1) Sachau, Alberuni's India, I, p. 210.
(2) Coedes, Indianized States, pp. 36 ff, 63–64.
(3) Ibid., pp. 26, 32; Cady, Southeast Asia, p. 19; Hall, Maritime Trade, pp. 20–21.

من البر، وكانتا أبعد ما يكونان عن شبه القارة الهندية. وبذلت لين-يي محاولات عديدة للتوسع شمالاً، ولكن اصطدمت بالفيتناميين والصينيين الذين كانوا يتوسعون جنوباً، وهنا كان «التشامب» المتهندين، منذ قرون في مواجهة الفيتناميين المتصينين، إلى أن ارتفع نجم الحضارة الصينية، أخيراً، بدءاً من القرن الحادي عشر فصاعداً.

وفي القرنين التاسع والعاشر صار العرب يشيرون إلى دولة تشامبا، التي تحتل منطقة آنام، باسم الصنف[1]. وكانت فونان عندئذ القوة الطاغية في شبه الجزيرة طوال قرابة خمسة قرون. واسمها مستمد من السجلات الصينية، إلا أنه يشير إلى لقب السلالة الحاكمة الذي يعني ملك الجبل، وربما يشير أيضاً إلى جبل ميرو الذي يرد في التكوين الهندي الأسطوري. وكانت فونان قد تأسست في القرن الأول، وبرزت بوصفها دولة (أو بالأحرى اتحاد دول متأثرة بالحضارة الهندية) في أواخر القرن الثاني ومركزها في دلتا نهر الميكونغ وحوض تونلي ساب أو «البحيرة الكبرى.» وقد اضطلعت العناصر الهندوسية والبوذية بدور في بداية نشوئها لولا أن هذه العوامل كانت مستعارة من دول الملايو المشتغلة بالنقل النهري، ودولة تون - سون الخاضعة للمون. وجدير بالذكر أن أولى آثار السنسكريتية ترجع إلى القرن الثالث - وكان ذلك زمناً حفلت فيه فونان بالكتب ومستودعات الوثائق، كما كان فيها خط هندي الأصل، في حين كانت الضرائب تسدد بالذهب والفضة واللآلئ والعطور وتتم المتاجرة بتلك البضائع سالفة الذكر، بالإضافة إلى الحرير. وثمة بعض الأدلة غير الحاسمة في صور أيقونات، ما قبل أنجكور لإله الشمس، سوريا، تبين وجود صلة لفونان وكمبوديا، مع بلاد فارس في القرن الرابع[2].

ونظراً للموقع الإستراتيجي قبالة برزخ كرا، اكتسبت التجارة البحرية وطرق القوافل أهمية حاسمة لدى فونان منذ البداية[3]. وفي القرن الثالث وصل الازدهار التجاري لفونان إلى القمة، ثم أخذت تتآكل ما بين القرنين الرابع والخامس بسبب تحول طريق التجارة

(1) Tibberts, Arabic Texts, p. 159; Coedes, Indianized States, pp. 122, 225, 247.

(2) Coedes, op. cit., pp. 42, 46; Hall, op. cit., pp. 60, 67; C. Jacques, ‹Funan›, ‹Zhenla›: The Reality Concealed by these Chinese Views of Indochina›, in: R.B. Smith & W. Watson (eds), Early South East Asia (London, 1979), pp. 371–9.

(3) Hall, Maritime Trade, pp. 39–43, 56, 68–76.

الصينية إلى مراكز توزيع البضائع في جنوب وشرق شبه جزيرة الملايو. ثم جرى تجاوز فونان تدريجياً، بعد أن صارت السفن تمضي في رحلات مباشرة من مضيق ملقا إلى الصين عبر بحر الصين الجنوبي، وكان هذا تطوراً وضع في حينه شريفيجايا في المقدمة باعتبارها القوة المهيمنة في بحر جاوة. وفي غضون ذلك توسعت قابلية السوق الصينية للسلع القادمة من جنوب شرق آسيا. وتشير البعثات العديدة الموجهة إلى الصين من مختلف المراكز الساحلية إلى منافسة بالغة على حيازة مركز تجاري متميز للسلع الاستهلاكية في القرن الخامس. ولما خسرت فونان تجارتها البحرية أخذت بالتشديد على تطوير قاعدتها الزراعية باعتبارها مصدر عائداتها. وبدءاً من هذه الفترة بدأت عملية التهنيد، فما إن أخفق حكام فونان في الاستمرار بالدور المميز الذي كان لهم في التجارة الدولية، حتى تراجعوا إلى الداخل وركزوا جهودهم على زراعة الأرز المروي في دلتا الميكونغ العليا، وإقامة المشروعات المائية. ومع ذلك، فإن إعادة توجه فونان ما كان ليحول دون أفول هذه الدولة تحت ضغط الخمير من تشينلا في منتصف القرن السادس. بيد أن دراسة النقوش تبين أن حقول الأرز في فونان استمرت بالازدهار طوال القرن السابع، وأن التحول السياسي إلى أنجكور في كمبوديا، لم يطرأ إلا في القرن الثامن - التاسع[1].

كمبوديا:

وهكذا أفسحت فونان الطريق أمام حضارة الخمير الذين كانوا قد احتلوا كامل منطقة كمبوديا في نهاية القرن التاسع، ثم ضموا لاحقاً منطقة المون على امتداد خليج سيام[2]. وشأنهم شأن التشام يرجع الخمير سلالتهم إلى فونان حيث أخذوا نسق الدولة المتهندة عن حكامها. أما كمبوديا، من الجهة الثانية، فكانت بالدرجة الأولى دولة زراعية داخلية، حتى في منشئها في القرن السابع، حين بدأت بالهيمنة على جنوب شبه الجزيرة ووسطها. وفي النصف الأول من القرن التاسع قام جايافارمان الثاني بتأسيس مملكة أنجكور،

(1) M. Vickery, ‹Review of K.R. Hall, Maritime Trade and State Development in Early Southeast Asia, Journal of Asian Studies, vol. 46, 1 (1987), p. 212.

(2) Coedes, Indianized States, pp. 63, 67, 72 ff, 97–121, 161–2, 249.

وبذلك انفك عن سلطان جاوة في حين أنشأ ديانة الديفاراجا[1]، بمساعدة أحد البراهمة [الديفاراجا (الملك - الإله) أو عبادة الملك، م.]، وقد أسس أبناء وأحفاد جايا فارمان مدينة ياشودارابورا التي ظلت عاصمة الخمير طوال ستمئة عام، وفي وسطها المعبد - الجبل الذي يمثل جبل ميرو. بدءاً من القرن التاسع حتى الحادي عشر اكتملت كل الأشكال الحضارية والمؤسساتية التي تميز بها أنجكور. وقد أصبح لهذا الدور الذي أنيط بالبراهمة أهمية خاصة، بما فيهم البارانيشاد أو البراهمة «الأجانب» الذين قدموا حديثاً من شبه القارة الهندية، وبعضهم صاهر العائلة المالكة. والقاعدة الاقتصادية التي تقوم عليها دولة الخمير، وحالها في هذا كحال باغان بورما، تعتمد على زراعة الأرز، ويتركز الفائض من الناتج في المعابد. وفي حالة الخمير لم يحدث أن قامت بيروقراطية علمانية بتجاوز هذا الوضع إطلاقاً. وكان ثمة نظام مالي وضريبي موازٍ لشبكة المعابد مما سمح بدرجة عالية من الرقابة الاقتصادية المركزية. وفي ذروة سلطة الخمير، في كمبوديا جرى دمج المعابد المحلية ومعها عقائدها في هرمية بلغت تمامها في معبد الملك في العاصمة.

من الواضح أن تطوير الزراعة وتوسيع رقعتها، كانا محوريين لدولة الخمير، وإن كان وضع المشروعات المائية في أنجكور موضع شك[2]. ولكن وضع السلطة في كمبوديا في أواخر القرن العاشر والحادي عشر، كما في جاوة، قد تحسن بفضل المشاركة في النهضة التجارية التي شهدتها تلك الفترة[3]. ويبدو أن عهد سوريا فارمان الأول (1002 - 1049) كان حقبة من التوسع التجاري برعاية ملكية؛ مما أدى إلى رخاء اقتصادي أكثر شيوعاً ومزيد من التمدن. وقد أتاح توظيف الفوائد التجارية التي تحققت في القرن الحادي عشر في القاعدة الزراعية إلى توسيع عظيم لدولة الخمير. فامتدت سيطرتها السياسية يومئذ إلى ناحية الغرب، وتوغلت في وادي تشاوفرايا، ويقع اليوم في تايلند، ونحو برزخ كرا. وقد أرسى سوريا فارمان سلطة الخمير في لوبوري، مما أتاح معبراً عند تشاوفرايا السفلى إلى التجارة البحرية البعيدة في تامبرالينغا، ومنطقة تشايا - سوراتاني في جنوب تايلند[4].

(1) Cf. H. Kulke, The Devaraja Cult (Ithaca, 1978).

(2) Vickery, op. cit.

(3) Cf. Hall, Maritime Trade, p. 168 ff.

(4) Ibid., p. 178.

وقد قام نشاط تسويقي واتصال تجاري على امتداد المنظومة النهرية، ووُضعت الآليات الإدارية لاستخلاص العوائد[1].

وفي عهد سوريا فارمان، نالت طرق التجارة العربية مزيداً من العناية فكانت تاكولا، في شبه جزيرة الملايو، محطة التجارة العربية حتى منتصف القرن الحادي عشر، حين انتقلت إلى ساحل كيداه[2]. وهكذا فإن سيطرة الخمير على منطقة سوراتاني جعلت شبكة التجارة في البر الرئيس تتصل بتجارة الصين البحرية والعالم الإسلامي، والهند طبعاً. وقد بذل سوريافارمان محاولات لعقد اتصالات تجارية منتظمة مع التشولا ودولة لي في دلتا النهر الأحمر في فيتنام، وإدخال شبه جزيرة الملايو العليا في إطار سلطة البر الرئيس بعيداً عن عالم الجزيرة، والشبكة عبر خليج البنغال إلى منطقة جنوب الهند وسريلانكا. ولكننا في نهاية القرن الحادي عشر نجد حكام الخمير يلتفتون باهتمامهم من جديد إلى أراضي حدودهم الشرقية، في حين كان البورميون يتحدون صلة الخمير ببرزخ كرا[3]. ولقد أخذ تطور تجارة الخمير يتباطأ وتراجعت مرة أخرى خلف التزاماتهم الزراعية. وتعبيراً عن عودة الحكام الخمير إلى الأراضي الداخلية أقاموا مجمع معبد أنجكور وات الذي شيده سوريا فارمان الثاني في أوائل القرن الثاني عشر. وكان جايافارمان الثامن قد شيد أنجكور ثوم في نهاية القرن ذاته.

ولقد عادت دولة التشام في جنوب فيتنام التي ليس لها منطقة زراعية خلفية إلى البروز من جديد في التجارة العالمية في القرن الحادي عشر[4]. وكانت بوادر هذا التطور قد لاحت في القرن الثامن، حين اضطر جماعة من التجار الأجانب في مدينة كانتون إلى التحول بعملياتهم إلى ساحل فيتنام. ولكن الفترة الواقعة بين القرن الثامن والحادي عشر غامضة هنا. إلا أن ثمة شاهداً على وجود حضور مسلم يعتد به على ساحل التشام في القرن العاشر وأوائل القرن الحادي عشر. وقد أفادت موانئ التشام من الفرص الجديدة

(1) Ibid., pp. 172-3.

(2) Ibid., p. 176.

(3) Ibid., p. 177.

(4) Ibid., pp. 181-3, 186-93; K. Taylor, «Authority and Legitimacy in 11th Century Vietnam», in: D.G. Marr and A.C. Milner (eds), Southeast Asia in the 9th to 14th Centuries (Singapore, 1986), pp. 139-76.

التي أنشأتها سلالة السونغ، مما أدى إلى ظهور منافسة أشد ضراوة، تجارياً وسياسياً، مع مراقي لي الأبعد إلى الشمال وكان لها في النهاية الأثر الضار على التشام. وقد كان واضحاً مع ذلك أن التشام، شأنها شأن الخمير، قد بذلت في أواخر القرن العاشر والحادي عشر محاولات كثيرة للتسلل إلى تجارة السونغ المزدهرة. فكان البلدان كلاهما يوجهان إلى الصين السفارات حاملة الهدايا منهما، وكذلك كان الحال مع التشولا والحكام الفيتناميين.

بورما:

في المنطقة التي تتشكل منها اليوم بورما، تأثرت التجارة البرية والبحرية مع الهند وسريلانكا والصين بطرائق مختلفة بتطور الممالك في أوائل الفترة الوسيطة، في الشمال كما في الجنوب[1]. وعندما غلب الخمير على فونان ظهرت قوتان في آن واحد تقريباً في شبه جزيرة الهند الصينية الغربية هما المون في حوض مينام (مهد دفارافاتي)، والبايو في حوض إيراوادي. ومن بين هؤلاء كان المون قد عقدوا صلات مبكرة مع جنوب الهند وأصبحوا ناشري الحضارة الهندية في كل أرجاء شبه الجزيرة. وفي الفترة الفاصلة ما بين تفكك فونان وتقوية دولة الخمير، بعد ثلاثة قرون، استمرت سيطرة المون على دفارافاتي وثاتون في أداء دور وعاء الفن والأدب الهنديين. ولقد دأب البورميون، وهم مؤسسو دولة الباغان في القرن التاسع، على الأخذ من معين حضارة المون حتى وقت متأخر مثل القرن الحادي عشر. وقد أنشأ البايو أول كيان سياسي في وسط وادي إيراوادي في بورما، وجعلوا من شري كشيترا عاصمتهم، وكانت موقعاً حافلاً بالخرائب الهندية، وفي العام 638م أصبحت هالينجي العاصمة الثانية لمملكتهم، ويذكر الحاجان الصينيان هيوين تسانغ وآي – تشينغ شري كشيترا على أنها بين «بلدان الهند»[2]. ولقد شاركت مملكة البايو، كما سبق أن رأينا، في التجارة البرية والبحرية مع الهند والصين، حيث عرفت المنطقة حول شري كشيترا خصوصاً بوجود مقادير كبيرة من الذهب الذي كان يوجه إلى السوق الهندية[3]. ولكن نفوذ بايو السياسي في بورما السفلى خبا في القرن الثامن، مما

(1) Stargardt, «Burma's Economic and Diplomatic Relations».

(2) Ibid., p. 41.

(3) Ibid., pp. 45–47; and cf. p. 273.

أفسح المجال لسيطرة المون. وقد ازدادت كميات البضائع المصدرة من بورما العليا: الذهب، إلى جانب الملح وحجر الحية (السربنتين) والكهرمان من المناجم.

عرف الهنود بورما، وخصوصاً ثاتون، أرض المون، بأرض الذهب (بلغة البالي سوفانبهومي) منذ ما قبل الميلاد بقرون[1]. كذلك تتحدث المخطوطات السنسكريتية عن «جدار الذهب» (سوفارناكوديا)، بما يخص بورما السفلى أو لعلها شبه جزيرة الملايو، في حين يبدو أن كلمة تشين – لين الصينية «حدود الذهب» تشير إلى المنطقة ذاتها[2]. وجلي أن ذهب الطمي في إيراوادي كان يثير اهتمام الهنود والصينيين والنانتشاو. كذلك كان لبورما في القرن التاسع عناية بخامات الذهب في جبال نماي هكا[3]. وعرف البايو أيضاً بقطع نقدية فضية ذات شكل أشبه بالهلال[4]. والواقع أن هذه القطع كانت قضباناً خالية من النقوش، يتم تبادلها من أجل قيمة المعدن. والطريف في الأمر أن بورما كانت تعاني من ندرة قطع النقد المعدنية الحقيقية، وإن كانت هناك إشارات في النقوش إلى «التيكال» (فضة غير مسكوكة) ومدفوعات نقدية عديدة للحرفيين[5].

ولقد قام شعب من المغول هم النانتشاو، بالتوسع جنوباً من الصين، وربما أخضعوا البايو وجعلوهم من التابعين لهم في مطلع القرن التاسع، كما دمروا هالينجي عام 836م، ولكن غزو النانتشاو لبورما لم يدم طويلاً. وكان البورميون (الذين ربما أتوا معهم هم الذين برزوا بوصفهم أصحاب السلطة السياسية الجدد، حيث ورثوا عن مملكة البايو، في القرنين التاسع والعاشر، المناطق الشمالية وشبكة النقل النهري مع مدنها الحصينة، وقد تكون باغان إحدى مدن البايو التسع الحصينة[6]. ومع حلول القرن الحادي عشر، كانت مملكة باغان من القوة بمكان، في عهد أنيروذا (1044–77)، فاستطاعت خوض سلسلة من الفتوحات وعقد التحالفات. وقد أرسى البورميون اتصالاً مع الهند في وقت أبكر كثيراً

(1) Coedes, Indianized States, p. 17.

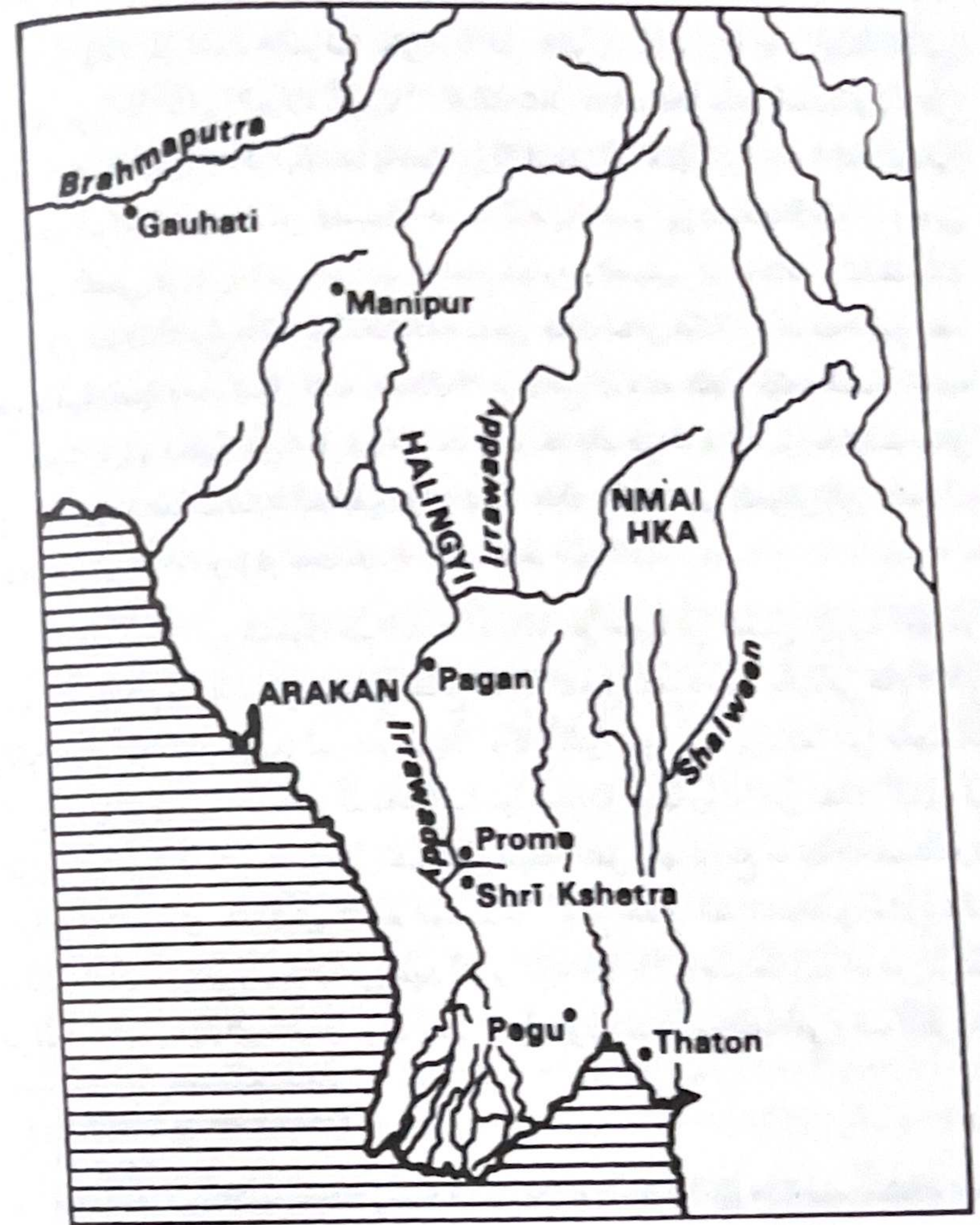
(2) Ibid., p. 40.

(3) Deyell, «China Connection», pp. 216–17; G.H. Luce and P. Maung Tin, «Burma Down to the Fall of Pagan», Journal of the Burma Research Society, vol. XXIX, no. 111 (1939), p. 270.

(4) Deyell, ibid., p. 217; Coedes, Indianized States, p. 105.

(5) Stargardt, «Burma's Economic and Diplomatic Relations», p. 54, note 2.

(6) Ibid., p. 50.



خريطة بورما

من ذلك، فأخذوا عنهم تانترية المهايانا عن طريق مانيبور، ويبدو أن المون كانوا معلميهم في الأمور الهندية. وكانت سلطة الحاكم البورمي القدسية باعتباره «تشكرافارتين» [ملك العالم الروحي، م] تقوم على طقس ديفاراجا (تأليه الملك) وفق الطريقة القيشنوية، كما كانت الديانة البوذية تحظى بالدعم أيضاً.

لم ينشأ الانتقال من الهيمنة الثقافية للمون إلى البورميين في باغان قبل القرن الثاني عشر. ولكن غلبه الملك أنيروذا على مملكتي المون الشماليتين بيغو وثاتون كانت ذات أهمية حاسمة من حيث تشكيل مملكة الباغان[1]. ولعل الخمير توقفوا عن إضافة بورما السفلى إلى غزوهم دفارافاتي بسبب من توسع البورميين في الجنوب. وقد جرى الآن شن الحملات على النانتشاو أيضاً، ولربما سقطت بعض المخافر الحدودية، ولكن ليس من الواضح إن كان بوسع أنيروذا إعادة فتح الطريق البرية للتجارة مع الصين. وكانت هذه الحملات تنسب دائماً لأسباب دينية وفق تصريحات البورميين أنفسهم، مثل «البحث عن آثار مقدسة». والواقع أن هذه الحملات سياسية وعسكرية معاً، وكثيراً ما كان الهدف منها اقتصادياً. وقد التفت أنيروذا للمرة الثانية نحو الجنوب، ليفرض على مملكة أراكان وضع الدولة التابعة، وكان لهذه الدولة صلات حيوية بالبنغال، وتدخلات دبلوماسية في سريلانكا[2]. ومنذ تولي أنيروذا الحكم أولت باغان اهتماماً خاصاً لصلاتها بالهند؛ وكانت هذه العلاقات ذات طبيعة تجارية بصورة أساسية، وقد رافقها من جديد تبادل واسع دينياً ودبلوماسياً وثقافياً.

وكان هناك، كما سبق القول، ثلاثة طرق للاتصال: من باغان إلى مانيبور وآسام؛ وعبر أراكان وتشيتاغونغ؛ وعلى امتداد ساحل خليج البنغال. وفي سريلانكا ومنذ استلام فيجاباهو الأول السلطة في العام 1070، تلقى البلاط الكثير من الكنوز من باغان. وفي عام 1075 وُجهت إلى كهنة بوذيين من بورما دعوات للقدوم إلى سريلانكا. وكان كيانسيتا الثالث بين حكام مملكة باغان، بالغ الحساسية حيال ما يتعلق بمصالح المون وعلاقتهم

(1) Ibid., pp. 52–62; idem, «Social and religious Aspects of Royal Power in Medieval Burma; from Inscriptions in Kyansittha's reign, 1084–1112:, Journal of the Economic and Social History of the Orient, vol. XIII (1970), pp. 289–308.

(2) Cf. p. 276.

بالتجارة والسياسة حتى أقصى جنوب شبه جزيرة الملايو، التي كانوا يربطون بينها وبين تجارة جاوة وسومطرة فضلاً عن تجارة المسافات البعيدة التي تمر بمضيق ملقا. ولقد تابع خليفته، ألونغسيتا سياسة التوسع البحري ذاتها التي اتبعها سلفه. كذلك عرف هذان الحاكمان برحلاتهما البحرية إلى البنغال وسريلانكا والملايو. وكان من أمر تلك السياسة الخوض في مفاوضات واسعة معقدة مع التشولا. وقد اشتهر كيانسيتا كذلك بقيامه برحلة مشهودة على بودغايا [أبرز جامعة بوذية ومقصد الحجاج، في ولاية بيهار الآن، م] بدعوى القيام بمشروع ترميم للآثار هناك، ولكن من جهة ثانية، ليس من دون أبعاد اقتصادية؛ وهكذا أدى التوسع البورمي من عام 1044 إلى 1112م إلى قيام شبكة من المصالح الاقتصادية والدبلوماسية السياسية امتدت إلى شرق الهند ووسطها وسريلانكا، وشبه جزيرة الملايو، وأرخبيل أندونيسيا[1].

والثابت أن البورميين قد توسعوا جنوباً إلى داخل دلتا الإيراوادي وبرزخ كرا في الوقت ذاته (قرابة العام 1050) حين كان الخمير يدخلون التجارة المتجهة ناحية الغرب[2]. ولعل ثمة دافعاً آخر نجم عن اختلال شبكة التجارة التي تصل سهل إيراوادي بالصين في منطقة النانتشاو في القرن العاشر. فقد اكتسب مرفأ كيداه مزيداً من الأهمية في النصف الثاني من القرن الحادي عشر[3]. أما مرفأ تكوابا الذي كان مهيمناً في شبه الجزيرة فقد انحدرت أهميته وتلاشت بعد زيارة التشولا. وثمة مرفأ آخر، ألا وهو تامبرالينغا، الواقع على برزخ كرا الشرقي، ويبدو أنه حافظ على أهميته كعهده دائماً. أما باغان، من الجهة الثانية، فقد وفرت لها علاقاتها الوثيقة وجنوب الهند وسريلانكا إمكانات اقتصادية بالغة الأهمية استمرت طوال القرن الثاني عشر. في حين نال هذا التحول من هيمنة شريفيجايا في التجارة العالمية. كذلك اجتذبت جاوة وموانئ سومطرة الشمالية هذه التجارة جنوباً وغرباً، في حين اجتذب البورميون خط خليج البنغال ناحية الشمال، وأصبح برزخ كرا منطقة انتقال إلى دول البر الرئيس[4].

(1) Cf. Stargardt, «Burma's Economic and Diplomatic Relations», p. 62.
(2) Hall, Maritime Trade, pp. 197–8.
(3) Ibid., p. 200.
(4) Ibid., pp. 202, 224 (map).

ثمة نتيجة أخرى ترتبت على الحملة على ثاتون في العام 1057 تجلت بتحول باغان إلى بوذية الشيرفادا وانحدار التانترية المهايانية[1]. وجدير بالإشارة أن بلاد المون كانت على الرغم من العديد من الآثار الهندوسية، واحدة من أوائل المناطق التي اعتنقت البوذية؛ ولما أخذت البوذية بالانحدار في معظم بقاع شبه القارة الهندية ظل المون على اتصالهم بكانتشي وبوذية الشيرفادا التي تأخذ بها سريلانكا. وفي عهد الملك كيانسيتا البوذي كان بناء معبد أناندا الكبير في باغان، وربما اقتداء بطراز أووريسي أو بنغالي[2]. وقد أتم كيانسيتا بناء باغودة [معبد بوذي متعدد الطبقات، م] شفتزيغا الشهيرة. وفي أواخر القرن الحادي عشر منح الصينيون ملك بنو – كان (باغان) «السيادة على الفان (البراهمة)»، وهي مرتبة أعلى في هرم السلطة لديهم مما لدى «تشو–لين (التشولا)»[3]. وقد استمدت باغان في ذروة مجدها دعمها الاقتصادي، بدءاً من القرن الحادي عشر، وشأنها في ذلك شأن دولة الخمير، من زراعة الأرز المروي المرتبط بشبكة المعابد[4]. ولكن حقوق زراعة الفائض في باغان تحول إلى طبقة السمغا، وهي مرتبة في التسلسل الهرمي لدى مذهب الشيرفادا البوذي الذي أعاد النظام الملكي في باغان ترتيبه بطريقة مبتكرة تماماً.

سومطرة وشريفيجايا:

يتحدث الجغرافيون العرب عن سومطرة باعتبارها إحدى جزر «الهند»، «تجاور سرنديب (سريلانكا)»، ويسمونها الرامي، نسبة إلى ميناء لاموري، الذي يقع على الأرجح شمال سومطرة[5]. «وينمو هنا أنواع من الذرة، وفي هذه المنطقة مناجم وعطور... وتتمتع جزيرة الرامي بتربة ممتازة ومناخ معتدل. ومياهها عذبة، وفيها عدد من المدن والقرى... (ولكن) الأحراج في هذه المدينة مسكونة بقوم عراة، لغتهم غير مفهومة... يتعلقون بأيديهم بالأشجار دون أي سند من أقدامهم، ولسرعتهم في الجري لا يمكن لأحد اللحاق بهم. والمناطق الساحلية في هذه الجزيرة يسكنها قوم يخرجون للقاء القوارب سباحة...

(1) Coedes, Indianized States, pp. 149–50.
(2) Ibid., p. 155.
(3) Ibid., p. 157.
(4) Hall, Maritime Trade, p. 165.
(5) De Goeje, Ibn Khordadbhih, p. 65; Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, p. 30.

وهم يقايضون الكهرمان بالحديد من قباطنة تلك القوارب، ويحملونه بأفواههم»[1]. كذلك اجتذبت سومطرة الانتباه باعتبارها «جزيرة يعيش فيها الكركدن»[2]. وهناك على امتداد ساحل سومطرة الغربي جزر أخرى تشبه داخل سومطرة، إذ إنها حافلة بأكلة لحوم البشر العراة الذين يعيشون في: نياس ([جزيرة، م] النيان، البينمان) وفيها بلدة واسعة اسمها وبالوس – (جالوس)[3]. وسكان .... جالوس... قوم سود البشرة وعراة وأكلة لحوم البشر. وإذا وقع غريب في أيديهم علقوا جسمه مقلوباً رأساً على عقب وقطعوا بدنه وأكلوا لحمه قطعة قطعة.. وهؤلاء القوم لا ملك لهم [وفي الملمات، م] يلجؤون إلى أماكن لهم. وهذه أشبه بالمستنقعات وتغطيها الأشجار والأجمات، ولهؤلاء القوم بشرة سوداء ووجوه قبيحة وشعر أجعد ورقاب وسيقان طويلة، وهم على الجملة قبيحون جداً[4].

أما موطن حضارة الملايو الأصلي، بدءاً من القرن السابع الميلادي على الأقل، فهو ساحل سومطرة الشرقي وفيه عاصمة إمبراطورية شريفيجايا البحرية. وجدير بالذكر أن سمات الكثير من أراضي الساحل الشرقي المنخفضة أيضاً غير موائمة، إلا أن الساحل الشرقي يفوق في أهميته الساحل الغربي ومرتفعات مينانغكابا وسومطرة الوسطى بما لا يقاس. وقد ظل هذا الوضع، بصورة أساسية، حتى قرابة القرن الرابع عشر حين طغت منطقة المرتفعات شيئاً فشيئاً وحلت محل الأراضي المنخفضة الشرقية من حيث ثقلها الثقافي والسياسي[5]. وكانت شريفيجايا تعتمد حتى في ذلك الحين على مقدرتها على دمج مناطقها الداخلية في منظومة التجارة العالمية وظلت تحافظ على موقعها في المركز

---

(1) Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, pp. 31-32.

(2) المرجع السابق ص 31-30 دي غوجيه، ابن خرداذبة، ص.65 . الكركدن السومطري»، قصد به أن يكون أداة صدام فيخترق أكثر الغابات كثافة بالأشجار مخلفاً وراءه أنفاقاً. وهذا أصغر أنواع الكركدن على الأرض أيضاً، إلا أنه أضخم حيوان يعيش حصراً في الغابات الاستوائية المطيرة. وهو فريد من حيث أن بدنه يكسوه بعض الشعر؛ وهذا دون أنواع الكركدن الآسيوية ذو قرنين، وليس قرناً واحداً. وبدنه أشبه على العموم ببدن فرس النهر. وهناك ما يتراوح بين 500 و 1000 منه في سومطرة وجنوب شرق آسيا، ولكنها عرضة الآن للانقراض، لأن قرن هذا الحيوان كما يعرف كل فلاح سومطري غالي الثمن حتى ليوازي ثقله ذهباً) .انظر أيضاً: N. Van Strien, The Sumatran Rhinoceros in the Gunung Leuser National Park, Sumatra, Indonesia (Wageningen, 1985).

(3) Tibbetts, Arabic Texts, p. 25; Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, pp. 33, 115.

(4) Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, pp. 33-34.

(5) Dobbin, Islamic revivalism, p. 7.

من منظومة تحالف سياسي في الجزيرة التي كان لها في الواقع، كما يقول الإدريسي، «عدة ملوك»[1]. ومع أن مهراجا شريفيجايا كان ذا توجه نحو التجارة البحرية أساساً، فإنه كان مسؤولاً عن غنى زراعة بلده أيضاً. كذلك لم يؤد اعتناق البوذية إلى تدعيم العلاقات وشركاء التجارة في أعالي البحار وحسب، بل زاد من شرعية حكم المهراجا لدى السكان في بلاده أيضاً[2].

ويذكر أن قدراً ليس بالقليل من العائدات التي كانت ترد إليه مصدره الأرض. ويبدو أنه كان «للكافور الممتاز»، وهو في مقدمة الصادرات والتوابل، والمواد العطرية، واللؤلؤ، وقصب السكر، وجوز الهند والأرز، فالذهب والفضة والقصدير له الصدارة في اقتصاد شريفيجايا، وقد دأب الجغرافيون العرب على ذكرها[3]. كما عثر على مناجم للذهب والفضة في ضواحي باليمبانغ (شريبودا) وكيداه (كلة)، وكانت الدولة في شريفيجايا تقوم على تصدير هذه المعادن. فيذكرون أن «المهراجا كان يبلغه كل يوم ما مقداره متا مثقال من الذهب كان يذيبها في سبيكة واحدة ويرمي بها في الماء، وهو يقول «هذا كنزي» ... وسوى هذا العائد كان يرد إليه خمسون مثقالاً كل يوم من مباريات صراع الديكة[4]. ويبدو أن أكبر مناجم القصدير لم تكن في سومطرة، وإنما في شبه جزيرة الملايو، وربما في كلة وبالعربية هي كيداه (كرا) كما يرد اسم القصدير بالعربية «الرصاص» القلعي، وهذه مشتقة من كلة[5].

كانت قيادة تجارة البحر، كما سبق أن بينا، قد انتقلت في القرن السادس إلى سومطرة السفلى، ويصادف ذلك مع تفكك فونان. وكان النفوذ الهندي في سومطرة، كما في

---

(1) Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, p. 30; Hall, Maritime Trade, p. 79.

(2) Hall, op. cit., pp. 83, 90-91.

(3) Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, pp. 32-33, 116; Al- Masudi, Muruj adh-dhahab, I, p. 112; De Goeje, Ibn Khordadbhih, p. 66. See also: P.Th. Couperus, «Eenige Aantekeningen Betreffende de Goudproduktie in de padangsche Bovenlanden», Tijdschrift voor Indische Taal-, Land- en Volkenkunde, V (1856); W.J. Van der Meulen, «Suvarnadvipa and the Chryse Chersonesos», Indonesia, XVIII (1974); N.J. Krom, Hindoe-Javaansche Geschiedenis (The Hague, 1931), pp. 83, 303; idem, Inleiding tot de Hindoe-Javaansche Kunst, 2 vols (The Hague, 1923), II, pp. 422-3.

(4) De Goeje, Ibn Khordadbhih, p. 68.

(5) Maqbul Ahmad, Al-Idrisi, pp. 116-17.

بورنيو وجاوة قبل العام 500 م ضئيلاً، إلا أنه ازداد الآن. وقد نهضت مراكز تجارية على الساحل الجنوبي الشرقي لسومطرة والشمالي الغربي لجاوة. وقد أنعشت التجارة عبر البحار الإمبراطورية الساسانية، والصين بعد العام 628 م. وإذا كانت جماعات من السومطريين قد رسخوا أقدامهم على امتداد الخليج العربي في زمن الساسانيين، فإن عاصمة شريفيجايا أصبحت في السبعينيات من القرن السابع مركزاً بوذياً مهماً. كذلك عُممت اللغة السنسكريتية وأصبح المسؤولون في الدولة يحملون ألقاباً سنسكريتية، كما كان اعتماد الطقوس الهندية جزءاً من الإجراءات التي ترمي إلى تدعيم الحكم في شريفيجايا[1]. وقد حدث هذا قبل قرون من إرساء الهنود في الجنوب حضورهم التجاري على أساس أكثر ديمومة على الساحل الغربي بالقرب من باريانغان.

كذلك كان من الأهمية بمكان الاعتراف الذي نالته شريفيجايا من سلالة التانغ في الصين، ومركزها على الساحل الجنوبي الشرقي من سومطرة، حيث تهيمن على التجارة البحرية كلها التي تمر عبر جنوب شرق آسيا ما بين عامي 670 و 1025 م. وفي حين أن الالتباس يحيط بالأساس الاقتصادي والسياسي لصعود شريفيجايا - ويرجع ذلك في معظمه إلى أنه ليس معروفاً النهج الذي كانت تجري فيه التجارة في القرون السابقة - فإنها تعتبر على العموم، أي منذ اكتشافها، أقدم «إمبراطورية» أندونيسية[2]. وعندئذ يمكن الاستنتاج بأن سومطرة كانت قد اضطلعت في سياق التجارة الخارجية بدور أهم من جاوة وجزر التوابل. إلا أن الملفت للانتباه، على أي حال، أن الداخل الجاوي ظل يحتفظ بالأولوية بوصفه مصدراً للسلطة الملكية؛ والواقع أن سومطرة وشريفيجايا كانتا تحكمان في أزمنة مختلفة من أسرة شيلندرة الجاوية. ويرى فولترز أن غرب أندونيسيا لم يكن قد بدأ التبادل التجاري مع الصين حتى القرن الثالث، وإنما اقتصرت تجارته على الهند وسريلانكا وحسب[3].

وفي أوائل القرن الخامس كانت هناك تجارة صينية - أندونيسية جارية على قدم وساق.

(1) Hall, Maritime Trade, pp. 92, 95.
(2) Cf. Wolters, Early Indonesian Commerce, pp. 20–21.
(3) Ibid., p. 28.

وما يحمله المحيط الهندي من غلال كان يصل إلى جنوب الصين عن طريق أندونيسيا[1]. أما النشاط الفارسي فلم يظهر أبعد من غرب المحيط الهندي، وكانت التجارة البحرية ما تزال في القرنين الخامس والسادس تقتصر أساساً على التجارة بين الصين وغرب آسيا، ولا تجري بين الصين وأندونيسيا. وبعبارة أخرى، في بداية تجارة الصين-أندونيسيا كانت المنتجات الأندونيسية أقل أهمية من منتجات غرب آسيا التي كانت بو-سي (بلاد فارس) تخلع عليها اسمها عموماً. ونحن لا نعلم كيف بلغت «بضائع فارس» جنوب الصين إنما يبقى من المحتمل هنا أن وساطة الأندونيسيين كانت مهمة[2]، ولكن ثمة أمراً واضحاً ألا وهو أن تجارة غرب أندونيسيا حققت قفزة في القرن الخامس مستفيدة في ذلك من تطورات خارج أندونيسيا. ثم ورثت شريفيجايا وضع شمال شرق سومطرة التي تشكل المفتاح الرئيس للطريق إلى الصين[3]. ولقد أصبح للسلع الأندونيسية المحلية أهمية في تجارة الصين في حقبة الحكم الأموي في الشرق الأوسط، بعد سقوط عاصمة الساسانيين ستيسفون وقبل أن تكتسب تجارة الخليج العربي زخماً (مع تأسيس بغداد). وهكذا كان الحدث الأكثر أهمية في وجود شريفيجايا فوز الملايو بتجارة الصين وإدارة منتجاتها من منطقة بحر جاوة والمنطقة الخلفية في جزيرة سومطرة[4].

ولقد قامت شريفيجايا التي كانت تتمركز في جنوب شرق سومطرة - مهد بلاد الملايو الساحلية التي وضعت بلغتها أولى الكتابات في شريفيجايا - بالتوسع باتجاه الشمال غرب نحو مضيق ملقا، والجنوب شرق نحو مضيق سوندة فأتاحت لنفسها بذلك أن تسيطر على ممرين مهمين بين المحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي، ومن ثم كفلت لنفسها الهيمنة في أندونيسيا حتى القرن الحادي عشر. فإذا كانت مطالع القرن العاشر أصبح ثراء حاكم شريفيجايا المثل السائر عند العرب. «وفيه مملكة المهراج ملك الجزائر، وملكه لا يضبط كثرة، ولا تحصى جنوده، ولا يستطيع أحد من الناس في أسرع ما يكون من المراكب أن يمر بجزائره في سنين، وقد حاز هذا الملك أنواع الطيب والأفاويه، وليس لأحد من

(1) Ibid., pp. 76, 78, 83, 94, 127.
(2) Ibid., pp. 150–7.
(3) Ibid., p. 228.
(4) Ibid., pp. 232, 242–3; Hall, Maritime Trade, p. 100; Sauvaget, Akhbar, p. XXXVII.

الملوك ماله»[1]. وتبرز الروايات العربية حكم المهراجا على كلة، وشبه جزيرة الملايو كما على سريبوزة (بالمبانغ، سومطرة)، وأن السيطرة على جانبي المضيق كانت أساس هذه القوة. ويؤيد نقش من عهد راجيندرا تشولا الأول في مطلع القرن الحادي عشر الشاهد العربي على أن ملك شريفيجايا كان ملك كاتاكا، أي كيداه أو كلة[2]. ولما كانت كل تجارة الهند والصين تتدفق عبر الممرات التي تسيطر عليها شريفيجايا، فلا بد وأن تكون العلاقات الديبلوماسية في الاتجاهين كثيفة. وهكذا أرسلت سفارات عديدة إلى البلاط الصيني؛ وبنى مهراجا سوفارنادفيبا الأديرة والمعابد البوذية، في منطقتي البالا والتشولا في شبه القارة. وكان التجار الهنود، فضلاً عن العرب والفرس، يقصدون موانئ شريفيجايا وجاوة. واللافت للنظر أنه ليس ثمة معالم ضخمة قامت في سومطرة ذاتها وما بقي من حكم شريفيجايا الذي استمر قروناً من الزمان لا يزيد على بعض الأبراج القرميدية غير المهمة، وعدد قليل من النقوش[3].

ويكتب المسعودي[4] أنه كان لملك الجزائر المهراج علاقات مع «سائر ملوك الهند، مثل الفيجابات (أي فيجاباتي، ملك جاوة). ولكن علاقات شريفيجايا بجاوة كانت علاقات معقدة. وفي القرن الثامن كان وسط جاوة في أيدي سلالة شيلندرة البوذية التي مدت نفوذها إلى كمبوديا وشمال الملايو. ويبدو أن سلالة الشيلندرة بعد إخراجها من جاوة في منتصف القرن التاسع، منحت حق السيطرة على مملكة شريفيجايا مما فرض تغييراً في السلالة الحاكمة، وهو الأمر الذي لم يعرض له الجغرافيون العرب، إلا لماماً. ومع مطلع القرن العاشر نشب صراع بين شريفيجايا ودولة جاوة الشرقية. وقد سبقت هذه الواقعة تدخل التشولا الذي كان إيذاناً ببداية انحدار شريفيجايا، من حيث كونها قوة مستقلة. وما بين الأعوام 1079–82 انتقلت العاصمة من باليمبانغ إلى مرفأ جامبي في سومطرة الوسطى، في حين برزت المرافئ المنافسة في جاوة وشمال سومطرة ثم شبه جزيرة الملايو. ولعل زوال شريفيجايا النهائي الذي أدى إلى تفككها لاحقاً قد بدأ مبكراً

(1) المسعودي، مروج الذهب، 1، ص153.

(2) Coedes, Indianized States, p. 142.

(3) Ibid., p. 131.

(4) مروج الذهب، 1، ص174.

منذ الربع الأخير من القرن الثاني عشر. وحين غدت الأراضي المنخفضة موطناً للملاريا أقام الميانغكابا وسلطتهم في المرتفعات الوسطى على فائض تربتها الخصبة وثروتها المعدنية.

جاوة:

اشتهرت جاوة في الأزمنة المبكرة بكونها جزيرة «غنية بالحبوب والذهب»، وعرفت بأنها «جزيرة الذهب»، أو «سوفارنادفيبا»، مثل سومطرة، وقد عزي أول إشعاع لجاوة الساحلية إلى غناها بالذهب، وعلى الرغم من كل المظاهر لم يعد للذهب في الحقبة موضوع البحث تلك الأهمية العظيمة التي كان يتمتع بها[1]، فانتقلت القوة إلى هضبة الديينغ – وكانت هذه المنطقة أصلاً مكاناً لعبادة الآلهة المحلية – وغدت في القرن السادس موطناً لعبادة شيفا الجاوي، حيث نجد في العام 732 ملكاً يسمى سانجاي يزعم أنه من سلالة حكام يافادفيبا وحماة «حقل شيفا»، ومجمع معبد الجبل[2]. وقد أدخل هؤلاء الحكام اللقب الهندي «المهراجا»، كما كانوا السباقين إلى التعريف بمفهوم جديد هو الملكية. وقد خلف هؤلاء الملوك الشيويون في النصف الثاني من القرن الثامن الأسرة البوذية التي تحمل اسم الشيلندرة، أو «ملوك الجبل.» إلا أن جاوة ظلت تخضع حتى القرن العاشر لعدد كبير من القوى الإقليمية.

ويصادف حلول سلالة الشيلندرة انتشار بوذية المهايانا في جاوة وجنوب شرق آسيا عموماً، كما تزامنت مع تسلم سلالة البالا السلطة في البنغال. ويبدو أنه كان للشيلندرة اتصال مباشر بهم. ولقد غدا سهل كيدو (الواقع جنوب سلسلة جبال ميرابي–بيراهو) حافلاً بالصروح البوذية العظيمة – ومنها بوروبودور – التي تعكس التناسق والمعايير الكونية التي تأخذ بها العمارة الهندية وتضم معها عناصر وأشكالاً جاوية ليس أكثر. ويبدو

(1) Th. Pigeaud, «Javanese gold», Bijdragen tot de Taal-, Land- en Volkenkunde (1958), pp. 192–6; F.D.K. Bosch, «Gouden vingerringen uit het Hindoe-Javaansche tijd-perk», Djawa, VII (1927), pp. 305–20; T. Harrison and S.J. O'Connor, Gold and megalithic activity in prehistoric and recent West Borneo (Ithaca, 1970), p. 331.

(2) Hall, Maritime Trade, pp. 119–20.

أن الشيلندرة ملوك ماترام مارسوا ضرباً من الهيمنة على شبه جزيرة الهند الصينية وأغاروا على سواحلها من الشمال إلى الجنوب. ولكن ليس ثمة برهان، مع ذلك، على أن الشيلندرة كانوا ملوك شريفيجايا في القرن الثامن كما كان حالهم في التاسع ثم العاشر فالحادي عشر. لكن لا ريب في أنهم حكموا شريفيجايا في منتصف القرن التاسع والنصف الثاني منه باعتبارها دولة تابعة[1]. وفي القرن التاسع أخذت سلطة الشيلندرة البوذيين تتداعى شيئاً فشيئاً في كل مكان آخر؛ وقد أطاحت مملكة الخمير بحكمهم في عام 802، وأسسوا عندئذ بيت أنجكور. كذلك انحسر النفوذ البوذي في جاوة بتأثير من إحياء الشيوية الذي بدأ من الشرق، من المنطقة التي كان الأمراء معتنقو الشيوية قد انسحبوا إليها. وتعود أول اشارة عربية إلى «مهراجا زابج»، إلى حكم الشيلندرة في جاوة، في أوائل القرن التاسع، إنما ليس سومطرة بعد، كما أصبحت الحال لاحقاً. وقد ترافقت ولادة الهندوسية في جاوة وفقدان الشيلندرة سلطتهم على وسطها مع ازدياد سلطانهم في سومطرة. فهذا التحول هو ما تعكسه المصادر الإسلامية؛ وكانت نتيجته أن الزابج صار يعادل في القرن العاشر مملكة شريفيجايا السومطرية. ومع ذلك، فمن الصواب القول إن منطقة مضيق سوندة وساحل جاوة الغربي باتا خاضعين لسلطة شريفيجايا معظم الفترة الممتدة من أواخر القرن السابع حتى منتصف الحادي عشر.

وفي القرن الحادي عشر حدث الانتقال المهم إلى جاوة الشرقية، في حين صار ملوك جاوة أكثر انشغالاً بالتجارة البحرية[2]. وكانت دولة جاوة حتى القرن العاشر تركز أساساً على سهل كيدو في وسط جاوة. لكن مركز جاوة السياسي تحول عندئذ إلى أسفل حوض البرنتاس في جاوة الشرقية، وكان ذلك تحولاً مبعثه مجموعة مختلفة من التفسيرات التي تعزى إلى الكوارث والتعليلات المثالية، وكذلك الافتراضات بأن الأموال الطائلة التي بذلت في بناء المعابد في وسط جاوة استنزفت امكانات المنطقة. ويبدو أن ثمة عاملاً أكثر أهمية، ألا وهو ازدياد التجارة البحرية. والواقع أن هذه الفترة لم تكن بداية انحدار شريفيجايا وحسب، وإنما هي بداية تجارة إمبراطورية السونغ عبر البحار أيضاً. فقد أصبح بحر جاوة في القرن الحادي عشر منطقة تجارة مزدهرة، مع دخول الصينيين جزر التوابل

(1) Coedes, Indianized States, pp. 89–92; Hall, Maritime Trade, pp. 108–9.

(2) Hall, Maritime Trade, pp. 23–24.

من الشمال عبر بحر سولو. وتذكر وثائق السونغ فترة من الحرب دارت بين شريفيجايا ودولة جاوة الشرقية الجديدة. انتهت مع حملة التشولا في عامي 1024–25 م وتعزيز سلطة الإيرلنغا في كل من جاوة الشرقية والوسطى[1]. وهكذا كان مهراجا جاوة الوسطى، قبل القرن الحادي عشر، مجرد زعيم إقليمي مهم (راكرايان) يدعم سلطته ببناء المعابد ورعاية البراهمة في كنفه[2]. ويبدو أنه كان في أوائل القرن العاشر نزاع محتدم بين الراكرايان قبل انتقال الكراتون شرقاً[3]. بيد أنه في القرن الحادي عشر، وبفضل القاعدة الاقتصادية الأوسع التي أتاحتها برانتاس العليا ارتفع الإيرلنغا إلى مرتبة المهراجا. فأصبح المركز يتمتع الآن بقدر أعظم من السلطة، مع امتداد السلطة الملكية إلى كل أنحاء جاوة وبالي، ويفرض وضعاً أشد متانة مع انتشار الثقافة الجاوية المحلية، وهو ما لم يكن متاحاً مع اقتصاد الأرز المروي في وسط جاوة في الفترة السابقة[4]. كذلك لم يعد الملك الجاوي يخضع في القرن الحادي عشر لسلطة شريفيجايا في التجارة الدولية. ولقد ظلت شريفيجايا تتمتع بالسيطرة السياسية في غرب الأرخبيل، ولكن علاقات جاوة التجارية المباشرة امتدت أيضاً، كما أظهرت الوثائق السياسية من ذلك العهد، نحو الغرب إلى الهند ومملكة التشولا[5].

(1) Ibid., p. 112.

(2) Ibid., pp. 115–8.

(3) Ibid., p. 127.

(4) Ibid., pp. 129–35.

(5) Coedes, Indianized States, p. 146.

الخاتمة

إنه لمن الحري بالتحليل الذي سلف أن يترك لدينا إدراكاً واضحاً بما جرى في المرحلة الأولى من تكوين العالم الهندي - الإسلامي. فلقد حددنا في المرحلة الأولى قوة الاقتصاد والتجارة الدافعة في الشرق الأوسط. وهنا وجدنا مركز الجاذبية لعالم يضم دورة تبادل تجاري ذات مكون نقدي موحد وانصهار ممالك كانت متناحرة في الماضي في نظام سياسي جديد ردم الفجوة الفاصلة بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي. فلما تم فتح السند - وهذا ممر مهم لتجارة الهند التي نهض بها الإسلام - تم التكامل بين شبه القارة و«جزر البحر الشرقي» في منظومة التجارة الإسلامية. وكان لتوسع الإسلام براً وبحراً في شبه القارة أعمق التأثير في تشكيل الدول الإقليمية، بطرق مباشرة وغير مباشرة معاً. كذلك فإن التحولات في الجغرافيا السياسية التي حددت تطور الهند في مطلع القرون الوسطى شملت أيضاً توسع إمبراطورية التانغ الصينية والإمبريالية التيبيتية في آسيا الوسطى. وجلي أن تأثيرات امتداد الإسلام قد حلت مشكلاتها أولاً وقبل كل شيء في شرق المحيط الهندي حتى المالبار وسريلانكا، وكذلك على الطرق البرية من منطقة ما وراء النهر إلى كشمير والسند وكوجرات. ولقد استوعب خليج البنغال وساحل الكورومنديل تجمعات التجار المسلمين في الشتات، ولكن التجارة الإسلامية لم تكن على هذا القدر من الهيمنة. بل على النقيض، فقد انتظر جنوب الهند للصعود إلى المقدمة حتى القرن الحادي عشر، حين زاد التوسع البحري لسلالة السونغ الصينية من المجازفات والرهانات في جنوب شرق آسيا والمناطق الخاضعة للتشولا.

ولقد دخل العامل المتعلق بآسيا الوسطى أو العالم التركي الحلبة بقوة في القرون ما بين الحادي عشر حتى الثالث عشر (وما بعد ذلك)، حين قام الغزنويون والغوريون وقادة جيوشهم المماليك بتوسيع الحرب المقدسة حتى سهول الهند. ولقد رسخ الإسلام نفسه شيئاً فشيئاً في

الشمال، على أيدي الأتراك، وليس العرب. وفي هذه المرحلة الثانية من التوسع الإسلامي في الشرق أصبحت الثروة المتراكمة في شبه القارة الهندية - التي أصابت شهرة شبه أسطورية - أخيراً متاحة. وعندئذ أخذ محطمو الأصنام المسلمون يفعلون فعلهم في معابد مدن شمال الهند وهذا أتى بنتائج لا تختلف عن تلك التي بلغها العرب في المرحلة الأولى من التوسع في الشرق الأوسط. فصارت الثروة الهندية، شأنها شأن ثروات كل من البيزنطيين والساسانيين قبلهم، متاحة للتداول النقدي، وأرسيت عندئذ أسس جديدة لقيام دولة فارسية تركية شرقية تضم شمال الهند. ولقد غدت الهند منذ ذلك العهد فصاعداً - حين قلب التوسع الأوروبي في حوض البحر الأبيض المتوسط الطاولة وتقلصت أهمية الشرق الأوسط الإسلامي إلى مرتبة ثانوية - تزداد أهمية للعالم المسلم على العموم. وفي القرن الثالث عشر أخذ عالم التجارة في المحيط الهندي يدور في فلك شبه القارة ذاتها. وأصبحت الهند مع الصين وأوروبا إحدى مناطق العالم الحيوية الأساسية. وعلينا أن نلحظ، عندئذ، أن الإسلام كان موجوداً في الهند طوال أكثر من ستة قرون.

ولسوف نتناول في المجلد التالي المرحلة الثانية، التي تمتد ما بين القرن الحادي عشر حتى الثالث عشر. ولسوف تكون مهمتنا عندئذ أن نبين كيف أتى العالم الهندي الإسلامي بتوجهين متمايزين اثنين، توجه عربي في الجنوب يصدر عن اتصالات تجارية بحرية واندماج في الأرخبيل الأندونيسي، وأنموذج فارسي تركي في الشمال (والدكن، لاحقاً) أدى إلى الفتح البري على أيدي المماليك ومرتبط بتشكيل دولة زراعية - مالية وفق الأنموذج الشرق أوسطي. وفي كلتا الحالتين كانت الأسلمة مرافقة للتوسع في التجارة إلى جانب العمران والتمدن والمضي قدماً في المزيد من الاقتصاد النقدي، وتجاوز أو الحيلولة دون التسرب إلى الشبكات الاجتماعية الأشد إحكاماً التي يسيطر عليها البراهمة. وهكذا سوف يكون جلياً ما جعل اندماج جنوب شرق آسيا في منظومات التجارة الإسلامية البرية والبحرية الأوسع يترسخ - على الرغم من أن الإسلام قد وفد من الخارج - في شبه القارة باعتباره الاقتصاد المهيمن في العالم الإسلامي كله. وكانت هذه قضية تتصل أولاً بكثافة السكان والقدرة الزراعية، وهذا ما سمح بقيام توازن ملائم بين الاستيراد والتصدير. ولكي نفهم كيف بلغت شبه القارة هذا المركز المحوري علينا إمعان النظر أولاً في التفاعل بين الإسلام وآسيا الوسطى والهند في هذه القرون.

المراجع

Abdallah, H.B., *De l'iqta' étatique à l'iqta' militaire: Transition économique et changements sociaux à Baghdad, 861-1055* (Stockholm, 1986).

Adler, M.N. (ed. and transl.), *The Itinerary of Benjamin of Tudela* (New York, 1907).

Agrawala, V.S., 'The Rajghat Hoards of Sri Pratapa Coins'. *Journal of the Numismatic Society of India*, X, pt. I (1908).

Agrawala, V.S., 'Dramma-Coins of the Gurjara-Pratīhāra King Vināyakapaladeva (914-933 A.D.)', *Journal of the Numismatic Society of India*, X, pt. I (1908).

Agrawala, V.S., 'A Hoard of Kashmir Coins', *Journal of the Numismatic Society of India*, XLII, pt. I (1949).

Agrawala, V.S., 'The Highest Purity of Gold in India', *Journal of the Numismatic Society of India*, XVI, 2 (1954).

Ahmad, N., 'The Arabs' knowledge of Ceylon', *Islamic Culture*, vol. XIX (1945).

Ahrweiler, H., 'L'Asie Mineure et les invasions arabes', *Revue historique*, vol. ccxxvi (1962).

Allchin, F.R., 'Upon the Antiquity and Methods of Gold Mining in Ancient India', *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, vol. V (1962).

Altekar, A.S., *Rāshtrakūṭas and their times* (Poona, 1934).

Altekar, A.S., 'A Bull and Horseman Type of Coin of the Abbasid Caliph Al-Muqtadir Billah Ja'afar', *Journal of the Numismatic Society of India*, VIII (1946).

Arnold, T., *The Preaching of Islam* (London, 1913).

Arokiaswami, M., 'The Origin of the Veḷḷālas', *Journal of Indian History*, XXXIII (1955); XXXIV (1956).

Arokiaswami, M., *The Kongu Country* (Madras, 1956).

Ashtor, E., *A Social and Economic History of the Near East in the Middle Ages* (Berkeley, 1976).

Asopa, J.N., *Origin of the Rajputs* (Delhi, 1976).

Aubin, J., 'La ruine de Sīrāf et les routes du Golfe Persique aux XIe et XIIe siècles', *Cahiers de Civilisation Médiévale*, X-XII (1959).

Ayalon, D., 'Aspects of the Mamlūk Phenomenon', *Der Islam*, vol. 53, 2 (1976).

Ayalon, D., 'The Eunuchs in the Mamluk Sultanate', in: Rosen-Ayalon, M. (ed.), *Studies in Memory of Gaston Wiet* (Jerusalem, 1977).

Ayalon, D., *The Mamlūk Military Society* (London, 1979).

Bachrach, B.S., *Early Medieval Jewish Policy in Western Europe* (Minneapolis, 1977).

Bakker, H. *Ayodhyā* (Groningen, 1986).

al-Balādhurī, *Futūḥ al-Buldān* (Cairo, 1932).

Balasubrahmanyam, S.R., *Middle Chola Temples* (Faridabad, 1975).

Banaji, D.R., *Bombay and the Siddis* (Bombay, 1932).

Barthold, W., 'Der Iranische Buddhismus und sein Verhältnis zum Islam', in: Pavry, J.D.C. (ed.), *Oriental Studies in honour of Cursetji Erachji* (London, 1933).

Basham, A.L., 'Notes on Seafaring in Ancient India', *Art and Letters, The Journal of the Royal India and Pakistan Society*, 23 (1949).

Basham, A.L., *The Wonder that was India* (New Delhi, 1987).

Bayly, S., 'Islam in Southern India. "Purist" or "Syncretic"?, in: Bayly, C.A. and Kolff, D.H.A. (eds), *Two Colonial Empires: Comparative Essays on the History of India and Indonesia in the Nineteenth Century* (Leiden, 1986).

المحتويات

الهند

تكوين العالم الهندي الإسلامي

يقدم هذا الكتاب - الذي هو جزء من سلسلة كتب تعنى بدراسة تاريخ الهند الإسلامية - تحليلاً لعملية التحول الكبيرة وطويلة الأمد التي رافقت أسلمة المناطق التي أسماها العرب «الهند»، أي الهند وأجزاء كبيرة من المناطق النائية الداخلة في نطاق الهند.

وكان لتوسع الإسلام في الهند - منذ القرن السابع وحتى القرن الحادي عشر - للميلاد أثر تجاري واسع النطاق.. وكانت هيمنة تجارة الشرق الأوسط الإسلامي في مطلع الحقبة الوسيطة قد استمدت من موقعها المتوسط ما بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي، مما جعلها واسطة التبادل بينهما.

كما أن توسع الإسلام في تجارة البر والبحر قد أثر عميقاً في تشكل الدول الإقليمية في شبه القارة الهندية، شأنه في ذلك شأن التوسع الصيني في عهد أسرتي التانغ والسونغ.

وكان نمو اقتصاد عالمي وتطوره في المحيط الهندي وحوله – حيث الهند في وسطه والشرق الأوسط والصين قطباه الديناميكيان – قد حدث بفضل تكامل اقتصادي واجتماعي وثقافي في أنماط آخذة بالاتساع والتعقيد تحت رعاية الإسلام.

السعر 60 درهماً



إصدارات
esdarat
دار الكتب الوطنية



هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة
ABU DHABI TOURISM & CULTURE AUTHORITY